الكتاب

كتاب سيبويه

أبي بِشر عَمرو بن عثمان بن قَنبر

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم

قال أبو عبد الله محمد بن يحيى (١) : قرأت على ابن وَلّاد (٢) ، وهو ينظر

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عبد السلام الأزدى النحوى ، المعروف بالرباحى ، نسبة إلى قلعة رَباح : مدينة بالأندلس من أعمال طليطلة ، وكان يعرف بالقلفاط أيضاً . وأصله من جيان ، وكان يزعم أنه من ولد يزيد بن المهلب . سمع بقرطبة من قاسم بن أصبغ وغيره ، ورحل إلى المشرق فسمع بمكة من ابن الأعرابى ، وبمصر من أبى جعفر أحمد بن محمد النحاس ، وعلان بن الحسن ، وابن ولاد وغيرهم . وكان علمه الغالب عليه العربية . قال السمعانى : « ومحمد بن يحيى الرباحى نحوى مشهور بالأندلس » . وكان فقيها إماما موثوقا به ، أخذ كتاب سيبويه رواية عن ابن النحاس ، ثم قدم قرطبة فلزم التصدر لطلاب الإفادة فى داره بها . وقرئ عليه كتاب سيبويه للمرة الأولى بالتدقيق والاستنباط ، والاعتراض والجواب ، فاستفاد منه المعلمون طريقته ، واعتمدوا ما سنه من ذلك . وكان يقول الشعر فيجيده ، وبرع فى استخراج المعمى ، وبينه وبين الزبيدى صاحب الطبقات مفاوضات طويلة فى ذلك . واستأدبه الناصر الأندلسى لابنه المغيرة ، ثم صار إلى خدمة المستنصر بالله لمقابلة الكتب التى جمعها فى خزانته التى لم يجتمع لأحد ما اجتمع له فيها . وتوفى فى رمضان سنة ٣٥٣ . ابن الفرضى ٢ : ٧١ وبغية الوعاة ١١٣ والسمعانى ٢٤٧ وطبقات الزبيدى ٢١٥ — ٢٢٠ وإنباه الرواة ٣ : ٢٢٩ — ٢٣٠ .

(٢) يعنى أبا القاسم بن أبى الحسين محمد بن ولاد ، الذى ستأتى ترجمته بعد هذا .

فى كتاب أبيه [١] . وسمعته يُقرأ على أبى جعفرٍ أحمدَ بن محمدٍ ، المعروف بابن النَّحَّاس [٢] .

وأخذَه أبو القاسم بن ولاد عن أبيه عن المبرّد .

وأخذَه أبو جعفر عن الزجّاج عن المبرد .

ورواه المبرد عن المازنى عن الأخفش [٣] عن سيبويه .

---

(١) هو أبو الحسين محمد بن ولاد – هكذا اشتهر ، وقيل : هو ابن الوليد – التيمى النحوى . قال ياقوت : أخذ بمصر عن أبى على الدينورى ختن ثعلب ، ثم رحل إلى العراق وأخذ عن المبرد وثعلب . وله كتاب فى النحو سماه « المنمق » ، لم يصنع فيه شيئاً ، وكتاب « المقصور والممدود » ، وغير ذلك . مات سنة ٢٩٨ وقد بلغ الخمسين . معجم الأدباء ١٩ : ١٠٥ – ١٠٦ وبغية الوعاة ١١٢ .

(٢) أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادى ، المعروف بابن النحاس النحوى المصرى . رحل إلى بغداد وأخذ عن الأخفش الأصغر والمبرد ونفطويه والزجاج ، ثم عاد إلى مصر وسمع بها النسائى وغيره . قال الدانى فى طبقات القراء : روى الحروف عن أبى الحسن بن شنبوذ ، وأبى بكر الداجونى ، وأبى بكر بن يوسف . وله كتب كثيرة منها : إعراب القرآن ، ومعانى القرآن ، وشرح المعلقات ، وشرح المفضليات ، وشرح أبيات الكتاب . ويذكرون أنه جلس على درج المقياس بالنيل ، وهو فى مده وزيادته ، يقطع شيئاً من الشعر ، فسمعه جاهل فقال : هذا يسحر النيل حتى لا يزيد ! فدفعه برجله فغرق فى ذى الحجة سنة ٣٣٨ . إرشاد الأريب ٤ : ٢٢٤ – ٢٣٠ وإنباه الرواة ١ : ١٠١ – ١٠٤ وبغية الوعاة ١٥٧ .

(٣) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعى ، مولاهم . أخذ النحو عن سيبويه وكان أكبر منه . وكان قد صحب الخليل قبل سيبويه كما كان معلما لولد الكسائى ، وكان من أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل ، قدريا على مذهب أبى شمر ، وكان أبو الحسن أحذق أصحاب سيبويه ، والطريق إلى كتاب سيبويه هو الأخفش ، فإن كتاب سيبويه لا يعلم أحد قرأه على سيبويه ولا قرأه عليه سيبويه ، ولكن لما مات قرئ على الأخفش=

الحمد لله الذى افتتح بالحمد كتابه ، وجعله آخر دعاء أهل الجنة فقال جلّ ثناؤه : ﴿ وآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين (١) ﴾ . وصلى الله على محمد خاتم النبيين وعلى آله الطِّيبين .

قال لنا أبو جعفر أحمد بن محمد :

لم يزل أهل العربّية يفضِّلون كتابَ أبى بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر ؛ المعروف بسيبويه ، حتّى لقد قال محمد بن يزيد : « لم يُعْمَل كتابٌ فى علم من العلوم مثلُ كتاب سيبويه ، وذلك أن الكتب المصنَّفة فى العلوم مُضْطَرَّة إلى غيرها ، وكتابُ سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره » .

وقال : سمعت أبا بكر بن شُقَير (٢) يقول :

حدثنى أبو جعفر الطبَرى (٣) قال : سمعتُ الجَرْمىَّ (٤) يقول : أنا مُذْ

= فشرحه وبينه . وكان الأخفش هذا كما ذكر ابن خلكان يلقب بالأخفش الأصغر ، فلما ظهر على بن سليمان المعروف بالأخفش أيضا ، وهو تلميذ ثعلب والمبرد ، صار هذا وسطا وصار على بن سليمان معروفاً بالأصغر . إرشاد الأريب ١١ : ٢٢٤ – ٢٣٠ وبغية الوعاة ٢٥٨ وإنباه الرواة ٢ : ٣٦ – ٤٣ .

(١) الآية ١٠ من سورة يونس .

(٢) هو أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن الفَرج بن شقير النحوى . بغدادى فى طبقة ابن السراج ، روى كتب الواقدى عن أحمد بن عبيد بن ناصح . ويذكرون أن الكتاب الذى ينسب إلى الخليل ، واسمه « المحلى » ، من تأليفه . توفى سنة ٣١٧ . معجم الأدباء ٣ : ١١ وإنباه الرواة ١ : ٣٤ – ٣٥ ونزهة الألباء ٣١٥ وبغية الوعاة ١٣٠ وتاريخ بغداد ٤ : ٨٩ .

(٣) هو أبو جعفر محمد بن رستم الطبرى ، يروى عن المازنى والسجستانى والجرمى . له ذكر فى مجالس العلماء للزجاجى ٦٣ ، ٦٥ ، ٥١ ، ٢٥٣ وأمالى الزجاجى ١٤٤ ، ١٤٥ ، ٢٣٨ .

(٤) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمى البصرى ، مولى جرم بن ربان ، كان=

ثلاثون أُفتِي الناس فى الفقه من كتاب سيبويه .

قال : فحدَّثت به محمد يزيدَ على وجه التعجُّب والإنكار فقال : « أنا سمعت الجرميَّ يقول هذا – وأومأ بيديه إلى أذنيه . وذلك أنَّ أبا عُمر الجرمى كان صاحبَ حديث ، فلما علِم كتاب سيبويه تفقّه فى الحديث ؛ إذ كان كتاب سيبويه يُتعلَّم منه النظر والتَّفتيش » . انتهى .

قال أبو جعفر : وقد حكى بعضُ النحويين أنَّ الكسائى قرأ على الأخفش كتاب سيبويه ودفع له مائتى دينار .

وحكى أحمد بن جعفر (١) أن كتاب سيبويه وجد بعضه تحت وسادة الفرَّاء التى كان يجلس عليها .

وأصل ما جاء به سيبويه عن الخليل .

قال أبو جعفر : وسمعتُ أبا إسحاق (٢) يقول : إذا قال سيبويه بعد قول

= يلقب بالكلب وبالنبَّاح ، لصياحه حال مناظرة أبى زيد . أخذ عن الأخفش ويونس ، والأصمعى وأبى عبيدة . وحدث عنه المبرد . ومن تصانيفه كتاب غريب سيبويه . توفى سنة ٢٢٥ . بغية الوعاة ٢٩٨ وإرشاد الأريب ١٢ : ٥ – ٦ وإنباه الرواة ٢ : ٨٠ – ٨٣ .

(١) هو أبو على أحمد بن جعفر الدينورى ، ختن ثعلب . أخذ عن المازنى كتاب سيبويه بالبصرة ، كما أخذ عن المبرد . وكان يخرج من منزل ثعلب وهو جالس على باب داره فيتخطى ثعلب وطلبته ويتوجه إلى المبرد ليقرأ عليه ، فيعاتبه ثعلب فلا يلتفت إليه . ودخل مصر فلما دخل إليها الأخفش الصغير عاد إلى بغداد ، فلما رجع إليها الأخفش عاد إلى مصر . وتوفى بمصر سنة ٢٨٩ . بغية الوعاة ١٣٠ ومعجم الأدباء ٣ : ٢٣٩ – ٢٤٠ وإنباه الرواة ١ : ٣٣ – ٣٤ .

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل الزجاج . من شيوخ أبى جعفر النحاس . وكان يخرط الزجاج ثم مال إلى النحو فلزم المبرد وأخذ عنه . وكان =

الخليل : « وقال غيره » فإنّما يعنى نفسه ، لأنه أجلّ الخليل عن أن يذكر نفسه معه . وإذا قال : « وسألته » فإنما يعنى الخليل .

وقال أبو إسحاق : إذا تأمّلتَ الأمثلةَ من كتاب سيبويه تبينتَ أنه أعلمُ الناس باللغة .

قال أبو جعفر : وحدَّثنى على بن سليمان قال : حدثنى محمد بن يزيد أن المفتِّشين من أهل العربية ومَن له المعرفةُ باللُّغة ، تتبعوا على سيبويه الأمثلةَ فلم يَجدوه ترك من كلام العرب إلَّا ثلاثة أمثلة : منها الهُنْدَلِع [١] ، وهى بَقلة . والدُّرْداقِس ، وهو عظمٌ فى القفا [٢] . وشَمَنْصِير ، وهو اسمُ أرض [٣] .

وقال أبو إسحاق : حدثنى القاضى إسماعيل بن إسحاق [٤] قال : حدثنى

= الزجاج من شيوخ أبى على الفارسى . ومن تصانيفه شرح أبيات سيبويه . توفى سنة ٣١١ . بغية الوعاة ١٧٩ – ١٨٠ ومعجم الأدباء ١ : ١٣٠ – ١٥١ وإنباه الرواة ١ : ١٥٩ – ١٦٦ .

(١) بضم الهاء وسكون النون بعدها . وفى الأصل : « هتدلع » بالتاء ، تصحيف .

(٢) قال الأصمعى : أحسبه روميا . قال : وهو طرف العظم الناتئ فوق القفا . اللسان .

(٣) قال ياقوت : اسم جبل فى بلاد هذيل . ثم قال : هو أحد فوائت كتاب سيبويه . وقال الأزهرى : يقال شمصرت عليه ، إذا ضيقت عليه .

(٤) هو أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم ، من أهل البصرة . كان إماما فى العربية والفقه على مذهب مالك ، وولى قضاء جانبى بغداد فى خلافة المتوكل زمانا طويلا . ولد سنة ٢٠٠ وتوفى سنة ٢٨٢ . تاريخ بغداد ٦ : ٢٨٤ – ٢٩٥ ومعجم الأدباء ٦ : ١٢٩ – ١٤٠ وبغية الوعاة ١٩٣ .

نصر بن على [(١)] قال : سمعت الأخفش يقول : يُعدُّ من أصحاب الخليل فى النحو أربعة : سيبويه ، والنضر بن شميل ، وعلى بن نصر [(٢)] – وهو أبو نصر بن على – ومؤرِّج السَّدوسى .

قال : وسمعت نصراً يحكى عن أبيه قال : قال لى سيبويه حين أراد أن يضع كتابه : تعالَ حتى نتعاونَ على إحياء علم الخليل .

قال أبو جعفر : وقد رأيت أبا جعفر بن رستم [(٣)] يروى كتاب سيبويه عن المازِنىّ [(٤)] غير أن الذى اعتمد عليه أبو جعفر فى كتاب سيبويه إبراهيم بن السرىّ [(٥)] ؛ لمعرفته به وضبطه إياه .

---

(١) هو أبو عمرو نصر بن على بن نصر بن على بن صهبان بن أبىّ ، الجهضمى اللغوى البصرى . وقد أخطأ القفطى فى إنباه الرواة ٣ : ٣٤٥ حيث ظن أنه صاحب الخليل ، فإن صاحب الخليل هو والده على بن نصر . روى نصر عن سفيان بن عيينة وغندر والطيالسى والأصمعى وغيرهم ، وعنه : مسلم فى صحيحه وعبد الله بن أحمد بن حنبل وأبو القاسم البغوى وغيرهم . وهو من أهلِ البصرة ، قدم بغداد وحدث بها . وتوفى سنة ٢٥٠ . تاريخ بغداد ١٣ : ٢٨٧ – ٢٨٩ .

(٢) على بن نصر بن على الجهضمى ، والد المترجم السابق . قال السيوطى : قال الصفدى : كان من أصحاب الخليل فى العربية ورفقاء سيبويه . البغية ٣٥٨ . توفى سنة ١٨٧ .

(٣) أبو جعفر محمد بن رستم ، سبق فى ص ٥ . وفى الأصل : « أنا جعفر » ، تحريف .

(٤) فى الأصل : « على المازنى » .

(٥) إبراهيم بن السرى الزجاج ، سبقت ترجمته فى ص ٦ .

وذكر أن على بن سليمان [١] حكى أنَّ أبا العباس كان لا يكاد يقرئ أحدًا كتابَ سَيبويه حتى يقرأه على أبى إسحاق ، لصحة نسخته ، ولذكر أسماء الشعراء فيها .

قال الجَرمىّ : نظرتُ فى كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتا – فأمّا ألفٌ فعَرَفت أسماء قائليها فأثبتُّ أسماءهم ، وأما خمسون فلم أعرف قائليها .

قال أبو جعفر : وسمعت محمد بن الوليد [٢] يقول : نظرت فى نسخة كتاب سيبويه التى أُمليتْ بمصر فإذا فيها مائتا حرف خطأ . قال : ورأيت أبا إسحاق [٣] قد أنكر الإسناد الذى فى أولها إنكاراً شديداً . وقال : لم يقرأ أبو العباس محمد بن يزيد كتابَ سيبويه كلَّه على الجرمىّ ، ولكن قال أبو إسحاق : قرأته أنا على أبى العباس محمد بن يزيد ، وقال لنا أبو العباس : قرأت نحو ثلثه على أبى عُمَر الجرمىّ ، فتوفِّى أبو عُمر فابتدأت قراءته على أبى عثمانَ المازنى ، وقال أبو عثمان : قرأته على أبى الحسن سَعيد بن مَسعدة الأخفش ، وقال الأخفش : كنت أسأل سيبويه عمّا أشكلَ علىَّ منه ، فإن تصعَّب [٤] علىّ الشئُ منه قرأته عليه .

---

(١) هو أبو الحسن على بن سليمان الأخفش الأصغر ، تلميذ ثعلب والمبرد – وسمع منه أبو عبيد الله المرزبانى ، والمعافى بن زكريا الجريرى . قدم مصر سنة ٢٨٧ وخرج منها سنة ٣٠٦ إلى حلب وتوفى ببغداد سنة ٣١٥ وهو ابن ثمانين سنة . ذكر المرزبانى أنه لم يكن بالمتسع فى الرواية للأخبار والعلم بالنحو . وكان إذا سئل عن مسألة فى النحو ضجر وانتهر من يواصل مسألته . بغية الوعاة ٢٣٨ ومعجم الأدباء ١٣ : ٢٤٦ – ٢٥٧ وتاريخ بغداد ١٢ : ٤٣٣ وإنباه الرواة ٢ : ٢٧٦ – ٢٧٨ .

(٢) انظر ما سبق فى ترجمة محمد بن ولاد ص ٤ .

(٣) هو إبراهيم بن السرى الزجاج المترجم فى ص ٦ .

(٤) تصعب : صعب . وفى الأصل : « تعصب » .

وأما أبو القاسم بن ولّاد فإنه حدّثنا عن أبيه أبي الحُسَين قال : حدَّثنى أبو العباس المبرد قال : قرأ المازنىّ كتاب سيبويه على الجَرمى وساءلَ الأخفشَ عنه ، وقرأه الجرمىّ على الأخفش .

قال : وحدثنى المبرد قال : قرأت بعض هذا الكتاب على الجرمى ، وبعضه على المازنىّ ، ومنه ما قرأته عليهما جميعاً .

قال : وسمعت المبرد يقول : قد أدرك أبو عُمَر من أخذ عنه سيبويه ، واختلف لى حَلْقة يونس .

وحدثنا أبو القاسم بن ولاد عن أبيه قال : حدثنا أبو العباس قال : حدثنى الزيادىُّ أبو إسحاق (١) قال : عَمَدت إلى أبى عُمَر الجرمىِّ أقرأ عليه كتاب سيبويه ، ووافيت المازنىَّ يقرأ عليه فى أثناء « هذا باب ما يرتفع بين الجزأين » فكنّا نَعجب من حِذقه وجودة ذهنه . وكان قد بلغ من أوّل الكتاب إلى هذا الموضع .

قال أبو الحُسين (٢) بن ولّاد : يعنى أن المازنىّ كان قد بلغ على الأخفش إلى هذا الموضع .

وسمعت أبا القاسم بن ولّاد يقول : كان أبى قد قدِم على أبى العباس المبرِّد

---

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبى بكر بن عبد الرحمن بن زياد ابن أبيه . كان نحويا لغويا راوية ، قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه . وروى عن الأصمعى وأبى عبيدة ، وكان يشبه بالأصمعى فى معرفته للشعر ومعانيه . ومن تصانيفه كتاب شرح نكت كتاب سيبويه ، وقد ذكرها أبو سعيد السيرافى فى شرح الكتاب . توفى سنة ٢٤٩ . نزهة الألباء ٢٦٩ ومعجم الأدباء ١ : ١٥٨ – ١٦١ وبغية الوعاة ١٨١ .

(٢) فى الأصل : « أبو الحسن » ، تحريف .

ليأخذ منه كتاب سيبويه ، فكان المبّرد لا يمكّن أحداً من أصله ، وكان يضنّ به ضِنَّة شديدة ، فكلّمَ ابنه عَلَى أن يَجْعلَ له فى كل كتابٍ منها جُعلاً قد سمَّاه . فأكملَ نَسْخَه . ثم إنّ أبا العباس ظَهَر على ذلك بعدُ ، فكان قد سعى بأبى الحُسَين إلى بعض خَدَمة (١) السلطان ليحبسَه له ويعاقبه فى ذلك ، فامتنع أبو الحسين منه بصاحب خراجٍ بغدادَ يومئذ – وكان أبو الحسين يؤدِّب ولَده – فأجاره منه . ثم إن صاحب الخراج ألظَّ بأبى العباس (٢) يطلب إليه أن يقرأ عليه الكتابَ حتّى فعل .

قال أبو عبد الله : فقرأته أنا على أبى القاسم وهو ينظر فى ذلك الكتاب بعينه ، وقال لى : قرأته على أبى مراراً .

---

(١) الخدمة ، بالتحريك : جمع قياسى للخادم ، وإن كان لم ينص عليه فى المعاجم .

(٢) ألظ به إلظاظا : ألح عليه .

هذا بابُ علْمِ ما الكَلِمُ من العربية (١) ٢

فالكَلِم : اسمٌ ، وفِعْلٌ ، وحَرْفٌ جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل .

فالاسمُ : رجلٌ ، وفرسٌ ، [وحائط] .

وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء ، وبُنيتْ لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع .

فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُث وحُمِدَ (٢) . وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمِرًا : آذهَب واقتُلْ واضرِبْ ، ومخبراً : [يَقْتُلُ و] يَذهَبُ ويَضرِبُ ويُقْتَلُ ويُضرَبُ . وكذلك بناء ما لم يَنقطع وهو كائن إذا أخبرتَ .

فهذه الأمثلة التى أُخذت من لفظ أحداث الأسماء ، ولها أبنية كثيرة ستبيَّن إن شاء الله .

والأحداث نحو الضَّرْبِ والحمد والقتل (٣) .

وأما ما جاء لمعنًى وليس باسم ولا فعلٍ فنحو : ثُمَّ ، وسَوْف ، و واو القسم ولام الإضافة ، ونحوها (٤) .

---

(١) السيرافى : أشار رحمه الله إلى ما فى نفسه من العلم الحاضر ، أو أشار إلى منتظر قد عرف قربه : هذا الشتاء مقبل ، وهذه جهنم التى يكذب بها المجرمون . والثالث : وضع كلمة الإشارة ليشير بها عند الفراغ مما يشير إليه : هذا ما شهد عليه الشهود . وقوله « ما الكلم » لم يقل الكلام لأنه للكثير . والكلم : جمع كلمة . ولم يقل الكلمات لأن الكلم أخف ، ولأن الكلم اسم الذات والكلام المصدر . وأدخل « من » لوجهين : أحدهما تبيين الجنس . والثانى أنه قصد إلى الاسم والفعل والحرف وليس هو كل العربية ، ولذلك قال : هذا باب ، ولم يقل : هذا كتاب .

(٢) ط : « ومكث وحمد » . ويقال مكُث يمكث ، ومكَث يمكث .

(٣) ط : « والقتل والحمد » .

(٤) ط : « ونحو هذا » .

هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية

وهى تجرى على ثمانية مجارٍ : على النصب والجرِّ والرفع والجزم ، والفتح والضمّ والكسر (١) والوقف . ٣

وهذه المجارى الثمانيةُ يَجمعهنّ فى اللفظ أربعةُ أضرب : فالنصبُ والفتح فى اللفظ ضربٌ واحد ، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضمّ ، والجزم والوقف .

وإنّما ذكرتُ [لك] ثمانية مجار لأفرُقَ بين ما يَدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العاملُ – وليس شيءٌ منها إلا وهو يزول عنه – وبينَ ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل ، التى لكلّ عامل منها ضربٌ من اللفظ فى الحرف ، وذلك الحرفُ حرف الإعراب .

فالرفع والجر (٢) والنصب والجزم لحروفِ الإعراب . وحروفُ الإعراب للأسماء المتمكّنة ، وللأفعال المضارِعة لأسماء الفاعلين التى فى أوائلها الزوائدُ الأربع : الهمزة (٣) ، والتاء ، والياء ، والنون . وذلك [قولك] : أفْعَلُ أنا ، وتَفعل أنتَ أو هى ، ويَفعل هو ، ونَفعل نحن .

---

(١) ط : « والكسر والضم » .

(٢) ط : « فالنصب والجر والرفع » .

(٣) السيرافى : قوله الهمزة ... الخ ، ألف أفعل همزة ، لأن الألف لا تكون متحركة فى حال ، وإنما سميت الهمزة ألفا لأنها تصور بصورتها ، لأن الهمزة لا صورة لها ، وإنما تصور بصورة غيرها . وصارت هذه الحروف ، يعنى نفعل ويفعل وتفعل وأفعل أولى بالأفعال من غيرها لأن أولى الحروف بذلك حرف المد واللين المأخوذة منها الحركات . فلما كانت الألف لا تكون إلا ساكنة ولم يصح الابتداء بساكن ، جعل=

والنصب فى الأسماء : رأيت زيدًا ، والجرّ : مررت بزيد ، والرفع : هذا زيدٌ . وليس فى الأسماء جزم ، لتمكنها وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يَجمعوا على الاسم (١) ذهابَه وذهاب الحركة .

والنصب فى المضارع من الأفعال : لن يَفعلَ ، والرفع : سيَفعل ، والجزم : لم يفعلْ . وليس فى الأفعال المضارِعة جرٌّ كما أنّه ليس فى الأسماء جزم ؛ لأنّ المجرور داخلٌ فى المضاف إليه معاقبٌ للتنوين ، وليس ذلك فى هذه الأفعال . وإنما ضارعتْ أسماء الفاعلينَ أنَّك تقول : إن عبد الله لَيَفعلُ ، فيوافِقُ قولَك : لفاعل ، حتَّى كأنّك قلت : إن زيدًا لفاعلٌ فيما تُريد من المعنى . وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسمَ ، ولا تلحق فَعَلَ اللامُ . وتقول سيفعلُ ذلك وسوفَ يفعل ذلك (٢) فتُلحِقهُا هذين الحرفين لمعنى كما تَلحق الألف واللام الأسماءَ للمعرفة .

ويُبيِّن لك أنَّها (٣) ليست بأسماءٍ أنّك لو وضعتَها مواضعَ الأسماء لم يجزْ ذلك . ألَا ترى أنّك لو قلت إنَّ يَضْرِبَ يأتينا ، وأشباه هذا ، لم يكن كلاماً ؟! إلّا أنّها ضارعت الفاعل لاجتماعهما فى المعنى . وسترى ذلك أيضاً فى موضعه .

= عوضها أقرب الحروف منها ، وهو الهمزة ، لقربها من الألف ، ولكثرة وقوعها زائدة أوّلا . ولما كانت الواو لا تقع زائدة أوّلا أبدل منها حرف يبدل منها كثيراً ، وهو التاء ، مثل : والله ، وتالله .

وأما الياء فلا يحتاج إليه ، لأن أخذ الكسرة من الياء واضح لا يحتاج إلى تفسير . وكان الرابع النون لأنها غنة فى الخيشوم تجرى فيه كما تجرى حروف المد واللين فى مواضعها ، ويكون إعرابا فى يفعلان ونحوه ، وضميراً لجماعة المؤنث : فعلن ، وبدلا منها الألف فى الوقف فى قولك : رأيت زيدا .

(١) هذا ما فى ط ، وفى الأصل : « لم يجمعوا عليه » .

(٢) ط : « ذاك » .

(٣) يعنى الأفعال المضارعة .

ولدخول اللام (١) قال الله جلّ ثناؤه : ﴿ وَإن رَبَّكَ لَيَحْكمُ بَيْنَهُمْ (٢) ﴾ أى لحاكمٌ .

ولِمَا لحقها (٣) من السين وسوفَ كما لحقت الاسمَ الألفُ واللام للمعرفة (٤) .

وأمّا الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكِّنة (٥) المضارعة عندهم ما ليس باسمٍ ولا فعل مما جاء لمعنًى ليس غيرُ ، نحو سَوْفَ وقَدْ ، وللأفعال التى لم تَجر مجرى المضارِعة ، وللحروف التى ليست بأسماءٍ ولا أفعال ولم تجئْ إلّا لمعنى .

فالفتح فى الأسماء قولهم : حيثَ (٦) وأينَ وكيفَ . والكسر فيها نحو : ٤
أولاءِ وحَذارِ وبدادِ . والضمّ نحو : حيثُ وقبلُ وبعدُ . والوقف نحو : مَنْ وكمْ وقطْ وإذْ .

---

(١) هذا وما بعده من علل المضارعة .

(٢) الآية ١٢٤ من سورة النحل .

(٣) فى الأصل : « لحقه » ، وأثبت ما فى ط .

(٤) أبو الحسن : « ليس الجر فى هذه الأفعال لأن الأفعال أدلة ، وليست الأدلة بالشىء الذى يدل عليه . وأما زيد وعمرو وأشباه ذلك فهو الشىء بعينه ، وإنما يضاف إلى الشىء بعينه لا إلى ما يدل عليه . وليس يكون جر فى شىء من الكلام إلا بالإضافة » .

وقال أبو الحسن : « لا يدخل الأفعال الجر ، لأنه لا يضاف إلى الفعل ، والمضاف إليه يقوم مقام التنوين ، وهو زيادة فى المضاف كما أن التنوين زيادة ، فلم يجز أن تقيم الفعل مقام التنوين ؛ لأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل ، فلم يحتمل الفعل زيادتين ، ولم يبلغ من قوة التنوين وهو واحد أن يقوم مقامه اثنان ، كما لم يحمل الاسم الألف واللام مع التنوين » .

(٥) يعنى الأسماء المبنية . وقد ساق بعده الأفعال المبنية والحروف .

(٦) حيث بفتح الثاء : لغة فى حيث .

والفتح فى الأفعال التى لم تَجْرِ مجرى المضارعة (١) قولهم : ضرَبَ ، وكذلك كلُّ بناء من الفعل كان معناه فَعَلَ . ولم يُسكّنوا آخِر فَعَلَ (٢) لأنّ فيها بعض ما فى المضارَعة ، تقول : هذا رجلٌ ضَرَبَنا ، فتَصف بها النكرة ، وتكون فى موضع ضاربٍ إذا قلت : هذا رجلٌ ضارب . وتقول : إن فَعَل فعلتُ ، فيكون فى معنى إن يَفْعَلْ أفعلْ ، فهي فعْلٌ كما أنَّ المضارع فِعْلٌ وقد وقعتْ موقعها (٣) فى إنْ ، ووقعت موقعَ الأسماء فى الوصف كما تقع المضارَعة [فى الوصف] ، فلم يسكّنوها كما لم يسكّنوا من الأسماء ما ضارع المتمكِّن ولا ما صُيِّر من المتمكّن فى موضعٍ بمنزلة غير المتمكّن . فالمضارع (٤) : مِنْ عَلُ ، حرّكوه لأنّهم قد يقولون من عَلٍ فيُجْرونه . وأمَّا المتمكن الذى جُعل بمنزلة غير المتمكِّن فى موضع فقولك : ابْدَأْ بهذا أولُ ، ويا حَكَمُ .

---

(١) عن السيرافى : إن قيل : لم وجب فتح أواخر الأفعال الماضية وهلا أسكنت أو حركت بغير الفتح ؟ فالجواب عنه أن الأفعال كلها حقها أن تكون مسكنة الأواخر ، والأسماء كلها حقها أن تكون معربة . غير أن الأفعال انقسمت ثلاثة أقسام : فقسم منها ضارع الأسماء مضارعة تامة فاستحق أن يكون معربا ، وهو الأفعال المضارعة التى فى أولها الزوائد الأربع . والضرب الثانى : ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة ، وهو الماضى . والضرب الثالث : ما لم يضارع الأسماء بوجه من الوجوه ، وهو فعل الأمر . فرأينا الأفعال قد ترتبت ثلاث مراتب : أولها المضارع المستحق للإعراب وقد أعرب ، وآخرها فعل الأمر الذى لم يضارع الاسم البتة فبقى على سكونه . وتوسط الماضى فنقص عن المضارع وزاد على فعل الأمر بما فيه من المضارعة فلم يكن كفعل الأمر ، ولم يعرب كالمضارع ، وبنى على حركة لِما أن المتحرك أمكن من الساكن . وكانت فتحةً لما أنها أخف الحركات .

(٢) فى الأصل : « الحرف » ، وأثبت ما فى ط .

(٣) يعنى الأفعال المضارعة .

(٤) أى المضارع للمتمكن .

والوقفُ قولهم : اضرب [١] فى الأمر ، لم يحرِّكوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارِعة ، فبعُدتْ من المضارعة بُعْدَ كَم وإذ من المتمكنة [٢] . وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه افْعَلْ .

والفتح فى الحروف التى ليست إلا لمعنى وليست بأسماء ولا أفعال ، قولهم : سوف ، وثم .

والكسر فيها قولهم فى باء الإضافة ولامها : بزيدٍ ، ولزيد .

والضم فيها : مُنْذُ ، فيمن جَرَّ بِها ، لأنها بمنزلة مِنْ فى الأيام .

والوقف فيها قولهم : مِنْ ، وهَلْ ، وبل ، وقد .

ولا ضَمَّ فى الفعلِ ؛ لأنه لم يجئْ ثالثٌ سوى المضارِع . وعلى هذين المعنيين بناءُ كل فعل بعد المضارِع .

واعلم أنك إذا ثنَّيت الواحدَ لحقتْه زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرِّك ولا منوَّن ، يكون فى الرفع ألفًا ، ولم يكن واوًا ليفصَل بين التثنية والجمع الذى على حدّ التثنية ، ويكون فى الجرّ ياء مفتوحا ما قبلها ، ولم يكْسَرْ ليُفْصَل بين التثنية والجمع الذى على حدّ التثينة . ويكون فى النصب كذلك ، ولم يجعلوا النصب ألفًا ليكون مثلَه فى الجمع ، وكان مع ذا أنْ يكون تابعاً لما الجَرُّ منه أولى ، لأنَّ الجرَّ للاسم لا يجاوِزه ، والرفُع قد يَنتقل إلى الفعل ، فكان هذا أغلبَ وأقوى [٣] . وتكون الزيادة الثانية نونًا

---

(١) ط : « اضربه » .

(٢) أبو الحسن : « إن الإعراب لا يدخلهما كما دخل من عل » .

(٣) أبو الحسن : « ولم يتبع الرفع الجر لأنه أول ما يدخل الاسم ، فقد ثبت قبل الجر » .

كأنها عوضٌ لما منُع من الحركة والتنوين ، وهى النون وحركتُها الكسر ، وذلك قولك : هما الرجلانِ ، ورأيت الرجلَيْنِ ، ومررت بالرجلَيْنِ [١] .

وإذا جمعتَ على حدِّ التثنية لحقتْها زائدتان [٢] : الأولى منهما حرف المدّ واللين ، والثانية نون . وحال الأولى فى السكون وتركِ التنوين وأنّها حرف الإعراب ، حال الأولى فى التثنية ، إلّا أنها واو مضمومٌ ما قبلها فى الرفع ، وفى الجر والنصب ياءٌ مكسورٌ ما قبلها ونونها مفتوحة ، فرقوا بينها وبين نون الاثنين كما أنَّ حرف اللين الذى هو حرف الإعراب مختلِفٌ فيهما . وذلك قولك : المسلمُونَ ، ورأيت المسلِمينَ ، ومررت بالمسلِمينَ . ومن ثَمّ جعَلوا تاء الجَمْع [٣] فى الجرِّ والنصب مكسورة ، لأنهم جعلوا التاء التى هى حرف الإعراب كالواو والياء ، والتنوينَ بمنزلة النُّون لأنّها فى التأنيث نظيرة الواو والياء فى التذكير فأجروها مجراها [٤] .

---

(١) أبو الحسن : « ليس فى الاثنين ولا فى الجميع الياء ولا الواو ولا الألف بحرف إعراب ولا إعراب ، لأنه لا يكون إعراب فى غير حرف إعراب . ولو كان واحد منهما حرف إعراب ولا إعراب فيه لم يعلم السامع بشيء من هذا أنه رفع ولا نصب ولا جر » . وقال أبو الحسن : « ولم يجعلوا الياء للرفع لأن الجر من الياء ، ولم يجعلوا الألف للنصب لأنه ليس إلا رجلان ورجلين.وأول أحوال الاسم الرفع ، فجعلت الألف للرفع إذ كان الجر أغلب على الياء . فإن قلت : هلا جعلت الياء للرفع ، والألف للنصب ، وصار الجر تابعا لأحدهما ؟ فإن الجر ألزم للأسماء من الرفع والنصب ، والذى هو ألزم لا يكون تابعا » .

(٢) ط : « زيادتان » .

(٣) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « الجميع » .

(٤) أبو الحسن : « ليست التاء نظيرة الواو والياء ، إنما الكسرة نظيرة الياء ، والضمة نظيرة الواو . ألا ترى أنك لو سمعت مسلمات لم تدلك التاء على رفع ولا جر كما تدلك الواو والياء » .

واعلم أنّ التثنية إذا لحقت الأفعالَ المضارعة علامةً للفاعلَين لحقتها ألف ونون ، ولم تكن الألفُ حرفَ الإعراب لأنك لم ترد أن تثنِّىَ يَفْعَلُ هذا البناءَ فتَضمَّ إليه يفعل (١) آخَرَ ، ولكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلَين ، ولم تكن منوَّنةً ، ولا يَلزمها الحركةُ لأنّه يدُركُها الجزمُ والسكونُ ، فتكون الأولى حرفَ الإعراب ، والثانية كالتنوين (٢) ، فكما كانت حالها (٣) فى الواحد غير حال الاسم وفى التثنية لم تكن بمنزلته ، فجعلوا إعرابه فى الرَّفع ثباتَ النون لتكون له فى التثنية علامةً للرَّفع كما كان فى الواحد إذْ مُنع حرفَ الإعراب .

وجعلوا النون مكسورةً كحالها فى الاسم ، ولم يجعلوها حرف الإعراب إذْ كانت متحرِّكة لا تثبُتُ فى الجزم . ولم يكونوا ليحذفوا الألفَ لأنّها علامةُ الإضمار والتثنية فى قول من قال : أكلونى البراغيثُ ، وبمنزلة التاء فى قلتُ وقالتْ ، فأثبتوها فى الرفع وحذفوها فى الجزم كما حذفوا الحركةَ فى الواحد . ووافَق النصبُ الجزمَ فى الحذف كما وافَق النصبُ الجرَّ فى الأسماء ؛ لأن الجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء ، والأسماء ليس لها فى الجزم نصيبٌ كما أنه ليس للفعل فى الجر نصيب . وذلك قولك : هما يَفْعَلَانِ ، ولم يَفعَلَا ، ولن يَفعَلَا .

وكذلك إذا لحقت الأفعالَ علامةٌ للجمع لحقتها زائدتان ، إلا أنّ الأُولى واو مضموم ما قبلها لئلا يكونَ الجمع كالتثنية ، ونونُها مفتوحة بمنزلتها فى الأسماء كما فعلتَ ذلك فى التثنية ، لأنّهما وقعتا فى التثنية والجمع ههنا كما أنّهما فى الأسماء كذلك (٤) ، وهو قولك : هم يَفْعَلُونَ ولم يَفعلوا ولن يفعلوا .

---

(١) ط : « يفعلا » .

(٢) ط : « فيكون الأول حرف الإعراب والآخر كالتنوين » .

(٣) ط : « فلما كان حال يفعل » .

(٤) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « كانها فى الاسماء كذلك » .

وكذلك إذا ألحقتَ التأنيثَ فى المخاطبة ، إلّا أنّ الأُولى ياء وتَفتَحُ النونَ لأنّ الزيادة التى قبلها بمنزلة الزيادة التى فى الجمع ، [وهى] تكون فى الأسماء فى الجرّ والنصب ، وذلك قولك : أنت تَفْعَلينَ ولم تفعِلى ولن تفعَلى .

وإذا أردتَ جمعَ المؤنَّث فى الفعل المضارع ألحقتَ للعلامة نونًا ، وكانت
٦ علامةَ الإضمار والجمع فيمن قال أكلونى البراغيث ، وأسكنتَ ما كان فى الواحد حرفَ الأعراب ، كما فعلت ذلك فى فَعَلَ حين قلت فَعَلْت وفَعَلْنَ ، فأُسكنَ هذا ههنا وبُنى على هذه العلامة ، كما أُسكن فَعَلَ ، لأنّه فِعْلٌ كما أنه فِعْلٌ ، وهو متحرِّك كما أنّه متحرك ، فليس هذا بأبعدَ فيها – إذْ [١] كانت هى وفَعَلَ شيئًا واحدًا – مِن يَفعَلُ ، إذ جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء وليست باسم [٢] ، وذلك قولك : هن يَفْعَلْنَ ولن يفعَلْنَ ولم يفعَلْنَ . وتفتحها لأنّها نون جمع ، ولا تُحذَف لأنها علامةُ إضمار وجمع فى قول من قال : أكلونى البراغيث . فالنون ههنا [فى يَفْعَلْنَ] بمنزلتها فى فَعَلْنَ . وفُعِل بلام يَفْعَلُ ما فُعل بلام فَعَلَ لما ذكرتُ لك ، ولأنّها قد تُبنَى مع ذلك على الفتحة فى قولك هل تَفْعلَنّ . وألزموا لام فَعَلَ السكونَ وبنوها على العلامة وحذفوا الحركة لمَّا زادوا ، لأنَّها فى الواحد ليست فى آخرها حرفَ إعراب [٣] لما ذكرت لك .

واعلم أنَّ بعض الكلام أثقلُ من بعض ، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء ، لأنّ الأسماء هى الأُولَى ، وهى أشدُّ تمكّنا ، فمِن ثَم لم يَلحقها تنوينٌ ولحقها الجزْم

---

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « إذا » .

(٢) ط : « بأسماء » .

(٣) أى لأن الحركة فى فعل الواحد ليست علامة إعراب فى آخره .

والسكون ، وإنّما هى من الأسماء (١) . ألا تَرى أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم ، وإلّا لم يكن كلامًا ، والاسمُ قد يَستغنى عن الفعل ، تقول : اللهُ إلهُناَ ، وعبدُ الله أخونا .

واعلم أن ما ضارع الفعلَ المضارِعَ من الأسماء فى الكلام ووافقه فى البناء (٢) أُجرىَ لفظُه مُجرى ما يَستثقِلون ومنعوه ما يكون لَما يَستخفُّونَ . وذلك نحو أَبْيَضَ وأَسْوَدَ وأَحْمَرَ [وأَصفرَ] ، فهذا بناء أذْهَبُ وأَعْلَمُ (٣) فيكون فى موضع الجرِّ مفتوحا ، استثقلوه حين قارب فى الكلام ووافقَ فى البناء .

وأمّا مضارعه فى الصفة فإنك لو قلت : أتانى اليومَ قوىٌّ ، وألَا باردًا ومررت بجميل ، كان ضعيفًا ، ولم يكن فى حُسْنِ أتانى رجلٌ قوىّ وألّا ماءَ باردًا ، ومررت برجل جميل . أفلا ترى أنّ هذا يقبح ههنا كما أن الفعل المضارع لا يُتكلَّم به إلّا ومعه الاسم ، لأنّ الاسم قبل الصفة ، كما أنّه قبل الفعل . ومع هذا أنّك ترى الصفة تَجرى فى معنى يَفْعَلُ ، يعنى هذا رَجلٌ ضاربٌ زيداً (٤) ، [وتَنْصِب كما ينصِب الفعلُ] . وسترى ذلك إن شاء الله .

فإن كان اسمًا كان أخفَّ عليهم ، وذلك نحو أفْكَلٍ وأَكْلُبٍ ، ينَصرفانِ فى النكرة .

ومضارعةُ أفعلَ الذى يكون صفةً للاسم أنّه يكون وهو اسمٌ صفة

---

(١) أى الأفعال مشتقة من الأسماء ، فقتل مشتق من القتل وهكذا .

(٢) أى فى الصيغة والوزن .

(٣) الكلام بعده إلى « فى البناء » موضعه فى ط بين « لما يستخفون » ، و « ذلك نحو أبيض » .

(٤) ما بعد « يفعل » ساقط من ط ، كما أن ما بعد « زيدا » إلى كلمة « الفعل » ساقط من الأصل .

كما يكون الفعل صفة ، وأمّا يشكر فإنّه لا يكون صفة وهو اسم ، وإنما يكون صفة وهو فعل .

واعلم أن النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة ، وهى أشدُّ تمكُّنا ؛ لأنّ النكرة
٧ أوّل ، ثم يَدْخلُ عليها ما تُعَرَّف به . فمن ثَمّ أكثرُ الكلام ينصرف فى النكرة .

واعلم أن الواحد أشدُّ تمكنا من الجميع (١) ، لأنّ الواحد الأوّل ، ومن ثم لم يَصْرِفوا ما جاء من الجميع ما جاء على مثال ليس يكون للواحد ، نحو مَساجِدَ ومَفاتيحَ (٢) .

واعلم أن المذكَّر أخفّ عليهم من المؤنّث لأنّ المذكر أوّل ، وهو أشدُّ تمكنا ، وإنّما يخرج التأنيثُ من التذكير . ألا ترى أنّ « الشىء » يقع على كلِّ ما أخبر عنه [من قبل أن يُعْلَم أذكرٌ هو أو أُنثى] ، والشىء ذكر ، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخفِّ عليهم ، وتركُه علامةٌ لما يستثقلون . وسوف يُبيَّن ما يَنصرف وما لا ينصرف إن شاء الله .

وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلتَ عليه الألفَ واللام أو أضيف انجَرَّ ؛ لأنّها

---

(١) ط : « الجمع » فى هذا الموضع وتاليه .

(٢) عند السيرافى : « ومصابيح » . وقال : « فإن قيل : قد رأينا هذا البناء فى الواحد ، وهو قولهم للضبع حضاجر ، قال الحطيئة :

هلا غضبت لرحل جا ... رك إذ تنبله حضاجر

قيل فى الجواب : حضاجر جميع حضجر ، وهو العظيم البطن ، وإنما لقبت الضبع بهذا اللقب وصار علماً لها لعظم بطنها ، وبولغ فيه حتى كأنها ذات بطون عظام .

فإن قيل : إذا كنت تمنع الصرف فى الجمع الذى لا نظير له فى الواحد فينبغى ألا تصرف أكلبا . قيل : لم يرد سيبويه ما ذهب إليه المعترض ، وإنما أراد على مثال لا يجمع جمعا ثانيا ، فإن ما كان على مثال يتأتى فيه جمع ثان فهو بمنزلة الواحد » .

أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف . وأُدخل فيها الجرّ كما يَدخلُ فى المنصرف ، ولا يكون ذلك فى الأفعال ، وأَمِنوا التنوينَ . فجميع ما يتْرَكُ صرفهُ مضارَعٌ به الفعل ، لأنّه إنما فُعِل ذلك به لأنه ليس له تمكُّنُ غيرِه ، كما أنَّ الفعل ليس له تمكّنُ الاسم .

واعلم أن الآخِرَ إذا كان يَسكن فى الرفع حُذف فى الجزْم ، لئلّا يكون الجزم بمنزلة الرفع ، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجَمِيع . وذلك قولك لم يَرْمِ ولم يَغْزُ ولم يَخْشَ . وهو فى الرفع ساكن الآخِرِ ، تقول : هو يَرْمِى ويَغْزُو ويَخْشَى .

هذا باب المسند والمسند إليه

وهما ما لا يَغْنَى (١) واحدٌ منهما عن الآخر ، ولا يَجد المتكلّمُ منه بدّا . فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبنىُّ عليه (٢) . وهو قولك عبدُ الله أخوك : وهذا أخوك .

ومثل ذلك : يذهب عبد الله (٣) ، فلابدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌّ من الآخرِ فى الابتداء .

ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك : كانَ عبدُ الله منطلقا ، ولَيْتَ زيدا منطلقٌ ؛ لأن هذا يَحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده .

واعلم أن الاسم أولُ [أحواله] الابتداء ، وإنما يَدخل الناصبُ والرافع

---

(١) ط : « يستغنى » .

(٢) يعنى الخبرَ .

(٣) بدله فى ط : « قولك يذهب زيد » .

سوى الابتداء والجارُّ على المبتدأ . ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تَدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك ، إلا أن تَدعَه . وذلك أنّك إذا قلت : عبدُ الله منطلقٌ ، إن شئت أدخلت رأيتُ عليه فقلت : رأيتُ عبدَ الله منطلقا ، أو قلت : كان عبدُ الله منطلقا ، أو مررتُ بعبد الله منطلقا ، فالمبتدأ أول جزء [١] كما كان الواحدُ أولَ العدد ، والنكرةُ قبل المعرفة .

هـذا باب اللفظ للمعانى

اعلم أنّ من كلامِهم اختلافَ اللفظينِ لاختلاف المعنيينِ ، واختلافَ اللفظينِ والمعنى واحدٌ ، واتفاقَ اللفظين واختلاف المعنيين . وسترى ذلك إن شاء الله تعالى .

فاختلافُ اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو : جلسَ وذهبَ . واختلاف ٨
اللفظين والمعنى واحدٌ نحو : ذهبَ وانطلقَ . واتفاق اللفظين والمعنى مختلِف قولك : وجَدتُ عليه من المَوْجِدة ، ووجَدت إذا أردت وِجدان الضّالَّة . وأشباه هذا كثيرٌ .

هـذا باب ما يكون فى اللفظ من الأعراض [٢]

اعلم أنّهم مما يَحذفون الكلم [٣] وإنْ كان أصلُه فى الكلام غير ذلك ،

---

(١) ط : « فالابتداء أول » فقط .

(٢) قال السيرافى : « يعنى ما يعرض فى الكلام فيجيء على غير ما ينبغى أن يكون عليه قياسه » .

(٣) السيرافى : « أراد ربما يحذفون . وهو يستعمل هذه الكلمة كثيرا فى كتابه . والعرب تقول : أنت مما يفعل كذا ، أى ربما تفعل » .

ويحذفون ويعوِّضون ، ويَستغنون بالشيء عن الشيء الذى أصله فى كلامهم أن يستعمل حتَّى يَصير ساقطا . وسترى ذلك إن شاء الله .

فممَّا حُذف وأصله فى الكلام غير ذلك . لَمْ يَكُ ولا أَدْرِ ، وأشباهُ ذلك .

وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنّهم يقولون يَدَعُ ولا يقولون وَدَع [1] ، استغنوا عنها بتَرَكَ . وأشباهُ ذلك كثير .

والعِوَضُ قولهم : زَنادقةٌ وزَناديقُ ، وفَرازنةٌ وفرازينُ ، حذفوا الياء وعوَّضوا الهاءَ . وقولهم أَسْطاع يُسْطيعُ [2] وإنّما هى أطاع يُطيع ، زادوا السينَ عوضا من ذهاب حركة العين من أَفْعَلَ . وقولهم الّلهُمَّ ، حذفوا « يا » وألحقوا الميمَ عوضًا .

هـذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة

فمنه مستقيم حسنٌ ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب .

فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتُك أَمْسِ وسآتيك غدًا .

وأمَّا المحال فأن تَنقض أوَّلَ كلامك بآخِره فتقولَ : أتيتك غدًا ، وسآتيك أمس .

---

(١) لكن جاء فى الحديث : « لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات » ، كما سمع قول أبى الأسود :

سل أميرى ما الذى غيره ... عن وصالى اليوم حتى ودعه

وقول سويد بن أبى كاهل :

فسعى مسعاته فى قومه ... ثم لم يدرك ولا عجزا ودع

انظر الشعراء ٧٠٨ والمفضليات ١٩٩ واللسان (ودع) .

(٢) انظر بحث هذا فى اللسان (طوع ١١٢ - ١١٣) .

وأما المستقيم الكذب فقولك : حَمَلتُ الجبلَ ، وشربت ماء البحر ، ونحوه .

وأما المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ فى غير موضعه ، نحو قولك : قد زيدًا رأيت ، وكى زَيدٌ يأتيك ، وأشباه هذا .

وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمسِ [١] .

هـذا باب ما يحتمل الشعر

اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام من صرف ما لا ينصرف ، يشبِّهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنّها أسماء كما أنها أسماء . وحذفِ ما لا يحذف [٢] ، يشبهونه بما قد حُذف واستعمل محذوفا ، كما قال العجّاج :

* قَواطِنًا مكةَ من وُرْقِ الحَمِى [٣] *

---

(١) أبو الحسن : « ومنه الخطأ ، وهو ما لا تعمد ، نحو قولك : ضربنى زيد ، وأنت تريد : ضربت زيدا . والخطأ ما لا تعمده . وأما المحال فهو ما لا يصح له معنى ، ولا يجوز أن تقول فيه صدق ولا كذب ، لأنه ليس له معنى . ألا ترى أنك إذا قلت : أتيتك غدا لم يكن للكلام معنى تقول فيه صدق ولا كذب » .

(٢) أى ومن حذف ما لا يحذف .

(٣) ديوان العجاج ٥٩ واللسان (حمم) . وفيه أوجه : أن يكون حذف الألف والميم وجر باقى الكلمة بالإضافة وألحقها الياء لوصل القافية . أو أن يكون حذف الألف فقط فصار الحمم ثم أبدل من الميم الثانية ياء استثقالا للتضعيف ، كما قالوا تظنيت فى تظننت ، ثم كسر ما قبل الياء لئلا تقلب ألفا فصار « الحمى » . أو أن يكون حذف الميم للترخيم فى غير نداء وأبدل من الألف ياء . عن الشنتيمرى واللسان .

يريد الحمَام . وقال خُفاَف بن نُدْبة [السُّلَمِىّ] :

كنَوَاحِ رِيشِ حَمامةٍ نَجْدِيّةٍ ومَسحْتِ باللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإثمِدِ (١) ٩

[وكما قال :

* دارٌ لسُعْدَى إذْهِ مِن هَواكا (٢) *]

وقال :

فَطِرتُ بمُنْصُلِى فى يَعْمَلاتٍ دَوامِى الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحاَ (٣)

وكما قال النَّجاشىّ :

فلستُ بآتِيه ولا أَستطِيعُه ولاكِ آسْقِنى إن كان ماؤُكِ ذا فَضْلِ (٤)

---

(١) أراد كنواحى ريش ، فحذف الياء . يصف شفتى المرأة ، فشبههما بنواحى ذلك الريش فى الرقة واللطف والحوة . وعصف الإثمد : ما سحق منه . وفى البيت ما يسمونه الالتفات فى « مسحت » ، وفيه القلب أيضا أراد : ومسحت اللثتين بعصف الإثمد . ويروى : « ومسَحتُ » بضم التاء ، يريد عند تقبيله إياها .

(٢) ذكر البغدادى فى الخزانة ١ : ٢٢٨ أن هذا البيت من الأبيات الخمسين التى لم يعلم قائلها ، ولا يعرف له ضميمة . ثم قال : ورأيت فى حاشية اللباب أن ما قبله :

* هل تعرف الدار على تبراكا *

وقد سكن الياء من « هى » للضرورة ثم حذفها ضرورة أخرى تشبيها لها بعد سكونها بالياء اللاحقة فى ضمير الغائب إذا سكن ما قبله ، كقولك : عليه ولديه ، وبالواو اللاحقة أيضا فى نحو : منه وعنه .

(٣) وكذا ورد بدون نسبة فى الخصائص ٢ : ٢٦٩ . ونسب فى اللسان (يدى) لمضرس بن ربعى . ولم ينسبه الشنتمرى . وأراد « الأيدى » فحذف الياء للشعر . واليعملة : الناقة القوية على العمل . والسريح : جلود أو خرق تشد على الأخفاف حين تحفى الناقة .

(٤) من أبيات رواها البغدادى فى الخزانة ٤ : ٣٦٧ وابن قتيبة فى المعانى الكبير ٢٠٧ وأمالى المرتضى ٤ : ٢١١ وحماسة ابن الشجرى ٢٩٧ . =

وكما قال مالك بن خُرَيْمٍ [١] الهَمْدانىّ :

فإنْ يَكُ غَثًّا أو سَمينًا فإنّنِى ... سأَجْعَلُ عينَيْه لنفسه مَقْنَعَا [٢]

وقال الأعشى :

وأخو الغَوانِ متَى يشأ يَصْرِمْنَهْ ... ويَعُدْنَ أَعداءً بُعَيْدَ وِدادِ [٣]

وربَّما مَدُّوا مثل مَساجد ومَنابر ، فيقولون [٤] مَساجيد ومنابير ، شبّهوه بما جُمع على غير واحدِهِ فى الكلام ، كما قال الفرزدق :

تَنْفِى يدَاها الحَصَى فى كلِّ هاجرةٍ ... نَفْىَ الدَّنانَيرِ تَنقادُ الصَّيارِيفِ [٥]

= وفى البيت حذف النون من لكن لالتقاء الساكنين ضرورة . والبيت زعم على لسان ذئب استضافه النجاشى للطعام والشراب ، فقبل الذئب الشراب ، واعتذر عن عدم قبوله للطعام . ذا فضل ، أى فاضلا عن ريّك .

(١) فى الأصل : « خديم » ، صوابه فى ط . ويقال أيضا « حَزيم » بالمهملة بعدها زاى ، و « حريم » بالمهملة بعدها راء ، و « خزيم » بخاء معجمة مضمومة بعدها زاى . سمط اللآلى ٧٤٨ .

(٢) من قصيدة فى الأصمعيات ٦٢ والاقتضاب ٤٣٥ . أراد : لنفسهى ، فحذف الياء ضرورة فى الوصل تشبيها بها فى الوقف . وصف ضيفاً قدم إليه ما عنده من القرى وحكمه فيه ليختار منه أفضل ما تقع عليه عيناه فيقنع بذلك .

(٣) ديوان الأعشى ٩٨ . وفيه وفى ط : « ويكن أعداء » . وأراد الغوانى فحذف الياء . ومعناه من كان مشغوفا بهن ومواصلا لهن إذا تعرض لصرمهن سارعن إلى ذلك لقلة وفائهن . أراد متى يشأ صرمهن يصرمنه ، فحذف .

(٤) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « وربما مدوا فقالوا » فقط .

(٥) البيت مفرد فى ديوان الفرزدق ٥٧٠ . وهو من شواهد الخزانة ١ : ٢٥٥ . يصف سرعة الناقة فى سير الهواجر . والهاجرة : وقت اشتداد الحر فى الظهر . فيراها لشدة وقعها فى الحصى تنفيانه فيقرع بعضه بعضا ويسمع له صليل كالدنانير إذا انتقدها الصيرفى لينفى رديئها عن جيّدها .

وقد يبَلغون بالمعتلّ الأصلَ [١] فيقولون : رادِدٌ فى رادّ ، وضَنِنوا فى ضنّوا ، ومررتم بجَوارِيَ قبلُ . قال قَعْنَبُ بن أمّ صاحب :

مَهْلاً أُعاذِلَ قد جَرّبتِ من خُلُقِى   أنّى أُجُودُ لأقوامٍ وإن ضَنِنوا [٢]

ومن العرب من يثقّل الكلمةَ إذا وقف عليها ولا يثقّلها فى الوصل ، فإذا كان فى الشعر فهم يُجرونه فى الوصل على حاله فى الوقف نحو : سَبْسَبًّا وكَلْكلاّ [لأنهم قد يثقلونه فى الوقف] ، فأثبتوه فى الوصل كما أثبتوا الحذف فى قوله لنفسه مقنعا [٣] ، وإنما حذفُه فى الوقف . قال رؤبة : ١١

* ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا [٤] *

[يُروى] بكسر الهمزة وفتحها . وقال بعضهم : « الضِّخَمَّا » بكسر الضاد [٥] .

---

(١) أراد بالمعتل هنا ما يشمل المعتل والمضعف .

(٢) اللسان (ضنن) والاقتضاب ٢٩٢ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٣٢٦ وسمط اللآلى ٣٦٢ ، ٥٧٦ . وانظر الحماسة ١٤٥٠ بشرح المرزوقى . أراد ضنّوا فأظهر التضعيف ضرورة . وصف أنه جواد لا يصرفه العذل عن الجود ، وإن كان من يجود عليهم بخلاء ، فليس يكفّه شيء عن سجيته .

(٣) انظر ما سبق فى ص ٢٨ .

(٤) ملحقات ديوان رؤبة ١٨٣ من أرجوزة فى ثلاثين شطرا . وصوابه « ضخمًا » بالنصب كما ذكر ابن برى ؛ لأن قبله فى ديوانه :

* ثمت جئت حية أصما *

(٥) وعلى هذه الرواية فلا ضرورة فيه ، وكذا على رواية « الإضخما » بكسر الهمزة وبفتح الخاء ، لأن فعلّا وإفعلّا موجود فى كلامهم ، كهزبر وإردب .

وقال أيضاً فى مثله (١) ، وهو الشمَّاخ :

له زَجَلٌ كأنهُ صوتُ حادٍ إذا طَلب الوَسيقةَ أو زَميرُ (٢)

وقال حَنظلة بن فاتك :

وأَيْقَنَ أنّ الخيلَ إنْ تَلتبِسْ به يكنْ لفَسيلِ النَّخلِ بعدَهُ آبِرُ (٣)

وقال رجلٌ من باهلة :

١٢ أو مُعْبَرُ الظَّهْرِ يُنْبِى عن وَلِيتهِ ما حجّ رَبَّهُ فى الدنيا ولا آعْتَمَرا (٤)

وقال الأعشى :

وما لَهُ من مجدٍ تَليدٍ وما لَهُ من الريح حَظٌّ لا الجَنوبِ وَلا الصَّبَا (٥)

---

(١) ط : « وقال أيضا فى مثل لنفسه مقنعاً » .

(٢) ديوان الشماخ ٣٦ . يصف حمار وحش هائجا . يقول : إذا طلب وسيقته ، وهى أنثاه ، صوت بها فى تطريب وترجيع ، كالحادى يتغنى بالإبل ، أو كأن صوته صوت مزمار . وشاهده « كأنه » أصلها « كأنهو » بالمد .

(٣) يصف جبانا ، أيقن أنه إن التبست به الخيل قتل فصار ماله لغيره ، فلذلك كعَّ وانهزم . أو يكون وصف شجاعا فيقول : قد علم أنه إن ثبت وقتل لم تتغير الدنيا بعده ، وبقى من أهله من يخلفه فى حرمه وماله ، فثبت فى الحرب ولم يبال . الفسيل : جمع فسيلة ، وهى صغار النخل . وآبر النخل : مصلحه والقائم عليه . وشاهده « بعده » .

(٤) أنشده فى اللسان (عبر) . والظهر المعبر : الكثير الوبر . ينبى عن وليته : يجعلها تنبو عنه ، لسمنه ووفرة وبره . والولية : البرذعة . يصف لصاً يتمنى سرقة بعير لم يستعمله ربه ، أى صاحبه ، فى سفر لحج أو عمرة ، فهو وادع ممتلئ . وشاهده « ربه » .

(٥) ديوان الأعشى ١٤ برواية : « وما عنده مجد تليد ولا له من الريح فضل » وعلى هذه لا يكون فيه شاهد . وشاهده هنا « وماله » الأولى بحذف واو الإشباع ضرورة . يهجو رجلا أنه لم يرث مجداً قديماً ، وأنه ليس له حظ فى الخير ؛ فإن الجنوب والصبا أكثر الرياح عندهم خيراً ، فالجنوب تلقح السحاب ، والصبا تلقح الأشجار .

وقال :

بيناهُ فى دار صِدْقٍ قد أقام بها   حينًا يُعَلِّلُنَا وما نُعلِّلُهُ [(١)]

ويحتمِلون [(٢)] قُبحَ الكلام حتَّى يضعوه فى غير موضعه ، لأنه مستقيم ليس فيه نقضٌ [(٣)] . فمن ذلك قوله [(٤)] :

صَدَدْتِ فأطولتِ الصُّدودَ وقلّما   وِصالٌ على طُولِ الصُّدود يَدومُ

وإنما الكلام : وقلَّ ما يَدوم وصالٌ .

وجعلوا ما لا يَجرى فى الكلام إلَّا ظرفًا بمنزلة غيره من الأسماء ، وذلك قول المرَّار بن سَلَامة العِجليّ :

ولا يَنْطِقُ الفحشاءَ مَنْ كان منهُم   إذا جلسوا مِنَّا ولا مِنْ سَوائنا [(٥)] ١٣

---

(١) يرثى رجلا ، يقول : بينا هو فى خير وصلاح حال يعللنا بالطعام والشراب والإفضال ذهبت به المنية . والصدق هنا : الخير والصلاح .

(٢) فى الأصل : « ويحملون » ، وأثبت ما فى ط .

(٣) ط : « نقص » بالصاد المهملة .

(٤) ط : « فمن ذلك قول عمر بن أبى ربيعة » . وجعله الشنتمرى من شعر المرار الفقعسى ، وكذا نسب فى الخزانة ٤ : ٢٨٩ حيث أورد البيت ثانى أربعة أبيات . وفيه تقديم « وصال » وهو الفاعل ، على فعله وهو « يدوم » لأن « قل » هنا مكفوفة بما فلا تعمل فى الفاعل . وجعله بعضهم فاعلا لفعل مقدر قبله ، أى قل وصال . وبعضهم جعل « ما » بعد قل زائدة لا كافة فارتفع بها الفاعل .

(٥) أورده العينى فى شواهده ٣ : ١٢٦ — ١٢٩ . كما أورده البغدادى ٢ : ٦٠ فى أثناء شرحه . يصف نادى قومهم بالتوقير والتعظيم ، فيقول : لا ينطق الفحشاء من كان فى نادينا من قومنا ، وكذلك من كان من غير قومنا ، لا يفعلون ذلك إجلالا لنا وتعظيما . وشاهده وضع « سواء » موضع « غير » وإدخال من عليها ، لأنها لا تستعمل فى الكلام إلا ظرفا .

وقال الأعشى :

* وما قَصدتْ من أَهلهَا لسَوائكا [١] *

وقال خِطامٌ المُجاشِعِىّ :

* وصالياتٍ كَكماَ يُؤَثْفَيْنْ [٢] *

فعلوا ذلك لأنَّ معنى سَواء معنى غيرٍ ، ومعنى الكاف معنى مثلٍ .

وليس شيء يضطرّون إليه إلا وهمْ يحاوِلون به وجها . وما يجوز فى الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا ، لأنَّ هذا موضع جُمَلٍ ، وسنبيّن ذلك فيما نَستقبِلُ إن شاء الله [٣] .

---

(١) صدره فى ديوان الأعشى ٦٥ والشنتمرى والخزانة ٢ : ٥٩ :

* تجانف عن جو اليمامة ناقتى *

تجانف : تنحرف . وشاهده « لسوائكا » كما مر فى الشاهد السابق .

(٢) الخزانة ١ : ٣٦٧ و ٢ : ٣٥٣ و ٤ : ٥٧٣ وشرح شواهد الشافية ٥٩ والاقتضاب ٤٣٩ وشرح شواهد المغنى ١٧٢ . وصاليات : أثافى القدر ، لأنها صليت النار ، أى وليتها وباشرتها . ككما يؤثفين ، أى كمثل حالها إذا كانت أثافى مستعملة . وشاهده استعمال الكاف الثانية موضع « مثل » ، فأدخل عليها الكاف لأنها فى معناها .

(٣) ط : « يستقبل إن شاء الله » . أبو الحسن : « سمعت من العرب قول العجير السلولى :

فبيناه يشرى رحله قال قائل   لمن جمل رخو الملاط نجيب

وقال الفرزدق فوضع الكلام فى غير موضعه .

وما مثله فى الناس إلا مملكا   أبو أمه حىٌّ أبوه يقاربه

وقال قيس بن زهير :

ألم يأتيك والأنباء تنمى   بما لاقت لبون بنى زياد

وقد تكفل الشنتمرى (سيبويه ١ : ١٣ – ١٥) بالكلام على هذه الشواهد معزوا إلى إنشاد الأخفش ، وهو دليل قراءته لنسخة الأخفش من الكتاب .

بـاب الفاعـــل

الذى لم يتعدَّه فعلُه إلى مفعولٍ ، والمفعولِ الذى لم يَتعدَّ إليه فِعْلُ فاعلٍ
ولا يتعدَّى (١) فعلُه إلى مفعول آخَر ، وما يَعْملُ من أسماء الفاعلينَ والمفعولينَ
عَمَلَ الفعل الذى يتعدَّى إلى مفعول ، وما يعمل من المصادر ذلك العملَ ،
وما يَجرى من الصفات التى لم تَبلغ أن تكون فى القوّة كأسماء الفاعلين والمفعولين
التى تَجرى مجرى الفعل المتعدِّى إلى مفعولٍ مَجراها (٢) ، وما أُجرى ١٤
مُجرى الفعل وليس بفعل ولم يَقْوَ قُوَّتَه ، وما جرى من الأسماء التى ليست بأسماء
الفاعلين التى ذكرتُ لك ولا الصِّفاتِ التى هى من لفظ أحداث الأسماء وتكون
لأحداثها أمثلةٌ لما مضى ولما لم يَمْض ، وهى التى لم تبلغ أن تكون فى القوّة
كأسماء الفاعلين والمفعولين ، التى تريد بها ما تريد بالفعل المتعدِّى إلى مفعول
مَجراها ، وليست لها قوّة أسماء الفاعلين التى ذكرتُ لك ولا هذه الصفات ، كما
أنه لا يقوى قوّة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل .

هـذا باب الفاعل

الذى لم يتعدّه فعلُه إلى مفعول

والمفعولِ الذى لم يتعدّ إليه فعلُ فاعلٍ ولم يتعدَّه فعلُه إلى مفعول [آخر] والفاعل والمفعول فى هذا سَواء ، يَرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ، لأنّك لم تَشْغَلِ الفعل بغيرِه وفرّغته له ، كما فعلت ذلك بالفاعل .

فأمّا الفاعل الذى لا يَتعدّاه فعله فقولُك : ذَهَبَ زيدٌ وجَلَسَ عمروٌ .

---

(١) ط : « ولا تعدى » .

(٢) يعنى مجرى أسماء الفاعلين والمفعولين .

والمفعولُ الذى لم يتعدَّه فعله ولم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ فقولُك : ضُرِبَ زيدٌ ويُضْرَبُ عمرو . فالأسماء المحدَّثُ عنها ، والأمثلةُ دليلةٌ على ما مضى وما لم يمض من المحدَّث به عن الأسماءِ ، وهو الذَّهاب والجلوس والضَّرْب ، وليست الأمثلة بالأحداثِ ولا ما يكون منه الأحداثُ وهى الأسماء .

هـذا باب الفاعـل

الذى يَتعداه فعلُه إلى مفعول

وذلك قولك : ضَرَبَ عبدُ الله زيدًا . فعبدُ الله ارتفع ههنا كما ارتفع فى ذَهَب ، وشغَلْت ضربَ به كما شغلتَ به ذهَب [١] ، وانتصب زيدٌ لأنه مفعول [٢] تعدّى إليه فعلُ الفاعل . فإن قدمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعلَ جرى اللفظُ كما جرى فى الأوّل ، وذلك قولك : ضَرَبَ زيدًا عبدُ الله ؛ لأنّك إنَّما أردت به مُؤخّرا ما أردت به مقدَّمًا ، ولم تُرد أن تَشغلَ الفعلَ بأوَّلَ منه وإنْ كان مؤخرًا فى اللفظ . فَمن ثمَّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّما [٣] ، وهو عربىٌّ جيِّد كثير ، كأنَّهم [إنَّما] يقدّمون الذى بيانه أهمُّ لهم وهُمْ ببيانه أَعْنَى ، وإن كانا جميعًا يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم .

واعلم أنَّ الفعل الذى لا يَتعدّى الفاعلَ يَتعدّى إلى اسم الحَدَثان الذى أُخذ منه ؛ لأنه إنما يُذْكَر لَيدلّ على الحدث . ألا ترى أنَّ قولك : قد ذَهَبَ بمنزلة قولك قد كان منه ذَهَابٌ . وإذا قلت : ضربَ عبدُ الله لم يستَبِن أنَّ المفعول زيدٌ أو عمرو ، [ولا يَدلُّ على صنفٍ كما أنَّ ذهَبَ قد دلّ على صِنف ، وهو

---

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « وشغلت ذهب به كما شغلت به ضرب » .

(٢) ط : « مفعول به » .

(٣) ط : « كان حد اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدما » .

الذّهاب] ، وذلك قولك : ذهَب عبدُ الله الذهابَ الشدِيد ، وقَعَدَ قِعدةَ سَوء ، وقَعدَ قَعدتينِ ، لمّا عَمِلَ فى الحدث عمل فى المرّة [منه] والمرّتينِ ، وما يكون ضربًا منه . فمن ذلك : قَعَدَ القُرفُصَاءَ ، واشتَمل الصَّمَّاءَ ، ورَجَعَ القَهقَرَى ، لأنه ضربٌ من فِعلِه الذى أُخذ منه .

ويَتعدّى إلى الزّمان ، نحو قولك : ذَهَبَ (١) لأنه بُنى لمَا مضى منه وما لم يمض ، فإذا قال ذَهَبَ فهو دليل على أنَّ الحدث فيما مضَى من الزمان ، وإذا قال سَيَذْهَبُ فإنه دليل على أنه يكون فيما يُستقبَل من الزّمان ، ففيه بيانُ ما مضَى وما لم يمضِ منه ، كما أنّ فيه استدلالاً على وقوع الحدث . وذلك قولك : قَعد شهرين ، وسيقعد شهرين ، وتقول : ذهبتُ أَمْسِ ، وسأذهَب غدًا ، فإن شئت لم تجعلهما ظرفا ، فهو يجوز فى كلّ شيء من أسماء الزمان كما جاز فى كل شيء من أسماء الحدث .

ويتعدّى إلى ما اشتُقّ من لفظه (٢) اسمًا للمكان وإلى المكان ؛ لأنه إذا قال ذهب أو قعد فقد عُلم أنَّ للحدث مكانا وإن لم يَذكره كما عُلم أنه قد كان ذهابٌ ، وذلك قولك : ذَهبتُ المذهبَ البعيدَ ، وجَلستُ مجلسًا حسنا ، [وقَعدْتُ مقعدًا كريما] ، وقعدْتُ المكانَ الذى رأيت ، وذهبتُ وجهًا من الوجوه . و [قد] قال بعضُهم : ذهبتُ الشامَ ، يشبّهه بالمبهَم ، إذ كان مكانًا يَقع عليه المكانُ والمذهبُ . وهذا شاذٌّ ؛ لأنّه ليس فى ذهبَ دليلٌ على الشام ، ١٦
وفيه دليلٌ على المذهبِ والمكانِ . ومثلُ ذهبت الشامَ : دخلتُ البيتَ . ومثل ذلك قول ساعدةَ بن جُؤَيّةَ :

---

(١) فى الأصل : « ذهب اليوم » ، وكلمة « اليوم » مقحمة .

(٢) ط : « ويتعدى هذا الفعل إلى كل ما اشتق من لفظه » .

لَدْنٌ بهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ (١)

ويَتعدّى إلى ما كان وقتا فى الأمكنة (٢) [كما يتعدَّى إلى ما كان وقتا فى الأزمنة] لأنّه وقتٌ يقع فى المكان (٣) ، ولا يخُتصُّ به مكانٌ واحدٌ ، كما أنّ ذاك وقتٌ فى الأزمان لا يُختصُّ به زمن بعينه ، فلما صار بمنزلة الوقت فى الزمن كان مثلَه ؛ لأنَّك قد تَفْعَل بالأماكن ما تفعل بالأزمنة وإن كان الأزمنة أقوى فى ذلك . وكذلك ينبغى أن يكون إذْ صار فيما هو أبعدُ نحو ذهبتُ الشامَ (٤) ، وهو قولك : ذهبتْ فرسخين ، وسِرتُ الميلينِ ، كما تقول ذهبتُ شهرين وسرتُ اليومينِ . وإنَّما جُعِل فى الزمان أقوى لأنَّ الفعلَ بُنِى لما مضى منه وما لم يمض ، ففيه بيانُ متى وقع ، كما أنّ فيه بيانَ أنه قد وقع المصدرُ [وهو الحَدَثُ] . والأماكنُ لم يُبْنَ لها فعل ، وليست الأماكن بمصادر أُخِذَ منها الأمثلة ، والأماكن إلى الأناسيِّ ونحوِهم أقربُ . ألَا ترى أنّهم يخُصُّونها بأسماء كزيد وعمرو ، وفى

---

(١) ديوان الهذليين ١ : ١٩٠ . وروايته فيه « لذ » أى تلتذ الكف بهزه . وهو فى صفة رمح . وروايته فى اللسان (عسل) كما هنا برفع « لدن » مع أن الصفات الواقعة قبله فى القصيدة كلها مجرورة . واللدن : الناعم اللين . والعسلان : سير سريع فى اضطراب . وضمير « فيه » عائد إلى اللدن ، أو الهز . وشاهده عسل الطريق .

(٢) ط : « الأماكن » . السيرافى : يريد أن الفعل يتعدى إلى ما كان مقدرًا مسافته من الأمكنة ، نحو الفرسخ والميل ؛ وذلك أن الفرسخ والميل وما أشبهه يصلح وقوعه على كل مكان بتلك المسافة المعلومة المقدرة . وسماه وقتا لأن العرب قد تستعمل التوقيت فى معنى التقدير وإن لم يكن زمنا . ألا ترى أن النبى ﷺ وقت مواقيت الحج لكل بلد . فجعلها أماكن .

(٣) ط : « الأماكن » .

(٤) ط : « وكذلك كان ينبغى أن يكون إذ صار فيما هو أبعد ، نحو ذهب الشام » .

قولهم مكَّةُ وعمان ونحوهُما ، ويكون منها خِلَقٌ لا تكون لكلِّ مكان ولا فيه ، كالجبل والوادى ، والبحر . والدَّهرُ ليس كذلك . والأماكنُ لها جُثَّةٌ ، وإنَّما الدهرُ مُضِيُّ الليلِ والنهارِ ، فهو إلى الفعل أقربُ .

هـذا باب الفاعـل

الذى يَتعدَّاهُ فعلُه إلى مفعولين ، فإن شئت اقتصرتَ على المفعول الأوّل وإن شئت تعدّى إلى الثانى كما تعدى إلى الأوّل .

وذلك قولك : أعطَى عبدُ الله زيداً درهمًا ، وكسوتُ بشرًا الثِّيابَ الجيادَ . ومن ذلك : اخترتُ الرجالَ عبدَ الله ، ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً (١) ﴾ ، وسميته زيدًا ، وكنَّيت زيداً أبا عبد الله ، ودعوته زيداً إذا أردت دعوته التى تجرى مجرى، سميته ، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحدًا . ومنه قول الشاعر :

أَسْتغفِرُ اللهَ ذَنْبًا لستُ مُحْصِيَه ... ربَّ العِبادِ إليه الوَجْهُ والعَمَلُ (٢) ١٧

وقال عمرو بن معديكَرِبَ الزُّبيدىّ :

أَمَرْتُكَ الخيرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ به ... فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ (٣)

---

(١) بعده فى ط : « لميقاتنا » . وهى الآية ١٥٥ من الأعراف .

(٢) هو من أبيات سيبويه الخمسين التى لا يعرف قائلها ، كما فى الخزانة ١ : ٤٨٦ . والذنب هنا اسم جنس بمعنى الجمع ، فلذا قال : لست محصيه . والوجه : القصد والمراد . وأراد : من ذنب .

(٣) البيت فى شعرين مختلفين أحدهما لأعشى طرود ، والآخر مختلف فى قائله ، فقيل عمرو بن معديكرب ، وقيل العباس بن مرداس ، وقيل زرعة بن السائب ، وقيل خفاف بن ندبة . الخزانة ١ : ١٦٤ — ١٦٦ . والنشب : المال الثابت كالضياع ونحوها ، من نشب الشيء . والمال : الإبل ، أو هو عام . وشاهده « أمرتك الخير » .

وإنما فُصِلَ هذا أنَّها أفعالٌ تُوصَلُ بحروفِ الإضافة ، فتقولُ : اخترتُ [فلانًا] من الرِّجالِ ، وسمّيته بفلان ، كما تقول : عرّفتُه بهذه العلامة وأوضحتهُ بها ، وأستغفِرُ اللهَ من ذلك ، فلمَّا حذفوا حرَفَ الجر عَمِلَ الفعلُ . ومثل [(١)] ذلك قول المتلمِّس :

آلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطعمُهُ والحبُّ يأْكُلُهُ فى القَرِيةِ السُّوسُ [(٢)]

يريد : على حَبِّ العراق .

وكما تقول : نُبِّئتُ زيدًا يقول ذاك ، أى عن زيد [(٣)] . وليست عن وعلى ههنا بمنزلة الباء فى قوله : ﴿ كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا [(٤)] ﴾ ، وليس بزيد ؛ لأنَّ عن وعلى لا يفعَلُ بها ذاك ، ولا بمنْ فى الواجب [(٥)] .

وليست أستغفِرُ اللهَ ذنبًا وأمرتُك الخيرَ أكثرَ فى كلامهم جميعًا ، وإنَّما يَتكلّم بها بعضهم ، فأمَّا سمَّيتُ وكنّيت فإنما دخلتْها الباءُ على حدّ ما دخلتْ فى عرّفتُ ، تقول : عرّفتُه زيدًا ثم تقول : عرّفته بزيد ، [فهو سوى ذلك المعنى ، فإنما تَدخل فى سمَّيت وكنَّيت على حدّ ما دخلتْ فى عرّفتُه بزيد] . فهذه

---

(١) ط : « ومن » .

(٢) ديوان المتلمس الورقة ٥ نسخة الشنقيطى . وكان عمرو بن هند قد أقسم ألا يطعم المتلمس حب العراق لما خافه على نفسه ، وفر المتلمس إلى الشام ومدح ملوكها ، فقال لعمرو : آليت على ذلك ، وقد أمكننى منه بالقرية – يعنى الشام – ما يغنى عما عندك ، وما يأكله السوس من كثرته .

(٣) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « نبئت زيدا ، يريد عن زيد » .

(٤) الآية ٧٩ ، ١٦٦ من النساء و ٤٨ من الفتح .

(٥) يعنى أن « عن » و « على » لا تستعملان زائدتين ، وكذلك من الواقعة فى الإثبات . وأما من الواقعة فى النفى فإنها تكون زائدة عرضة للحذف .

الحروفُ (١) كان أصلُها فى الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة (٢) .

وليس كل الفعل يُفعَلْ به هذا ، كما أنه ليس كلُّ فعل يتعدَّى الفاعلَ ١٨
ولَا يَتعدَّى إلى مفعولين (٣) . ومنه قول الفرزدق :

منَّا الذى اختِيرَ الرِّجالَ سَماحةً ... وجُودًا إذا هَبَّ الرياحُ الزّعَازِعُ (٤)

وقال الفرزدق أيضاً :

نبئتُ عبدَ اللهِ بِالجَوّ أُصْبَحَتْ ... كِرامًا مَوَالِيها لَئِيمًا صميمهُا (٥)

هـذا باب الفاعل

الذى يتعدّاه فعلُه إلى مفعولين

وليس لك أن تقتصِرَ على أحد المفعولين دون الآخَر .

وذلك قولك : حَسِبَ عبدُ الله زيدًا بكرًا ، وظنَّ عمرُو خالدا أباك ، وخالَ عبدُ الله زيدًا أخاك . ومثل ذلك : رأَىَ عبدُ الله زيدًا صاحِبَنا ، ووجدَ عبدُ الله زيدًا ذا الحِفاظ .

---

(١) يعنى الكلمات ، وهى الأفعال هنا .

(٢) ط : « فى الاستعمال بحروف الإضافة » .

(٣) أى ولا كل فعل يتعدى إلى مفعولين .

(٤) ديوان الفرزدق ٥١٦ برواية « وخيرًا إذا هب » ، والخزانة ٣ : ٦٧٢ برواية « ومنا الذى » أى بدون الخرم . أراد : اختير من الرجال ، فحذف الجار وعدى الفعل . عنى أباه غالبا ، وكان غالب جوادا . وصفه بالجود عند شدة الزمان وهبوب الزعازع ، وهى الرياح الشديدة ، واحدتها زعزع ، وذلك زمن الشتاء ووقت الجدب .

(٥) لم أجده فى ديوان الفرزدق . ويرى سيبويه أن نبئت يتعدى بالحرف فقط مع أنه يتعدى بنفسه وبالحرف ، كما فى اللسان . وأراد بعبد الله القبيلة ، وهم عبد الله ابن دارم . والجو : اسم موضع . والصميم : الخالص نسبه .

وإنما مَنعك أن تقتَصر على أحد المفعولين ههنا أنّك إنّمَا أردْتَ أن تبيّن ما استَقّر عندك من حال المفعول الأوّل ، يقينًا كان أو شكّا ، وذكرتَ الأوّلَ لتُعلِم الذى تُضيفُ إليه ما استَقّر له عندَكَ [مَن هو] . فإنّما ذكرتَ ظننتُ ونحوَه لتجعلَ خبر المفعول الأوّل يقينا أو شكّا ، ولم ترد أن تَجعل الأوّل فيه الشّك أو تقيم عليه فى اليقين (١) .

ومثل ذلك : علمتُ زيدًا الظريفَ ، وزعَم عبدُ الله زيدا أخاك .

وإن قلت رأيتُ فأردْتَ رؤيةَ العين ، أو وجدتُ فأردْتَ وِجدانَ الضالة ، فهو بمنزلة ضربتُ ، ولكنّك إنما تريد بوجدت عَلِمْتُ ، وبرأيت ذلك أيضًا . ألا ترى أنّه يجوز للأعمَى أن يقول : رأيتُ زيدًا الصالحَ .

وقد يكون علمتُ بمنزلة عرفتُ لا تريد إلّا عِلْمَ الأوّل . فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ (٢) ﴾ ، وقال سبحانه : ﴿ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللهُ يَعْلَمُهُمْ (٣) ﴾ فهى ههنا بمنزلة عرفتُ كما كانت رأيت على وجهين .

وأمّا ظننتُ ذاك (٤) فإنما جاز السكوتُ عليه لأنك قد تقول ظننت ، فتقتِصرُ ، [كما تقول ذهبت] ، ثم تعمله فى الظن كما تعمل ذهبت فى الذهاب .
١٩ فذاك ههنا [هو] الظّنُّ ، كأنك قلت : ظننت ذاك الظن . وكذلك خِلتُ وحسِبت .

ويدُلُّك على أنّه الظنُّ أنّك لو قلتَ:خلتُ زيدا وأُرَى زيدا لم يجز .

---

(١) ط : « أو تعتمد عليه بالتيقن » .

(٢) الآية ٦٥ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٦٠ من سورة الأنفال .

(٤) يعنى ذاك الظن ، قصد بالإشارة المصدر .

وتقول : ظننتُ به ، جعلتَه موضعَ ظنِّك كما قلت نزلتُ به ونزلتُ عليه . ولو كانتِ الباءُ زائدة بمنزلتها فى قوله عزّ وجلَّ : ﴿ كَفَى بِاللهِ ﴾ لم يجز السكْت عليها ، فكأنّك قلتَ : ظننتُ فى الدارِ . ومثله شككتُ فيه .

هـذا باب الفاعل

الذى يَتعدَّاهُ فعلُه إلى ثلاثة مفعولينَ (١) ولا يجوز أن تَقتصر على مفعول منهم واحدٍ دون الثلاثة ، لأنّ المفعول هٰهنا كالفاعل فى الباب الأوَّل الذى قبله فى المعنى .

وذلك قولك : أَرَى اللهُ بشرًا زيدًا أباك ، ونَبَّأْتُ زيدًا عمرا أبا فلان ، وأَعْلَمَ اللهُ زيْدًا عمرًا خيرًا منك .

واعلم أنَّ هذه الأفعال إذا انتهتْ إلى ما ذكرت لك من المفعولينَ فلم يكن بعد ذلك متعدًّى ، تَعدَّتْ إلى جميع ما يتعدّى إليه الفعلُ الذى لا يتعدَّى الفاعل ، وذلك قولك : أَعْطَى عبدُ الله زيدًا المالَ إعطاءً جميلا ، وسرقتُ عبدَ الله الثوب الليلةَ ، لا تَجعله ظرفًا ، ولكن كما تقول : ياسارِقَ الليلة زيدًا الثوبَ ، لم تجعلْها ظرفًا .

وتقول : أعْلَمتُ هذا زيدا قائمًا العلمَ اليقينَ إعلامًا ، وأدخل اللهُ عمرًا المُدْخَلَ الكريمَ إدخالا ؛ لأنّها لما انتهت صارت بمنزلة ما لا يَتَعدّى .

هـذا باب المفعول الذى تعداه فعله إلى مفعول

وذلك قولُك : كُسِيَ عبدُ الله الثوب ، وأُعْطِيَ عبدُ الله المالَ . رفعتَ عبدَ الله ههنا كما رفعتَه فى ضُرب حين قلتَ ضُرِبَ [عبدُ الله ، وشَغلتَ

---

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « مفاعيل » . وانظر ما سيأتى .

به كُسِىَ وأُعْطِىَ كما شغلت به ضُرِبَ . وانتصَب الثوبُ والمالُ لأنهما مفعولان تَعدّى إليهما فعلُ مفعولٍ هو بمنزلة الفاعل .

وإن شئتَ قدّمتَ وأخّرتَ فقلتَ : كُسِىَ الثوبَ زيدٌ ، وأُعْطِىَ المالَ عبدُ الله كما قلت : ضرب زيدًا عبدُ الله . فأمره فى هذا كأمر الفاعل [١] .

واعلم أنّ المفعولَ الذى لا يتعداهُ فعله إلى مفعول ، يَتعدّى إلى كلّ شيء تَعدّى إليه فعلُ الفاعل الذى لَا يتعدّاه فعلُه إلى مفعول ، وذلك قولك : ضرِبَ زيدٌ الضربَ الشديد ، وضُرِبَ عبدُ الله اليومينِ اللّذينِ تَعْلَمُ ، لا تَجعلُه ظرفا ، ولكن كما تقول : يا مضروبَ الليلةِ الضربَ الشديدَ ، وأُقْعِدَ عبدُ الله المُقْعَدَ الكريمَ .

فجميعُ ما تَعدَّى إليه فعلُ الفاعِلِ الذى لا يَتعدَّاه فعلُه إلى مفعولٍ يَتعدَّى إليه فِعْلُ المفعول الذى لا يَتعدَّاه فعلُه .

واعلم أنَّ المفعولَ الذى لم يَتعدَّ إليه فعلُ فاعل [٢] فى التعدِّى والاقتصار بمنزلته إذا تَعدَّى إليه فعلُ الفاعل [٣] ؛ لأنَّ معناه متعدِّيا إليه [٤] فعلُ الفاعلِ وغيرَ متعدٍّ إليه فعلُه سَواءٌ . ألا ترى أنّك تقول ضربتُ زيدًا ، فلا تُجاوِزُ هذا المفعولَ ، وتقولُ ضُرِبِ زيدٌ فلا يَتعدَّاه فعلُه ، لأن المعنى واحدٌ .

---

(١) ط : « فالأمر فى هذا كالأمر فى الفاعل » .

(٢) يعنى الذى لم يسم فاعله ، وهو المعروف بنائب الفاعل .

(٣) يريد المفعول الذى سمى فاعله .

(٤) فى الأصل : « لأنه متعدى إليه » ، وأثبت ما فى ط .

وتقول : كَسَوْتُ زيدًا ثوبًا فتجاوِز إلى مفعولٍ آخَر ، وتقول : كِسِىَ زيدٌ ثوبًا ، فلا تجاوِزُ الثوبَ ، لأنَّ الأوّل بمنزلة المنصوب ، لأنّ المعنى واحدٌ وإن كان لفظُه لفظَ الفاعل .

هـذا باب المفعول

الذى يَتعدَّاه فعلُه إلى مفعولينِ ، وليس لك أن تَقتصر على أحدهما دونَ الآخَر (١) .

وذلك قولك : نُبِّئْتُ زيدًا أَبا فلانٍ . لمَّا كان الفاعلُ يَتعدَّى إلى ثلاثةٍ تَعدَّى المفعولُ إلى اثنين . وتقول : أُرَى عبدَ الله أبا فلان ، لأنّك لو أدخلتَ فى هذا الفِعل الفاعلَ وبَنَيْتَه له لتَعدَّاه فعلُه إلى ثلاثةِ مفعولينَ (٢) .

واعلم أنَّ الأفعال إذا انتهتْ ههنا فلم تجاوِزْ ، تَعَدَّتْ إلى جميع ما تَعدَّى إليه الفعلُ الذى لا يَتعدَّى المفعولَ . وذلك قولك : أُعطِى عبدُ الله الثوبَ إعطاءً جميلا ، ونُبِّئْتُ زيدًا أبا فلان تنبيئًا حسنًا ، وسُرِق عبدُ الله الثوبَ الليلَةَ ، لا تَجعلُه ظرفًا ولكن على قولك : يا مسروقَ الليلةِ الثوبَ ، صُيِّر [فعلُ] المفعول والفاعِلِ حيث انتَهى فعلهما بمنزلة الفعل الذى لا يَتعدَّى فاعلَه ولا مفعولَه ، ولم يكونا ليكونا بأضعفَ من الفعل الذى لا يَتعدَّى (٣) .

---

(١) ط : « على واحد منهما دون الآخر » .

(٢) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « ثلاثة مفاعيل » .

(٣) لم يكونا بأضعف منه فى تعديه إلى المصدر والظرف والحال ونحوها .

هـذا باب ما يَعْمَلُ فيه الفعلُ فيَنتصبُ
وهو حالٌ وقع فيه الفعلُ (١) وليس بمفعولٍ

كالثّوب فى قولك : كسوتُ الثوبَ ، وفى قولك : كسوتُ زيدًا الثوبَ ، لأنَّ الثوب ليس بحال وقع فيها الفعلُ ، ولكنّه مفعولٌ كالأوّل . ألَا ترى أنّه يكون معرفةً ويكون معناه ثانيًا كمعناه أوّلاً إذا قلتَ : كسوتُ الثوبَ ، وكمعناه إذا كان بمنزلة الفاعلِ إذا قلتَ : كُسِىَ الثوبُ .

وذلك قولك : ضربتُ عبدَ الله قائمًا ، وذهبَ زيدٌ راكبًا . فلو كان بمنزلة المفعول الذى يَتعدّى إليه فعلُ الفاعلِ نَحْوُ عبد الله وزيدٌ ما جاز فى ذهبتُ ، ولجاز أن تقول : ضربتُ زيدًا أباك ، وضربتُ زيدًا القائمَ ، لا تريد بالأب ولا بالقائم الصفةَ [ولا البَدَلَ] ، فالاسم الأول المفعول فى ضربتُ قد حالَ بينه وبين الفعل أن يكونَ فيه بمنزلته ، كما حال الفاعلُ بينه وبين الفِعل فى ذهبَ أنْ يكون فاعلا ، وكما حالتِ الأسماء المجرورةُ بين ما بعدها وبين الجارّ فى قَولك : لى مثلُه رَجُلاً ، ولى مِلؤُهُ عَسَلاً ، وكذلك ويحهُ فارسًا ؛ وكما منعتِ النُّونُ فى عشرين أن يكونَ ما بعدها جرًّا إذا قلتَ : له عشرون درهما . فعَملُ الفعلِ هنا فيما يكون حالاً كعمل مثلُه (٢) فيما بعده ، ألا ترى أنه لا يكون إلّا نَكِرَةً كما أنَّ هذا لا يكون

---

(١) قال السيرافى : ضمن سيبويه هذا الباب ما ينتصب لأنه حال ، وفرق بينه وبين ما ينتصب لأنه مفعول ثان ، من قبل أن الحال إنما هى وصف من أوصاف الفاعل أو المفعول فى وقت وقوع الفعل منه .

(٢) ط : « كعمل لى مثله » . وكلمة « لى » مقحمة .

إلّا نكرةً ، ولو كان هذا (١) بمنزلة الثوب وزيدٍ فى كسوتُ لما جاز ذهبتُ راكبًا ، لأنه لا يتعدّى إلى مفعولٍ كزيد وعمرٍو . وإنما جاز هذا لأنه حالٌ ، وليس معناه كمعنى الثوب وزيدٍ ، فَعمِلَ كعملِ غير الفعل ولم يكنْ أضْعَفَ منه ، إذ كان يَتعدّى إلى ما ذكرتُ من الأزمنة والمصادر ونحوه .

هذا باب الفعل الذى يَتعدّى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول ٢١

واسمُ الفاعل والمفعولِ (٢) ، فيه لشيءٍ واحدٍ

فمن ثَمَّ ذُكِرَ على حِدَته ولم يُذْكَرْ مع الأول ، ولا يجوز فيه الاقتصارُ على الفاعل كما لم يجز فى ظَننتُ الاقتصارُ على المفعول الأوّل ، لأن حالك فى الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك فى الاحتياج إليه ثَمَّةَ . وسنبيِّن لك إن شاء الله .

وذلك قولُك : كانَ ويَكون ، وصار ، وما دام ، وليسَ (٣) وما كان نحوهنَّ من الفِعل مما لا يَستغنى عن الخبر . تقول : كان عبدُ الله أخاك ، فإنَّما أردْتَ أن تُخْبِرَ عن الأُخوّة ، وأدخلتَ كانَ لتَجعلَ ذلك فيما مضى ، وذكرت الأوّل كما ذكرتَ المفعول الأوّل من ظننت . وإن شئتَ قلتَ : كان أخاك عبدُ الله ، فقدّمتَ وأخّرتَ كما فعلتَ ذلك فى ضَرَبَ لأنه فِعْلٌ مثلُه ، وحالُ التقديم والتأخير فيه كحالِه فى ضَرَبَ ، إلّا أنّ اسمَ الفاعل والمفعولِ فيه لشيءٍ واحد .

---

(١) ط : « هذا الحال » .

(٢) يقصد بهما الاسم والخبر . انظر همع الهوامع ١ : ١١١ .

(٣) قال الرضى فى كان وأخواتها : « لم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس » . ثم قال : « والظاهر أنها غير محصورة » . الرضى ٢ : ٢٧٠ .

وتقول : كُنَّاهم ، كما تقول : ضربناهم. وتقول : إذا لم نكنْهم فمَن ذا يكونُهم ، كما تقول : إذَا لم نَضربْهم فَمن يَضربُهم . قال أبو الأسود الدُّؤَليّ :

فإنْ لا يَكُنْها أو تَكُنْه فإنه أَخُوها غَذَتْهُ أُمُّه بلِبانها (١)

فهو كائن ومَكُونٌ ، كما تقول ضاربٌ ومضروبٌ .

وقد يكون لكَانَ موضعٌ آخَرُ يُقتصَرُ على الفاعل فيه (٢) تقول : قد كان عبدُ الله ، أي قَد خُلِق عبدُ الله . وقد كان الأمرُ ، أي وقعَ الأمرُ . وقد دام فلانٌ ، أي ثبَتَ . كما تقول رأيتُ زيدًا تريد رؤْية العين ، وكما تقول أنا وَجَدْتُهُ تريد وجدان الضَّالَّة ، وكما يكون أصبحَ وأَمسَى مرّةً بمنزلة كان ، ومرّةً بمنزلة قولك آستَيْقَظُوا وناموا .

فأمّا ليس فإنَّه لا يكون فيها ذلك ، لأنها وضعَتْ موضعًا واحدًا (٣) ، ومن ثَمّ لم تصرَّف تَصَرُّفَ الفعلِ الآخَر .

فمَّما جاء على وَقَعَ قوله ، وهو مقَّاسٌ العائِذِيُّ (٤) :

---

(١) اللسان (لبن) والخزانة ٢ : ٤٢٦ . وقبله :

دع الخمر تشربها الغواة فإنني رأيت أخاها مجزيا بمكانها

يعنى بأخيها نبيذ الزبيب ؛ لأن أصلهما الكرمة . واللبان ، بالكسر : اللبن للآدميين خاصة . وشاهده تصرف كان تصرف الأفعال الحقيقيَّة فى عملها ، فيتصل بها ضمير خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقى نحو ضربنى .

(٢) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « يقتصر عليه فيه » . وأراد سيبويه بهذا ما يسمى كان التامة . وكذلك دام التامة ، وأصبح وأمسى التامتان .

(٣) يعنى أنها جامدة لا تتصرف .

(٤) فى الأصل : « العاندى » تحريف صوابه فى ط . وانظر جمهرة أنساب العرب ١٣ ، ١٧٤ – ١٧٥ حيث ساق نسبه . وجعله السيرافى « مقاس العائدى » بالدال المهملة ، وقال : « ويزعم بعض الناس أنه مقاعس العائذى ، وهو خطأ » .

فِدًى لبنْى ذُهْلِ بن شَيْبانَ ناقتى   إذا كانَ يَوْمٌ ذو كواكِبَ أُشْهَبُ (١)

[أى إذا وقع] . وقال الآخر ، عمرو بنُ شَأْس : ٢٢

بنى أَسَدٍ هل تَعْلَمُون بَلاءَنا   إذا كان يَوْمًا ذا كَواكب أشْنَعا (٢)

إذا كانت الحُوُّ الطوالُ كأنَّما   كساها السلاحُ الأرجوانَ المضلَّعا

أَضْمَرَ لعلم المخاطَبِ بما يَعْنى ، وهو اليومُ . وسمعتُ بعض العرب يقول أشنعا ويرفَعُ ما قبلَهُ ، كأنَّه قال : إذا وقعَ يوم ذو كواكبَ أشنعَا .

واعلم أنه إذا وقع فى هذا البابِ نكرةٌ ومعرفةٌ فالذى تَشْغَلُ به كان المعرفةُ ، لأنَّه حدُّ الكلام ، لأنَّهما شيءٌ واحدٌ (٣) ، وليس بمنزلة قولك : ضَرَبَ رجلٌ زيدًا لأنَّهما شيئان مختلفانِ ، وهما فى كان بمنزلتهما فى الابتداء إذا قلت عبدُ الله منطلقٌ . تبتدئ بالأَعْرَف ثم تَذكر الخبرَ ، وذلك قولك : كان زيدٌ حليمًا ، وكان حليمًا زيدٌ ، لا عليك أقدمت أم أخَّرتَ ، إلا أنه على ما وصفتُ لك فى قولك : ضربَ زيدًا عبدُ الله . فإذا قلت : كان زيدٌ فقد ابتدأتَ بما هو معروفٌ

---

(١) اللسان (شهب) ولم ينسب البيت فيه . وأشهب يعنى يوم الحرب ، جعله كالليل تبدو فيه الكواكب ؛ ووصفه بالشهبة ، وهى البياض ، إما لكثرة السلاح الصقيلة فيه ، وإما لما ذكره من النجوم . وذهل بن شيبان من بكر بن وائل ، وكان مقاس نازلا فيهم . وشاهده ورود « كان » بمعنى وقع .

(٢) أى إذا كان اليوم الذى يقع فيه القتال يوما ذا كواكب . وانظر لتفسيره ما قيل فى سابقه . والبيت التالى له ساقط من ط .

(٣) أى إذا قلت كان زيد قائما ، فالوجه رفع يد المعرفة ونصب قائما ، لأن حد الكلام أن تخبر عمن يعرف بما لا يعرف . ولا يحسن أن تقول كان قائم زيدا .

عنده مثلَه عندك فإنّما ينتظر الخبر . فإذا قلت : حليما فقد أعلمتَه مثلَ ما علمتَ . فإذا قلتَ كان حليمًا فإنّما ينتظِرُ أن تعرِّفه صاحبَ الصفة ، فهو مبدوءٌ به فى الفعل وإنْ كان مؤخَّرًا فى اللفظ . فإن قلتَ : كان حليمٌ أو رجلٌ فقد بدأْتَ بنكرةٍ ، ولا يستقيم أن تُخبِرَ المخاطَبَ عن المنكور ، وليس هذا بالذى يَنْزِلُ به المخاطَبُ منزلتَك فى المعرفة ، فكرهوا أن يَقْرَبوا بابَ لبْسٍ .

وقد تقول : كان زيدٌ الطويلُ منطلقًا ، إذا خفت التباسَ الزيدَيْنِ ، وتقول : أسفيها كانَ زيدٌ أم حليما ، وأَرَجُلا كان زيدٌ أم صبيًّا ، تجعلها لزيد ، لأنه إنما ينبغى لك أن تَسْأَلَه عن خبرِ مَن هو معروفٌ عنده كما حدَّثته عن خبر من هو معروفٌ عندك فالمعروفُ هو المبدوءُ به .

ولا يبدأ بما يكون فيه اللبسُ ، وهو النكرة . أَلا ترى أنَّك لو قلت : كان إنسانٌ حليما أو كان رجل منطلقًا ، كنتَ تُلْبسُ ، لأنَّه لا يُستنكَرُ أن يكونَ فى الدنيا إنسانٌ هكذا ، فكرهوا أن يَبْدَءوا بما فيه الَّلبس ويَجعلوا المعرفة خبرًا لما يكون فيه هذا اللبسُ .

وقد يجوز فى الشِّعر وفى ضَعْفٍ من الكلام . حَمَلَهم على ذلك أنه فِعْلٌ بمنزلة ضَرَبَ ، وأنّه قد يُعلَم إذا ذكرتَ زيدًا وجعلته خبرا أنه صاحبُ الصِّفة على ضعفٍ من الكلام ، وذلك قول خِداش بن زُهير : ٢٣

فإنّكَ لا تُبالِي بعد حَوْلٍ أَظَبْيٌ كان أُمَّك أم حِمارُ (١)

---

(١) الخزانة ٣ : ٢٣٠ . يصف تغير الزمان واطراح مراعاة الأنساب . والمراد بالأم هنا الأصل . يقول : لا تبالى بعد قيامك بنفسك واستغنائك عن أبويك من انتسبت إليه . وإنما ذكر الحول لذكره الظبى والحمار ، لأنهما يستغنيان بأنفسهما بعد الحول . وشاهده كون اسم « كان » نكرة .

وقال حسان بن ثابت :

كأَنّ سَبِيئَةً من بَيْتِ رَأْسٍ ‌ ‌ ‌ يَكونُ مِزاجَها عَسَلٌ ومَاءُ (١)

وقال أبو قيس بن الأسلت الأنصاريّ :

أَلّا مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عنّي ‌ ‌ ‌ أَسِحْرٌ كانَ طِبَّكَ أَمْ جُنونُ (٢)

وقال الفرزدق :

أَسَكْرَانُ كانَ ابنَ المَرَاغةِ إذ هَجا ‌ ‌ ‌ تَمِيمًا بجَوْفِ الشامِ أَمْ مُتَساكِرُ (٣)

فهذا إنشادُ بعضهم . وأكثرُهم يَنْصِبُ السكرانَ ويَرْفع الآخِر على قطعٍ ٢٤
وابتداءٍ :

وإذا كانا معرفةً فأنت بالخيار : أَيُّهما ما جعلتَه فاعلا رفعتَه ونصبتَ

(١) ديوان حسان ٣ واللسان (سبأ) والخزانة ٤ : ٤٠ . السبيئة : الخمر . وفى رواية السيرافى والشنتمرى : « كأن سلافة » . وبيت رأس : موضع بالشام . وخبر كأن فى البيت بعده :

على أنيابها أو طعمَ غض ‌ ‌ ‌ من التفاح هصره اجتناء

(٢) اللسان (طبب) والخزانة ٤ : ٦٨ . والطب هنا العلة والسبب . يقول لحسان بن ثابت وكان يهاجيه : أسحرت فكان ذلك سبب هجائك أم جُننت . يتوعده بالمقارضة .

(٣) ديوان الفرزدق ٤٨١ واللسان (سكر) والخصائص ٢ : ٣٧٥ والخزانة ٤ : ٦٥ . ويعنى بابن المراغة جرير بن الخطفى ، لقب الفرزدق أمه بالمراغة ، وهى الأتان التى لا تمتنع من الفحول . وعنى بتميم ها هنا بنى دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ، وهم رهط الفرزدق من تميم . وجرير تميمى أيضاً من كليب بن يربوع بن حنظلة . فلم يعتدَّ الفرزدق برهط جرير فى تميم ، احتقارا لهم .

الآخَر ، كما فعلتَ ذلك فى ضربَ ، وذلك قولك : كان أخوك زيدا ، وكان زيدٌ صاحبَك ، وكان هذا زيدا ، وكان المتكلِمُ أخاك .

وتقول : من كان أُخاك ، ومن كان أخوك ، كما تقول : مَنْ ضربَ أباك إذا جعلتَ مَنْ الفاعلَ ، ومن ضربَ أبُوك إذا جعلت الأبَ الفاعلَ . وكذلك أيُّهم كان أخاك وأيَّهم كان أخوك .

وتقول : ما كان أخاك إلَّا زيدٌ ، كقولك ما ضربَ أخاك إلَّا زيدٌ . ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ ما كانَ حُجَّتَهُمْ إلا أنْ قالوا (١) ﴾ : ﴿ وَمَا كانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إلَّا أنْ قالوا (٢) ﴾ . وقال الشاعر :

وقد عَلِمَ الأَقْوامُ ما كانَ دَاءَهَا
بثَهْلانَ إلّا الخِزْىُ مِمَّنْ يَقودُها (٣)

وإن شئت رفعتَ الأوّل كما تقول : ما ضرب أخوك إلا زيدًا . و [قد] قرأ بعض القرّاء ما ذكرنا بالرفع (٤) .

ومثلُ قولهم : من كان أخاك ، قولُ العرب ما جاءتْ حاجتَك ، كأنّه قال : ما صارت حاجتَك ، ولكنّه أدخل التأنيث على ما ، حيث كانت

---

(١) الآية ٢٥ من سورة الجاثية . وقراءة « حجتهم » بالنصب هى قراءة الجمهور .

(٢) الآية ٨٢ من سورة الأعراف .

(٣) يقول : لم يكن داء هذه الكتيبة وسبب انهزامها فى جبل ثهلان إلا جبن قائدها . جعل الفعل للخزى ، والمراد صاحبه . ولم أجد للبيت نسبة .

(٤) وهى قراءة جماعة غير الجمهور فى الآية الأولى . تفسير أبى حيان ٨ : ٤٩ . وقراءة الحسن فى الآية الثانية . تفسير أبى حيان ٤ : ٣٣٤ .

الحاجَة ، كما قال بعض العرب : من كانت أُمَّك ، حَيْثُ أُوقع مَنْ على مؤنَّث . وإنما صُيِّر جاء بمنزلة كان فى هذا الحرف وحدَه لأنَّه بمنزلة المَثَل ، كما جعلوا عَسَى بمنزلة كان فى قولهم : « عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا [١] » ، ولا يقال : عَسَيْتَ أخانا . وكما جعلوا لَدُنْ مع غُدْوَةَ منوّنةً فى قولهم : لَدُنْ غُدْوَةً . ومن كلامهم أن يَجعلوا الشَّىء فى موضعٍ على غير حاله فى سائر الكلام ، وسترى مثل ذلك إن شاء الله .

ومن يقول من العرب : ما جاءتْ حاجتُك ، كثيرٌ ، كما يقول من كانتْ أُمَّك . ولم يقولوا ما جاء حاجتَك كما قالوا مَنْ كان أمَّك ، لأنَّه بمنزلة المَثَل فألزموه التاءَ ، كما اتّفقوا على لعَمرُ اللهِ فى اليمين [٢] . ٢٥

وزعم يونسُ أنه سمع رُؤبة يقول : ما جاءتْ حاجتُك ؛ فيرفَع [٣] .

ومثلُ قولهم : ما جاءتْ حاجتَك إذ صارتْ تقَع على مؤنَّث ، قراءةُ بعض القرّاء : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا [٤] ﴾ و : ﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ [٥] ﴾ . وربَّما قالوا فى بعض الكلام : ذهبتْ بعضُ أصابِعه ، وإنَّما أنّث البعضَ لأنّه أضافه إلى مؤنّثٍ هو منه ، ولو لم يكن منه لم يُؤَنِّثْه ، لأنه لو قال : ذهبتْ عبدُ أمِّكِ لم يَحْسُنْ .

---

(١) الغوير : ماء لكلب فى ناحية السماوة . والأبؤس : جمع بؤس . يضرب المثل للرجل يقال له : لعل الشر يأتى من قبلك . اللسان (غور ، بأس) . والميدانى ١ : ٤٢٤ . وهو من قول الزباء .

(٢) أى فى فتحهم العين جرياً على المثل ، ولم يضموها ، مع أن العمر والعُمر سيان بمعنى البقاء .

(٣) ط : « فرفع » .

(٤) الآية ٢٣ من الأنعام .

(٥) الآية ١٠ من سورة يوسف .

ومما جاء مثلُه فى الشعرِ قول الشاعر ، الأعشى :

وتَشْرَق بالقول الّذى قد أذَعْتَهُ
كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ (١)

لأن صدرَ القناة من مؤنثٍ . ومثله قول جرير :

إذا بعضُ السِّنينَ تَعَرَّقَتْنا كفَى الأَيْتامَ فَقْدَ أبِى اليَتيمِ (٢)

لأنَّ « بعضَ » ههنا سِنونَ . ومثله قول جريرٍ أيضًا :

لَمَّا أتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَواضَعَتْ سُورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ (٣)

ومثله قول ذى الرُّمّة :

مَشَيْنَ كما آهتزَّتْ رماحٌ تسفَّهتْ أعالِيَها مَرُّ الرياحِ النّواسِمِ (٤)

---

(١) ديوان الأعشى ٩٤ وشرح شواهد المغنى ٢٩٨ واللسان (شرق) . يخاطب يزيد بن مسهر الشيبانى . الشرَق بالماء كالغصص بالطعام . أى يعود عليك مكروه ما أذعت عنى من القول . ومجاز شَرَق صدر القناة ناجم عن مواصلة الطعن .

(٢) ديوان جرير ٥٠٧ والخزانة ٢ : ١٦٧ واللسان (عرق) . يعنى هشام بن عبد الملك . والسنة : الجدب . تعرقتنا : ذهبت بأموالنا كما يتعرق الآكل العظم فيذهب ما عليه من اللحم . أى كفى اليتيم فقد أبيه .

(٣) ديوان جرير ٣٤٥ والخزانة ٢ : ١٦٦ واللسان (سور) . خبر الزبير : مقتله حين انصرف يوم الجمل وقتل فى طريقه غيلة . تواضعت : تضاءلت وخشعت . والخشع تسمية لها بما صارت إليه ، كما فى « إنى أرانى أعصر خمرا » . وإلا فقد كانت شامخة .

(٤) ديوان ذى الرمة ٦١٦ واللسان (سفه) . جعل النساء فى اهتزازهن ، حين يمشين ، بمنزلة الرماح تستخفها الرياح فتزعزعها . والنواسم : الضعيفة الهبوب . ويروى : « مَرضَى الرياح » فلا شاهد فيه .

وقال العجّاج : ٢٦

* طُولُ الليالى أسْرعتْ فى نَقْضِى (١) *

وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به (٢) : اجتَمعتْ أهلُ اليمامةِ ، لأنَّه يقول فى كلامه : اجتمعتِ اليمامةُ ، يعنى أهل اليمامة ، فأنّث الفِعْلَ فى اللفظ إذْ جعله فى اللفظ لليمامة ، فترك اللفظَ يكونُ على ما يكون عليه فى سعَة الكلام .

ومثلُه [فى هذا] : ياطَلْحَةَ أَقْبِلْ ، لأنَّ أكثَر ما يَدعُو طلحةَ بالترخيم فَتَرَك الحاءَ على حالها . وياتَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ أَقْبِلْ . وقال الشاعر جرير :

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبَالَكُمُ   لا يُلْقِيَنَّكُمُ فى سَوْءَةٍ عُمَرُ (٣)

وسنرى هذا مبيَّنا فى مواضعه إن شاء الله .

وتركُ التاء فى جميع هذا [الحدُّ والوجهُ . وسترى ما] إثباتُ التاء فيه حسنٌ إن شاء الله [من هذا النحو ، لكثرته فى كلامهم . وسيبيَّن فى بابه] .

فإن قلت : مَنْ ضَرَبَتْ عبدُ أُمّك ، أو هذه عبدُ زَيْنَبَ لم يجُز ،

---

(١) ملحقات ديوانه ٨٠ والخزانة ٢ : ١٦٨ . لكن نسب فى الخزانة إلى الأغلب العجلى نقلا عن المعمرين ٨٧ . وكذا فى الأغانى ١٨ : ١٦٤ والعينى ٣ : ٣٩٥ .

(٢) ط : « وسمعنا من يوثق به من العرب يقول » .

(٣) ديوان جرير ٢٨٥ والخزانة ١ : ٣٥٩ . وفى الديوان : « لا يوقعنكم » وهم تيم ابن عبد مناة . وعدى هذا هو عدى بن عبد مناة ، نسبه إلى أخيه . وعمر هو ابن لجأ ، كان ممن يهاجيه جرير . والسوءة : الفعلة القبيحة . أى امنعوه من هجائى حتى تأمنوا أن ألقيكم فى بلية . والشاهد فيه إقحام تيم الثانى بين تيم الأول وما أضيف إليه ، فعاملَ الثانى فى منع التنوين للإضافة معاملة الأول .

لأنّه ليس منها ولا بها ، ولا يجوز أن تَلْفِظ بها و [أنت] تريد العبدَ (١) .

هـذا باب تُخبِرُ فيه عن النّكرةِ بنكرةٍ

وذلك قولك : ما كان أحدٌ مثلَك ، وما كان (٢) أحدٌ خيرًا منك ، وما كان أحدٌ مجترِئا عليك .

وإنّما حَسُنَ الإخبارُ ههنا عن النكرة حيث أردت أن تَنفِيَ أنْ يكونَ فى مثل حاله شيءٌ أو فوقَهُ ، لأنَّ المخاطَبَ قد يَحتاج إلى أن تُعْلِمهَ مثلَ هذا .

وإذا قلت : كان رجلٌ ذاهِبًا ، فليس فى هذا شيءٌ تُعلِمهُ كان جَهِلَه .

٢٧ ولو قلت : كان رجلٌ من آل فلانٍ فارِسًا حَسُنَ ؛ لأنّه قد يَحتاجُ إلى أن تُعْلِمَه أنّ ذلك فى آل فلانٍ وقد يَجْهَلُه . ولو قلتَ كان رجلٌ فى قومٍ عاقلا (٣) لم يَحسنْ ؛ لأنّه لا يُستنكَر أن يكونَ فى الدنيا عاقل وأن يكونَ من قومٍ . فعلى هذا النحوِ يَحْسُنُ ويَقْبُحُ .

ولا يجوز لأحدٍ أن تَضعه فى موضعٍ واجبٍ (٤) ، لو قلتَ كان أحدٌ من

---

(١) فى الأصل : « الغلام » ، وأثبت ما فى ط . وبعده فى الأصل : « وتقول يا تيم تيم عدى كما تقول ياطلحة أقبل ، لأن أكثر ما يدعى مما فيه الهاء بالترخيم فى كلام العرب ، فلما اضطر إلى إلحاق الهاء فتحها ؛ إذ كانت الحاء مفتوحة ، وكأنه إنما يدعو هذا الاسم مفتوحا لأنه مرخم . قال جرير :

يا تيم تيم عدى لا أبالكم   لا يلقينكم فى سوءة عمر »

وهو تكرار لما سبق .

(٢) ط : « وليس » .

(٣) ط : « فارساً » ثم « فارس » فى الموضع التالى .

(٤) هذا إذا كان بمعنى العموم ، وأما إذا وضعته موضع واحد فى العدد استعمل فى موضع الواجب والمنفى ، نحو أحد وعشرون ، وقل هو الله أحد .

آل فلان لم يجز ، لأنّه إنما وقع فى كلامهم نفْيًا عامّا . يقول الرجلُ : أتانى رجلٌ ، يريد واحدًا فى العدد لا اثنين فيقال : ما أتاك رجلٌ ، أى أتاك أكثرُ من ذلك ، أو يقول أتانى رجلٌ لا امرأةٌ فيقال : ما أتاك رَجُلٌ ، أى امرأةٌ أتتْك . ويقول : أتانى اليومَ رجلٌ ، أى فى قوّته ونفاذه ، فتقُول : ما أتاك رجلٌ ، أى أتاك الضُّعفاءُ . فإذا قال : ما أتاك أحدٌ صار نفيًا [عامّا] لهذا كلّه ، فإنما مجراه فى الكلام هذا . ولو قال : ما كان مثلُك أحدًا ، أو ما كان زيدٌ أحدًا كان ناقضًا ؛ لأنه قد عُلمَ أنه لا يكون زيدٌ ولا مثلُه إلّا من الناس . ولو قلتَ ما كان مثلَك اليومَ أحدٌ فإنّه يكون أن لا يكون فى اليوم إنسانٌ على حاله ، إلّا أن تقول : ما كان زيدٌ أحدًا ، أى من الأحَدِينَ . وما كانَ مثلُك أحدًا على وجه تصغيره ، فتَصير كأنّك قلت : ما ضَربَ زيدٌ أحدًا وما قَتَلَ مثلُك أحدًا .

والتقديمُ والتأخيرُ فى هذا بمنزلته فى المعرفة وما ذكرتُ لك من الفعل . وحسنُتِ النّكرةُ [ههنا] فى هذا الباب لأنّك لم تجعلِ الأعرفَ فى موضع الأنْكرِ . وهما مُتكافِئان كما تكافأتِ المعرفتانِ ، ولأنّ المخاطَبَ قد يَحتاج إلى عِلم ما ذكرتُ لك وقد عَرَفَ من تَعْنِى بذلك كمعرفتك .

وتقول : ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك ، وما كان أحدٌ مثلُك فيها ، وليس أحدٌ فيها خيرٌ منك ، إذا جعلتَ فيها مستقَرًّا (١) ولم تَجعلْه على قولك : فيها زيدٌ قائم ، أجريتَ الصفة على الاسم . فإن جعلتَه على قولك : فيها زيدٌ

---

(١) قال ابن يعيش : « سيبويه يسمى الظرف الواقع خبرًا مستقرًا ، لأنه يقدر باستقر . وإن لم يكن خبراً سماه لغوا » . عن الخزانة . ومستقر ، بفتح القاف ، كما فى الصبان على الأشمونى ١ : ٢٠٠ وقال : « أى مستقرًّا فيه ، لاستقرار الضمير فيه » .

قائمٌ [نصبتَ] ، تقول : ما كان فيها أحدٌ خيرًا منك ، وما كان أحدٌ خيرًا منك فيها ، إلّا أنك إذا أردت الإلغاء فكلّما أخّرتَ الذى تلغيهِ كان أحسنَ . وإذا أردت أن يكونَ مستقَرًّا تكتفِى به فكلّما قدّمتَه كان أحسنَ ، لأنّه إذا كان عاملاً فى شئ قدّمتَه كما تُقَدِّمُ أَظُنُّ وأَحْسِبُ ، وإذا أَلغيتَ أخّرتَه كما تؤخِّرهما ، لأنهما ليسا يَعملانِ شيئاً .

والتقديمُ ههنا والتأخير [فيما يكون ظرفًا أو يكون اسمًا ، فى العناية والاهتمامِ ، مثلُه فيما ذكرتُ لك فى باب الفاعل والمفعول . وجميعُ ما ذكرت لك من التقديم والتأخير] والإلغاء والاستقرارِ عربىٌّ جيّد كثير ، فمن ذلك قوله عزّ وجلّ : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ . وأهل الجَفاءَ من العرب يقولون : ولم يكنْ كُفُوًا له أَحدٌ ، كأنهم أخّروها حيث كانت غيرَ مستقَرّة [١] . وقال الشاعر [٢] :

لَتَقْرُبِنَّ قَرَبًا جُلْذِيًّا ما دامَ فيهنّ فَصيلٌ حيًّا [٣]

٢٨ * فقدْ دَجا اللَّيلُ فَهِيًّا هِيًّا [٤] *

---

(١) وهكذا فى الخزانة ٤ : ٥٩ . وفى ط : « مستقر » .

(٢) هو ابن ميادة ، كما فى الخزانة ٤ : ٦٠ واللسان (جلذ) . وأنشده فى (هيا) بدون نسبة .

(٣) قرب يقرب قِرابة ، مثل كتب يكتب كتابة ، والاسم القرب ، بالتحريك وهو سير الليل لورد الغَد . والجلذى ، بالضم : السريع الشديد . وقيل « جلذى » منادى مرخم جلذية ، وهى اسم ناقته . فيهن : فى الإبل ولم يجر لها ذكر . والفصيل : ولد الناقة . أى لا أعذرك ما دام فيهن فصيل يطيق السير . وشاهده تقديم « فيهن » وهى لغو .

(٤) دجا الليل : أظلم . وهيا هيا : زجر لها وتصويت ، بكسر الهاء وفتحها .

هـذا باب ما أُجْرِىَ مَجْرَى لَيْسَ فى بعض المواضع

بلغة أهل الحجاز ، ثم يَصيرُ إلى أصله

وذلك الحرفُ « ما » . تقول : ما عبدُ الله أخاك ، وما زيدٌ منطلقًا .

وأما بنو تميم فيُجرونها مُجرى أمّا وهَلْ ، أى لا يُعملونها فى شىء [١] . وهو القياس ، لأنه ليس بفعلٍ وليس ما كَلَيْسَ ، ولا يكون فيها إضمارٌ .

وأمّا أهلُ الحجاز فيشبّهونها بلَيْسَ إذ كان معناها كمعناها ، كما شبّهوا بها لاتَ فى بعض المواضع ، وذلك مع الحِين خاصّةً ، لا تكون لاتَ إلّا مع الحين ، تُضْمِرُ فيها مرفوعا وتَنْصِبُ الحين لأنّه مفعول به [٢] . ولم تَمكَّنْ تمكُّنَها ولم تستعمل [٣] إلا مضمَرًا فيها ، لأنّها ليستْ كليس فى المخاطَبة والإخبار عن غائبٍ ، تقول : لستَ [ولستِ] وليسوا ، وعبدُ الله ليس ذاهبا ، فتَبْنِى على المبتدإ وتُضْمِرُ فيه ، ولا يكون هذا فى لات [٤] لا تقول : عبدُ الله لاتَ منطلقًا ، ولا قومُك لاتُوا منطلِقينَ .

ونَظيرُ لاتَ فى أنّه لا يكون إلّا مضمَرا فيه : ليس ولَا يكون فى الاستثناء ، إذا قلت أتَوْنى ليس زيدًا ، ولا يكونُ بِشْرًا .

(١) أى لا يعملونها فى شىء ، ليست فى ط .

(٢) أى لأنه شبيه بالمفعول به ، إذ كان خبر ليس إنما ينصب تشبيها بالمفعول به .عن السيرافى .

(٣) ط : « وهذا لا يكون فيه ذاك » .

(٤) ط : « ولم يستعملوها » .

وزعموا أنّ بعضَهم قرأ : ﴿ وَلَاتَ حِينُ مناصٍ [١] ﴾ وهى قليلة ، كما قال بعضهم فى قول سعدِ بن مالك القيسى [٢] :

مَنْ فَرَّ عن نِيرانِها فأنا ابْنُ قَيْسٍ لا بَراحُ [٣]

جَعلها بمنزلة ليس ، فهى بمنزلة لاتَ فى هذا الموضع فى الرفع [٤] .

ولا يجاوَزُ بها هذا الحين [٥] رفعتَ أو نصبتَ [٦] ، ولا تَمكَّنُ فى الكلام كتمكُّن ليس ، وإنَّما هى مع الحين ، كما أن لَدُنْ إنّما يُنْصَبُ بها

---

(١) قراءة الجمهور « ولات حين » بفتح التاء ونصب النون ، وأبى السمال بضم التاء ورفع النون ، وعيسى بن عمر بكسر التاء وجر النون ، وروى عنه مع ذلك برفع النون وفتح مناص بعده ، وبكسر التاء ونصب النون . تفسير أبى حيان ٧ : ٣٨٤ . وهى الآية الثالثة من سورة صٓ .

(٢) فى إحدى روايتى اللسان (برح) : « سعد بن ناشب » ، وهو خطأ ، وإنما هو سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، كما فى الحماسة ٥٠٠ بشرح المرزوقى والخزانة ١ : ٢٢٣ – ٢٢٤ وإحدى روايتى اللسان .

(٣) وكذا فى اللسان . نيرانها ، يعنى نيران الحرب . وأضاف نفسه إلى جده الأعلى اعتزازا به . وفى الحماسة والخزانة : « من صد » . البراح : كسحاب : أن يزول من مكانه ويبارحه . وجملة لا براح خبر بعد خبر ، أو حال كما فى قوله :

* أنا ابن دارة مشهوراً بها نسبى *

(٤) ط : « فى هذا الوجه » فقط .

(٥) ط : « الموضع » .

(٦) أبو الحسن : « لات لا تعمل شيئاً فى القياس ؛ لأنها ليست بفعل . فإذا كان ما بعدها رفعًا فهو على الابتداء . ولم تعمل لات فى شيء رفعت أو نصبت » .

مع غُدْوَةً ، وكما أنّ التاء لا تَجرُّ فى القسم ولا فى غيره إلّا فى الله ، إذا قلت تاللهِ لَأَفْعَلَنَّ [١] .

ومثلُ ذلك قوله عزّ وجلّ : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا [٢] ﴾ فى لغة أهل الحجاز . وبنو تميم يَرْفعونها إلّا من دَرى [٣] كيف هى فى المُصحَفِ . فإذا قلت : ما منطلقٌ عبدُ الله ، أو ما مُسِيءٌ مَنْ أعْتَبَ ، رفعتَ . ولا يجوز أن يكونَ مقدَّما مثلَه مؤخَّرا ، كما أنَّه لا يجوز أن تقول : إنَّ أخوك عبدَ الله على حدّ قولك : إنَّ عبدَ اللهِ أخوك ، لأنَّها ليست بفعل ، وإنَّما جُعلتْ بمنزلته فكما لم تتصرَّف إنَّ كالفعل كذلك لم يَجُزْ فيها كلُّ ما يجوز فيه [٤] ولم تَقْوَ قوّتَه فكذلك ما . ٢٩

وتقول : ما زيدٌ إلّا منطلقٌ ، تَستَوى فيه اللغتان . ومثله قوله عزّ وجلّ : ﴿ ما أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنا [٥] ﴾ لم تَقْوَ ما حيثُ نقضْتَ معنى ليس كما لم تَقْوَ حين قدّمتَ الخبرَ . فمعنى ليس النفىُ كما أنّ معنى كان الواجبُ ، وكل واحدٍ منهما ، يعنى كان وليس ، إذا جرّدته فهذا معناه [٦] . فإن قلتَ : ما كان ، أَدخلتَ عليها ما يُنْفَى به . فإن قلتَ : ليس زيدٌ إلّا ذاهبا ، أَدخلتَ ما يوجِبُ كما أدخلتَ ما يَنْفِى . فلم تَقْوَ ما فى بابِ قَلْبِ المعنى كما لم تَقْوَ فى تقديم الخبر .

---

(١) لكن قال السيوطى فى الهمع ٢ : ٣٩ : « وشذت فى الرحمن ، ورب الكعبة ، وربى ، وحياتك . سمع : تالرحمن ، وترب الكعبة ، وتربى ، وتحياتك » .

(٢) الآية ٣١ من سورة يوسف .

(٣) ط : « من عرف » .

(٤) ط : « كل ما يكون فى الفعل » .

(٥) الآية ١٥ من سورة يس .

(٦) ط : « فكل واحدة .. جردتها .. معناها » .

وزعموا أنّ بعضَهم قال ، وهو الفرزدق :

فأصْبَحُوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ
إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذ ما مِثلَهُمْ بَشَرُ (١)

وهذا لا يَكاد يُعْرَف ، كما أنّ « لاتَ حينُ مَناصٍ » كذلك . ورُبَّ شيءٍ هكذا ، وهو كقول بعضهم : هذه مِلْحَفَةٌ جديدةٌ ، في القِلَّةِ (٢) .

وتقول : ما عبدُ الله خارجًا ولا مَعْنٌ ذاهبٌ ، تَرفعه على أن لا تُشرِكَ الاسمَ الآخِرَ فى ما ولكن تَبْتَدِئُهُ ، كما تقول : ما كان عبدُ الله منطلقا ولا زيدٌ ذاهبٌ ، إذا لم تجعله على كانَ وجعلتَه غير ذاهب الآن . وكذلك ليس . وإن شئت جعلتها لا التى يكون فيها الاشتراك فتنصب (٣) كما تقول فى كان : ما كان زيدٌ ذاهبا ولا عمرو منطلقا . وذلك قولُك : ليس زيدٌ ذاهبا ولا أخوك منطلقا ، وكذلك :ما زيدٌ ذاهبا ، ولا معنٌ خارجا .

وليس قولُهم لا يكون فى ما إلّا الرفعُ بشيء ، لأنَّهم يَحتجّون بأنّك لا تستطيعُ أن تقول ولا ليس ولا ما ، فأنت تقول ليس زيدٌ ولا أخوه ذاهَبيْنِ وما عمرو ولا خالدٌ منطلقَيْنِ ، فتُشْرِكُه مع الأوّل فى ليس وفى ما .

---

(١) ديوان الفرزدق ٢٢٣ والخزانة ٢ : ١٣٠ . وهو من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز . أى أعاد لقريش ما كانوا فيه من الخير حين كان جده مروان واليًا عليهم . استشهد به على تقديم خبر ما منصوبا ، والفرزدق تميمي يرفعه مؤخرًا فكيف إذا تقدم .

(٢) وذلك لأن فعيلا بمعنى مفعول حكمه إلا تلحقه هاء التأنيث إذا ذكر موصوفه . وجديد فى معنى مجدود أى مقطوع ، أى حين جدّها الحائك أى قطعها .

(٣) فى الأصل : « وكذلك ليس فإن جعلتها لا التى فى العطف التى تكون فى ليس نصبت » . وأثبت ما فى ط .

فما يجوز فيها الوجهانِ كما يجوز فى كان ، إلّا أنّك إن حملتَه على الأوّل أو ابتدأت فالمعنى أنّك تَنْفِى شيئاً غيرَ كائنٍ فى حال حديثك . وكانَ [الابتداءُ] فى كانَ ٣٠ أَوْضَحَ ، لأنّ المعنى يكونُ على ما مضى وعلى ما هو الآن . وليس يمتَنِع أن يراد به الأوّل كما أردتَ فى كان .

ومثلُ ذلك قولك : إن زيدا ظريفٌ وعمرٌو ، وعمرًا ، فالمعنى فى الحديث واحدٌ وما يراد من الإعمال مختلِفٌ [فى كان وليس وما] .

وتقول : ما زيدٌ كريما ولا عاقلا أبوه ، تَجعلُه كأنّه للأوّل بمنزلةِ كريمٍ لأنه ملتبسٌ به ، إذا قلتَ أبوه تُجريه عليه كما أجريتَ عليه الكريمَ ، لأنّك لو قلت : ما زيدٌ عاقلا أبوه نصبتَ وكان كلامًا .

وتقول : ما زيدٌ ذاهبا ولا عاقلٌ عمرٌو ، لأنّك لو قلتَ ما زيدٌ عاقلاً عمرو لم يكن كلامًا ، لأنّه ليس من سببِه ، فتَرفعُه على الابتداء والقطع من الأوّلِ ، كأنّك قلت : وما عاقِلٌ عمرٌو . ولو جعلتَه من سببِه لكانَ فيه له إضمارٌ كالهاء فى الأبِ ونحوِها ، ولم يَجُزْ نصبهُ على ما ، لأنّك لو ذكرتَ ما ثُمَّ قدّمتَ الخبرَ لم يكنْ إلّا رفعًا . وإن شئت قلت : ما زيدٌ ذاهبًا ولا كريمٌ أخوه ، إن ابتدأتَه ولم تجعله على ما ، كما فعلت ذلك حين بدأتَ بالاسم .

ولكنّ ليس وكان يجوز فيهما النصبُ وإن قدّمت الخبرَ ولم يكن ملتبسًا (١) لأنّك لو ذكرتهما كان الخبرُ فيهما مقدَّما مثلَه مؤَخّرا ، وذلك قولك : ما كان زيدٌ ذاهبا ولا قائمًا عمرٌو .

---

(١) ولم يكن ملتبسًا ، ليس فى ط .

وتقول : ما زيدٌ ذاهبا ولا مُحْسِنٌ زيدٌ ، الرفعُ أَجْوَدُ (١) وإن كنت تريد الأوّلَ (٢) ، لأنَّك لو قلتَ : ما زيدٌ منطلقا زيدٌ لم يكن حدَّ الكلام ، وكان ههنا ضعيفا ، ولم يكن كقولك : ما زيدٌ منطلقا هو ، لأنّك قد استغنيتَ عن إظهاره ، وإنَّما ينبغى لك أن تُضْمِرَه . ألَا ترى أنّك لو قلتَ : ما زيدٌ مُنْطلقاً أبو زيدٍ لم يكن كقولك : ما زيدٌ منطلقا أبوه ، لأنّك قد استغنيتَ عن الإظهار ، فلّما كان هذا كذلك أُجرى مُجرى الأَجْنَبِىِّ واستُؤْنِفَ على حاله (٣) حيثُ كان [هذا] ضعيفاً فيه . وقد يجوز أن تَنصبَ . قال الشاعر ، وهو سَوادُ بن عدىّ (٤) :

لا أَرَى المَوْتَ يَسْبِقُ المَوْتَ شىءٌ   نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنَى والفَقِيرا (٥)

---

(١) قال السيرافى ما ملخصه : اعلم أن الاسم الظاهر متى احتيج إلى تكريره فى جملة واحدة كان الاختيار ذكر ضميره نحو زيد ضربته وزيد ضربتُ أباه وزيد مررت به . ويجوز إعادة لفظه بعينه فى موضع كنايته . أما إذا أعدت لفظه فى جملة أخرى فذلك جائز حسن نحو قوله تعالى : ﴿ قالوا لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما أوتى رسل الله الله أعلم ﴾ . ومن إعادة الظاهر فى جملة واحدة قولك : ما زيد ذاهباً ولا محسنا زيد ، والمختار ولا محسنا هو بالضمير . ولذلك كان رفع محسن أجود حتى تكون جملة أخرى .

(٢) فى الأصل : « وإن كان يريد الأول » ، وأثبت ما فى ط .

(٣) ط : « حياله » .

(٤) كذا فى الأصل وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢٩٦ « سواد بن عدى » ، وفى ط والخزانة ١ : ١٨٣ : « سوادة بن عدى » . ويروى أيضاً لأبيه عدى بن زيد ، كما فى الخزانة ، ولأمية بن أبى الصلت كما فى الشنتمرى .

(٥) شاهده إعادة الظاهر موضع المضمر ، وفيه قبح ؛ إذ كان تكريره فى جملة واحدة ، فلا يكاد يجوز إلا فى ضرورة .

[فأعاد الإظهارَ] . وقال الجعدىّ (١) : ٣١

إذا الوَحْشُ ضَمَّ الوَحْشَ فى ظُلُلاتِها سَواقِطُ مِنْ حَرٍّ وقد كانَ أظْهَرَا (٢)

والرفعُ الوجهُ . وقال الفرزدق :

لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتارِكِ حَقِّهِ ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ (٣)

وإذا قلت : ما زيدٌ منطلقا أبو عمرٍو ، وأبو عمرٍو أبوه ، لم يجز ، لأنّك لم تُعرِّفْه به ولم تَذْكُرْ له إضمارًا ولا إظهارًا فيه ، فهذا لا يجوز لأنّك لم تَجعل له [فيه] سببًا .

وتقول : ما أبو زَيْنَبَ ذاهبًا ولا مقيمةٌ أمُّها ترفع ، لأنّك لو قلتَ : ما أبو زَيْنَبَ مُقيَمة أمُّها لم يجزْ ، لأنها ليست من سببه وإنما عَمِلتْ ما فيه لا فى زينبَ . ومن ذلك (٤) قول الشاعر ، وهو الأعْوَرُ الشَّنِّىّ :

---

(١) البيت لم يرد فى قصيدة النابغة الجعدى من جمهرة أشعار العرب ١٤٥ – ١٤٨ لكن أنشده فى اللسان (سقط) .

(٢) القول فى شاهده كالقول فيما قبله . يصف سيره فى الهاجرة فى الوقت الذى تستكنُّ فيه الوحش من الحر . والظللات : جمع ظلة ، وهو ما يستظل به ، فك الإدغام وحركه تحريك غير المضعف كما فى ظلمات وغرفات . أو تكون جمع ظُلُل ، وهذه جمع ظليل كجديد وجدد ، فهو جمع الجمع . وسواقط الحر : ما يسقط منه . أظهر : صار فى وقت الظهيرة .

(٣) ديوان الفرزدق ٣٨٤ والخزانة ١ : ١٨١ وأمالى القالى ٣ : ٧٢ . وذكر القالى أن معناً هذا كان رجلا كلّاء بالبادية ، يبيع بالكالئ أى بالنسيئة ، وكان يضرب به المثل فى شدة التقاضى . وخطأ صاحب الخزانة شراح أبيات الكتاب فى قولهم إنه يعنى به معن بن زائدة الشيبانى ، فإن هذا متأخر عن زمن الفرزدق . منسىء : يؤخر المدين بدينه . متيسر : يتساهل مع مدينه .

(٤) ط : « ومثل ذلك » .

هَوِّنْ عليكَ فإنّ الأُمور   بكَفِّ الالٰهِ مَقاديرُها (١)

فَليس بآتِيكَ مَنْهيُّها   ولا قاصِرٌ عنك مأْمُورُها

لأنه جعل المأمورَ من سبب الأُمور ولم يجعله من سبب المذكَّر وهو المَنهىّ . و [قد] جَرَّه قومٌ فجعلوا المأمورَ للمنهىّ ، والمَنِهىُّ هو الأُمورُ لأنّه من الأُمور وهو بعضُها ، فأجراه [وأنّثه] ، كما قال جرير :

إذا بَعْضُ السِّنينَ تَعرّقتْنا   كَفَى الأَيتامَ فَقدَ أَبِى اليَتِيمِ (٢)

ومثل ذلك قول الشاعر ، النابغة الجعدىّ :

فلَيْسَ بِمَعْروفٍ لنا أنْ نَرُدَّها   صِحاحًا ولا مُسْتَنْكَرٌ أَنْ تُعُقَّرَا (٣)

كأنّه قال : ليس بمعروف لنا رَدُّها صحاحا ولا مستَنْكَرٌ عَقرُها ، والعَقْر
٣٣ ليس للردّ . وقد يجوز أن يَجُرَّ ويَحملَه على الردّ (٤) [ويؤنِّثَ] لأنَّه من الخيل ، كما قال ذو الرُّمّة :

---

(١) البيتان فى شرح شواهد المغنى ١٤٦ ، ٢٩٥ وذكر أنهما فى الحماسة البصرية ، وأن عمر بن الخطاب كان كثيرا ما يخطب ويتمثل بهما . ويروى : « خفض عليك » . قاصر عنك : مقصر عن إتيانك . والبيت شاهد على جواز النصب فى الخبر المعطوف على خبر ليس وإن كان الآخر أجنبيا ، لأن ليس تعمل فى الخبر مقدما ومؤخرا لقوتها . ووجه أنه أجنبى أن حق الكلام ليس منهيها آتيك ولا قاصرا مأموره ، ولكنه قال « مأمورها » فأعاد الضمير من مرفوع الخبر المعطوف على الخبر إلى غير الاسم . وللشنتمرى كلام طويل فى هذا الشاهد وما يليه .

(٢) سبق فى ص ٥٢ .

(٣) البيت فى جمهرة أشعار العرب ١٤٨ برواية : « وما كان معروفا » . والتعقير : مبالغة من العقر ، وهو النحر . وقيل : كانوا إذا أرادوا نحر البعير عقروه ، أى قطعوا أحد قوائمه ثم نحروه ، يفعل ذلك به كى لا يشرد عند النحر .

(٤) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « أن تجر وتحمله على الرد » .

مَشَيْنَ كما اهْتَزَّتْ رِماحٌ تَسَفهَتْ ... أَعالِيَها مَرُّ الرِّياح النَّواسِمِ (١)

كأنّه قال : تسفَّهَتْها الرّياحُ ، وكأنه قال : ليس بآتِيَتِكَ مَنْهِيُّها وليس بمعروفةٍ ردُّها ، حين كان من الخيل والخيلُ مؤنَّثة فأنّث .

ومثل هذا قوله تعالى جدّه : ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ للهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (٢) ﴾ ، أَجْرَى الأوّلَ على لفظ الواحد والآخِرَ على المعنى . هذا مثلُه فى أنه تُكُلِّمَ به مذكّرًا ثم أُنِّثَ ، كما جَمَعَ ههنا ، وهو فى قوله : ليس بآتِيَتِكَ مَنْهِيُّها ، كأنّه قال : ليس بآتيتك الأُمورُ . وفى ليس بمعروفةٍ ردُّها ، كأنه قال : ليس بمعروفةٍ خيلُنا صِحاحًا .

وإن شئتَ نَصَبْتَ فقْلتَ : ولا مستنكَرًا أن تُعَقَّرا ولا قاصِرًا عنك مأمورُها ، على قولك : ليس زيدٌ ذاهبا ولا عمرٌو منطلقا ، [أو] ولا منطلقا عمرو (٣) .

وتقول : ما كلُّ سَوْداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ ، وإن شئت نصبتَ

---

(١) سبق الكلام عليه فى ص ٥٢ .

(٢) الآية ١١٢ من سورة البقرة .

(٣) أبو الحسن : « هذا كله يجوز فيه النصب وإن كان الآخر ليس من سبب الأول ، لأن ليس قدمت فيها الخبر أو أخرته فهو سواء . وليس هذان البيتان على ما زعم سيبويه – يعنى فى الجر – لأنه يجوز عنده العطف وإن لم يكن الثانى من سبب الأول » . وبعده فى الأصل : « فزعم أبو الحسن أنهما غلط منه ، وأن العطف على عاملين جائز مثل قول الله عز وجل فى قراءة بعض الناس : وفى خلقكم وما يبث من دابة آيات . فجرّ الآيات وهى فى موضع نصب . ومثله : لعلى هدى أو فى ضلال مبين » .

[شحمةً] . وبيضاءُ فى موضع جرٍّ ، كأنك أظهرت كلَّ (١) فقلتَ : ولا كلُّ بيضاءَ . قال الشاعر أبو دُوادٍ :

أَكُلَّ آمْرِئٍ تَحْسَبِينَ آمْرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيْلِ نارَا (٢)

فاستغنيتَ عن تثنية كل لذكرك إيَّاه فى أوّل الكلام (٣) ولقلّة التباسِه على المُخاطَبِ . وجاز كما جاز فى قولك : ما مِثْلُ عبدِ الله يقول ذاك ولا أخِيهِ ، وإن شئتَ قلت : ولا مثلُ أخيه . فكما جاز فى جمع الخبر كذلك يجوز فى تفريقه . وتفريقُه أن تقول : ما مثلُ عبد الله يقول ذاك ولا أخيه يَكْرَهُ ذاك . ومثل ذلك ما مثلُ أخيك ولا أبيك يقولانِ ذاك (٤) . فلمّا جاز فى هذا جاز فى ذلك .

هـذا باب ما يُجرى على الموضع لا على الاسم الذى قبله

وذلك قولك : ليس زيدٌ بجبَانٍ ولا بَخيلا ، وما زيد بأخيك ولا صاحبَك .

---

(١) ط : « لفظت بكل » . وقال السيرافى : احتج بعض الناس أن هذا عطف على عاملين ، وذلك أن بيضاء جر عطفا على سوداء والعامل فيها كل ، وشحمة نصب عطفا على تمرة خبر ما ، فقال سيبويه : ليس ذلك عطفا على عاملين ، وتأوله على أن بيضاء مجرور بكل أخرى مقدرة بعد لا ، وليست بمعطوفة على سوداء . ومثل ذلك تأول سيبويه فى قول أبى دوَاد التالى .

(٢) أمالى ابن الشجرى ١ : ٢٩٦ بدون نسبة . وفى كامل المبرد ١٦٣ : « وأنشد سيبويه لعدى بن زيد العبادى » . وفى حواشيه : « الصحيح أنه لأبى دوَاد الإيادى » . وكذا نسب إلى عدى فى الكامل ٤٨٩ .

(٣) ط : « فاستغنيت عن تثنيته بذكره إياك فى أول الكلام » . والمراد بالتثنية ذكره ثانيا .

(٤) ما بعده من الكلام ليس فى ط .

والوجهُ فيه الجرُّ لأنَّك تريد أن تُشْرِكَ بين الخبرَيْنِ ، وليس ينقض إجْرَاؤُهُ عليك المعنى (١) . وأن يكونَ آخِرهُ على أوّله أولى ، ليكون (٢) حالُهما فى الباء سواءً كحالهما فى غير الباء ، مع قُربه منه . ٣٤

وقد حَمَلَهم قُربُ الجِوارِ على أنْ جرُّوا : هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ ، ونحوَه ، فكيف ما يصِحُّ معناه .

وممَّا جاء من الشعر فى الإجراءِ على الموضع قول عُقَيْبَةَ الأَسدى (٣) :

مُعاوِىَ إنّما بَشَرٌ فأَسْجِحْ ‏ ‏ ‏ فلسنا بالجِبال ولا الحديداَ (٤)

لأن الباء دخلتْ على شىء لو لم تَدخل عليه لم يُخِلَّ بالمعنى ولم يُحْتَجْ إليها وكان نصبا . ألا ترى أنَّهم يقولون : حسبُكَ هذا ، وبحسبِك هذا ، فلم تغيِّر الباء

---

(١) ط : « عليه المعنى » .
(٢) فى الأصل : « بكون » وأثبت ما فى ط .
(٣) فى الأصل : « عقيلة » ، صوابه فى ط والخزانة ١ : ٣٤٣ .
(٤) أسجح : ارفق وسهل . يشكو إلى معاوية بن أبى سفيان جَور عماله . وقد رُد على سيبويه رواية البيت بالنصب هذه ؛ لأن البيت من قصيدة مجرورة معروفة ، وبعده ما يدل على ذلك ، وهو قوله :

أكلتم أرضنا فجرزتموها ‏ ‏ ‏ فهل من قائم أو من حصيد

قال الشنتمرى : « وسيبويه غير متهم رحمه الله فيما نقله رواية عن العرب ، ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة ، أو يكون الذى أنشده رده إلى لغته فقبله منه سيبويه منصوبة ، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر » . وانظر التصحيف للعسكرى ٢٠٧ . وبعده فى ط :

أديروها بنى حرب عليكم ‏ ‏ ‏ ولا ترموا بها الغرض البعيدا

مَعنًى [١] . وجرى هذا مَجْراهُ قبْلَ أن تَدْخُلَ الباءُ ، لأنّ بحسبِك فى موضعِ ابتداءٍ . ومثلُ ذلك قول لبيد :

فإنْ لَمْ تَجِدْ مِن دونِ عَدْنانَ والِدًا ودونَ مَعدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ [٢]

والجَرُّ الوجهُ .

ولو قلت : ما زيدٌ على قومِنا ولا عندَنا كان النصبُ ليس غيرُ ، لأنّه لا يجوز حَمْلُه على على . ألا ترى أنك لو قلت : ولا علَى عندِنا لم يكن ، لأنَّ عندَنا لا تُستَعْمَلُ إلاَّ ظرفا ، وإنَّما أردتَ أن تُخْبِرَ أنه ليس عندكم .

وتقول : أخذَتْنا بالجَوْد وفَوْقَه ، لأنّه ليس من كلامهم وبفَوْقِهِ .

ومثل « ودُونَ مَعَدٍّ » قول الشاعر ، وهو كعبُ بن جُعَيْلٍ :

أَلاَ حَىَّ نَدْمَانِي عُمَيْرِ بنِ عامِرٍ إذا ما تَلاَقَيْنا من اليومِ أو غَدَا [٣]

---

(١) ط : « ألا تراهم يقولون حسبك هذا وبحسبك هذا فلا يتغير المعنى » .

(٢) فى الأصل : « فليسعك العواذل » ، صوابه فى ط وديوان لبيد ٢٥٥ والخزانة ١ : ٣٣٩ وشرح شواهد المغنى ٥٥ ، ٢٩٣ . وقبله :

فإن أنت لم تصدقك نفسك فانتسب لعلك تهديك القرون الأوائل

يقول : انتسب إلى عدنان أو معد ، فإن لم تجد من بينك وبينهما من الآباء باقيا فاعلم أن مصيرك مصيرهم ، فوجب أن تنزع عما أنت عليه . تزعك : تكفك . وأراد بالعواذل ما يزعه ويكفه من حوادث الدهر وزواجره . وأصل العذل اللوم . وفى البيت حمل « دون » الآخرة على موضع الأولى ، إذ « من » قبل الأولى زائدة .

(٣) النَّدمان : الجليس على الشراب ، يقال للواحد والجمع . وشاهده عطف « غدا » على محل « اليوم » لأنه مسبوق بمن الزائدة .

وقال العجّاج :

كَشْحًا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتارَا   مِنْ يَأْسةِ اليائسِ أو حِذارَا (١)

وتقول : ما زيدٌ كعمرٍو ولا شَبيهًا به ، وما عمرٌو كخالدٍ ولا مُفْلِحًا ، النصبُ فى هذا جيّدٌ ، لأنَّك إنما تريد ما هو مثلَ فلانٍ ولا مُفْلِحًا . هذا وجه الكلام (٢) . فإن أردت أن تقول ولا بمنزلة من يُشْبِهُ جررتَ ، وذلك قولك: ما أنت كزيدٍ ولا شَبيهٍ به ، فإنَّما أردتَ ولا كَشبيهٍ به .

وإذا قلت ما أنت بزيدٍ ولا قريبًا منه فإنَّه ليس ههنا معنًى بالباء لم يكن قبل أن تَجىء بها (٣) ، وأنت إذا ذكرتَ الكافَ تُمَثِّلُ . وتكون قريبًا ههنا إن شئتَ ظرفاً . فإن لم تجعل قريبًا ظرفا جاز فيه الجرُّ على الباءِ والنصبُ على الموضع (٤) .

هـذا باب الإضمار فى ليسَ وكانَ كالإضمار فى إنّ

إذا قلت : إنّه مَنْ يَأْتِنا نَأْتِه ، وإنّه أَمَةُ الله ذاهبةٌ .

---

(١) ديوان العجاج ٢١ . يصف ثوراً وحشياً أو حماراً خرج من بلد إلى بلد يأسًا من مرعى كان فيه ، أو خوفا من صائد أحس به . والكشح : الجنب أو الخصر . ويقال لكل من أضمر شيئا ونواه : طوى عليه كشحا ، وإنما نوى النُّقلة مختاراً لذلك . وشاهده كالذى قبله فى زيادة من ؛ لأن معناه يأسةَ اليائس .

(٢) ط : « معنى الكلام » .

(٣) يعنى أنها زائدة .

(٤) أبو الحسن : « والفصل بين الجر والنصب فى قولك : ما أنت كزيد ولا شبيها به ، أنك إذا جررت الشبيه فقد أثبتَّ شبيها . وإذا نصبت فلم تثبت ها هنا شبيها بزيد » .

فمن ذلك قولُ [بعض] العرب : ليس خَلَقَ اللّٰهُ مثلَه . فلولا أنّ فيه إضمارًا لم يجز أن تَذْكُرَ الفعلَ ولم تُعْمِلِه فى اسمٍ ، ولكن فيه من الإضمار مثلُ ما فى إنَّهُ .

وسوفَ نبيِّنُ حالَ هذا فى الإضمارِ وكيف هو ، إن شاء الله . قال الشاعر ، وهو حُمَيْدٌ الأَرْقَطُ :

فأَصْبَحُوا والنَّوىَ عالِي مُعَرَّسِهِمْ
وليسَ كلَّ النَّوَى تُلْقِى المسَاكِينُ [١]

٣٦ فلو كان كلٌّ على ليس ولا إضمارَ فيه لم يكن إلا الرفعُ فى كلٍّ ، ولكنّه انتَصب على تُلْقِى . ولا يجوز أن تَحملَ المساكين على ليس وقد قدَّمت [٢] فجعلتَ الذى يَعْمَلُ فيه الفعلُ الآخِرُ يَلِى الأوّلَ ، وهذا لا يَحْسُن [٣] . لو قلتَ: كانتْ زيدًا الحُمَّى تأْخُذُ أو تأخذ الحُمَّى لم يجز ، وكان قبيحا .

---

(١) أمالى ابن الشجرى ٢٠٣ ، ٢٠٤ والأزمنة والأمكنة للمرزوقى ٢ : ٣١٧ . يصف أضيافا جياعا نزلوا به . المعرَّس : المنزل الذى ينزله المسافر آخر الليل . يقول : أكلوا كثيراً من التمر ، وألقوا كثيراً من النوى ، ولكنهم لجوعتهم لم يلقوا إلا بعضه . وقبله كما فى ط :

باتوا وجلتنا السِّهريز بينهم كأن أظفارهم فيها السكاكين

(٢) ط : « تقدمت » . قال السيرافى : يعنى لا يجوز أن ترفع المساكين بليس وقد جعلت الذى يلى ليس لفظ كل ، وهو منصوب بتلقى . وكان وليس وأخواتها لا يليهن منصوب بغيرهن ، لا يجوز كانت زيدا الحمى تأخذ أو كانت زيداً تأخذ الحمى . وذلك أن كان وبابها تعمل الرفع والنصب فلا يجوز أن يليها إلا شىء تعمل فيه أو فى موضعه .

(٣) بعده فى الأصل : « ولا يجوز » .

ومثلُ ذلك فى الإضمار قولُ بعض الشعراء ، العجَيْر ، سمعناه ممّن يوثَقُ بعربيّته :

إذا مِتُّ كانَ الناسُ صِنفانِ : شامِتٌ
وآخَرُ مُثْنٍ بالّذى كنتُ أصْنَعُ (١)

[أضمرَ فيها (٢)] . وقال بعضهم : كانَ أنتَ خيرٌ منه [كأنّه قالَ : إنّه أنت خيرٌ منه] . ومثله : ﴿ كادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ (٣) ﴾ ، [وجاز هذا التفسيرُ لأنَّ معناه كادتْ قلوبُ فريق منهم تزيغ ، كما قلت : ما كان الطّيبُ إلاّ المسكُ على إعمالِ ما كان الأمرُ الطيبُ إلاّ المسكُ ، فجاز هذا إذ كان معناه ما الطيبُ إلّا المسكُ .

وقال هشامٌ أخو ذى الرُّمَّةِ :

هى الشِّفاءُ لِدَائي لو ظَفِرْتُ بها　　　وليس منها شِفاءُ الداءِ مَبْذولُ (٤)

ولا يجوز ذا فى ما فى لغة أهل الحجاز ؛ لأنَّه لا يكون فيه إضمارٌ .

ولا يجوز أن تقول : ما زيدًا عبدُ الله ضاربًا ، وما زيدًا أنا قاتلاً ، لأنَّه لا يَستقيم ، كما لم يَستقم فى كان وليس ، أن تقدِّم ما يَعْمَلُ فيه الآخِرُ . فإن رفعتَ الخبرَ حَسُنَ حملُه على اللغة التَّميمية ، كما قلت : أمّا زيدًا فأنا ضاربٌ ،

---

(١) أمالى ابن الشجرى ٢ : ٣٣٩ .

(٢) أى فى كان .

(٣) هذه قراءة جمهور القراء . وقرأ حمزة وحفص : « يزيغ » بالياء . تفسير أبى حيان ٥ : ١٠٩ فى الآية ١١٧ من التوبة .

(٤) شرح شواهد المغنى ٢٤٠ . وذكر السيوطى أنه برمته من قصيدة كعب بن زهير « بانت سعاد » .

كأنّك لم تذكر أمّا وكأنّك لم تذكر ما ، وكأنّك قلت : زيدا أنا ضاربٌ .

وقال مُزاحمٌ العُقَيْلِى :

وقالَوا تعَرَفْهَا المَنازِلَ من مِنًى   وما كلَّ مَنْ وافى مِنًى أنا عارِفُ [1]

وقال بعضهم :

* وما كلُّ مَنْ وافَى مِنًى أنا عارِفُ *

٣٧ لزِمَ اللغةَ الحجازِيَّة فرفعَ ، كأنّه قال : ليس عبدُ الله أنا عارِفٌ ، فأضمرَ الهاء فى عارِفٍ . وكان الوجهُ عارفهُ حيث لم يُعْمَلْ عارفٌ فى كلٍّ ، وكان هذا أحسنَ من التقديم والتأخير ، لأنّهم قد يَدَعُون هذه الهاء فى كلامهم وفى الشعرِ كثيرًا ، وذلك ليس فى شئٍ من كلامهم ولا يكاد يكون فى شعرٍ . وستَرى ذلك إن شاء الله .

هـذا باب ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل ولم يَجْرِ مَجرى الفعل ولم يَتمكّن تمكُّنه

وذلك قولك : ما أَحْسَنَ عبدَ الله . زعم الخليلُ أنه بمنزلة قولك : شئٌ أحسنَ عبدَ اللهِ ، ودَخَلَه معنَى التعجُّب . وهذا تمثيلٌ ولم يُتَكلَّم به .

---

(١) شرح شواهد المغنى ٣٢٨ . ذكر أنه اجتمع بمحبوبته فى الحج ثم فقدها ، فسأل عنها فقالوا له : تعرفها ، أى تطلبْها وسل عنها فى منازل الحج من منى . فقال : لا أعرف كل من وافى منى حتى أسأل . وشاهده نصب كلاًّ بعارف مع جعل ما تميمية . وفى رواية رفع « كل » تكون ما حجازية والجملة بعدها خبر لما ، وليس فيها إضمار لأنها حرف ، ولو أمكنه الإضمار فى ما كما أمكن فى ليس لنصب كلا بعارف كما نصب كل النوى بيلقى .

ولا يجوز أن تُقَدِّمَ عبدَ الله وتؤخِّرَ ما ولا تزيلَ شيئاً عن موضعه ، ولا تقول فيه ما يُحْسِنُ ، ولا شيئاً مما يكون فى الأفعال سوى هذا .

وبناؤه أبدا من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلَ ، هذا ؛ لأنهم لم يريدوا أن يتَصرَّف ، فجعلوا له مثالاً واحدا يَجرى عليه ، فشُبِّهَ هذا بما ليس من الفعل نحو لاتَ وما . وإن كان من حَسُنَ وكَرُمَ وأَعْطَى ، كما قالوا أُجْدَلٌ فجعلوه اسمًا وإن كان من الجَدْل وأُجرى مُجْرَى أَفْكَلٍ .

ونظير جعلِهم ما وحدَها اسمًا قولُ العرب : إنّى ممّا أنْ أصنعَ ، أى من الأمر أن أصنعَ ، فجُعِل ما وحدَها اسمًا .

ومثلُ ذلك غَسَلْتُه غَسْلاً نِعِمَّا ، أى نِعْمَ الغسلُ .

وتقول : ما كان أحسنَ زيدًا ، فتَذْكر كان لتدلّ أَنه فيما مضى (١) .

هـذ باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن

اللذين كلُّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذى يَفْعَلُ به

وما كان نحو ذلك (٢)

وهو قولك : ضربتُ وضَربَنى زيدٌ ، وضربَني وضربتُ زيدًا ، تَحمل الاسمَ على الفعلِ الذى يَليه . فالعاملُ فى اللفظ أحدُ الفعلينِ ، وأمّا فى المعنى

---

(١) بعده فى الأصل : « قال الأخفش : وإن شئت جعلت أحسن صلة لما وأضمرت الخبر . فهذا أقيس وأكثر . وقالوا : ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها . وزعم أبو عمرو أن ما بعد الدارة ليس عن سيبويه وأنه خطأ . يعنى قوله وإن شئت جعلته . وقال : هذا كلام الأخفش . وقوله : ما أصبح أبردها ليس من كلام سيبويه » .

(٢) هو ما سمى فيما بعد بباب التنازع .

فقد يُعْلم أنَّ الأوّل قد وقع (١) إلاّ أنّه لا يُعْمَلُ فى اسمٍ واحدٍ نصبٌ ورفعٌ .

وإنّما كان الذى يليه أوْلَى لقُربِ جِواره وأنه لا ينقُضُ معنًى ، وأنّ المخاطَبَ قد عَرَفَ أنَّ الأوّلَ قد وقع بزَيْدٍ ، كما كان خَشَّنْتُ (٢) بصدرِهِ وصدرِ زيدٍ ، وجهَ الكلامِ ، حيث كان الجرُّ فى الأول وكانتِ الباءُ أقربَ إلى الاسم من الفعل ولا تَنقض معنًى . سَوَّوْا بيْنهما فى الجرّ كما يَسْتَوِيان فى النصب .

ومما يقوِّى تركَ نحوِ هذا لعلم المخاطَبِ ، قولُه عزّ وجلّ : ﴿ والحافِظِينَ فُرُوجَهُمْ والحافِظَاتِ والذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيراً والذَّاكِرَاتِ (٣) ﴾ فلم يُعْمِلِ الآخِرَ فيما عمل فيه الأوّلُ استغناءً عنه (٤) ومثلُ ذلك : « ونَخْلَعُ ونَتْرُكُ من يَفْجُرُك » .

وجاء فى الشعر من الاستغناء أشدُّ من هذا ، وذلك قول قيسِ بن الخَطِيم :

---

(١) يعنى وقوع الفعل على المفعول من جهة المعنى .

(٢) كذا فى ط والسيرافى . وفى الأصل : « حسنت » . وفى اللسان : « خشنت صدره تخشينا : أو غرت ، قال عنترة :

لعمرى لقد أعذرت لو تعذريننى وخشنت صدراً جيبه لك ناصح »

(٣) فى الأصل و ط والسيرافى أيضاً : « والذاكرين الله كثيراً والذاكرات والحافظين فروجهم والحافظات » وهو تحريف للآية ٣٥ من سورة الأحزاب رددته إلى نصابه بحمد الله . انظر ما كتبت فى تحقيق النصوص ٣٩ . ومن عجب أن تمر القرون ولا ينبه إلى ذلك أحد من العلماء .

(٤) حذف المفعول من الحافظات والذاكرات لدلالة ما تقدم . والتقدير والحافظاتها والذاكراته . تفسير أبى حيان ٧ : ٢٣٢ .

نَحْنُ بِما عِنْدَنا وأنتَ بِما عِنْدَكَ راضٍ والرَّأْىُ مُخْتَلِفُ (١) ٣٨

وقال ضابِئٌ البُرْجُمِىُّ :

فمن يَكُ أمسَى بالمدينة رَحْلُهُ فإنّى وقَيّارًا بها لَغَرِيبُ (٢)

وقال ابن أَحمرَ :

رَمانى بأَمْرٍ كنتُ منه ووالِدِى بَرِيئاً ومن أَجْلِ الطوِىِّ رَمانِى (٣)

---

(١) ملحقات ديوان قيس بن الخطيم ١٧٣ . والصواب نسبته إلى عمرو بن امرئ القيس كما فى الخزانة ٢ : ١٩٣ وجمهرة أشعار العرب ١٣٧ فى قصيدة له . ونسب إلى درهم بن زيد الأنصارى فى الإنصاف ٦٥ . وورد غير منسوب فى أمالى ابن الشجرى ١ : ٢٩٦ ، ٣١٠ . والمراد نحن بما عندنا راضون . فحذف خبر الأول اكتفاء بخبر الثانى . وقد استشهد سيبويه بهذا البيت وما يليه مقويا لما جاز من حذف المفعول الذى هو فضلة ، لأن حذف خبر المبتدأ وهو عمدة أشد من حذف الفضلة .

(٢) الخزانة ٤ : ٨١ ، ٣٢٣ والكامل ١٨١ وشواهد المغنى ٢٩٣ وشرح المرزوقى للحماسة ٩٣٦ والإنصاف ٦٥ واللسان (قير) . قاله فى السجن حينما حبسه عثمان لهجائه قوما من بنى جرول بن نهشل . وقيار : اسم فرسه . والرحل : المنزل . أراد : فإنى بها لغريب . وإن قيارا بها لغريب .

(٣) البيت يروى أيضاً للأزرق بن طرفة الفراصى ، كما فى اللسان (جول) إذ يروى أيضاً : « ومن جول الطوى » . والصواب « ومن أجل الطوى » كما ذكر ابن برى ، قال : لأن الشاعر كان بينه وبين خصمه حكومة فى بئر ، فقال خصمه : إنه لص ابن لص ، فقال هذا الشعر . وبعده :

دعانى لصاً فى لصوص وما دعا بها والدى فيما مضى رجلان

وانظر شرح المرزوقى للحماسة ٩٣٦ . والطوى : البئر المطوية بالحجارة . رمانى ، أى قذفنى بأمر أكرهه .

فوَضع [فى] موضع الخبر لفظَ الواحد لأنّه قد عَلِم أنّ المخاطَبَ سيَستدلّ [به على أن الآخَرِين فى هذه الصفة] . والأوُل أجودُ (١) لأنَّه لم يَضَعْ واحدًا فى موضع جمعٍ ، ولا جمعًا فى موضع واحدٍ .

ومثله قولُ الفرزدق :

إنِّى ضَمِنْتُ لمنْ أَتانِى ما جَنَى
وأَبَى فكانَ وكنتُ غيرَ غَدُورِ (٢)

تركَ أن يكون للأول خبرٌ حين استغنى بالآخِر (٣) لعلِم المخاطَب أنَّ الأوّلَ قد دخل فى ذلك . ولو لم تَحْمِلِ الكلامَ على الآخِرِ لقلتَ : ضربتُ وضربونى
٣٩ قومَك ، وإنّما كلامُهم : ضربتُ وضربَنى قومُك . وإذا قلت ضربَنِى ، لم يكن سبيلٌ للأوّلَ ، لأنّك لا تقول ضربَنى وأنت تَجعْلُ المُضْمَر جميعًا ، ولو أعملتَ الأوّلَ لقلتَ مررتُ ومرَّ بى بزيدٍ . وإنَّما قُبح هذا أنَّهم قد جعلوا الأقربَ أولى إذا لم يَنْقُضْ معنًى . قال [الشاعر ، وهو] الفرزدق :

---

(١) أى حذف المفعول من نحو ضربت وضربنى زيد ، ونخلع ونترك من يفجرك . أما حذف الخبر من الأول اكتفاء بخبر الثانى فى الأمثلة الأخرى فقد ترتب عليه وضع الواحد فى موضع الجمع ، ووضع الجمع فى موضع الواحد كما رأيت .

(٢) وكذا نسب إلى الفرزدق فى الإنصاف ٦٦ ، ولم أجده فى ديوانه . أى ضمنت له جنايته . وغير سيبويه يقدر هذه الشواهد كلها إلا الأول منها على التقديم والتأخير ، أى على الحذف من الثانى لا الأول . وتقدير سيبويه أولى لاطراده فى جميع هذه الشواهد .

(٣) ط : « استغناء بالآخر ولعلم ... » .

وَلٰكِنَّ نِصفًا لو سَبَبْتُ وسَبَّنِى بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ من مَنافٍ وهاشِمِ (١)

وقال طُفيلٌ الغنوىّ :

وكُمْتًا مُدَمّاةً كأنّ مُتونَها
جَرَى فوقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ (٢)

وقال رجل من باهلةَ :

وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى به سَيْفانَة تُصْبِى الحَلِيمَ ومثلُها أَصْبَاهُ (٣)

فالفعلُ الأوّل فى كلّ هذا مُعْمَلٌ فى المعنى وغيرُ مُعْمَلٍ فى اللفظ ، والآخِرُ مُعْمَلٌ فى اللفظ والمعنى .

---

(١) ديوان الفرزدق ٨٤٤ برواية « ولكن عدلا » ، وهما سواء ، فإن النصف بالكسر معناه العدل . وأنشده برواية سيبويه فى الإنصاف ٦٣ . وقبله فى الديوان .

وليس بعدل أن سببت مقاعسا بآبائى الشم الكرام الخضارم

يقول : ليس من الإنصاف أن أسابّ مقاعسا بآبائى ، وذلك لضعتهم وشرفى ، فلا أذم عرضى بذم أعراضهم ، ولكن الإنصاف أن أسب أشراف قريش وتسبنى . وبنو عبد شمس من أشراف قريش أبوهم عبد مناف بن قصى . وهاشم وعبد شمس أخوان توأمان . جمهرة أنساب العرب ١٤ . فهاشم فى البيت معطوف على عبد شمس لا على مناف . وهو شاهد على إعمال العامل الثانى أيضاً .

(٢) وهذا شاهد كذلك على إعمال الثانى . والبيت فى ديوان طفيل ٧ والإنصاف ٦٣ وأساس البلاغة (شعر) واللسان (دمى) . والخيل الكمت : المشربة حمرة ، جمع كميت . والمدماة : الشديدة الحمرة . متونها : ظهورها ، جمع متن . استشعرت : كأنها لبست منه شعاراً .

(٣) الإنصاف ٦٣ . وصف منزلا خلا من أهله . تغنى به : تقيم . والسيفانة : الممشوقة الشبيهة بالسيف فى إرهافه . تصبى الحليم : تدعوه إلى الصبا . أراد : لقد أرى سيفانة تغنى به سيفانة .

فإن قلتَ : ضربتُ وضربونى قومَك نصبتَ ، إلا فى قول من قال : أَكَلُونى البراغيثُ ، أو تَحملُه على البَدَل فتجعله بدلاً من المضمَر ، كأنّك قلت : ضربتُ وضربنى ناسٌ بنو فلان .

وعلى هذا الحدِّ تقول : ضربتُ وضربنى عبدَ الله ، تُضْمِرُ فى ضربَنْى كما أضمرتَ فى ضربونى .

فإن قلت : ضربَنى وضربتُهم قومُك ، رفعتَ لأنّك شغلتَ الآخِر فأضمرتَ فيه ، كأنّك قلت ضربَنْى قومُك وضربتهم على التقديم والتأخير ، إلّا أن تَجعل ههنا البدل كما جعلته فى الرفع . فإن فعلت ذلك لم يكن بدٌّ من ضربونى ، لأنّك تضْمِرُ فيه الجمعَ . قال عُمَرُ بنُ أبى ربيعةَ :

إذا هى لم تَسْتَكْ بِعُودِ أراكَةٍ
تُنُخِّلَ ، فاسْتَاكتْ به ، عُودُ إسْحِلِ (١)

لأنه أضمرَ فى [آخر] الكلام . وقال المرَّار الأسدِىُّ :

فرَدَّ على الفُؤاد هَوًى عَميدًا وسُوئِلَ لو يُبِينُ لنا سؤالاَ (٢)
وقد نَغْنَى بها ونرى عُصورًا بها يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدالاَ (٣)

---

(١) ملحقات ديوان عمر ٤٩٠ . والصحيح نسبته إلى طفيل الغنوى فى ديوانه ٣٧ من قصيدة طويلة له . وقد نبه الأصمعى إلى ذلك كما فى الشنتمرى . يصف امرأة تستعمل سواك الأراك والإسحل ، حسب تنقلها فى المواضع التى تنبتها . أو هى تداول بينهما لا تفارق أحدهما . تنخل : اختير .

(٢) ط والشنتمرى : « السؤالا » . وثانى البيتين فى الإنصاف ٦٤ بدون نسبة . وقد أنشد سيبويه الأول ليرىَ أن القوافى منصوبة . وصف منزلا . العميد : الشديد البالغ . يبين السؤال أى جواب السؤال .

(٣) بها ، أى بالمنزل ، أنثه لما أنه فى معنى الدار . والعصور : الدهور . نصبه على الظرف . يقتدننا : يملن بنا إلى الصبا . والخرد : جمع خريدة ، وهى الخفرة الحيِّية . والخدال : جمع خَدلة ، وهى الغليظة الساق الناعمة .

حدّثنا [به] أبو الخَطَّاب عن شاعرِه .

وإذا قلت : ضربونى وضربتُهم قومَك جعلتَ القومَ بدلا من هُمْ ؛ لأنَّ الفعل لا بد له من فاعلٍ ، والفاعلُ ههنا جماعةٌ وضميرُ الجماعة الواوُ .

وكذلك تقول : ضربونى وضربتُ قومَك ، إذا أَعْمَلْتَ الآخِر فلا بدَّ فى الأوّل من ضمير الفاعلِ لئلاَّ يَخْلُوَ من فاعلٍ (١) . وإنَّما قلت : ضربتُ وضربَنى قومُك فلم تَجعل فى الأول الهاءَ والميمَ ، لأنّ الفعل قد يكون بغير مفعول ، ولا يكون الفعلُ بغير فاعل .

وقال امرؤ القيس (٢) : ٤١

فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشة ... كفانِى ولم أطْلُبْ قليلٌ مِنَ المَالِ (٣)

فإنَّما رفعَ لأنَّه لم يَجعل القليلَ مطلوبًا ، وإنَّما كانَ المطلوبُ عندهَ المُلْكَ وجعل القليل كافيًا ، ولو لم يُرِدْ ذلك ونصبَ فَسَدَ المعنى .

وقد يجوز : ضربتُ وضربَنى زيدا ؛ لأنَّ بعضَهم قد يقول : متى رأَيتَ أو قلتَ زيدًا منطلقًا ، والوجهُ متى رأَيتَ أو قلتَ زيدٌ منطلِقٌ .

ومثلُ ذلك فى الجوازِ : ضربَنى وضربتُ قومُك ، والوجهُ أن تقولَ : ضربونى وضربتُ قومَك ، فتحملَه علَى الآخِر . فإن قلت : ضربَنى وضربتُ قومَك

---

(١) ط : « لأن الفعل لا يخلو من فاعل » .

(٢) ط : « وأما قول امرئ القيس » .

(٣) ديوان امرئ القيس ٣٩ والخزانة ١ : ١٥٨ والإنصاف ٦٤ . يصف بُعد همته .

فجائز وهو قبيحٌ : أَنْ تَجعل اللفظ كالواحد كما تقول : هو أَحسنُ الفِتيانِ وأجملُه وأَكرمُ بَنِيه وأَنبَلُه (١) .

ولا بد من هذا ، لأنّه لا يَخلو الفعلُ من مضمَرٍ أو مظهَرٍ مرفوعٍ من الأسماء ، كأنّك قلت إذا مثّلتَه : ضربَنى مَن ثَمَّ وضربتُ قومَك . وتركُ ذلك أجود وأحسنُ ، للتبيان الذى [يجىء] بَعده ، فأُضمر مَنْ لذلك .

قال الأُخفش (٢) : فهذا ردىءٌ فى القياس يَدخل فيه (٣) أنْ تقول : أَصحابُك جَلَسَ ، تضمر شيئاً يكون فى اللفظ واحدًا . فقولهم : هو أَظْرَفُ الفِتيانِ وأجملُه لا يُقاس عليه ، ألا ترى أنَّك لو قلت وأنت تريد الجماعةَ : هذا غلامُ القومِ وصاحبهُ لم يَحسنْ .

هذا باب ما يكون فيه الاسمُ مبنيًّا على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ

وما يكون فيه الفعلُ مبنيّا على الاسم

فإذا بنيتَ الاسمَ عليه قلتَ : ضربتُ زيدا ، وهو الحدُّ ، لأنّك تريد أن تُعْمِلَه وتَحملَ عليه الاسمَ ، كما كان الحدُّ ضَرَبَ زيدٌ عمرًا ، حيث كان زيدٌ أوّلَ ما تشغَل به الفعلَ (٤) . وكذلك هذا إذا كان يَعْمَلُ فيه . وإن قدّمتَ الاسمَ فهو عربىٌّ جيّد ، كما كان ذلك عربّيا جيّدا ، وذلك قولك : زيدًا ضربتُ ، والاهتمامُ

---

(١) انظر لهذا الأسلوب اللسان (ثقل ٩٣ وحنا ٢٢١) قال ابن الأثير : إنما وحد الضمير ذهابا إلى المعنى ، أى من وجد أو خلق .

(٢) قال الأخفش ، ليست فى ط . جعل الكلام بعده من صلب كلام سيبويه .

(٣) ط : « عليه » .

(٤) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « حيث كان زيد يشغل عنه الفعل » .

والعناية هنا فى التقديم والتأخير سَواءٌ ، مثلُه فى ضَرَب زيدٌ عمرا وضَرَبَ عمرًا زيدٌ .

فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قلتَ : زيدٌ ضربتُه ، فلزمتُه الهاء . وإنما تريد بقولك [١] مبنىٌّ عليه الفعلُ أنّه فى موضع منطلقٍ إذا قلتَ : عبدُ الله منطلقٌ ، فهو فى موضع هذا الذى بُنى على الأوّل وارتَفع به ، فإنّما قلت عبدُ الله فنسبته له [٢] ثمّ بنيتَ عليه الفعلَ ورفعتهَ بالابتداء .

ومثلُ ذلك قولُه جلّ ثناؤه : ﴿ وأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ [٣] ﴾ . وإنما حَسُنَ أن يُبْنَى الفعلُ على الاسم حيث كان مُعْمَلاً فى المُضْمَرِ وشَغَلْتَه به ، ولولا ذلك لم يحسُنْ ؛ لأنّك لم تَشغَلْه بشىء .

وإن شئت قلت : زيدًا ضربتُه ، وإنَّما نصبهُ على إضمار فعلٍ هذا يفِّسره [٤] ، كأنّك قلتَ : ضربتُ زيدًا ضربتُه ، إلاّ أنّهم لا يُظهِرون هذا الفعلَ هنا للاستغناءِ بتفسيره . فالاسمُ ها هنا مبنىٌّ على هذا المضمَرِ .

ومثلُ تركِ إظهار الفعل ها هنا تركُ الإظهار فى الموضع الذى تَقَدَّمَ فيه الإضمارُ [٥] . وستراه إن شاء الله .

---

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « وإنما يريد بقوله » .

(٢) ط : « فنبهته له » .

(٣) الآية ١٧ من سورة فصلت ، وهى قراءة الجمهور . وقرأ ابن وثاب والأعمش وبكر بن حبيب بالرفع والتنوين . والحسن وابن أبى إسحاق والأعمش : ثمودًا ، منونة منصوبة . تفسير أبى حيان ٧ : ٤٩١ .

(٤) ط : « تفسيره » .

(٥) ورد فى الأصل بعد نهاية البيت التالى ما يتعين أن يكون حاشية لهذا الكلام ، وهو « وقوله ترك الإظهار فى هذا الموضع الذى تقدم فيه الإضمار ، يعنى نعم رجلا ، لأن فى نعم اسما مقدما مضمرًا لا يجوز إظهاره » .

وقد قرأ بعضُهم : ﴿ وأمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ . وأنشدوا هذا البيتَ على وجهينِ : على النصب والرفع ، قال بِشْرُ بنُ أبى خَازِمٍ :

فأمَّا تميمٌ تميمُ بنُ مُرٍّ فألْفاهُم القومُ رَوْبَى نِيامَا (١)

ومنه (٢) قول ذى الرمّة :

إذا ٱبْنُ أبِي مُوسَى بِلالٌ بَلَغْتِهِ فقامَ بَفأسٍ بينَ وِصْلَيْكِ جازِرُ (٣)

فالنصب عربىٌّ كثيرٌ ، والرفْعُ أجودُ (٤) ، لأنّه إذا أراد الإعمال فأقربُ

---

(١) ديوان بشر ١٩٠ وأمالى ابن الشجرى ٢ : ٣٤٨ والمعانى الكبير ٩٣٧ واللسان (روب) . ابن الشجرى : الروبى : الذين استثقلوا نوما ، الواحد روبان . ومثله فى اللسان ، وقال : وقال الأصمعى واحدهم رائب ، مثل مائق وموق وهالك وهلكى . قال الشنتمرى : « استشهد به على أن حكم الاسم بعد أما حكمه فى الابتداء ، لأنها لا تعمل شيئاً ، فكأنها لم تذكر قبله » .

(٢) ط : « ومثله » .

(٣) ديوان ذى الرمة ٢٥٣ والخزانة ١ : ٤٥٠ وشواهد المغنى ١١٨ والكامل ٦٢٠ . يخاطب ناقته فيقول : إذا بلغتنى الممدوح ، وهو بلال بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى ، فقد استغنيت عنك لأنى سأحل عنده فى خصب وسعة واستقرار ، فلا أحتاج إلى الرحيل . والوصل بالكسر : واحد الأوصال ، وهى المفاصل . ودخول الفاء على الفعل ها هنا لأنه فى معنى الدعاء على الناقة .

(٤) يعنى على الابتداء لا على إعمال فعل مفسر ، كأن مذهبه جواز الرفع والنصب بعد إذا ، وإن كان فيها معنى الشرط ، لأنها غير عاملة ، فيكتفى بما فى جملة الابتداء من ذكر الفعل ، فيستغنى بذلك عن أن يليها الفعل . وهذا أحد توجيهين للشنتمرى . وكان الأخفش يذهب إلى جواز وقوع المبتدأ بعد إذا ، كما فى المغنى . وقال الزجاج : الرفع فيه بمعنى إذا بُلغ ابن أبى موسى . يعنى على النيابة عن الفاعل .

إلى ذلك أن يَقولَ : ضربتُ زيدا وزيدًا ضربتُ ، ولا يُعمِل الفعلَ فى مضمَر ، ولا يَتناولَ [به] هذا المتناوَلَ البعيدَ . وكلُّ هذا من كلامهم . ومثل هذا : زيدا أُعطيتُ ، وأُعطيت زيدا ، وزيدٌ أُعطيتُه ؛ لأن أُعطيتُ بمنزلة ضُربتُ . وقد بُيِّن المفعولُ الذى هو بمنزلة الفاعل فى أول الكتاب (١) .

فإن قلت : زيدٌ مررتُ به فهو من النصب أَبْعَدُ من ذلك ، لأنَّ المضمَر [قد] خَرَجَ من الفعل وأُضيفَ الفعلُ إليه بالباء ، ولم يوصَلْ إليه الفعلُ فى اللفظ ، فصار كقولك : زيدٌ لقيتُ أخاه . وإن شئت قلتَ : زيدًا مررتُ به تريد أن تُفسِّرَ به مضمَرا (٢) ، كأنّك قلت إذا مثّلتَ ذلك : جعلتُ زيدا ٤٣
على طريقى مررتُ به ، ولكنّك لا تُظهر (٣) هذا الأوّلَ لما ذكرتُ لك .

وإذا قلت : زيدٌ لقيتُ أخاه فهو كذلك ، وإن شئتَ نصبتَ ، لأنّه إذا وقع على شيءٍ من سببه فكأنّه قد وقع به . والدليلُ على ذلك أنّ الرجل يقول :أهَنْتَ زيدًا بإهانتك أخاه ، وأكرمتَه بإكرامك أخاه . وهذا النحوُ فى الكلام (٤) كثيرٌ ، يقول الرجلُ إنْما أعطيتُ زيدًا ، وإنما يريد لمكانِ زيد أُعطيتُ [فلانا] . وإذا نصبتَ زيدًا لقيتُ أخاه ، فكأنّه قال : لابَسْتُ زيدا لَقِيتُ أخاه . وهذا تمثيلٌ ولا يُتكلَّم به ، فجرى هذا على ما جرى عليه [قولك] أكرمتُ زيدا ، وإنّما وصلت الأُثرةُ إلى غيره (٥) .

---

(١) انظر ما سبق فى ص ٤١ ، ٤٢ .
(٢) أى بالفعل المذكور فعلا مقدرًا . وفى ط : « له مضمرًا » خلافا للأصل والسيرافى .
(٣) ط : « ولكنه لا يظهر » .
(٤) ط : « كلامهم » .
(٥) الأثرة بالضم ، والمأثَرة والمأثُرة ، بفتح الثاء وضمها : المكرمة .

والرفع فى هذا أحسنُ وأجود ، لأنّ أقربَ إلى ذلك أن تقول : مررتُ بزيد ولقيتُ أخا عمرو .

ومثلُ هذا فى البناء على الفعل وبناء الفعل عليه « أيُّهم » وذلك قولهم : أيَّهم تَر يأْتِك ، وأيُّهم تَرَهُ يأْتِك . والنصبُ على ما ذكرتُ لك ، لأنه كأنه قال : أيَّهم تَرَ تَرَهُ يَأْتِك ، [فهو] مثلُ زيدٍ فى هذا الباب [1] . وقد يفارِقهُ فى أشياءَ كثيرةٍ ستُبَيَّنُ إن شاء الله .

هـذا باب ما يَجْرِى ممّا يكون ظرفًا هذا المجرَى

وذلك [قولك] : يومُ الجُمعة أَلقاك فيه ، وأقلُّ يومٍ لا أَلقاك فيه ، وأقلُّ يومٍ لا أَصومُ فيه ، وخَطيئةُ يومٍ [لا] أَصيدُ فيه [2] ، ومكانُكم قمتُ فيه . فصارت هذه الأُحرفُ تَرتفع بالابتداء كارتفاع عبدِ الله ، وصار ما بعدها مبنيًّا عليها كبناء الفعل على الاسم الأوّل ، فكأنّك قلتَ : يومُ الجمعةُ مبارَكٌ ومكانُكم حسنٌ ، وصار الفعُل فى موضع هذا [3] .

وإنّما صار هذا كهذا حين صار فى الآخِرِ إضمارُ اليوم والمكانِ ، فخرج مِنْ أنْ يكونَ ظرفا كما يَخرُجُ إذا قلتَ : يومُ الجمعةِ مبارَكٌ ، فإذا قلت : يومُ الجمعة صُمْتُهُ ، فصُمتهُ فى موضع مباركٍ حيثُ كان المُضْمَرُ هو الأوَّلَ كما كان المبارَكُ هو الأوّلَ .

---

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « على ما ذكرت فقولهم أيهم تره يأتك مثل زيد فى هذا » .

(٢) خطيئة يوم ، أى طِيلَ يوم . اللسان (خطأ ٦١) .

(٣) بعده فى الأصل بدون نسبة إلى الأخفش : « يعنى مبارك ، كما كان زيد ضربته بمنزلة زيد منطلق » .

ويدَخل النصبُ [فيه] كما دخل فى الاسم [الأوّل] ، ويجوز فى ذلك : يومَ الجمعةِ آتيك فيه وأَصومُ فيه ، كما جاز فى قولك : عبدَ الله مررتُ به ، كأنه قال : أَلقاك يومَ الجمعةِ ، فنصبَه لأنّه ظرفٌ ثم فسَّر فقال أَلقاكَ فيه . وإن شاء نصبه على الفعل نفسِه كما أَعمل فيه الفعلَ الذى لا يَتعدَّى إلى مفعول ، كلُّ ذلك عربىٌّ جيّد . أوْ نَصبهَ لأنّه ظرفٌ [لفعلٍ] أَضْمَرَه ، وكأنّه قال : يومَ الجمعةِ أَلقاك .

والنصبُ فى : يومَ الجمعة صُمْته ويومَ الجمعة سِرْتُه ، مثلُه فى قولِك : عبدَ الله ضربتُه ، إلاّ أنّه إن شاء نصَبَهَ بأنّه ظرفٌ (١) ، وإن شاء أَعمَلَ فيه الفعلَ كما أَعملَهُ فى عبد الله ، لأنّه يكونُ ظرفًا وغيرَ ظرفٍ .

ولا يحسُنُ فى الكلام أن يَجْعَلَ الفعلَ مبنيًّا على الاسم ولا يَذْكُرَ علامةَ إِضمارِ الأوّل حتى يَخرج من لفظِ الإعمال فى الأوّل ومن حالِ بناء الاسم عليه ويَشْغَلَه بغير الأوّل ، حتى يمتنِعَ من أن يكونَ يَعْمَلُ فيه ، ولكنّه قد يجوز فى الشعر ، وهو ضعيفٌ فى الكلام . قال الشاعر ، وهو أبو النجم العِجْلىّ : ٤٤

قد أَصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعِى   علّى ذَنْبًا كلُّه لم أَصْنَعِ (٢)

فهذا ضعيفٌ ، وهو بمنزلته فى غير الشِّعر ؛ لأنّ النصب لا يَكْسِرُ البيتَ ، ولا يُخِلُّ به تركُ إظهار الهاء . وكأنه قال : كلُّه غيرُ مصنوع . وقال آمرُؤُ القيس :

---

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « إن شاء نصب فإنه ظرف » .

(٢) الخزانة ١ : ١٧٣ وشرح شواهد المغنى ١٨٥ وأمالى ابن الشجرى ١ : ٨ ، ٩٣ ، ٣٢٦ . أم الخيار : زوجته . ويعنى بالذنب الشيب والصلع والشيخوخة .

فأَقْبَلْتُ زَحْفًا علَى الرُّكْبَتَيْنِ ... فثَوْبٌ لبست وثَوْبٌ أَجُرّْ (١)

وقال النَّمِرُ بن تَوْلَبٍ (٢) :

فيَوْمٌ عَلينا ويوم لنا ... ويومٌ نُسَاءُ ويومٌ نُسَرّْ (٣)

سمعناه من العرب ينشدونه . يريدون : نُساءُ فيه ونُسَرُّ فيه .

وزعموا أنّ بعض العرب يقول : « شَهْرٌ ثَرَى ، وشهرٌ تَرَى ، وشهرٌ مَرْعَى (٤) » ، يُريد : تَرى فيه . وقال :

ثَلاثٌ كلُّهُنّ قَتلتُ عَمْدًا ... فأَخْزَى اللهُ رابِعَةً تَعُودُ (٥)

فهذا ضعيفٌ ، والوجهُ الأكثرُ الأعرفُ النصبُ ، وإنَّما شبّهوه بقولهم :

---

(١) ديوان امرئ القيس ١٥٩ والخزانة ١ : ١٨٠ وابن الشجرى ١ : ٩٣ ، ٣٢٦ . ط : « فثوب على » ، وأشير فى حواشيها إلى رواية « نسيت » . وشاهده حذف الضمير من الخبر ، كالذى قبله . وصف أنه طرق محبوبته فى ذهول على خيفة من الرقباء ، فجعل يزحف ، أى يمشى رويدًا لئلا يُشعر به .

(٢) بعده فى ط هنا : « وسمعناه من العرب ينشدونه » . وموضعه فى الأصل بعد البيت .

(٣) الشنتمرى : « هذا كالذى قبله عند سيبويه ، ويجوز عندى فيه وجه آخر ، وهو ما جاز فى البيت المتقدم من جعل الفعل نعتاً للاسم » .

(٤) فى أمالى ابن الشجرى ١ : ٣٢٦ : « أى شهر ذو ثرى . والثرى : التراب الندى . والثانى حذفوا منه العائد إلى الموصوف وحذفوا معه المفعول ، أى شهر ترى فيه أطراف العشب . والثالث كالأول حذفوا منه المضاف ، أى شهر ذو مرعى » .

(٥) البيت من الخمسين التى لا يعرف قائلها . الخزانة ١ : ١٧٧ . قال ابن خلف : « يجوز أن يريد بالثلاث ثلاث نسوة تزوجهن . ويجوز أن يريد ثلاث نسوة هوينه فقتلهن هواه . أو يعنى غير ذلك مما يحتمله المعنى » .

وهذا لأنه لا يعرف للبيت سابق ولا لاحق .

الذى رأيتُ فلانٌ ، حيث (١) لم يَذكروا الهاء . وهو فى هذا أحسن (٢) ، لأن ٤٥
رأيتُ تمامُ الاسمِ ، به يَتِمُّ ، وليس بخبرٍ ولا صفةٍ ، فكَرهوا طولَه حيث كان بمنزلة اسمٍ واحدٍ ، كما كرِهوا طولَ اشْهِيبابٍ فقالوا : اشْهِباب . وهو فى الوصف أمثلُ منه فى الخبر (٣) وهو على ذلك ضعيفٌ ، ليس كحُسْنه بالهاء ، لأنّه فى موضع ما هو من الاسم وما يَجْرِى عليه ، وليس بمنقطعٍ منه خبرا مبنيًّا عليه ولا مبتدأً ، فضارَعَ ما يكون من تَمامِ الاسم وإن لم يكن تمامًا له ولا منه فى البناء . وذلك قولُك : هذا رجلٌ ضربتهُ ، والناسُ رجلانِ : رجلٌ أكرمتُه ورجلٌ أهنتهُ ، كأنّه قال : هذا رجلٌ مضروبٌ ، والناسُ رجلانِ : رجلٌ مُكْرَمٌ ورجلٌ مُهان (٤) . فإن حذفتَ الهاء جاز وكان أَقْوَى ممّا يكون خبرًا . وممّا جاء فى الشعر من ذلك قولُ جرير :

أَبَحْتَ حمَى تِهامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ   وما شىءٌ حَمَيْتَ بمُستَباحِ (٥)

---

(١) ط : « حين » .

(٢) عن السيرافى : حذف الهاء يكون فى ثلاثة مواضع : فى الصلة ، والصفة والخبر . فحذفها فى الصلة حسن وليس بدون إثباتها . وقد ورد بهما القرآن . وحذفها فى الصفة دون حذفها فى الصلة وإثباتها أحسن . وحذفها فى الخبر قبيح .

(٣) بعده فى الأصل : « يعنى حذف الهاء » مع عدم نسبته إلى الأخفش .

(٤) ط : « وهذا رجل مكرم ورجل مهان » ، صوابه ما أثبت من الأصل .

(٥) ديوان جرير ٩٩ وأمالى ابن الشجرى ١ : ٥ ، ٧٨ ، ٣٢٦ . وهو شاهد لجواز حذف الهاء من الفعل إذا وقعت جملته نعتا ، لأنه مع المنعوت كالصلة مع الموصول . وحذفها فى الصلة حسن فضارعها النعت فى ذلك .

يخاطب عبد الملك بن مروان قائلا : ملكت العرب وأبحت حماها بعد إبائها عليك ، وما حميته لا يستطيع أحد أن يستبيحه ، لقوة سلطانك . وتهامة : ما تسفل من بلاد العرب ، ونجد : ما ارتفع منها ، كنى بهما عن جميع بلاد العرب .

يريد الهاء . وقال الشاعر ، [الحارث بن كَلَدةَ] :

فما أَدْرِى أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وطُولُ العَهْدِ أَمْ مالٌ أَصَابُوا [١]

يريد : أصابوه ، ولا سبيلَ إلى النصب وإن تركتَ الهاء لأنَّه وصفٌ ، كما لم يكن النصبُ فيما أَتممتَ به الاسمَ ، يعنى الصلةَ . فمن ثمَّ كان أقوى مما يكون فى موضع المبنىّ على المبتدإ ، لأنه لا يُنْصَبُ به . وإنّما مَنَعَهم أن يَنْصِبُوا بالفعل الاسمَ إذا كان صفةً له أنَّ الصفة تمامُ الاسم ، ألا ترى [أنّ] قولَك:مررتُ بزيدٍ الأَحمرِ كقولك مررتُ بزيد ، وذلك أنّك لو احتجتَ إلى أن تَنعت فقلتَ : مررتُ بزيد وأنت تريد الأَحمرَ وهو لا يُعْرَفُ حتّى تقولَ الأَحمرِ ، لم يكن تَمَّ الاسمُ ، فهو يَجرِى منعوتا مَجْرى [مررت] بزيد ، إذا كان يُعْرَف وحدَه ، فصار الأَحمر كأنّه من صلته .

٤٦ هـذا باب ما يُختار فيه إعمالُ الفعل

مما يكون فى المبتدإ مبنيًا عليه الفعلُ

[وذلك قولك : رأيتُ زيدا وعمرًا كلَّمتهُ] ، ورأيتُ عبد الله وزيدًا مررتُ به ، ولقيتُ [٢] قيسا وبكرًا أخذْتُ أباه ، ولقيتُ خالدا وزيدا اشتريتُ له ثوبا .

وإنَّما آختيرَ النصبُ ههنا لأنّ الاسم الأوّلَ مبنىٌّ على الفعل ، فكان بناءُ الآخِرِ على الفعل أحسنَ عندهم إذ كان يُبْنَى على الفعل وليس قبله اسمٌ مبنىٌّ على الفعل ، ليَجرىَ الآخِرُ على ما جَرَى عليه الذى يَليه قبله ، إذ كان

---

(١) أمالى ابن الشجرى ١ : ٥ ، ٣٢٦ و ٢ : ٣٣٤ وتفسير أبى حيان ٨ : ٢١٩ والشاهد فيه كما قبله . والتنائى : التباعد .

(٢) فى الأصل : « ورأيت » ، وأثبت ما فى ط .

لَا ينقض المعنى لو بنيتهَ على الفعل . وهذا أولى أن يُحمَلَ عليه ما قَرُبَ جِوارُه منه ، إذ كانوا يقولون : ضربونى وضربتُ قومَك ، لأنّه يليه ، فكان أن يكونَ الكلامُ على وجهٍ واحدٍ – إذا كان لا يمتَنِعُ الآخِرُ من أن يكونَ مبنيًا على ما بُنى عليه الأوَّل – أقربَ فى المأْخَذ .

ومثلُ ذلك قوله عزَّ وجلّ : ﴿ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَٱلظالِمينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَليمًا (١) ﴾ . وقوله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَعَادًا وَثَمُودًا وَأَصْحَابَ ٱلرَّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا . وكُلاًّ ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ (٢) ﴾ . ومثلُه : ﴿ فَرِيقًا هَدَى وفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلاَلَةُ (٣) ﴾ . وهذا فى القرآن كثير .

ومثل ذلك : كنتُ أخاك وزيدا كنتُ له أخًا ، لأنّ كنتُ أخاك بمنزلة ضربتُ أخاك . وتقول : لستُ أخاك وزيدا أعنتُك عليه ، لأنها فعلٌ وتَصرَّفُ فى معناها كتصرُّف كانَ . وقال الشاعر ، وهو الربيعُ بن ضَبُعٍ الفَزارِىُّ (٤) :

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلاحَ ولا ... أملك رَأْسَ البعَيرِ إن نَفَرَا (٥)

---

(١) الآية ٣١ من سورة الإنسان .

(٢) الآية ٣٨ – ٣٩ من سورة الفرقان . وقرئ : « وثمود » بمنع الصرف .

(٣) الآية ٣٠ من سورة الأعراف .

(٤) فى الأصل « ابن ضبيع » صوابه فى ط وجمهرة أنساب العرب ٢٥٥ والمعمرين ٦ والخزانة ٣ : ٣٠٨ . ويقولون : إنَّ الربيع نَيَّفَ على مائتى عام .

(٥) البيتان فى المراجع السابقة . وفى ط : « ولا أرد رأس البعير » . وصف انتهاء شبيبته وذهاب قوته فلا يطيق حمل السلاح لحرب ، وأنه لا يملك رأس البعير إن نفر من شيء ، وإذا خلا بالذئب خشيه على نفسه ، ولا يحتمل العواصف وبردها وأذى المطر لذلك . ويروى : « أن يَقِرا » من الوقار ، أى لا يملك توقير بعيره عند النفار . والرأس هو الموضع الذى يملكه منه ويحاول تسكينه .

والذِّئْبَ أَخْشاه إن مررتُ به ... وَحْدِى وأَخْشَى الرِّياحَ والمَطَرَا

وقد يُبْتَدَأُ فَيُحْمَلُ على مثل ما يُحْمَلُ عليه وليس قبله منصوبٌ ، وهو عربى جيدٌ . وذلك قولك : لَقيتُ زيدا وعمرٌو كلَّمتهُ (١) ، كأنَّك قلت : لقيتُ زيدا وعمرٌو أفضلُ منه . فهذا لا يكون فيه إلاَّ الرفعُ ، لأنَّك لم تَذْكُرْ فعِلا . فإذا جاز أن يكون فى المبتدإ (٢) بهذه المنزلة جاز أن يكون بين الكلامين (٣) . وأقربُ منه إلى الرفع : عبدَ الله لقيتُ وعمرٌو لقيتُ أخاه ، [وخالدا رأيت] وزيدٌ كلَّمت
٤٧ أباه . هو ها هنا إلى الرفع أقربُ ، كما كان فى الابتداء من النصب أبعدَ (٤) .

وأما قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ (٥) ﴾ ، فإنما وَجَّهوه على [أنه] يغشى طائفةً منكم وطائفةٌ فى هذه الحال ، كأنه قال : إذ طائفةٌ فى هذه [الحال] ، فإنَّما جَعَلَه وقتًا ولم يُرِدْ أن يجعلها واوَ عطفٍ ، وإنما هى واوُ الابتداء .

ومما يُختار فيه النصب [لنصب الأوّل] قوله : ما لقيتُ زيدا ولكن عمرا مررتُ به ، وما رأيتُ زيدا بل خالدا لقيتُ أباه ، تُجريه على قولك : لقيت زيدًا وعمرا لم أَلْقَهُ ، يَكون الآخِرُ فى أنه يُدْخِلُه فى الفعل بمنزلة هذا حيث

---

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « لقيته » .

(٢) أى فى ابتداء الكلام .

(٣) ط : « الكلام » .

(٤) بعده فى الأصل ، وواضح أنه من الحواشى : « يعنى أن قولك : زيد ضربت أخاه أبعد من النصب من قولك : ضربته ، لأن الفعل فى ضربته واقع به وهو فى ضربت أخاه غير واقع به » .

(٥) آل عمران ١٥٤ .

لم يُدخِله ، لأن بل ولكن لا تَعملانِ شيئاً وتشرِكانِ الآخِرَ مع الأوّل ، لأنّهما كالواو وثُمَّ والفاء ، فأَجرهما [١] مُجراهنّ فيما كان النصبُ فيه الوجهَ [٢] وفيما جاز فيه الرفعُ .

هـذا باب يُحْمَلُ فيه الاسمُ على اسمٍ بُنِيَ عليه الفعلُ مَرَّةً ويُحْمَلُ مَرَّةً أُخرَى على اسمٍ مبنيّ على الفعل

أيَّ ذلك فعلتَ جاز . فإن حمَلتَه على الاسم الذى بُنى عليه الفعلُ كان بمنزلته إذا بنيتَ عليه الفعلَ مبتدأً ، يجوز فيه ما يجوز فيه ، إذا قلتَ : زيدٌ لقيتهُ ، وإن حَملته على الذى بُنِىَ على الفعل اختيرَ فيه النصبُ كما اختير فيما قبله ، وجاز فيه ما جاز فى الذى قبله :

وذلك قولك : عمرٌو لقيتُه وزيدٌ كلَّمتُه ، إن حملتَ الكلامَ على الأوّل . وإن حملتَه على الآخِر قلت : عمرٌو لقيتُه وزيدًا كلَّمتُه .

ومثل ذلك قولك : زيدٌ لقيتُ أباه وعمرا مررتُ به ، إن حملتَه على الأب . وإن حملتَه على الأوّل رَفَعْتَ .

والدليلُ على أنّ الرفع والنصب جائز كلاهما ، أنّك تقول : زيدٌ لقيتُ أباه وعمرًا ، إن أردت أنَّك لقيتَ عمرًا والأبَ . وإن زعمتَ أنّك لقيتَ أبا عمرو ولم تَلْقَهُ [٣] رفعتَ .

ومثل ذلك : زيدٌ لقيتهُ وعمرٌو ، إنْ شئت رفعتَ وإنْ شئتَ قلت : زيدٌ لقيتهُ وعمرًا . وتقول أيضاً : زيدٌ ألقاه وعمرًا وعمرٌو . فهذا يُقَوِّى أنكَ بالخيار فى الوجهَيْنِ .

---

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « فاجروهن » .

(٢) ط : « فيما كان فيهن النصب الوجه » .

(٣) أى لم تلق عمرًا ، وإنما لقيت أبا زيد وأبا عمرو .

وتقول : زيدٌ ضربَنى وعمرٌو مررتُ به ، إن حملتَه على زيد فهو مرفوعٌ (١) لأنّه مبتدأ والفعلُ مبنىٌّ عليه ، وإن حملتَه على المنصوب قلت : زيدٌ ضربَنى وعمرًا مررت به (٢) لأن هذا الإضمار بمنزلة الهاء فى ضربته . فإن قلت : ضربنى زيدٌ وعمرًا مررت به ، فالوجهُ النصبُ لأنّ زيدا ليس مبنيًّا عليه الفعلُ مبتدأً ، وإنّما هو ههنا بمنزلة التاء فى ضربتُه ، وذكرتَ المفعولَ الذى يجوز فيه النصب فى الابتداء ، فحملتَه على مثل ما حملتَ عليه ما قبله وكان الوجهَ ، إذ كان ذلك يكون فيه [فى] الابتداء .

وإذا قلتَ : مررتُ بزيد وعمرًا مررتُ به ، نصبتَ وكان الوجهَ ، لأنّك بدأت بالفعل ولم تَبتدئ اسما تَبنيه عليه ، ولكنّك قلت : فعلتُ ثم بنيتَ عليه المفعول وإن كان الفعلُ لا يَصِلُ إليه إلاّ بحرف الإضافة ، فكأنّك قلت : مررتُ زيدا . ولولا أنّه كذلك ما كان وجهُ الكلام زيدا (٣) مررتَ به ، وقمتُ وعمرًا
٤٨ مررتُ به . ونحوُ ذلك قولك : خَشّنْتُ بصدره (٤) فالصدرُ فى موضع نصبٍ وقد عَمِلَت الباءُ . ومثله : ﴿ قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا بَيْنِي وبَيْنَكُمْ (٥) ﴾ إنّما هى كفى اللهُ ، ولكنَّك لمّا أدخلتَ الباءَ عَمِلَتْ ، والموضُع موضعُ نصب وفى معنى النصب (٦) . وهذا قولُ الخليل رحمه الله .

---

(١) ط : « رفع » .

(٢) الكلام بعده إلى « مررت به » التالية ساقط من ط ، وهو ضرورى لصحة الكلام .

(٣) ط : « أزيدا » .

(٤) فى الأصل : « حسنت بصدره » صوابه فى ط . وانظر ما سبق فى حواشى ص ٧٤ .

(٥) الإسراء ٩٦ . وفى ط : « ومثله : قل كفى بالله شهيداً بينى وبينكم » .

(٦) ط : « والمعنى معنى النصب » .

وإذا قلت : عبدُ الله مررتُ به أَجريتَ الاسم بعدَه مُجراه بَعْدَ : زيدٌ لقيتهُ ، لأنّ مررتُ بعبدِ الله يُجرى (١) مُجْرَى لقيتُ عبدَ الله . وتقول : هذا ضاربٌ عبدَ الله وزيدًا يَمُرُّ به إن حملتَه على المنصوب ، فإن حملته على المبتدإ وهو هذا رفعتَ . فإن أَلقيتَ النونَ وأنت تُريدُ معناها (٢) فهو بتلك المنزلة ، وذلك قولك : هذا ضاربُ زيدٍ غدًا وعمرًا سيَضْرِبهُ . ولولا أنّه كذلك لما قلتَ : أَزيدًا أنت ضاربُه وما زيدا أنا ضاربهُ . فهذا نحوُ مررتُ بزيد ، لأنَّ معناه منوَّنًا وغيرَ منوَّن سواءٌ ، كما أنَّك إذا قلت : مررتُ بزيد فكأنَّك قلت : مررتُ زيدا .

وتقول : ضربتُ زيدا وعمرًا أنا ضَاربُه ، يُختارُ هذا كما يُختارُ فى الاستفهام .

وممّا يُختار فيه النصبُ قولُ الرجل : مَنْ رأَيتَ وأَيَّهم رأيتَ ، فتقول : زيدا رأيتُه ، تُنْزِله منزلة قولك : كلّمتُ عمرا وزيدًا لقيتُه . ألا ترى أن الرَّجُلَ يقول : مَنْ رأيتَ فتقولُ : زيدًا على كلامه ، فيَصيرُ هذا بمنزلة قولك : رأيتُ زيدا وعمرا ، يجرى على الفعل كما يجرى الآخِرُ على الأوّل بالواو . ومثل ذلك قولك :أرأيتَ زيدا ، فتقولُ : لا ولكنْ عمرًا مررتُ به . ألاَ ترى أنّه لو قال لا ولكن عمرًا ، لَجَرَى على أرأيتَ . فإن قال : من رأيتَه وأيُّهم رأيته فأجَبْتَه قلتَ : زيدٌ رأيتُه ، إلاّ فى قول من قال زيدا رأيتُه فى الابتداء ، لأنّ هذا كقولك : أيُّهم منطلقٌ ومَنْ رسولٌ ؟ فيقول فلانٌ . وإن قال : أعبدَ اللهِ مررتَ به أمْ زيدًا قلت : زيدًا مررتُ به ، كما فعلتَ ذلك فى الأوّل . فإن قلت : لا بل زيدًا فانْصِبْ أيضًا كما تقول زيدًا إذا قال : من رأيت ؟ لأنّ مررتُ به تفسيرهُ لقيتُه ونحُوها .

---

(١) ط : « تجريه » .

(٢) يعنى الإضافة وإرادة المفعولية .

فإنّما تَحْمِلَ الاسمَ على ما يَحْمِلُ السائلُ (١) ، كأنّهم قالوا : أيَّهم أَتَيْتَ ؟ فقلتَ زيدًا .

ولو قلت : مررتُ بعمرٍو و زيدا لكانَ عربيا ، فكيف هذا ؟ لأنّه فعِلٌ والمجرورُ فى موضع مفعولٍ منصوبٍ ، ومعناه أتيتُ ونحوُها ، تحمل الاسمُ إذا كان العاملُ الأوّلُ فعلا وكان المجرورُ فى موضع المنصوب على فعلٍ لا ينقض المعنى . كما قال جرير :

جِئْنِى بِمثلِ بنى بَدْرٍ لقومِهِمِ ... أو مثلَ أُسْرةِ مَنْظورِ بن سَيَّارِ (٢)

٤٩ ومثله قول العجّاج :

* يَذْهَبْنَ فى نَجْدٍ وغَوْرًا غائرًا (٣) *

[كأنه قال : ويَسلكن غورا غائرا] ، لأنّ معنى يَذْهَبْنَ فيه يسلكْن .

ولا يجوز أن تُضْمِرَ فعلاً لا يَصلُ إلاّ بحرف جرّ ، لأنّ حرف الجرّ لا يُضْمَرُ ، وسترى بيان ذلك . ولو جاز ذلك لقلت : زيدٍ ، تريد مُرَّ بزيد .

---

(١) ط : « يحمل عليه السائل » .

(٢) ديوان جرير ٣١٢ . وتقديره أو هات مثل أسرة منظور ، حملا على معنى جئنى ، التى هى بمنزلة هاتنى . يخاطب الفرزدق مفتخرا عليه بسادات قيس لأنهم أخواله . وبنو بدر من فزارة وهم بنو بدر بن عمرو بن جوية بن لوذان بن ثعلبة بن عدى بن فزارة ، وهم بيت فزارة وعددهم . ومنظور بن زبان بن سيار بن عمرو ، من فزارة أيضا . جمهرة ابن حزم ٢٥٦ – ٢٥٨ . وأسرة الرجل : رهطه الأدنون ، لأنه يتقوى بهم ؛ من الأسر وهو الشد .

(٣) لم أجده فى ديوانه ولا ديوان رؤبة ، إذ لرؤبة أرجوزة على هذا الروى فى ديوانه ٥٠ – ٥٧ . وصف ظعائن مرة يأتين نجدا ، وهو ما ارتفع من بلاد العرب ، وأخرى يسلكن الغور ، وهو تهامة وهى ما انخفض من بلاد العرب .

ومثلُ هذا ﴿ وَحُورًا عِيناً (١) ﴾ فى قراءة أُبَيٍّ بن كعبٍ .

فإنْ قلتَ : لقيتُ زيدا (٢) وأَمَّا عمرٌو فقد مررتُ به ، ولقيتُ زيدا وإذا عبدُ الله يَضربُه عمرٌو فالرفعُ ، إلاّ فى قول من قال ، زيدًا رأيتهُ وزيدا مررتُ به ، لأنَّ أمَّا وإذا يُقطَعُ بهما الكلامُ ، وهما من حروف الابتداء يَصرفانِ الكلامَ إلى الابتداء إلاّ أن يَدْخُلَ عليهما ما يَنْصِب (٣) ، ولا يُحْمَلُ بواحدٍ منهما آخِرٌ على أوّلَ كما يُحْمَل بثُمَّ والفاءِ ، ألا ترى أنهّم قرءُوا : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ (٤) ﴾ وقبله نصبٌ (٥) ، وذلك لأنها تَصرِفُ الكلامَ إلى الابتداءِ ، إلاّ أن يُوقَع بعدَها فعلٌ ، نحو أمّا زيدًا فضربتُ .

ولو قلت : إنَّ زيدًا فيها أو إنّ فيها زيدا وعمرٌو أَدخلتُه أو دخلتُ به ، رفعتهَ إلاَّ فى قول من قال : زيدًا أدخلتُه وزيدًا دخلتُ به ، لأنّ إنّ ليس بفعل وإنّما هو مشبَّهٌ به . ألا ترى أنّه لا يُضْمَرُ فيه فاعلٌ ولا يؤخَّرُ فيه الاسمُ ، وإنّما هو بمنزلة الفعل كما أن عشرين درهما وثلاثين رجلا بمنزلة ضاربِينَ عبدَ الله (٦) وليس بفعل [ولا فاعل] .

---

(١) الواقعة ٢٢ . والقراءة لأبيّ وعبد الله بن مسعود أيضا . تفسير أبى حيان ٨ : ٢٠٦ . وفى الآية قراءات أخرى .

(٢) ط : « قد لقيت زيدا » .

(٣) يعنى إلا أن يدخل على ما بعد أما وإذا ما ينصب ، فتقول : لقيت زيدا وأما عمرا فضربت . أو ما يجر فتقول وأما بعمرو فمررت . ولقيت زيدا وإذا عبد الله يضربه بك . فما بعدهما بمنزلة المبتدأ حتى يدخل عليهما ما ينصب أو يجر . عن السيرافى .

(٤) سبق الكلام على الآية فى ص ٨١ .

(٥) وهو قوله تعالى : ﴿ فأرسلنا عليهم ريحا صرصرا ﴾ .

(٦) فى الأصل : « ضارب عبد الله » ، وأثبت ما فى ط .

وكذلك ما أحسنَ عبدَ الله وزيدٌ قد رأيناه ، فإنما أجريتَهَ — يُعنَى أحسن — فى الموضع (١) مُجْرَى الفعل في عملِه ، وليس كالفعل ولم يَجِئْ على أمثلته ولا على إضمارِه ، ولا تقديمِهِ ولا تأخيرِه ولا تصرُّفِه ، وإنَّما هو بمنزلة لَدُنْ غُدْوَةً وكَمْ رَجُلاً ، فقد عَمِلاَ عَمَلَ الفعل وليسا بفعل ولا فاعلٍ .

ومما يُختار فيه النصبُ لنصبِ الأوّل ويكون الحرفُ الذى بين الأوّل والآخِر بمنزلة الواو والفاءِ وثُمَّ قولك : لقيتُ القومَ كلَّهم حتَّى عبدَ الله لقيتُه ، وضربتُ القومَ حتّى زيدًا ضربتُ أباه ، وأتيتُ القومَ أجمعين حتّى زيدا مررتُ به ، ومررتُ بالقومِ حتّى زيدًا مررتُ به . فحتّى تَجْرِى مَجْرى الواو وثُمّ ، وليست بمنزلة أمّا لأنّها إنّما تكون على الكلام الذى قبلها ولا تُبْتَدَأُ . وتقول : رأيتُ القومَ حتّى عبدَ الله ، [وتَسكتُ] ، فإنّما معناه أنّك قد رأيت عبدَ الله مع القوم كما كان
٥٠ رأيتُ القومَ وعبدَ الله على ذلك . وكذلك ضربتُ القومَ حتّى زيدًا أنا ضاربُه .

وتقول : هذا ضاربُ القومِ حتّى زيدا يَضربه ، إذا أردتَ معنى التنوين ، فهى كالواو إلاّ أنّك تَجرّ بها إذا كانت غايةً والمجرورُ مفعولٌ ، كما أنَّك إذا قلت هذا ضاربُ زيدٍ غدًا تجرُّ بكفّ التنوين (٢) . وهو مفعولٌ بمنزلته منصوبًا منوّنا ما قبله .

ولو قلت : هَلَكَ القومُ حتّى زيدًا أَهلكتهُ ، اخْتِير النصبُ ، ليُبنَى على الفعل كما بُنى ما قبله مرفوعا كان أو منصوبا ، كما فُعِل ذلك بعد ما بُنى على الفعل وهو مجرورٌ .

---

(١) ط : « فى هذه المواضع » .

(٢) ط : « كما أنك قد تجر فى قولك : هذا ضارب زيد غدا وتكف النون » .

فإن قلت : إنما هو لنصب اللفظ ، فلا تنصبْ بعد مررتْ بزيد وانصِبْ بعد إنَّ فيها زيدا . وإن كان الأوّل لأنّه فى معنى الحديث مفعولٌ ، فلا ترفَعْ بعد عبدِ الله إذا قلت عبدُ الله ضربتُه إذا كان بعده : وزيدًا مررت به [١] .

وقد يحسُنُ الجرُّ فى هذا كلِّه ، وهو عربىّ . وذلك قولُك لقيتُ القومَ حتّى عبدِ الله لقيتهُ ، فإنّما جاء بلقيتهُ توكيدًا بعد أنْ جعله غايةً ، كما تقول مررتُ بزيدٍ وعبدِ الله مررتُ به . قال الشاعر [وهو ابن مروان النحوى [٢]] :

أَلْقَى الصَّحِيفةَ كَىْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ   والزَّادَ حتّى نَعْلِهِ ، أَلْقَاهَا [٣]

والرفعُ جائزٌ كما جاز فى الواو وثمّ ، وذلك قولُك لقيتُ القومَ حتّى عبدُ الله لقيتُه ، جعلتَ عبدَ الله مبتدأً وجعلتَ لقيتُه مبنيّا عليه كما جاز فى الابتداء ، كأنّك قلت : لقيتُ القومَ حتّى زيدٌ مَلْقِىٌّ ، وسَرّحتُ القومَ حتّى زيدٌ مسرَّحٌ ، وهذا لا يكون فيه إلاّ الرفعُ ، لأنّك لم تَذْكُرْ فعلاً ، فإذا كان فى الابتداء زيدٌ لقيتُه بمنزلة زيدٌ منطلقٌ جاز ههنا الرفع .

---

(١) يقول : من ذهب إلى اختيار النصب هنا مراعاة لنصب ما قبله لفظا لا لمراعاة البناء على الفعل منصوبا أو مرفوعا ، وجب عليه أن لا ينصب فى نحو مررت بزيد وعمرا كلمته ، مراعاة لما قبله ، لأنه غير منصوب . ومن ذهب إلى اختياره مراعاة للمعنى وجب نصبه لزيدًا مررت به ، بعد عبد الله ضربته ، لأن عبد الله فى معنى المفعول المنصوب .

(٢) الصواب أنه مروان النحوى ، كما فى معجم الأدباء ١٩ : ١٤٦ وبغية الوعاة ٢٩٠ والخزانة ١ : ٤٤٥ . وهو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبى صفرة ، أحد أصحاب الخليل المتقدمين المبرزين فى النحو .

(٣) الشعر فى قصة المتلمس حين فر من عمرو بن هند فألقى صحيفته التى فيها الأمر بقتله فى نهر الحيرة . وفى ذلك يقول المتلمس :

قذفت بها فى الثنى من جنب كافر   كذلك أقنو كل قط مضلل

وبعد بيت مروان فى الخزانة :

ومضى يظن بريد عمرو خلفه   خوفا ، وفارق أرضه وقلاها

هـذا بابُ ما يخُتارُ فيه النصبُ

وليس قبلَه منصوبٌ بُنِيَ على الفعل ، وهو بابُ الاستفهام

وذلك أنّ من الحُروفِ حُروفًا لا يُذْكَرُ بعدها إلاّ الفعلُ ولا يكون الذى يَليها غيرُه ، مُظْهَرًا أو مُضْمَرًا .

فممّا لا يليه الفعلُ إلاّ مظهرًا : قَدْ ، وسَوْفَ ، ولَمَّا ، ونحُوهنَّ . فإن
٥١ اضطُرّ شاعرٌ فقَدّم الاسمَ وقد أوقَع الفعلَ على شيء من سببه لم يكن حدُّ الإعراب إلاَّ النَّصبَ ، وذلك نحُوُ : لم زَيْدا أَضْرِبْهُ ، [إذا اضطُرّ شاعرٌ فقدَّم لم يكن إلاّ النصبُ فى زيدٍ ليس غيرُ ، لو كان فى شعرٍ] ، لأنّه يُضمِرُ الفعلَ إذا كان ليس ممّا يليه الاسمُ ، كما فعلوا ذلك فى مواضع ستراها إن شاء الله .

وأمّا ما يجوز فيه الفعلُ مضمرا ومظهرا ، مقدّما ومؤخَّرا ، ولا يستقيم أن يُبْتَدَأَ بعده الأسماء ، فهَلاَّ ولَوْلا ولَوْمَا وأَلاّ . لو قلتَ : هَلاَّ زيدًا ضربتَ ، ولولا زيدًا ضربتَ ، وألاّ زيدًا قتلتَ جاز (١) . ولو قلتَ : ألاّ زيدا وهلا زيدا على إضمار الفعل ولا تذكره جاز . وإنّما جاز ذلك لأنَّ فيه معنى التحضيض والأمرِ ، فجاز فيه ما يجوز فى ذلك .

ولو قلتَ : سَوْفَ زيدا أضربُ لم يحسُنْ ، أو قد زيدا لقيتُ لم يحسُنْ ، لأنّها إنما وُضِعَتْ للأفعال ، إلاّ أنّه جاز فى تلك الأحرف التأْخيرُ والإضمارُ ، لما ذكرت لك من التحضيض [والأمر] .

وحروفُ الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل (٢) إلاّ أنّهم قد توسّعوا فيها

---

(١) هذه الكلمة ساقطة من ط .

(٢) ط : « كذلك بنيت للفعل » .

فابتدءوا بعدها الأسماء والأصلُ غيرُ ذلك . ألا ترى أنّهم يقولون : هَلْ زيدٌ منطلقٌ ، وهل زيدٌ فى الدار ، [وكيف زيدٌ آخِذٌ] . فإن قلت : هل زيدًا رأيتَ وهل زيدٌ ذهب قَبُحَ ولم يجُزْ إلاّ فى الشعر ، لأنّه لمّا آجتمع الاسمُ والفعلُ حملوه على الأصل فإن اضطُرَّ شاعرٌ فقدّم الاسمَ نصبَ كما كنتَ فاعلاً ذلك بقَدْ ونحوِها . وهو فى هذه أحسنُ ، لأنّهُ يبتدأُ بعدها الأسماءُ . وإنّما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنه كالأمر فى أنّه غيرُ واجبٍ (١) ، وأنه يريد [به] من المخاطَبِ أمرًا لم يَسْتقِرَّ عند السائل . ألا ترى أنَّ جوابه جَزْمٌ (٢) فلهذا آخْتِير النصبُ وكَرِهُوا تقديمَ الاسم ، لأنّها حروفٌ ضارَعَتْ بما بعدها ما بعد حروف الجزاء ، وجوابُها كجوابه (٣) وقد يَصير معنى حديثها إليه (٤) . وهى غيرُ واجبةٍ كالجزاء ، فقَبُحَ تقديمُ الاسم [لهذا] . ألا ترى أنكّ إذا قلت : أَيْنَ عبدُ الله آتِهِ ، فكأنكّ قلتَ : حيثُما يَكُنْ آتِه .

وأمّا الألفُ فتقديمُ الاسم فيها قبل الفعل جائزٌ كما جاز ذلك فى هَلاَّ ، [وذلك] لأنّها حرفُ الاستفهام الذى لا يزول [عنه] إلى غيرِه ، وليس للاستفهام فى الأصل غيرُه . وإنّما تركوا الألفُ فى مَنْ ، ومتَى ، وهَلْ ، ونحوِهن حيثُ أَمِنُوا الالتباسَ . ألا ترى أنكّ تُدْخِلُها على مَنْ إذا تمَّتْ بصلتها ، كقولِ الله عزّ وجلّ : ﴿ أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمَّنْ يَاتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامِة (٥) ﴾ . وتقول:

---

(١) يعنى غير واقع ، يجوز أن يقع وألا يقع .

(٢) السيرافى : يعنى ألا ترى أن جواب الاستفهام جزم كما يكون جواب الأمر . تقول أين زيد آته ، كما تقول ائتنى آتك .

(٣) أى جواب الجزاء . وفى الأصل : « كجوابها » وأثبت ما فى ط .

(٤) أى إذا قلت أين زيد آته ، فأين زيد استفهام بمنزلة الشرط لأن بعده جزاء كما بعد الشرط جزاء .

(٥) الآية ٤٠ من فصلت .

أَمْ هَلْ ، فإنّما هى بمنزلة قد ، ولكنّهم تركوا الألفَ استغناء ، إذ كان هذا [الكلامُ] لا يقَعُ إلاّ فى الاستفهام . وسوف تراه إن شاء الله متبيّنا أيضًا . فهى ههنا بمنزلة إن فى باب الجزاء ، فجاز تقديمُ الاسمِ فيها ، كما جاز فى قولك : إنِ اللهُ أَمْكَنَنى من فلانٍ فعلتُ [كذا وكذا] . ويُختار فيها النصبُ ، لأنّك تُضْمِرُ الفعلَ فيها ، لأنّ الفعَل أولَى إذا اجتمع هو والاسمُ . وكذلك كنتَ فاعلاً فى إن ، لأنّها إنّما هى للفِعْلِ . وسترى بيان ذلك إن شاء الله .

٥٢ فالألفُ إذا كان معها فعلٌ ، بمنزلة لولا وهلاّ ، إلاّ أنّك إن شئت رفعتَ فيها . وهو فى الألِفِ [١] أمثلُ منه فى مَتَى ونحوِها ، لأنّه قد صار فيها مع أنّك تَبتدِئُ بعدها الأسماء أنّك تُقَدِّمُ الاسمَ قبل الفعل [٢] ، والرفُع فيها على الجواز [٣] .

ولا يجوز ذلك فى هَلاّ ولولا ، لأنّه لا يُبتدأُ بعدهما الأسماءُ [٤] . وليس جوازُ الرفع فى الألف [٥] مثلَ جواز الرفع فى ضربتُ زيدا وعمرًا كلمتهُ ، لأنّه ليس ها هنا حرف هو بالفعل أولى ، وإنما اختير هذا على الجواز ، وليكونَ معنًى واحدًا

---

(١) ط : « والرفع مع الألف » .

(٢) أى الاسم المنصوب الذى يعمل فيه الفعل الذى بعده .

(٣) أى على أنه جائز لا على أنه مختار .

(٤) أى فلا تقول هلا زيد قائم ، وجائز أن تقول هلا زيدا أكرمته أى هلا أكرمت زيدا أكرمته .

(٥) فى الأصل · « فى الاستفهام » ، ووجهه ما أثبت من ط .

فهذا أقوى . والذى يُشْبِهُهُ من حروف الاستفهام الألفُ (١) .

[واعلم أن حروف الاستفهام كلَّها يقبح أن يصيّر بعدها الاسمُ إذا كان الفعلُ بعد الاسم : لو قلت : هل زيدٌ قام وأينَ زيدٌ ضربتَه ، لم يجز إلاّ فى الشعر ، فإذا جاء فى الشعر نصبتَه ، إلاّ الألفَ فإنه يجوز فيها الرفع والنصب ، لأن الألف قد يُبتدأ بعدها الاسمُ . فإن جئت فى سائر حروف الاستفهام باسم وبعد ذلك الاسمِ اسمٌ من فِعْلٍ نحوُ ضارب ، جاز فى الكلام ، ولا يجوز فيه النصب إلاّ فى الشعر ، لو قلت : هل زيدٌ أنا ضاربُه لكان جيِّدا فى الكلام ، لأن ضاربًا اسمٌ وإن كان فى معنى الفعل . ويجوز النصب فى الشعر (٢)] .

هذا باب ما ينصب (٣) فى الألف

تقول : أَعبدَ الله ضربتَه ، وأزيدًا مررتَ به ، وأعمرا قتلتَ أخاه ، وأعمرًا اشتريتَ له ثوبا . ففى كلّ هذا قد أضمرتَ بين الألف والاسم فعلا هذا تفسيرُه ، كما فعلتَ ذلك فيما نصبتَه فى هذه الأحرف فى غير الاستفهام . قال جريرٌ :

---

(١) بعده فى الأصل نص أرى أنه ليس من صلب الكتاب ، وهو : « وقوله ليس جواز الرفع فى ضربت زيدا وعمرا كلمته مثله فى الألف . يعنى أن قوله أزيد ضربته أقبح من لقيت زيدا وعمرو ضربته ، لأنه ليس فى هذا حرف هو بالفعل أولى . وقولك : أزيد ضربته فيه حرف هو بالفعل أولى ، وهو الألف » .

(٢) هذه الفقرة كلها ساقطة من الأصل .

(٣) ط : « ينتصب » .

أَثَعْلَبَةَ الفَوارِسَ أم رِيَاحاً عدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخِشَابَا (١)

فإذا أوقعتَ عليه [الفعلَ] أو على شيءٍ من سببه نصبتهَ ، وتفسيرُه ههنا هو التفسيرُ الذى فُسِّرَ فى الابتداء : أنّك تُضمِر فِعلاً هذا تفسيرُه . إلاَّ أنَّ النصب هو الذى يُختار ههنا ، وهو حدُّ الكلام . وأمّا الانتصابُ ثَمَّ وهاهنا فمن وجهٍ واحدٍ . ومثلُ ذلك : أَعبدَ الله كنتَ مِثلَه ، لأَنَّ كنتَ فعلٌ والمِثلُ مضافٌ إليه وهو منصوبٌ . ومثلُه : أزيدًا لستَ مثلَه ، لأنّه فعلٌ ، فصار بمنزلة قولك : أزيدًا لقيتَ أخاه . وهو قول الخليل .

ومثلُ ذلك : ما أَدْرِى أَزيدًا مررتُ به أم عمرًا ، وما أُبالِى أعبدَ الله لقيتُ أخاه أم عمرًا ، لأنه حرفُ الاستفهام ، وهى تلك الألفُ التى فى قولك : أزيدًا لقيتَه أم عمرا .

وتقول : أعبدُ الله ضَرَبَ أخوه زيدًا ، لا يكون إلاّ الرفعُ ، لأَنَّ الذى
٥٣ من سبب عبدِ الله [مرفوعٌ] فاعِلٌ ، والذى ليس من سببه مفعولٌ ، فيرَتفع إذا
ارتَفع الذى من سببه ، كما ينتَصب إذا انتصَب (٢) ، ويكون المضمرُ ما يَرْفَعُ كما

---

(١) ديوان جرير ٦٦ وأمالى ابن الشجرى ١ : ٣٣١ و ٢ : ٣١٧ . وثعلبة هم ثعلبة بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم . ورياح من يربوع بن حنظلة . وطهية : ابن مالك بن حنظلة . والخشاب : قبائل من أبناء مالك بن حنظلة . جمهرة ابن حزم ٢٢٤ – ٢٢٨ . وتقديره : أظلمت ثعلبة عدلت بهم طهية ، أو نحو ذلك . يهجو الفرزدق فاخرًا عليه برهطه الأدنى إليه من تميم ؛ لأن ثعلبة ورياحا من بنى يربوع ، وجرير ابن كليب بن يربوع . وأما طهية والخشاب فمن بنى مالك بن حنظلة ، والفرزدق من بنى دارم بن مالك بن حنظلة ، فهم أدنى إلى الفرزدق .

(٢) هذا ما فى ط ، وفى الأصل : « فترفع ... كما انتصب ... » .

أضمرتَ فى الأوّل ما يَنْصِب ، فإنما جُعِلَ هذا المظهَر بيانَ ما هو مثلُه .

فإن جعلتَ زيدا الفاعِلَ قلت : أعبدَ الله ضربَ أخاه زيدٌ .

وتقول : أَعبدُ الله ضرب أخوه غلامَه إذا جعلت الغلامَ فى موضع زيد حين (١) قلت : أعبدُ الله ضرب أخوه زيدا ، فيصيرُ هذا تفسيرا لشىء رَفَعَ عبدَ الله لأنّه يكون (٢) مُوقِعا الفعلَ بما يكون من سببه كما يوقِعُه بما ليس من سببه ، كأنّه قال فى التمثيل وإن كان لا يُتكلَّمُ به : أَعبدُ الله أَهانَ غلامَه أو عاقبَ غلامَه ، أو صار فى هذه الحال [عند السائل وإن لم يكن] ، ثُم فسَّر .

وإن جعلتَ الغلامَ فى موضع زيدٍ حين رفعتَ زيدًا نصبتَ فقلت : أعبدَ الله ضَرَبَ أخاه غلامُه ، كأنه جعله تفسيرًا لفعلٍ غلامُهُ أوقعَهُ عليه ، لأنّه قد يُوقع الفعلَ عليه ما هو من سببه كما يوقِعُه هو على ما هو من سببه ، وذلك قولك : أعبدُ الله ضربَ أباه ، وأعبدَ الله ضَرَبَهُ أبوه ، فجرى (٣) مجرى أعبدُ الله هو ضَرَبَ زيدا ، وأعبدَ الله ضَرَبه زيدٌ ، كأنه فى التمثيل تفسيرٌ لقوله : أعبدَ الله أهانَ أباهُ غلامُه ، وأعبدَ الله ضربَ أخاه غلامُه (٤) ، ولا عليك أقدّمتَ الأخَ أمْ أخَّرتَه ، أمْ قدّمت الغلام أمْ أخَّرته ، أيهما ما جعلتَه كزيدٍ مفعولا فالأوّل رفعٌ . وإن جعلتَه كزيد فاعِلا فالأوّل نصبٌ .

وتقول : آلسَّوْطَ ضُرِبَ به زيدٌ ، وهو كقولك : آلسّوْطَ ضُربتَ به . وكذلك : آلخِوانَ أُكِلَ اللحمُ عليه ، و [كذلك] : أزيدًا سُمّيتَ به أو سُمِّىَ به

---

(١) ط : « حيث » .

(٢) فى الأصل : « لا يكون » ، ووجهه من ط .

(٣) هذا ما فى ط ، وفى الأصل : « ضربه أخوه ، جرى » .

(٤) فى الأصل : « تفسير لقوله أعبد الله أهانه غلامه ضرب أخاه غلامه » .

عمروٌ ، لأنّ هذا فى موضع نصب ، وإنّما تعتَبِره أنك لو قلت : آلسَّوْطَ ضُرِبْتَ فكان هذا كلامًا ، أو آلخِوانَ أُكِلْتَ ، لم يكن إلاَّ نصبا ، [كما أنك لو قلت : أزيدًا مررتَ فكان كلامًا لم يكن إلاّ نصبا] . فمن ثُمَّ جُعِل هذا الفعلُ الذى لا يَظهر تفسيُره تفسيَر ما يَنْصِب .

فاعتَبِرْ ما أَشْكَلَ عليك من هذا بذا . فإن قلت : أزيدٌ ذُهِبَ به أو أزيدٌ آنطلِقَ به ، لم يكن إلاّ رفعًا لأنّك لو لم تَقُلْ « به » فكان كلامًا لم يكن إلاّ رفعا ، كما قلتَ : أزيدٌ ذَهَبَ أخوه ، لأنكّ لو قلت : أزيدٌ ذَهَبَ لم يكن إلاّ رفعًا .

وتقول : أزيدًا ضَرَبتَ أخاه ، لأنكَ لو ألقيت الأخَ قلت : أزيدًا ضربتَ . فاعتبِرْ هذا بهذا ، ثم اجعَلْ كلَّ واحدٍ جئتَ به تفسيرَ [ما هو] مثلَه .

واليومُ والظروفُ بمنزلة زيدٍ وعبدِ الله ، إذا لم يكنّ ظروفا . وذلك [قولك] : أَيَوْمَ الجُمُعَةِ يَنطلِقُ فيه عبدُ الله ، كقولك : أعمرًا تكلَّمَ فيه عبدُ الله ، وأيومُ
٥٤ الجمعة يُنْطَلَقُ فيه ، كقولك : أزيدٌ يُذْهَبُ به .

وتقول : أأنت عبدُ الله ضربتَه ، تُجْرِيه ها هنا مُجرى أنا زيدٌ ضربتُه ، لأنّ الذى يَلِى حرفَ الاستفهام أَنْتَ ثمّ آبتدأتَ هذا وليس قبله حرفُ استفهامٍ ولا شيءٌ هو بالفعل وتقديمِه أَوْلى . إلاّ أنك إن شئت نصبتَه كما تنصب زيدًا ضربتُه ، فهو عربىٌّ جَيّدٌ ، وأمرهُ [ها] هنا على قولك : زيدٌ ضربتهُ [1] .

فإن قلت : أَكُلَّ يوم زيدا تَضرِبُه فهو نصبٌ ، كقولك : أزيدا تَضْرِبُه

---

(١) أبو الحسن : « أنت عبد الله ضربته النصب أجود ، لأن أنت ينبغى أن ترتفع بفعل مضمر إذا كان له فعل فى آخر الكلام ، وينبغى أن يكون الفعل الذى يرتفع به أنت ساقطا على عبد الله » .

كلَّ يوم ، لأنَّ الظرف لا يَفصِل فى قولك : ما اليومَ زيدٌ ذاهِبًا ، وإنّ اليومَ عمرًا منطلقٌ ، فلا يحَجُز ها هنا كما لا يحَجُزُ ثَمَّةَ .

وتقول : أعبدُ الله أخوه تَضربه ، كما تقول : أأَنت زيدٌ ضربتَه ، لأن الاسم ها هنا بمنزلة مبتدإٍ ليس قبله شيء . وإن نصبته على قولك : زيدا تضربه قلت : أزيدًا أخاه تضربُه ، لأنك نصبت الذى من سببه بفعل هذا تفسيره (١) .

ومن [قال : زيدا ضربته] قال : أزيدًا أخاه تضربه ، فإنما نصب زيدًا لأنَّ ألف الاستفهام وقعت عليه ، والذى من سببه منصوبٌ . وقد يجوز الرفع فى أعبدُ الله مررتَ به ، على ما ذكرت لك ، وأعبدُ الله ضربتَ أخاه . [وأما قولك : أزيدا مررتَ به فبمنزلة قولك : أزيدا ضربتَهُ] . والرفع فى هذا أقوى منه فى أعبدُ الله ضربتَه ، وهو أيضًا قد يجوز إذا جاز هذا كما كان [ذلك فيما] قبله من الابتداء ، وما جاء بعدَ ما بُنى على الفعل . وذلك أنه ابتدأ عبدَ الله وجعل الفعلَ فى موضع

---

(١) أبو الحسن : « أزيدًا أخاه تضربه الوجه النصب ، لأن زيدًا ينبغى أن يرتفع بفعل مضمر ، وذلك الفعل يقع على أخيه . وأما أزيد أخوه يضربه فليس الفعل من زيد فى شيء ، لأنه إنما وقع على الأخ . وليس الفعل لزيد إلا فى قول من قال زيدًا ضربته . وأما من يقول أزيدًا أخاه يضربه ، فينصب الأخ بفعل مضمر ، وينصب زيدًا بفعل آخر هذا فى المضمر تفسيره . وقد قال قوم : لا نقول فى زيد إلا الرفع وإن نصبنا الأخ ، لأن الذى يقع على الأخ مضمر ، فيكون تفسيرًا لمضمر يقع على زيد . فنقول : أليس المضمر الذى وقع على الأخ قد فسره الفعل الآخر الظاهر ، وقد استبان حتى صار كالظاهر ، فكيف لا يفسر المضمر الأول ، وكيف لا يكون الفعل الظاهر تفسيرًا لهما جميعًا ، إذ كانا فعلين وكانا فى معنى هذا الظاهر » .

المبنىّ عليه ، فكأَنه قال : أعبدُ الله أخوك [١].

فمن زعم أنّه إذا قال : أزيدًا مررت به إنما ينصبه بهذا الفعل فهو ينبغى له أن يَجرَّه ، لأنّه لا يَصل إلا بحرف إضافة .

وإذا أعملتِ [٢] العربُ شيئًا مضمرًا لم يَخرج عن عمله مظهرًا فى الجر والنصب والرفع ؛ تقول : وبلدٍ ، تريد : ورُبَّ بلدٍ . وتقول : زيدا ، تريد : عليك زيدا . وتقول : الهلالُ ، تريد : هذا الهلال ، فكلُّه يَعمل عملَه مظهرا .

ومما يقبح بعده ابتداءُ الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعتَ الفعلَ على شيء من سببه نصبًا فى القياس : إذَا ، وحَيْثُ . تقول : إذا عبدَ الله تلَقْاه فأكرِمْه ،

---

(١) قال أبو الحسن : « تقول أزيدًا لم يضربه إلا هو ، لا يكون فيه إلا النصب وإن كانا جميعًا من سببه ، لأن المنصوب ها هنا اسم ليس بمنفصل من الفعل ، وإنما يكون الأول على الذى ليس بمنفصل ، لأن المنفصل يعمل كعمل سائر الأسماء ويكون فى مواضعها ، وغير المنفصل لا يكون هكذا . وكذلك أزيد لم يضرب إلا إياه ، لأن فعل زيد إذا كان مع اسم ، يعنى ضمير الفاعل الذى فى يضرب ، غير منفصل لم يتعد إلى زيد ولم يتعد فعل زيد إليه . ألا ترى أنك لا تقول أزيدًا ضرب وأنت تريد أزيدًا ضرب نفسه . ولا أزيدا ضربه وأنت تريد أن توقع فعل زيد على الهاء والهاء لزيد ، فلذلك لم تعمل فى زيد . فإن قيل : آلخوان أكل عليه اللحم ، فتنصب الخوان ، وأنت لا تقول : آلخوان أكل اللحم ؟ فلأن اللحم اسم منفصل والأسماء المنفصلة يعمل فعلها فى الأول ، فجرت كلها على ذلك كما تقول الدرهم أعطيته زيدًا . فاللحم اسم منفصل إلا أنه لا يقع على الخوان إلا بحرف جر ، والأسماء غير المنفصلة لم تجر مجراها ، لأن المنفصلة إن كان فيها ما لا يجوز أن يلفظ به فقد يكون من المنفصلة ما يلفظ به كثيرا على أن تعمل أحدهما فى الآخر ، شبهت ما لا يحسن فى التقديم بهذا الذى يحسن . وأما غير المنفصلة فلم يكن فيها شيء تشبه به » .

(٢) فى الأصل و ط : « وإذا عملت » .

وحيث زيدا تجدهُ فأَكرمْه ؛ لأنّهما يكونانِ فى معنى حروف المجازاة . ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل . لو قلت : اجلسْ حيث زيدٌ جَلَسَ وإذا زيدٌ يجلسُ (١) كان أقبحَ من قولك : إذا جلس زيدٌ وإذا يجلسُ ، وحيث [يجلسُ ، وحيث] جلس . والرفع بعدهما جائز ، لأنك قد تَبتدئ بعدهما فتقول : اجلسْ حيث عبد الله جالسٌ ، واجلسْ إذا عبدُ الله جَلَسَ .

ولإذا موضعٌ آخر يحسن ابتداءُ الاسم بعدها فيه (٢) . تقول : نظرتُ فإذا زيدٌ يَضربه عمرٌو ، لأنك لو قلت : نظرتُ فإذا زيدٌ يذهبُ ، لَحُسنَ . وأمّا إذْ فيَحسن ابتداء الاسم بعدها . تقول : جئتُ إذ عبدُ الله قائمٌ ، و [جئت] إذ عبدُ الله يقوم ، إلاّ أنها فى فَعَلَ قبيحة ، نحو قولك : جئت إذ ٥٥
عبدُ الله قام . ولكنّ [إذْ] إنما يقع فى الكلام الواجب ، فاجتمع فيها هذا وأنك تبتدئ الاسمَ بعدها ، فحسن الرفعُ .

ومما ينتصب أوّلُه لأن آخِره ملتبِس بالأول ، قوله : أزيدا ضربتَ عمرًا وأخاه ، وأزيدا ضربتَ رجلا يحبّه ، وأزيدا ضربت جاريتينِ يحبّهما ، فإنما نصبت الأوّل لأنّ الآخِرَ ملتبِس به ، إذ كانت صفتُه ملتبسة به (٣) . وإذا أردت أن تَعْلَم التباسه به فأَدخلْه فى الباب الذى تقدَّمُ فيه الصفةَ ، فما حسُن تقديمُ صفته فهو ملتبس بالأول ، وما لا يحسن فليس ملتبسا به . ألا ترى أنكَّ تقول : مررت برجل منطلقةٍ جاريتان يحبّهما ، ومررت برجل منطلقٍ زيدٌ وأخوه ؛ لأنَّك لمَّا أشركت

---

(١) ط : « أو اجلس إذا زيد يجلس » .

(٢) يعنى إذا الفجائية .

(٣) هذا الصواب من ط ، وفى الأصل : « إذ كان صفة متلبسة به » .

بينهما فى الفعل صار زيدٌ ملتبسا بالأخ فالتبَس برجل ، ولو قلت : أزيدا ضربتَ عمرا وضربت أخاه لم يكن كلاما ، لأنَّ عمرا ليس فيه من سبب الأول شيء ولا ملتبسا به . ألا ترى أنَّك لو قلت : مررت برجل قائمٍ عمرٌو وقائمٍ أخوه لم يجز ، لأنَّ أحدهما ملتبس بالأول والآخر ليس ملتبسا (١) .

هـذا باب ما جَرَى فى الاستفهام من أَسماءِ الفاعِلينَ والمفعولينَ

مَجْرَى الفعل كما يَجرى فى غيره مَجرى الفعل

وذلك قولك : أزيدًا أنت ضاربُه ، وأزيدا أنت ضاربٌ له ، وأعمرَا أنت مُكرِمٌ أخاه ، وأزيدا أنت نازلٌ عليه . كأنَّك قلت : أنت ضاربٌ ، وأنت مُكْرِمٌ ، وأنت نازل ، كما كان ذلك فى الفعل ، لأنّه يَجرى مَجراه ويَعْمَلُ فى المعرفة كلِّها والنكرةِ ، مقدَّما ومؤخَّرا ، ومظْهَرا ومضْمرا .

---

(١) بعده فى الأصل نص لعله تعليق ، مع عدم نسبته إلى الأخفش وهو : « وهذه مسائل متصلة بقوله أزيدا لم يضربه إلا هو :

تقول : أأخواك ظناهما منطلقين ، فللأخوين ههنا سببان : مرفوع ومنصوب ، وهما جميعاً غير منفصلين ، فحملت الأول على المرفوع ، من قِبَل أن الظاهر يتعدى فعله فى هذا الباب إلى مضمره ، نحو ظنهما أخواك ذاهبين ، إذا ظنا أنفسهما . ولا يتعدى فعل المضمر إلى الظاهر فى هذا الباب ، ولكن يتعدى فعل المضمر إلى المضمر ، مثل قولك : أظنني ذاهباً وظننتى ذاهباً . وتقول : إياهما ظنا منطلقين لأنك تقول : إياهما ظن أخواك منطلقين ، إذا كانا ظنا أنفسهما ، فيتعدى فعل المضمر المرفوع إلى المضمر المنصوب فى هذا الباب فى الشك والعلم .

وتقول : أأنت حسبتك منطلقاً وأإياك حسبتك منطلقا . وتقول : أعبد الله أخوه تضربه ، كما فعلت ذلك فى قولك : أأنت زيد ضربته ، لأن الاسم ههنا بمنزلة مبتدأ ليس قبله شيء ، فإن نصبته على قولك : زيدًا ضربته قلت : أزيدًا أخاه تضربه » .

وكذلك آلدّارَ أنت نازلٌ فيها .

وتقول : أعمرًا أنت واجدٌ عليه ، وأخالدًا أنت عالم به ، وأزيدا أنت راغبٌ فيه ، لأنك لو ألقيت عليه وبه وفيه ممَّا هاهنا لتعتبرَ ، لم يكن ليكون إلاّ مما ينتصب ، كأنّه قال : أعبدَ الله أنت ترغَبُ فيه ، وأعبدَ الله أنت تعلَمُ به ، وأعبدَ الله أنت تجِدُ عليه ، فإنما استفهمتَه عن علمه به ورغْبَتِه فيه في حال مسألتك .

ولو قال : آلدَّارُ أنت نازلٌ فيها ، فجَعَل نازلاً اسمًا رفَع ، كأنّه قال : آلدارُ أنت رجل فيها .

ولو قال : أزيدٌ أنت ضاربهُ فجعله بمنزلة قولك : [أَزيدٌ] أنت أخوه ، جاز .

ومثل ذلك في النصب : أزيدا أنت محبوسٌ عليه ، وأزيدًا أنت مُكابَرٌ عليه . وإن لم يرد به الفعلَ وأراد به وجهَ الاسم رَفَع .

وكذلك جميعُ هذا ، فمفعولٌ مثلُ يُفعَلُ ، وفاعِلٌ مثلُ يَفعَلُ .

وممّا يُجرىَ مجرى فاعِلٍ من أسماء الفاعلين فَواعِلُ (١) ، أَجْروَه مُجرى فاعِلَةٍ حيث كانوا جمعوه وكسَّروه عليه ، كما فعلوا ذلك بفاعلينَ وفاعِلاتٍ . فمن ذلك قولهم : هنّ حَواجُّ بيتَ الله . وقال أبو كبيرٍ الهذليُّ :

مِمَّنْ حَمَلْنَ به وهنّ عَواقِدٌ حُبُكَ النِّطاقِ فعاشَ غَيْرَ مُهَبَّلِ (٢) ٥٦

---

(١) ط : « ومما تجريه مجرى أسماء الفاعلين فواعل » .

(٢) ديوان الهذليين ٢ : ٩٢ والخزانة ٣ : ٤٦٦ والعيني ٣ : ٥٥٨ والإنصاف ٢٨٧ . وشاهده إعمال « عواقد » لأنه جمع عاقدة . يصف رجلا شهم الفؤاد ماضياً ، وأن علة نجابته أن النساء حملن به وهنّ عواقد لنطقهن . وحبك النطاق : مشدّه ، واحدها حباك . والنطاق : إزار تشده المرأة في وسطها وترسل أعلاه على أسفله تقيمه مقام=

وقال العجّاج :

* أَوَالِفًا مَكّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِى [(١)] *

وقد جعل بعضُهم فُعّالاً بمنزلة فَواعِل ، فقالوا : قُطّانٌ مكّةَ ، وسُكّانٌ البلدَ الحرامَ ، لأنه جمعٌ كفواعِلَ .

وأجروا اسمَ الفاعل ، إذا أرادوا أن يبالِغوا فى الأمر ، مُجراه إذا كان على بناء فاعِلٍ ، لأنّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ، إلاّ أنّه يريد أن يُحدِّثَ عن المبالغة . فمَا هو الأصلُ الذى عليه أكثرُ هذا المعنى : فَعولٌ ، وفعّال ومفعال [(٢)] ، وفَعِلٌ . وقد جاء : فَعيلٌ كَرحيمٍ وعَليم وقَدير وسَميع وبَصير ، يجوز فيهنّ ما جاز فى فاعِلٍ من التقديم والتأخير ، والإضمار والإظهار [(٣)] . لو قلت : هذا ضَروبُ رءوسِ الرجال وسُوقَ الإبل ، على : وضروبٌ سوقَ الإبل جاز ، كما تقول : [هذا] ضارِبُ زيدٍ وعمرا ، تُضمِر وضاربٌ عمرا .

ومما جاز فيه مقدَّما ومؤخَّرا على نحو ما جاء فى فاعِلٍ ، قول ذى الرُّمّة :

هَجُومٌ عليها نَفْسَه غيرَ أنّه متى يُرْمَ فى عينَيْه بالشَّبْحِ يَنْهَضِ [(٤)]

= السراويل . والمهبل : الثقيل ، كأنه المدعوّ عليه بالهبل ، أى فقد أمه له . والولد إذا حملت أمه به كرها خرج مذكرا نجيباً فيما تزعم العرب . « ومما » هى رواية الأصل والديوان ومعظم أصول ط . ويروى : « ممن » . وفى ط والديوان والخزانة والإنصاف : « فشب » .

(١) سبق إنشاده والكلام عليه فى ص ٢٦ برواية « قواطنا » .

(٢) ط : « ومفعال وفعال » .

(٣) ط : « والإظهار والإضمار » .

(٤) ديوان ذى الرمة ٣٢٤ . يصف ظليما ، وهو ذكر النعام . يقول : يهجم نفسه على البيض ، أى يلقيها عليها حاضنا لها ، فإذا فوجئ بشبح أى شخص ، فارق بيضه ونهض هاربا . والشبح بسكون الباء : لغة فى الشبح بفتحها . وشاهده إعمال هجوم مبالغة هاجم .

وقال أبو ذُؤَيْبٍ الهذليُّ :

قَلَى دِينَه وٱهْتاجَ للشَّوْقِ إنّها عَلَى الشَّوقِ إخْوانَ العَزاءِ هَيوجُ (١)

٥٧ وقال القُلاخُ :

أَخا الحَرْبِ لَبّاساً إليها جِلالَها وليس بولّاجِ الخَوالِفِ أَعْقَلاَ (٢)

وسمعنا من يقول : « أمّا العَسَلَ فأنا شَرّابٌ » . وقال :

بكيتُ أخا اللأواءِ يُحْمَدُ يومُه كريمٌ ، رءُوسَ الدّارِعينَ ضَروبُ (٣)

وقال أبو طالب بن عبد المطّلب :

ضَروبٌ بنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمانِها إذا عَدِموُا زادًا فإنّكَ عاقِرُ (٤)

---

(١) لم أجده فى ديوان الهذليين ولا فى شرح أشعار الهذليين ، والصواب أنه للراعى كما فى اللسان (هيج) والعينى ٣ : ٥٣٧ . وصف امرأة أنها لو نظر إليها راهب لأبغض دينه وتركه واهتاج ، شوقا إليها . وأنها لإفراط حسنها تسلب أصحاب العزاء والسلوة عن النساء عزاءهم وتحملهم على الصبا .

وشاهده إعمال « هيوج » وهو مبالغة ، عمل مؤخراً كعمله مقدماً .

(٢) العينى ٣ : ٥٣٥ . أخو الحرب ، الملازم لها المتهيئ المستعد . والجلال : جمع جل ، بالضم ، وأصله ما يلبسه الفرس ، فجعله لما يلبس المحارب من سلاح كالدرع ونحوها . والولاج : الكثير الدخول فى البيوت يتردد فيها ، لضعف همته وعجزه . والخوالف ، جمع خالفة ، وهى عمود فى مؤخر البيت . والأعقل : الذى تصطك ركبتاه فى المشى ضعفاً أو خلقة .

(٣) وصف شجاعا كريماً . اللأواء : الشدة . عنى أنه يكفى قومه الشدة ومعرة الزمان . يحمد يومه ، أى تحمد أيامه ، أما فى الحرب فلبسالته ، وأما فى السلم فلعطائه وبذله . والدارع : لابس الدرع .

(٤) ديوان أبى طالب الورقة ١١ والخزانة ٣ : ٤٤٦ وابن الشجرى ٢ : ١٠٦ والعينى ٣ : ٥٣٩ . يرثى أبا أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ، وكان زوج أخته عاتكة بنت عبد المطلب . نصل السيف : شفرته . وكانوا إذا أرادوا نحر الناقة ضربوا بساقها بالسيف فخرّت ثم نحروها .

وقد جاء فى فَعِلٍ وليس فى كثرَة ذلك ، قال ، وهو عمرو بن أحمر [١] :

أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادةَ سَمْحَجٍ بسَرَاته نَدَبٌ لها وكُلومُ [٢]

وقال : « إنّه لَمِنحارٌ بوَائكَها [٣] » . ٥٨

وفَعِلٌ أقلُّ من فَعيلٍ بكثير .

وأجروه حين بنوه للجمع كما أُجرىَ فى الواحد [٤] ليكونَ كفَواعِلَ حين أُجرىَ مثل فاعِلٍ ، من ذلك قول طرفة :

---

(١) ط : « وليس ككثرة ذلك ، قال الشاعر » ، فقط . على أن نسبته إلى عمرو ابن أحمر خطأ ، وإنما هو للبيد فى ديوانه ١٢٥ من قصيدة طويلة . وانظر الخزانة ١ : ٣٣٤ و ٣ : ٤٥٦ والعينى ٣ : ٥١٣ واللسان (عضد ، عمل) .

(٢) شاهده إعمال « شنج » فى عضادة . وشنج مبالغة شانج ، أى ملازم . والمسحل : الحمار الوحشى ، وسحيله : نهاقه كأنه سحل المبرد . والعضادة . الجانب ، أو معناه إلى جانب عضدها . والسمحج : الأتان الطويلة الظهر . والسراة : أعلى الظهر . والندب : آثار الجراح ، جمع ندبة . والكلوم : الجراح جمع كلم . يقول : هى ترمحه وتكلمه تخلصا من حمله عليها . وفى ط : « بسراتها ندب له » ، وكذلك فى الديوان ، وأثبت ما فى الأصل ومعظم المراجع . وقد خولف سيبويه فى هذا بجعل « عضادة » منصوباً على الظرفية . والظرفية مع رواية « بسراتها » لا بأس بها ، ولكن مع رواية « بسراته » تصور العير بصورة الذليل المعضض العاجز ، فلا يستقيم معها التشبيه .

(٣) فى اللسان : « ومن كلامهم إنه لمنحار بوائكها » . ناقة بائكة : سمينة خيار فتية حسنة .

(٤) ط : « وأجروه حين بنوه للجميع يعنى فعولا ، كما كان أجرى فى الواحد » . ولا ريب أن عبارة « يعنى فعولا » دخيلة ، من تعليق قارئ ، ثم إن القضية تعليل لإعمال جمع المبالغة مهما تكن صيغتها ، لا لإعمال صيغة فعول .

ثم زادوا أنّهـمْ في قومِهـمْ غُفُرٌ ذنبَهُمُ غيـرُ فجُـرْ [١]

ومما جاء على فَعِل قوله :

حَذِرٌ أُموراً لا تُخافُ وآمِنٌ ما ليس مُنْجِيَهُ من الأقدارِ [٢]

ومن هذا الباب قولُ رؤبة :

* برأس دَمّاغٍ رءوسَ العِزِّ [٣] *

ومنه قول ساعدة بن جُؤَيَّةَ :

---

(١) ديوان طرفة ٦٨ والعينى ٣ : ٥٤٨ . ورواية « فجر » ، وهى رواية الأصل ، نص عليها الشنتمرى . ويروى : « غير فخر » بالخاء . وصف قومه أنهم زادوا على قبيلهم بأنهم يغفرون ذنوبهم بالعفو والصفح ، وأنهم لا يفجرون ، أى لا يكذبون ، أو لا يفخرون بما أسدوا من صنيع ، ستراً لمعروفهم . وشاهده إعمال « غفر » ، وهى جمع غفور .

(٢) زعم بعضهم أن هذا البيت مصنوع وقال : يروى عن اللاحقى أنه قال : « سألنى سيبويه عن شاهد فى تعدى فَعِل ، فعملت له هذا البيت » . الخزانة ٣ : ٤٥٦ . وانظر العينى ٣ : ٥٤٣ حيث قال : « قائله أبو يحيى اللاحقى » . وساق خبر أنه مصنوع . وأنشده ابن الشجرى ٢ : ١٠٧ بدون نسبة . ط والعينى وابن الشجرى : « أموراً لا تضير » أى لا تضر .

يصف إنساناً بالجهل وقلة المعرفة ، وأنه يحذر مالا ينبغى أن يحذر ، ويأمن مالا يصح أن يؤمن . وإعمال فعل وفعيل مذهب لسيبويه ، لأنهما عنده محولان من « فاعل » المتعدى لإرادة المبالغة ، فيعملان عمله قياساً على فعول وفعّال . وعورض سيبويه فى إعمالهما لأنهما بناءان لما لا يتعدى كبطر وأشر ، وكريم ولئيم .

(٣) ديوان رؤبة ٦٤ . من أرجوزة يمدح بها أبان بن الوليد البجلى . والدماغ : مبالغة دامغ ، وهو الذى يبلغ بالشجة إلى الدماغ . رءوس العزِ ، أى رءوس أهل العز .

حتّى شَآها كَليلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ   باتتْ طِرابًا وباتَ الليلَ لم يَنَمِ (١)

٥٩ وقال الكُميت :

شُمٌّ مَهاوِينَ أَبْدَانَ الجَزُورِ مَخا   مِيصِ العَشِيّاتِ لا خُورٍ ولاقَزَمِ (٢)

---

(١) ديوان الهذليين ١ : ١٩٨ والخزانة ٣ : ٤٥٠ واللسان (عمل ، شأى) . وشاهده نصب « موهنا » بكليل ، لأنه بمعنى مُكلّ ، مغيّر منه عند المبالغة . وفعيل بمعنى مُفْعِل كثير ، كبصير وأليم وسميع ، بمعنى مبصر ومؤلم ومسمع ، فإذا كان بمعناه عمل عمله لأنه مغير منه للمبالغة . وقد رد على سيبويه مذهبه بما سبق فى الشاهد السالف ، فعليه يكون « موهنا » ظرفا عامله « شآها » أو « كليل » ، ومعناه على ذلك أن البرق ضعيف الهبوب كليل فى نفسه . وفى هذا الرد هنا نظر ؛ إذ لو كان كليل بمعنى ضعيف لم يقل معه « عمل » وهو الكثير العمل لا ريب . وشآها : ساقها وأزعجها من موضعها . والمعنى على مذهب سيبويه أنه وصف حماراً وأتنا نظرت إلى برق مستطير منبئ بالغيث يكلُّ الموهنَ — وهو وقت من الليل — بُروقه ولمعانها ، وهو مجاز ، كما تقول : أتعبت ليلى ، إذا سرت فيه سيراً حثيثاً ، فطربت تلك الحمر للبرق منساقة إليه فى أماكنه ، وبات البرق ليله لم ينم ، أى استمر فى لمعانه .

(٢) الخزانة ٣ : ٤٤٨ والعينى ٣ : ٥٦٩ . ومهاوين : جمع مهوان ، مبالغة فى مهين . فهو من إعمال جمع صيغة المبالغة إعمال الواحد . وصفهم بأنهم شم الأنوف ، والشمم : ارتفاع فى قصبة الأنف مع استواء أعلاه ، كناية عن العزة . ثم ذكر أنهم يهينون للضيف والمسكين أبدان الجزور ، جمع بدنة ، وهى الناقة المسمنة المتخذة للنحر . وكذلك الجزور . ويروى : « أبداء الجزور » ، جمع بدء ، وهو أفضل الأعضاء . مخاميص : جمع مخماص ، وهو الشديد الجوع . أى يؤخرون العشاء انتظاراً لضيف يطرقهم . والخور : جمع أخور ، وهو الضعيف . والقزم بالتحريك : رذال الناس وسفلتهم ، يقال للذكر والأنثى والواحد والجمع .

قال البغدادى : والأوصاف جميعها مجرورة فى البيت ؛ لأن قبله :

يأوى إلى مجلس باد مكارمهم   لا مطمعى ظالم فيهم ولا ظُلُمِ

أى فلا عبرة بما ورد من ضبط هذه الأوصاف فى بعض نسخ الكتاب بالرفع ؛ لأنه ليس فى كلام سيبويه ما يشعر بذلك .

ومنه قَدِيرٌ وَعليم ورَحيم ، لأنه يريد المبالغة [فى الفعل] .

وليس [هذا] بمنزلة قولك : حسنٌ وجهَ الأخ ، لأن هذا لا يُقلَبُ ولا يضمرَ (١) ، وإنَّما حده أن يُتكلَّم به فى الألف واللام أو نكرةً ، ولا تغْنِى به أنك أوقعت فِعْلًا سلفَ منك إلى أحدٍ .

ولا يَحْسُنُ أن تَفصل بينهما فَتقولَ : هو كريمٌ فيها حَسَبَ الأب .

ومما أُجرى مُجرى الفِعل (٢) من المصادر قولُ الشاعر (٣) :

يَمُـرّون بالدَّهْنـا خِفافًـا عِيابُهـمْ ... ويَخْرُجن من دارينَ بُجْرَ الحَقائِبِ (٤)

---

(١) هذه موازنة بين صيغة المبالغة والصفة المشبهة ، فالأولى تتعدى تعدىَ الفعل ، ويقدم مفعولها ويؤخر ، وتضمر هى فتعمل مضمرة فى قوله : « إخوان العزاء هيوج » وكما فى قوله :

هل أنت باعث دينارٍ لحاجتنا ... أو عبدَ ربٍّ أخا عون بن مخراقِ

أى : أو أنت باعثٌ عبدَ ربّ . وأما الصفة المشبهة فلا يتقدم معمولها ، وهو ما عبر عنه سيبويه بقوله : « لا يقلب » ، وكذلك لا تعمل مضمرة كما يعمل اسم الفاعل وصيغة المبالغة مضمرين .

(٢) هذا مافى ط . وفى الأصل : « مجرى فاعل » .

(٣) هو أعشى همدان ، كما فى العينى ٣ : ٤٦ . وذكر العينى أيضاً أنه يروى للأحوص ، ورواه الجوهرى لجرير .

(٤) وصف تجاراً ، وقيل لصوصاً ، فيقول : يمرون بالدهنا – وهى رملة من بلاد تميم ، تمد وتقصر – وقد صفرت عيابهم من المتاع ، ثم يعودون من دارين – وهو موضع فى البحرين ينسب إليه المسك فيقال مسك دارى – وحقائبهم بجر ، أى ممتلئة ، جمع بجراء . والعيبة : ما يجعل فيه الثياب . والحقيبة : وعاء يجعل فيه الرجل زاده ويحتقبه الراكب خلفه فى سفره . وإنما قال : « ويخرجن » لإرادة الرواحل ، فلذلك أنث . وهذا ما فى الأصل والسيرافى . وفى ط : « ويرجعن » .

على حِينَ أَلْهَى الناسَ جُلُّ أُمورِهِم ... فنَدْلًا زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ (١)

كأنّه قال : آندلْ . وقال المرّار الأسدىّ :

أَعَلاقةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بعد ما ... أَفْنانُ رأْسِكَ كالثَّغامِ المُخْلِسِ (٢)

وقال (٣) :

بضَرْبٍ بالسُّيوفِ رءُوسَ قَوْمٍ ... أَزَلْنا هامَهنّ عَنِ المَقِيلِ

---

(١) يقول : يغتنمون فرصة شغل الناس عنهم بما هم فيه من شتى أمورهم فيسلبونهم ، وذلك على أنهم لصوص . أو ينتهزون شغل الناس بما هم فيه من اختلاف أهوائهم ومنازعاتهم عن منازعتهم فى الكسب ، وذلك على أنهم تجار . وندلا ، أى اختطافا ، أو أخذاً باليدين . وزريق ، بالتصغير : قبيلة فى الأنصار ، وأخرى فى طيئ . ويقال فى المثل « أكسب من ثعلب » ؛ لأنه يدخر لنفسه ويأتى على ما يعدو عليه من حيوان إذا أمكنه .

(٢) الخزانة ٤ : ٤٩٣ وابن الشجرى ٢ : ٢٤٢ . وشاهده نصب « أم الوليد » بقوله : « علاقة » ؛ لأنها بدل من الفعل « تَعلَق » فعملت عمله . يصف علو سنه ، وأن الشيب قد جلل رأسه فلا يليق به اللهو والصبا . وأفنان الرأس : خصل شعره ، جمع فنن ، وأصل الفنن الغصن . والثغام ، كسحاب : نبت إذا يبس صار أبيض ، أو نبت له نور أبيض . والمخلس : ما اختلط فيه السواد بالبياض . وقد أضاف « بعد » إلى الجملة بعدها لأن « ما » وصلت بها فكفتها عن الإضافة إلى المفرد ، وهيأتها للإضافة إلى الجملة .

(٣) هو المرار أيضاً . العينى ٣ : ٤٩٩ . الهام : جمع هامة وهى الرأس . والضمير فيه يرجع إلى الرءوس السالفة الذكر ، وإضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان جائز للتوكيد ، كما فى « حبل الوريد » ، و « حب الحصيد » . أو الضمير راجع إلى « قوم » والقوم يذكر ويؤنث . ومقيل الرأس هو العنق . وأصل المقيل مكان القيلولة فى الظهيرة . ومثله قول ابن رواحة :

اليوم نضربكم على تنزيله ... ضربا يزيل الهام عن مقيله

وتقول : أَعبدُ الله أنت رسولٌ له ورسولُه ، لأنّك لا تريد بفَعولٍ ههنا ما تريد به فى ضَروبٍ ، لأنك لا تريد أن تُوقِعَ منه فِعْلًا عليه ، فإنما هو بمنزلة [قولك] : أَعبدُ الله أنتِ عَجوزٌ له (١) . وتقول : أعبدُ الله أنتَ له عديلٌ وأعبدُ الله أنتَ لَه جليسٌ ، لأنك لا تريد به مبالغةً فى فِعْلٍ ، ولم تقل : مُجالِسٌ فيكونُ كفاعِلٍ ، فإنما هذا اسمٌ بمنزلة قولك : أزيدٌ أنت وَصِيفٌ له أو غُلامٌ له . وكذلك : آلبَصْرةُ أنتَ عليها أميرٌ .

فأمّا الأصلُ الأكثرُ الذى جرى مجرى الفعل من الأسماء ففاعِلٌ . وإنَّما جاز فى التى بُنيتْ للمبالغة لأنَّها بُنِيَتْ للفاعِلِ من لفظِه والمعنى واحدٌ ، وليستْ بالأبنيةِ التى هى فى الأصل أن تَجْرِىَ مجرى الفعلِ ، يَدلّكَ على ذلك أنَّها قليلة . فإذا لم يكن فيها مبالغةُ الفِعل فإنّما هى بمنزلة غلامٍ وعبدٍ ، لأنَّ الاسم على فَعَلَ يَفْعَلُ فاعِلٌ ، وعلى فَعِلَ يُفْعَلُ مَفْعولٌ ، فإذا لم يكن واحدٌ منهما ولا الذى لمبالغة الفاعل لم يكن فيه إلّا الرفعُ .

وتقول : أكلَّ يومٍ أنت فيه أميرٌ ، ترفعه لأنَّه ليس بفاعِلٍ ، وقد خرج « كلُّ » منْ أن يكونَ ظرفاً ، فصار بمنزلة عبدُ اللهِ . ألا ترى أنّك إذا قلت : أكلُّ يومٍ يُنطَلَقُ فيه ، صار كقولك : أزيدٌ يُذهَبُ به . ولو جاز أن تَنْصبَ كلَّ يومٍ وأنت تريد بالأمير الاسمَ لقُلتَ : أعَبْدَ اللهِ عليه ثوبٌ لأنك تقول : أكلَّ يومٍ لك

---

(١) موازنة بين رسول وضروب . فأنت لا تقول هذا رسول زيدا كما تقول : هذا ضروب زيداً ، فالرسول اسم للمرسَل لا مبالغة فى المرسِل ، فهو بمثابة عجوز التى لا تجرى مجرى الفعل ، فلا تنصب عبد الله الذى ولى حرف الاستفهام لأنها غير صالحة للتفسير ، لأن المفسّر إما فعل أو شبيه به .

ثوب [١] ، فيكونُ نصبًا . فإن قلت : أكلَّ يوم لك فيه ثوب فنصبت ، وقد جعلته خارجاً من أن يكون ظرفاً ، فإنه ينبغى أن تنصب : أعبد الله عليه ثوب . وهذا لا يكون ، لأن الظرف هنا لم ينصبه فعل ، إنما عليه ظرف للثوب ، وكذلك فيه [٢] .

هذا باب الأفعال التى تُستعمَلُ وتُلْغَى ٦١

فهى ظَنَنْتُ ، وحَسِبْتُ ، وخِلتُ ، وأُريتُ ورأَيتُ ، وزعمتُ ، وما يتصرفّ من أفعالهنّ .

---

(١) قال السيرافى : يعنى أن الأمير ليس يجرى مجرى الفعل ، فهو بمنزلة الثوب ولا ينصب الاسم الأول وإن كان فى الكلام ضمير يعود إليه متصل منصوب ؛ لأن ذلك المنصوب نصبه كنصب الظروف بمعنى استقر . فإذا قلت : أعبد الله عليه ثوب فتقديره أعبد الله استقر عليه ثوب ، كما تقول : أعبد الله عليه ثوب . ولو أظهرت الاستقرار لنصبت عبد الله ، كقولك : أعبد الله استقر عليه ثوب ، وقولك أكل يوم لك ثوبٌ ، تنصب كل يوم بالظرف والعامل فيه لك بمعنى الاستقرار ، فإذا شغلت الظرف بضمير اليوم خرج اليوم من أن يكون ظرفا ، ورفعتَه بالابتداء فقلت : كلٌّ يوم لك فيه ثوب ، ولا تنصب اليوم لأنه لم يظهر فعل ولا اسم فاعل . قال – يعنى سيبويه – : ولو جاز أن تقول : أكل يوم لك فيه ثوب لجاز أن تقول أعبد الله عليه ثوب ، لأنه عليه فى موضع نصب مثل فيه ، وهذا لا يجوز فيهما جميعا لأنك لم تأت بفعل .

والكلام بعده إلى « وكذلك فيه » ساقط من ط ثابت فى الأصل ونسخة ١٣٩ .

(٢) بعده فى ط : « فإذا شغلت الفعل نصبت فقلت أكل يوم لك فيه ثوب » . وفى النسخة ١٣٩ : « قال أبو الحسن : إذا كان الذى من سبب الأول ظرفا لفعل نصبت ، نحو قولك أكل يوم تذهب فيه ؛ لأن الفعل مما يضمر ، ولا يضمر الاسم ، فتقول : أكلُّ يوم يُذهب فيه فترفع ، لأن فيه فى موضع رفع » .

فإذا جاءتْ مستعمَلةً فهى بمنزلة رأيت وضربتُ وأَعطيتُ فى الإعمال والبناءِ على الأوّل ، فى الخبر والاستفهام وفي كلِّ شئ . وذلك قولك : أَظُنُّ زيدا منطلقا ، وأظنّ عمرًا ذاهبًا ، وزيدا أظنُّ أخاك ، وعمرا زعمتُ أباك .

وتقول : زيدٌ أظنّه ذاهبا . ومن قال : عبدَ الله ضربتُه نصَبَ [فقال] : عبدَ الله أظنّه ذاهبا .

وتقول : أظنُّ عمرًا منطلقا وبكرا أظنّه خارجا ، كما قلتَ : ضربتُ زيدا وعمرًا كلّمتُه ، وإن شئتَ رفعتَ على الرفع فى هذا (١) .

فإن ألغيتَ قلت : عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ ، وهذا إخالُ أخوك ، وفيها أُرَى أبوك . وكلّما أردتَ الإلغاء فالتأخيرُ أقوى (٢) . وكلٌّ عربىٌّ [جيّد] .

وقال اللّعين يهجو العجّاج (٣) :

---

(١) أى رفعت « بكر » على ما أجيز من الرفع فى « عمرو » .

(٢) أى إن الإلغاء مع تأخير هذه الأفعال أقوى منه حين تتوسط . وقد أجاز الكوفيون والأخفش إلغاء المتقدم مستندين إلى بعض الشواهد ، كقوله :

أرجو وآمل أن تدنو مودتها   وما إخال لدينا منك تنويل

وقوله :

كذلك أُدبت حتى صار من خلقى   أنى رأيت ملاك الشيمة الأدب

وخرجه البصريون على تقدير ضمير الشأن أو لام الابتداء ، أى إخاله ، أو رأيته ، أو لَلدَينا ، أو لَمِلاك . وفى هذا يقول ابن مالك :

وانو ضمير الشان أو لام ابتدا   فى موهم إلغاء ما تقدما

(٣) بدله فى ط : « قال الشاعر وهو اللعين » . وذكر العينى خلافا فى المهجو ، أهو رؤبة ، أم العجاج .

أَبِالأراجيزِ يااْبنَ اللُّؤْمِ توعِدُنى وفى الأراجيز خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ (١)

أنشدَنَاه يونسُ مرفوعا عنهم . وإنما كان التأخيرُ أقوى لأنه [إنما] يجيء بالشكّ بعدما يَمْضِى كلامُه على اليقين ، أو بعد ما يَبتدئُ وهو يريد اليقينَ ثم يُدْرِكُه الشكُّ ، كما تقول : عبدُ الله صاحبُ ذاك بلغَنى ، وكما قال : من يقول ذاك تَدرِى ، فأَخّرَ ما لم يَعْمَلْ فى أوّلِ كلامه . وإنَّما جَعل ذلك فيما بلغه بعد ما مَضى كلامُه على اليقين ، وفيما يَدرى .

فإذا ابتدأ كلامَه على ما فى نيّته من الشكّ أَعْملَ الفعلَ قدّم أَوْ أخّر ، كما قال : زيدًا رأيتُ ، ورأَيتُ زيدا .

وكلَّما طال الكلامُ ضَعُفَ التأخيرُ إذا أعملتَ ، وذلك قولك : زيدًا أخاك أظنُّ ، فهذا ضعيفٌ كما يضعُفُ زيدًا قائمًا ضربتُ ؛ لأنّ الحدَّ أن يكونَ الفعلُ مبتدأً إذا عَمِلَ (٢) .

---

(١) ذكر العينى ٢ : ٤٠٤ عن أبى الحجاج أن كلمة اللعين لامية ، وأن عجز هذا البيت : « اللؤم والفشل » على الإقواء . وقبله :

إنى أنا ابن جلا إن كنت تعرفنى يا رؤب والحية الصماء فى الجبل
ما فى الدواوين فى رجلىّ من عَقَلٍ عند الرهان ولا أكوى من العقل

ونسب البيت على أنه لامىُّ الروى إلى المكعبر الضبى فى حماسة البحترى ، وعجزه فيها : « إن الأراجيز رأس النوك والفشل » . وانظر الحيوان ٤ : ٢٦٦ — ٢٦٧ إذ نسبه إلى اللعين يقوله لرؤبة . وعجزه فيه : « جلب اللؤم والكسل » .

يريد : أتوعدنى بأراجيزك وأنت لا تحسن الشعر والتصرف فى أنواعه ، وأين رجزك من الشعر ، إن الأراجيز مظنة لؤم الطبيعة وضعف النفس . ط والحيوان : « أبا الأراجيز » ، أي يا صاحب الأراجيز .

(٢) يعنى أن الأصل أن يتقدم الفعل ويبتدأ به . ط : « أعمل » .

وممّا جاء فى الشعر معمَلا فى زعمتُ قول أبى ذؤيب [١] :

فإن تَزْعُمينى كنتُ أَجْهَلُ فيكُم   فإنِّى شَرَيْتُ الحِلَم بعدكِ بالجَهْلِ [٢]

وقال النابغة الجعدىّ : ٦٢

عَددتَ قُشَيْراً إذ عَددتَ فلم أُسَأْ   بذاك ولم أَزْعمْكَ عن ذاك مَعْزِلَا [٣]

وتقول : أينَ تُرَى عبدَ الله قائما ، وهل تُرَى زيدًا ذاهبا ، لأَنَّ هل وأين كأَنَّك لم تذكرهما ، لأنّ ما بعدهما ابتداءٌ ، كأَنك قلت : أَتُرَى زيدًا ذاهبا ، وأَتَظُنُّ عمرا منطلقا .

فإن قلت : أين ، وأنت تريد أن تجعلها بمنزلة « فيها » إذا استغنَى بها الابتداءُ [٤] ، قلت : أين ترى زيدٌ ، وأين تُرَى زيدا [٥] .

---

(١) ط : « قول الشاعر ، وهو أبو ذؤيب » .

(٢) ديوان الهذليين ١ : ٣٦ والعينى ٣٨٨٢ . أجهل ، أى أستعمل الجهل ، بجبى إياك . شريت الحلم بالجهل ، أى استبدلت بالجهل حلما . يذكر رجوعه عن الصبا لما زجره الشيب .

(٣) ط : « إذ فخرت » ، وما أثبت من الأصل يوافق الشنتمرى والسيرافى. يخاطب رجلا من قشير ، وهم إخوة جعدة قبيل النابغة ، أبوهما كعب بن ربيعة بن عامر ابن صعصعة كما فى الجمهرة ٢٨٩ . يقول : إن عددت سادات قشير مفاخرا فإن ذلك لن يسوءنى ، ولم أظنك ذا معزل عن ذلك ، أو بمعزل . فمعزلا منصوب على المفعولية بتقدير مضاف ، أو على الظرف الواقع موقع المفعول الثانى . وشاهده إعمال « زعم » .

(٤) يعنى وقعت خبرا للمبتدأ .

(٥) أى على الإلغاء والإعمال ، كقولك قائم ظننت زيد ، وقائما ظننت زيدا .

واعلم أنّ « قلتُ » إنّما وقعتْ فى كلام العرب على أن يُحْكى بها ، وإنما تَحْكِى بعد القول ما كان كلاماً لا قول ، نحو قلتُ : زيدٌ منطلقٌ لأنه [١] يَحسن أن تقول : زيدٌ منطلقٌ ، ولا تدخل « قلت » . وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه [٢] .

وتقول : قال زيدٌ إنّ عمراً خيرُ الناس [٣] . وتصديق ذلك قوله جل ثناؤه : ﴿ وإذْ قالَتِ المَلائكَةُ يا مَرْيَمُ إن اللّهَ اصطفاكِ ﴾ ، ولولا ذلك لقال : « أنّ [الله] » .

وكذلك [جميع] ما تصرَّفَ من فعله ، إلّا « تَقولُ » فى الاستفهام ، شبّهوها بتَظُنُّ ، ولم يجعلوها كيظن وأظنّ فى الاستفهام ، لأنّه لا يَكادُ يُستفهَمُ المخاطَبُ عن ظنِّ غيرِهِ ولا يُستفهَم هو إلّا عن ظنّه ، فإنما جُعلتْ كتَظنّ ، كما أنّ ما كَلَيْسَ فى لغة أهل الحجاز ما دامت فى معناها ، وإذا تَغيّرت عن ذلك أو قُدّم الخبرُ رجعتْ إلى القياس ، وصارت اللُّغاتُ فيها كلغة تميمٍ .

ولم تُجْعَلْ « قلتُ » كظننتُ لأنّها إنّما أصلُها عندهم أن يكون ما بعدها محكيًّا ، فلم تُدْخَلْ فى باب ظننتُ بأكثرَ من هذا [٥] ، كما أنّ « ما » لم تَقْوَ قوّةَ

---

(١) ط : « ألا ترى أنه » .

(٢) أى لم يدخل عليه القول . وفى الأصل : « عليه » . والكلام من « ولا تدخل » إلى « تقول » التالية ساقط من ط . وبدله فى ط : « فلما أوقعت قلت على ألا يحكى بها إلا ما يحسن أن يكون كلاما وذلك قولك » .

(٣) بدله فى ط : « قال زيد عمرو خير الناس » . وما فى الأصل يطابق الخزانة ٤ : ٢٣ .

(٤) الآية ٤٢ من آل عمران . وفى ط : ﴿ إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشرك ﴾ ، وهى الآية ٤٥ من آل عمران .

(٥) أى لم تستعمل قال بمعنى ظن إلا على صورة « أتقول » .

ليس ، ولم تقع فى كلّ مواضعها ؛ لأنّ أصلها [عندهم] أن يكون ما بعدها مبتدأ .

وسأفسِّر لك إن شاء الله ما يكون بمنزلة الحرف فى شئ ثم لا يكون معه على أكثر أحواله ، وقد بُيّن بعضُه فيما مضى (١)

وذلك قولك : متى تقول زيدًا منطلقا ، وأتقول عمرًا ذاهبا ، وأكلَّ يوم تقول عمرًا منطلقا ، لا يُفصَل بها كما لم يُفْصَلْ بها فى : أكلَّ يومٍ زيدا تضربه (٢) . فإن قلت : أأنت تقول زيدٌ منطلقٌ رفعتَ ، لأنه فُصِلَ بينه وبين حرف الاستفهام ، كما فصل فى قولك : أأنت زيدٌ مررتَ به ، فصارت بمنزِلة أخواتها ، ٦٣
وصارت (٣) على الأصل . قال الكميت :

أَجُهّالًا تَقول بنى لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبيكَ أم مُتَجاهِلينَا (٤)

---

(١) انظر ما مضى فى الصفحة السابقة وكذا ص ٩٦ .

(٢) أى لا يعتد بالفصل بالظرف بين الاستفهام وفعل القول كما لم يعتد به فى المشتغل عنه الواقع بعد همزة الاستفهام . فقوله « لا يفصل بها » يعنى « كلَّ يوم » لا تعتبر فاصلا . وانظر همع الهوامع ١ : ١٥٧ .

(٣) ط : « وأقرت » . والمراد أن الفصل بالأجنبى يعيد القول إلى ما كان عليه .

(٤) الخزانة ٤ : ٢٣ والعينى ٢ : ٤٢٩ . أراد ببنى لؤى جمهور قريش ؛ لأن أكثرهم ينتمى إلى لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر ، وهو أبو قريش كلها . يفخر على اليمن ويذكر فضل مضر عليهم فيقول : أتظن قريشا جاهلين حين استعملوا اليمانين فى ولاياتهم وآثروهم على المضريين مع فضلهم عليهم . والمتجاهل : من يستعمل الجهل وليس من أهله . وقال ابن المستوفى : أنشده سيبويه للكميت ولم أره فى ديوانه . والذى فى ديوان شعره :

أنوَّاما تقول بنى لؤى لعمر أبيك أم متناومينا
عن الرامى الكنانة لم يردها ولكن كاد غير مكايدينا

وفسر البيتين تفسيرا يخالف ما أثبت هنا عن الشنتمرى . وشاهده إعمال القول بمعنى الظن هنا ، وأنه لا بأس بالفصل بين الاستفهام والقول بمعمول القول .

وقال عُمَرُ بن أبى ربيعة :

أمّـا الرَّحيـلُ فدونَ بَعْـدِ غَدٍ فمتى تقولُ الدارَ تَجْمَعُنـا (١)

وإن شئتَ رفعتَ بما نصبتَ فجعلته حكاية (٢) .

وزعم أبو الخطّاب – وسألتُه عنه غير مرّة – أنّ ناسا من العرب يُوثَق بعربيّتهم ، وهم بنو سُلَيْمٍ ، يجعلون بابَ قلتُ أجْمَعَ مثلَ ظننتُ .

واعلم أنَّ المصدر قد يُلْغَى كما يُلْغَى الفعلُ ، وذلك قولُك : متى زيدٌ ظَنُّك ذاهبٌ ، وزيدٌ ظنِّى أخوك ، وزيدٌ ذاهِبٌ ظَنّى . فإن ابتدأتَ فقلت : ظنى زيدٌ ذاهبٌ كان قبيحاً (٣) ، [لا يجوز البتّة ، كما ضَعُفَ أَظُنُّ زيدٌ ذاهبٌ . وهو فى متى وأين أحسنُ ، إذا قلت : متى ظَنُّك زيدٌ ذاهبٌ] ، ومتى تَظنُّ عمرو منطلقٌ ؛ لأنَّ قبله كلاماً . وإنَّما ضعف (٤) هذا فى الابتداء كما يَضْعُفُ : غيرَ شكٍّ زيدٌ ذاهبٌ ، وحقًّا عمروٌ منطلقٌ .

---

(١) ديوان عمر ٣٩٤ والعينى ٢ : ٤٣٤ . دون بعد غد ، معناه غدا . ولم يرد دارا بعينها ، إنما أراد موضعا يجمعه ومن يحب .

(٢) السيرافى : قال أبو عثمان : غلط سيبويه فى قوله وإن شئت رفعت إلخ ، لأن الرفع بالحكاية ، والنصب بإعمال الفعل . يريد أبو عثمان أنك إذا قلت زيد منطلق ، فزيد مرفوع بالابتداء ، وإذا قلت أتقول زيدا منطلقا ، فهو منصوب بالفعل . فقال المجيب : إنما أراد سيبويه وإن شئت رفعت فى الموضع الذى نصبت ، ولم يعرض لذكر العامل ، كما تقول : زيد بالبصرة ، وإنما تريد فى البصرة . وقد يجوز أن يكون المعنى رفعت بما نصبت ، والباء زائدة ، قال تعالى : ﴿ تنبت بالدهن ﴾ ، أى تنبت الدهن .

(٣) ط : « ضعيفا » .

(٤) ط : « يضعف » .

وإن شئتَ قلتَ : متى ظنُّك زيدًا أميرًا ، كقولك : متى ضربُك عمرًا .

وقد يجوز أن تقول : عبدُ الله أظنُّه منطلقٌ ، تجعلُ هذه الهاء على ذاك ، كأنَّك قلت : زيدٌ منطلقٌ أظنُّ ذاك ، لا تجعل الهاء لعبد الله ، ولكنّك تجعلُها ذاك المصدرَ ، كأنه قال : أظنُّ ذاك الظنَّ ، أو أظنُّ ظنّى . فإنّما يَضْعُف هذا إذا ألغيتَ ، لأنَّ الظنَّ يُلْغَى فى مواضعِ أُظنُّ حتى يكونَ بدلًا من اللفظ به ، فكُرِهَ إظهارُ المصدرِ ههنا ، كما قَبُحَ أن يظهر ما انتصب عليه سَقْيًا . [وسترى ذلك إن شاء الله مبيَّنا] .

ولفظك بذاك أحسن من لفظك بظنّى . فإذا قلت : زيد أظنُّ ذاك عاقلٌ ، كان أحسنَ من قولك : زيدٌ أظنُّ ظنِّى عاقل (١) ذاك أحسن ، لأنه ليس بمصدر ، وهو اسمٌ مُبْهَمٌ يقع على كل شئ . ألا ترى أنَّك لو قلت : زيدٌ ظنِّى منطلقٌ ، لم يحسُن ولم يجز أن تضع ذاك موضع ظنّى . وتَرْكُ ذاك فى أظنُّ إذا كان لَغْوًا أقوى منه إذا وقع على المصدر [لأنَّ ذاك إذا كان مصدراً فإنك لا تجىء به ، لأنَّ المصدر يقبح أن تجىء به ههنا ، فإذا قَبُحَ المصدرُ فمجيئُك بذاك أقبحُ لأنّه مصدر (٢)] . وإذا ألغيت فقلت : عبد الله أظنُّ منطلق ، فهذا أجمل من قولك : أظنّه . وأظنّ بغير هاءٍ أحسن (٣) لئلا يلتبس بالاسم ، وليكون أبْينَ فى أنه ليس يَعْمَلُ . ٦٤

فأمّا ظننت أنّه منطلقٌ فاستُغْنِى بخبر أنَّ ، تقولُ : أظنُّ أنَّه فاعلٌ كذا

---

(١) ما بعد كلمة « مبينا » إلى هنا ساقط من ط .

(٢) أى لأن ذاك بمنزلة المصدر وإن لم تكن بلفظه . وما بعد هذه الكلمة إلى كلمة « أظن » ساقط من ط .

(٣) ط : « بغير الهاء أحسن » وفى الأصل : « بعيرها أحسن » بالعين المهملة ، وصواب الأصل ما أثبت .

وكذا ، فتستغنى (١) . وإنّما يُقْتَصَرُ على هذا إذا عُلِمَ أنه مستغِن بخَبَرِ أنّ .

وقد يجوز أن تقول : ظننتُ زيدًا ، إذا قال : من تظنُّ ، أى من تَتهمُ ؟ فتقول : ظننتُ زيدًا ، كأنه قال : آتَّهَمْتُ زيدا . وعَلَى هذا قيل : ظَنينٌ [أى مُتَّهَمٌ] . ولم يَجْعَلوا ذاك فى حَسِبْتُ وخِلْتُ وأُرَى ؛ لأنّ من كلامهم أن يُدْخِلوا المعنى فى الشيء لا يَدْخل فى مثله .

وسألتُه (٢) عن أيُّهم ، لِمَ لَمْ يقولوا : أَيُّهم مررتَ به ؟ فقال : لأن أَيُّهم [هو] حرف الاستفهام ، لا تَدخل عليه الألفُ (٣) وإنما تُرِكَتِ الألفُ استغناءً (٤) فصارت بمنزلة الابتداء (٥) . ألا ترى أنّ حَدّ الكلام أن تؤخِّرَ الفعلَ فتقولَ : أَيُّهم رأَيتَ ، كما تَفْعَلُ ذلك بالألف (٦) ، فهى نفسُها بمنزلة الابتداء .

وإن قلت : أَيُّهم زيداً ضَرَبَ قَبُح ، كما يقبح فى متى ونحوها ، وصار أَن يَلِيَهَا الفعلَ هو الأَصلُ ، لأنّها من حروف الاستفهام ، ولا يُحتاجُ إلى الألف ،

---

(١) ط : « فنفسر » .

(٢) يعنى أبا الخطاب الأخفش . انظر ص ١٢٤ س ٤ .

(٣) أى لا تدخل عليه همزة الاستفهام ، لأن الاستفهام لا يدخل على مثله ، فلو لم تكن للاستفهام لصح دخول الهمزة عليها .

(٤) لأن أيا فى هذا الموضع أفادت الاستفهام ، كما توضع من وما فى موضع الاستفهام أحيانا وتحل محله فلا تدخل عليها همزة الاستفهام . وهذه الكلمات جميعا إذا لم تكن فى موضع استفهام صح دخول الهمزة عليها كما تقول : أمن يؤمن كمن يكفر ؟

(٥) يعنى صار لها الصدارة .

(٦) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « كما تفعل ذلك فى أما » .

فصارت كأَينَ (١) .

وكذلك مَنْ وما ، لأنَّهما يَجريان معها ولا يُفارِقانِها . تقول : مَنْ أَمَةَ اللهِ ضَرَبَها ، وما أَمَةَ اللهِ أَتاها ، نَصْبٌ فى كلِّ ذا ، لأنّه أَنْ يَلِيَ هذه الحروفَ الفعلُ أولى ، كما أنه لو اضطُرَّ شاعرٌ فى متى وأخواتها نصبَ ، فقال : متى زيدًا رأيته (٢) .

هذا باب منَ الاستفهام يكونُ الاسمُ فيــه رَفْعاً لأنّك تبتدئه لتُنبِّهَ المخاطَبَ ، ثم تَستفهم بعدَ ذلك

وذلك قولك : زيدٌ كَمْ مَرَّةً رأيتَه ، وعبدُ الله هل لقيتَه ، وعمروٌ هلّا لقِيتَه ، وكذلك سائرُ حروف الاستفهام ؛ فالعاملُ فيه الابتداءُ ، كما أنّك لو قلت : أَرأيتَ زيدًا هل لقيتَه ، كان أرأَيتَ هو العاملُ ، وكذلك [إذا قلت : قد علمتُ زيدا كم لقيتَه ، كان علمتُ هو العامل ، فكذلك] هذا . فما بعد المبتدإ من هذا الكلام فى موضع خبره .

فإن قلتَ : زيدٌ كم مرّةً رأَيتَ ، فهو ضعيفٌ ، إلّا أن تُدْخِلَ الهاءَ ، كما ضَعُفَ فى قوله : « كلُّه لم أَصْنعِ » (٣) .

ولا يجوز أن تقول : زيدا هل رأيتَ ، إلَّا أن تريد معنى الهاءِ مع ضعفه فتَرْفَعُ ، لأنّك قد فَصَلت بين المبتدإ وبين الفعل ، فصار الاسمُ مبتداً والفعلُ بعد حرفِ الاستفهام . ولو حَسُنَ هذا أو جاز لقلتَ : [قد علمتُ زيدٌ كم ضُرِب ،

---

(١) ط : « كمتى وأين » .
(٢) بدله فى ط : « كما أنه لو اضطر شاعر فى متى زيدا ضربته » .
(٣) انظر ما سبق فى ص ٨٥ .

٦٥ ولقلت] : أرأيتَ زيدٌ كم مرّةً ضُربَ على الفعل الآخِر . فكما لا تَجِدُ بُدًّا من إعمال الفعل [الأوّل] كذلك لا تجد بدًّا من إعمال الابتداءِ ، لأنَّك إنما تجيء بالاستفهام بعد ما تَفْرُغُ من الابتداء . ولو أرادوا الإعمالَ لمَا ابتدءوا بالاسم ، ألا تَرى أنَّك تقول : زيدٌ هذا أعمروٌ ضَرَبَه أم بِشرٌ ، ولا تقول : عمرًا أَضَرَبْتَ . فكما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك . فحرفُ الاستفهام لا يُفْصَلُ به بين العامل والمعمولِ ، ثمّ يكون على حاله إذا جاءت الألفُ أوّلًا ، وإنّما يَدخل على الخَبَر .

وممّا لا يكون إلّا رفعًا قولُك : أأَخَواك اللّذانِ رأيتُ ؛ لأنّ رأيتُ صلةٌ للّذَينِ وبه يتمُّ اسماً ، فكأنّك قلت : أأَخَواك صاحبَانا . ولو كان شيءٌ من هذا يَنْصِبُ شيئاً فى الاستفهام لقلت فى الخَبَر : زيدًا الذى رأيتُ ، فنصبتَ كما تقول : زيدا رأيتُ .

وإذا كان الفعلُ فى موضعِ الصِّفة فهو كذلك ، وذلك قولك : أزيدٌ أنت رجلٌ تضربه ، وأكلَّ يومٍ ثوبٌ تَلْبَسُه . فإذا كان وصفاً فأحسنُه أَنْ يكون فيه الهاءُ ، لأنّه ليس بموضعِ إعمالٍ (١) ، ولكنّه يجوز فيه كما جاز فى الوَصْل (٢) ، لأنّه فى موضع ما يكون من الاسم (٣) ولم تكن لتقولَ : أزيدا أنت رجلٌ تضربه ، وأنت إذا جعلتَه وصفا للمفعول لم تنصبه ، لأنّه ليس بمبنىّ على الفعل ، ولكنّ

---

(١) وذلك لأنك لم تشغل الفعل بضمير اسم سابق لو حذف الضمير لعمل الفعل فى الاسم السابق .

(٢) يعنى الوصل بجملة الصلة .

(٣) أى لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد ، لأن الصفة بعض الموصوف .

الفعل فى موضع الوصف كما كان فى موضع الخبر .

فمن ذلك قول الشاعر (١) :

أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهْ يُلْقِحُه قَوْمٌ وتَنْتِجونَهْ (٢)

وقال زيد الخَيْر (٣) :

أَفى كلِّ عامٍ مَأْتَمٌ تَبعثونه على مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوه وما رُضَا (٤)

---

(١) هو قيس بن حصين بن يزيد الحارثى ، كما فى الخزانة ١ : ١٩٨ .

(٢) النعم : الإبل ، اسم مفرد بمعنى الجمع ، يذكر ويؤنث . تحوونه ، من حويت الشئ ، إذا ضممته واستوليت عليه وملكته . يلقحه قوم ، أى يحملون الفحولة على النوق . ونتج الدابة : استولدها . يصف قوما بالاستطالة على عدوهم وشن الغارة فيهم ، فكلما ألقح عدوهم إبله أغاروا عليها فنتجت عندهم .

والشاهد فيه رفع « نعَم » لأن « تحوونه » فى موضع الصفة فلا يعمل فيه ، لأن النعت من تمام المنعوت كالصلة من الموصول ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا . وخبر نعم هو الظرف : « كلّ عام » بتقدير المبتدأ « إحراز نعم » ليصحَّ الإخبار عن اسم العين باسم الزمان . وانظر الإنصاف ٤٧ .

(٣) هذا هو اسمه فى الإسلام ، سماه به رسول الله ﷺ . الشعراء ٢٤٤ والإصابة ٣ : ٣٤ — ٣٥ والأغانى ١٦ : ٤٦ — ٥٦ والخزانة ٢ : ٤٤٦ — ٤٤٨ . وفى ط : « زيد الخيل » ، وهو اسمه فى الجاهلية .

(٤) المأتم : النساء يجتمعن فى الخير والشر ، وأراد هنا الشر . والمحمر ، كمنبر : الفرس الهجين ، أخلاقه كأخلاق الحمير . ثوبتموه : جعلتموه لنا ثوابا ، أى جزاء على يدٍ قدِّمت . ورُضَا بمعنى رُضِىَ فى لغة طيئ ، يكرهون مجئ الياء متحركة بعد كسرة ، فيفتحون ما قبلها لتنقلب إلى الألف لخفتها ، فيقولون فى بَقِى بَقَى ، وفى رَضِى رَضَى ، وفى قوى قوَى .

يقولون : ندمتم على ما أهديتم لنا من ذلك الفرس ثوابا منكم على يد قدّمناها إليكم ، وحزنتم حزن من فقد حميما فجمع له مأتما ، مع أن فرسكم لم يكن مرضيا لنا .

والشاهد فيه رفع « مأتم » ، والكلام فى توجيهه هو الكلام فى سابقه .

٦٦ وقال جريرٌ فيما ليس فيه الهاءُ [(١)] :

أَبَحْتَ حِمَى تِهامَةَ بعد نجْدٍ   وما شئٌ حَمَيْتَ بمُستَباحِ [(٢)]

وقال آخر [(٣)] :

فما أَدْرِي أَغَيَّرَهُم تَناءٍ   وطُولُ العَهْدِ أم مالٌ أَصابُوا [(٤)]

وممّا لا يكون فيه إلا الرفعُ قوله : أَعبدُ اللهِ أنت الضاربُه ؛ لأنّك إنما تريد معنَى الذى ضَرَبَه . وهذا لا يجرى مجرى يَفْعَلُ . ألا ترى أنّه لا يجوز أن تقولَ : ما زيدًا أنا الضاربُ ولا زيدًا أنت الضاربُ [(٥)] ، [وإنّما تقولُ : الضاربُ زيدًا ، على مثل قولك الحسنُ وجها] . ألا ترى أنّك لا تقول : أنت المائةَ الواهبُ كما تقول : أنت زيدًا ضاربٌ .

وتقول : هذا ضاربٌ كما ترى ، فيجيءُ على معنى هذا يَضْرِبُ وهو يَعمل فى حال حديثك ، وتقول : هذا ضاربٌ فيجيءُ على معنى هذا سيَضْرِبُ . وإذا قلت : هذا الضاربُ فإنّما تعرِّفُه على معنى الذى ضَرَب [(٦)] فلا يكون إلَّا رفعا ، كما أنك لو قلت : أزيدٌ أنت ضاربُه إذا لم تُرِدْ بضاربُه الفعلَ وصار

---

(١) ط : « ليست فيه الهاء » .

(٢) سبق الكلام عليه فى ص ٨٧ . والشاهد هنا رفع « شئ » لأن « حميت » صفة له .

(٣) ط : « وقال الشاعر » .

(٤) سبق الكلام عليه فى ص ٨٨ . والشاهد هنا رفع « مال » لأن « أصابوا » صفة له .

(٥) وذلك لأن « أل » بمنزلة الموصول بمعنى الذى ، ولا يعمل شئ من الصلة فيما قبله .

(٦) ط : « يضرب » .

معرفةٌ [رفعتَ] ، فكذلك هذا الذى لا يجيءُ إلّا على هذا المعنى ، فإنّما يكون بمنزلة الفعل نكرةً .

وأصلُ وقوع الفعل صفةً للنكرة ، كما لا يكون الاسمُ كالفعل إلا نكرةً . ألا ترى أنكَ لو قلت : أكلَّ يوم زيدا تَضربُه لم يكن إلّا نصباً ، لأنَّه ليس بوصف . فإذا كان وصفاً فليس بمبنىّ عليه الأوَّل ، كما أنّه لا يكون الاسمُ مبنيًا عليه فى الخبر ، فلا يكون ضاربٌ بمنزلة يَفْعَلُ وتَفْعَل إلّا نكرَةً .

وتقول : أَذَكَرٌ أَنْ تَلِدَ ناقتُك أحَبُّ إليك أم أُنْثى ، كأنّه قال : أَذَكَرٌ نِتاجُها أحَبُّ إليك أم أُنْثى . فأَن تَلِدَ اسمٌ ، وتَلِدُ به يَتمُّ الاسمُ كما يتمُّ « الذى » بالفعل ، فلا عَمَلَ له [هنا] كما ليس يكون لصلةِ « الذى » عَمَلٌ .

وتقول : أزيدٌ أَنْ يَضربَه عمرو أَمْثَلُ أم بِشْرٌ ، كأنه قال : أزيدٌ ضربُ عمرٍو إيّاه أمثلُ أم بشرٌ ، فالمصدر مبتدأ [(١)] وأمثلُ مبنىٌّ عليه ، ولم يُنْزَلْ منزلة يَفْعلُ ، فكأنَّه قال : أزيد ضاربُه خيرٌ أم بشر . وذلك لأنك ابتدأْته وبنيت عليه فجعلته اسماً ، ولم يَلتبس زيدٌ بالفعل إذ كان صلةً له [(٢)] ، كما لم يلتبس به الضاربُه حين قلت : زيدٌ أنت الضاربُه ، إلّا أنّ الضاربُه فى معنى الذى ضَرَبه ، والفعل تمَامُ هذه الأسماء ، [فالفعل لا يلتبس بالأول إذا كان هكذا] .

وتقول : أأَن تلد ناقتُك ذكراً أحبُّ إليك أم أُنْثَى ، لأنَّك حملته على الفعل الذى هو صلةُ أَنْ ، فصار فى صلته ، فصار كقولك [(٣)] : الذى رأيتُ أخاه

(١) ط : « مبنى على المبتدأ » .
(٢) هذا مافى ط . وفى الأصل : « بالفعل إذا كان ضارب اسما » .
(٣) أى فصار فى صلة أن . وفى ط : « فصار فى صِلة أن مثل قولك » .

زيدٌ . ولا يجوز أن تبتدئَ بالأخ قبل الذى وتُعْمِلَ فيه رأَيتُ [أخاه زيد] . فكذلك لا يجوز النصب فى قولك : أذَكَرٌ أَنْ تَلِدَ ناقتُك أحب إليك أم أنثى .
٦٧ وذلك أنك لو قلت : أخاه الذى رأيتُ زيدٌ لم يجز ، وأنت تريد : الذى رأيتُ أخاه زيدٌ .

وممَّا لا يكون فى الاستفهام إلّا رفعًا [قولك] : أَعبدُ الله أنت أكرمُ عليه أم زيدٌ ، وأعبدُ الله أنت له أصدقُ أم بِشرٌ ، كأنّك قلت : أعبدُ الله أنت أخوه أم بشر ، لأنّ أَفْعَلَ ليس بفعلٍ ، ولا اسمٍ يَجرى مجرى الفعل [1] ، وإنّما هو بمنزلة حسَنٍ وشديد ونحوِ ذلك . ومثلُه : أَعبدُ الله أنتَ له خيرٌ أم بشرٌ .

وتقول : أزيدٌ أنت له أشدُّ ضَرْبًا أم عمرو ، فإنَّما انتصابُ الضَّرْبِ كانتصاب زيد فى قولك : ما أَحْسَنَ زيدًا ، وانتصابِ وجهٍ فى قولك : حَسَنٌ وجهَ الأخِ . فالمصدرُ هنا كغيره من الأسماء ، كقولك : أزيدٌ أنت له أطْلَقُ وجهًا أم فلانٌ . وليس له سبيلٌ إلى الإعمال ، وليس له وجهٌ فى ذلك .

وممَّا لا يكون فى الاستفهام إلّا رفعاً قولك : أعبدُ الله إنْ تَرَهُ تضربْه ، وكذلك إنْ طرحتَ الهاءَ مع قُبْحه فقلت : أعبدُ الله إنْ تَرَ تضربْ ، فليس للآخِر سبيل على الاسم ، لأنَّه مجزوم [2] ، وهو جوابُ الفعل الأوّل ، وليس للفعل الأوّل سبيلٌ ، لأنّه مع إنْ بمنزلة قولك : أعبدَ الله حين يَأْتينى أُضربُ [3] ، فليس

---

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « أم عمرو ، لأن الفعل ليس مجرى الفعل » ، تحريف .

(٢) ط : « جزم » .

(٣) هذا ما فى ط ، وفى الأصل : « حين تأتى تضرب » . وكذلك « تأتى » بالموضع التالى .

لعبد الله فى يأتينى حَظٌّ ، لأنّه بمنزلة قولك : أعبدَ الله يومَ الجمعة أضرِبُ . ومثل ذلك : زيدٌ حين أَضْرِبُ يَأْتينى ؛ لأنَّ المعتَمِدَ على زيدٍ آخِرُ الكلام وهو يَأْتينى . وكذلك إذا قلت : زيدا إذا أتانى أضرِبُ ، وإنما هو بمنزلة حينَ .

فإنْ لم تَجْزِمِ الآخِرَ نصبتَ [1] ، وذلك قولك : أزيدًا إنْ رأيتَ تضربُ . وأحْسنُه أن تُدْخِلَ فى رأيتَ الهاءَ ، لأنّه غيرُ مُسْتَعْمَلٍ [2] ، فصارت حروفُ الجزاء فى هذا بمنزلة قولك : زيدٌ كم مرّةً رأَيْتَه . فإذا قلتَ : إنْ تَرَ زيدا تضربْ ، فليس إلّا هذا ، صار بمنزلة قولك : حين ترى زيدا يأْتيك ، لأنّه صار فى موضع المُضْمَر حين قلت : زيدٌ حين تَضْرِبُه يكون كذا وكذا . ولو جاز أن تجعل زيدًا مبتدأً على هذا الفعل لقلتَ : القِتالُ زيدًا حين تأتى ، تريد : القتالُ حين تأتى زيدًا .

---

(١) السيرافى : اعلم أن الفعل جواب الشرط إذا رفع فله مذهبان عند سيبويه : أحدهما أن ينوى به التقديم ، والآخر : أن يرفع على إضمار الفاء . كقولك : إن تأتنى أكرمُك ، على معنى أكرمُك إن تأتنى ، أو على معنى : إن تأتنى فأكرمك ، أى إن تأتنى فأنا مكرم لك . فإذا قدرت الفاء والفعل مرفوع لم يجز أن تنصب به ما قبله ، فلا تقول أزيدًا إن تره فتضرب ، على معنى إن تر زيدا فتضرب زيدا ، كما لا تقول أخاك إن يأتنى فأكرم ، على معنى إن يأتنى فأكرم أخاك ، لأن ما بعد الفاء لا ينوى به التقديم على حرف الشرط . وإذا كان النية فى الفعل التقديم جاز أن تنصب به ما قبل حرف الشرط ، نحو زيدًا إن رأيت تضربُ ، تقديره أتضرب زيدا إن رأيت . وأحسنه أن تقول : أزيدًا إن رأيته تضرب ، تقديره أتضرب زيدا إن رأيته ؛ ليشتغل الفعل بضمير الأول ، لأنك لم تعمله فى شئ وهو فعل متعد وقد ذكر مفعوله .

(٢) أراد : لأنه غير عامل فى ضمير المتقدم على أسلوب الاشتغال .

وتقول فى الخبر وغيره : إنْ زيدا تَرَه تضربْ ، تَنصبُ زيدا ، لأن الفعل [١] أنْ يَلِىَ إنْ أولى ، كما كان ذلك فى حروف الاستفهام ، وهى أبعدُ من الرفع لأنه لا يُبْنَى فيها الاسم على مبتدإ .

وإنّما أجازوا تقديمَ الاسم فى إنْ لأنّها أمُّ الجزاء ولا تزول عنه ، فصار ذلك فيها كما صار فى ألف الاستفهام ما لم يجز فى الحروف الأُخَرِ .

وقال النَّمِرُ بنُ تَوْلَبٍ :

لا تَجْزَعِى إنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ ... وإذاهلكتُ فعندذلكِ فاجْزَعِى [٢]

٦٨ وإن اضطرَّ شاعرٌ فأجرى إذا مجرى إنْ فجازَى بها قال [٣] : أَزَيْدٌ إذا تَرَ تَضْرِبْ ، إن جعلَ تضربْ جَوَابًا . وإنْ رفعَها نصبَ ، لأنّه لم يجعلها جوابا . وتَرَفعُ الجوابَ حين يَذهب الجزمُ من الأوّل فى اللفظ . والاسمُ ههنا مبتدأٌ إذا جزمتَ ، نحو قولهم : أيُّهم يأْتِكَ تضربْ ، إذا جزمتَ ، لأنَّك جئت بتضرب مجزوما بعد أن عَمِلَ الابتداءُ فى أيُّهم ولا سبيل له عليه . وكذلك هذا حيث جئتَ به مجزوما بعد أن عَمِلَ فيه الابتداءُ . وأمّا الفعل الأوّل فصار مع ما قبله بمنزلة

---

(١) ط : « إلا أن الفعل » .

(٢) الخزانة ١ : ١٥٢ والعينى ٢ : ٥٣٥ وابن الشجرى ١ : ٣٣٢ و ٢ : ٣٤٦ وشواهد المغنى ١٦١ ، ٢٨١ . والمنفس : النفيس يتنافَس فيه ويرغب . لامته امرأته على إتلاف ماله خشية الفقر ، فأجابها : لا تجزعى فإنى كفيل بإخلافه بعد التلف مادمت حيا ، فإذا أتى المقدار حق لك أن تجزعى .

وشاهده نصب منفس بإضمار فعل دل عليه ما بعده ، لأن حرف الشرط يقتضى فعلا مظهرا أو مضمرا .

(٣) ط : « وإن اضطر شاعر فجازى بإذا ، أجراها فى ذلك مجرى إن فقال » .

حينَ وسائرِ الظروف (١) .

وإن قلتَ : زيد إذا يأْتينى أَضْرِبُ ، تريد معنى الهاء ولا تريد زيدًا أضربُ إذا يأْتينى ، ولكنكَّ تضع أَضربُ ههنا مثلَ أضربْ إذا جزمت وإن لم يكن مجزومًا ؛ لأنّ المعنى معنى المجازاة فى قولك : أزيدٌ إنْ يأْتِك أضربْ ولا تريد به أضربُ زيدًا ، فيكونَ على أوّل الكلام ، كما لم تُرِدْ بهذا أوّل الكلام ، رفعتَ (٢) . وكذلك حينَ ، إذا قلت : أزيدٌ حين يأتيك تضربُ .

وإنما رفعتَ الأوّلَ فى هذا كلِّه لأنَّك جعلت تضربُ وأَضربُ جوابًا ، فصار كأنه من صلته إذ كان من تمامه ، ولم يَرجع إلى الأوّل . وإنَّما تَرُدّه إلى الأوّل فيمن قال : إن تَأْتِنى آتيك ، وهو قبيحٌ ، وإنَّما يجوز فى الشعر .

وإذا قلت : أَزيدٌ إن يأْتِك تضربْه فليس تكون الهاءُ إلّا لزيد ، ويكونُ الفعلُ الآخِرُ جوابًا للأوّل . ويدلّك على أنّها لا تكون إلّا لزيد أنك لو قلت : أزيدٌ إن تَأْتكَ أَمَةُ الله تضربْها لم يجز ، لأنّك ابتدأْت زيدًا ولابدَّ من خبرٍ ، ولا يكون ما بعده خبرًا له حتّى يكون فيه ضميرُه .

وإذا قلت : زيدًا لَمْ أضربْ ، أو زيدًا لن أضربَ ، لم يكن فيه إلّا النصبُ ، لأنك لم توقِع بعد لَمْ ولَنْ شيئاً يجوز لك أن تقدِّمَه قبلهما فيكون على غير حاله بعدهما [كما كان ذلك فى الجزاء] . ولن أَضْرِبَ نفىٌ لقوله :

---

(١) عن السيرافى : يعنى أن فعل الشرط الذى بعد « إذا » وهو « ترى » رفعته أو جزمته لا يعمل فيما قبل إذا ، لأنه وإذا كشئ واحد ، بمنزلة حين ، ولا يصلح تقديمه ، فلم يصح على كل حال أن يعمل فيما قبل إذا .

(٢) ط : « على أول الكلام رفعت عنده فجيد كما لم ترد بهذا أول الكلام » ، فقط .

سأَضْرِبُ ، كما أنّ [لا تَضرِبْ نفى لقولِه : آضرِبْ] ، ولم أَضرب نفىٌ لِضربتُ .

وتقول : كلَّ رجلٍ يأْتيك فاضربْ ، [نصبٌ] لأنَّ يأتيك ههنا صفةٌ ، فكأنّك قلت : كلَّ رجل صالحٍ اضربْ .

فإنْ قلت : أيُّهم جاءك فاضرِبْ ، رفعتَه لأنه جَعل جاءك فى موضع الخبر ، وذلك لأنّ قوله : فاضربْ فى موضع الجواب ، وأىٌّ من حروف المجازاة ، وكلُّ رجل ليستْ من حروف المجازاة . ومثله : زيدٌ إنْ أتاك فاضرِبْ ، إلّا أن تريد أوّلَ الكلام ، فتنصبُ ويكونُ على حدّ قولك : زيدا إن أتاك تَضرِبْ ، وأيَّهم يَأتِك تضربْ ، إذا كانت بمنزلة الذى [١] .

وتقول : زيدًا إذا أتاك فاضرب . فإن وضعتَه فى موضع زيدٌ إن يأتك تضربْ رفعتَ ، فارفعْ إذا كانت تضربْ جوابًا ليأتك ، وكذلك حينَ . والنصبُ فى زيد أحسنُ إذا كانت الهاءُ يَضْعُفُ تركُها ويَقْبُحُ [٢] .

٦٩ فأعمِلْه فى الأوّل ، وليس هذا فى القياس [٣] لأنَّها تكون بمنزلة حينَ ، وإذا وحينَ لا يكون واحدةٌ منهما خبرًا لزيد . ألّا ترى أنّك لا تقول : زيدٌ حينَ يأتينى ؛ لأنَّ حينَ لا تكون ظرفًا لزيد .

وتقول : الحَرُّ حينَ تأتينى ، فيكون ظرفًا ، لما فيه من معنى الفعل . وجميعُ ظروف الزَّمان لا تكون ظروفًا للجُثَثِ .

---

(١) ط : « فيصير بمنزلة الذى » .

(٢) بعده فى ط : « كما أن الفعل يقبح إذا لم يكن معه مفعول مضمر أو مظهر » . وهذا الكلام إنما هو تعليق أبى الحسن أو غيره ؛ وبدله فى الأصل : « يقول إن الفعل يقبح إذا لم يكن معه مفعول مضمر أو مظهر » .

(٣) أبو الحسن : « يعنى إذا لم تجزم بها » .

فإن قلت : زيدًا يومَ الجمعة أَضربُ (١) ، لم يكن فيه إلّا النصبُ ، لأنَّه ليس ههنا معنى جزاء ، ولا يجوز الرفع إلّا على قوله :

* كلُّه لم أصنْعِ (٢) *

ألا تَرى أنك لو قلت : زيدٌ يومَ الجمعة فأنا أضربُه لم يكن (٣) ، [ولو قلت : زيدٌ إذا جاءنى فأنا أضربُه ، كان جيِّدًا] . فهذا يدلّك على أنّه يكون على غير قوله : زيدًا أضرب حين يأتيك (٤).

هذا باب الأمر والنهى

والأَمْرُ والنهىُ يُختار فيهما النصبُ فى الاسم الذى يُبْنَى عليه الفعلُ ويُبْنَى على الفعل ، كما اختير ذلك فى باب الاستفهام ؛ لأن الأمر والنهى إنما هما للفعل ، كما أنّ حروف الاستفهام بالفعل أولى ، وكان الأَصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم ، فهكذا الأمْرُ والنَّهى ، لأنّهما لا يقعان إلّا بالفعل ، مظهرًا أو مضمرا .

وهما أقوى فى هذا من الاستفهام ؛ لأنّ حروف الاستفهام قد يُستفهم بها (٥)

---

(١) عن السيرافى : يعنى أن يوم الجمعة لغو ، كأنك قلت : زيدًا أضربُ ، فيجب النصب ، إلا أن تحذف الهاء على الوجه القبيح ، نحو زيد ضربت ، وكله لم أصنع ، برفع زيد وكل ، والنصب أحسن على نية التقديم ، لضعف ترك الهاء العائدة إلى الابتداء .

(٢) لأبى النجم . وقد سبق الكلام عليه فى ص ٨٥ .

(٣) ط : « لم يجز » .

(٤) بعده فى الأصل : « وهو عندنا غير جائز » إلا أن يكون الأول مجزوماً فى اللفظ » ، ولعله من قول الأخفش .

(٥) ط : « قد تستعمل » .

وليس بعدها إلا الأسماءُ نحو قولك : أزيدٌ أخوك ، ومتى زيدٌ منطلق ، وهل عمروٌ ظريفٌ . والأمرُ والنهيُ لا يكونان إلّا بفعلٍ ، وذلك قولك : زيدًا اضربْه ، وعمرًا آمرُرْ به ، وخالدًا اضربْ أباه ، وزيدًا اشترِ له ثوبا . ومثلُ ذلك : أَمَّا زيدًا فاقتُلْه ، وأَمَّا عمرًا فاشترِ له ثوبًا ، وأَمّا خالدًا فلا تَشْتِمْ أباه ، وأَمّا بكرًا فلا تمرر به . ومنه : زيدًا لِيضربْهُ عمروٌ ، وبشرا لِيقتلْ أباه بكرٌ ، لأنّه أَمْرٌ للغائب بمنزلة افعَلْ للمخاطَب .

وقد يكون فى الأمر والنهى أن يُبْنَى الفعل على الاسم ، وذلك قولك : عبدُ الله آضربْه ، ابتدأْتَ عبدَ الله فرفعته بالابتداء ، ونبَّهتَ المخاطَبَ له لتُعرِّفَه باسمه [1] ، ثم بنيتَ الفعلَ عليه كما فعلت ذلك فى الخبر . ومثل ذلك : أمّا زيد فاقتْله . فإذا قلت : زيدٌ فاضربْه ، لم يَستقم أَنْ تَحملَه على الابتداء . ألَا ترى أنّك لو قلت : زيدٌ فمنطلقٌ لم يستقم ، فهو دليلٌ على أنّه لا يجوز أن يكون مبتدأً . فإنْ شئتَ نصبته على شيءٍ هذا تفسيرُه ، كما كان ذلك فى الاستفهام ، وإن شئت على عليك ، كأنك قلت : عليكَ زيدا فاقتلْه .

وقد يَحْسُنُ ويستقيمُ أَنْ تقولَ : عبدُ الله فاضربْه ، إذا كان مبنيًّا على مبتدإٍ مُظْهَرٍ أو مُضْمَرٍ . فأمّا فى المظهر فقولُك : هذا زيدٌ فاضربْه ، وإن شئت لم تُظْهِرْ « هذا » ويَعمل كعمله إذا أظهرته [2] ، وذلك قولك : الهلالُ واللهِ فانظرْ إليه ، كأنّك قلت : هذا الهلالُ ، ثم جئتَ بالأمر .

وممّا يَدُلُّك على حُسنِ الفاء ههنا أنّك لو قلت : هذا زيدٌ فحَسَنٌ جميلٌ ،

---

(١) ط : « ليعرفه باسمه » .

(٢) ط : « إذا كان مظهرا » .

كان [كلامًا] جيّدًا . ومن ذلك قول الشاعر (١) :

وقائلةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهمْ وأُكرومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا (٢) ٧٠

هكذا (٣) سُمِعَ من العرب تُنْشِدُه .

وتقول : هذا الرجلَ فاضربْه ، إذا جعلته وصفًا ولم تجعله خبرا . وكذلك : هذا زيدًا فاضربْه ، إذا كان معطوفا على « هذا » أو بدَلا .

وتقول : اللَّذِينِ يأتيانِك فاضربْهما ، تنصبُه كما تنصب زيدا ، وإن شئت رفعتَه على أَنْ يكون مبنيًّا على مظهَر أو مضمَر . وإن شئت كان مبتدأً ، لأنّه يستقيم أن تجعلَ خبرَه من غيرِ الأَفعال بالفاء . ألَا ترى أنّك لو قلت : الذى يأْتينى فله درهمٌ ، والذى يأتينى فمُكْرَمٌ محمودٌ (٤) ، كان حسنًا . ولو قلت : زيدٌ فله درهمٌ لم يجز (٥) . وإنَّما جاز ذلك لأنّ قوله : الذى يأْتينى فله درهمٌ ، فى

---

(١) لم يعرف . والبيت من الخمسين التى لم يعرف قائلوها . وانظر الخزانة ١ : ٢١٩ و ٣ : ٣٩٥ و ٤ : ٤٢١ ، ٥٥٢ والعينى ٢ : ٥٢٩ وشواهد المغنى ١٥٩ ، ٢٩٥ وتفسير أبى حيان ٣ : ٤٧٧ .

(٢) خولان : حى من اليمن ، وهم خولان بن عمرو بن مالك بن الحارث بن مرة ابن أدد بن زيد بن يشجب . والفتاة : الشابة من النساء . والأكرومة : أصلها الفعلة الكريمة ، والمراد الكريمة . والحيان : حى أبيها وحى أمها . عنى أنها كريمة الطرفين . خلو ، أى خالية من زوج . كما هى : كعهدك من بكارتها .

وشاهده رفع « خولان » على تقدير مبتدأ ، ولا يصح أن يكون « خولان » مبتدأ دخلت الفاء على خبره لأنه لا يجوز زيد فمنطلق .

(٣) ط : « فهذا » .

(٤) ط : « محمول » أى على دابة ونحوها .

(٥) عن السيرافى : لأن دخول الفاء لا معنى له هنا ، لأن الكلام إنجاز محض ولا مذهب للمجازاة فيه .

معنى الجزاءِ ، فدخلت الفاءُ فى خبره كما تدخل فى خبر الجزاءِ .

ومن ذلك قوله عزّ وجلّ : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ والنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (١) .

ومن ذلك قولهم : كلُّ رجل يأْتيك فهو صالحٌ ، وكلُّ رجل جاءَ فله درهمانِ ، لأنّ معنى الحديث الجزاءُ .

وأمّا قول عَدِىٍّ بن زيد :

أَرَواحٌ مُوَدِّعٌ أم بُكـورُ ... أنتَ فانظُرْ لأىِّ ذاكَ تَصِيرُ (٢)

---

(١) الآية ٢٧٤ من سورة البقرة .

(٢) أمالى ابن الشجرى ١ : ٨٩ وشواهد المغنى ١٦٠ . أرواح : أراد : أذو رواح ، أو ألك رواح ، أو أرواحك رواح مودع . والرواح : السير بالعشى . والبكور : السير بكرة فى أول النهار . المودِّع : هو كقولهم : ليل نائم وقوله تعالى : ﴿ والنهار مبصرا ﴾ . قال ابن الشجرى : ولو أنشد « مودَّع » جاز وكان التقدير مودَّع فيه . وقال : « لأى ذاك » ولم يقل ذينك ؛ لأنهم قد يوقعون « ذاك » « وذلك » على الجمل . يقول : إن الموت لا يفوته شئ ، إن لم يفجأ نهارا فجأ بكورا ، وليس يدرى المرء ما قدر له .

وشاهده « أنت فانظر » . قال السيرافى : وهو : يشبه زيد فاضربه . وهو لم يجوزه إلا على إضمار سبب دخول الفاء ، وقد دخلت فى فانظر . فتأول ذلك على وجوه ثلاثة أراد بها تصحيح دخولها .

الأول : أن ترفع أنت بفعل مضمر يفسره المظهر .

والثانى : أن تجعل أنت مبتدأ وتضمر خبرا والفاء جواب للجملة ، كأنه قال : أنت الراحل فانظر ؛ نحو قولك : إذا ذُكرت الشجاعة قال الناس : أنت .

الثالث : أن تجعل أنت خبرا وتنوى المبتدأ .

فإنّه على أن يكون فى الذى يَرْفَعُ على حالة المنصوب فى النصب [١] . ٧١
يعنى [٢] أن الذى من سببه مرفوع فترفعه بفعلٍ هذا يفسِّره ، كما كان المنصوبُ ما هو من سببه ينتصب ، فيكون ما سقط على سببيِّهِ تفسيرُه فى الذى ينصب على أنه شئ هذا تفسيره . يقول : ترفع [أنت] على فعل مضمر ، لأن الذى من سببه مرفوع ، وهو الاسم المضمر الذى فى انظرْ .

وقد يجوز [أن يكون] أنت على قوله : أنت الهالِكُ ، كما يقال : إذا ذُكِرَ إنسان لشئ ، قال الناسُ : زيدٌ . وقال الناس : أنت . ولا يكون على أن تضمِرَ هذا ، لأنَّك لا تُشيرُ للمخاطَب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك ، وإنما تُشير له إلى غيره . ألا ترى أنَّك لو أشرت له إلى شخصه فقلت : هذا أنت ، لم يستقم .

ويجوز هذا أيضاً على قولك : شاهِداك ، أى ما ثبت لك شاهِدَاك [٣] . قال الله تعالى جدّه : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ [٤] ﴾ . فهو مثله . فإمّا أَن يكونَ أَضْمَرَ الاسمَ وجَعل هذا خبرَه كأنّه قال : أَمْرِى طاعةٌ [وقولٌ معروف] ، أو يكونَ أَضْمر الخبرَ فقال : طاعةٌ وقولٌ معروف أمثلُ [٥] .

---

(١) ط : « فى الذى يرفع على حال المنصوب فى الذى ينصب على أنه على شئ هذا تفسيره » .

(٢) الكلام يشعر بأن ما بعده من تفسير الأخفش . وبدل هذه العبارة التالية فى ط إلى آخر هذه الفقرة : « يقول ترفع أنت على فعل مضمر لأن الذى من سببه مرفوع وهو الاسم المضمر الذى فى انظر » .

(٣) ط : « أى شاهداك ما يثبت لك ، أو ما يثبت لك شاهداك » .

(٤) الآية ٢١ من سورة محمد .

(٥) بعده قال أبو الحسن : « تقول زيدًا فاضرب ، فالعامل اضرب هذه ، والفاء معلقة بما قبلها . ويدلك على أن هذه هى العاملة قولك : بزيد فامرر ، كما تقول : أما بزيد فامرر . فهذه الفاء أضافت الفعل الذى معه الفاء إلى زيد » .

واعلم أنّ الدعاءَ بمنزلة الأمر والنهى ، وإنما قيل : « دعاءٌ » لأنه استُعْظِمَ أنْ يقال : أمرٌ أو نَهْىٌ . وذلك قولُك : اللهمَّ زيدًا فاغفرْ ذنبَه ، وزيدا فأَصلحْ شأنَه ، وعَمْرًا لِيَجْزِه اللهُ خيرًا . وتقول : زيدًا قَطعَ اللهُ يدَه ، وزيدًا أَمَرَّ اللهُ عليه العيشَ ، لأن [معناه معنى] زيدًا (١) لِيَقطعِ اللهُ يده .

وقال أبو الأسود الدُّؤَلِىُّ :

أَميرانِ كَانَا آخَيَانِى كِلاهما فكلًّا جزاه اللهُ عَنِّى بما فَعَلْ (٢)

ويجوز فيه من الرفع ما جاز فى الأمر والنهى ، ويَقبح فيه ما يقبح فى الأمر والنهى .

وتقول : أَمّا زيدًا فَجدْعًا له ، وأَمّا عمرًا فسَقْيًا له ؛ لأنّك لو أظهرتَ الذى انتَصَبَ عليه سَقيًا وجَدعا لنصبتَ زيدًا وعمرًا ، فإِضمارُه بمنزلة إظهاره ، كما تقول : أمّا زيدًا فضربًا .

وتقول : أمّا زيدٌ فسلامٌ عليه ، وأَمّا الكافرُ فلعنةُ الله عليه ؛ لأَنَّ هذا ارتَفَعَ بالابتداء .

وأمّا قوله عزّ وجلّ : ﴿ الزَّانِيَةُ والزَّانِى فاجْلِدُوا كلَّ واحِدٍ مِنْهُمَا مائَةَ جَلْدَةٍ (٣) ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا (٤) ﴾ ، فإن

---

(١) هذا مافى ط . وفى الأصل : « وزيدا » .

(٢) لم أجده فى ديوان أبى الأسود من نفائس المخطوطات ، ولا فى ملحقات ديوانه . ذكر أميرين من أمراء قريش آخياه وأحسنا إليه ، فدعا لهما بحسن الجزاء . وشاهده نصب « كل » بإضمار فعل يفسره ما بعده .

(٣) الآية ٢ من سورة النور .

(٤) الآية ٣٨ من سورة المائدة .

هذا لم يُبْنَ على الفعل ، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الجَنَّة الَّتِى وُعِدَ المُتَّقُونَ (١) ﴾ . ثمَّ قال بَعْدُ : ﴿ فيها أنهارٌ من ماءٍ ﴾ ، فيها كذا وكذا . فإنما وُضِعَ المَثَلُ للحديث الذى بعده ، فذكر أخبارًا وأحاديثَ (٢) ، فكأَنه قال : ومن القَصَصِ مَثَلُ الجنّة ، أو مما يُقَصُّ عليكم مَثَلُ الجنّة ، فهو محمول على هذا الإضمارِ [ونحوِه] . والله تعالى أعلم .

وكذلك ﴿ الزَّانِيَةُ والزَّانى ﴾ ، [كأنه] لمّا قال جلّ ثناؤُه : ﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا (٣) ﴾ . قال : فى الفرائِض الزَّانِيَةُ والزَّانى ، [أو الزانيةُ والزانى فى الفرائض] . ثم قال : فاجْلِدُوا (٤) ، فجاءَ بالفعل بعد أن مَضَى فيهما الرفعُ ، ٧٢
كما قال :

* وقائلةٍ : خَوْلانُ ، فانْكِحْ فتاتَهم (٥) *

فجاء بالفعل بعد أنْ عَمل فيه المضمَرُ (٦) . وكذلك : ﴿ والسَّارِقُ والسَّارِقَة ﴾ [كأنه قال : و] فيما فرضَ اللهُ عليكم [السارقُ والسارقةُ ، أو السَّارق والسارقة فيما فرض عليكم] . فإنَّما دخلت (٧) هذه الأسماءُ بعد قصَصٍ وأحاديثَ . ويحمل على نحوٍ من هذا [ومثلِ ذلك] : ﴿ واللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا (٨) ﴾ .

---

(١) الآية ١٥ من سورة محمد .

(٢) ط : « وذكر بعد أخبار وأحاديث » .

(٣) الآية الأولى من سورة النور .

(٤) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « ثم جاء فاجلدوهما » .

(٥) انظر ما سبق فى ص ١٣٩ .

(٦) يعنى عمل « هذه » المضمرةِ ، فى « خولان » .

(٧) ط : « فإنما جاءت » .

(٨) الآية ١٦ من سورة النساء .

وقد يَجْرِى هذا فى زيدٍ وعمرو على هذا الحدّ ، إذا كنتَ تُخبِرُ [بأشياء] أو تُوصِى . ثم تقول : زيدٌ ، أى زيدٌ فيمن أُوصِى به فأَحْسِنْ إليه وأَكْرِمْه .

وقد قرأَ أناسٌ : « والسَّارِقَ والسَّارِقةَ [١] » و « الزانيةَ والزانِىَ [٢] » ، وهو فى العربيّة على ما ذكرت لك من القوّة . ولكن أَبَتِ العامَّةُ إلّا القراءةَ بالرفع .

وإنّما كان الوجهُ فى الأمر والنَّهى النصبَ لأنّ حدَّ الكلام تقديمُ الفعل ، وهو فيه أوجبُ ، إذ كان ذلك يكون فى ألف الاستفهام ، لأنّهما لا يكونان إلا بفعل .

وقَبُحَ تقديمُ الاسم فى سائر الحروف ، لأنّها حروفٌ تَحْدُثُ قبل الفعل . وقد يصير معنى حديثهنّ إلى الجزاء ، والجزاءُ لا يكون إلّا خبرًا ، وقد يكون فيهنّ الجزاءُ فى الخبر ، وهى غيرُ واجبة كحروف الجزاء فأُجْرِيَتْ مُجراها . والأمر ليس يَحْدُثُ له حرفٌ سوى الفعل ، فيُضارِع حروفَ الجزاء ، فيقبُح حذفُ الفعل منه كما يَقبح حذفُ الفعل بعد حروف الجزاء . وإنّما يقبح حذفُ الفعل وإضمارُه بعد حروف الاستفهام لمضارعتها حروفَ الجزاء .

وإنما قلت : زيدًا اضربْه ، واضربْه مشغولةٌ بالهاء ، لأنَّ الأمْرَ [٣] والنهى لا يكونان إلّا بالفعل ، فلا يستغنى عن الإضمار إن لم يظهَرْ [٤] .

---

(١) هى قراءة عيسى بن عمر ، وابن أبى عبلة . تفسير أبى حيان ٣ : ٤٧٦ :

(٢) هى قراءة عيسى ، ويحيى بن يعمر ، وعمرو بن فائد ، وأبو جعفر ، وشيبة ، وأبو السمال ، ورويس . تفسير أبى حيان ٦ : ٤٢٧ .

(٣) ط : « وإنما قلت زيدا اضربه لأن اضربه مشغولة بالهاء ، والمأمور لابد له من أمر ، والأمر » .

(٤) ط : « فلم يستغن عن الإضمار إذا لم يظهر » .

هذا باب حروفٍ أُجريتْ مُجرى حروف الاستفهام
وحروفِ الأمر والنهى

وهى حروف النَّفى ، شبّهوها بحروف (١) الاستفهام حيث قُدّم الاسمُ قبل الفعل ، لأنَّهنَّ غيرُ واجبات ، كما أنّ الألف وحروف الجزاء غير واجبة ، وكما أنَّ الأمر والنهى غير واجبَيْن .

وسَهُل تقديم الأسماء فيها لأنّها نفىٌ لواجبٍ ، وليست كحروف الاستفهام والجزاء ، وإنّما هى مضارِعةٌ ، وإنَّما تجىء لخلاف قوله : قد كان .

وذلك قولك : ما زيدًا ضربتُه ولا زيدًا قتلتُه ، وما عَمْرًا لقيتُ أباه ولا عمرًا مررتُ به ولا بِشرا اشتريتُ له ثوبا . وكذلك إذا قلت : ما زيدًا أنا ضاربُه ، إذا لم تجعله اسمًا معروفا . قال هُدْبةُ بن الخَشْرَمْ العُذْرىّ :

فلا ذا جَلَالٍ هِبْنَه لجلالِهِ ... ولا ذا ضَياعٍ هنَّ يَتركْنَ للفَقْرِ (٢)

وقال زُهير : ٧٣

لا الدَّارَ غَيَّرها بَعْدِى الأَنيسُ ولا ... بالدّارِ لو كَلَّمَتْ ذا حاجةٍ صَمَمُ (٣)

---

(١) فى ط : بألف الاستفهام .

(٢) أمالى ابن الشجرى ١ : ٣٣٤ . ذكر المنايا وعمومها للخلق ، فيقول : لا يتركن الجليل هيبة لجلاله ، ولا الضائع الفقير إشفاقا على ضياعه وفقره . والضياع : الإهمال والهوان . وشاهده نصب « ذا » فى الموضعين بإضمار فعل مفسر ، تقديره : فلا هبن ذا جلال ، ولا يتركن ذا ضياع .

(٣) ديوان زهير ١٤٦ . الأنيس : من يؤنس به من الناس . يصف دارا خلت من أهلها ولم يخلفُهم غيرهم فيها فيغيروا ما عرفه من آثارها ورسومها . ويروى : « بُعد الأنيس » أى لم يغيرها بعد أهلها عنها . ويقول : ليس بها صمم عن تحيتى ، لأنى تكلمت بقدر ما تسمع ، ولكنها لم تكلمنى ولا ردت جوابى . وشاهده نصب « الدار » بتقدير فعل مفسَّر .

وقال جرير :

فَلا حَسَبًا فَخَرْتَ به لتَيْمٍ ولا جَدًّا إذا ازْدَحَمَ الجُدودُ (١)

وإن شئت رفعتَ ، والرَّفعُ فيه أقوى إذْ كان يكون فى ألف الاستفهام (٢) ، لأنَّهنَّ نفىُ واجبٍ يُبتدأ بعدهنّ ويُبْنَى على المبتدإ بعدهنّ ، ولم يَبلغنَ أن يكنَّ مثل ما شُبِّهْنَ به (٣) .

فإنْ جعلتَ « ما » بمنزلة ليس فى لغة أهل الحجاز لم يكن إلّا الرفع ، لأنّك تجىءُ بعد أن يَعمل فيه ما هو بمنزلة فِعْلٍ يَرفع ، كأنّك قلت : ليس زيدٌ ضربتُه .

وقد أُنشد بعضهم هذا البيتَ رَفعًا ، [قول مُزاحم العُقَيْلىّ] :

وقالوا تَعَرَّفْها المَنازِلَ من مِنًى وما كلُّ من وَافَى مِنًى أنا عارِفُ (٤)

فإن شئت حملتَه على ليس ، وإن شئت حملته على « كُلُّهُ لم أَصنع (٥) » . فهذا أبعدُ الوجهينِ .

---

(١) ديوان جرير ١٦٥ والخزانة ١ : ٤٤٧ . يخاطب عمر بن لجأ التيمى ، من تيم عدى . يقول : لم تكسب لهم حسبا يفخرون به ، ولا لك جد شريف تعتز به إذا ازدحم الناس للمفاخر . أى ليس لك قديم ولا حديث . وقيل : الجد هنا : الحظ ، أى ليس لتيم حظ فى علو المرتبة وجميل الذكر .

والشاهد فيه نصب « حسبا » بفعل يدل عليه الفعل المفسر ، تقديره : ولا ذكرت حسبا .

(٢) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « إذ كان فى ألف الاستفهام » . أراد : لأنه يكون مع ألف الاستفهام .

(٣) أى لم تبلغ حروف النفى فى القوة ما بلغته أدوات الاستفهام التى شبهت بها حروف النفى .

(٤) انظر ما سبق فى ص ٧٢ .

(٥) انظر ما مضى فى ٧٥ ، ١٣٧ .

وقد زعم بعضهم أنّ ليس تجعل كما (١) ، وذلك قليل لا يَكادُ يُعْرَفُ ، فهذا يجوز أن يكون منه : ليس خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ منه (٢) ، وليس قالَها زيد .

قال حُمَيْدٌ الأَرْقَطُ :

فأَصْبَحُوا والنَّوَى عالِى مُعَرَّسِهِمْ ··· وليس كلَّ النَّوَى يُلْقِى المَساكِينُ (٣)

وقال هشامٌ أخو ذى الرُّمّة :

هى الشِّفاءُ لِدائى لو ظَفِرْتُ بها ··· وليس منها شِفاءُ الداءِ مَبْذولُ (٤)

هذا كلُّه سُمِعَ من العرب . والوجه والحدّ أن تَحْمِلَه على أَنّ فى ليس إضمارًا وهذا مبتدأٌ ، كقوله : إنّه أَمَةُ الله ذاهبةٌ . إلّا أنّهم زعموا أنَّ بعضهم قال : ليس الطِّيبُ إلّا المِسكُ ، وما كانَ الطيبُ إلا المسكُ .

٧٤ فإن قلت : ما أنا زيدٌ لقيتُه ، رفعتَ إلّا فى قول من نَصَبَ زيدًا لقيتُه،لأنّك قد فصَلتَ كما فصلت فى قولك : أنت زيدٌ لقيتَه . [وإن كانتْ ما التى هى بمنزلة ليس ، فكذلك ، كأنّك قلت : لستُ زيدٌ لقيتُه] ، لأنّك شغلت الفعل [بأنا] ، وهذا مبتدأٌ بعد اسم ، وهذا الكلام فى موضع خبره ، وهو فيه أقوى لأنّه عاملٌ فى الاسم الذى بعده (٥) . وألفُ الاستفهام ، وما فى لغة بنى تميم ، يفصلنَ فلا يَعْمَلنَ . فإذا اجتمع أنّك تَفْصِلُ وتعمل (٦) الحرفَ فهو أقوى .

---

(١) ط : « وقد زعموا أن بعضهم يجعل ليس كما » .

(٢) ط : « فقد يجوز أن يكون منه : ليس خلق مثله أشعر منه » .

(٣) انظر ما سبق فى ص ٧٠ .

(٤) انظر ما مضى فى ص ٧١ .

(٥) فى الأصل : « فى الاسم يريد أن ما قد عمل الذى بعده » . وعبارة « يريد أن ما قد عمل » تعليق من الأخفش أو أحد الرواة .

(٦) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « وتهمل » .

وكذلك : إنِّى زيدٌ لقيتُه ، وأنا عمرو ضربتُه ، ولَيْتَنِى عبدُ الله مررتُ به ، لأنّه إنما هو اسمٌ مبتدأٌ [ثم آبْتُدِئَ بعده] ، أو اسمٌ قد عَمِلَ فيه عاملٌ ثم ابتُدِئ بعده والكلام فى موضع خبره .

فأما قوله عزّ وجلّ : ﴿ إنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ (١) ﴾ ، فإنّما هو على قوله : زيدًا ضربتُه ، وهو عربىٌّ كثير . وقد قرأ بعضهم : ﴿ وأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْناهُمْ ﴾ ، إلَّا أنّ القراءة لا تُخالَفُ ؛ لأنّ القراءة السُّنَّةُ (٢) .

وتقول : كنتُ عبدُ الله لقيتُه ، لأنّه ليس من الحروف التى يُنْصَبُ ما بعدها كحروف الاستفهام وحروفِ الجزاء ولا ما شُبِّه بها ، وليس بفعلٍ ذكرتَه ليَعْمَلَ فى شئ فيَنْصِبَه أو يَرفعَه ، ثم يُضَمَّ إلى الكلام الأوّل الاسمُ بما يُشْرَكُ [به] ، كقولك : زيدا ضربتُ وعمرا مررتُ به ، ولكنه شئٌ عَمِلَ فى الاسم ، ثم وضعتَ هذا فى موضع خبره ، مانعًا له أن ينصبَ ، كقولك : كان عبدُ الله أبوه منطلقٌ . ولو قلت : كنتُ أخاك وزيدا مررتُ به نصبتَ ، لأنّه قد أُنفذ إلى مفعول ونُصبَ ثم ضممتَ إليه اسما وفعلا .

---

(١) الآية ٤٩ من سورة القمر . قال السيرافى ما ملخصه : فإن قال قائل : قد زعمتم أن نحو : إنى زيد كلمته الاختيار فيه الرفع ، لأنه جملة فى موضع الخبر ، فلم اختير النصب فى إنا كل شئ خلقناه بقدرٍ ، وكلام الله تعالى أولى بالاختيار ؟ فالجواب أن فى النصب ها هنا دلالة على معنىً ليس فى الرفع ؛ فإن التقدير على النصب إنا خلقنا كل شئ خلقناه بقدر : فهو يوجب العموم . وإذا رفع فليس فيه عموم ؛ إذ يجوز أن يكون خلقناه نعتا لشئ ، و « بقدر » خبراً لكل ، ولا يكون فيه دلالة على خلق الأشياء كلها ؛ بل إنما يدل على أن ما خلقه منها خلقه بقدر . وانظر التصريح ١ : ٣٠٢ والأشمونى ٢ : ٨٠ .

(٢) ط : « لأنها السنة » .

وإذا قلت : كنتُ زيدٌ مررتُ به [١] ، فقد صار هذا فى موضع أخاك ، ومَنَعَ الفعلَ أن يَعْمَلَ .

وكذلك : حَسِبْتُنى عبدُ الله مررتُ به ، لأنّ هذا المضمَرَ المنصوبَ بمنزلة المرفوع فى كنتُ ؛ لأنّه يَحتاج إلى الخبر كاحتياج الاسم فى كنتُ ، وكاحتياجِ المبتدإ ، فإنّما هذا فى موضع خبره ، كما كان فى موضع خبرِ كان ، فإنّما أراد أن يقولَ : كنتُ هذه حالى ، وحَسِبْتُنى هذه حالى ، كما قال : لقيتُ عبدَ الله وزيد يَضربه عمرو ، فإنما قال : لقيتُ عبدَ الله وزيد هذه حالُه ، ولم يَعْطِفه على الحديث الأوّل ليكون فى مثل معناه ، ولم يُرِدْ أن يقول : فعلتُ وفَعَلَ ، وكذلك لم يُرِدْه فى الأوّل . ألا ترى أنّه لم يُنْفِذِ الفعلَ فى كنتُ إلى المفعول الذى به يَسْتَغنِى الكلامُ كاستغناء كنتُ بمفعوله . فإنّما هذه فى موضع الإخبارِ ، وبها يَسْتَغْنِى الكلامُ .

وإذا قلتَ : زيدا ضربتُ وعمرًا مررتُ به ، فليس الثانى فى موضع خبر ، ولا تريد أن يَستغنى به شئٌ [٢] لا يتمُّ إلّا به ، فإنّما حالُه كحال الأول [فى أنه مفعولٌ] ، وهذا [الثانى] لا يَمْنَعُ الأوّلَ مفعولَه أَنْ يَنْصِبَهُ لأنّه ليس فى موضع خبره ، فكيف يُختار فيه النّصبُ ، وقد حال بينه وبين مفعوله ، وكان فى موضعه ، إلّا أن تَنصبه على قولك : زيدًا ضربتُه .

ومثل ذلك : قد علمتُ لَعَبْدُ الله تضربه ، فدخولُ اللام يدلُّك أنّه إنّما

---

(١) بعده فى الأصل عبارة مقحمة ليس هذا موضعها ، وهى : « معناه ليس شئ إلا الطيب كأنه قال : ليس إلا الطيب المسك ، الرفع ليس أقوى منه فى الاستفهام » .

(٢) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « أن يستغنى بشئ » .

أراد به ما أراد إذا لم يكن قبله شيءٌ ، لأنَّها ليست ممّا يُضَمُّ به الشيءُ إلى الشيء كحروف الاشتراك ، فكذلك تركُ الواو فى الأول هو كدخول اللام هنا . وإن شاءَ نصبَ ، كما قال الشاعر ، وهو المَرّار الأسدى :

فلو أنّها إيّاكَ عَضَّتْكَ مِثْلُها جَرَرْتَ على ماشئتَ نَحْرًا وكَلْكَلَا (١)

هذا بابٌ من الفعل يستعمَلُ فى الاسم

ثم يُبْدَلُ مكانَ ذلك الاسمِ اسمٌ آخرَ فيَعْمَلُ فيه كما عَمِلَ فى الأوّل (٢)

وذلك قولك : رأيتُ قومَك أكثرَهم ، ورأيتُ بنى زيد ثُلُثَيْهم ، ورأيتُ بنى عمّك ناسًا منهم ، ورأيتُ عبدَ الله شخصَه ، وصَرَفْتُ وجوهَها أوَّلِها (٣) . فهذا يجيءُ على وجهينِ :

على أنَّه أراد : رأيتُ أكثرَ قومك ، و [رأيت] ثُلُثَىْ قومك ، وصرفتُ وجوهَ أوّلِها ، ولكنَّه ثنّى الاسمَ توكيدًا ، كما قال جلّ ثناؤه : ﴿ فَسَجَدَ المَلائِكَةُ كُلُّهُمْ

---

(١) يصف داهية شديدة ، يقول لمخاطبه : لو أصابك مثلها لصرعت على الأرض ، وجَررت على ما شئت منها نحرك وكلكلك ، ولم تستطع القيام منها . والنحر : أعلى الصدر . والكلكل : الصدر . وشاهده : نصب « إياك » بفعل فسره ما بعده يقدر بعد « إياك » ؛ لأنه ضمير منفصل لا يجوز اتصاله بالفعل .

(٢) السيرافى : أعلم أن البدل إنما يجئ فى الكلام على أن يكون مكان المبدل منه كأنه لم يذكر . وقول النحويين إن التقدير فيه تنحية المبدل منه ووضع البدل مكانه ليس على معنى إلغائه وإزالة فائدته ، بل على أن البدل قائم بنفسه غير مبين للمبدل منه تبيين النعت للمنعوت ، إذ لو كان على الإلغاء لكان نحو قولك زيد رأيت أباه عمرا فى تقدير : زيد رأيت عمرا . وهذا فاسد محال .

(٣) هذا مافى ط . وفى الأصل : « وضربت وجوه أولها » ، وكذا فى الموضع التالى .

أَجْمَعُونَ (١) ﴾ وأشباه ذلك . فمن ذلك قوله عزّ وجلّ : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ (٢) ﴾ . وقال الشاعر (٣) :

وذَكَـرَتْ تَقْتُـدَ بَرْدَ مائِهـا وعَتَكُ البَـوْلِ على أنسائِهـا (٤)

ويكون على الوجه الآخرَ الذى أذكره لك ، وهو أن يَتكلّمَ فيقولَ : رأيتُ قومَك ، ثم يَبْدُوَ له أن يبيِّنَ ما الذى رأى منهم ، فيقولَ : ثُلُثَيْهم أو ناسًا منهم .

ولا يجوز أن تقول : رأيتُ زيدا أباه ، والأبُ غيرُ زيد ، لأنّك لا تبينُّه بغيره ولا بشيْءٍ ليس منه . وكذلك لا تثنِّى الاسم (٥) توكيدًا وليس بالأوّل ولا شيْءٌ منه ، فإنّما تثنِّيه وتُؤكِّدُهُ مُثَنًّى بما هو منه أو هو هو . وإنّما يجوز رأيتُ زيدًا أباه

---

(١) الآية ٣٠ من الحجر و ٧٣ من سورة صٓ .

(٢) الآية ٢١٧ من البقرة .

(٣) لم ينسب فى مخطوطات سيبويه ولم ينسبه الشنتمرى كذلك ، ووجدت نسبته فى معجم البلدان (تقتد) إلى أبى وجزة الفقعسى فى تسعة أشطار رواها ياقوت . فيضاف هذا إلى ما عرفت نسبته من الخمسين .

(٤) عند ياقوت :

حتى إذا ماتم من أظمائها وعتك البول على أنسائها

تذكرت تقتد برد مائها

وتقتد : ركية فى شق الحجاز ، من مياه بنى سعد بن بكر بن هوازن . وعتك البول : أن يضرب إلى الحمرة ، ومنه قوس عاتكة ، إذا قدمت واحمرّت . والأنساء : جمع نَسا ، وهو عرق يستبطن الفخذ والساق . وإذا قل ورود الإبل للماء خثر بولها وغلظ واشتدت صفرته .

وشاهده : نصب « برد » على البدل من « تقتد » لاشتمال الذكر عليها .

(٥) أى لا تذكره مرة ثانية .

ورأيتُ زيدا عمرًا ، أن يكون أراد أن يقول : رأيتُ عمرا أو رأيتُ أبا زيد ، فَغَلِطَ أو نَسِيَ ، ثم استَدرك كلامَه بعدُ ؛ [وإمّا أن يكون أَضْرَبَ عن ذلك فنَحّاه وجعل عمراً مكانَه] .

فأَمّا الأوّل فجيّدٌ عربى ، مثلُه قوله عزّ وجلّ : ﴿ ولله علَى النَّاسِ حِجُّ
٧٦ البَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إليهِ سَبِيلًا (١) ﴾ لأنهم من الناس . ومثلُه إلَّا أنَّهم أعادوا حرفَ الجرّ : ﴿ قال المَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ (٢) ﴾ .

ومن هذا الباب [قولك] : بِعتُ متاعَك أَسْفَلَه قبل أَعلاه ، واشتريتُ متاعَك أسفلَه أسرَعَ من اشترائى أَعلاه ، واشتريتُ متاعَك بعضَه أعجلَ من بعضٍ ، وسَقَيْتُ إبَلك صِغارَها أَحْسَنَ مِنْ سَقْيِى كِبارَها ، وضربت الناسَ بعضَهم قائما وبعضَهم قاعدًا ، فهذا لا يكون فيه إلَّا النصبُ ؛ لأنَّ ما ذكرتَ بعده (٣) ليس مبنيّا عليه فيكونَ مبتدأً (٤) ، وإنَّما هو من نعتِ الفعل ، زعمتَ أنّ بَيْعَه أسفلَه كان قبل بيعه أعلاه ، وأنّ الشِّرَاءَ كان فى بعضٍ أعجلَ من بعض ، وسَقْيَه الصغارَ كان أحسنَ من سَقيه الكبار ، ولم تَجعله خبرًا لما قبله (٥) .

ومن ذلك قولك : مررتُ بمتاعك بعضِه مرفوعًا وبعضِه مطروحا ، فهذا

---

(١) الآية ٩٧ من آل عمران .
(٢) الآية ٧٥ من سورة الأعراف .
(٣) بعده فى الأصل : « يريد بعد هذا الاسم » ، وهو تعليق .
(٤) هذا مافى ط . وفى الأصل : « ليس مبنيا على الاسم فيكون الاسم مبتدأ » .
(٥) ط : « خبرا لما قبله من المبدل » .

لا يكون مرفوعًا ؛ لأنك حملت النعتَ على المرور فجعلته حالًا [للمرور] ولم تجعلْه مبنيًّا على المبتدإ . وإنْ لم تجعله حالًا للممرور جاز الرفع .

ومن هذا الباب : أَلزمتُ الناسَ بعضَهم بعضًا ، وخَوّفتُ الناس ضعيفَهم قَوِيَّهم . فهذا معناه فى الحديث المعنى [الذى] فى قولك : خاف الناسُ ضعيفُهم قويَّهم ، ولَزِمَ الناسُ بعضُهم بعضًا ، فلمَّا قلت : ألزمتُ وخوّفتُ صار مفعولا ، وأجريتَ الثانىَ على ما جرى عليه الأوّلُ وهو فاعلٌ ، فصار فِعْلا تعدَّى إلى مفعولينِ .

وعلى ذلك : دَفعتُ الناسَ بعضَهم ببعضٍ ، على قولك : دَفَعَ الناسُ بعضُهم بعضًا . ودخولُ الباء ههنا بمنزلة قولك : ألزمتُ ، كأنَّك قلت فى التمثيل : أَدْفَعْتُ ، كما أنكَ تقول : ذهبتَ به [من عندنا] وأَذهبتَه من عندنا ، وأخرجتَه [معك] وخرجتَ به معك . وكذلك مَيَّزْتُ متاعَك بعضَه من بعضٍ ، وأَوصلتُ القومَ بعضَهم إلى بعضٍ ، فجعلتَه مفعولا على حدّ ما جَعلتَ الذى قبله [1] وصار قوله إلى بعض ومن بعض ، فى موضع مفعولٍ منصوبٍ .

ومن ذلك : فضَّلْتُ متاعَك أسفلَه على أعلاه ، [فإنَّما جعله مفعولا من قوله : خَرَجَ متاعُك أسفلُه على أعلاه] ، كأنه قال فى التمثيل : فضَلَ متاعُك أسفلُه على أعلاه ، [فعلى أعلاه فى موضع نصب] .

ومثل ذلك : صَكَكْتُ الحَجَرَيْنِ أَحَدَهما بالآخَر ، على أنَّه مفعول ، من آصْطَكَّ الحجرانِ أحدُهما بالآخر . ومثل ذلك [قوله عزّ وجلّ] : ﴿ وَلَوْلَا دِفَاعُ

---

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « مفعولا كما جعلت الذى قبله » .

اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ [١] ﴾ .

وهذا ما يَجرى منه مجرورا كما يجرى منصوبا ، وذلك قولك : عجبتُ من دَفْعِ الناسِ بعضِهم ببعضٍ ، إذا جعلت الناسَ مفعولِينَ كان بمنزلة قولك : عَجِبْتُ من إذهابِ الناسِ بعضِهم بعضًا ، لأنَّك إذا قلت : أَفعلتُ ، استغنيتَ
٧٧ عن الباء ، وإذا قلت : فَعلتُ احتجتَ إليها [٢] ، وجرى فى الجرّ على قولك : دفعتُ الناسَ بعضَهم ببعضٍ . وإن جعلت الناسَ فاعِلينَ قلت : عجبتُ من دفعِ الناسِ بعضِهم بعضًا ، جرى فى الجرِّ على حدِّ مجراه فى الرفع ، كما جرى فى الأوَّل على مجراه فى النَّصب ، وهو قولك : دفعَ الناسُ بعضُهم بعضًا .

وكذلك جميعُ ما ذكرنا إذا أُعملتَ فيه المصدرَ فجرى مجراه فى الفعل [٣]. و [من] ذلك قولك : عَجِبْتُ من موافقةِ الناسِ أسودِهم أَحمرَهم ، جرى على قولك : وافَقَ الناسُ أَسودُهم أَحمرَهم . وتقول : سمعتُ وَقْعَ أَنْيابِه بعضِها فوقَ بعضٍ ، جرى على قولك : وقعتْ أَنْيابُه بعضُها فوق بعض . وتقول : عجبتُ من إيقاعِ أَنْيابِه بعضِها فوق بعض ، على حدّ قولك : أُوقعتْ أَنيابُه بعضُها فوق بعض .

هذا وجهُ اتّفاقِ الرفعِ والنصبِ فى هذا الباب ، واختيارِ النصب ، واختيار الرفع .

---

(١) هى قراءة نافع ويعقوب وسهل . وقرأ سائر القراء : « دفع » . تفسير أبى حيان ٢ : ٢٦٩ فى الآية ٢٥١ من البقرة . وتمامها « لفسدت الأرض » وكذا وردت هذه القراءة فى الآية ٤٠ من سورة الحج ، وتمامها : « لهدمت صوامع وبيع » . منسوبة إلى نافع والحسن وأبى جعفر . تفسير أبى حيان ٦ : ٣٧٣ .

(٢) ط : « إلى الباء » .

(٣) ط : « يجرى مجراه فى الفعل » .

تقول : رأيتُ متاعَك بعضُه فوقَ بعضٍ ، إذا جعلتَ فوقًا فى موضع الاسم المبنىّ على المبتدإ وجعلتَ الأوّل مبتدأ ، كأنك قلت : رأيتُ متاعَك بعضُه أحسنُ من بعض ، ففوق فى موضع أحْسَنُ .

وإن جعلتَه حالا بمنزلة قولك : مررتُ بمتاعك بعضِه مطروحا وبعضِه مرفوعا ، نصبتَه لأنّك لم تَبْنِ عليه شيئًا فتَبتدِئَه . وإن شئت قلت : رأيتُ متاعَك بعضَه أحسنَ من بعضٍ ، فيكون بمنزلة قولك : رأيتُ بعضَ متاعِك الجيِّد ، فوصلتَه (١) إلى مفعولين لأنَّك أبدلت ، فصرتَ كأنّك قلت : رأيتُ بعضَ متاعك . والرفعُ فى هذا أَعْرَفُ ، لأنّهم شبَّهوه بقولك : رأيتُ زيدًا أبوه أفضلُ منه ، لأنّه اسمٌ هو للأوّل ومن سببه ، [كما أن هذا له ومن سببه] ، والآخِرُ هو المبتدأ الأول ، كما أن الآخِر ههنا هو المبتدأُ الأوّل . وإن نصبتَ فهو عربىّ جيّد .

ومما جاء فى الرفع قوله تعالى (٢) : ﴿ ويَوْمَ القِيامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا علَى اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ (٣) ﴾ .

وممَّا جاء فى النصب أنّا سمعنا من يُوثَق بعربيّته يقول : خَلَقَ اللهُ الزَّرافَةَ يَدَيْها أَطْوَلَ من رِجْلَيْها .

وحدّثنا يونسُ أنَّ العرب تُنْشِدُ هذا البيت ، وهو لعَبْدةَ بن الطَّبيب :

---

(١) ط : « فتوصله » .

(٢) ط : « فمما جاء رفعا قوله عز وجل » .

(٣) الآية ٦٠ من سورة الزمر .

فما كانَ قيسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحِدٍ ... ولكنّه بُنيـانُ قومٍ تَهَدَّمَـا (١)

وقال رجل من بَجيلَة أو خَثْعَمٍ :

٧٨ ذَرِينـى إنّ أَمْـرَكِ لَنْ يُطاعَـا ... وما أَلْفَيْتِنِى حِلْـمى مُضاعَا (٢)

وقال آخر فى البدل :

إنّ علـىَّ اللهَ أن تُبايِعـا ... تؤْخَذَ كَرْهًا أو تَجِىءَ طائعًا (٣)

فهذا عربىٌّ حسَن ، والأوّل أعرف وأكثر .

وتقول : جعلتُ متاعَك بعضَه فوقَ بعض ، فله ثلاثةُ أَوْجُهٍ فى النصب :

إن شئتَ جعلتَ فَوْقَ فى موضع الحال ، كأنه قال : علمت (٤) متاعَك وهو بعضُه على بعض أى فى هذه الحال ، كما جعلت (٥) ذلك فى رأيتُ فى رؤية

(١) البيت من أبيات رواها أبو تمام فى الحماسة ٧٩٠ – ٧٩٢ بشرح المرزوقى وأبو الفرج فى الأغانى ٩ : ٩٣ و ١٢ : ١٤٨ يرثى بها قيس بن عاصم المنقرى . يقول : مات بموته خلق كثير ، وتقوض بتقوض بنيته وعزه بنيان رفيع .

والشاهد فيه رفع « هلكه » بدلا من قيس . فعلى ذلك يكون « هلك » منصوبا على خبر كان . ويجوز رفعه على أنه مبتدأ و « هلك » خبره مرفوعا .

(٢) الخزانة ٢ : ٣٦٨ والعينى ٤ : ١٩٢ مع نسبته إلى عدى بن زيد ، وابن يعيش ٣ : ٦٥ . يقول لمن تعذله على إتلاف ماله : ذرينى فلن أطيع أمرك ، فإن عقلى يأمرنى بإتلاف المال فى اكتساب الحمد ، وما عهدتنى مضيع الحلم .

وشاهده إبدال « حلمى » من ياء المتكلم قبله بدل اشتمال .

(٣) هو من الأبيات الخمسين ، وانظر الخزانة ٢ : ٣٧٣ والعينى ٤ : ١٩٩ . على الله : أى على والله ، فلما حذف واو القسم نصب على نزع الخافض . تبايع ، من البيعة ، بيعة السلطان وطاعته . يريد أن تبايع كرها أو طوعا .

وشاهده إبدال « تؤخذ » بالنصب من « تبايع » .

(٤) ط : « عملت » .

(٥) ط : « كما فعلت » .

العين . وإن شئت نصبتَه على ما نصبتَ عليه رأيتُ زيدا وجهَه أَحسَنَ من وجه فلان ، [تريد رؤية القلب] .

وإن شئت نصبتَه على أنّك إذا قلت : جَعَلتُ متاعَك يدخله معنى أَلقيتُ ، فيصيرُ كأنّك قلت : أَلقيتُ متاعَك بعضَه فوقَ بعض ؛ لأنّ أَلقيتُ كقولك : أَسقطتُ متاعَك بعضَه على بعضٍ ، وهو مفعولٌ من قولك : سَقَط متاعُك بعضُه على بعضٍ ، فجرى كما جرى صَكَكْتُ الحَجَرَيْنِ [١] أحدَهما بالآخَر . فقولك « بالآخر » ليس فى موضع اسمٍ هو الأوّل ، ولكنّه فى موضع الاسم الآخِرِ فى قولك : صَكَّ الحَجَرَانِ أحدُهما الآخَرَ ، ولكنَّك أُوصلتَ الفعلَ بالباء ، كما أنّ مررتُ بزيدٍ الاسمُ منه فى موضع اسمٍ منصوبٍ .

ومثل هذا : طرحتُ المتاعَ بعضَه على بعضٍ ، لأن معناه أَسقطتُ ، فأُجرى مُجراه وإن لم يكن من لفظه فاعلٌ . وتصديقُ ذلك قولُه عزّ وجلّ : ﴿ ويَجْعَلَ الخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلى بَعْضٍ [٢] ﴾ .

والوجه الثالث : أن تجعله مثل : ظننتُ متاعَك بعضَه أحسنَ من بعض . والرفعُ فيه أيضًا عربىّ كثير . تقول : جعلتُ متاعَك بعضُه على بعض ، فوجهُ الرفع فيه على ما كان فى رأيتُ .

وتقول : أَبْكيتُ قومَك بعضَهم على بعض ، وحَزَّنتُ قومَك بعضَهم على بعض ، فأَجريتَ هذا على حدّ الفاعل إذا قلت : بَكى قومُك بعضُهم على بعض ، [وحَزِن قومُك بعضُهم على بعض] ، فالوجه هنا النصب ؛ لأنّك

---

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « اصطك الحجران » .
(٢) الآية ٣٧ من سورة الأنفال .

٧٩ إذا قلت : أَحزنتُ قومَك بعضَهم على بعض ، وأَبكيتُ قومَك بعضهم على بعض ، لم ترد أن تقول : بعضُهم على بعض فى عَونٍ ، ولا أَنّ أَجسادَهم بعضُها على بعض ، فيكونَ الرفعُ الوَجْهَ ؛ ولكنَّك أَجريته على قولك : بَكى قومُك بعضُهم بعضًا ، فإنَّما أَوصلتَ الفعلَ إلى الاسم بحرف جرّ ، والكلامُ فى موضع اسم منصوب ، كما تقول : مررتُ على زيد ومعناه مررت زيدًا .

فإنْ قيل : حزَّنتُ قومَك بعضُهم أَفضلُ من بعضٍ ، [وأَبكيتُ قومَك بعضُهم أكرمُ من بعضٍ] ، كان الرفعُ الوجهَ ؛ لأنَّ الآخِر هو الأوّل ولم تجعله فى موضع مفعولٍ هو غيرُ الأوّل . وإن شئت نصبتَه على قولك : حزّنتُ قومَك بعضَهم قائمًا وبعضَهم قاعدًا على الحال ، لأنكّ قد تقول : رأَيتُ قومَك أكثرَهم وحزّنتُ قومك بعضَهم ، فإذا جاز هذا أَتْبَعْتَهُ ما يكون حالًا . وإن كان مما يَتعدَّى إلى مفعولينِ أَنفذتَه إليه ، لأنَّه كأَنه لم تذكر قبله شيئاً،كأنه [1] رأيتُ قومَك ، وحزّنت قومك . إلّا أَنَّ أَعربَه وأَكثرَه إذا كان الآخِرُ هو الأَوّلَ أن يُبْتَدَأَ . وإنْ أَجريتَه على النَّصب فهو عربىٌّ جيّد .

هذا باب من الفعل يُبْدَلُ فيه الآخِرُ من الأوّل ويُجْرَى على الاسم كما يُجْرَى أَجْمعُونَ على الاسم ، وَيُنْصَبُ بالفعل لأنّه مفعولٌ

فالبَدَلُ أن تقول : ضرِبَ عبدُ الله ظهرُه وبطنهُ ، وضُرِبَ زيدٌ الظَّهرُ والبطنُ ، وقُلِبَ عمروٌ ظهرُه وبطنهُ ، ومُطِرْنَا سَهْلُنا وجَبَلُنا ، ومُطِرْنا السَّهْلُ والجبلُ . وإن شئتَ كان على الاسم بمنزلة أَجمعين توكيدًا [2] .

---

(١) ط : « وكأنك قلت » .

(٢) بعده فى الأصل : « يقول : يصير البطن والظهر توكيدًا لعبد الله ، كما يصير أجمعون توكيدا للقوم إذا قلت : رأيت القوم أجمعين ، كأنه قال : ضرب كله » .

وإنْ شئت نصبت ، تقول : ضُرِبَ زَيدٌ الظَّهرَ والبطنَ ، ومُطِرْنا السَّهلَ والجبلَ ، وقُلِبَ زيدٌ ظهرَه وبطنَه . فالمعنى أنَّهم مُطِرُوا فى السَّهل والجبل ، وقُلِبَ على الظَّهرِ والبطنِ . ولكنّهم أجازوا هذا ، كما أجازوا [قولَهم] : دَخَلْتُ البيتَ ، وإنَّما معناه دخلتُ فى البيت . والعامل فيه الفعلُ ، وليس المنتصبُ ههنا بمنزلة الظرف ؛ لأنّك لو قلت : [قُلِبَ] هو ظهرُه وبطنُه وأنت تعنى على ظهره (١) لم يجز .

ولم يُجيزوه (٢) فى غير السَّهل والجبل ، والظَّهر والبطن ، كما لم يَجز دخلتُ عبدَ الله ، فجاز هذا فى ذا وحدَه ، كما لم يجز حذف الجرّ (٣) إلّا فى الأماكن ، فى مثل : دخلتُ البيتَ . واختُصَّت بهذا ، كما أنَّ لَدُنْ مع غُدْوَةً لها حالٌ ليستْ فى غيرها من الأسماء ، وكما أنَ عَسَى لها فى قولهم : « عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا (٤) » حالٌ لا تكون فى سائر الأشياء .

ونظير هذا أيضًا فى أنَّهم حذفوا حرف الجرّ ليس إلاّ ، قولُهم : نُبِّئْتُ زيدًا قال ذاك ، إنَّما يريد عن زيد ، إلَّا أنّ معنى الأوّل معنى الأماكن .

وزعم الخليل رحمه الله أنّهم يقولون : مُطِرْنا الزَّرْعَ والضَّرْعَ .

---

(١) ط : « وأنت تعنى شيئا على ظهره » .
(٢) بعده فى الأصل : « يعنى حذف حرف الجر » .
(٣) ط : « كما لم يجز دخلت » .
(٤) المثل فى الميدانى ١ : ٤٢٤ واللسان (بأس ، غور) ، ومعجم البلدان (الغوير) . والغوير : ماء لكلب بأرض السماوة بين العراق والشام . والأبؤس : جمع بأس ، وهو الشدة . وهو من قول الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال وقد بات بالغوير على طريقه . تعنى لعل الشر يأتيكم من قبل هذا المكان . يضرب للرجل يقال له : لعل الشر جاء من قبلك .

وإن شئت رفعتَ على البدل وعلى أن تصيِّره بمنزلة أجمعين تأكيدًا (١) .

فإن قلت : ضُرِبَ زَيدٌ اليَدُ والرِّجْلُ ، جاز [على] أن يكون بدلا ، وأن
٨٠ يكون توكيدا . وإنْ نصبته لم يَحسُن ؛ لأنَّ الفعل إنّما أُنْفِذَ فى هذه الأسماء خاصّة إلى المنصوب إذا حذفتَ منهُ حرف الجرّ ، إلّا أن تَسمعَ العربَ تقول فى غيره ، وقد سَمعناهم يقولون : مَطَرْتُهُمْ ظَهرًا وبطنا (٢) .

وتقول : مُطِرَ قومُك اللَّيلَ والنهارَ ، على الظَّرف وعلى الوجه الآخَر . وإن شئت رفعته على سَعَةِ الكلام ، كما قال : صِيدَ عليه اللَّيلُ والنهارُ ، وهو (٣) نهارُه صائمٌ وليلُه قائمٌ ، وكما قال جرير :

لقد لُمْتِنا يا أُمَّ غَيْلانَ فى السُّرَى ونمْتِ وما لَيْلُ الْمَطِيِّ بنائمِ (٤)

فكأنَّه فى كلِّ هذا جَعل الليلَ بعضَ الاسمِ . وقال آخر (٥) :

---

(١) ط : « توكيدا » .

(٢) بعده فى الأصل : « قال الجرمى : دخلت البيت لم يحذف منه حرف الجر ، ولا من الأفعال ما يتعدى بحرف جر وبغير حرف جر نحو جئتك وجئت إليك . قال : غلط فى هذا سيبويه » .

(٣) بدله فى ط : « وكما قال » .

(٤) ديوان جرير ٥٥٤ والخزانة ١ : ٢٢٣ وابن الشجرى ١ : ٣٦ ، ٣٠١ والإنصاف ١٥١ والكامل ٧٠٠ . وأم غيلان هى بنت جرير . والسرى : سير الليل . والمطى : جمع مطية ، وهى الراحلة يمتطى ظهرها ، أى يركب . وأراد ليل ركاب المطى . يقول : دعى عنك اللوم ، فنحن لما نرجو من غب السرى لا نصغى إلى لومك وعذلك . والشاهد فيه وصف الليل بالنوم اتساعا ومجازا .

(٥) ط : « وكما قال الشاعر » . والبيت من الخمسين . ونسبه المبرد فى الكامل ٧٠٠ إلى رجل من أهل البحرين من اللصوص .

أَمَّا النَّهارُ ففى قَيْدٍ وسِلْسِلَةٍ   والليلُ فى قَعْرِ مَنْحُوتٍ من السَّاجِ (١)

فكأَنه جَعل النَّهارَ فى قيدٍ والليلَ فى بطن منحوتٍ ، أو جعلَه الاسمَ أو بعضَه .

وإن شئت قلت : ضُرِبَ عبدُ الله ظهرُه ، ومُطِرَ قومُك سهلهم ، على قولك : رأَيتُ القومَ أَكثرَهم ، ورأَيتُ عمرًا شخصَه ، كما قال (٢) :

فكأَنّه لَهِقُ السَّراةِ كأَنّه   ما حاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بسَوادِ (٣)

[يريد : كأَنَّ حاجبيْهِ ، فأَبدل حاجبيه من الهاء التى فى كأنّه ، وما زائدة] .

وقال الجَعْدىّ : ٨١

مَلَكَ الخَوَرْنَقَ والسَّدِيرَ ودانَه   ما بين حِميَرَ أَهْلِها وأُوَالِ (٤)

---

(١) وصف سجينا يقيد بالنهار ويغل فى سلسلة ، ويوضع بالليل فى بطن محبس منحوت ، أى محفور من الساج ، وهو شجر من شجر الهند .

وشاهده المجاز فى جعل النهار فى سلسلة ، وإنما السجين هو المجعول فيها .

(٢) ط : « قال الأعشى » مع أن البيت ليس فى ديوانه . ونص فى الخزانة ٢ : ٣٧٢ أنه من الأبيات الخمسين التى لا يعرف لها قائل . وانظر ابن يعيش ٣ : ٦٧ واللسان (عين ١٧٧) .

(٣) يصف ثورا وحشيا شبه به بعيره فى حدته ونشاطه . واللهق : الأبيض والسراة : أعلى الظهر . والمعين : الثور بين عينيه سواد . والشاهد فى « حاجبيه » أنها بدل من الهاء فى « كأنه » مع زيادة « ما » .

(٤) اللسان (أول ٤١) . أراد بحمير البلدة ، سماها باسمه لنزوله بها . يذكر بعض ملوك لخم أنه ملك الخورنق والسدير ، وهما قصران بالعراق قرب الحيرة . دانه : أى أطاعه ، والدين : الطاعة . وأوال ، كغراب : اسم موضع مما يلى الشام ، وهى ممنوعة من الصرف ، وصرفها هنا للضروة كما فى اللسان .

وشاهده إبدال « أهلها » من « حمير » .

[يريد : ما بين أهل حمير ، فأبدلَ الأهل من حمير] .

ومثل ذلك قولهم : صَرفتُ وجوهَها أَوَّلَها . و [مثله] : مالى بهم عِلمٌ أمرِهم .

وأمّا قولُ جرير :

مَشَقَ الهَواجِرُ لَحمهَنّ مع السُّرَى حتَّى ذَهَبْنَ كَلاكِلًا وصُدورَا (١)

فإنّما هو على قوله : ذَهَبَ قُدُمًا ، وذَهَبَ أُخُرًا .

وقال عمرو بن عمَّارٍ النَّهدىّ :

طويلُ مِتَلِّ العُنْقِ أَشْرَف كاهِلًا أَشَقُّ رَحيبَ الجَوْفِ مُعْتَدِلُ الجِرْمِ (٢)

---

(١) ديوان جرير ٢٩٠ . وصف رواحل أهزلها دءوب السير فى الهواجر مع الليل ، حتى ذهبت لحوم كلاكلها وصدورها ونحلت . وكأنه أراد بالكلاكل أعلى الصدر فلذلك ذكر معه الصدر ، أو يكون قال ذلك على الترادف . ومشَقَ : أذهب ، ومنه الممشوق : الخفيف الجسم .

وشاهده نصب « كلاكلا وصدورا » على الحال ، فى حد عبارة سيبويه ، وهو إنما يريد التمييز ، وكثيرا ما يعبر سيبويه عن الحال بالتمييز لوقوعهما نكرتين بعد تمام الكلام ، كما فعل فى قوله : « هذه جبتك خزا » فسمى الخز حالا . ويعنى أنها لم تنصب على التشبيه بالظرف .

(٢) اللسان (تلل ٨٣) . المتل : العنق الطويل الغليظ المغرز ، أضافه إلى العنق لتبيين نوع المتلّ ، كأنه قال : طويل الشئ المتلّ الذى هو العنق . والكاهل : فروع الكتفين . والأشق : الطويل ، كأنه طويل الشق ، وهو الجانب . والرحيب : الواسع . والجرم : الجسم .

والشاهد فيه نصب « كاهلا » على التمييز أو على الحال ، فى حد عبارة سيبويه ، لا على التشبيه بالظرف .

كأنه قال : ذهَبَ صُعُدًا ، فإنَّما خبَّر أنّ الذهاب كان على هذه الحال . ٨٢

ومثله : [قول رجل من عُمانَ] :

إذا أُكلتُ سمَكًا وفَرْضَا ذَهَبْتُ طولًا وذَهبتُ عَرْضَا (١)

فإنَّما شبَّه هذا الضَّرْبَ من المصادر .

وليس هذا مثلَ قول عامر بن الطُّفَيل :

فَلَأَبْغِيَنَّكُمُ قَنًا وعُوارِضًا ولَأُقْبِلَنَّ الخَيْلَ لابَةَ ضَرْغَدِ (٢)

لأنَّ قنًا وعُوارضَ مكانان ، وإنَّما يريد : بقنًا وعُوارضَ ، ولكن الشاعر شبّهه بدخلتُ البيتَ ، وقُلِبَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ .

---

(١) مجالس ثعلب ٢١٧ واللسان والمقاييس (فرض) والمخصص ١١ : ١٣٤ والفرض : ضرب من التمر صغار ، لأهل عمان ، من أجود تمرهم . والطول والعرض : كناية عن جميع الجسد .

وشاهده نصب « طولا وعرضا » على التمييز ، لأن المعنى ذهب طولى وعرضى ، أى اتسعا .

(٢) ديوان عامر ١٤٤ والمفضليات ٣٦٣ والخزانة ١ : ٤٧٠ وابن الشجرى ٢ : ٢٤٨ ومعجم البلدان (ضرغد) . لأبغينكم : لأطلبنكم ، ويروى : « فلأنعينكم » أى لأذكرن معايبكم وقبح أفعالكم . وقنا : جبل فى ديار بنى ذبيان . وعوارض : جبل لبنى أسد . واللابة : الحرة ذات الحجارة السود . وضرغد : حرة ، أو جبل بعينه . لأقبلن الخيل : لأوردنّها . يتوعد أعداءَهُ بتتبعهم والإيقاع بهم حيث حلوا من منيع المواضع .

والشاهد فيه نصب « قنا وعوارض » بحذف الخافض للضرورة لأنهما مكانان مختصان لا ينصبان نصب الظرف ، فهما بمنزلة ذهبت الشام فى الشذوذ .

هذا باب من اسم الفاعل [الذى] جَرَى مَجرى الفِعل المضارع فى المفعول فى المعنى ، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت فى يَفعَلُ كان نكرةً منوّنا

وذلك قولك : هذا ضارِبٌ زيدًا غدًا . فمعناه وعملُه مثلُ هذا يَضْرِبُ زيدًا [غدًا] . فإذا حدّثت عن فعلٍ فى حينِ وقوعِه غيرِ منقطعٍ كان كذلك . وتقول : هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعةَ ، فمعناه وعملُه مثلُ [هذا] يَضرب زيدًا الساعةَ . وكان [زيدٌ] ضاربًا أباك ، فإنّما تُحدِّث أيضًا عن اتِّصال فعلٍ فى حال وقوعه [1] . وكان مُوَافِقًا زيدًا ، فمعناه وعملُه كقولك : كان يَضرب أباك ، ويوافِقُ زيدا . فهذا جرى مجرى الفعِل المضارِع فى العمل والمعنى منوَّنا .

ومما جاء فى الشعر : منوَّنا [من هذا الباب قوله [2]] : ٨٣

إنّى بحَبْلِكَ واصِلٌ حَبْلِى ... وبِرِيشِ نَبْلِكَ رَائشٌ نَبْلِى [3]

وقال [عُمَرُ] بن أبى ربيعةَ :

---

(١) ط : « فى حين وقوعه » .

(٢) لامرئ القيس فى ديوانه ٢٣٩ ، ويروى للنمر بن تولب .

(٣) راش السهم يريشه : ركب فيه الريش . والنبل : السهام ، لا واحد له من لفظه . يقول لها : أمرى من أمرك ، وهواى من هواك . وهذان مثلان ضربهما للمودة والمواصلة .

وشاهده تنوين واصل ورائش ونصب ما بعدها تشبيها بالفعل المضارع ، لأنهما فى معناه ومن لفظه ، فجرَيا مجراه فى العمل ، كما جرى مجراهما فى الإعراب .

ومِن مالِئٍ عينيْه من شيءِ غيرِهِ إذا راحَ نحوَ الجمرَةِ البِيضُ كالدُّمَى (١)

وقال زُهير :

بَدَا لِيَ أنِّي لستُ مُدْرِكَ مامَضَى ولا سابِقًا شيئًا إذا كان جائيا (٢)

وقالَ الأُخْوَصُ الرِّياحيُّ (٣) :

مَشائيمُ ليسوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ولا ناعِبًا إلّا ببَيْنٍ غُرابُها (٤)

واعلم أنَّ العرب يَستخفّون فيحذفون التنوينَ والنون ، ولا يَتغيَّرُ من المعنى

---

(١) ديوان عمر ٤٥١ والعينى ٣ : ٥٣١ . وقبله :

وكم من قتيل لا يباء به دم ومن غلق رهنا إذا ضمه منى

ومن شيء غيره ، يعنى نساء غيره . والجمرة : موضع رمى الجمار بمنى ، وسميت جمرة العقبة ، والجمرة الكبرى ، وهى آخر منى مما يلى مكة . والبيض : النساء البيض . والدمى : صور الرخام ، شبه النساء بها لأن الصانع لا يدخر جهدا فى تحسينها وتلطيفها ، ولما لهن من السكينة والوقار .

والشاهد فيه إعمال « مالئ » على ما تقدم .

(٢) ديوان زهير ٢٨٧ والخزانة ٣ : ٦٦٥ وشرح شواهد المغنى ٩٨ ، ٢٣٧ . يقول : إن المرء لا يملك لنفسه ضرا ولا نفعا .

والشاهد فيه إعمال « سابق » المنوَّن .

(٣) الأخوص ، هذا بالخاء المعجمة ، وهو زيد بن عمرو بن قيس اليربوعى التميمى . وفى الأصل : « الأحوص » صوابه فى ط والمؤتلف ٤٩ والخزانة ١ : ٢٣٤ و ٢ : ١٤٢ .

(٤) الخزانة ٢ : ١٤٠ والبيان ٢ : ٢٦١ وشواهد المغنى ٢٩٥ والإنصاف ١٢٢ ، ٢٤٠ . يهجو بنى يربوع ينسبهم إلى الشؤم وقلة الصلاح والخير ، وأنهم لا يصلحون أمر العشيرة إذا ما فسد ما بينهم ، فغرابهم لا ينعب إلا بالبين والفرقة .

والشاهد فيه إعمال « مصلحين » ؛ لأن النون بمثابة التنوين .

٨٤ شيءٌ وينْجَرُّ المفعولُ لِكَفِّ التنوينِ من الاسم ، فصار عملُه فيه الجرَّ ، ودخل فى الاسم مُعاقبًا للتنوين ، فجرى مجرى غُلامِ عبد الله فى اللَّفظ ، لأنَّه اسمٌ وإن كان ليس مثلَه فى المعنى والعملِ .

وليس يغيِّر كَفُّ التنوين ، إذا حذفتَه مستخِفًا ، شيئًا من المعنى ، ولا يَجعلُه معرفةً . فمن ذلك [قوله عزّ وجلّ] : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ (١) ﴾ ، و : ﴿ إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ (٢) ﴾ ، و : ﴿ لَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ (٣) ﴾ ، و : ﴿ غَيْرَ مُحِلِّى الصَّيْدِ (٤) ﴾ . فالمعنى معنى ﴿ وَلا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ (٥) ﴾ .

[و] يَزيدْ هذا عندك بياناً قولُه تعالى جَدُّه : ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ (٦) ﴾ ، و : ﴿ عَارِضٌ مُمْطِرُنَا (٧) ﴾ . فلو لم يكن هذا فى معنى النَّكرة والتنوين لم توصَفْ به النّكرةُ .

وستراه مفصَّلًا أيضاً (٨) فى بابه ، مع غير هذا من الحجج إن شاء الله .

وقال الخليل : هو كائنُ أَخِيك ، على الاستخفاف ، والمعنى : هو كائنٌ أَخاك .

وممّا جاء فى الشّعر غيرَ منوَّنٍ قول الفرزدق :

---

(١) الآية ١٨٥ من سورة آل عمران و ٣٥ من الأنبياء و ٥٧ من العنكبوت .
(٢) الآية ٢٧ من سورة القمر .
(٣) الآية ١٢ من سورة السجدة .
(٤) الآية الأولى من سورة المائدة .
(٥) الآية ٢ من سورة المائدة .
(٦) الآية ٩٥ من سورة المائدة .
(٧) الآية ٢٤ من سورة الأحقاف .
(٨) ط : « أيضا مفسرا » .

أتانى على القَعْساءِ عادِلَ وَطْبِه   برِجْلَىْ لئيمٍ وٱسْتِ عبدٍ تُعادِلُهْ (١)

يريد : عادِلًا وَطْبَه . وقال الزِّبْرِقانُ بن بدر :

مُسْتَحْقِبى حَلَقِ الماذِىِّ يَحْفِزُه   بالْمَشْرَفِّى وغابٌ فوقَه حَصِدُ (٢)

وقال السُّلَيْكُ بن السُّلَكَة (٣) :

تَراها مِنْ يَبيسِ الماءِ شُهْبًا   مُخالِطَ دِرَّةٍ منها غِرارُ (٤) ٨٥

---

(١) ديوان الفرزدق ٧٢٧ . القعساء : الناقة المحدودبة من الهزال . والوطب : سقاء اللبن . عدل وطبه برجليه واسته ، أى جعلهما عدلا له ، أى جعل وطبه فى ناحية من الراحلة معادلا له . والعِدلان : ما يوضعان على جنبى البعير .

وشاهده حذف التنوين من « عادل » وإضافته إلى ما بعده استخفافا .

(٢) وصف جيشا وفرسانه . استحقبوا الحلق : جعلوه فى حقائبهم ، وهى مآخير الرحال ، والمراد لبسهم للدروع ، كأنه استحقاب . والحلق : جمع حلقة . والماذى : الدروع الصافية الحديد ، اللينة الملمس ، واحدته ماذية . يحفزه : أراد يحفز الماذى : يرفعه ويشمره . والضمير المستتر للجيش ، ولذلك وحد الضمير . بالمشرفى ، أى بالسيف المنسوب إلى المشارف ، وهى قرى بالشام يطبع بها السيوف . وأراد : يحفزه بحمائل المشرفى ، يرفع بها الدروع . والغاب : الرماح ، سميت بمنبتها ، وهو الغاب : جمع غابة . والحصد : الصلب الشديد المحكم .

والشاهد فيه كنحو ما قبله فى « مستقحبى » حيث حذف النون كما حذف التنوين هناك .

(٣) كذا ، وردت النسبة ، وإنما هو لبشر بن أبى خازم فى ديوانه ٧٥ والمفضليات ٣٤٣ . والمعانى الكبير ١٠ واللسان (يبس) .

(٤) الماء : العرق . والشهبة : البياض . والدرة ، أراد بها غزارة العرق . والغرار القلة ، وهو تبجُّس العرق شيئاً بعد شئ . يصف الخيل باعتدال العرق يقول : لا ينقطع عرقها ولا يكثر فيضعفها . وقيل المراد وصف سيرها ، تراوح فيه بين السرعة والتمهل فلا ينهكها السير .

وشاهده حذف التنوين من « مخالط » ومعناه نصب ما بعدها ، يدل على ذلك ارتفاع غرار به ، والتقدير : يخالط درتها غرار .

[يريد : عَرَقَ الخيل] .

وممَّا يَزيدُ هذا البابَ إيضاحا [أنّه] على معنى المنوَّن قول النابغة :

احْكُمْ كحُكْمِ فَتاةِ الْحَيِّ إذْ نظرتْ إلى حَمَامٍ شِراعٍ وارِدِ الثَّمَدِ (١)

[فوصَف به النكرةَ] . وقال المرّار الأَسَدىّ :

سَلِّ الهُمومَ بكلّ مُعْطِى رأْسِهِ ناجٍ مخالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعيِّسِ (٢)

فهو على المعنى لا على الأصل ، والأصلُ التنوين ؛ لأنّ هذا الموضع لا يقع فيه معرفة . ولو كان الأصلُ ههنا تَرْكَ التنوين لَمَا دخلَه التنوينُ ولا كان ذلك نكرةً ، وذلك أنّه لا يَجرى مجرى المضارع فيما ذكرت لك .

---

(١) ديوان النابغة ٢٣ . يخاطب النعمان بن المنذر ، يقول له : كن حكيما فى أمرى مصيبا للحق والعدل ، كما أصابت فتاة الحى ، وهى زرقاء اليمامة ، فى حزرها للحمام الذى مر بها طائرا ، فقدرت عدده فأصابت الحقيقة . والشراع ، بالشين المعجمة : الواردة ، من الشريعة ، وهى المورد . ويروى : « سراع » بالسين من السرعة . والثمد : الماء القليل على وجه الأرض .

والشاهد فيه إضافة « وارد » إلى « الثمد » إضافة غير محضة كذلك ، لم تكتسب تعريفاً ، فوصفت بها النكرة قبلها وهى « حمام » .

(٢) سبق بيت آخر من قصيدته فى ص ١١٦ ، معطى رأسه : ذلول . منقاد ، يعنى البعير . ناج : سريع ، والنجاء : السرعة . والصهبة : بياض يضرب إلى الحمرة ، وذلك نجار الكرم والعتق . المتعيس والأعيس : الأبيض تخالطه شقرة . يقول : سلِّ همك اللازم لك بفراق من تهوى ونأيه عنك ، بكل بعير ترتحله للسفر هذا نعته .

قال الشنتمرى : وبعده فى بعض النسخ :

مغتال أحبله مبين عنقه فى منكب زين المطى عرندس

وشاهده إضافة « معط » إلى الرأس مع نية التنوين والنصب ، والدليل عليه إضافة « كل » إليه ، لأن كلا هنا لا تضاف إلا إلى نكرة .

وزعم عيسى أن بعض العرب يُنشد هذا البيت ، [لأبى الأسود الدؤلىّ] :

فألفيْتُه غيرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكِرِ اللهِ إلّا قَلِيلًا (١)

لم يَحذف التنوينَ استخفافًا ليُعاقِبَ المجرورَ ، ولكنه حَذَفَه لالتقاء الساكنين ، [كما قال : رَمَى القومُ] . وهذا اضطرارٌ ، وهو مشبَّهٌ بذلك الذى ذكرتُ [لك] . ٨٦

وتقول فى هذا الباب : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو ، إذا أشركتَ بين الآخِر والأوّل فى الجارّ ؛ لأنه ليس فى العربيّة شيءٌ يَعْمَلُ فى حرف فيَمتنع أن يُشْرَكَ بينه وبين مثلِه . وإن شئت نصبت على المعنى وتُضْمِرُ له ناصبًا ، فتقولُ : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا ، كأنّه قال : ويَضْرِبُ عمرًا ، أو وضارِبٌ عمرًا .

وممّا جاءَ على المعنى قول جَريرٍ :

---

(١) الخزانة ٤ : ٥٥٤ ، وابن الشجرى ١ : ٣٨٣ ، والأغانى ١١ : ١٠٧ . ويروى أن أبا الأسود أغرته امرأة بجمالها ، وزعمت أنها صناع الكفّ حسنة التدبير ، وعرضت عليه الزواج فتزوجها ، فألفاها قد أسرعت فى ماله ومدت يدها إلى خيانته ، فهجاها بذلك من أبيات أولها :

أرَيتَ امرأً كنت لم أبله أتانى فقال اتخذنى خليلا

مستعتب ، أى راجع بالعتاب عن قبيح ما يفعل ، يعنى تلك المرأة .

والشاهد فيه حذف التنوين من « ذاكر » لالتقاء الساكنين ونصب مابعده وإن كان الوجه الإضافة . قال الشنتمرى : « وفى حذف تنوينه لالتقاء الساكنين وجهان : أحدهما أن يشبَّه بحذف النون الخفيفة إذا لقيها ساكن كقولك اضربَ الرجل ، تريد اضربَن . والوجه الثانى : أن يشبَّه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام إذا وصف بابن مضاف إلى علم ، كقولك رأيت زيد بن عمرو . وأحسن ما يكون حذف التنوين للضرورة فى مثل هذا قولك : هذا زيدُ الطويلُ ؛ لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد ، فيشبه بالمضاف والمضاف إليه » .

جِئْنِى بِمِثْلِ بَنِى بَدْرٍ لقومِهِمِ أو مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظورِ بنِ سَيَّارِ (١)

وقال كعبُ بن جُعْيلٍ [التَّغلبىُّ] :

أَعِنِّى بخَوّارِ العِنانِ تَخالُهُ إذَا راحَ يَرْدِى بالمُدَجَّجِ أَحْرَدَا (٢)

وأَبْيَضَ مَصْقولَ السِّطامِ مُهَنَّدًا وذا حَلَقٍ من نَسْجِ داوُدَ مُسْرَدَا (٣)

فَحَمَلَه على المعنى ، كأنه قال : وأَعْطِنِى أَبيضَ مصقولَ السِّطام ، وقال : هاتِ مثلَ أُسرةِ منظورِ [بنِ سيَّارٍ] .

والنَّصبُ فى الأوَّل أقوى وأحسنُ ، لأنَّكَ أَدخلت الجرَّ على الحرف الناصبْ ولم تجئْ ههنا إلّا بما أصله الجرُّ ولم تُدْخِلْه على ناصبٍ ولا رافعٍ . وهو على ذلك عربىٌّ جيد . والجرُّ أجودُ . وقال [رجل من قيس عيلان] :

(١) سبق فى ص ٩٤ . والشاهد فيه هنا نصب « مثل » على المعنى ، أى بإضمار فعل .

(٢) المخصص ٦ : ١٧٣ بدون نسبة : يعنى بخوار العنان فرسا منقادا لين العنان . والخوار : الضعيف اللين . يردى ، من الرَدَيان ، وهو أن يضرب بيديه عند السير ضرباً ، لمرحه . والمدجج ، بفتح الجيم المشددة وكسرها : اللابس للسلاح . والأحرد ، بالحاء المهملة : الذى يميل بيديه عن القصد لمرحه .

(٣) الأبيض : السيف . والسطام : حدّ السيف . وفى الحديث : « العرب سطام الناس » . والمهند : المنسوب إلى الهند ، ولا فعل له . والحلق : حلق الدرع . ونسبها إلى داود لأنه أول من عمل الدروع ، والمُسْرد : المتتابع النظم ، والمعروف مسرود ، فلم يرد فى اللغة أسرده ، ولكن هذا شاهد لغوى على جوازه .

والشاهد فى البيت حمل « أبيض » على معنى أعنّى ، أى بتأويلها بمعنى أعطنى وناولنى . كأنه قال : أعطنى خوار العنان وأبيض .

٨٧ بينا نحن نَطلُبه أَتانا ‏ مُعَلِّقَ وَفْضةٍ وزِنادَ راعِ (١)

وزعم عيسى أَنَّهم يُنشِدون هذا البيت :

هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجِتنا ‏ أو عبدَ رَبٍّ أَخاعَوْنِ بنِ مِخراقِ (٢)

فإذا أَخْبَرَ أَنّ الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين ٱلبَتَّةَ ، لأنَّه إنما أُجْرِىَ مُجرى الفِعل المضارِع له ، كما أَشبَهه الفعلُ المضارعُ فى الإعراب ، فكلُّ واحد منهما داخل على صاحبه ، فلما أَراد سِوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التى من غير ذلك الفعل ، لأنَّه إنما شُبِّهَ بما ضارَعَهُ من الفعل كما شُبِّهَ به فى الإعراب . وذلك قولك : هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه . وجهُ الكلام وحدُّه الجرُّ ، لأنَّه ليس موضعًا للتنوين . وكذلك قولك : هذا ضارِبُ زيدٍ فيها وأخيه ، وهذا قاتلُ عمرٍو أَمْسِ وعبدِ الله ، وهذا ضاربُ عبدِ الله ضَرْبا شديدا وعمرٍو .

ولو قلت : هذا ضاربُ عبدِ الله وزيدًا ، جاز على إضمارِ فِعل ،

---

(١) ابن يعيش ٤ : ٩٧ والهمع ١ : ٢١١ . وكذا ورد بالخرم عند ابن يعيش . وفى الهمع : « فبينا نحن » فلا خرم فيه . والوفضة : الكنانة توضع فيها السهام . والشاهد فيه نصب « زناد » حملا على موضع « وفضة » ؛ لأن معناه يعلِّق وفضةً وزناد راعٍ .

(٢) الخزانة ٣ : ٤٧٦ والعينى ٣ : ٥٦٣ . والبيت نسبه ابن خلف إلى جابر بن رألان السنبسى . ونسب أيضا إلى جرير ، وإلى تأبط شرا . وقيل إنه مصنوع . والاستفهام هنا للاستحثاث . وباعث : موقظ ، أو مرسل . ودينار وعبد رب : رجلان . وأراد عبد ربه ولكنه ترك الإضافة وهو يريدها . وأخا عون عطف بيان أو نعت ، ويجوز أن يكون نصبه على النداء .

والشاهد فيه نصب « عبد رب » حملًا على موضع « دينار » .

وبعده فى الأصل : « قال أبو الحسن : سمعته من عيسى » .

أى وضَرَبَ زيدًا . وإنما جاز هذا الإضمارُ لأنّ معنى الحديث فى قولك هذا ضاربُ زيدٍ : هذا ضَرَبَ زيدا ، وإن كان لا يَعْمَلُ عملَه ، فحُمِلَ على المعنى ، كما قال جلّ ثناؤه : ﴿ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ . وَحُورٌ عِينٌ [١] ﴾ لمّا كان المعنى فى الحديث على قوله [٢] : لهم فيها ، حَمَلَه على شئ لا يَنْقُضُ الأوّلَ فى المعنى . وقد قرأه الحسن [٣] . ومثله قول الشاعر [٤] :

يهْدِى الخَمِيسَ نِجادًا فى مَطالِعها ⁂ إمَّا المِصَاعَ وإمّا ضَرْبَةٌ رُغُبُ [٥]

حمله على شئ لو كان عليه الأوّل لم يَنقُض المعنى .

---

(١) الآيتان ٢١ ، ٢٢ من سورة الواقعة .

(٢) ط : « قولهم » .

(٣) الحق أن قراءة الرفع فى « حور عين » هى قراءة الجمهور . وقرأ الحسن والسلمى وعمرو بن عبيد وأبو جعفر وشيبة ، والأعمش وطلحة ، والمفضل وأبان ، وعصمة والكسائى بجرهما . تفسير أبى حيان ٨ : ٢٠٦ .

(٤) هو مزاحم العقيلى كما عند الشنتمرى . ونسب فى اللسان (مصع) إلى الزبرقان .

(٥) الخميس : الجيش . هداه النجاد : عرفه بها وأرشده . يقال : هديته الطريق والبيت هداية ، أى عرفته به فى لغة أهل الحجاز ، وقال الله تعالى : ﴿ وهديناه النجدين ﴾ و ﴿ اهدنا الصراط المستقيم ﴾ . وقال الشنتمرى : « نصب النجاد بيهدى على إسقاط حرف الجر ، والتقدير يهدى الخميس إلى النجاد » وقد عرفت ما فيه . والنجاد : جمع نجد . وهو ما ارتفع من الأرض ، وهو أيضاً الطريق فى الجبل . والمصاع : المجالدة بالسيف . والضربة الرغب : الواسعة ، مصدر وصف به .

وشاهده عطف « ضربة » على « المصاع » على معنى : إما أمره المصاع وإما ضربة . وأما نصب المصاع فعلى أنه مصدر نائب عن فعله يُماصِع .

٨٨

ومثله قول كَعْبِ بن زُهَيْر :

فلم يَجدَا إلّا مُناخَ مَطِيَّةٍ تَجافَى بَها زَوْرٌ نَبِيلٌ وكَلْكَلُ (١)
ومَفْحَصَها عنها الحَصَى بِجرانِها ومَثْنَى نَواجٍ لم يَخُنْهُنَّ مَفْصِلُ (٢)
وسُمْرٌ ظِماءٌ واتَرَتْهُنّ بَعدَما مضتْ هَجْعَةٌ من آخِرِ الليلِ ذُبَّلُ (٣)

كأنّه قال : وثَمّ سُمْرٌ [ظِماءٌ] . وقال :

بادتْ وغَيَّرَ آيَهنّ مع البلَى إلّا رَواكِدَ جَمْرُهنّ هَباءُ (٤)

---

(١) ديوان كعب بن زهير ٥٢ – ٥٤ . فلم يجدا ، يعنى الغراب والذئب ، وقد ذكرهما فى قوله قبل ذلك ببيتين :

غراب وذئب ينظران متى أرى مناخ مبيت أو مقيل لمنزل

يقول : لم يجدا بالمنزل إلا موضع إناخة مطيته ، وقد تجافى بها عن أن يمس بطنها الأرض ، لضمرها ، زورها المشرف الواسع . والزور : ما بين ذراعيها من صدرها .

(٢) المفحص : موضع فحصها الحصى عند البروك ، والفحص : البحث . أى تفحص الأرض عنها بجرانها ، وهو ما ولى الأرض من عنقها . والمثنى : موضع الثنى ، يعنى موضع قوائمها حين تثنيها للبروك . والنواجى : السريعة ، وهى قوائمها لم يخنهن المفصل ، أى مفاصلها قوية تمنح أرجلها التماسك والشدة .

(٣) هذا البيت هو الشاهد . والسمر ، يعنى البعر . ظماء ، أى يابسة ، وذلك لأن الناقة قد عدمت المرعى الرطب ، ولم تشرب الماء أياماً ، لأنها فى فلاة . واترتهنّ : تابعت بينهن عند انبعاثها . والهجعة : النومة فى الليل ، يعنى نومة المسافر فى آخر الليل . والذبل : جمع ذابلة ، أراد به اليبس أيضاً ، وهو من صفة السمر . والشاهد فيه رفع « سمر » حملا على المعنى ، كأنه قال : فى ذلك المكان كذا وكذا . وكان الوجه النصب لو أمكنه .

(٤) بادت : تغيرت وبليت . أى : غير البيود آيهن . والآى : جمع آية ، وهى آثار الديار وعلاماتها . والبلى : تقادم العهد . والرواكد : الأثافى ، لركودها وثبوتها . والهباء : الغبار ، جعل الجمر كالهباء لقدمه وانسحاقه .

وَمُشَجَّجٌ أَمّا سَواءُ قَذالِه فَبَدا وغَيَّرَ سارَهُ المَعْزاءُ (١)

لأنّ قولَه : « إلّا رَواكدَ » هي في معنى الحديث : بها رَواكدُ ، فحمله على شيءٍ لو كان عليه الأوَّلُ لم ينقض الحديثَ . والجرُّ في هذا أَقوى ، يعنى هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو وعمرًا بالنصب (٢) . وقد فَعل لأنّه اسمٌ وإن كان قد جرى مجرى الفعل بعينه . والنصبُ في الفصل (٣) أَقوى ، إذا قلت : هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمرًا ، كلّما طال الكلامُ كان أَقوى ؛ وذلك أَنّكَ لا تَفصل بين الجارّ وبين ما يَعْمَلُ فيه ، فكذلك صار هذا أَقوى .

فمن ذلك قوله جلّ ثناؤه : ﴿ وَجاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا والشَّمْسَ والْقَمَرَ حُسْبَانًا (٤) ﴾ .

---

(١) هذا موضع الشاهد . والمشجج : الوتد من أوتاد الخباء ، وتشجيجه : ضرب رأسه لتثبيته . والقذال عنى به أعلى الوتد ، وهو من الدابة معقد العذار بين الأذنين . وسواؤه : وسطه . وساره : سائره أى جميعه ، وهى لغة فى سائره . وفى اللسان (سير) : « وساره : جميعه ، يجوز أن يكون من الباب لسعة باب س ى ر ، وأن يكون من الواو لأنها عين . وكلاهما قد قيل » . قال الشنتمرى : « حذف عين الفعل لاعتلاله ، ونظيره هارٍ بمعنى هائر ، وشاك بمعنى شائك » . والمَعزاء ، بالفتح : الأرض الحزنة الغليظة ذات الحجارة ، جمعها الأماعز . وكانوا يتحرّون النزول فى الصلابة ليكونوا بمعزل عن السبيل . وضبطت « المعزاء » فى ط بكسر الميم خطأ . والشاهد فيه رفع « مشجج » على المعنى ، كأنه قال : بها رواكد ومشجج .

(٢) وعمراً بالنصب ، ساقط من ط .

(٣) ط : « الفعل » ، وما هنا صوابه ، يعنى مع الفصل ، ففى المثال التالى فصل بين المعطوفين بالظرف ، وفى الآية الكريمة فصل بلفظ « سكنا » .

(٤) الآية ٩٦ من سورة الأنعام . وهذه قراءة جمهور السبعة ، وقرأ الكوفيون : عاصم وحمزة والكسائى : « وجَعَل » ، فلا شاهد فى هذه القراءة . تفسير أبى حيان ٤ : ١٨٦ .

وكذلك إنْ جئت باسم الفاعل الذى تَعدَّى فعلُه إلى مفعولَيْنِ ، وذلك قولك : هذا مُعْطِى زيدٍ درهما وعمرٍو ، إذا لم تُجرِه على الدِّرهم ، والنصب على ما نصبتَ عليه ما قبله . وتقول : هذا مُعْطِى زيدٍ وعبدَ الله . والنصبُ إذا ذكرتَ الدرهمَ أقوى ، لأنك [قد] فصلت بينهما .

وإن لم ترد بالاسم الذى يَتعدّى فعلُه إلى مفعولينِ أن يكون الفعلُ قد وقع أَجريتَه مُجرى الفعلِ الذى يَتعدّى إلى مفعولٍ فى التنوين وتَرْكِ التنوين وأنت تريد معناه ، و [فى] النصب والجرّ وجميع أَحواله . فإذا نوّنتَ فقلت : هذا مُعْطٍ زيدًا درهمًا لا تبالى (١) أيَّهما قدّمتَ ، لأنَّه يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل . وإن لم تنوِّن لم يجز هذا مُعْطِى درهمًا زيدٍ ، لأنك لا تَفصل بين الجارّ والمجرور ، لأنه داخلٌ فى الاسم فإذا نوّنتَ انفَصَل كانفصاله فى الفعل . فلا يجوز إلّا [فى قوله] هذا مُعْطِى درهمٍ زيدًا ، كما قال تعالى جدُّه : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ (٢) ﴾ .

هذا بابٌ جرى مجرى الفاعل الذى يتعداه فعلُه إلى مفعولَيْنِ فى اللفظ لا فى المعنى

وذلك قولك :

* يا سارِقَ الليلةِ أهلَ الدارْ (٣) *

---

(١) ط : « لم تبال » .

(٢) الآية ٤٧ من سورة إبراهيم . وفى الأصل بعد هذه الآية زيادة ليس هذا موضعها ، وسأنبه على موضعها فيما يأتى . انظر ص ١٧٦ .

(٣) الخزانة ١ : ٤٨٥ وابن الشجرى ٢ : ٢٥٠ . والشاهد فيه جعل الليلة مسروقة ، فهو مفعول مضاف ، وذلك على التوسع . وسرق من الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين ، يقال سرقه مالا كما يقال سرق منه مالا .

[و] تقول على هذا الحدّ : سَرَقْتُ الليلةَ أهلَ الدار ، فتجْرِى الليلةَ على الفعل فى سَعَةِ الكلام ، كما قال : صِيدَ عليه يومان ، ووُلِدَ له ستّون عامًا . فاللفظُ يَجرى على قوله : هذا مُعْطِى زيدٍ درهَمًا ، والمعنى إنّما هو فى الليلة ، وصِيدَ عليه فى اليومين ، غيرَ أنّهم أَوقعوا الفعلَ عليه لسَعة الكلام .

وكذلك لو قلت : هذا مُخْرِجُ اليومِ الدرهمَ وصائدُ اليومِ الوحشَ .

ومثلُ ما أُجْرِىَ مُجرى هذا فى سَعة الكلام والاستخفافِ قوله عزّ وجلّ : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهَارِ (١) ﴾ . فالليلُ والنهار لا يَمكُرانِ ، ولكنّ المكرَ فيهما .

فإنْ نوّنتَ فقلت : ياسارقًا الليلةَ أهلَ الدار ، كان حدُّ الكلام أن يكونَ أهلُ الدار على سارقٍ منصوبا ، ويَكون الليلةُ ظرفًا ، لأنّ هذا موضعُ انفصالٍ . وإن شئت أجريته على الفعل على سَعة الكلام .

ولا يجوز : ياسارقَ الليلةَ أهلِ الدار إلّا فى شعرٍ (٢) ، كراهيةَ أن يَفصلوا ٩٠

---

(١) الآية ٣٣ من سورة سبأ .

(٢) هنا موضع الزيادة التى أشرت إليها من قبل فى ص ١٧٥ لا كما وردت فى الأصل . ونصها : « قال أبو الحسن : إلا فى الشعر ، سمعت عيسى بن عمر ينشد :

فزجَجتُهـــا بِمِزَجّـــةٍ زَجّ القَلوصَ أبى مَزادَه

لم يعرف أبو عمر ما حكى الأخفش ، وهو عنده وعند أصحابنا خطأ » . وهذا الشاهد الذى أورده الأخفش أورده صاحب الخزانة ٢ : ٢٥١ والشنتمرى أيضاً وقال : « ومما أنشده الأخفش فى الباب » . وأنشده كذلك ابن الأنبارى فى الإنصاف ٢٤٩ والعينى ٣ : ٤٦٨ . زججتها ، يعنى الناقة ، رماها بشئ فى طرفه زج كالحربة ، والمزجة ، بكسر الميم : ما يزجّ به من رمح ونحوه . والقلوص : الناقة الفتية . وأبو مزادة : كنية رجل . والشاهد فيه الفصل بين « زج » و « أبى مزادة » بالمفعول ، وهو « القلوصَ » .

بين الجارّ والمجرور [١] . فإذا كان منوَّنا فهو بمنزلة الفعل الناصبِ ، تكون الأسماءُ فيه منفصلة . قال الشاعر ، وهو الشَّمَّاخ :

رُبَّ ابنِ عَمٍّ لسُلَيْمَى مُشْمَعِلّْ طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ [٢]

[هذا على : يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار] . وقال الأخطل :

وكَرّارِ خَلْفِ المُجْحَرِينَ جَوَادَهُ إذا لم يُحامِ دونَ أُنْثَى حَليلُها [٣]

فإنْ قلت : كَرّارٍ وطَبّاخٍ [٤] ، صار بمنزلة طبختُ وكررت ، تُجرِيها مجرى السَّارق حين نوّنتَ ، على سعة الكلام .

---

(١) يريد المضاف والمضاف إليه .

(٢) ديوان الشماخ ١٠٩ ، ونسب فيه إلى جبار بن جزء بن ضرار ، وهو ابن أخى الشماخ ، والخزانة ٢ : ١٧٣ والكامل ١١٣ . والمشمعل : الجاد فى الأمر الخفيف فى جميع ما أخذ فيه من عمل . والكرى : النعاس . والكسل ، بكسر السين : الكسلان . وأراد بابن عم سليمى زوجها الشماخ ، كانت سليمى زوجا له ، وهذا مما يصحح نسبة الشعر لجبار بن جزء .

والشاهد فيه : إضافة « طباخ » إلى « ساعات » على تشبيهه بالمفعول به لا على أنه ظرف ، وعلى ذلك يعد « زاد الكسل » مفعولا ثانياً .

(٣) ديوان الأخطل ٢٣٥ من قصيدة يمدح بها همام بن مطرف التغلبى ، وخزانة الأدب ٣ : ٤٧٤ . والمجحر : المُلجأ إلى الضيق . ويروى : « خلف المرهقين » . والمرهق : الذى غشيه السلاح . والجواد : الفرس الكريم ، لم يحام : لم يدافع . والحليل : الزوج . والحليلة : الزوجة ؛ لأن كلا منهما يحل للآخر دون غيره . يقول : إذا فر الرجال عن نسائهم وأسلموهن للعدو ، قاتل عن هؤلاء القوم وحماهم . ينعت هماما بالشجاعة والإقدام .

والشاهد فيه : إضافة « كرار » إلى « خلف » ، ونصب « جواده » به ، كما قيل فى البيت السابق .

(٤) أى إن نوّنت ولم تُضف .

وقال : [رجل من بنى عامر] :

ويومٍ شَهِدْناه سُلَيْمًا وعَامِرًا قليلٍ سِوىَ الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُهْ (١)

[وكما قال : ثَمانِىَ حِجَجٍ حَجَجْتُهنّ بيتَ اللهِ] .

ومما جاء فى الشعر قد فُصِلَ بينه وبين المجرور قول عمرو بن قَمِيئَةَ :

لمّا رأتْ سَاتِيدَمَا آسْتَعْبَرَتْ للهِ درُّ اليومَ مَنْ لَامَهَا (٢) ٩١

وقال أبو حَيَّةَ النُّمَيْرِىُّ :

---

(١) ابن الشجرى ١ : ٦ والكامل ٢١ . وفى الكامل : « ويوما » . وسليم وعامر : قبيلان من قيس بن عيلان . والطعن : جمع طعنة . ومنه قول الهذلى :

فإن ابن عبس قد علمتم مكانه أذاع به ضرب وطعن جوائف

والنهال : المرتوية بالدم ، وهى جمع نَهَل بالتحريك ، ونَهَل جمع ناهل ، كخدم وخادم ، وحرس وحارس . يقول : لا ينال فى ذلك اليوم إلا طعن الأعداء واغتنام نفوسهم بذلك .

والشاهد فيه نصب ضمير « يوم » بالفعل على التشبيه بالمفعول به اتساعاً ومجازاً .

(٢) ديوان عمرو بن قميئة ٦٢ ، والخزانة ٢ : ٢٤٧ ومعجم البلدان (ساتيدما) . رأت ، يعنى بنته التى ذكرها فى بيت قبله ، وهو :

قد سألتنى بنت عمرو عن الـ ـأرض التى تنكر أعلامها

وساتيدما : جبل بين ميافارقين وسعرت . استعبرت : بكت من وحشة الغربة ولبعدها عن أراضى أهلها . وكان عمرو بن قميئة قد خرج مع امرئ القيس ، ومعه بنته إلى ملك الروم .

والشاهد فيه إضافة « دَرّ » إلى « من » مع الفصل بينهما بالظرف للضرورة . وامتنع نصب « من » لأن « در » ليس باسم فاعل ولا اسم فعل .

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يومًا   يَهوديٍّ يقارِبُ أو يُزيلُ (١)

وهذا لا يكون فيه إلّا هذا ، لأنَّه ليس فى معنى فِعْلٍ ولا اسمِ الفاعلِ الذى جرى مَجرى الفعل .

وممّا جاء مفصولا بينه وبين المجرور قولُ الأعشى :

ولا نُقاتِلُ بالعِصِـ   ـىِّ ولا نُرامِى بالحجارهْ (٢)

إلّا عُلالَةَ أو بُدا   هَةَ قارحٍ نَهْدِ الجُزارَهْ

وقال ذو الرمّة :

كأَنَّ أَصواتَ مِنْ إيغالِهِنّ بنا   أَواخِرِ المَيْسِ أَصواتُ الفَراريجِ (٣) ٩٢

---

(١) ابن الشجرى ٢ : ٢٥٠ والعينى ٣ : ٤٧٠ والإنصاف ٢٥١ . شبه رسوم الدار بالكتاب فى دقتها أو فى الاستدلال بها ، وخص اليهود لأنهم أهل كتاب . وجعله يقارب بين كتابته ويفرق ، تمثيلا لتلك الآثار ، يتقارب بعضها ويتباعد البعض .

والشاهد فيه الفصل بالظرف ، وهو « يوما » بين المضاف والمضاف إليه .

(٢) ديوانه ١١٥ – ١١٦ والعينى ٣ : ٤٥٣ وابن يعيش ٣ : ٢٢ مع خلاف فى ترتيب البيتين بالديوان . يقول : نحن أصحاب حرب نقاتل على الخيل ، ولسنا أصحاب إبل يرعونها ومعهم عصيهم فيقاتل بعضهم بعضا بالعصى والحجارة . والعلالة : آخر جرى الفرس ، والبداهة : أوله . والقارح : الذى انتهت أسنانه ، وذلك فى خمس سنين . والنهد : الغليظ . والجزارة بالضم : القوائم والرأس ، سميت بذلك لأن الجزار يأخذها عمالة له . والشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه باسم يقتضى الإضافة أيضا ، وهو « بداهة » فأُنزِلَتا منزلة اسم واحد مضاف .

(٣) ديوان ذى الرمة ٧٦ والخزانة ٢ : ١١٩ وابن يعيش ٣ : ٧٧ والإنصاف ٢٥١ والحماسة ١٠٨٣ بشرح المرزوقى . يقال أوغل فى الأرض ، إذا أبعد فيها ، يعنى الإبل ، و « من » قبله للتعليل . والأواخر : جمع آخرة الرحْل ، وهى العود فى آخره يستند إليه الراكب . والميس ، بالفتح : شجر يتخذ منه الرحال والأقتاب . والفراريج : جمع فروج ، وهى صغار الدجاج . ويروى « إنقاض الفراريج » أى تصويتها . وذلك من شدة السير . والشاهد فيه الفصل بالجار والمجرور بين المضاف والمضاف إليه ، وهو « أصوات أواخر » فصل بينهما « من إيغالهن بنا » .

فهذا قبيحٌ .

ويجوز فى الشعر على هذا : مررتُ بخيرِ وأَفضلِ مَن ثَمَّ .

وقالت دُرْناَ بنت عَبْعَبَةَ ، من بنى قيس بن ثعلبة (١) :

هما أَخَوَا فى الحَرْبِ مَنْ لا أَخاَ له إذا خافَ يومًا نَبْوةً فدَعاهما (٢)

وقال الفرزدق :

يا مَنْ رأَى عَارِضاً أُسَرُّ به بَيْنَ ذِراعَىْ وجَبْهِة الأَسَدِ (٣)

وأما قوله عزّ وجلّ : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ (٤) ﴾ فإنّما جاء لأنه ليس

---

(١) الأصوب نسبته إلى عمرة الخثعمية ترثى ابنيها ، كما فى الحماسة ١٠٨٢ بشرح المرزوقى .

(٢) الحماسة ١٠٨٣ والعينى ٣ : ٤٧٢ وابن يعيش ٣ : ٢١ والإنصاف ٢٥١ . يقول : كانا ينصران من لا ناصر له من القوم إذا خشىَ نبوة من نبوات الدهر ، أو خشى أن ينبو عن مقاومة عدوه فدعاهما مستغيثا . والشاهد فيه الفصل بالجار والمجرور ، وهو « فى الحرب » بين المضاف والمضاف إليه .

(٣) ديوان الفرزدق ٢١٥ رواية عن الكتاب ؛ وانظر : الخزانة ١ : ٣٦٩ والعينى ٣ : ٤٥١ وابن يعيش ٣ : ٢٠ . يامَنْ ، هو نداء لمذكور ، وهو « من » أو يا للتنبيه ، ومن للاستفهام ، والعارض : السحاب يعترض الأفق . وذراعا الأسد : كوكبان ، يقال لإحداهما المقبوضة لأنها انقبضت عن صاحبتها ، وهى التى ينسب إليها النوء ، فأشرك الثانية معها على غرار قوله تعالى : ﴿ يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان ﴾ ، أى من البحرين الملح والعذب ، وإنما يخرجان من الملح منهما فقط . وجبهة الأسد : أربعة كواكب فيها عوج . وهما جميعا من أنواء العرب وأحمد أنوائهم ، إذا ناءا وسقطا فى جهة المغرب أعقبهما مطر غزير ، فلذلك يسرّ به . والشاهد فيه الفصل بلفظ « جبهة » بين المضاف والمضاف إليه كما سبق فى شاهد الأعشى ص ١٧٩ .

(٤) الآية ١٥٥ من سورة النساء و ١٣ من سورة المائدة .

لـ « مَا » معنًى سِوى ما كان قبل أن تجئَ (١) إلّا التوكيدُ ، فمن ثمَّ جاز ذلك ، إذْ لم تُرِدْ به أكثرَ من هذا ، وكانا حرفينِ أحدُهما فى الآخَر عاملٌ (٢) . ولو كان اسمًا أو ظرفا أو فعلًا لم يجزْ .

وأمّا قوله : أُدْخِلَ فُوهُ الحَجَرَ ، فهذا جرى على سَعة الكلام [والجيِّد أُدخل فاه الحجرُ] ، كما قال : أَدخلتُ فى رأسي القَلَنْسُوَةَ ، [والجيّد أَدخلتُ فى القَلنسوة رأسى] . وليس مثلَ اليومِ والليلة لأنّهما ظرفان ، فهو مخالِف له فى هذا ، مُوافِقٌ [له] فى السعة . قال الشاعر :

تَرى الثَّورَ فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رأْسَهُ وسائرُه بادٍ إلى الشمس أَجْمَعُ (٣)

فوجه الكلامِ فيه هذا ، كراهيةَ الانفصال (٤) . ٩٣

وإذا لم يكن فى الجرِّ فحدُّ الكلام أن يكون الناصبُ مبدوءًا به .

هذا بابٌ صار الفاعِلُ فيه بمنزلة الّذى فَعَلَ فى المعنى ، وما يَعْمَلُ فيه

وذلك قولك : هذا الضاربُ زيدًا ، فصار فى معنى [هذا] الّذى ضرَبَ

---

(١) ط : « تجئ به » .

(٢) يعنى أن الباء عملت فى « نقضهم » وفصلت بينهما « ما » المزيدة للتوكيد .

(٣) تأويل مشكل القرآن ١٤٨ وأمالى المرتضى ١ : ٢١٦ حيث ذكر كثيرا من شواهد القلب . وهذا البيت من الخمسين التى لم يعرف لها قائل . وصف هاجرة ألجأت الثيران إلى كنسها ، فهى تدخل رءوسها فى الظل لما تجد من شدة القيظ . والشاهد فيه إضافة « مدخل » إلى « الظل » ونصب « الرأس » به على الاتساع والقلب . وكان الوجه : مدخل رأسه الظلَّ .

(٤) أى إنه أجرى كلامه على القلب ؛ لأنه لو أجراه على سننه فقال : مدخل فى الظل رأسه ، للزم الفصل بالجار والمجرور بين المتضايفين .

زيدًا ، وعَمِلَ عَمَله ، لأنّ الألفَ واللام مَنَعَتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين . وكذلك : هذا الضاربُ الرّجلَ ، وهو وجهُ الكلام .

وقد قال قومٌ من العرب تُرْضَى عربيَّتهم : هذا الضاربُ الرجلِ ، شبّهوه بالحَسَنِ الوجهِ ، وإن كان ليس مثلَه فى المعنى ولا فى أَحواله إلّا أنّه اسمٌ ، وقد يَجُرُّ كما يجُرّ وينْصِبُ أيضاً كما يَنْصِبُ ، وسيبيَّنُ ذلك فى بابه [إن شاء الله] .

وقد يُشبِّهون الشيءَ بالشيء وليس مثلَه فى جميع أحواله ، وسترى ذلك فى كلامهم كثيرًا . وقال المَرّار الأسديّ :

أَنا ابنُ التارِكِ البَكْرِيِّ بشْرٍ عليه الطَّيْرُ تَرْقُبُه وقُوعَا (١)

سمعناه ممّن يَرويه عَن العرب ، وأَجرى بشرا على مجرى المجرور ، لأنَّه جعله بمنزلة ما يُكَفُّ منه التنوينُ .

ومثل ذلك فى الإجراء على ما قبله : هو الضاربُ زيدًا والرَّجُلَ ، لا يكون فيه إلّا النصبُ ، لأنَّه عَمِلَ فيهما عملَ المنوَّن ، ولا يكون : هو الضاربُ عمرٍو كما لا يكون : هو الحسنُ وجهٍ . ومن قال : هذا الضاربُ الرجلِ ، قال : هو الضاربُ الرجلِ وعبدِ الله .

---

(١) الخزانة ٢ : ١٩٣ والعينى ٤ : ١٢١ وابن يعيش ٣ : ٧٢ . وبشر هذا هو بشر بن عمرو بن مرثد ، قتله رجل من بنى أسد . ترقبه الطير : أى تنتظر موته بفارغ الصبر لتنقض عليه ، لأنها لاتقع على القتيل وبه رمق . والوقوع : جمع واقع ضد الطائر .

والشاهد فيه إضافة « التارك » إلى « البكرى » تشبيها بالحسن الوجه ، لأنه مثله فى الاقتران باللام . وللعلماء كلام فى مذهب سيبويه هذا .

ومن ذلك إنشادُ بعض العرب قولَ الأعشى : ٩٤

الوَاهبُ المائةِ الهِجَانِ وعَبْدِها   عُوذًا تُزَجِّى بينها أَطْفالَها [١]

وإذا ثنّيتَ أو جمعتَ فأَثبتَّ النونَ قلتَ : هذانِ الضاربانِ زيدًا ، وهؤلاء الضاربونَ الرجلَ ، لا يكون فيه غيرُ هذا ، لأنّ النون ثابتةٌ .

ومثل ذلك [٢] قوله عزّ وجلّ : ﴿ والمُقيمينَ الصَّلاةَ والمُؤْتُونَ الزَّكاةَ [٣] ﴾ . وقال ابن مُقْبِل :

---

(١) ديوان الأعشى ٢٥ من قصيدة يمدح فيها قيس بن معديكرب . يقول : يهب المائة الهجان من الإبل ومعهما عبدها ، أى راعيها . والهجان : البيض ، يستوى فيه الواحد والجمع . وهى أكرم الإبل عليهم . والعوذ : جمع عائذ ، وهو جمع نادر ، مثل حول وحائل ، وهى الحديثات النتاج ، لأن ولدها يعوذ بها لصغره . تزجى : تسوق سوقا رفيقا . والطفل : كل صغير من ولد الحيوان . واستشهد به سيبويه على عطف « عبدها » على « المائة » . واعترض عليه بأنه ليس مثل الضارب الرجل وعبد الله ، لأن « عبدها » ليس أجنبيا لأنه بمثابة « عبد المائة » لأن الضمير فيه عائد إلى المائة . وأما الضارب الرجل وعبد الله فإن المعطوف ليس فيه ضمير الأول فهو أجنبى . وأجيب بأن سيبويه لم يقصد ذلك ، وإنما عنى أن المعطوف على ما فيه الألف واللام من ذلك يكون بمنزلته فى الجر .

وبعد البيت فى الأصل : « قال أبو اسحاق : قال أبو العباس : أصبت للفرزدق مثل الضارب الرجل . قال أبو إسحاق : قال :

أبأنا بها قتلى وما فى دمائها   وفاء وهن الشافيات الحوائم »

وأبو إسحاق هذا هو الزجاج شيخ أبى جعفر النحاس وتلميذ المبرد . وأبو العباس هو المبرد . والبيت فى ديوان الفرزدق ٨٥٤ وشرح الشنتمرى منسوبا إلى إنشاد الزجاج عن المبرد أيضا .

(٢) ط : « فمن ذلك » .

(٣) الآية ١٦٢ من سورة النساء .

ياعَيْنِ بَكِّى حُنَيْفًا رأْسَ حيِّهِمِ ‏ ‏ ‏ ‏ الكاسرينَ القَنَا فى عَوْرَةِ الدُّبُرِ (١)

فإنْ كففتَ النون جررتَ وصار الاسم داخلًا فى الجارّ ، [و] بدلًا من النُّون ، لأنَّ النون لا تعاقِبُ الألفَ واللامَ (٢) ولم تَدخل على الاسم بعد أن ثبتتْ فيه الألفُ واللام ؛ لأنَّهْ لا يكون واحدًا معروفا ثم يثنّى (٣) ؛ فالتنوينُ قبلَ الألف واللام ، لأنَّ المعرفة بعد النكرة ، فالنّونُ مكفوفةٌ والمعنى معنى ثبات النون ، كما كان ذلك فى الاسم الذى جرى مجرى الفعل المضارع ، وذلك قولك : هما الضاربَا زيدٍ ، والضاربُو عمرٍو .

٩٥ وقال الفرزدق :

---

(١) ديوان تميم بن أبى بن مقبل ٨٢ . وعجزه فى اللسان (دبر ٣٥٣) . وحنيف ، بالتصغير : قبيلة من قيس ، وهو أحد جدود ابن مقبل ، وهو حنيف بن قتيبة ابن العجلان بن كعب بن ربيعة . يرثى هذه القبيلة ، يقول : كانوا سادة حيهم بمثابة الرأس منهم ، وكانوا إذا شهدوا الحرب فانكسر جيشهم كروا وقاتلوا دونهم وكسروا رماحهم ، فى سبيل حفظ عورتهم وحمايتها من عدوهم . والقنا : الرماح . وكل ما أتيح فهو عورة . والدبر : الأدبار ، عبر بالواحد عن الجمع ، كما تقول : هو كثير الدرهم والدينار .

والشاهد فيه : إثبات النون مع « أل » فى الكاسرين ، بخلاف التنوين فإنه لا يثبت مع « أل » : لأن النون قوية بحركتها ، والتنوين ضعيف بسكونه . ومع ثبات النون وجب نصب اسم الفاعل المجموع ما بعده .

(٢) أى ليست كالتنوين تعاقب الألف واللام ولا يجتمعان معاً .

(٣) يعنى أن التثنية لا تقع على الاسم إلا بعد تنكيره ، فلا تثنى المعرفة إلا بعد تنكيرها .

أُسَيِّدُ ذو خُرَيِّطَـــةٍ نَهاراً

مِنَ المُتَلَقِّطِى قَرَدِ القُمَامِ (١)

وقال رجلٌ من بنى ضَبّةَ :

* الفارِجِى بابِ الأميرِ المُبْهَمِ (٢) *

وقال رجل من الأنصار (٣) :

---

(١) ديوان الفرزدق ٨٣٥ واللسان (قرد) . وقبله :

سيُبلغهنَّ وحىَ القول عنّى ويُدخل رأسَه تحت القِرامِ

أسيّد ، أى إنسان أسود ، وهو تصغير أسود . وفى اللسان : « يعنى بالأسيد هنا سوداء . وقال : من المتلقطى قرد القمام ليثبت أنها امرأة ، لأنه لا يتتبع قرد القمام إلا النساء » . عنى أنه يدسها إلى من يحب . والخرِّيطة : تصغير خريطة ، وهى هَنة مثل الكيس تجعل من خرق وأدم تشرج على ما فيها . والقرد ، بالتحريك : نفاية الصوف والوبر والشعر والكتان مما يغزل . والقمام : جمع قمامة ، وهو ما كنس . يقول : من اللائى يتتبعن القَرد فى القمامات ، ويلتقطنه ليغزلنه بعد أن يفنى غزلهن .

والشاهد فيه كما فيما قبله .

(٢) ينعت أقواما أشرافا لايحجبون عن الأمراء ، ولا تُغلق دونهم أبوابهم . والفارج : الفاتح . والمبهم : المغلق . ونحوه فى معناه قوله :

من النَّفر البيض الذين إذا اعتزوا وهاب الرجال حلقة الباب قعقعوا

والشاهد فيه مثل ما قبله .

(٣) هو عمرو بن امرئ القيس الخزرجى . جمهرة أشعار العرب ١٢٧ والخزانة ٢ : ١٨٨ . وقال الشنتمرى : « يقال هو قيس بن الخطيم » . وليس فى ديوانه .

الحافِظُو عَوْرَةَ العشيرةِ لا ... يَأتِيهِمُ من وَرائنا نَطَفُ [١]

لم يَحذف النون للإضافة ، ولا ليُعاقِبَ الاسمُ النّونَ ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللّذَينِ والّذينَ حيثُ طال الكلامُ وكان الاسمُ الأوّل مُنتهاه الاسمُ الآخِرُ . وقال الأخطل :

أَبَنِى كُلَيْبٍ إنّ عَمَّىَّ اللَّذَا ... سَلَبَا المُلوكَ وفَكَّكَا الأَغْلالَا [٢]

لأن معناه [معنى] الذينَ فعلوا [٣] وهو مع المفعول بمنزلة اسم مُفْرَدٍ لم يَعْمَلْ فى شئ ، كما أنّ الذينَ فعلوا مع صلته بمنزلة اسم .

٩٦ وقال أَشهَبُ بن رُمَيْلَةَ :

---

(١) يقول : يحفظون عورة عشيرتهم إذا انهزموا ، ويحمونها من عدوهم ، ولا يخذلونهم فيكونوا نطفين فى فعلهم . وأصل العورة المكان الذى يخاف منه العدو . والعشيرة : القبيلة . والنطف : التلطخ بالعيب . ويروى : « وكف » وهو العيب والإثم .

وشاهده كالذى قبله فى إعمال الحافظين مع حذف نونها على نية إثباتها لأنها لا تعاقب الألف واللام .

(٢) ديوان الأخطل ٤٤ والخزانة ٢ : ٤٩٩ وابن الشجرى ٢ : ٣٠٦ . يهجو جريرا ، وهو من كليب بن يربوع . وعماه هو عمر ومرة ابنا كلثوم . « سلبا الملوك » هى رواية الأصل : وفى ط وسائر المراجع « قتلا الملوك » . أما عمرو بن كلثوم فقتل عمرو ابن هند . وأما مرة فقتل المنذر بن النعمان بن المنذر . والأغلال : جمع غل ، وهو طوق من حديد يجعل فى عنق الأسير . مدحهم بفك الاسرى .

والشاهد فيه حذف النون من « اللذان » تخفيفا ؛ لطول الاسم بالصلة .

(٣) بعده فى الأصل : « يعنى الحافظو عورة العشيرة » .

وإن الذى حانتْ بفَلْجٍ دِماؤهُمْ
هُمُ القومُ كلُّ القومِ ياأُمَّ خالِدِ [١]

وإذا قلت : هم الضاربوك وهما الضارباك ، فالوجه فيه الجرّ ، لأنَّك إذا كففتَ النونَ من هذه الأسماءِ فى المظهَرِ كان الوجهُ الجرَّ ، إلَّا فى قول من قال : « الحافظو عورةَ العشيرة » .

ولا يكون فى قولهم : هم ضاربوك ، أن تكون الكافُ فى موضع النصب ، لأنَّك لو كففتَ النون فى الإظهار [٢] لم يكن إلَّا جرًّا . ولا يجوز فى الإظهار : هم ضاربو زيدًا ، لأنَّها ليست فى معنى الذى ، [لأنها] ليست فيها الألفُ واللام كما كانت فى الذى .

واعلم أنَّ حذفَ النون والتنوينِ لازمٌ مع علامة المضمَر غيرِ المنفصل ، لأنّه لا يُتكلّم به مفرَدًا حتّى يكون متّصِلا بفعلٍ قبله أو باسم فيه ضمير ، فصار كأنّه النونُ والتنوينُ فى الاسم ، لأنَّهما لا يكونان إلَّا زَوائدَ ، ولا يكونانِ إلّا فى أَواخر الحُروف . والمظهَرُ وإن كان يعاقِبُ النُّونَ والتنوينَ فإنَّه ليس كعلامة المضمَرِ المتَّصِلِ ؛ لأنه اسمٌ يَنفصِلِ ويُبْتَدَأُ ، وليس كعلامة الإضمار لأنها فى اللفظ كالنون

---

(١) الخزانة ٢ : ٥٠٧ وشواهد المغنى للسيوطى ١٧٥ وابن الشجرى ٢ : ٣٠٧ . وفلج : واد بين البصرة وحمى ضرية . حانت دماؤهم : لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص . هم القوم كل القوم ، أى القوم الكاملون فى قوميتهم . وشاهده : حذف النون من « الذين » استخفافا ؛ لطول الاسم بالصلة . ويروى : « وإن الألى » فلا شاهد فيه . وقيل إن « الذى » مفرد عبر به عن الجمع ، فعاد الضمير إليه محمولا على المعنى ؛ كما فى قوله تعالى : ﴿ والذى جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون ﴾ .

(٢) أى مع المظهر ، كقولك : ضاربو زيد .

والتنوين ، فهى أقربَ إليها من المظهرَ ، اجتَمع فيها هذا والمعاقبةُ .

وقد جاء فى الشّعر ، وزعموا أنّه مصنوع :

هُمُ القائلونَ الخيرَ والآمِرونه
إذا ماخَشُوا من مُحْدَثِ الأمْرِ مُعْظَمَا (١)

وقال :

ولم يَرْتِفقْ والناس مُحْتَضِرونُه
جميعًا وأَيْدِى الْمعْتَفِينَ رَواهِقُهْ (٢)

---

(١) الخزانة ٢ : ١٨٧ وابن يعيش ٢ : ١٢٥ . ويروى : « الآمرون الخير والفاعلونه » . ومحدث الأمر : حادثه . ويروى : « من حادث الدهر » . والمعظم : الأمر يعظم دفعه . ورواه الجوهرى : « من معظم الأمر مفظعا » . والشاهد فيه الجمع بين النون والضمير فى « الآمرونه » . مع أن حق الضمير أن يعاقب النون والتنوين لأنه بمنزلتهما فى الضعف والاتصال ، وقد عاقب المظهر النون والتنوين مع قوته وانفصاله ، فالمضمر أولى بالمعاقبة .

(٢) الخزانة ٢ : ١٨٧ وابن يعيش ٢ : ١٢٥ . الارتفاق : الاتكاء على المرفق ، كناية عن عدم اشتغاله عن قضاء حوائج الناس . أو معناه : لم يرتفق بماله ، أى لم يبذله بالرفق ، بل جار عليه بالجود . محتضرونه ، أى حاضروه . والمعتفون : الذين يطلبون المعروف والإحسان ، جمع معتفٍ . رواهق : جمع راهقة ، يقال رهِقَه ، إذا غشيه وأتاه .

والشاهد فيه كالشاهد فيما قبله ، إذ جمع بين النون والضمير فى « محتضرونه » . وقد حمل هذا وما قبله على أن الهاء فى « الآمرونه » و « محتضرونه » هى هاء السكت ، أتى بها بياناً لحركة النون ، إجراء للوصل مجرى الوقف ضرورة ، وحركت هاء السكت كذلك تشبيهاً لها فى الحركة بهاء الإضمار للضرورة أيضاً .

وقد جاء بعد هذا الشاهد فى الأصل : « وذكر أبو عثمان والزيادى أن الأخفش كان يقول : لا يكون الكاف فى الضاربَاك إلا فى موضع نصب ؛ لأن المضمر لا يمكن معه إظهار النون ، فهو يعاقب ، مثل الواحد . والجرمى والمازنى لا يرونه إلا مجروراً . وهو مذهب أبى العباس » .

هذا بابٌ من المصادر جَرَى مَجرى الفعل المضارِع فى عمله ومعناه ٩٧

وذلك قولك : عَجِبتُ مِن ضَرْبٍ زيدا ، [فمعناه أنّه يَضرب زيدا . وتقول : عجبتُ مِن ضَرْبٍ زيدًا] بكرٌ ، ومن ضَرْبٍ زيدٌ عمرًا ، إذا كان هو الفاعل ، كأنّه قال : عجبتُ من أنّه يَضرب زيدٌ عمرًا ، ويَضرب عمرًا زيدٌ .

وإنّما خالَف هذا الاسمَ الذى جرى مَجرى الفعل المضارِع فى أنَّ فيه فاعِلًا ومفعولا ، لأنّك إذا قلت : هذا ضارِبٌ فقد جئت بالفاعل وذكرتَه ، وإذا قلت : عجبتُ من ضربٍ فإنّك لم تذكر الفاعلَ ، فالمصدرُ ليس بالفاعل وإن كان فيه دليلٌ على الفاعل ، [فلذلك احتجتَ فيه إلى فاعل ومفعول ولم تحتج حين قلت : هذا ضاربٌ زيدا إلى فاعل ظاهر ، لأنَّ المضمر فى ضارب هو الفاعل] .

فمما جاء من هذا قولُه عزّ وجلّ : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ (١) ﴾ . وقال :

فلولا رَجاءُ النَّصْرِ منك ورَهْبةٌ عِقابَك قد صاروا لنا كالموارِدِ (٢)

وقال :

أَخذتُ بسَجْلِهم فنَفحتُ فيه مُحافَظةً لهنَّ إخا الذِّمامِ (٣)

---

(١) الآية ١٤ ، ١٥ من سورة البلد .

(٢) ابن يعيش ٦ : ٦١ . يقول : لولا رجاؤنا لنصرك إيانا عليهم ، ورهبتنا لعقابك لنا إن انتقمنا منهم بأيدينا ، لوطئناهم وأذللناهم كما توطأ الموارد ، وهى الطرق إلى الماء . وخصها بالذكر لأنها أعمر الطرق وأكثرها استعمالا .

والشاهد فيه إعمال « رهبة » مع تنوينها .

(٣) السجل : الدلو ملأى ماء . نفحت : أعطيت . إخا الذمام : أى إخاء الذمام . والذمام : الحق والحرمة . والتقدير : لأن حافظتُ إخاء الذمام ، أى راعيته وقارضت به . والمعنى أنه يقارضهن بما فعلن .

وقال :

بضَرْبٍ بالسُّيوفِ رءُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنا هامَهنّ عَنِ المَقِيلِ [١]

وإنْ شئت حذفتَ التنوينَ كما حذفت فى الفاعل ، وكان المعنى على حاله ،
٩٨ إلّا أنك تَجرُّ الذى يلى المصدرَ ، فاعلا كان أو مفعولًا ، لأنّه اسمٌ قد كففتَ عنه التنوين [٢] ، كما فعلت ذلك بفاعِلٍ ، ويصير المجرورُ بدلًا من التنوين معاقبًا له . وذلك قولك : عَجبتُ من ضَرْبِه زيدًا ، إن كان فاعلا ؛ ومن ضَرْبِه زيدٌ ، إن كان المُضَمْرَ مفعولا .

وتقول : عجبت من كِسْوَةِ زيدٍ أبوه ، وعجبت من كِسوةِ زيدٍ أباه ، إذا حذفت التنوين .

وممّا جاء لا ينوَّن قولُ لبيد :

عَهْدِى بها الحَىَّ الجميعَ وفيهِمُ قبلَ التفرُّقِ مَيْسِرٌ ونِدامُ [٣]

---

(١) العينى ٣ : ٤٩٩ وابن يعيش ٦ : ٦٢ . ونسبه العينى للمرار بن منقذ . الهام : الرءوس ، جمع هامة . ومقيل الرءوس هو الأعناق ، لأنها موضع استقرارها . وقد أضاف الهام إلى ضمير الرءوس اتساعا ومجازا ، وذلك لاختلاف اللفظين . أو الضمير ضمير القوم ، أنّثَ لأن القوم اسم جمع ، وأسماء الجموع التى لا واحد لها من لفظها إذا كانت للآدميين تذكر وتؤنث ، مثل رهط ونفر . قال تعالى : ﴿ وكذب به قومك ﴾ فذكّر ، وقال : ﴿ كذبت قوم نوح ﴾ فأنث .

والشاهد فيه تنوين « ضرب » ونصب الرءوس به .

(٢) ط : « منه النون » .

(٣) ديوان لبيد ٢٨٨ وابن يعيش ٦ : ٦٢ واللسان (حضر) . الجميع : المجتمعون . والميسر : القمار على الجزور ليعود نفعه على المعوزين . والندام : المنادمة . أو الندام جمع نديم أو ندمان . وعهدى مبتدأ سد الحال مسد خبره ، وهو جملة « وفيهم ميسر » كما تقول جلوسك متكئاً ، أو أكلك مرتفقا .

والشاهد فيه نصب الحى بعهدى وهو ، أى العهد ، مصدر غير منون .

ومنه قولهم : « سَمْعُ أُذُنِى زيدًا يقولُ ذاك » . قال رؤبة :

ورَأْيُ عَيْنَىَّ الفَتَى أَخاكا   يُعْطِى الجَزِيلَ فعليكَ ذاكا [1]

وتقول : عجبتُ من ضربِ زيدٍ وعمرٍو ، إذا أشركتَ بينهما كما فعلت ذلك فى الفاعل . ومَنْ قال هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا قال : عجبتُ له من ضَرْبِ زيدٍ وعمرًا ، كأنَّه أَضْمَرَ : ويَضرب عَمرًا ، [أو وضَرَبَ عمرًا] . قال رؤبة :

قد كنتُ دايَنْتُ بها حسَّانَا   مخافةَ الإفلاسِ واللَّيَّانَا [2]

---

(١) همع الهوامع ٢ : ٩٣ وملحقات ديوان رؤبة ١٨١ . وقبله :

تقول بنتى قد أنى إناكا   يا أبتا علك أو عساكا

وانظر الخزانة ٢ : ٤٤١ — ٤٤٣ . وخبر « رأى » هو الحال السادة مسد الخبر ، وهو جملة « يعطى الجزيل » . والجزيل : العطاء العظيم . ويروى : « الفتى إياكا » .

(٢) ملحقات ديوان رؤبة ١٨٧ وابن يعيش ٦ : ٦٥ والعينى ٣ : ٥٢٠ . وذكر العينى أنه ينسب أيضا إلى زياد العنبرى . وكذا نسبه ابن يعيش إلى زياد . داينت من المداينة ، وهى البيع بالدين . بها ، أى بالإبل . وحسان : اسم رجل . والليان مصدر لويته بالدين ليا وليانا ، إذا مَطلْتَه ؛ وهو مصدر نادر لم يسمع نظيره على فَعْلان إلا « شنآن » فى لغة إسكان النون ، ليس فى المصادر غيرهما على هذا الوزن . يقول : داين بالإبل حسان لأنه رجل ملىء لا يماطل ، مخافة أن يداين غير حسان ممن ليس بملىء ، فيماطل لإفلاسه .

والشاهد فيه نصب « الليان » بإضمار عامل تقديره « وأن خفت » . وقيل : يجوز أن يكون معطوفا على « مخافة » ، والتقدير مخافة الإفلاس ومخافة الليان ، ثم حذف المضاف وهو « مخافة » الثانية وأقام المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه .

* يحْسِنُ بَيْعَ الأَصلِ والقِيانَا [١] *

٩٩ وتقول : عجبتُ من الضَّرْبِ زيدًا ، كما قلتَ : عجبتُ من الضارِبِ زيدا ، يَكون الألفُ واللام بمنزلة التنوين . وقال الشاعر :

ضعيفُ النِّكايَةِ أَعْدَاءَه يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجَلْ [٢]

وقال المرّار [الأسديّ [٣]] :

---

(١) البيع ، أراد به الشراء . وهو من الأضداد . والأصل : أصل المال ، ولعله يعنى به الإبل ، لأن الإبل كانت أصل أموالهم . والقيان : جمع قينة ، وهى الأمة مغنية كانت أو غير مغنية .

والشاهد فيه إضمار عامل ، أى « وأن يبيع » . ويجوز أن يكون نصب « القيان » على حلوله محل المضاف المنصوب الذى قد حذف ، وأصله « وبيعَ القيان » ، فلما حذف البيع حل المضاف إليه محله .

(٢) الخزانة ٣ : ٤٣٩ والعينى ٣ : ٥٠٠ وابن يعيش ٦ : ٥٩ ، ٦٤ . وهو من الخمسين التى لم يعرف لها قائل . والنكاية : مصدر نكيت العدوّ ، ونكيت فيه ، إذا أثّرت . يتعدى ولا يتعدّى . قال أبو النجم :

* ينكى العدى ويكرم الأضيافا *

يراخى الأجل : يباعده ويطيله . يهجو رجلا ، يقول : هو ضعيف عن أن يَنكَى أعداءه ، وجبان فلا يثبت لِقرنه ، فيلجأ إلى الفرار يظنه مؤخرا لأجله .

والشاهد فيه إعمال المصدر المعرف باللام ، لأن اللام هنا معاقبة للتنوين فيعمل عمل المنون .

(٣) كذا وردت نسبته فى الكتاب والشنتمرى . ونسب فى الخزانة وابن يعيش إلى مالك بن زغبة الباهلى .

لقد عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنّنى
لحقت فلم أَنْكُلْ عن الضرْبِ مِسْمَعَا (١)

ومن قال : هذا الضاربُ الرَّجُلِ لم يقل : عجبتُ له من الضَّرْبِ الرجلِ ؛ لأنّ الضَّاربَ الرجلِ مشبَّهٌ بالحَسَنِ الوجهِ ، لأنه وصفٌ للاسم كما أن الحَسَنَ وَصْفٌ ، وليس هو بحدِّ الكلامِ مع ذلك (٢) .

وقد ينبغى فى قياس من قال : الضَّاربُ الرَّجلِ أن يقولَ : الضاربُ أَخى الرجلِ ، كما يقول : الحَسَنُ الأخِ والحسنُ وجهِ الأخِ . وكان الخليل يَراه .

وإن شئت قلت : هذا ضَرْبُ عبدِ الله ، كما تقول : هذا ضارب عبدِ الله ، فيما انقَطع من الأفعال .

وتقول : عجبتُ من ضَرْبِ اليومِ زيدًا ، كما قال :

* يا سارِقَ الليلةِ أهلَ الدارْ (٣) *

---

(١) الخزانة ٣ : ٤٣٩ والعينى ٣ : ٥٠١ وابن يعيش ٦ : ٦٤ . أولى المغيرة : أولها . والمغيرة : الخيل تخرج للغارة ، والمراد فرسانها . والنكول : النكوص والرجوع جبناً وخوفا ، يقال نكل عنه ينكل ، كضرب ونصر وعلم ، نكولا . ومسمع هو مِسمع بن شيبان ، أحد بنى قيس بن ثعلبة . يقول : قد علم أول من لقيت من المغيرين أنى صرفتهم عن وجوههم هازماً لهم ، ولحقت عميدهم فلم أنكل عن ضربه بسيفى . ط : « كررت فلم أنكل » .

والشاهد فيه إعمال المصدر المقرون بأل ، وهو « الضرب » ، عمل فى « مسمعا » ، كنحو ما سبق . والبيت برواية « كررت » يحتمل هذا ، ويحتمل أن يكون من باب التنازع بإعمال « لحقت » فى « مسمعا » . وعلى هذا الأخير من الاحتمالين لا شاهد فيه هنا .

(٢) ط : « وهو ليس بحد فى الكلام » فقط .

(٣) انظر ما سبق فى ص ١٧٥ .

وليس مثلَ :

* لله دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لامَها [١] *

لأنَّهم لم يجعلوه فعلا أو فَعَلَ شيئًا فى اليوم ، إنما هو بمنزلة : لله بِلادُك .

ويجوز : عجبتُ له من ضَرْبِ أخيه ، يكون المصدرُ مضافًا فَعَلَ أو لم يَفْعَلْ ، ويكونُ منوَّنا وليس بمنزلة ضاربٍ [٢] .

هذا باب الصفة المشبَّهة بالفاعل فيما عَمِلتْ فيه

ولم تَقْوَ أن تَعمل عَمَلَ الفاعل [٣] لأنّها ليست فى معنى الفِعل المضارِع ، فإنّما شُبِّهَتْ بالفاعل فيما عَملتْ فيه . وما تَعْمَلُ فيه معلومٌ ، إنَّما
١٠٠ تَعمل فيما كان من سببها مُعَرَّفا بالألف واللام أو نكرةً ، لا تُجاوِز هذا ؛ لأنَّه ليس بفعلٍ ولا اسم هو فى معناه .

والإضافةُ فيه أحسنُ وأكثر ، لأنّه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا فى معناه ، فكان هذا أحسنَ عندهم أن يَتباعدَ منه فى اللفظ ، كما أنَّه ليس مثلَه فى المعنى وفى قوّته فى الأشياء [٤] . والتنوينُ عربىٌّ جيّدٌ . ومع هذا أنّهم

---

(١) سبق فى ص ١٧٨ .

(٢) لأن اسم الفاعل يضمر فيه ، والمصدر لا يضمر فيه .

(٣) يعنى عمل اسم الفاعل .

(٤) السيرافى : « يعنى أن قولك حسن الوجه لم يجز مجرى حَسُنَ ، كما جرى ضارب مجرى ضرب . فكان الأحسن عندهم فى « حسن » الإضافة لبعد الإضافة من الفعل فى اللفظ ، كما تباعد حسن الوجه من الفعل ومما جرى مجراه فى المعنى » . والكلام كله تعليل لكثرة الإضافة فى الصفة المشبهة لمناسبتها للأسماء وعدم مناسبتها للأفعال .

لو تركوا التنوينَ أو النونَ لم يكن أبدًا إلّا نكرةً على حاله منوَّنا [١] . فلما كان تركُ التنوين فيه والنون [٢] لا يُجاوَزُ به معنى النون والتنوينِ ، كان تركُهما أخفَّ عليهم ، فهذا يقوِّى [أنَّ] الإضافة [أَحسنُ] ، مع التفسير الأوَّلِ [٣] .

فالمضافُ قولك : هذا حَسَنُ الوجهِ ، وهذه حَسَنَةُ الوجهِ . فالصِّفةُ تَقَعُ على الاسم الأوَّل ثم توصِلُها إلى الوجه وإلى كلّ شيءٍ من سببه على ما ذكرتُ لك ، كما تقول : هذا ضاربُ الرجلِ ، وهذه ضاربةُ الرجلِ ؛ إلَّا أنَّ الحُسْن فى المعنى للوجه والضَّرْبُ ههنا للأوَّل .

ومن ذلك قولهم : هو أَحْمَرُ بَيْنِ العينينِ ، وهو جيِّدُ وجهِ الدار .

وممّا جاء منوَّنا قول زُهَيْر :

أَهْوَى لها أَسْفَعُ الخَدَّيْنِ مُطَّرِقٌ　　رِيشَ القَوَادِمِ لم تُنْصَبْ له الشَّبَكُ [٤]

---

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « ترك النون والتنوين فيه » .

(٢) يعنى أن الإضافة فى الصفة المشبهة لا تخرجها عن التنكير ، ولا تكسبها تعريفا ، وهى مع التنوين والنون نكرة كذلك ، فكان ترك التنوين وإلحاقه سواء ، فاستخفوا ترك التنوين لذلك ، لأنه لا يضيف شيئاً جديدا .

(٣) ط : « من التفسير الأول » .

(٤) ديوان زهير ١٧٢ . يصف صقرا قد انقض على قطاة . أهوى : انقض . لها : للقطاة . والأسفع : الأسود . والمطَّرق ، من الاطِّراق ، وهو تراكب الريش . والقوادم : جمع قادمة ، وهى ريش مقدم الجناح . والشبك : جمع شبكة ، وهى شركة الصائد يصيد بها فى البر والماء . ط : « لم ينصب » ، وفى الديوان : « لم تنصب له الشرك » . عنى أن ذلك الصقر وحشى لم يُصد ولم يذلل ، وذلك أشد له وأسرع لطيرانه .

والشاهد فيه نصب « ريش » بمطَّرق ، وهى الصفة المشبهة باسم الفاعل .

وقال العجّاج :

* مُحْتَبِكٌ ضَخْمٌ شئُونَ الرَّأْسِ (١) *

وقال أيضاً النابغة :

وَنَأْخُذْ بعدَه بِذِنابِ عَيْشٍ ‏ ‏ ‏ أَجَبَّ الظَّهْرَ ليس له سَنامُ (٢)

وهو فى الشعر كثير . ١٠١

واعلم أنّ كينونة (٣) الألف واللام فى الاسم الآخِرِ أكثرُ وأحسنُ من أن لا تكون فيه الألفُ واللام ، لأنَّ الأوّل فى الألف واللام وفى غيرِهما ههنا على حالةٍ واحدةٍ ، وليس كالفاعل ، فكان إدخالُهما أَحسنَ وأَكثرَ ، كما كان تركُ التنوين أكثرَ ، وكان الألفُ واللام أَوْلَى لأنَّ معناه حَسَنٌ وجهُه . فكما لا يكون

---

(١) ملحقات ديوان العجاج ٧٩ . يصف بعيرا . المحتبك : الشديد . وشئون الرأس : قبائله وملتقى أجزائه ، وإذا ضخمت ونتأت كان أشد له وأوثق وأعظم لهامته .

والشاهد فيه نصب « شئون » بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، وهى « ضخم » .

(٢) ديوان النابغة ٧٥ والخزانة ٤ : ٩٥ والعينى ٣ : ٥٧٩ وابن يعيش ٦ : ٨٣ ، ٨٥ . يذكر مرض النعمان ، وأنه إن هلك صار الناس بعده إلى شر حال . والذناب ، بالكسر : الذنَب . والأجب : الذى لا سنام له من الهزال . شبه العيش بذلك البعير الهزيل الذى لا خير فيه .

والشاهد فيه نصب « الظهر » بأجب على نية التنوين فيه . ولو كان غير منوى تنوينه لا نجرَّ ما بعده بالإضافة ، وجر هو أيضا بالكسرة لإضافته إلى ما بعده ، ولكنه جر هنا بالفتحة نائبة عن الكسرة لأنه لم ينصب .

(٣) هذه الكلمة ساقطة من ط .

هذا [١] إلّا معرفةً اختاروا فى ذلك المعرفةَ . والأُخرى عربيّةٌ ، كما أنَّ التنوين [والنون] عربىٌّ مطَّرِدٌ .

فمن ذلك قوله : « [هو] حديثُ عَهْدٍ بالوَجَع » . وقال عَمرو بن شأسٍ :

أَلِكْنى إلى قومى السَّلامَ رِسالةً ... بآيَةِ ما كانوا ضِعافًا ولا عُزْلَا [٢]

ولا سَيِّئِى زِىٍّ إذا ما تَلَبَّسوا ... إلى حاجةٍ يومًا مُخَيَّسَةً بُزْلَا [٣]

وقال حُميدٌ الأرقطُ :

* لاحِقُ بَطْنٍ بِقَرًا سَمينِ [٤] *

---

(١) بعده فى الأصل : « يعنى وجهه » . يقول : لما كان معنى « الوجه » هو « وجهه » استحسن أن يكون معمول الصفة المشبهة معرفة بأل .

(٢) شواهد المغنى للسيوطى ٢٨٢ والعينى ٣ : ٥٩٦ . ألكنى : بلغ عنى وكن رسولى ، من الألوكة ، وهى الرسالة . والآية : العلامة . والعزل : الذين لا سلاح معهم ، جمع أعزل . يذكر غربته عن قومه بنى أسد ، وقد اقتضاه ذلك أن يوفد إليهم رسولا ليحمل إليهم السلام ، وجعل آية كونه منهم ومعرفته بهم ما نَعتهم به من القوة والعدَّة ، وحسن زيهم إذا ما وفدوا على الملوك .

(٣) المخيسة : المذللة بالركوب ، يعنى الإبل . والبزل : جمع بازل ، وهو من غريب الجمع ، والبازل : المسن .

والشاهد فيه إضافة الصفة المشبهة ، وهى « سيئى » ، إلى « زى » وهو نكرة ، على تقدير إثبات أل وحذفها للاختصار .

(٤) ابن يعيش ٦ : ٨٣ ، ٨٥ واللسان (رزن) . وقبله فى اللسان :

أحقب ميفاء على الرزون ... حدَّ الربيع أرن أرون

* لا خطل الرجع ولا قرون *

اللاحق : الضامر ، وهو اسم فاعل أجرى مجرى الصفة المشبهة . والقَرا : الظهر . وصف فرسا بأنه ضامر البطن لا من هزال ، بدليل قوله : « بقرًا سمين » .

والشاهد فيه إضافة « لاحق » إلى « بطن » مع حذف أل ، كما تقدم فى سابقه .

ومما جاء منوَّنا قول أبى زُبَيْدٍ [يَصِفُ الأسدَ] :

كأَنّ أثوابَ نَقّادٍ قُدِرْنَ له   يَعْلُو بِخَمْلتِها كَهْبَاءَ هُدَّابَا [١]

وقال أيضاً :

١٠٢ هَيْفاءُ مُقْبِلةً عَجْزاءُ مُدْبِرةً   مَحْطوطةٌ جُدِلتْ ، شَنْباءُ أَنْيابَا [٢]

وقال عدىّ بن زيد :

مِن حَبيبٍ أو أَخى ثِقةٍ   أو عَدُوٍّ شاحِطٍ دارَا [٣]

---

(١) مجالس ثعلب ٢٨٠ واللسان (نقد) . النَّقاد : صاحب جلود النقَد ، وهو ضرب من الغنم صغار الأجسام . قدرن : جعلن على قدر جسمه . يعلو بخملتها ، أى يُعلى خملتها ، والباء معاقبة للهمزة من أعلى . والخملة : ثوب مخمل من صوف كالكساء . والكهباء : التى تضرب إلى غبرة . والهداب : هدب الثوب ، وهو طرفه الذى لم ينسج .

والشاهد فيه نصب « هدابا » بقوله « كهباء » ، لما فيه من نية التنوين الذى لم يظهر لمنع الصرف .

(٢) العينى ٣ : ٥٩٣ وابن يعيش ٦ : ٨٣ – ٨٤ . الهيفاء : الضامرة الخصر . والعجزاء : العظيمة العجيزة . والمحطوطة : الملساء الظهر . جدلت : أحكم خلقها وألطِف . والشنباء ، من الشنب ، وهو بريق الثغر وبرده . ينعتها بصفات الحسن عندهم من ضمور البطن وكبر العجيزة ، وحسن الخلقة ، وطيب الثغر .

والشاهد فيه نصب « أنيابا » بشنباء على نية التنوين ، كما تقدم .

(٣) العينى ٣ : ٦٢١ . أخى ثقة ، يوثق به فى الشدائد والعون عليها . والشاحط : البعيد ، وهو اسم فاعل أجرى مجرى الصفة المشبهة . يصف الدهر أنه يعم بنوائبه الصديق والعدو ، والقريب والبعيد .

والشاهد فيه نصب « دارا » بشاحط .

وقد جاء فى الشعر حسنةُ وَجْهِها ، شَبّهوه بحسنةِ الوجهِ ، وذلك رديءٌ (١) [لأنّه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام ، وهو من سبب الأوّل كما أنه من سببه بالألف واللام] . قال الشمّاخ :

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عرَّسَ الرَّكْبُ فيهما
بحَقْلِ الرُّخامَى قد عَفا طَلَلاهما (٢)
أَقامتْ على رَبْعَيْهما جارَتَا صَفًا
كُمَيْتَا الأَعالِى جَوْنَتَا مُصْطَلاهما (٣)

واعلم أنه ليس فى العربية مضافٌ يَدخل عليه الألفُ واللام غيرُ المضاف ١٠٣

---

(١) السيرافى : « من قِبل أنّ فى حسن ضميرا يرتفع به يعود إلى زيد ، فلا حاجة بنا إلى الضمير الذى فى الوجه ، لأن الأصل كان : زيد حسن وجهه ، والهاء تعود إلى زيد ، فنقلنا هذه الهاء بعينها إلى حسن فجعلناها فى حال رفع فاستكنت فيه فلا معنى لإعادتها » .

(٢) ديوان الشماخ ٨٦ والعينى ٣ : ٥٨٧ وابن يعيش ٦ : ٨٦ والهمع ٢ : ٩٩ . الدمنتان : مثنى دمنة ، وهى ما بقى من آثار الدار . عرس ، من التعريس ، وهو نزول القوم فى السفر من آخر الليل . والركب : اسم جمع للراكب . وحقل الرخامى : موضع ، والرخامى : شجر مثل الضال . عفا : درس وتغير . والطلل : ما شخص من علامات الدار وأشرف .

(٣) الربع : موضع النزول . وجارتا صفًا ، هما الأثفيتان من أثافى القدر . والصفا : أراد به الجبل ، وهو ثالثة الأثافى . والكميت : مالونه بين الحمرة والسواد . وإنما لم تسود لبعدها عن مباشرة النار . والجون : الأسود . والمصطلى : موضع الصلا ، وهو النار .

والشاهد فيه إضافة الصفة المشبهة ، وهى « جونتا » إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف . وذلك ردىء .

إلى المعرفة فى هذا الباب (١) ، وذلك قولك : هذا الحَسَنُ الوجهِ ، أدخلوا الألفَ واللام على حسنِ الوجهِ ، لأنه مضافٌ إلى معرفة لا يكون بها معرفةً أبدًا ، فاحتاجَ إلى ذلك حيث مُنعَ ما يكون فى مثله البتَّةَ ، ولا يُجاوَزُ به معنى التنوين . فأمَّا النكرة فلا يكون فيها إلّا الحَسَنُ وجهًا ، تكون الألفُ واللام بدلًا من التنوين ، لأنَّك لو قلت : حديثُ عهد ، أو كريمُ أبٍ ، لم تُخْلِلْ بالأوّل فى شئ فتُحتَمَل له الألفُ (٢) واللام ، لأنَّه على ما ينبغى أن يكون عليه (٣) . قال رؤبة :

* الحَزْنُ بابًا والعقورُ كَلْبًا (٤) *

---

(١) يعنى باب الصفة المشبهة . وحمل اسم الفاعل عليها ، كما فى الشافيات الحوائم .

(٢) هذا مافى ط . وفى الأصل : « محتمل له الألف واللام » .

(٣) السيرافى : « يعنى أنك إذا أدخلت الألف واللام فى الصفة ونكرت ما بعدها لم تجز إضافتها . فإن قيل : لم لا تجوز إضافة الصفة إلى نكرة فى اللفظ وليست الإضافة صحيحة ، فيقال : الحسن وجه ؟ يقال : من قبل أن إذا أعطيناها لفظ الإضافة وإن لم يكن معناها معنى الإضافة لم يجز أن يكون خارجاً لفظها عن لفظ الإضافة الصحيحة ؛ لأنا سميناها بها . وليس فى شئ من الإضافات لفظاً أو حقيقة ما يكون المضاف معرفة والمضاف إليه نكرة ، فلم يحسن أن تقول مررت بزيد الحسن وجهٍ ، فيجرى على خلاف ألفاظ الإضافة التى سميناها به » .

(٤) ديوان رؤبة ١٥ والخزانة ٣ : ٤٨٠ والعينى ٣ : ٦١٧ .

من أرجوزة له يمدح بها المصفّى ، وهو آخر شطر فيها . وقبله .

* فذاك وخم لا يبالى السبا *

والحزن : الغليظ . وصف رجلا بشدة الحجاب ومنع الضيف ، كأن بابه وثيق لا يستطاع فتحه ، وأن كلبه عقور لمن نزل ساحته باغيا معروفه .

والشاهد فيه نصب « بابا » و « كلباً » على حدّ قولهم : الحسن وجهاً .

وزعم أبو الخَطّاب أنه سمع قوما من العرب يُنشدون هذا البيت للحارث ابن ظالم (١) :

فما قَوْمِى بثَعْلَبَةَ بنِ سَعْدٍ ولا بفَزارةَ الشُّعْرَى رِقابا (٢)

فإنَّما أُدخلت الألفُ واللام فى الحسن ثم أعملته ، كما قال : الضاربُ زيدا . وعلى هذا الوجه تقول : هو الحسنُ الوجهَ ، وهى عربيّة جيّدة . قال الشاعر :

فما قومى بثعلبةَ بن سعدٍ ولا بفَزارةَ الشُّعْرِ الرِّقابا (٣)

وقد يجوز فى هذا أن تقول : هو الحَسَنُ الوجهِ ، على [قوله] : هو الضَّاربُ الرَّجلِ ، فالجرُّ فى هذا الباب من وجهين : [من الباب الذى هو له وهو الإضافة ، ومن إعمال الفعل ثم يُستخَفُّ فيضاف] .

فإذا ثنَّيتَ أو جمعت فأَثبتَّ النون فليس إلّا النصبُ ، وذلك قولهم : هم الطيّبون الأَخبارَ ، وهما الحسنانِ الوُجوهَ . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ هلْ نُنَبِّئُكُمْ بالْأَخْسَرِينَ أَعمَالًا (٤) ﴾ .

---

(١) ط : « ينشدون قول الحرث بن ظالم » .

(٢) العينى ٣ : ٦٠٩ وابن الشجرى ٢ : ١٤٣ والإنصاف ٨٤ والأغانى ١٠ : ٢٧ . الشعرى مؤنث الأشعر ، وهو الكثير شعر القفا ومقدم الرأس ، فهذا عندهم مما يتشاءم به ، ويحمدون النّزَع ، وهو انحسار الشعر عن مقدم الرأس . يصف ما كان من انتقاله عن ذبيان وقبائلهم : ثعلبة بن سعد بن ذبيان ، وفزارة بن ذبيان . وهو من مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان .

والشاهد فيه نصب « الرقابا » بالشُّعرى ، على حد قولهم : الحسن وجهاً .

(٣) رواية أخرى فى البيت السابق ، شاهدة على إعمال الصفة المقرونة بأل فى منصوب مقرون بها .

(٤) الآية ١٠٣ من سورة الكهف .

وقالتْ خِرْنِقُ ، [من بنى قيس [١]] :

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِى الذين هُمُ   سَمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزْرِ
النّازِلـون بكـلّ مُعْتَـرَكٍ   والطيّبونَ مَعاقِدَ الأُزْرِ [٢]

فإنْ كففتَ النونَ جررتَ ، كان المعمولُ فيه نكرةً أو فيه ألفٌ ولام ، كما قلت : هؤلاءِ الضارِبُو زيدٍ ، وذلك قولهم : هم الطَّيِّبو أَخبارٍ . وإن شئتَ نصبتَ على قوله :

* الحافِظُو عَوْرَةَ العشيرة [٣] *

وتقول فيما لا يقع إلّا منوَّنا عاملاً فى نكرةٍ [وإنما وقع منوَّنا] لأنّه فُصِلَ فيه بين العامل والمعمول فالفصلُ لازمٌ له أبدًا مظهَرًا أو مضمَرا ، وذلك قولك : هو خيرٌ منك أبًا ، و [هو] أحسنُ منك وجهًا . ولا يكون المعمول فيه إلا من

---

(١) هى خرنق بنت هفان ، من بنى قيس بن ثعلبة بن عكابة .

(٢) الخزانة ٢ : ٣٠١ والعينى ٣ : ٦٠٢ وابن الشجرى ١ : ٣٤٤ والهمع ٢ : ١١٩ . لا يبعَدن ، بفتح العين ، أى لا يهلكن . سم العداة ، أى هم كالسم لأعدائهم يقضون عليهم . والعداة : جمع عادٍ ، كقاض وقضاة . والآفة : العلة والمرض . والجزر : جمع جزور ، وهى الناقة تجزر . جعلتهم آفة للإبل لكثرة ما ينحرون منها . والمعترك : موضع ازدحام القوم فى الحرب . والأزر : جمع إزار ، وهو ما يستر النصف الأسفل من البدن ، والرداء : ما ستر النصف الأعلى منه . والمعاقد : جمع معقد ، حيث يعقد الإزار ويثنى . وطيب المعاقد كناية عن العفة وأنها لا تُحَلّ لفاحشة .

والشاهد فيه نصب « معاقد » بالطيبون ، وأن المثنى والمجموع من الصفة المقرونة بأل يجب نصب مابعده ماثبتت فيهما النون .

(٣) انظر ما سبق فى ص ١٨٩ .

سببه . وإن شئت قلت : هو خيرٌ عَمَلًا وأنت تَنْوِى « منك » . وإن شئت أَخّرت الفصلَ فى اللفظ وأصلُه التقديم ، لأنه لا يَمنعه تأخيرُه عَمَلَه مقدَّما ، كما قال : ضَرَبَ زَيدًا عمروٌ ، فعمروٌ مؤخَّر فى اللَّفظ مبدوءٌ به فى المعنى ، وهذا مبدوءٌ به فى أنه يُثبِت التنوينَ ثم يُعْمِل . ولا يَعْمَلُ إلَّا فى نكرة ، كما أنَّه لا يكون إلَّا نكرة (١) ، ولا يَقْوَى قوَّةَ الصفة المشبَّهة ، فألْزِم فيه وفيما يَعْمَلُ فيه وجهًا واحدا . ويعمل فى الجمع كقولهم : هو خيرٌ منك أعمالًا . فإن أضفتَ فقلت : [هذا] أوّلُ رَجُلٍ ، اجتَمع فيه لزومُ النكرة وأَنْ يُلفَظ بواحدٍ [وهو يريد الجمع] ؛ وذلك لأنه أراد أن يقول : أوّلُ الرِّجالِ ، فحذف استخفافًا واختصارا ، كما قالوا : كلُّ رجلٍ ، يريدون كلَّ الرجال . فكما استَخفُّوا بحذف الألف واللام استخفّوا بترك بناء الجميع واستَغنوا عن الألف واللام ، وعن قولهم : خيرُ الرجال وأوَّلُ الرجال .

ومثلُ ذلك فى ترك الألف واللام وبناءِ الجميع ، قولهم : عِشْرُونَ درهمًا ، إنما أرادوا عِشرينَ من الدَّراهم ، فاختَصروا واستَخفّوا . ولم يَكن دُخولُ الألف واللام يغيِّر العشرين عن نكرته ، فاستَخفّوا بترك ما لم يُحتَجْ إليه .

ولم تَقْوَ هذه الأحرفُ قُوَّةَ الصفة المشبَّهة . ألَا ترى أنك تؤنِّثها ١٠٥
وتذكِّرها وتَجمعها كالفاعل ، تقول : مررت برجلٍ حَسَنِ الوجهِ أبوه ، [كما تقول : مررت برجلٍ حسنٍ أبوه ، وهو] مثل قولك : مررت برجلٍ ضاربٍ

---

(١) السيرافى : « إن قال قائل : لم لا يكون أفضل وبابه إلا نكرة وخالف باب الصفة المشبهة ؟ فالجواب أن أفضل حين مُنع التثنية والجمع بحلوله محل الفعل لسبب دلالته على المصدر والزيادة ، منع التعريف وغيره ، كما لا يكون الفعل معرَّفاً ، ولا مثنى ولا مجموعا » .

أبوه [١] . فإن جئت بخيرٍ منك ، أو عشرينَ ، رفعتَ ، لأنها مُلْحَقَةٌ بالأسماء [لا تَعمل عملَ الفعل] ، فلم تَقْوَ قوّةَ المشبَّهة ، كما لم تَقْوَ المشبَّهةُ قوَّةَ ما جرى مجرى الفعل .

وتقول : هو خيرُ رَجُلٍ فى النَّاس وأَفْرَهُ عبدٍ فى الناس [٢] ؛ لأن الفارِهَ هو العبد ، ولم تُلْقِ أَفْرَهَ ولا خيرًا على غيره ثم تَختصُّ شيئًا ، فالمعنى مختلف . وليس هُنا فصلٌ [٣] ولم يَلزم إلَّا تركُ التنوين ، كما أنَّ عشرين وخيرًا منك لم يَلزم فيه إلّا التنوينُ . ولم يُدْخِلوا الألفَ واللام ، كما لم يُدخِلوه فى الأوَّل ، وتفسيرُه تفسيرُ الأوّلُ . وإنَّما أرادوا : أَفْرَهَ العَبيدِ . وخيرَ الأعمالِ .

وإنَّما أثبتوا الألفَ واللام فى قولهم : أفضلُ الناس ، لأنَّ الأوَلَ قد يصير به معرفةً ، فأثبتوا الألف واللام وبناء الجميع ولم ينوِّنْ ، وفرَقوا بترك النون والتنوين بين معنيين .

وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعولٍ ولم يَقْوَ قوّةَ غيره مما قد تَعدّى إلى مفعولٍ ، وذلك قولك : امتَلأْتُ ماءً وتفقَّأْتُ شَحْمًا ، ولا تقول : امتلأْتُه

---

(١) السيرافى : فإن قال قائل : ما هذا التشبيه ؟ وكيف تقدير هذا الكلام ؟ فالجواب : أنك إذا قلت مررت برجل حسن الوجه ، ففى حسن ضمير من رجل قد نقل إليه من الوجه ، كما أنك إذا قلت مررت برجل ضارب زيد ففى ضارب ضمير للرجل إلا أنه غير منقول . فإذا قلت مررت برجل حسن الوجه أخوه نقلت ذلك الضمير إلى الأخ لأنه من سببه ، كما تقول : مررت برجل ضارب زيد أبوه ، فتجعل أبوه مكان الضمير الذى كان فى ضارب من رجل ، لأن الصفة المشبهة تجرى مجرى اسم الفاعل كما بيّنا .

(٢) ط : « وأفره عبد فيهم » .

(٣) يعنى الفصل بكلمة « من » التفضيلية وانظر ٢٠٣ س ٢ .

ولا تفقَّأتُه ، ولا يَعمل فى غيره من المَعارف ، ولا يقدَّم المفعولُ فيه فتقولَ : ماءً امتَلأْتُ ، كما لا يُقَدَّمُ المفعولُ فيه فى الصفّة المشبَّهةِ (١) ، ولا فى هذه الأسماء ، لأنها ليست كالفاعل . وذلك لأنَّه فعلٌ لا يتَعدّى إلى مفعول ، وإنَّما هو بمنزلة الانفعال (٢) ، لا يتعدَّى إلى مفعول ، نحو كسرته فانكسر ، ودفعته فاندفع . فهذا النحو إنما يكون فى نفسه ولا يقع على شئ ، فصار امتلأت من هذا الضرب ، كأنك قلت : ملأنى فامتلأت . ومثله : دحرجته فتدحرج . وإنما أصلُه امتَلأت من الماء ، وتفقَّأتُ من الشَّحم ، فحُذف هذا استخفافًا ، وكان الفعلُ أَجدرَ أن يَتعدّى (٣) إنْ كان هذا ينفُذ (٤) ، وهو – فى أنَّهم ضَعَّفوه – مثلُه .

وتقول : هو أشجعُ الناس رجلًا ، وهما خيرُ الناس اثنينِ (٥) . فالمجرورُ هُنا بمنزلة التنوين ، وانتَصب الرجلُ والاثنانِ ، كما انتَصب الوجهُ فى قولك : هو أحسنُ منه وجهًا . ولا يكون إلَّا نكرةً ، كما لم يكن ثَمَّةَ إلّا نكرةً . والرجلُ هو الاسم المبتدأُ والاثنان كذلك (٦) . إنَّما معناه هو خيرُ رجُلٍ فى الناس ، وهما خيرُ اثنين

---

(١) ط : « فى الصفات المشبهة » .

(٢) الكلام بعده إلى « فتدحرج » ثابت فى الأصل ، ساقط من ط .

(٣) بعده فى الأصل : « يعنى امتلأت » .

(٤) بعده فى الأصل : « يعنى عشرين » .

(٥) قال أبو الحسن : « هو جميع الرجال ، لأنك إنما أردت من الرجال فكان رجل إنما يدلّ على هذا المعنى . وكذلك اثنان ، هما كل اثنين ، لأنك أردت : هما خير الناس إذا صنفوا اثنين اثنين » .

(٦) يعنى أن « رجلا » هو بعينه كلمة « هو » الواقعة مبتدأ . وكلمة « اثنين » هى بعينها كلمة « هو » الواقعة مبتدأ كذلك .

فى الناس . وإن شئت لم تَجعله الأوّلَ (١) . فتقول : هو أكثرُ الناس مالًا .

وممّا أُجْرِىَ هذا المُجرى أسماءُ العدد : تقول فيما كان لأدنى العِدّة
بالإضافة إلى ما يُبْنَى لجمع أدنى العدد ، إلى أدنى العُقود (٢) ، وتُدْخِل فى
المضاف إليه الألف واللام ، لأنّه يكون الأوّلُ به معرفةً . وذلك قولك : ثلاثةُ
أبْوابٍ وأربعةُ أنْفُسٍ وأربعةُ أثوابٍ (٣) . وكذلك تقول : فيما بينك وبين العَشَرَة ؛
وإذا أدخلتَ الألفَ واللام قلتَ : خمسةُ الأثوابِ ، وستّةُ الأجمالِ . فلا يكون
هذا أبدًا إلّا غيرَ منوَّن يَلزمه أمرٌ واحدٌ ، لما ذكرتُ لك . فإذا زدتَ على العشَرَة
١٠٦ شيئاً من أسماء أدنى العدد فإنّه يُجعَل مع الأوّل اسمًا واحدًا استخفافًا ، ويكونُ
فى موضع [اسمٍ] منوَّنٍ . وذلك قولك : أحَدَ عَشَرَ درهمًا ، واثناَ عَشَرَ درهمًا ،
وإحْدَى عَشْرَةَ جاريةً . فعلى هذا يُجْرَى من الواحد إلى التسعة . فإذا ضاعفتَ
أدنى العُقود كان له اسمٌ من لفظه ولا يثنَّى العَقْدُ. ويُجْرَى ذلك الاسمُ مُجرى
الواحدِ الذى لحقتْه الزِّيادةُ للجمع كما لحقتْه الزيادةُ للتثنية ، ويكون حرفُ الإعراب
الواوَ والياء ، وبعدهما النونُ ؛ وذلك قولك : عِشْرُونَ دهمًا . فإن أردتَ أنْ تثلِّثَ
أدنى العُقود كان له اسمٌ من لفظ الثلاثة يَجرى مجرى الاسم الذى كان للتثنية (٤) ،

---

(١) يعنى أن المنصوب وهو « مالًا » لا يحمل معنى المبتدأ هنا . وهو كلمة « هو » . اختلف معناهما ، فليس هذا المثال من قبيل المثالين السابقين .

(٢) أدنى العقود ، هو العشرة . وما بعدها من العقود إلى المائة إنما هو تثنية لها وتثليث وتتسيع .

(٣) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « ثلاثة أثواب أو أربعة أثواب وأربعة أنفس » .

(٤) يعنى المثنى ، فيعرب إعرابه .

وذلك قولك : ثَلاثونَ عبدًا . وكذلك إلى أن تتسعَّه ، وتكونُ النونُ لازمةً له ، كما كان تركُ التنوين لازمًا للثلاثة إلى العشرة [١] . وإنّما فعلوا هذا بهذه الأسماءِ وأَلزموها وجهًا واحدا [٢] لأنّها ليست كالصِّفة التى فى معنى الفعل ، ولا التى شُبِّهَتْ بها ، فلم تَقْوَ تلك القوّةَ ، ولم يَجُز حين جاوزتَ أدنى العُقود فيما تُبَيَّنُ به من أىِّ صِنْفٍ العددُ إلّا أنْ يكون لفظُه واحدا ، ولا تكون فيه الألفُ واللام ، لما ذكرتُ لك .

وكذلك هو إلى التسعين فيما يَعْمَلُ فيه ويبيَّن به من أىِّ صِنفٍ العددُ . فإذا بلغتَ العَقدَ [الذى يليه [٣]] تركتَ التنوينَ والنونَ وأَضفتَ ، وجعلت الذى يَعْمَلُ فيه ويبيَّن به العددُ من أىّ صنف هو واحدًا ، كما فعلت ذلك فيما نوَّنت فيه ، إلّا أنّك تُدْخِلُ فيه الألف واللام ، لأن الأوَّل يكون به معرفةً ولا يكونُ المنوَّنُ به معرفةً . وذلك قولك : مِائَةُ درهمٍ ومِائَةُ الدرهمِ . وذلك إنْ ضاعفتَه قلتَ : مِائَتا درهمٍ [٤] ومائتا الدينارِ .

وكذلك العَقْدُ الذى بعده ، واحدًا كان أو مثنًّى ، وذلك قولك : أَلْفُ درهمٍ وأَلْفاَ درهمٍ .

---

(١) السيرافى : « يعنى أن النون والتمييز لازم للعشرين إلى التسعين ، كما كان ترك التنوين والإضافة لازما للثلاثة إلى العشرة » .

(٢) السيرافى : « يعنى إنما ألزموها النون ولم يجيزوا إضافتها إلى الجنس فيقولوا : عِشرو درهم ، كما قالوا فى الصفة : ضاربون زيدا وضاربو زيد ، وحسنون وجها وحسنو وجوه ؛ لأن عشرين لم تقو قوة اسم الفاعل والصفة المشبهة ، ولم تتصرف تصرفهما وألزمت طريقاً واحدًا » .

(٣) يعنى عقد المائة .

(٤) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « مائتا الدرهم » .

وقد جاء فى الشِّعر بعضُ هذا منوَّنا . قال الرُّبيعُ بن ضَبُعٍ الفَزارىّ (١) :

إذا عاشَ الفَتَى مِائتَيْنِ عامًا فقد أَوْدَى المَسَرَّةُ والفَتاءُ (٢)

وقال (٣) :

أَنْعَتُ عِيرًا من حَمِيرٍ خَنْزَرَهْ فى كلِّ عِيرٍ مِائتانِ كَمَرَهْ (٤)

---

(١) الربيع بهيئة التصغير ، كما فى القاموس . وانظر جمهرة أنساب العرب ٢٥٥ واللآلئ ٨٠٢ . وضبط فى ط بفتح الراء .

(٢) الخزانة ٣ : ٣٠٦ والعينى ٤ : ٤٨١ والهمع ١ : ٢٥٣ وابن يعيش ٦ : ٢١ ، ٢٣ والمعمرين ٧ . أودى : ذهب وانقطع ، وأصل معنى أودى هلك . ويروى : « فقد ذهب اللذاذة » . والفتاء : الشباب ، مصدر فتِىَ يفتَى .

والشاهد فيه إثبات النون فى مائتين ونصب ما بعدها للضرورة . ويروى : « تسعين عاما » فلا شاهد فيه .

(٣) وكذا لم ينسبه الأعلم . وقد وجدت نسبته إلى الأعور بن براء الكلبى يهجو أم زاجر ، وهما عبدان ، كما فى معجم البلدان ٣ : ٤٧١- ٤٧٢ فى الكلام على (خنزرة) .

(٤) معجم البلدان وابن يعيش ٦ : ٢٤ واللسان (خنزر) . والعير ، بالكسر : قافلة الحمير ، وكثرت حتى سميت بها كل قافلة ، فكل قافلة عِير ، كأنها جمع عَير . كذا فى اللسان . وقال : قال أبو الهيثم فى قوله « ولما فصلت العِير » : « كانت حُمُرًا » . وقد ضبطت خطأ فى ط بفتح العين فى الموضعين ، وكذا أخطأ الشنتمرى وتمحل فى تفسير البيت تمحلا ظاهرًا . وزعم أن « عير » الثانية ، أصلها « أير » فغيرت إلى العين استقباحا لذكره . وقال : « ذكر أن فى غرموله وهى الكمرة مائتى كمرة » . وخنزره : هضبة طويلة عظيمة فى ديار الضباب . والكمرة : رأس الذكر . وبعده فى معجم البلدان :

لاقين أم زاجر بالمزرده وكُمْنها مقبلة ومدبره

يهجو أم زاجر بان تلك الحمر وثبن عليها ، وهن مائتان فى العد .

والشاهد فيه كما فى الذى قبله .

وأما ثلثُمائةٍ إلى تسعِمائةٍ [١] فكان ينبغي أن تكون في القياس [٢] مِئِينَ أو مِئاتٍ ، ولكنَّهم شبّهوه بعشرينَ وأَحَدَ عَشَرَ ، حيث جعلوا ما يبيَّنُ به العددُ واحدًا ، لأنَّه اسمٌ لعددٍ كما أَنّ عشرينَ اسمٌ لعددٍ . وليس بمستنكَرٍ في كلامهم أنْ يكون اللفظُ واحدًا والمعنى جميعٌ ، حتَّى قال بعضُهم في الشعر [من ذلك] ما لا يُسْتَعْمَلُ في الكلام . وقال عَلْقَمةُ بن عَبَدَةَ : ١٠٧

بها جِيَفُ الحَسْرَى فأمَّا عِظامُها   فَبِيضٌ وأَما جِلْدُها فصَلِيبُ [٣]

وقال [٤] :

لا تُنكِرُوا القَتْلَ وقد سُبِينا   في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وقد شَجِينَا [٥]

---

(١) كذا في ط . وفي الأصل : « وأما تسعمائةَ وثلثمائة » .

(٢) في القياس ، ساقط من ط . قال السيرافي : يعني أن القياس في تسعمائة كان بجمع المائة ، فكان ينبغي أن تقول ثلاث مئات وثلاث مئين ، وذلك أن ثلاثا وتسعاً تضاف إلى جماعة في الآحاد ، فانبغي أن تكون هاهنا أيضاً مضافة إلى جماعة . غير أنهم أضافوها إلى واحد ، وبينوها كما بينوا أحد عشر وعشرين بواحد .

(٣) ديوان علقمة الفحل ١٣٢ والمفضليات ٣٩٤ . الحسرى : جمع حسير ، وهي المعيية يتركها أصحابها فتموت . وابيصت عظامها لما أكلت السباع والطير ما عليها من لحم ، فبدت وصارت بيضا . صليب : يابس لم يدبغ . يصف أرضاً فلاة قطعها إلى الممدوح .

والشاهد فيه أن « جلدها » مفرد أريد به الجمع ، أي جلودها .

(٤) هو المسيب بن زيد مناة الغنوي ، كما في الشنتمري واللسان (شجا) .

(٥) اللسان وابن يعيش ٦ : ٢٢ وحواشي شرح الحماسة للمرزوقي ١٩٦ نقلا عن التنبيه لابن جني . وفي ط والأصل : « لا تنكر القتل » ، صوابه ما أثبت من المراجع المتقدمة . يقول : لا تنكروا قتلنا لكم وقد سبيتم منا خلقا ، فقد شجيتم بقتلنا لكم ، كما شجينا نحن من قبل بمن سبيتم منا . فهذا بذاك . يقال شجىَ بالعظم ، إذا اعترض في حلقه وأغصّه .

وشاهده استعمال « حلقكم » مفردًا مرادًا به الحلوق .

فاختُصّ [التثليث] بهذا الباب إلى تسعمائة [١] .

كما أنّ لَدُنْ لها فى غُدْوَةً حالٌ ليست فى غيرها تُنْصَبُ بها ، كأنّه أُلحق التنوينَ فى لغة من قال : لَدُ . وذلك قولك : [من] لَدُنْ غُدْوَةٌ . وقال بعضهم : لَدًا [٢] غدوةٌ كأنه أَسكن الدالَ ثم فتحَها ، كما قال : اضرِبَنْ زيدًا ، ففتح الباء لمَّا جاء بالنون الخفيفة . والجرُّ فى غُدْوَةٍ هو الوجهُ والقياس . وتكونُ النون من نفس الحرف بمنزلة نونِ مِنْ وعَنْ ؛ فقد يشذُّ الشيءُ من كلامهم عن نظائرِه ، ويستخفّون الشيءُ فى موضعٍ [و] لا يَستخفّونه فى غيره . وذلك قولُهم : ما شَعَرْتُ به شِعْرَةً ، ولَيْتَ شِعْرِى . ويقولون : العَمْرُ والعُمْرُ ، لا يقولون فى اليمين إلّا بالفتح ، يقولون كُلُّهم : لَعَمْرُك . وسترى أَشباهَ هذا أيضًا فى كلامهم إنْ شاء الله .

ومما جاء فى الشِّعر على لفظ الواحد يراد به الجميعُ : ١٠٨

كُلُوا فى بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا　　　فإنّ زمانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ [٣]

ومثل ذلك [فى الكلام] قوله تبارك وتعالى : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا [٤] ﴾ ، وقَرِرْنَا به عَيْنًا ، وإن شئت قلت : أَعْيُنًا وأَنْفُسًا ،

---

(١) ط : « تسع المائة » .

(٢) كذا فى الأصل والقاموس ، قال : « ولدًا ، كقفا » . ورسمت فى ط : « لدن» . وانظر ابن يعيش ٤ : ١٠٢ .

(٣) الخزانة ٣ : ٣٧٩ وابن يعيش ٦ : ٢١ – ٢٢ . والبيت من الخمسين التى لم يعرف لها قائل . يقال أكل فى بعض بطنه ، إذا كان دون الشبع . وأكل فى بطنه ، إذا امتلأ وشبع . والخميص : الجائع ، أى زمان جدب ومخمصة .

والشاهد فيه استعمال « بطن » بمعنى الجمع ، أى بعض بطونكم .

(٤) الآية ٤ من سورة النساء .

كما قلت : ثلثمائةٍ وثلاثِ مِئينَ ومِئاتٍ ، ولم يُدْخِلوا الألفَ واللام ، كما لم يُدْخِلوا فى امتَلأْتُ ماءً [١] .

هذا باب استعمال الفعل فى اللَّفظ لا فى المعنى لاتّساعِهم فى الكلامِ ، والإيجاز والاختصار

فمن ذلك أَنْ تقولَ على قول السائل : كَمْ صِيدَ عليه ؟ وكَمْ غيرُ ظَرْفٍ لما ذكرت لك من الاتّساع والإيجاز ، فتقول : صِيدَ عليه يومانِ . وإنّما المعنى صِيدَ عليه الوحشُ فى يومينِ ، ولكنّه اتَّسع واختَصر . ولذلك أيضًا وَضَعَ السائلُ كَمْ غيرَ ظرفٍ .

ومن ذلك أن تقول : كم وُلِدَ له ؟ فيقول : ستّون عاما . فالمعنى وُلِدَ له الأولادُ ووُلِدَ له الوَلَدُ ستّينَ عامًا ، ولكنّه اتَّسع وأَوْجَزَ .

ومن ذلك أن تقول : كَمْ سِيرَ عليه ؛ وكم غَيرُ ظرفٍ ، فيقول : يومُ الجُمُعةِ ، ويومان . فكم هاهنا بمنزلة قوله : ما صِيدَ عليه ، وما وُلِدَ له من الدَّهر والأَيّامِ ؟ فليس كم ظرفًا كما أنّ « ما » ليس بظرف .

---

(١) بعده فى الأصل : « يعنى أنهم لم يدخلوا الألف واللام فى طبت به نفسا ونحوه . المازنى يرى ، وهو القياس فى التمييز ، ما يراه فى الحال من التقديم إذا كان العامل فعلا ، فيقول : شحمًا تفقأت وعرقًا تصببت . وأنشدنى أبو عثمان للمخبل فى تقديم التمييز :

أتهجر ليلى للفراق حبيبها ... وما كان نفساً بالفراق تطيب

قال أبو إسحاق : الرواية : وما كان نفسى » .

والتعليق إلى كلمة « نحوه » وجدته للسيرافى أيضًا فى شرحه .

وقد أورد الشنتمرى هذا الشاهد معزوا إلى إنشاد المازنى .

ومن ذلك أن يقول : كم ضرِبَ به ؟ فتقول : ضُربَ به ضربتان ، وضُرِبَ به ضَرْبٌ كثيرٌ .

ومما جاء على اتّساع الكلام والاختصارِ قوله تعالى جدّه : ﴿ وَٱسْأَلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا (١) ﴾ إنّما يريد : أهلَ القريةِ ، فاختصرَ ، وعَملَ الفعلُ فى القرية كما كان عاملًا فى الأَهْلِ لو كان ها هنا .

ومثله : ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱللَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ (٢) ﴾ ، وإنّما المعنى : بل مَكْرُكُم فى الليل والنهار (٣) . وقال عزّ وجلّ : ﴿ وَلَكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ (٤) ﴾ ، وإنّما هو : ولكنّ البِرَّ برُّ من آمن بالله واليوم الآخِر (٥) .

ومثله فى الاتّساع [قولُه عزّ وجلّ] : ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً (٦) ﴾ ، فلم يشبَّهوا بما يَنْعِقُ ، وإنَّما شُبّهوا
١٠٩ بالمنعوق به . وإنَّما المعنى : مَثَلُكم ومَثَلُ الذين كفروا كمثل الناعِق والمنعوقِ به الذى لا يَسمع . ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطَب بالمعنى .

---

(١) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٢) الآية ٣٣ من سورة سبأ .

(٣) هذا الصواب من ط . وفى الأصل : « بل مكرهم » .

(٤) الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

(٥) السيرافى : وفى هذا وجه آخر ، وهو أن يجعل البِر فى معنى البارّ ، فكأنه قال تعالى : ولكن البار من آمن بالله .

(٦) الآية ١٧١ من سورة البقرة .

ومثل ذلك [من كلامهم] : بنو فلانٍ يَطَؤُهم الطريقُ ، يريد (١) : يَطَؤُهم أهلُ الطريق . وقالوا : صِدْنَا قَنَوَيْنِ ، وإنّما يريد صدنا بقَنَوَيْنِ ، أو صِدنا وحَش قنوينِ ، وإنّما قنَوَانِ : اسمُ أرضٍ (٢) .

ومثُله فى السعة : أنتَ أكرمُ علّى من أن أضربَك ، وأنت أنكدُ من أن تَتْرُكَه . إنّما تريد : أنت أكرمُ علىّ من صاحب الضَّربِ ، وأنت أنكدُ من صاحب تَرْكِه ؛ لأنّ قولك : أَنْ أضربَك وأن تتركه ، هو الضَّرْبُ والتَّرْكُ ، لأنّ أن ٱسمٌ ، وتتركَه [وأضربَك] من صلته ، كما تقول : يَسوءُنى أَنْ أضربك ، أى يَسوءُنى ضَرْبُك ، وليس يريد : أنت أكرمُ علّى من الضرب ، ولكن أكرَمُ علىَّ من صاحب الضربِ (٣) .

وقال الجعدىّ (٤) :

---

(١) ط : « وإنما » .

(٢) قنوان : جبلان تلقاءِ الحاجر لبنى مرة . وقال بعضهم : قنوان: تثنية قَنًا وعوارض ، كما قالوا : القمران ، للشمس والقمر .

(٣) ط : « من الذى أوقع به الضرب » . وقال السيرافى ما موجزه : قال أبو إسحاق الزجاج : إن قدرّته : أنت أكرم علّى من ضربك لم يجز ؛ لأنك لا تريد هذا ، وإن حمل المعنى عليه بطل . وتهذيب الكلام هو كأن قائلا قال : أنت تضربنى ، فنسب الضرب إلى نفسه ، فقال الآخر : أنت أكرم علىّ من صاحب الضرب الذى نسبته إلى نفسك وليس لك ، فكأنه قال : أنت أكرم علىّ ممن يستحق ما زعمت أنه لك ونسبته إلى نفسك .

(٤) نسب ابن برى بيت الجعدى هذا إلى شقيق بن جزء بن رباح الباهلى . اللسان (قوق) .

كأنّ عَذِيرهَم بجُنوبِ سِلَّى ... نَعامٌ قاقَ فى بَلَدٍ قِفارِ (١)

العَذير : الصوت (٢) . ومن ذلك قولُ عامرِ بن الطُّفيل :

فَلأَبْغِيَنّكُمُ قَنًا وعُوارِضًا ... وَلأُقْبِلَنَّ الخيلَ لَابةَ ضَرْغدِ (٣)

إنما أريدَ : عذير نعام . وقَنًا وعُوارض ، يريد : بقَنًا وعُوارض ، ولكنّه حَذَفَ وأَوْصَلَ الفعلَ (٤) .

[ومن ذلك قول ساعدةَ :

لَدْنٌ بهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُه ... فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ (٥)

يريد : فى الطريق] .

ومن ذلك قولهم : أكلتُ أرضَ كذا وكذا وأكلتُ بلدةَ كذا وكذا ، إنما أراد أصاب من خيرها وأكَلَ من ذلك وشرب . وهذا الكلام كثير ، منه

---

(١) الإنصاف ٤٧ واللسان (قوق) . والعذير : الصوت ، كما فى التعليق التالى ، وكما ذكر الشنتمرى . ولم أجد له سندا . إنما العذير : الحال ، كما ذكر ابن الأنبارى ، وهو المطابق لما فى القاموس واللسان . يذكر قوما قد انهزموا وأخذ منهم السلاح فجعلوا يصيحون صياح النعام ، ويشردون شروده . وسِلَّى ، بكسر أوله وتشديد اللام المفتوحة : ماء لبنى ضبة بناحية اليمامة . قاق النعام يقوق : صوّت . وإنما وصف البلد ، وهو مفرد بالقفار ، نظرا إلى أجزائه ومواضعه ، كل منها قفر ، أى خال لا نبات به ولا ماء .

والشاهد فيه حذف المضاف من الثانى ، أى عذير نعام .

(٢) كذا ورد هذا التعليق فى الأصل ، ولا إخاله إلا من الرواة . وانظر ما سبق من تحقيق .

(٣) سبق الكلام عليه فى ص ١٦٣ .

(٤) بدل هذا كله فى ط : « إنما يريد بقنا ، ولكنه حذف وأوصل الفعل » .

(٥) سبق الكلام عليه فى ص ٢٦ .

ما مضى ، وهو أكثر من أحصيَه . ومنه ما ستراه أيضًا فيما يستقبَل إن شاء الله [١] .

ومنه قولُهم : « هذهِ الظُّهْرُ أو العَصْرُ أو المغرب » ، إنّما يريد : صلاةَ هذا الوقت . و « اجتَمع القَيْظُ » ، يريد : اجتَمع [٢] الناسُ فى القيظ . وقال الحُطَيئة :

وشرُّ المَنَايا مَيِّتٌ بينَ أَهلِه   كهُلْكِ الفَتَى قد أَسْلَمَ الحَيَّ حاضِرُهْ [٣]

يريد : مَنيّةُ مَيِّتٍ . ١١٠

وقال النابغةُ الجعدىّ :

وكيف تُواصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ   خِلالَتُه كأَبِى مَرْحَبِ [٤]

---

(١) بدله فى ط عبارة موجزة ، وهى : « إنما يريد أنه أكل من ذلك وشرب ، وأصاب من خيرها . وهذا أكثر من أن يحصى » .

(٢) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « اجتماع الناس » .

(٣) الإنصاف ٤٧ وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنبارى ٤٥١ بدون نسبة فيهما . ولم أجده فى ديوان الحطيئة من رواية السكرى . لكنه من أبيات أربعة رواها ابن سلام فى الطبقات ٩٤ – ٩٥ . يفضل فيها عيينة بن حصن على زبان بن سيار . يقول : شر المنايا موت الإنسان على فراشه بين أهله قد أسلمه إلى الموت من حضره من أهله . ط والطبقات : « وسط أهله » ، ورواية الأصل تطابق الشنتمرى . وفى الطبقات : « كهلك الفتاة أيقظ الحى حاضره » ، أى حاضر الهلك .

والشاهد فيه الحذف ، أى منية ميت .

(٤) أمالى القالى ١ : ١٩٢ واللآلئ ٤٦٥ واللسان (خلل ٢٣٠ ، رحب ٤٠٠) وهو فى الإنصاف ٤٧ وشرح القصائد السبع الطوال ٤٥١ بغير نسبة فيهما . والخلالة ، بتثليث الخاء : الصداقة ، من الخليل . وأبو مرحب : كنية الظل ؛ ويقال هو كنية عرقوب الذى قيل عنه : « مواعيد عرقوب » . اللسان (خلل) . وقال ابن الأعرابى : « يقال للرجل الحسن الوجه لا باطن له : أبو مرحب » . سمط اللآلئ .

والشاهد فيه تقدير المضاف المحذوف ، أى كخلالة أبى مرحب .

يريد : كخلالة أبى مَرْحَبٍ .

هذا باب وُقوع الأسماء ظُروفا وتصحيح اللفظ على المعنى

فمن ذلك قولك : متى يُسارُ عليه ؟ وهو يجعله ظرفًا . فيقولُ : اليومَ أو غدًا ، أو بعد غدٍ أو يومَ الجمعة . وتقول : متى سِيرَ عليه ؟ فيقول : أَمْسِ أَوْ أَوّلَ من أَمْسِ ، فيكونُ ظرفًا ، على أنّه كان السَّيْرُ فى ساعةٍ دونَ سائر ساعات اليوم ، أو حينٍ دون سائر أحيانِ اليومِ . ويكونُ أيضًا على أنه يكون السَّيرُ فى اليوم كلِّه ، لأنَّك قد تقول : سِيرَ عليه فى اليومِ ويُسارُ عليه فى يوم الجمعة ، والسَّيْرُ كان فيه كلِّه .

وقد تقول : سِيرَ عليه اليومُ ، فترفعُ وأنت تعنى فى بعضِه ، كما تقول فى سعة الكلام : الليلةُ الهلالُ ، وإنَّما الهلالُ فى بعضِ الليلة ، وإنَّما أراد الليلةُ ليلةُ الهلالِ ، ولكنه اتَّسع وأَوْجز . وكذلك أيضًا هذا كلُّه ، [كأَنَّه قال : سِيرَ عليه سَيْرُ اليوم . والرفعُ فى جميع هذا عربىّ كثير فى جميع لغات العرب ، على ماذكرتُ لك من سعة الكلام والإيجاز ، يكونُ على كَمْ غيرَ ظرف وعلى مَتَى غيرَ ظرف] . كأَنَّه قال : أَىُّ الأَحيان سيرَ عليه أو يُسارُ عليه .

وممَّا لا يكون العملُ فيه من الظروف إلَّا متّصِلا فى الظّرف كلِّه ، قولك : سير عليه الليلَ والنهارَ ، والدَّهرَ ، والأَبدَ . وهذا جوابٌ لقوله : كَمْ سِيرَ عليه ؟ إذا جعلَه ظرفا ، لأنه يريد : فى كَمْ سِيرَ عليه . فتقول مجيبًا له : الليلَ والنهارَ [والدهرَ] والأَبدَ ، على معنى فى الليل والنهار وفى الأبد .

ويدلُّك على أنّه لا يكون (١) أن يُجْعَل العملُ فيه فى يومٍ دونَ الأَيّام

---

(١) ط : « لا يجوز » .

وفى ساعة دون الساعات ، أنّك لا تقول : لقيتُه الدهرَ [والأبدَ ، وأنت تريد يومًا منه ، ولا لقيتُه الليلَ وأنت تريد لِقاءَه فى ساعةٍ دون الساعات ، وكذلك النَّهارُ ، إلّا أن تريد سير عليه الدهرَ أجمعَ والليلَ] كلَّه ، على التكثير . وإنْ لم تَجعله ظرفًا فهو عربىٌّ كثيرٌ (١) فى كلامهم . وإنَّما جاء هذا على جوابِ كَمْ ، لأنَّه ١١١
جَعَله (٢) على عدّة الأيَّام واللَّيالى ، فجرى على جواب ما هو للعدد ، كأنه قال : سِيرَ عليه عدّةُ الأيّام ، أو عدّةُ الليالى .

ومن ذلك ، [مما يكون متّصِلا] ، قولك : سِيرَ عليه يومَيْنِ ، [أو ثلاثةَ أيامٍ ، لأنَّه عددٌ . ألا ترى أنَّه لا يجوز أن تجعله ظرفًا وتجعلَ اللقاءَ فى أحدهما دون الآخَر . ولو قلت : سِير عليه يومينِ] ، وأنت تعنى أنّ السيرَ كان فى أحدهما ، لم يجز . هذا على أن تَجعل كَمْ ظرفا وغير ظرف .

وأمّا متى فإنَّما تريد [بها] أن يُوقِّتَ لك وقتا ولا تريد بها عددًا ، فإنما الجوابُ [فيه] : اليومَ أو يومَ كذا ، أو شهرَ كذا أو سنةَ كذا ، أو الآنَ ، أو حينَئذٍ وأشباهُ هذا .

ومما أُجرِى مجرى [الأبد] والدَّهر واللَّيل والنهار : المحرَّمُ وصَفَرٌ [وجُمادَى] ، وسائرُ أسماء الشُّهور إلى ذى الحِجَّة ؛ لأنَّهم جعلوهنّ جملةً واحدة لعِدّة أيّام (٣) ، كأنّهم قالوا : سيرَ عليه الثلاثون يومًا . ولو قلت : شهرُ رمضانَ أو شهر ذى الحجة لكان (٤) بمنزلة يوم الجمعة والبارحةِ والليلةِ ،

---

(١) ط : « فهو العربى الكثير » .

(٢) ط : « حمله » .

(٣) ط : « لعدة الأيام » .

(٤) هذا ما فى ط . وفى الأصل « صار » .

ولصار جوابَ مَتَى . وجميعُ ما ذكرت لك مما يكون على مَتى ، يكون مجرًى على كَمْ ظرفا وغيرَ ظرف .

وبعضُ ما يكون فى كَمْ لا يكون فى مَتَى ، نحوُ اللَّيلَ [والنَّهارَ] ، والدَّهرَ [١] ؛ لأنَّ كَمْ [هو] الأوَّلُ فجُعلَ الآخِرُ تَبَعًا له . ولا يكون الدَّهرُ واللَّيل والنهار إلا على العِدّة ، جوابا لكَمْ [٢] .

وتقول : سيرَ عليه الليلُ ، تعنى ليلَ ليلتك ، وتَجرى على الأصل [٣] . كما تقول فى الدهر : سيرَ عليه الدَّهرُ ، وإنما تعنى بعضَ الدهر ، ولكنَّه يكثِّر [٤] . كما يقول الرجلُ : جاءنى أهلُ الدنيا ، وعسى أن لا يكونَ جاءه إلا خمسة [٥] ، فاستَكثرهم .

وكذلك شَهْرَا ربيعٍ ، حين ثنّيتَ جاء على العدد عندهم ، لا يجوز أن تقول : يَضرب شَهْرَىْ ربيعٍ ، وأنت تريد فى أحدهما ، كما لا يجوز لك فى اليومينِ وأَشباهِهما . فليس لك فى هذه الأشياءِ إلّا أَنْ تُجْرِيَهَا على ما أُجروها ، ولا يجوز لك أن تريد بالحرف غيرَ ما أرادوا .

---

(١) ط : « وإنما جاز أن يُدْخَلَ كَمْ على متى لأن » .

(٢) السيرافى : يعنى أن الدهر والليل والنهار قد تكون جواباً لكم لما فيه من التكثير ، ولا يكون جواباً لمتى لأنه لا دلالة فيه على وقت بعينه . وقوله : لأن كم الأول ، يعنى لأنه دلالة على المقدار فى الزمان وغيره .

(٣) ط : « وقد يقول الرجل سير عليه الليل ، يعنى ليل ليلته ويجرى على الأصل » .

(٤) بعده فى الأصل : « يعنى أنه يجرى كأنه فى الدهر كله » .

(٥) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « كما تقول : أتانى أهل الدنيا وعسى أن لا يكون أتاه إلا خمسة » .

وتقول : ذهبتُ الشتاءَ ويضربُ الشتاء [١] . وسمعنا العربَ الفصحاءَ يقولون : انطلقتُ الصَّيفَ ، أَجروه على جواب مَتَى ، لأنَّه أراد أن يقول فى ذلك الوقتِ ، ولم يُرِد العددَ وجوابَ كَمْ .

وقال ابن الرِّقاع [٢] :

فقُصِرْنَ الشِّتاءَ بعدُ عليه　　وَهْوَ للذَّوْدِ أَنْ يُقَسَّمْنَ جارُ [٣]

فهذا يكون على مَتَى ويكون على كَمْ ، ظرفينِ وغيرَ ظرفينِ [٤] . ١١٢

واعلم أنّ الظُّروف من الأَماكن مثل الظروف من اللَّيالى والأيَّام ، فى الاختصار وسعة الكلام .

فمن ذلك أن يقول : كَمْ سيرَ عليه من الأرض ؟ فتقول : فرسخانِ أو مِيلان أو بَريدانِ ، كما قلت : يومانِ . وكذلك لو قال : كَمْ صِيدَ عليه من الأرض ؟ يجرى [على] هذا المجرى . وإنْ شئتَ نَصبت وجعلت كَمْ ظرفا ، كما فعلت ذلك فى اليومينِ ، [فلا يكون ظرفا وغيرَ ظرف إلّا على كَمْ ، لأنّه عددٌ ، كما كان ذلك فى اليومينِ] .

ونظيرُ مَتَى من الأَماكن : « أَيْنَ » . ولا يكون أَيْنَ إلّا للأَماكن ، كما

---

(١) ط : « وتقول : ذهب زيد الشتاء وانطلقت الصيف » .

(٢) كذا وردت النسبة . وفى اللسان (قصر ٤٠٩) نسبته إلى أبى داود الإيادى . ولكل من أبى داود وعدى بن الرقاع شعر على هذا الروى والوزن ، وليس فيه هذا البيت . انظر الخيل لأبى عبيدة ١٤٣ – ١٤٥ .

(٣) يصف فرسا يقول : قُصرت ألبان النوق عليه لعتقه وكرمه ، ولأنه يحميها من أن يغار عليها فتقسم بين الأعداء . وإنما خص الشتاء لأنه زمن الجدب والشدة عندهم وقلة الألبان . والجار فى البيت بمعنى المجير .

(٤) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « فهذا يكون على كم ومتى ظرفين » .

لا يكون مَتَى إلّا للأيام والليالى . فإن قلت : أَيْنَ سيرَ عليه ؟ قال : سِير عليه مكانُ كذا وكذا ، وسيرَ عليه المكان الذى تَعلم ، فهو بمنزلة قوله : يومُ كذا وكذا ، واليومُ الذى تَعلم . فأَجْرِ « كَمْ » فى الأماكن مُجراها فى الأيّام والليالى ، وأَجْر أَيْنَ فى الأماكن مجرى مَتَى فى الأيّام .

ويقال : أين سير عليه ؟ فتقول : خَلْفَ دارك وفوقَ دارك . فإنْ لم تَجعله ظرفا وجعلتَه على سعة الكلام رفعته على [أَنّ] كَمْ غيرُ ظرف ، وعلى [أنّ] أين غيرُ ظرف ، كما فعلت ذلك فى مَتَى .

وتقول : سير عليه ليلٌ طويلٌ وسير عليه نهارٌ طويل . وإن لم تَذكر الصفةَ وأردتَ هذا المعنى رَفعتَ ، إلّا أنَّ الصفة تبيِّن بها معنى الرفع وتُوَضِّحُه ، وإن شئت نصبت على نصبِ اللّيل والنهار ورمضانَ .

وتقول : سير عليه يومٌ ، فترفعُه على حدّ قولك : يومانِ ، [وتَنصبهُ عليه] . وإن شئت قلت : سِيرَ عليه يومًا أتانا فيه فلان ، كأنّه قال : متى سير عليه ؟ فيقول : يومًا كنتَ فيه عندنا . فهذا يحسن فيه على مَتَى ، ويصير بمنزلة يومَ كذا وكذا ؛ لأنّك قد وقَّتّه وعرّفتَه بشئ .

وتقول : سير عليه غُدْوَةُ [يافَتى] وبُكْرةُ ، فترفع على مثل ما رفعتَ ما ذكرنا . والنصبُ فيه على ذلك (١) ، لأنك [قد] تُجريه وإن لم يَتصرَّف (٢) مُجْرَى يومِ الجمعةِ ، تقول : مَوْعِدُك غُدْوَةُ أو بُكْرةُ ، [فترفع على مثل ما رفعتَ ما ذكرنا ، والنصب فيه على ذلك] .

و [تقول] : ما لقيتُه مذْ غدوةُ أو بكرةُ ، وكذلك : غداةُ أَمْسِ وصَباحُ

---

(١) ط : « والنصب فى ذلك على الظرف » .
(٢) ط : « ينصرف » .

يومِ الجمعة والعشيّةُ وعشيّة يوم الجمعة ومَساءُ ليلة الجمعة . وتقول : سير عليه حِينَئِذٍ ويَوْمَئِذٍ ، والنصب على ما ذكرت لك .

وكذلك : نِصْفُ النَّهار ، لأنك قد تقول فى هذا : بعد نصفِ النهار ، وموعدُك نصفُ النهار .

وكذلك : سَواءُ النَّهار ، لأنّك تقول : هذا [سواءُ النهارِ ، إذا أردت وسطه ، كما تقول : هذا] نصفُ النهار .

وأما سَراةُ اليوم فبمنزلة أوّل اليوم .

وتقول : سير عليه ضَحْوَةٌ من الضَّحَوات ، إذا لم تَعْنِ ضَحْوَةَ يومِك ، لأنّها بمنزلة قولك : ساعة من السّاعات . وكذلك [قولك] : سير عليه عَتَمَة من الليل ، لأنك تقول : أتانا بعد ما ذهبتْ عَتَمَةٌ من الليل .

وتقول : قد مُضِىَ لذلك ضَحْوَةٌ وضحوةً ، والنصب فيه وجهُه على مامَضَى . ١١٣

وتقول فى الأماكن : سِيرَ عليه ذاتُ اليَمينِ وذاتُ الشِّمالِ ، لأنك تقول : دارُه ذاتُ اليمين وذاتُ الشمال . والنصب على ما ذكرت لك .

وتقول : سير عليه أَيْمُنٌ وأَشْمُلٌ ، وسير عليه اليَمينُ والشِّمالُ ، لأنه يَتمكن . تقول : على اليمين وعلى الشمال ، ودارُك اليمينُ ودارُك الشمالُ . وقال أبو النجم :

* يأْتى لها من أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ (١) *

---

(١) الخزانة ١ : ١٠٤ وأم الرجز المنشورة بمجلة المجمع العلمى العربى ٨ : ٤٧٢ – ٤٧٩ سنة ١٩٢٨ واللسان والمقاييس (شمل) وأمالى ابن الشجرى ١ : ٣٠٦ . ويروى : « يبرى لها » أى يعرض لها وهو فى صفة الراعى وإبله ، يعرض لها يميناً وشمالا ، مزعجاً لها .

وإن شئت جعلته ظرفًا كما قال عمرو بن كُلْثُومٍ :

* وكانَ الكأْسُ مَجْراها اليَميناَ [١] *

ومثل ذاتَ اليمين وذاتَ الشِّمال : شَرْقيُّ الدار وغَرْبيُّ الدارِ ، تجعلُه ظرفا وغيرَ ظرف . قال [جرير] :

هَبَّتْ جَنوبًا فذِكْرَى ما ذكرتُكُمُ   عِند الصَّفاة التى شَرْقِيَّ حَوْرَاناَ [٢]

وقال بعضُهم : دارُه شَرقيُّ المسجِدِ .

ومثلُ : « مجَراها اليَميناَ » . قوله : « البُقولُ يمينَها وشِمالَها » .

١١٤ هذا باب ما يكون فيه المصدرُ حِينًا لسعة الكلام والاختصار

وذلك قولك : مَتَى سِيرَ عليه ؟ فيقول : مَقْدَمَ الحاجِّ ، وخُفوقَ النجمِ ، وخلافةَ فلانٍ ، وصَلاةَ العَصْر . فإنَّما هو : زَمَنَ مَقْدَمِ الحاجِّ ، وحينَ خُفوقِ النجم ، ولكنَّه على سعة الكلام والاختصار .

---

(١) همع الهوامع ١ : ٢٠١ . وهو من معلقة عمرو بن كلثوم . وصدره :

* صددت الكأس عنا أم عمرو *

ويروى البيت أيضاً لعمرو بن عدى ابن أخت جذيمة الأبرش ، وذلك لما وجده مالك وعقيل فى البرية وكانا يشربان ، وأم عمرو هذه جارتهما تصد الكأس عن عمرو بن كلثوم وتسقيهما . ولم يرو ابن الأنبارى هذا البيت لعمرو بن كلثوم ، ورواه التبريزى ونبه على روايته لعمرو بن عدى .

(٢) ديوان جرير ٥٩٦ برواية : « هبت شمالا » . يقول : كلما هبت الرياح من قبل الجنوب ذكر أهله وأحبابه لهبوبها من ناحيتهم . وحوران ، بفتح الحاء : بلد بالشام . والضمير فى « هبت » لغير مذكور ، يعنى الريح لدلالة الجنوب عليها . و« ما » فى « ما ذكرتكم » زائدة مؤكدة ، أى فذكرتكم ذكرى . والصفاة : الصخرة الملساء .

وإن قال : كَمْ سيرَ عليه ، فكذلك .

وإن رفعته أَجمعَ كان عربيًّا كثيرًا . وينتصب على أن تَجعل كَمْ ظَرْفا . وليس هذا فى سعة الكلام والاختصار بأَبعدَ من : صِيدَ عليه يومانِ ، ووُلِدَ له ستّون عامًا (١) .

وتقول : سير عليه فرسخانِ يومَيْنِ ، لأَنَّك شغلت الفعلَ بالفرسخَيْنِ ، فصار كقولك : سير عليه بَعيرُك يومَيْنِ . وإن شئت قلت : [سير عليه] فرسخَيْنِ يومانِ ، أَيُّهما رفعتَه صار الآخَرُ ظرفا . وإن شئت نصبته على الفعل فى سعة الكلام لا على الظَّرف ، كما جاز : ياضارِبَ اليوم زيدا ، أَوْ يا سائرَ اليومِ فرسخَيْنِ .

وتقول : صِيدَ عليه يومَ الجُمُعةِ غُدوةُ [يا فتى] ، وإن شئتَ جعلته ظرفًا (٢) ؛ لأنّك كأنَّك قلت : السَّيْرُ فى يوم الجُمُعة فى هذه الساعة . وإن شئت قلت : سيرَ عليه يومُ الجُمُعَةِ غُدوةَ ، كما تقول : سيرَ عليه يومُ الجُمُعة صَباحًا ، أى سيرَ عليه يومُ الجمعة فى هذه الساعة . وإنَّما المعنى كان ابتداءُ السَّير فى هذه الساعة .

ومثلُ ذلك : ما لقِيتُه مُذْ يومِ الجمعة صَباحًا ، أى فى هذه الساعة ، وإنّما معناه أنَّه فى هذه الساعة وقَعَ اللِّقاءُ ، كما كان ذلك فى : سِيرَ عليه يومُ الجمعة غدوةَ .

وتقول : سيرَ عليه يومُ الجمعة غدوةُ ، تجعل غدوةُ بَدَلا من اليوم ، كما تقول : ضُرِبَ القومُ بعضُهم .

---

(١) انظر ما مضى فى ص ٢١١ .

(٢) يعنى « غدوة » . وفى ط : « وإن شئت جعلتهما جميعا ظرفا » .

وتقول : إذا كان غَدٌ فأْتِنى ، وإذا كان يومُ الجمعة فالْقَنى ؛ فالفعل لغدٍ واليومِ ، كقولك : إذا جاء غدٌ فاتِنى . وإنْ شئت قلت : إذا كان غدًا فأْتِنى ، وهى لغة بنى تميم ، والمعنى أنّه لقى رجلا فقال [له] : إذا كان ما نحن عليه من السَّلامة أو كان ما نحن عليه من البَلاء فى غدٍ فأْتِنى ، ولكنَّهم أُضمروا استخفافًا ، لكثرةِ كانَ فى كلامهم ، لأنّه الأصلُ لما مَضى وما سيَقَعُ . وحذفوا كما قالوا : حِينَئِذٍ الآنَ ، وإنّما يريد : حينئذٍ واسْمَعْ إلىَّ الآنَ ، فحَذَفَ « واسمعْ [1] » ، كما قال : تَاللهِ ما رأيتُ كاليوم رَجُلًا ، أى كرجلٍ أَراه اليومَ رَجُلًا .

وإنَّما أضمرُوا ما كان يقَع مُظهَرًا استخفافًا ، ولأن المخاطَب يعلم مايعنى ، فجرى بمنزلة المثل ، كما تقول : لا عليكَ ، وقد عَرَفَ المخاطَبُ ما تعنى ، أنّه لا بأْسَ عليك ، [ولا ضَرَّ عليك] ، ولكنَّه حُذِف لكثرة هذا فى كلامهم . ولا يكون هذا فى غير لا عليك .

وقد تقول : إذا كان غَدًا فأْتِنى ، كأنَّه ذكر أمرًا إمَّا خُصومةً وإمّا صُلْحًا ، فقال : إذا كان غدًا فأْتِنى .

فهذا جائزٌ فى كلّ فِعْلٍ ، لأنَّك إنما أَضمرتَ بعد ما ذكرتَ مظهَرًا ، والأوَّلُ محذوفٌ منه لفظُ المظهَر ، وأَضمروا استخفافًا [2] . ١١٥

فإن قلت : إذا كان الليلَ فأْتِنى ، لم يَجُزْ ذلك ، لأنَّ الليل لا يكون

---

(١) ط : « فحذف واسمع منى الآن » .

(٢) بعده فى الأصل : « يعنى بقوله : الأول محذوف منه لفظ المظهر ، إنما أضمر السلامة أو البلاء الذى هو فيه ، ولم يذكره ولم يحتج إلى ذكره إذا كان فيه تلك الساعة ، فحذف اللفظ به » .

ظرفًا إلّا أَنْ تَعْنِيَ اللَّيلَ كلَّه على ما ذكرت لك [من التكثير [1]] ؛ فإن وجّهته على إضمار شئ قد ذكرتَ على ذلك الحدّ جاز ، وكذلك : أَخواتُ الليل .

وممّا لا يَحسن فيه إلّا النصبُ قولهم : سير عليه سَحَرَ ، لا يكون فيه إلّا أن يكون ظرفًا ، لأنّهم إنما يتكلّمون به فى الرفع والنصب والجرّ ، بالألف واللام ، يقولون : هذا السَّحَرُ ، وبأَعلى السَّحرِ ، وإنّ السَّحَرَ خيرٌ لك من أوّل الليل . إلّا أن تَجعله نكرةً فتقولَ : سير عليه سَحَرٌ من الأسحار ، لأنه يَتمكّن فى الموضِع [2] . وكذا تحقيرُه إذا عنيت سَحَرَ ليلتِكَ ، تقول : سيرَ عليه سُحَيْرًا . ومثله : سير عليه ضُحًى ، إذا عنيتَ ضُحَى يومِك ، لأنّهما لا يَتمكّنان من الجرّ [3] فى هذا المعنى ، لا تقول : [موعدُك ضُحًى ، ولا] عند ضُحًى ولا موعدُك سُحَيْرٌ ، إلّا أن تنصبَ .

ومثل ذلك : صِيدَ عليه صَباحا ، ومَساءً ، وعشيّةً ، وعِشاءً ، إذا أردت عِشاء يومِك ومَساءَ ليلتك ؛ لأنّهم لم يَستعملوه على هذا المعنى إلّا ظرفا . ولو قلت : موعدُك مَساءٌ ، أو أتانا عند عِشاءٍ ، لم يحسُن .

ومثل ذلك : سير عليه ذاتَ مرّةٍ ، نَصْبٌ ، لا يجوز إلّا هذا . ألَا ترى أنّك لا تقول : إنَّ ذاتَ مرّةٍ كان موعدَهم ، ولا تقولُ : إنّما لك ذاتُ مرّةٍ ، كما تقول : إنّما لك يومٌ .

وكذلك : إنّما يُسارُ عليه بُعَيْداتِ بَيْنٍ ، لأنّه بمنزلة ذاتِ مرّةٍ .

---

(١) انظر ص ٢١٨ س ٨ .
(٢) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « المواضع » . والمراد فى هذا الموضع .
(٣) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « فى الجر » .

ومثل ذلك : سير عليه بَكَرًا . ألا تَرى أنّه لا يجوز : موعدُك بَكَرٌ ، ولا مُذْ بَكَرٌ . فالبَكَرُ لا يَتمكّن فى يومك ، كما لم يَتمكّن ذاتَ مرّة وبُعَيْداتِ بَيْنٍ .

وكذلك : ضَحْوَةٌ فى يومك الذى أنت فيه ، يجرى مجرى عشيّةِ يومِك الذى أنت فيه . وكذلك : سير [عليه] عَتَمَةً ، إذا أردتَ عتمةَ ليلتِك ، كما تقول : صَباحا ومساءً وبَكَرًا .

وكذلك : سير عليه ذاتَ يومٍ ، وسِيرَ عليه ذاتَ ليلةٍ ، بمنزلة ذاتَ مرّةٍ .

وكذلك : سير عليه ليلًا ونهارا ، إذا أردت ليلَ ليلتِك ونهارَ نهارِك ، لأنّه إنما يُجْرَى على قولك : سير عليه بَصَرًا ، وسير عليه ظَلاما ، إلّا أن تريدَ [معنى] سير عليه ليلٌ طويلٌ ونهارٌ طويلٌ ، فهو على ذلك الحدّ غيرُ متمكّن ، وفى هذا الحال متمكّنٌ ، كما أنَّ السَّحَرَ بالألف واللام متصرِّفٌ فى المواضع التى ذكرتُ ، وبغَيْرِ الألف واللام غيرُ متمكّن فيها .

وذو صَباحٍ بمنزلة ذاتَ مرّةٍ . تقول : سير عليه ذا صَباحٍ ، أَخبرَنا بذلك يونسُ عن العرب ، إلا أنّه قد جاء فى لغةٍ لخَثْعَم مفارقا لذاتِ مرّةٍ وذاتِ ليلةٍ (١) . وأمّا الجيّدةُ العربيّة فأن تكون بمنزلتها (٢) .

وقال رجل من خَثْعَمٍ (٣) :

---

(١) هذا مافى ط ، وفى الأصل : « فى لغة لخثعم ذاتُ مرة وذات ليلة » . وانظر همع الهوامع ١ : ١٩٧ .

(٢) بعده فى الأصل : « يريد بمنزلتها : ظرفا » .

(٣) هو أنس بن مدركة الخثعمى ، كما فى الخزانة ١ : ٤٧٦ .

عَزَمْتُ على إقامةِ ذى صباحٍ   لشئ مّا يسوِّدُ مَنْ يَسُودُ [1] ١١٦

فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفعُ .

وجميع ما ذكرنا من غير المتمكِّن إذا ابتدأتَ اسمًا لم يجز أن تبنيَه عليه وترفعَ إلَّا أَنْ تجعلَه ظرفا ، وذلك قولك : موعدُك سُحَيْرًا ، وموعدُك صباحا . ومثل ذلك : إنّه لَيُسارُ عليه صباحَ مَساءَ ، إنما معناه صَبَاحًا ومَساءً ، وليس يريد بقوله صباحا ومساءً صباحا واحدًا ومساءً واحدًا ، ولكنه يريد صباحَ أيّامه ومساءَها . فليس يجوز هذه الأسماءُ التى لم تتمكّنْ من المصادر التى وُضِعَتْ للحِين وغيرِها من الأسماء أن تُجْرَى مُجرى يوم الجمعة وخُفوقِ النجم ونحوِهما .

ومما يُختار فيه أن يكون ظرفًا ويقبُحُ أن يكون غيرَ ظرف ، صفةُ الأحيان ، تقول : سير عليه طويلًا ، وسير عليه حديثا ، وسير عليه كثيرا ، وسير عليه قليلا ، وسير عليه قديما . وإنّما نُصِبَ صفةُ الأحيان على الظرف ولم يجز الرفعُ لأنَّ الصِّفة لا تقع مَواقِعَ الاسم [2] ، كما أنّه لا يكون إلّا حالا قولُه : أَلَا ماءَ ولو باردًا ، لأنه لو قال : ولو أتانى باردٌ ، كان قبيحا . ولو قلت : آتيك [3] بجيّدٍ ، كان قبيحا حتَّى تقولَ : بدِرْهَمٍ جيّدٍ ، وتقولَ : آتيك به جيّدًا . فكما

---

(١) الخزانة ١ : ٤٧٦ وابن يعيش ٣ : ١٢ وابن الشجرى ١ : ١٨٦ والهمع ١ : ١٩٧ . أى عزمت على أن أقيم صباحا وأؤخر الغارة على العدو إلى أن يعلو النهار ، ثقة منى بقوتى وظفرى بهم . فإن الذى يسوده قومه لا يسودونه إلا لأمر عظيم وخصلة عالية يلمسونها فيه ، وهو جدير بالسيادة لذلك . وكان العرب يختارون الصباح للغارة ، التماساً لغفلة العدوّ ، فخالفهم هو لاعتزازه بشجاعته .

والشاهد فيه جر « ذى صباح » بالإضافة اتساعا ومجازا ، والوجه فيه الظرفية .

(٢) ط : « الأسماء » .

(٣) ط : « أتيتك » فى هذا الموضع وتاليه .

لا تَقوى الصِّفةُ فى هذا إلّا حالاً أو تَجْرِىَ على اسم ، كذلك هذه الصفة لا تجوز إلّا ظرفا أو تَجْرِىَ على اسم . فإنْ قلت : دهرٌ طويل ، أو شيءٌ كثيرٌ أو قليلٌ ، حَسُنَ .

وقد يَحْسُنُ أن تقول : سير عليه قَريبٌ ؛ لأَنك تقول : لقيتُه مُذْ قَريبٌ . والنصب عربىّ جيّد كثير .

وربَّما جرت الصفةُ فى كلامهم مجرى الاسم ، فإذا كان كذلك حَسُنَ . فمن ذلك : الأَبرقُ والأَبطحُ وأَشباهُهما ، ومن ذلك مَلِىٌّ من النهار واللَّيل ، تقول : سير عليه مَلِىٌّ ، والنصبُ فيه كالنصب فى قريبٍ .

ومما يبيِّن لك أنَّ الصفة لا يَقْوَى فيها إلّا هذا ، أنَّ سائلا لو سألَك فقال : هل سير عليه ؟ لقلت : نَعَمْ سير عليه شديدا ، وسير عليه حسنًا ، فالنصبُ فى هذا على أنَّه حال . وهو وجهُ الكلام ، لأنَّه وصفُ السَّيْرِ . ولا يكون فيه الرفعُ لأنَّه لا يقع موقعَ ما كان اسمًا . ولم يكن ظرفًا ، لأنه ليس بحينٍ يقع فيه الأمرُ . إلّا أن تقول : سِيرَ عليه سَيْرٌ حسنٌ ، أو سيرَ عليه سَيْرٌ شديدٌ . فإن ١١٧
قلت : سيرَ عليه طويلٌ من الدَّهر وشديدٌ من السَّيْر ، فأَطَلْتَ الكلام ووصفتَ ، كان أَحسنَ وأَقوى وجاز ، ولا يَبلغ فى الحُسْن الأَسماءَ . وإنّما جاز حين وصفتَ وأَطلتَ ، لأنَّه ضارَعَ الأَسماءَ ، لأنَّ الموصوفةَ فى الأَصل هى الأَسماءُ .

هذا باب ما يكون من المَصادر مفعولا

فيرتَفعُ كما يَنتصب إذا شغلت الفعل به ، ويَنتصب إذا شغلتَ الفعل بغيره [1] .

---

(١) يعنى أن تقيم غيره مقام الفاعل ، نحو ضُرِب زيد ضرباً .

وإنما يجئُ ذلك [على] أن تبيِّنَ أَيَّ فعلٍ فعلتَ أو توكيدا [١] .

فمن ذلك قولك على قول السائِل : أَيَّ سَيْر سيرَ عليه ؟ فتقول : سِيرَ عليه سَيْرٌ شديدٌ ، وضُرِبَ به ضَرْبٌ ضعيفٌ . فأَجريتَه مفعولا ، والفعلُ له .

فإن قلت : ضُرِبَ به ضَرْبًا ضعيفًا ، فقد شغلتَ الفعلَ بغيرِه عنه . ومثله : سير عليه سيرًا شديدًا . وكذلك إن أردتَ هذا المعنى ولم تَذْكر الصفّة ، تقول : سير عليه سَيْرٌ وضُرِبَ به ضَرْبٌ ، كأَنَّك قلت : سير عليه ضَرْبٌ من السير ، أو سيرَ عليه شئٌ من السير .

وكذلك جميعُ المصادر تَرتفعُ على أفعالها إذا لم تشغَل الفعلَ بغيرها .

وتقول : سيرَ عليه أَيُّما سَيْرٍ سَيْرًا شديدا ، كأَنك قلت : سير عليه بَعيرُك سَيرا شديدا .

وتقول : سيرَ عليه سَيْرَتانِ أَيَّما سَيرٍ ، كأنك قلت : سير عليه بعيرُك أَيَّما سيرٍ ، فجرى مجرى ضُرِبَ زيدٌ أَيَّما ضَرْبٍ ، وضُرِبَ عمرٌو ضَرْبا شديدا .

وتقول على قول السائل : كَمْ ضَرْبةً ضُرِبَ به ، وليس فى هذا إضمار شئ سوى كَمْ والمفعولُ كَمْ ، فتقول : ضُرِبَ به ضربتانِ ، وسير عليه سَيْرتانِ ، لأنه أراد أن يبيِّن له العدّةَ ، فجرى على سعة الكلام والاختصار ، وإنْ كانت الضربتانِ

---

(١) ط : « تأكيدا » : قال السيرافى ما ملخصه : يعنى إنما يجئ المصدر منصوبا أو مرفوعا على أحد وجهين : إما لبيان صفة المصدر الذى دل عليه ، كقولك : ضربت زيدا ضربا شديدا : وإما للتأكيد كقولك : ضربت زيدا ضربا ، وحركته تحريكا . وإنما صار تأكيدا لأنه ليس فيه من الفائدة إلا ما فى قولك : ضربت وحركت .

لا تُضْرَبَان ، وإنما المعنى : كَمْ ضُرِبَ [١] الذى وقع به الضَّربَ من ضربةٍ ، فأجابه على هذا المعنى ، ولكنه اتَّسع واختَصر .

وكذلك هذه المصادرُ التى عَمِلَتْ فيها أَفعالُها إنما يُسْأَلُ عن هذا المعنى ، ولكنه يَتّسِعُ ويَخْزِلُ [٢] الذى يقع به الفعلُ اختصارًا واتّساعا . وقد عُلم أنَّ الضرب لا يُضْرَبُ .

ومن ذلك : سير عليه خَرْجتانِ ، وصِيدَ عليه مرّتانِ . وليس ذلك بأَبعدَ من قولك : وُلِدَ له ستّون عامًا .

وسمعتُ من أَثِقُ به من العرب يقول : بُسِطَ عليه مرّتانِ ، وإنَّما يريد : بُسِطَ عليه العذابُ مرّتين .

وتقول : سير عليه طَوْرانِ : طَوْرٌ كذا وطَوْرٌ كذا ، والنصبُ ضعيف جدًا إذا ثنّيتَ كقولك : طَوْرٌ كذا وطَوْرٌ كذا . وقد يكون فى هذا النصبُ إذا أُضمرتَ .

وقد تقول : سير عليه مرّتينِ ، تجعله على الدَّهر ، أَىْ ظرفا . وتقول : سير
١١٨ عليه طَوْرَيْنِ ، وتقول : ضُرِبَ به ضربتَيْنِ ، أى قَدْرَ ضربتينِ من الساعات ، كما تقول : سير عليه تَرْويحتَيْنِ . فهذا على الأحيان .

ومثل ذلك : انتُظِر به نَحْرَ جَزُورَيْنِ ، إنَّما جعله على الساعات ، كما قال : مَقْدَمَ الحاجّ وخفُوقَ النجم ، فكذلك جَعَلَه ظرفا . وقد يجوز فيه الرفع إذا شغلتَ به الفعل .

وإن جعلتَ المرّتينِ ، وما أشبههما مثل السَّير [٣] رفعتَ ونصبت إذا أضمرت .

---

(١) ط : « كَمْ ضُرِبَ بالسوط » .
(٢) كذا فى الأصول ، أى يختزل ويقتطع .
(٣) ط : « من السير » . وما بعده ساقط من ط .

ومما يجئ توكيدًا ويُنْصَبُ قوله : سيرَ عليه سَيْرًا ، وانطُلِقَ به انطلاقا ، وضُرِبَ به ضَرْبًا ، فيُنْصَبُ على وجهينِ :

أحدهُما على أنّه حال ، على حدّ قولك : ذُهِبَ به مَشْيًا وقُتِلَ به صَبْرًا . وإن وصفتَه على هذا الحدّ كان نصبًا ، تقول : سيرَ به سيرا عَنيفًا ، كما تقول : ذُهِبَ به مَشْيًا عَنيفًا .

وإن شئت نصبتَه على إضمار فعلٍ آخرَ ، ويكون بدلا من اللفظ بالفعل فتقول : سِير عليه سيرًا وضُرب به ضَربا ، كأنّك قلت بعد ما قلت : سِير عليه وضُرب به : يَسيرونَ سَيْرا ويَضربون ضَرْبا ، ويَنطلقون انطلاقا ، ولكنَّه صار المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل ، نحو يَضربون وينطلقون ، وجرى على قوله : إنّما أنت سَيْرًا سَيْرًا ، وعلى قوله : الحَذَرَ الحذَرَ . وإنْ أنت [1] قلت على هذا المعنى : سِير عليه السَّيْرَ وضُرب به الضَّرْبَ جاز ، على قوله : الحَذَرَ الحَذَرَ ، وعلى ما جاء فيه الألفُ واللام [نحوُ العِرَاكَ [2]] وكان بدلاً من اللفظ بالفعل ، وهو عربىّ جيِّد حسن .

ومثله : سِير عليه سيرَ البَريدِ ، وإن وصفتَ على هذه الحال لم يغيِّرْه الوصفُ كما لم يغيِّر الوصفُ ما كان حالاً .

ولا يجوز أن تُدْخِلَ الألفَ واللام فى السَّير إذا كان حالاً ، كما لم يجز أن تقول : ذُهِبَ به المَشْىَ العَنيفَ وأنت تريد أن تجعله [3] حالاً . قال الرَّاعى :

---

(١) ط : « وإن شئت » .

(٢) إشارة إلى قولهم : « أرسلها العراك » .

(٣) السيرافى : يعنى أن المصدر إذا كان فى معنى الحال فالقياس يمنع دخول الألف واللام عليه ، كما لا تدخل الألف واللام على الحال ، لا تقول مررت بزيد القائمَ ، على الحال .

نَظَّارةً حِينَ تَعْلُو الشَّمسُ راكبَها　　طَرْحًا بعَيْنَىْ لِيَاحٍ فيه تَحْديدُ [١]

فأَكّد بقوله « طَرْحًا » وشَدّد ، لأنَّه يَعلم المخاطَبُ حين قال : « نَظَّارةً » أنها تطَرح [٢] .

وإن شئت قلت : سيرَ عليه السَّيْرُ ، كما قلت : سيرَ عليه سَيْرٌ شديدٌ . وإنْ وصفتَه كان أقوى وأَبْيَنَ ، كما كان ذلك فى قوله : سيرَ عليه ليلٌ طويلٌ ونهارٌ طويلٌ .

وجميعُ ما يكون بدلاً من اللفظ بالفعل لا يكون إلّا على فِعْلٍ قد عَمِل فى الاسم [٣] ، لأنك لا تَلْفِظُ بالفعل فارِغًا ، فمن ثمَّ لم يكن فيه الرفعُ فى
١١٩ كلامهم ، لأنَّه إنما يَعْمَلُ فيه ما هو بمنزلة اللفظ به [٤] إلّا أنَّه صار كأَنه فِعْلٌ قد لُفِظَ به ، فأَوْلَى ما عَمِلَ فيه ما هو بمنزلة اللفظ به .

ومما يَسْبِقُ فيه الرَّفعُ من المصادر لأنَّه يراد به أن يكون فى موضع غير المصدر قوله : قد خِيفَ منه خَوْفٌ ، وقد قيل فى ذلك قول . إنَّما يريد : قد

---

(١) طرحا ، أى تطرح بصرها يمينا وشمالا ، يعنى ناقته : وإنما تعلو الشمس الراكب فى الهاجرة إذا صارت الشمس فى قمة الرأس . واللياح ، بالفتح والكسر : الأبيض اللائح . شبه عينيها بعينى هذا الثور . والتحديد : حدة النظر ، أو حدة النشاط . ويروى : « تجديد » بالجيم ، من الجُدَّة ، وهى خطة سوداء تخالف لون الدابة . نعتها بالنشاط وحدة البصر فى شدة الهاجرة ، وهى مظنة الكلال والنصب .

والشاهد فيه « طرحا » ، فهو مصدر مؤكد لفعل لم يذكر ، كما أنه بدل من اللفظ بالفعل لوجود ما يدل عليه وهو « نظارة » .

(٢) أى تطرح بصرها .

(٣) ط : « فى اسم » .

(٤) ط : « ما هو بدل من اللفظ به » .

خِيفَ منه أمرٌ أو شئٌ ، وقد قيل فى ذلك خَيْرٌ أو شَرٌّ . ومثل هذا فى المعنى كان منه كَوْنٌ ، أى كان من ذلك أمرٌ . وإنْ حملتَه على ما حملت عليه السَّيرَ والضربَ فى التوكيد ، حالاً وقع فيه الفعلُ ، أو بدلاً من اللفظ بالفعل ، نصبتَ [(١)] .

وإن [(٢)] كان المَفْعَلُ مصدرًا أُجرى مُجَرى ما ذكرنا من الضَّرب والسيرِ وسائرِ المَصادر التى ذكرنا ؛ وذلك قولك : إنّ فى ألِفِ درهمٍ لمَضْرَبا ، أى إن فيها لضربًا ؛ فإذا قلت : ضُرِبَ به ضَرْبًا ، قلت : ضُرِبَ به مَضْربا ، وإن رفعتَ رفعتَ .

ومثل ذلك : سُرِّحَ به مُسَرَّحًا ، أى تسريحا . فالمُسَرَّحُ والتسريح بمنزلة الضَّرب والمَضرَب . قال جرير :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِىَ القَوافى فلا عِيًّا بهنّ ولا اجتلابَا [(٣)]

أى تسريحى القوافى .

وكذلك تَجرى المَعْصِيَةُ مجرى العِصيانِ ، والمَوْجِدة بمنزلة المصدر لو كان

---

(١) قال السيرافى : يعنى إن جعلت خيف منه هو الخوف الذى فى القلب ، فسبيله سبيل قولك سير به سير .

(٢) ط : « وإذا » .

(٣) ديوان جرير ٦٢ وابن الشجرى ١ : ٤٢ والكامل ١١٥ . يخاطب العباس ابن يزيد الكندى مفتخراً . يقول : إنه يسرح القوافى ويطلقها من عقلها سهلة لينة اقتدارا عليها ، فلا يعيا بهن ويعجز ، ولا يجتلبها من شعر غيره ساطياً عليها . وسكن الياء من « القوافى » للضرورة ، وحقها النصب بالمصدر الميمى قبلها ، وهو « مسرحى » . وهذا موضع الشاهد ، إذ أجرى المسرَّح موضع التسريح .

الوَجْدُ يُتكلم به (١) .

قال الشاعر ، وهو آبن أَحمَرَ :

تَداركْنَ حيًّا من نُمَيْرِ بنِ عامرٍ ... أُسارَى تُسامُ الذُّلَّ قَتْلاً ومَحْرَبَا (٢)

فإنْ قلت : ذُهِبَ به مَذْهَبٌ ، أو سُلِكَ به مَسْلَكٌ ، رفعتَ لأنَّ المَفْعَلَ ههنا ليس بمنزلة الذَّهابِ والسُّلوكِ ، وإنما هو الوجه الذى يُسْلَكُ فيه والمكانُ الذى يُذْهَبُ إليه ، وإنّما هو بمنزلة قولك : ذُهِبَ به السُّوقُ وسُلِكَ به الطريقُ .

وكذلك المَفْعَلِ إذا كان حينًا ، نحوُ قولهم : أَتتِ الناقةُ على مَضْرِبِها (٣) ،

١٢٠ أى على زمان ضِرابِها . وكذلك مَبْعَثُ الجُيوش ، تقول : سيرَ عليه مَبْعَثُ الجيوش ، ومَضْرِبُ الشَّوْلِ . قال حُمَيْدُ بن ثَوْرٍ :

---

(١) السيرافى : يعنى الموجدة فى الغضب سبيلها سبيل الوجد الذى ليس فيه ميم . ولا يتكلم بالوجد فى معنى الموجدة ، يقال وجدت عليه موجدة ، إذا غضبت عليه . ووجدت به وجدا إذا أحببته ... فالموجدة فى الغضب تجرى مجرى الوجد فى الحب .

(٢) أنشده ابن الأنبارى فى شرح القصائد السبع ٤٢٦ بدون نسبة . يذكر أن خيله أدركت حيا من نمير وقعوا أسرى وسيموا الذل بالقتل والسلب ، فاستنقذتهم الخيل من أيدى أعدائهم وفكت إسارهم . وعمرو بن أحمر من باهلة بن أعصر وهم من قيس ، ونمير بن عامر أيضاً من قيس ، فلذلك ذكر إغاثتهم لهم لأنهم إخوتُهم .

والشاهد فيه « محربا » فهو مصدر ميمى للحَرَب ، يجرى مجراه . والحرب ، بالتحريك : السلب ، حربه يحربه حربا ، مثل طلبه يطلبه طلبا . والحرب أيضاً ، بالتحريك : الخصومة والغضب ، حرِبَ يحرَبُ حرَبًا .

(٣) ط : « مضربها » بفتح الراء ، صوابه بالكسر كما فى اللسان ، وهو القياس .

وما هى إلّا فى إزارٍ وعِلْقَةٍ مُغارَ ابنِ هَمّامٍ على حَىٍّ خَثْعَمًا (١)

فصَيَّرَ « مُغارًا » وقتًا ، وهوَ ظرفٌ .

هذا باب مالا يَعْمَلُ فيه ما قبله من الفعل الذى يتعدّى إلى المفعول ولا غيرِه (٢)

لأنه كلامٌ قد عَمِلَ بعضه فى بعض ، فلا يكون إلّا مبتدأً لا يَعمل فيه شئٌ قبله ، لأنَّ ألف الاستفهام تَمنعُه من ذلك .

---

(١) ليس فى ديوان حميد ولا فى ملحقاته ، وقد أثبتُّه فى استدراكى على الأستاذ الميمنى ص ١٧٣ نقلا عن هذا الموضع من سيبويه . وهو فى اللسان (علق ١٤١) والكامل ١١٥ ليبسك بدون نسبة فيهما ، لكن نسب فى حواشى الكامل إلى حميد بن ثور . وأنشد قبله :

تطول القصار والقصار يطلنها فمن يَرَها لا ينسها ما تكلما

الإزار : ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن . والعلقة ، بالكسر : ثوب قصير بلا كمين تلبسه الجارية ، وقيل أول ثوب يلبسه المولود . ينعت المرأة بأنها كانت صغيرة السن وقت إغارة ابن همام على هذا الحى من اليمن ، وهو خثعم . وقد غلّط بعضهم سيبويه فى جعله « مغار » ظرفا وقد تعدى إلى « حى » بعلى والظرف لا يتعدى ، وقال : إنه منصوب على المصدر التشبيهى والعامل فيه معنى « وما هى إلا فى إزار وعلقة » ، لأنه دال على العرى وقلة الثياب ، وكان ابن همام فى زعمه لا يغير إلا عريانا ؛ فالمعنى : وما هى إلا صغيرة تتعرى تعرى ابن همام إذا أغار . وهذا الكلام على ما فيه من ضعف وسوء فهم ، لا يبطل ما ذهب إليه سيبويه من جعله ظرفا متعديا ، لأن تقديره وقت إغارة ابن همام ، كما تقول : خفوق النجم ، أى وقت خفوق النجم .

والشاهد فيه نصب « مغار » على الظرفية ، وهو فى أصله مصدر ميمى .

(٢) ولا غيره بالجر ، عطف على « الفعل » ، وبالرفع عطف على « ما » الثانية . وهذا الباب يتناول الكلام فى تعليق الأفعال ونحوها .

وهو قولك : قد علمتُ أَعَبْدُ الله ثَمَّ أم زيدٌ ، وقد عرفتُ أَبو مَنْ زيدٌ ، وقد عرفت أيُّهم أبوه [١] ، وأَمَا ترى أَىُّ بَرْقٍ هاهنا . فهذا فى موضع مفعول ، كما أنَّك إذا قلت : عبدُ الله هل رأيتَه ، فهذا الكلامُ فى موضع المبنىّ على المبتدإ الذى يَعْمَلُ فيه فيَرفعُه .

ومثل ذلك : لَيْتَ شِعْرِى أَعبدُ الله ثَمَّ أم زيدٌ ، وليتَ شِعرى هل رأيتَه ، فهذا فى موضع خَبَرِ ليتَ . فإنَّما أَدخلتَ هذه الأشياءَ على قولك : أَزيدٌ ثَمَّ أم عمرو وأَيُّهم أبوك ، لِمَا احتَجتَ إليه من المعانى [٢] . وسنَذكر ذلك فى باب التسوية .

ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ : ﴿ لِنَعْلَمَ أَىُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا [٣] ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا [٤] ﴾ .

ومن ذلك : قد علمتُ لَعبدُ الله خيرٌ منك . فهذه اللامُ تمنَعُ العملَ ، كما تمنعُ ألفُ الاستفهامِ ، لأَنَّها إنَّما هى لامُ الابتداء ، وإنما أَدخلتَ عليه علمتُ لتُؤكِّدَ [٥] وتجعلَه يقينًا قد علمتَه ، ولا تُحيلَ على علم غيرك . كما أنَّك إذا قلت : قد علمتُ أَزيدٌ ثَمَّ أم عمروٌ ، أردتَ أن تُخْبِرَ أنَّك قد علمت أَيُّهما ثَمَّ ، وأردتَ أن تسوِّىَ عِلْمَ المخاطَب فيهما كما استَوى علمُك فى المسألة حين قلت : أَزيدٌ ثَمَّ

---

(١) ط : « أبوك » .

(٢) ط : « المعنى » .

(٣) الآية ١٢ من سورة الكهف .

(٤) الآية ١٩ من سورة الكهف .

(٥) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « وإنما أدخلت علمت للتوكيد » .

أم عمرٌو . ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مالَهُ فِي الآخِرَةِ ١٢١
مِنْ خَلَاقٍ (١) ﴾ .

ولو لم تَستفهم ولم تُدْخِلْ لام الابتداء لأَعملتَ « علمتُ » كما تُعْمِل عرفتُ ورأيتُ ، وذلك قولك : قد علمتُ زيدًا خيرا منك ، كما قال تعالى جدُّه : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ (٢) ﴾ ، وكما قال جلَّ ثناؤه : ﴿ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللهُ يَعْلَمُهُمْ (٣) ﴾ كقولك : لا تَعرِفونهم اللهُ يَعرِفُهم . وقال سبحانه : ﴿ واللهُ يَعْلَمُ المُفْسِدَ مِنَ المُصْلِحِ (٤) ﴾ .

وتقول : قد عرفتُ زيدًا أبو مَنْ هو ، وعلمتُ عمرًا أأَبوك هو أم أبو غيرِك ، فأَعملتَ الفعلَ فى الاسم الأوّل لأَنّه ليس بالمُدْخَلِ عليه حرفُ الاستفهام ، كما أنّك إذا قلت : عبدُ الله أأَبوك هو أم أبو غيرِك ، أو زيدٌ أبو مَنْ هو ، فالعاملُ فى هذا الابتداءُ ثم استفهمتَ بعده .

ومما يُقَوِّى النصبَ [قولك] : قد عَلمتُه أبو مَنْ هو ، وقد عَرفتُك أىُّ رجلٍ أنت . وتقول : قد دَرَيْتُ عبدَ الله أبو من هو ، كما قلت ذلك فى علمتُ . ولم يؤخَذْ ذلك إلّا من العرب . ومن ذلك : قد ظننتُ زيدًا أبو من هو .

وإن شئت قلت : قد علمتُ زيدٌ أبو من هو ، كما تقول ذاك فيما لا يَتعدّى إلى مفعولٍ (٥) ، وذلك قولك : اذْهَبْ فانظرْ زيدٌ أبو من هو ،

---

(١) الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٦٥ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٦٠ من سورة الأنفال .

(٤) الآية ٢٢٠ من سورة البقرة .

(٥) السيرافى : يعنى أنه يجوز لك ألا تعمل « علمت » فى زيد للاستفهام الذى بعده ؛ إذ كان هذا الاستفهام يجوز أن يقع على زيد ، فتقول : قد علمت أبو من زيد ، فلما جاز أن يتقدم زيداً الاستفهامُ ولا يتغير المعنى ، صار بمنزلة ما قد وقع الاستفهام عليه ، ومنع من أن يعمل فيه .

ولا تقول : نظرتُ زيدا . واذْهَبْ فسَلْ زيدٌ أبو من هو ، وإنَّما المعنى : اذهبْ فسَلْ عن زيدٍ ، ولو قلت : اسْأَلْ زيدا ، على هذا الحدّ لم يجز .

ومثل ذلك : « دَرَيْتُ » فى أكثرِ كلامهم ؛ لأنَّ أكثرهم يقول : ما دريتُ به ، مثلَ : ما شعرتُ به .

ومثل ذلك : ليتَ شِعْرِى زيدٌ أَعندَك هو أم عند عمرو .

[ولا بُدّ منْ « هُوَ » لأنَّ حرف الاستفهام لا يَستغنى بما قبله ، إنما يَستغنى بما بعده] ، فإنَّما جئت بالفعل قبل مبتدإٍ (١) قد وُضِعَ الاستفهامُ فى موضع المبنىِّ عليه الذى يَرفعُه ، فأدخلتَه عليه كما أدخلتَه على قولك : قد عرفتُ لَزَيْدٌ خيرٌ منك .

وإنَّما جاز هذا فيه مع الاستفهام لأنَّه فى المعنى مستفهَم عنه (٢) ، كما جاز لك (٣) أن تقول : إنَّ زيدًا فيها وعمرٌو . ومثله : ﴿ أَنَّ اللّٰهَ بَرِىءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ (٤) ﴾ . فابتدأ لأنَّ معنى الحديث حينَ قال : إنّ زيدًا منطلقٌ : زيدٌ منطلقٌ ، ولكنّه أَكَّدَ [بإنّ] ، كما أَكَّدَ فأَظهرَ زيدًا وأَضمره .

والرفعُ قولُ يونُسَ.

فإن قلت : قد عرفتُ أبو من زيدٌ لم يجز إلَّا الرفعُ ، لأنك بدأتَ بما

---

(١) ط : « بعد مبتدأ » .

(٢) بعده فى الأصل : « يعنى قوله قد عرفت أبو من هو ، إذا قلت زيد أبوك هو أم أبو عمرو ، فمعناه فى الحديث معنى زيد أبوك أم أبو عمرو » .

(٣) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « وكما كان لك » .

(٤) الآية ٣ من سورة التوبة .

لا يكون إلّا استفهاما وابتدأتَه ثم بنيتَ عليه (١) ، فهو بمنزلة قولك : قد علمتُ أأبوك زيدٌ أم أبو عمرو .

فإن قلت : قد عرفتُ أَبَا مَنْ زيدٌ مَكْنِيٌّ ، انتَصب على مَكْنِيّ ، كأَنَّك قلت : أَبَا مَنْ زيدٌ مَكنيٌّ ، ثمّ أدخلتَ عَرفتُ عليها . ومثله قولك : قد علمتُ أأَبَاَ زيد تُكْنى أم أبا عمرو ، كأنّك قلت : أأَبَاَ زيد تُكْنى أم أبا عمرو ، ثمّ أدخلتَ عليه علمتُ كما أدخلتَه عليه حين لم يكن ما بعده إلّا مبتدأً ، فلا يَنتصب إلّا بهذا الفعل الآخِر ، كما لم يكن فى الأوّل إلّا مبتدأ .

١٢٢ وإذا قلت : قد عرفتُ زيدًا أبو من هو ، قلت : قد عرفتُ زيدًا أبا من هو مَكنيٌّ . ومَن رفع [زيد] ثَمَّةَ رَفَعَ زيدًا ها هنا . ونَصَبَ الآخِرَ كما نصبَه حين قال : قد عرفتُ أَبا مَنْ أنت مَكنيٌّ ، وكأَنه قال : زيدٌ أبا من هو مكنيٌّ . ثم أَدخل الفعل عليه ، وكأنّه قال : زيدٌ أأَبَاَ بِشْرٍ يُكْنَى أم أبا عمرو ، ثم أُدخل الفعل عليه ، وعَمِلَ الفعلُ الآخِرُ حين كان بعد ألف الاستفهام .

وتقول : قد عرفت زيدا أَبُو أَيِّهم يُكْنَى به ، وعلمتُ بِشرًا أَيُّهم يُكْنَى به ، تَرفعه كما تَرفع أَيُّهم ضربتَه .

وتقول : أَرَأَيْتَكَ زيدًا أبو مَنْ هو ، وأَرَأَيْتَكَ عمرًا أَعندك هو أم عند فلان ، لا يَحسن فيه إلّا النصبُ فى زيد . ألَا ترى أنّك لو قلت : أرأيتَ أبو من أنت ، أو أرأيت أزيدٌ ثَمَّ أم فلانٌ ، لم يَحسن ، لأنّ فيه معنى أَخْبِرْنى عن زيد ، وهو الفعل لا يَسْتَغْنِى السكوتُ على مفعوله الأوّل ، فدخولُ هذا المعنى فيه لم

---

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « ثم بنيته عليه » .

يَجعله بمنزلة أَخبِرْنى فى الاستغناء (١) ، فعلى هذا أُجْرِىَ وصار الاستفهامُ فى موضع المفعول الثانى .

وتقول : قد عرفتُ أَىَّ يومِ الجُمُعَةُ ، فتَنصب على أنَّه ظرفٌ ، لا على عرفتُ . وإنْ لم تَجعله ظرفا رفعتَ .

وبعضُ العرب يقول : لقد علمتُ أىَّ حينٍ عُقْبَتِى (٢) ، وبعضهم يقول : لقد علمتُ أىُّ حين عُقْبَتِى . وأمّا قوله :

حتّى كأَنْ لم يكنْ إلّا تَذَكُّرُهُ والدهرُ أَيَّتَمَا حالٍ دَهارِيرُ (٣)

---

(١) السيرافى : يعنى دخول معنى أخبرنى فى أرأيتك لم يمنعه من أن يكون له مفعولان ، كما كان له قبل أن يدخل فيه معنى أخبرنى . وقيل : أراد فدخول أخبرنى فى أرأيت لم يجعله مقتصرا به على مفعوله الأول كما يجوز أن يقتصر على النون والياء فى قولك أخبرنى . وقال بعضهم : فى النسخ غلط ، وإنما أراد أن يقول بمنزلة رأيت فى الاستغناء .

(٢) العقبة ، بالضم : النوبة فى الركوب ، يقال تعاقب المسافران على الدابة : ركب كل منهما عقبة .

(٣) قائله عثير بن لبيد العذرى ، وقيل عثمان بن لبيد العذرى ، وقيل حريث بن جبلة ، وقيل ابن عيينة المهلبى . من أبيات فى مجالس ثعلب ٢٦٥ – ٢٦٦ وعيون الأخبار ٢ : ٣٠٥ والمعمرين ٤٠ – ٤١ ونزهة الألباء ٣٤ – ٣٦ حيث رويت قصة الشعر . وانظر درة الغواص ٣٣ واللسان (دهر) وشرح شواهد المغنى ٨٦ . وقبله :

وبينما المرء فى الأحياء مغتبطا إذ صار فى الرمس تعفوه الأعاصير

يقول : يصير فى الرمس ويفنى حتى لا يبقى إلا ذكراه .

والدهارير : الدهر ليس له واحد من لفظه كعباديد ، أو واحده دهر على غير قياس ، نحو ذكر ومذاكير . ومعناه : الدهر دهور متقلبة بالناس متصرفة بالخير والشر . وقيل الدهارير : الدواهى .

والشاهد فيه نصب « أيّتما » على الظرف ، وعامله « دهارير » ..

فإنّما هو بمنزلة قولك : والدهرُ دَهاريرُ كلَّ حالٍ وكلَّ مرّة ، أى فى كلّ حال وفى كلّ مرَّة ، فانتَصب لأنه ظرف ، كما تقول : القتالُ كلَّ مرّة ، وكلَّ أحوالِ الدَّهر .

هذا باب من الفِعْلِ سُمّى الفعلُ فيه بأَسماءٍ لم تؤخَذْ من أَمثلة الفعل الحادث (١)

وموضعُها من الكلام الأَمْرُ والنَّهْىُ ، فمنها ما يَتعدّى المأمورَ إلى مأمورٍ به ، ومنها مالا يَتعدّى المأمورَ ، ومنها ما يَتعدَّى المَنهىَّ إلى مَنهِيٍّ عنه ، ومنها مالا يَتعدَّى المَنهىَّ .

١٢٣ أَمّا ما يتَعدّى فقولك : رُوَيْدَ زيدا ، فإنّما هو اسم قولك (٢) : أَرْوِدْ زيدا . ومنها هَلُمَّ زيدا ، إنّما تريد هاتِ زيدا . ومنها قول العرب : حَيَّهَلَ الثَّريدَ . وزعم أبو الخَطّاب أنَّ بعض العرب يقول : حَيَّهَلَ الصَّلاةَ ، [فهذا اسمُ ائتِ الصلاةَ] ، أى ائتوا الثريدَ [وأْتوا الصَّلاةَ] .

ومنه قوله :

* تَراكِها من إبِلٍ تَراكِها (٣) *

---

(١) هو المعروف باسم فعل الأمر .

(٢) هذه ساقطة من ط .

(٣) الرجز لطفيل بن يزيد الحارثى كما فى الخزانة ٢ : ٣٥٤ . وانظر أمالى ابن الشجرى ٢ : ١١١ ، ١٣٥ والإنصاف ٣٠٨ وابن يعيش ٤ : ٥٠ . واختلف فى تفسيره ، فقال ابن السكيت : أغير على إبل قوم من العرب فلُحق أصحاب الإبل فجعلوا لا يدنو منها أحد إلا قتلوه ، فقال الذين أغاروا على الإبل ذلك . وقيل على أن قائله طفيل : إنه لما أغارت كندة على نَعَمه لحقهم وجعل يقول ذلك مهددا . وبعده :

* أما ترى الموت لدى أوراكها *

فهذا اسم لقوله لهُ : اتْرُكْها . وقال :

* مَناعِها من إبِلٍ مَناعِها (١) *

وهذا اسم لقوله لهُ : امنَعْها .

وأمّا مالا يَتعدّى المأمورَ ولا المَنهىَّ إلى مأمورٍ به ولا إلى منهيٍّ عنه ، فنحوُ قولك : مَهْ مَه ، وصَهْ صه (٢) ، [وآهٍ] وإيهٍ ، وما أشبه ذلك .

واعلم أنَّ هذه الحروف التى هى أسماءٌ للفعل لا تَظهرُ فيها علامةُ المضمر ، وذلك أنّها أسماءٌ ، وليست على الأمثلة التى أُخِذَتْ من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يُستقبل وفى يومِك ، ولكنَّ المأمور والمنهىّ مضمرانِ فى النَّية . وإنَّما كان أصلُ هذا فى الأمر والنهى وكانا أَوْلَى به ، لأنهما لا يكونانِ إلّا بفِعل ، فكان الموضعُ الذى لا يكون إلَّا فعِلاً أغلبَ عليه (٣) .

وهى أَسماءُ الفعل ، وأُجريت مُجرى ما فيه الألفُ واللام ، نحو : النَّجاءَ ، لئلّا يخالِفَ لفظُ ما بعدها لفظَ ما بعد الأمر والنهى (٤) . ولم تَصَرَّفْ تَصرُّفَ

---

(١) الخزانة ٢ : ٣٥٤ وابن الشجرى ٢ : ١١١ وابن يعيش ٤ : ٥١ والإنصاف ٣٠٨ . وبعده :

* أما ترى الموت لدى أرباعها *

وهو وما قبله مثلان من أمثلة اسم الفعل .

(٢) ط : « فنحو قولك مه وصه » .

(٣) السيرافى : يعنى أن هذه الأسماء التى ذكرها فى هذا الباب لا تقع إلا فى الأمر والنهى ، لا يجوز أن تقول:أعجبنى مناع زيدا ، ولا هذا رويد زيدا كما تقول : أعجبنى منعك زيدا .

(٤) السيرافى : يعنى أنها جعلت مفردة غير مضافة ، كما أن النجاء مفرد غير مضاف ، حتى لا ينخفض ما بعدها ، وينتصب ما بعد الأمر والنهى ولا ينخفض .

المصادر ، لأنَّها ليست بمصادرَ ، وإنَّما سُمِّى بها الأمرُ والنهى ، فَعمِلَتْ عملَهما ولم تجاوِزْ ، فهى تقوم مقام فِعْلِهما .

هذا باب متصرَّف رُوَيْدَ

تقول : رُوَيْدَ زيدا ، وإنَّما تريد أَرْوِدْ زيدا .

قال الهُذَلىّ (١) : ١٢٤

رُوَيْدَ عَلِيًّا جُدَّ ما ثَدْىُ أُمِّهِمْ إلينا ولكنْ بُغْضُهُمْ مُتَماينُ (٢)

وسمعنا من العرب من يقول : واللهِ لو أردتَ الدَّراهمَ لأَعطيتُك رُوَيْدَ ما الشِّعْرَ . يريد : أَرْوِدِ الشعر ، كقول القائل : لو أردتَ الدراهمَ لأَعطيتُك فدَعِ الشِّعرَ .

فقد تَبَيَّنَ لك أنّ رُوَيْدَ فى موضع الفِعْلِ .

ويكونُ رُوَيْدَ أيضًا صفةً ، كقولك : سارُوا سَيْرًا رُوَيْدًا . ويقولون

---

(١) هو المعطل الهذلى . ديوان الهذليين ٣ : ٤٦ .

(٢) ديوان الهذليين واللسان (جدد ، مين) ، وابن يعيش ٤ : ٤٠ . علىٌّ : اسم لعدة قبائل أشهرها على بن مسعود بن مازن . مختلف القبائل لابن حبيب ١٠ والجمهرة ١٨٠ . وذكر الشنتمرى أنهم حى من كنانة بن خزيمة ، والشاعر من هذيل بن مدركة . وكذا قال الأزهرى إن عليّا قبيلة من كنانة . جد : قطع . قال الأزهرى : جُدَّ ثدى أمهم إلينا ، أى بيننا وبينهم خئولة رحم وقرابة من قبل أمهم ، وهم منقطعون إلينا بها ، وإن كان فى ودهم لنا مَينٌ ، أى كذب وملق » . يذكر قطيعة كانت بينهم وبين هؤلاء ، على ما بينهم من قرابة وأخوة .

وشاهده نصب « عليا » برويد على أنه اسم فعل أمر .

أيضًا : ساروا رُوَيْدًا ، فيَحذفون السَّيرَ ويجعلونه حالاً به وَصَفَ كلامَه ، واجتزأ [١] بما فى صدر حديثه من قول « ساروا » ، عن ذكر السَّير .

ومن ذلك قول العرب : ضَعْهُ رُوَيْدًا ، أى وَضعًا رُوَيْدًا . ومن ذلك قولك للرجل تراه يُعالِج شيئًا : رُوَيْدًا ، إنَّما تريد : عِلاجًا رُوَيْدًا . فهذا على وجه الحال إلّا أَنْ يَظْهَرَ الموصوفُ فيكونَ على الحال وعلى غير الحال .

واعلم أن رُوَيْدًا تَلحقها الكافُ وهى فى موضع افْعَلْ ، وذلك قولك : رُوَيْدَكَ زيدًا ، ورُوَيْدَكُمْ زيدا . وهذه الكاف التى لحقت رويدًا [٢] إنّما لحقت لتُبيِّنَ المخاطَبَ المخصوصَ ، لأنّ رُوَيْدَ تقع للواحد والجميع ، والذَّكر والأُنثى ، فإنّما أُدخل الكافَ حين خاف الْتباسَ مَنْ يَعنى بمن لا يعنى ، وإنّما حذفَها فى الأوَّل استغناء بعلم المخاطَب أنّه لا يَعنى غيرَه .

فلَحاقُ الكاف كقولك : يا فلانُ ، للرَّجُل حتَّى يُقْبِلَ عليك . وتركُها كقولك للرجل : أنت تَفعلُ ، إذا كان مُقْبِلا عليك بوجهه مُنْصِتًا لك . فتركتَ يا فلانُ حين قلت : أنت تَفعَلُ ؛ استغناءً بإقبالِه عليك . وقد تقول أيضًا : رُوَيْدَكَ ، لمن لا يُخاف أن يَلتبسَ بسِواه ، توكيدًا ، كما تقول للمقبِل عليك المُنْصِت لك : أنتَ تَفعلُ ذاك يا فلانُ ، توكيدًا . وذا بمنزلة قول العرب : هاءَ وهاءَكَ ، [وهأْ وهأْكَ] ، وبمنزلة قولك : حَيَّهَلَ وحَيَّهَلَكَ ، وكقولهم : النَّجاءَكَ . فهذه الكاف لم تجئ عَلَمًا للمأمورينَ والمَنهيّينَ المضمَرينَ ، ولو كانت عَلَمًا للمضمَرينَ لكانت [٣] خطأً ، لأنّ المضمرينَ ها هنا فاعِلون ، وعلامة المضمرينَ

---

(١) ط : « اجتزاء » .

(٢) هذه الكلمة ساقطة من ط .

(٣) ط : « لكان » .

الفاعلينَ الواوُ كقولك : افْعَلُوا . وإنَّما جاءت هذه الكافُ توكيدًا وتخصيصا (١) ، ولو كانت اسمًا لكان النَّجاءَك مُحالا ، لأنَّه لا يُضاف الاسمُ ١٢٥
الذى فيه الألف واللام .

وينبغى لمن زعم أنَّهنّ أسماءٌ أَنْ يزعُمَ أنّ كافَ « ذاك (٢) » اسمٌ ، فإذا قال ذلك لم يكن له بدٌّ من أنْ يزعُمَ أنّها مجرورة أو منصوبة ، فإن كانت منصوبةً انبغى له أن يقول : ذاك نفسَك زيدٌ ، إذا أراد الكاف ، وينبغى له أن يقول : إن كانت مجرورة ذاك نفسِك زيدٌ ، وينبغى له أن يقول : إنّ تاءَ « أنتَ » اسمٌ ؛ وإنَّما تاء أنتَ بمنزلة الكاف .

وممّا يدلّك على أنَّه ليس باسمٍ قولُ العرب : أَرَأَيْتَكَ فلانًا ما حالُه ، فالتاءُ علامة المضمر المخاطَب المرفوع ، ولو لم تُلحِق الكافَ كنتَ مستغنيًا كاستغنائك حين كان المخاطَبُ مقبِلًا عليك [عن قولك : يازيدُ] ، ولحَاقُ الكاف كقولك : يازيدُ ، لمَنْ لو لم تَقُلْ له يازيدُ استغنيتَ . فإنَّما جاءت الكاف فى أَرأيتَ والنِّداءُ فى هذا الموضع توكيدًا . وما يجئ فى الكلام توكيدًا لو طُرِحَ كان مُسْتَغنى عنه ، كثير .

وحدّثنا من لا نَتهِمُ أنه سمع من العرب من يقول : رُوَيْدَ نفسِه ، جعَله مصدراً كقوله : ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ (٣) ﴾ . وكقوله (٤) :

---

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « أو تخصيصا » . وانظر ٢٤٦ س ٤ .
(٢) ط : « ذلك » .
(٣) الآية ٤ من سورة محمد . وبدله فى الأصل : « كقولك ضرب الرقاب » .
(٤) هو ذو الإصبع العدوانى . وفى ط : « كقولك » .

* عَذِيرَ الحيِّ (١) *

ونظيرُ الكاف فى رُوَيْدَ فى المعنى لا فى اللفظ : « لك » التى تجىء بعد هَلُمَّ ؛ فى قولك : هَلُمَّ لك ، فالكاف ههنا اسمٌ مجرورٌ باللام ، والمعنى فى التوكيد والاختصاص بمنزلة الكاف التى فى رُوَيْدَ وأشباهها (٢) كأنه قال : هَلُمَّ ، ثم قال : إرادتى بهذا لك ، فهو بمنزلة سَقْيًا لك . وإنْ شئت قلت : هَلُمَّ لى ، بمنزلة هاتِ لى ، وهَلُمَّ ذاك [لك] ، بمنزلة أَدْنِ ذاك منك (٣) .

وتقول فيما يكون معطوفًا على الاسم المضمَرِ فى النيّة وما يكون صفة له فى النيّة ، كما تقول فى المظهر .

أمّا المعطوف فكقولك : رُوَيْدَكُمْ أنتم وعبدُ الله ، كأنَّك قلت : افعلوا أنتم وعبدُ الله ، لأنَّ المضمر فى النيّة مرفوع ، فهو يَجرى مجرى المضمر الذى يبيّن

---

(١) قطعة من بيت لذى الإصبع العدوانى ، فى الأصمعيات ٧٢ والحيوان ٤ : ٢٣٣ والخزانة ٢ : ٤٠٨ . وتمامه :

عذير الحى من عَدوا   ن كانوا حية الأرض

أى هات عذرًا لحى عدوان ، كانوا حية الأرض ، فى شدة شكيمتهم وحمايتهم لحوزتهم .

(٢) ط : « وما أشبهها » .

(٣) ط : « لك » . السيرافى : يعنى أنك إذا قلت رويد فالمعنى تام ، فإذا زدت الكاف زدتها بعد تمام المعنى لتبيين المخاطب ، وإن كانت رويد قد أغنتك عن ذلك . كما أنك إذا قلت هلم للمخاطب استغنى الكلام به وتم ، فإذا قلت هلم فجئت بلك فإنما تجئ بها بعد استغناء الكلام عنها وتمامه دونها ، حرصا على تبيين المخاطب . وكذا الحال فى : سقياً لك ، غير أن الكاف فى هلم إليك وسقيا لك مجرورة ، وفى رويدك لا موضع لها من الإعراب .

علامتُه فى الفعل (١) . فإن قلت : رُوَيْدَكم وعبدُ الله (٢) ، فهو أيضًا رفعٌ وفيه قُبْحٌ ، لأنَّك لو قلت : اذهبْ وعبدُ الله كان فيه قُبْحٌ ، فإذا قلت : اذهبْ أنت وعبدُ الله ، حسُنَ . ومثل ذلك فى القرآن : ﴿ فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا (٣) ﴾ ، و ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ (٤) ﴾ .

وتقول : رُوَيْدَكُمْ أنتم أَنْفُسُكم ، فيحسُن الكلام (٥) ، كأنَّك قلت : افعلوا أنتم أُنفسُكم . [فإن قلت : رويدَكم أنفسُكم ، رفعتَ وفيها قبحٌ ، لأنَّ قولك : افعلوا أنفسُكم فيها قبحٌ ، فإذا قلت : أنتم أنفسُكم حَسُنَ الكلام] .

وتقول : رُوَيْدَكُمْ أجمعون ، ورُوَيْدَكُمْ أنتم أَجمعونَ ، كلٌّ حَسَنٌ لأنَّه يَحسن فى المضمر الذى له علامةٌ فى الفعل (٦) . [ألا ترى أنك] تقول : قُومُوا أَجمعونَ ، وقوموا أنتم أجمعونَ (٧) .

---

(١) يعنى أن الضمير الظاهر فى الفعل ، يجرى المستتر مجراه فلا يعطف عليه إلا بعد الفصل . ط : « الذى ثنيت علامته » ، فلعلها « بينت » .

(٢) ط : « فعبد الله » ، تحريف .

(٣) الآية ٢٤ من سورة المائدة .

(٤) الآية ٣٥ من سورة البقرة ، و ١٩ من سورة الأعراف .

(٥) فيحسن الكلام ، ساقطة من ط .

(٦) فى الفعل ، ساقطة من ط .

(٧) وذلك لأنه لا يشترط توكيد الضمير المتصل بالضمير المنفصل قبل التوكيد بألفاظ التوكيد إلا فى النفس والعين ، تقول قم أنت نفسك . وأما سائر ألفاظ التوكيد فلا يشترط فيها ذلك ، نحو أجمع ، وكل ، وجميع . يقول ابن مالك :

وإن تؤكد الضمير المتصل ... بالنفس والعين فبعد المنفصل
عنيت ذا الرفع ، وأكدوا بما ... سواهما والقيد لن يلتزما

وكذلك : رُوَيْدَ إذا لم تُلْحِقْ فيها الكافَ ، تَجرى هذا المجرى . وكذلك
الحروفُ التى هى أسماءٌ للفعل جميعًا ، تَجرى هذا المجرى ، لحقتها الكافُ أو لم
تَلحقها ، إلّا أنَّ هَلُمَّ إذا لحقتْها لك ، فإنْ شئت حملتَ أجمعين ونفسَك على ١٢٦
الكاف المجرورة ، فتقول : هَلُمَّ لكم أجمعين وهَلُمَّ لكم أنفسِكم . ولا يجوز أن
تَعْطِفَ على الكاف المجرورة الاسمَ ، لأنَّك لا تَعْطِفُ المُظْهَرَ على المضمر
المجرور . ألا ترى أنّه يجوز لك أن تقول : هذا لك نفسِك ولكم أجمعين ،
ولا يجوز أن تقول : هذا لك وأَخيك . وإن شئت حملت المعطوف والصفة (١)
على المضمر المرفوع فى النيّة ، فتقولُ : هَلُمَّ لك أنتَ وأَخوك ، وهَلُمَّ لكم
أجمعونَ . كأَنَّك قلت : تَعالَوْا أَنتم أجمعون ، وتَعالَ أنت وأخوك . فإن لم تُلْحِقْ
« لك » جرت مجرى رُوَيْدَ .

وهذا باب من الفعل سُمِّيَ الفعلُ فيه بأَسماءٍ مضافةٍ (٢)

ليستْ من أمثلة الفِعل الحادثِ ، ولكنَّها بمنزلة الأسماء المفرَدةِ التى كانتْ للفعل ، نحو رُوَيْدَ وحَيَّهَلَ ، ومجراهنّ واحد ، وموضعُهنّ من الكلام الأمرُ والنهىُ إذا كانت للمخاطب المأمور والمنهىّ .

وإنَّما استوتْ هى ورُوَيْدَ وما أَشْبَهَ رُوَيْدَ كما استوَى المفرَدُ والمضافُ إذا كانا اسمينِ ، نحوُ عبدِ الله وزيدٍ ، مجراهما فى العربيّة سواءٌ .

ومنها ما يَتعدّي المأمورَ إلى مأمورٍ به ، ومنها ما يتَعدّى المنهىَّ إلى المنهىّ عنه (٣) ، ومنها مالا يَتعدّى المأمورَ ولا المنهىَّ .

---

(١) ط : « جعلت الصفة والمعطوف » .

(٢) يعنى أسماء الأفعال المنقولة عن ظرف أو جار و مجرور .

(٣) ط « إلى منهى عنه » .

فأما ما يَتعدّى المأمورَ إلى مأمورٍ به فهو قولُك : عَلَيْكَ زيدًا ، ودُونَكَ زيدًا ، وعِنْدَكَ زيداً ، تَأْمُرُه به . حدّثنا بذلك أبو الخطّاب .

وأمّا ما تَعدّى المنهىَّ إلى منهىّ عنه فقولك (١) : حَذَرَك زيدًا ، وحَذارِكَ زيدًا ، سمعناهما من العرب (٢) .

وأمَّا مالا يَتعدّى المأمورَ ولا المنهىَّ فقولك : « مكانَكَ » و « بَعدَكَ » ، إذا قلت : تأَخَّرْ أو حذَّرتَه شيئًا خَلْفَه . وكذلك « عِنْدَكَ » ، إذا كنتَ تُحَذِّرُه من بين يديْه شيئًا أو تأمُره أن يتَقدَّمَ . وكذلك « فَرَطَك » إذا كنت تحذِّرُه من بين يديْه شيئًا أو تأمره أن يَتقدّم . ومثلها « أَمامَك » إذا كنت تحذِّره أو تُبصِّرُهُ شيئًا . و « إليك » إذا قلت : تَنَحَّ . و « وَراءَك » إذا قلت (٣) : افطُـنْ لما خَلْفَك (٤) .

حدّثنا أبو الخطاب أنه سمع [من العرب] مَنْ يقال له : إلَيْكَ ،

---

(١) ط : « فنحو قولك » .

(٢) السيرافى ما ملخصه : رد عليه أبو العباس المبرد هذا اللفظ من وجهين : أحدهما أن قولك حذرك إنما هو احذر ، وقد جعله سيبويه نهيا . فإن قيل فمعنى احذر لاتدن ، قيل وكذلك عليك معناه لا يفوتنك ، وكل أمر أمرت به فأنت ناه عن خلافه ، فإذا كان كذلك فلا وجه للتفصيل بين الأمر والنهى . والوجه الآخر : أنه وضع فى هذا الباب ما لم يؤخذ من أمثلة الفعل ، وحذرك مأخوذ من الحذر ، فهو خارج من هذا الباب . وقال السيرافى ردا على المبرد فى ذلك : إن ألفاظا من ألفاظ الأمر الأكثر فى عادة كلام الجمهور أن يقال نهى وإن كان بلفظ الأمر ، كقولك تجنب واحذر وابعد ، فإنما يقال نهاه عنه ، فجرى سيبويه على اللفظ المعتاد . وأما الوجه الآخر فإنما غرض سيبويه فى هذا الباب تفصيل المضاف من المفرد الذى قبله ، وقد ترجم الباب بقوله بأسماء مضافة .

(٣) ط : « إذا أردت » .

(٤) فطن له من باب فرح ، ونصر ، وكرم .

فيقول : إِلَيَّ . كأَنه قيل له : تَنَحَّ . فقال : أَتَنَحَّى . ولا يقال إذا قيل لأحدهم : دونك : دونى ولا علىَّ (١) . هذا النحو (٢) إنّما سمعناه فى هذا الحرف وحدَه ، وليس لها قوّةُ الفعل فتقاسَ .

واعلم أنَّ هذه الأسماءَ المضافة بمنزلة الأسماء المفرَدة فى العطف والصفاتِ ، وفيما قَبُحَ فيها وحَسُنَ ، لأنَّ الفاعل المأمور والفاعل المنهىّ فى هذا الباب مضمرانِ فى النيّة .

ولا يجوز أن تقول : رُوَيْدَهُ زيدًا ودُونَهُ عمرًا وأنت تريد (٣) غيرَ المخاطَب ، لأنّه ليس بفعلٍ ولا يَتصرَّف تصرُّفَه . وحدَّثنى من سمعه أنّ بعضَهم قال : عليه رجلًا لَيْسَنِى . وهذا قليلٌ شبّهوه بالفعل .

وقد يجوز أن تقول : عليكم أَنْفُسِكم ، وأجمعينَ ، فتحملَه على المضمر المجرور الذى ذكرتَه للمخاطب (٤) ، كما حملتَه على « لك » حين ذكرتَها بعد
١٢٧ هَلُمَّ ، ولم تَحمل على المضمر الفاعلِ فى النيّة ، فجاز ذلك .

ويدلّك على أنّك إذا قلت : عَلَيْكَ فقد أَضمرت فاعلًا فى النيّة ، وإنّما الكافُ للمخاطبة ، قولُك : عَلَيَّ زيدا ، وإنّما أدخلتَ الياءَ على مِثْل قولك للمأمور : أَوْلِنِى زيدًا . فلو قلت : أنت نفسُك لم يكن إلّا رفعا ، ولو قال : أنا نفسى لم يكن إلّا جرّا . ألَا ترى أنَّ الياءَ والكاف إنما جاءتا لتَفصِلا بين المأمور والأمر فى المخاطبة . وإذا قال : عليك زيدًا [فكأَنّه قال له : ائتِ

(١) ط : « ولا يقال دونى ولا على » فقط .
(٢) كلمة « النحو » ساقطة من ط .
(٣) ط : « يريد به » موضع « وأنت تريد » .
(٤) ط : « للمخاطبة » ، أى للخطاب .

زيدا] . ألا ترى أنَّ للمأمور اسمين : اسمًا للمخاطبة مجرورا ، واسمَه الفاعلَ المضمر فى النيّة ، كما كان له اسمٌ (١) مضمَر فى النيّة حين قلت : علىَّ . فإذا قلت : عليك فله اسمان : مجرورٌ ومرفوعٌ . ولا يَحسن أن تقول : عليك وأَخيك ، كما لا يحسن أنْ تقول : هَلُمَّ لك وأخيك .

وكذلك : « حَذَرَكَ » ، يدلّك على أنّ حَذَرَكَ بمنزلة عليك ، قولك : تحذيرى زيدًا ، إذا أردتَ حَذِّرْنى زيدا . فالمصدرُ وغيره فى هذا الباب سواءٌ .

ومن جعل رُوَيْدًا مصدرًا ، قال : رُوَيْدَكَ نفسِك ، إذا أراد أن يَحمل نفسَك على الكاف ، كما قال : عليك نفسِك حين حَمَلَ [الكلامَ على] الكاف . وهى مثلُ : حَذَرَكَ سواءٌ ، إذا جعلتَه مصدرًا (٢) ؛ لأنّ الحَذَرَ مصدرٌ وهو مضافٌ إلى الكاف . فإن حملتَ نفسَك على الكاف جررتَ ، وإن حملتَه على المضمر فى النيّة رفعتَ . وكذلك : رُوَيْدَكُمْ ، إذا أردت الكاف تقول : رُوَيْدَكُمْ أَجمعينَ .

وأَمّا قولُ العرب : رُوَيْدَكَ نفسَك ، فإنّهم يَجعلون النفسَ بمنزلة عبد الله إذا أمرت به (٣) ، كأَنّك قلت : رُوَيْدَكَ عبدَ الله ، إذا أردت : أَرْوِدْ عبدَ الله .

وأَمّا حَيَّلَلَكَ وهاءَكَ وأَخواتُها ، فليس فيها إلّا ما ذكرنا ، لأَنّهن لم

---

(١) ط : « كما كان اسم فاعل » .

(٢) ط : « جُعلت مصدرا » .

(٣) ط : « أمرته به » .

يُجْعَلْنَ مَصادرَ (١) .

واعلمْ أنَّ ناسا من العرب يَجعلون هَلُم بمنزلة الأمثلة التى أُخِذَتْ من الفعل ، يقولون : هلمَّ وهَلُمِّى وهَلُمَّا وهَلُمُّوا .

واعلم أنَّك لا تقول : دُونى ، كما قلت : عَلَىَّ (٢) ، لأنَّه ليس كلُّ فعل يجىء بمنزلة أَوْلِنى قد تَعدّى إلى مفعولين ، فإنَّما عَلَىّ بمنزلة أَوْلِنى ، ودُونَكَ بمنزلة خُذْ . لا تقول : آخِذْنِى درهمًا ولا خُذْنِى درهمًا .

واعلمْ أنَّه لا يجوز لك أن تقول : علَيهِ زيدًا (٣) ، تريد به الأمرَ ، كما أردت ذلك فى الفعل حين قلت : لِيَضربْ زيدًا ، لأنّ علَيهِ ليس من الفعل ، وكذلك حَذَرَهُ زيدًا قبيحةٌ ، لأنَّها ليست من أمثلة الفعل . فإنَّما جاء تَحذيرى زيدًا لأنَّ المصدر يَتصرّف مع الفعل ، فيصيرُ حَذَرَك فى موضع احْذَرْ ، وتَحذيرى فى موضع حَذِّرْنى ؛ فالمصدرُ أبدًا فى موضعِ فِعْلِه . ودُونَك لم يؤْخَذ من فعلٍ ، ولا عِنْدَك ، فإنّما يُنتَهَى (٤) فيها حيث انتهتِ العربُ .

واعلم أنَّه يَقبح : زيدًا عَلَيْكَ ، وزيدًا حَذَرَكَ ، لأنّه ليس من أمثلة الفعل ، فقَبُحَ أن يَجرى ما ليس من الأمثلة مجراها ، إلّا أنْ تقول : زيدًا ،

---

(١) السيرافى : يعنى أن الكاف فى هذه الأشياء لا موضع لها ، وإنما هى للخطاب . أراد الفرق بين رويدك وحيَّهلك بأن رويدك قد تكون الكاف فيه مرة للخطاب فتكون بمنزله حيلك ، ومرة فى موضع جر فتكون بمنزلة عليك وحذرك .

(٢) أى لا تأمر نفسك بقولك دونى ، كما تأمر المخاطب بقولك دونك ، بخلاف « علىّ » فإنها يجوز فيها ذلك . وانظر ما سبق فى س ١٣ – ١٤ من ص ٢٥٠ .

(٣) اعترض على سيبويه بقوله تعالى : ﴿ عليه أن يطَّوَّفَ بهما ﴾ ، وبقوله ﷺ : « فعليه بالصوم » : انظر لهذا الاعتراض والرد عليه الصبان ٣ : ٢٠١ .

(٤) ط : « تنتهى » .

فتنصبَ بإضمارك الفعلَ ثم تَذكرُ عليك بعد ذلك ، فليس يَقْوَى هذا (١) قوّةَ ١٢٨
الفعل ، لأنَّه ليس بفِعل ، ولا يتَصرّف تصرّفَ الفاعل الذى فى معنى يَفْعَلُ .

هذا باب ما جرى من الأمر والنهى على إضمار الفِعل المستعمَلِ إظهارُه إذا عَلِمْت أنّ الرجل مُسْتَغْنٍ عن لَفْظِكَ بالفِعل (٢)

وذلك قولك : زيدًا ، وعمرًا ، ورأسَه . وذلك أنّك رأيت رجلا يَضْرِبُ أو يَشْتِمُ أو يَقتل ، فاكتفيتَ بما هو فيه من عمله أن تَلفظَ له بعمله فقلت : زيدًا ، أى أَوْقِعْ عملَك بزيدٍ . أو رأيتَ رجلًا يقول : أَضْرِبُ شرَّ الناسِ ، فقلتَ : زيدًا . أو رأيتَ رجلا يحدِّثُ حديثا فقَطَعَهُ فقلتَ : حديثَك . أو قَدِمَ رجلٌ من سفرٍ فقلت : حديثَك . استغنيتَ عن الفعل بعلمه (٣) أنّه مستخبَرٌ ، فعلى هذا يجوز هذا وما أَشبهه .

وأَمَّا النَّهْىُ فإنَّه التحذيرُ ، كقولك : الأَسَدَ الأَسَدَ ، والجِدارَ [الجِدارَ] ، والصبىَّ [الصبىَّ] ، وإنّما نهيتَه أن يَقرَبَ الجِدارَ المَخوفَ [المائِلَ] ، أو يَقربَ الأَسدَ ، أو يوطئ الصبىَّ (٤) . وإن شاء أَظْهَرَ فى هذه

(١) هذا مافى ط . وفى الأصل : « هنا » . والكلام فى إضمار الفعل الناصب فى الإغراء والتحذير ونحوهما .

(٢) قال السيرافى ما ملخصه : اعلم أن الإضمار على ثلاثة أوجه :

وجه يجب فيه الإضمار ولا يحسن فيه الإظهار ، مثل قولك : إياك وأن تقرب الأسد ، فلا يحسن إظهار ما نصب إياك . ووجه لا يجوز أن تضمر العامل فيه ، كأن تقول مبتدئا : زيدًا ، من غير سبب يجرى ولا حال دالة على معنى . ووجه يجوز فيه الإضمار وعدمه وهو ما عقد له الباب .

(٣) ط : « بعمله » .

(٤) يعنى أن يوطئ دابته التى يركبها ، الصبىَّ .

الأشياء ما أُضْمر من الفعل ، فقال : اضربْ زيدا ، وٱشتمْ عمرا ، ولا توطِئ الصبيَّ ، وٱحذَر الجِدارَ ، ولا تَقرب الأسدَ . ومنه أيضًا قوله : الطَّريقَ الطريقَ ، إنْ شاء قال : خَلِّ الطريقَ ، أو تَنَحَّ عن الطريق . قال جرير :

خَلِّ الطريقَ لمن يَبْنِى المَنارَ به
وٱبْرُزْ بِبَرْزَةَ حيث ٱضطَرَّكَ القَدَرُ (١)

ولا يجوز أن تُضْمِرَ تَنَحَّ عن الطريق ، لأنّ الجارّ لا يُضْمَرُ ، وذلك أنَّ المجرورَ داخلٌ فى الجارّ غيرُ مُنْفَصِلٍ ، فصار كأنه شيءٌ من الاسم لأنه مُعاقِبٌ للتنوين ، ولكنَّك إن أضمرتَ أضمرتَ ما هو فى معناه ممّا يَصِلُ بغير حرفِ إضافةٍ ، كما فعلتَ فيما مضى .

واعلم أنّه لا يجوز أن تقول : زيدٌ ، وأنت تريدُ أن تقول : لِيُضْرَبْ زيدٌ ، أو لِيَضْرِبْ زيدٌ إذا كان فاعلا ، [ولا زيدًا ، وأنت تريد لِيَضربْ عمرو زيدًا] . ولا يجوز : زيدٌ عمرا ، إذا كنتَ لا تُخاطِبُ زيدًا ، إذا أردتَ لِيَضْرِبْ زيدٌ عمرًا وأنت تخاطِبُنى ، فإنّما تريد أَنْ أُبْلِغَه أنا عنك أنّك قد أمرتَه أن يَضْرِبَ عمرًا ، وزيدٌ وعمرٌو غائبانِ ، فلا يكون أن تُضْمِرَ فِعْلَ الغائبِ . وكذلك لا يجوز زيدا ، ١٢٩ وأنت تريد أن أُبْلِغَه أنا عنك أن يَضْرِبَ زيدًا ؛ لأنك إذا أضمرتَ [فعل] الغائب

(١) ديوان جرير ٢٨٤ من قصيدة يهجو بها عمر بن لجأ ، والعينى ٤ : ٣٠٧ واللسان (برز) . وأنشده بدون نسبة فى أمالى ابن الشجرى ١ : ٣٤٢ وابن يعيش ٢ : ٣ . المنار : جمع منارة ، وهى أعلام الطريق . وبرزة : أم عمر بن لجأ ؛ أو إحدى جداته . وأخطأ العينى حيث زعم أن البرزة الأرض الواسعة . يقول له : تنح عن سبيل الشرف والفخر ، ودعه لمن هو أجدر به منك ممن يعمره ويبنى مناره وأعلامه ، وابرز بأمك برزة هذه ، حيث اضطرك القدر من لؤم وضعة .

والشاهد فيه إظهار الفعل « خلِّ » ، وكان يستطيع إضماره أيضا .

ظنَّ السامعُ [الشاهدُ إذا قلت : زيدًا] أنك تأْمُرُه هو بزيد ، فكرهوا الالتباس هنا ككراهيتهم فيما لم يؤخذْ من الفعل نحوُ قولك : عَلَيْكَ ، أن يقولوا عليه زيدًا ، لئلَّا يشبَّهَ ما لم يؤخَذْ من أَمثلة الفعلِ بالفعلِ . وكرهوا هذا فى الالتباس وضَعُفَ حيث لم يُخاطِبِ المأمورَ (١) ، كما كُرِهَ وضَعُفَ أن يشبَّهَ « عَلَيْكَ » و « رُوَيْدَ » بالفعل .

وهذه حُجَجٌ سُمِعَتْ من العرب وممّن يوثق به ، يَزْعُمُ أنه سَمِعَها من العرب . من ذلك قولُ العرب فى مَثَلٍ من أَمثالهم : « اللَّهُمَّ ضَبُعًا وذِئبًا » إذا كان يَدْعو بذلك على غنمِ رجُلٍ (٢) . وإذا سألتَهم ما يَعْنُون قالوا : اللهُمَّ ٱجْمَعْ [أوِ ٱجعلْ] فيها ضَبُعًا وذئبا . وكلُّهم يفسِّرُ ما يَنْوِى . وإنَّما سَهُلَ تفسيرُه عندهم لأنَّ المضمَر قد استُعمل فى هذا الموضع عندهم بإظهارٍ .

حدّثنا أبو الخطّاب أنَّه سمع بعض العرب وقيل له : لِمَ أَفسدتم مكانَكم هذا ؟ فقال : الصّبيانَ بأَبِى . كأنَّه حَذِرَ أن يُلامَ فقال : لُمِ الصبيانَ .

وحدَّثنا من يوثَق به أن بعض العرب قيل له : أَمَا بمكانِ كذا وكذا

---

(١) ط : « حين لم تخاطب المأمور » .

(٢) السيرافى : ذكر أبو العباس المبرد أنه سمع أن هذا دعاء له لا دعاء عليه ؛ لأن الضبع والذئب إذا اجتمعا تقاتلا فأفلت الغنم . قال : وأما ما وضعه عليه سيبويه فإنه يريد ذئبا من ها هنا وضبعا من ها هنا .

وقال ابن رشيق فى العمدة ٢ : ١٥٢ وقد أنشد قول القائل :

تفرقت غنمى يوما فقلت لها ... يارب سلط عليها الذئب والضبعا

قيل : إنهما إذا اجتمعا لم يؤذيا وشغل كل واحد منهما الآخر ، وإذا تفرقا آذيا . وقيل إن معناه فى الدعاء عليها قَتلَ الذئب الأحياء عَيْثاً وأكلت الضبع الأموات فلم يبق منها بقية .

وَجْذٌ ؟ وهو موضعٌ يُمسِكُ الماءَ . فقال : بَلَى ، وِجَاذًا . [أى فأَعْرِفُ بها وجاذا] . ومن ذلك قول الشاعر ، [وهو المسكين (١)] :

أَخاكَ أَخاكَ إنّ مَنْ لا أَخَا له   كسَاعٍ إلى الهَيْجَا بغَيْرِ سِلاحِ (٢)

كأَنّه يريد : الزَمْ أخاك .

ومن ذلك قولُك : زيدًا وعمرا ، كأَنّك تريد (٣) : اضربْ زيدًا وعمرا ، كما قلتَ : زيدًا وعمرا رأيتُ .

ومنه قول العرب : « أَمْرَ مُبْكِياتِك لا أمرَ مضحِكاتك (٤) » ، و « الظِّبَاءَ على الْبَقَر (٥) » . يقول : عليك أَمْرَ مبكياتِك ، وخَلِّ الظِّباءَ على البَقَرِ .

---

(١) الخزانة ١ : ٤٦٥ والعينى ٤ : ٣٠٤ والأغانى ١٨ : ٦٩ . وذكر الشنتمرى أنه إبراهيم بن هرمة الفهرى . وليس بذاك . وأنشده فى الهمع ١ : ١٧٠ بدون نسبة .

(٢) يقول : استكثر من الخلان ، فإنهم عون على الزمان . وفى الحديث : « المرء كثير بأخيه » . وقد جعل مَن عَدِمَ الإخوان كمَنْ شهد الحرب ولا سلاح معه . والهيجا : الحرب ، يمد ويقصر .

والشاهد فيه نصب « أخاك » بإضمار فعل تقديره : الزم أو احفظ .

(٣) ط : « كأنك قلت » .

(٤) السيرافى : أى اتبع أمر من ينصح لك فيرشدك وإن كان مرًّا عليك صعب الاستعمال ، ولا تتبع أمر من يشير عليك بهواك ، لأن ذلك ربما أدى إلى العطب .

وتجد أصل المثل فى أمثال الميدانى ١ : ٣٠ . وقال « ويروى أمر بالرفع ، أى أمر مبكياتك أولى بالقبول والاتباع من غيره » .

(٥) ذكر الميدانى ١ : ٤٤٤ أنه يضرب عند انقطاع ما بين الرجلين من القرابة والصداقة . وأن « الظباء » منصوب على معنى اخترت أو أختار الظباء على البقر . والبقر كناية عن النساء . وكان الرجل فى الجاهلية إذا قال ذلك لامرأته بانت منه ، وكان طلاقا . وكان أجدر بسيبويه أن يذكر المثل الآخر ، وهو « الكلاب على البقر » . انظر الميدانى ٢ : ١٤٢ .

هذا باب ما يُضْمَرُ فيه الفِعْلُ المستعمَلُ إظهارُه فى غيرِ الأمرِ والنهى

وذلكِ قولك ، إذا رأيتَ رجلًا متوجِّها وِجْهَةَ الحاجّ ، قاصدا فى هيئة الحاجّ ، فقلت : مَكّةَ وربِّ الكعبة . حيث زَكِنتَ أنّه يريد مكّةَ ، كأنّك قلت : يريد مكّةَ واللهِ .

ويجوز أن تقول : مكّةَ واللهِ ، على قولك : أرادَ مكّةَ واللهِ [١] ، كأنّك أخبرتَ بهذه الصِّفة عنه أنّه كان فيها أمسِ ، فقلتَ : مكة واللهِ ، أىْ أراد مكّةَ إذْ ذاك .

ومن ذلك قوله عزّ وجلّ : ﴿ بَلْ مِلّةَ إبْرَاهِيمَ حَنِيفًا [٢] ﴾ ، أى بل نَتَّبِعُ ١٣٠
ملّةَ إبراهيم حنيفا ، كأنه قيل لهم : اتَّبِعوا ، حين قِيل لهم : « كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى » .

أو رأيتَ رجلًا يسدِّدُ سَهْمًا قِبَلَ القِرطاسِ فقلتَ : القِرطاسَ واللهِ ، أى يُصيبُ القِرطاسَ ، وإذا سمعتَ وَقْعَ السَّهم فى القرطاس قلت : القرطاسَ واللهِ ، أى أصاب القرطاسَ .

ولو رأيت ناسًا يَنظرون الهِلالَ وأنت منهم بَعيدٌ فكبَّروا لقلتَ : الهلالَ وربِّ الكعبةِ ، أى أَبصروا الهلالَ . أو رأيتَ ضَرْبًا فقلت على وجهِ التَّفاؤُلِ : عبدَ الله ، أى يَقَعُ بعبدِ الله أو بعبدِ الله يكونُ .

ومثلُ ذلك أَنْ ترى رجلًا يريد أن يوقِعَ فِعْلا ، أو رأيتَه فى حالِ رجلٍ قد أَوْقَعَ فعلا ، أو أُخبرتَ عنه بفعلٍ ، فتقول : زيدًا . تريد : اضربْ زيدًا ، أو أَتَضربُ زيدًا .

---

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « على إرادة مكة والله » .
(٢) الآية ١٣٥ من سورة البقرة .

ومنه أنْ ترى الرجلَ أو تُخْبَرَ عنه أنّه قد أَتى أمرًا [قد فَعَله] فتقول : أَكلَّ هذا [بُخلًا] ، أى أَتَفْعَلُ كلَّ هذا بُخْلًا . وإنْ شئت رفعتَه فلم تحمله على الفعل ، ولكنّك تجعله مبتدأً .

وإنما أضمرتَ الفعلَ ها هنا وأنت تخاطِبُ لأنَّ المخاطَب المُخبَرَ لستَ تجعلُ له فعلا آخَرَ يعمل فى المُخْبَرِ عنه . وأنت فى الأمر للغائب قد جعلتَ له فعلا آخَرَ يعمل ، كأَنّك قلت : قُلْ له لِيَضربْ زيدًا ، أو قل له : آضربْ زيدًا ، أو مُرْهُ أن يَضْرِبَ زيدًا ، فضَعُفَ عندهم مع ما يَدخل من اللَّبس فى أمرٍ واحدٍ أَنْ يُضْمَرَ فيه فِعْلانِ لشيئين (١) .

هذا باب ما يُضْمَرُ فيه الفعلُ المستعمَل إظهارُه بعد حرفٍ

وذلك قولك : « الناسُ مَجزيُّونَ بأَعمالهم إنْ خيرًا فخيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌّ » ، و : « المرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إنْ خِنْجَرًا فخنجرٌ وإن سيفًا فسيفٌ » .

وإن شئتَ أَظهرتَ الفعلَ فقلت : إن كان خِنْجَرا فخنجرٌ وإن كان شرّا فشرٌّ . ومن العرب من يقول : إنْ خِنجرا فخِنْجَرًا ، وإنْ خيرا فخيرًا وإن شرّا فشرّا ، كأَنه قال : إن كان [الذى عَمل] خَيرا جُزىَ خيرا ، وإن كان شرّا جزىَ شرًّا ، وإنْ كان الذى قَتَلَ به خنجرا كانَ الذى يُقْتلُ به خنجرا .

والرفعُ أكثرُ وأحسن فى الآخِر ؛ لأنّك إذا أدخلتَ الفاء فى جواب الجزاء استأنفتَ ما بعدها وحَسُنَ أن تقع بعدها الأسماءُ .

---

(١) يعنى أن إضمار الفعل مع إرادة الأمر إنما يكون مع المخاطب ، ولا يصح إضماره مع إرادة الأمر للغائب ، إذا قلت زيدا وأنت تريد ليضرب زيدًا ، لأنه يصير بمنزلة قولك : قل له ليضرب زيدا .

وإنّما أجازوا النصبَ حيث كان [النصبُ] فيما هو جوابُه ، لأنه يُجْزَمُ كما يُجْزَمُ ، ولأنّه لا يَستقيم واحدٌ منهما إلّا بالآخَر ، فشبّهوا الجوابَ بخبر الابتداء وإن لم يكن مثلَه فى كلّ حالةٍ ، كما يشبِّهون الشىء بالشىء وإن لم يكن مثلَه ولا قريبًا منه . وقد ذكرنا ذلك فيما مضى (١) ، وسنذكره أيضًا إن شاء الله .

١٣١ وإذا أضمرتَ فأن تُضْمِرَ الناصبَ أحسَنُ ، لأنك إذا أضمرتَ الرافع أضمرتَ لهُ أيضًا خبرًا ، أو شيئًا يكون فى موضع خبره . فكلَّما كَثُرَ الإضمارُ كان أضعفَ .

وإنْ أضمرتَ الرافع كما أضمرتَ الناصبَ فهو عربىٌّ حسن ، وذلك قولك : إنْ خيرٌ فخيرٌ ، وإنْ خِنْجرٌ فخِنجَر ، كأنه قال : إنْ كان معه خنجر حيث قَتَلَ فالذى يُقْتَلُ به خِنجرٌ ، وإن كان فى أعمالِهم خيرٌ فالذى يُجْزَوْنَ به خيرٌ . ويجوز [أن تجعل] إنْ كان خيرٌ ، على : إنْ وَقَعَ خيرٌ ، كأنه قال : إن كان خيرٌ فالذى يُجْزَوْنَ به خيرٌ .

وزعَمَ يونسُ أنَّ العرب تُنْشِدُ هذا البيتَ لهُدْبَةَ [بن خَشْرَمٍ] :

فإنْ تَكُ فى أموالِنا لا نَضِقْ بها ذِراعًا ، وإنْ صَبْرٌ فنَصْبِرُ للصَّبْرِ (٢)

---

(١) انظر ص ١٨٢ س ٧ – ٨ .

(٢) أمالى ابن الشجرى ٢ : ٢٣٦ برواية : « إن العقل فى أموالنا لا نضق به » . والعقل : الدية . وكان هدبة قد قتل ابن عم له يدعى زيادة بن زيد ، ثم اعترف بقتله ، يقول : إن طولبنا بديته لم نضق بها ذراعا ، ولم تعجز أموالنا عنها ، وإن أوجَبوا علينا الثأر والقتل صبرنا لذلك . وانظر تفصيل القصة وأبيات الشاهد فى الأغانى ١ : ١٧٣ والكامل ٧٦٥ – ٧٦٦ . وقد سبق بيت منها فى ص ١٤٥ .

والنصبُ فيه جيّدٌ بالغٌ على التفسير الأوّلِ ، والرفعُ على قوله : وإن وقع صَبْرٌ أو إن كان فينا صبرٌ فإنّا نَصبرُ . وأمّا قول الشاعر ، لنُعمانَ بنِ المُنْذِر (١) :

قد قيل ذلك إنْ حَقًّا وإنْ كَذِبًا   فما اعتذارُك من شيءٍ إذا قيلَا (٢)

فالنصبُ فيه على التفسير الأوّلِ ، والرفعُ يجوز على قوله [إنْ كان فيه حقٌّ وإن كان فيه باطِلٌ ، كما جاز ذلك فى : إن كان فى أعمالهم خيرٌ . ويجوز أيضًا على قوله] : إنْ وقع حقٌّ وإن وقع كذبٌ .

ومن ذلك قوله عزّ وجلّ : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ (٣) ﴾ . ومثل ذلك قولُ العرب فى مَثَلٍ مِن أمثالها : « إنْ لا حظِيَّة

---

(١) كذا فى الأصل وط . وليس معناه أن الشاعر يخاطب النعمان ، بل هى حاشية لنسبة البيت ، أى هذا القول والشعر لنعمان بن المنذر ، وانظر لنسبة البيت إلى النعمان الخزانة ٢ : ٧٨ والعينى ٢ : ٦٦ والأغانى ١٤ : ٩٣ و ١٦ : ٢٢ والفاخر ١٧٣ وابن الشجرى ١ : ٣٤١ و ٢ : ٣٤٧ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٦٨ .

(٢) المراجع المتقدمة وهمع الهوامع ١ : ١٢٠ وابن يعيش ٢ : ٩٧ . يخاطب بذلك الربيع بن زياد العبسى ، وكان لبيد قد اتهمه فى رجز قاله للنعمان بأنه أبرص ، وذلك ليكف النعمان عن منادمة الربيع ومؤاكلته . فترك النعمان منادمته وأمره بالعودة إلى قومه ، فمضى الربيع وتجرد وأحضر من شاهد بدنه وأنه ليس فيه سوء ، وأرسل إلى النعمان بأبيات منها :

لئن رحلت ركابى لا إلى سعة   ما مثلها سعة عرضا ولا طولا

فأجابه النعمان بأبيات منها هذا البيت . ذلك ، أى التهمة بالبرص . ويروى : « قد قيل ما قيل » .

والشاهد فيه نصب « حقا » و « كذبا » بإضمار فعل يقتضيه الشرط ، تقديره « كان » .

(٣) الآية ٢٨٠ من سورة البقرة .

فلا أَلِيَّةٌ (١) » ، أى إن لا تكن له فى الناس حَظيّةٌ فإنى غيرُ أَلِيَّةٍ ، كأنَّها قالت فى المعنى : إنْ كنتَ ممّن لا يُحْظَى عنده فإنّى غيرُ أَلِيَّةٍ . ولو عنتْ بالحظيّة نفسَها لم يكنْ إلّا نصبا إذا جعلتَ الحظّيةَ على التفسير الأوّل .

ومثلُ ذلك : قد مررتُ برجلٍ إنْ طويلًا وإنْ قصيرا ، وآمرْ بأيُّهم أَفْضَلُ إنْ زيدًا وإنْ عمرًا ، وقد مررتُ برجل قبلُ إن زيدًا وإنْ عمرًا ؛ لا يكون فى هذا إلّا النصبُ ، لأنَّه لا يجوز أن تحملَ الطويلَ والقصيرَ على غير الأوّل ، [ولا زيدًا ولا عمرًا] . وأمّا إنْ حقٌّ وإنْ كَذِبٌ ، فقد تستطيع أن لا تَحملَه على الأوّل ، ١٣٢
فتقولَ : إنْ كان فيه حقٌّ أو كان فيه كَذِبٌ ، أو إنْ وَقَعَ حقٌّ أو باطلٌ . ولا يستقيم فى ذا أن تريد غيرَ الأوّل إذا ذكرتَه ، ولا تستطيعُ أن تقولَ : إنْ كان فيه طويلٌ أو كان فيه زيدٌ ، ولا يجوز على إنْ وَقَعَ .

وقالتْ ليلى الأَخْيَلِيّةُ :

لا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ ‏ ‏ ‏ إنْ ظالمًا أَبدًا وإنْ مظلومَا (٢)

---

(١) اللسان (حظا) حيث أفاض فى تفسيره . والحظية : المرأة تحظى عند زوجها وتصير ذات مكانة وإعزاز . غير أليّة : أى غير مقصرة فيما يلزمها لزوجها . وقيل معناه : إن أخطأتك الحظوة فيما تطلب فلا تألُ أن تتودد إلى الناس لعلك تدرك بعض ما تريد .

(٢) الهمع ١ : ١٢١ وابن الشجرى ١ : ٣٤١ و ٢ : ٣٤٧ والعينى ٢ : ٤٧ ، تمدح قومها من بنى عامر وتنعتهم بالقوة ، تقول : لا تقربنهم ظالما فإنك لا تستطيعهم ، ولا مظلوماً فيهم طالباً للانتصار منهم ، فإنك لا تستطيع مقاومتهم ؛ لعزتهم ومنعتهم . قال الشنتمرى : « ويروى إلّ مطرف ، وهو الصحيح » .
والإل : العهد والحلف .

والشاهد فيه نصب « ظالما » و « مظلوما » بنحو ما تقدم .

وقال : [ابن همّامٍ السَّلولىّ] :

وأَحضرتُ عُذْرِى ، عليه الشهُّو دُ ، إن عاذِرًا لى وإنْ تارِكا (١)

فنَصبَه لأنَّه عنى الأميرَ المخاطَبَ . ولو قال : إنْ عاذرٌ لى وإنْ تاركٌ ، يريد : إنْ كان لى فى الناس عاذرٌ أو غيرُ عاذرٍ ، جاز .

وقال النابغة الذُّبيانى :

حَدِبَتْ علىّ بُطونُ ضِنَّةَ كلُّها إنْ ظالمًا فيهمْ وإنْ مظلومَا (٢)

ومن ذلك أيضًا قولك : مررتُ برجل صالحٍ ، وإن لا صالحًا فطالِحٌ . ومن العرب من يقول : إن لا صالحًا فطالحًا ، كأنه يقول : إن لا يكنْ صالحًا فقد [مررتُ به أو] لقيتُه طالحًا .

وزعم يونسُ أنّ من العرب من يقول : إن لا صالحٍ فطالحٍ ، على : إن
١٣٣ لا أكنْ مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ (٣) وهٰذا قبيح ضعيف (٤) ، لأنّك تُضمِر بعد إن لا فعلا آخَرَ فيه حذف غيرَ الذى تضمِر بعد إن لا فى قولك : إن لا يكنْ

---

(١) يقول لأميره مستشهدا على براءته : لقد أحضرت عذرى وعليه شهود يحققونه ، إن كنت عاذراً لى أو تاركا لذلك .

(٢) ديوان النابغة ٧٠ والهمع ١ : ١٢١ . حدبت : أشفقت وعطفت . وضنة بكسر الضاد وبعدها نون مشدَّدة : بطن من قضاعة ثم من عذرة ؛ وكان النابغة وأهل بيته ينتسبون إليها وينتفون عن بنى ذبيان . وفى الأصل « ضبة » بالباء ، وهى رواية نبه على خطئها .

(٣) ط : « فطالح » .

(٤) قال السيرافى ما ملخصه : قبح سيبويه قول يونس من جهتين : إحداهما : أنك تحتاج إلى إضمار أشياء ، وحكم الإضمار أن يكون شيئاً واحداً . والثانية : أن حرف الجر يقبح إضماره إلا فى مواضع قد جعل منه عوض .

صالحًا فطالحٌ . ولا يجوز أن يضمَر الجارُّ (١) ، ولكنّهم لمّا ذكروه فى أوّلِ كلامهم شبّهوه بغيره [من الفعل] . وكان هذا عندهم أَقْوَى إذا أُضمرتْ رُبَّ ونحُوها فى قولهم :

* وبَلْدَةٍ ليس بها أَنيسُ (٢) *

ومن ثَمَّ قال يونسُ : امرُرْ على أَيُّهم أفضلُ إنْ زيدٍ وإنْ عمرٍو . يعنى : إنْ مررتَ بزيد أو مررتَ بعمرو .

واعلم أنه لا ينتصِبُ شئٌ بعد إنْ ولا يَرْتَفِعُ إلَّا بفعلٍ ، لأن إنْ من الحروف التى يُبْنَى عليها الفعلُ ، [وهى إن المجازاةِ] ، وليستْ من الحروف التى يُبْتَدَأُ بعدها الأسماء ليُبْنَى عليها الأسماءُ . فإنّما أراد بقوله : إن زَيْدٍ وإنْ عمرٍو ، إنْ مررتَ بزيد أو مررتَ بعمرٍو (٣) ، فجَرَى الكلامُ على فعلٍ آخَرَ ، وانجرَّ الاسمُ [بالباء] لأنّه لا يَصِلُ [إليه الفعلُ] إلَّا بالباءِ ، كما أنّه حِين نَصَبَه كان مَحْمُولا على كانَ أخرى لا على الفعل الأوّل . ومَنْ رَأَى الجرَّ فى هذا قال : مررتُ برجلٍ

---

(١) ط « تضمر الجارّ » .

(٢) لجران العود فى ديوانه المطبوع ٥٢ برواية : « بسابساً ليس به أنيس » . لكن فى الخزانة ٤ : ١٩٧ عن ديوانه : « وبلدة ليس بها أنيس » . وانظر ابن يعيش ٢ : ٨٠ والعينى ٣ : ١٠٧ . والبلدة : الفلاة . والأنيس : ما يؤنس به من إنسان أو حيوان . وبعده :

* إلا اليعافير وإلا العيس *

والشاهد فيه إضمار « ربّ » بعد الواو . وجعله سيبويه تقوية لإضمار الفعل مع قوته ، إذ جاز إضمار حرف الجر مع ضعفه .

(٣) ط : « وإن مررت بعمرو » .

إنْ زيدٍ وإنْ عمرٍو ، يريد : إنْ كنتُ مررتُ بزيدٍ أو كنتُ مررتُ بعمرو [١] .

ولو قلتَ : عندَنا أيُّهم أَفْضَلُ أو عندَنا رجل ، ثم قلتَ : إنْ زيدًا وإنِ عمرًا ، كان نصبهُ على كان ، وإن رفعتَه رفعتَه على كان ، كأنّك قلت : إنْ كان عندنا زيدٌ أو كان عندنا عمرٌو . ولا يكونُ رفعُه على عندَنا ، من قِبَلِ أنّ عندنا ليس بفعلٍ ، ولا يجوز بعد إنْ أن تبنَى عندَنا على الأسماء ، ولا الأسماءُ تُبْنَى على عنده ، كما لم يجزُ لك أن تَبْنِى بَعْدَ إن الأسماءَ على الأسماءِ .

واعلم أنّه لا يجوز لك أن تقول : عَبْدَ الله المقتولَ ، وأنت تريد : كنْ عبدَ الله المقتولَ [٢] ، لأنه ليس فعلاً يصل من شيءٍ إلى شيءٍ ، ولأنّك لستَ تشير له إلى أحدٍ .

١٣٤ ومن ذلك قولُ العرب :

* مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلى إتْلائها [٣] *

---

(١) ط : « وإن كنت مررت بعمرو » .

(٢) قال السيرافى فى تعليله : لأنه ليس قبله ولا فى الحال دلالة عليه ؛ إذ يجوز أن يكون على معنى : تولَّ عبد الله المقتول ، وأحِبَّه ، وما أشبه ذلك وإنما يضمرون ما عليه الدلالة من الكلام أو شاهد من الحال .

(٣) الخزانة ٢ : ٨٤ والعينى ٢ : ٥١ وابن الشجرى ١ : ٢٢٢ . وهو من الخمسين التى لم يعرف لها قائل ولا تعرف تتمته .

وهو فى نعت إبل . والشول : التى ارتفعت ألبانها وجفت ضروعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر وثمانية ، واحدها شائلة . وقيل شولاً هنا مصدر شالت الناقة بذنبها : رفعته للضراب ، فهى شائل ، وجمع هذه شوَّل كراكع وركع . وحذف نون « لدن » لكثرة الاستعمال . والإتلاء : أن تصير الناقة مُتلية ، أى يتلوها ولدها بعد الوضع

نَصَبَ لأنَّه أراد زمانا . والشَّوْلُ لا يكون زمانًا ولا مكانًا فيجوز فيها الجرُّ كقولك : مِنْ لَدُ صلاةِ العصر إلى وقتِ كذا ، وكقولك : من لَدُ الحائطِ إلى مكانِ كذا ، فلمَّا أراد الزمانَ حَمَلَ الشَّوْلَ على شيء يَحسُن أن يكون زمانًا إذا عَمِلَ فى الشَّوْل ، ولم يَحسنْ إلَّا ذا كما لم يَحسن ابتداءُ الأسماءِ بعد إنْ حَتّى أضمرتَ ما يَحسن أن يكون بعدها عاملا فى الأسماء . فكذلك هذا ، كأنك قلت : من لَدُ أَنْ كانتْ شَوْلاً فإلى إتلائها [١] .

وقد جرَّه قومٌ على سَعة الكلام وجعلوه بمنزلةالمصدر [٢] حين جعلوه على الحين [٣] ، وإنَّما يريد حينَ كذا وكذا ، وإن لم يكن فى قوّة المصادر لأنه لا يتصرّفُ تصرّفَها [٤] .

واعلم أنَّه ليس كلُّ حرف يَظْهَرُ بعده الفعلُ يُحْذفُ فيه الفعلُ ، ولكنّك تُضمِر بعد ما أَضمرتْ فيه العربُ من الحروف والمَواضِع ، وتُظهِرُ ما أَظهروا ،

---

(١) قال السيرافى ما ملخصه : المعنى أن « لد » إنما تضاف إلى ما بعده من زمان متصل به أو مكان إذا اقترنت بها إلى ، كقولك : جلست من لد صلاة العصر إلى وقت المغرب ، فلما كان الشول جمع الناقة الشائل لم تصلح أن تكون زمانا ، فأضمر ما يصلح أن يقدر زمانا ، فكأنه قال : من لد أن كانت شولا . والكون مصدر ، والمصادر تستعمل فى معنى الأزمنة ، كقولك : جئتك مقدمَ الحاج ، وخلافةَ المقتدر وصلاة العصر ، على معنى أوقات هذه الأشياء .

قلت : وفى تقدير « أن » بعد « لد » بحث طويل فى خزانة الأدب .

(٢) بعده فى ط ، والظاهر أنه تعليق من الرواة : « أى جعلوا الشول بمنزلة المصدر كأنه قال : شالت شولا ، فأضافوا لَدُ إلى الشول وجعلوه بمنزلة الحين ، كما تقول لَدُ مقدمِ الحاجّ ، فمَقدَمٌ مصدرٌ » .

(٣) بدله فى ط : « قد جعلوه بمنزلة الحين » .

(٤) ط : « لأنها لا تتصرف تصرفها » .

وتُجْرِى هذه الأشياءَ التى هى على ما يَستخفون بمنزلة مايَحذفون من نفس الكلام ومِمّا هو فى الكلام على ما أَجرَوْا ، فليس كل حرفٍ يحْذَفُ منه شيءٌ ويُثْبَتُ فيه ، نحوُ : يَكُ ويَكُنْ ، ولم أُبَلْ وأُبالِ ، [لم] يَحملهم ذاك على أن يَفعلوه بمثله ، ولا يحملهم إذا (١) كانوا يُثْبِتون فيقولون : فى مُرْ أُومُرْ ، أن يقولوا : فى خُذْ أُوخُذْ ، وفى كُلْ أُوكُلْ .

فقف على هذه الأشياء حيث وقَفوا ثم فسِّرْ (٢) .

وأمّا قول الشّاعر (٣) :

لَقد كَذَبَتكَ نفسُكَ فاكذبَنْها ... فإنْ جَزَعًا وإنْ إجْمالَ صَبْرِ (٤)

فهذا على إمّا ، وليس إنِ الجزاءِ ، كقولك (٥) : إنْ حقًّا وإنْ كذِبا . ١٣٥

---

(١) ط : « ولا يحملهم إذ » .

(٢) ط : « ثم قس بعد » . والمراد بالتفسير التعليل .

(٣) هو دريد بن الصمة كما فى الخزانة ٤ : ٤٤٤ وكذا نسبه الشنتمرى . وهو من قصيدة يرثى بها معاوية أخا الخنساء .

(٤) كذا ورد فى النسخ وكذا فى الكامل ١٦٤ . ونبه البغدادى على أن صوابه « فاكذبيها » والخطاب للمؤنث . وقال : لم يتنبه له من شراح أبيات سيبويه غير ابن السيرافى ، وأنشد البيتين قبله كذا :

أسرك أن يكون الدهر وجهاً ... عليك بسيبه يغدو ويسرى

وإلا ترزئى أهلا ومالاً ... يضرك هلكه ويطول عمرى

يقول لعاذلته أو امرأته العاذلة : كذبتك نفسك فيما تزعمين من محاولة تخفيف ما أجد من الحزن عليه ، فاكذبى نفسك فإما أن أجزع عليه جزعا فلى العذر فى ذلك ، وإما أن أجمل الصبر إجمالا فأمدح بذلك . وإجمال الصبر : أن يصبر الصبر الجميل ، وهو الذى لا شكوى فيه إلى الخلق .

والشاهد فى البيت صرح به سيبويه واضحا

(٥) ط : « وليس على قولك » .

فهذا على « إمّا » محمولٌ . ألا ترى أنّك تُدْخِلُ الفاءَ ، ولو كانتْ على إنِ الجزاءِ ، وقد استَقبلتَ الكلام ، لاحتجتَ إلى الجواب [١] . فليس قولُه : فإنْ جزعًا كقوله : إن حقّا وإن كذبا ، ولكنّه على قوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وإِمَّا فِدَاءً [٢] ﴾ .

ولو قلت : فإنْ جزعٌ وإن إجمالُ صَبْرٍ ، كان جائزا ، كأنّك قلت : فإمّا أَمْرِى جَزَعٌ وإمّا إجمالُ صَبْرٍ ، لأنّك لو صحّحتَها فقلتَ : إمّا [٣] جاز ذلك فيها . ولا يجوز طَرْحُ « ما » مِنْ إمّا إلاّ فى الشعر . قال النَّمِرُ بن تَوْلَبٍ :

سَقَتْه الرَّواعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وإنْ مِنْ خَريفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا [٤]

وإنّما يريد : وإمَّا من خريفٍ . ومَنْ أجاز ذلك فى الكلام دَخَلَ عليه

---

(١) أى لو جعلنا إن هاهنا للجزاء لاحتجنا إلى جواب ، لأن جواب « إن » يكون فيما بعدها ، وقد يكون ما قبلها مغنياً عن الجواب إذا لم يدخل عليها شئ من حروف العطف ، كقولك : أكرمك إن جئتنى . فإن أدخلت عليها فاء أو ثمّ ، بطل أن يكون ما قبلها مغنياً ، فلذلك بطل أن يكون البيت على المجازاة . عن السيرافى .

(٢) الآية ٤ من سورة محمد .

(٣) أى لو قلتها على وجه الصحة كاملة ، ولم تقل « إن » بطرح « ما » كما ورد فى هذا الشعر .

(٤) الخزانة ٤ : ٤٣٤ والخصائص ٢ : ٤٤١ قال ابن جنى : « مذهب صاحب الكتاب أنه أراد : وإما من خريف . وخولف فيه » . يذكر وعلا نعته بأنه لاينجو من الحتف . والرواعد : جمع راعدة ، وهى السحابة ذات الرعد . والصيِّف : المطر الذى يجئ فى الصيف . ويقول أيضاً : إنه لا يعدم ماء الخريف ، فهو فى رى دائم .

والشاهد فيه حذف « إما » قبل « من صيف » ، وحذف « ما » بعد « إن » . أما حذف إما فى أول البيت فضرورة لدلالة إما الثانية عليها لأن إما لاتقع إلا مكررة فى الكلام . وكذلك حذف « ما » بعد « إن » ضرورة أيضاً .

أن يقول : مررتُ برجل إن صالحٍ وإن طالحٍ ، يريد إمَّا . وإن أراد إنِ الجزاءِ فهو جائزٌ ، لأنه يُضمَرُ الفعلُ (١) ، و « إمّا » يجرى (٢) ما بعدها ههنا على الابتداء وعلى الكلام الأوّل ، ألا ترى أنّك تقول : قد كان ذلك إمّا صَلاحًا وإمّا فَسادًا ، كأنّك قلت : قد كان ذلك صَلاحا أو فَسادا . ولو قلت : قد كان ذلك إنْ صلاحا وإنْ فسادا كان النصبُ على كَانَ أُخْرَى ، ويجوز الرفعُ على ما ذكرنا .

١٣٦ ومما يَنتصب على إضمار الفِعل المستعْمَلِ إظهارُه ، قولك : هَلَّا خيرًا من ذلك ، وألَّا خيرًا من ذلك ، أو غيرَ ذلك . كأنك قلت : ألَّا تَفعلُ خيرًا من ذلك ، أو ألَّا تَفعلُ غيرَ ذلك ، وهَلَّا تأْتِى خيرًا من ذلك . وربَّما عَرَضتَ هذا على نفسك فكنتَ فيه كالمخاطَبِ ، كقولك : هَلاَّ أَفْعَلُ ، وألَّا أُفعلُ .

وإن شئتَ رفعتَه ؛ فقد سمعنا رَفْعَ بعضِه من العرب ، وممَّن سَمِعَه من العرب . فجاز إضمارُ ما يَرْفَعُ كما جاز إضمارُ ما يَنْصِبُ .

ومن ذلك قولك : أَوَ فَرَقًا خَيْرًا (٣) من حُبّ ، أى أَوَ أَفْرَقُك فَرَقًا

---

(١) بعده فى ط : « الذى يصل بحرف » ، يعنى مررت وأشباهه .

(٢) ط : « وأما إما فيجرى » .

(٣) الفرق ، بالتحريك : الخوف . قال السيرافى : هذا كلام تكلم به عند الحجاج رجل قد فعل له فعلا فاستجاده ، فقال الحجاج : أكلُّ هذا حبًّا ؟ أى فعلت كل هذا حبًّا لى ؟ قال الرجل مجيباً له : أو فرقاً خيراً من حب ؟ أى أوَ فعلت هذا فرقاً فهو أنبل لك وأجل ؟!

وقد ضبطت واو « أوَ » فى طبعة بولاق فقط بإسكان الواو فى هذا الموضع ومايتلوه ، والوجه فتحها كما فى طبعة باريس ، فإنها همزة الاستفهام تلتها واو العطف على محذوف . أو هو من باب تقديم الاستفهام على واو العطف ، كما قيل فى نحو قوله تعالى : ﴿ أوَ كلما عاهدوا عهدًا ﴾ .

خيرًا من حُبٍّ . وإنما حَمَله على الفِعل لأنّه سُئل عن فعلِه فأجابه على الفعل الذى هو عليه . ولو رَفَعَ جاز ، كأنه قال : أَوَ أَمْرِى فَرَقٌ خيرٌ من حُبّ .

وإنما انتَصب هذا النحوُ على أنَّه يكون الرجلُ فى فِعْلٍ فيريد أن يَنقله أو ينتقِل [هو] إلى فِعْلٍ آخَرَ . فمن ثَمّ نَصَبَ أَوَ فَرَقًا ؛ لأنه أجابَ على أفرَقكَ (١) وترْكَ الحُبَّ .

وممّا ينتصِبُ على إضمار الفعل المستعْمَل إظهارُه قولك : أَلَا طَعامَ ولو تَمْرًا ، كأَنك قلت : ولو كان تَمْرًا ، وأْتِنى بدابّة ولو حِمارًا . وإن شئت قلت : أَلَا طَعامَ ولو تمرٌ ، كأنّك قلت : ولو يكون عندنا تمرٌ ، ولو سقط إلينا تمرٌ .

وأحسنُ ما يُضْمَرُ منه (٢) أحسنُه فى الإظهار . ولو قلت : ولو حِمارٍ ، فجررتَ كَان بمنزلته فى إنْ . ومثلُه قول بعضهم إذا قلتَ : جئتُك بدرهمٍ : فهَلَّا دينارٍ . وهو (٣) بمنزلة إنْ فى هذا الموضع يُبْنَى عليها الأفعالُ . [والرفع قبيح فى : فَهلَّا دينارٌ ، وفى : ولو حِمارٌ ؛ لأنَّك لو لم تحمله على إضمارٍ يكون ففِعلُ المخاطب أولى به . والرفعُ فى هذا وفى : ولو حمارٌ ، بعيد ، كأنه يقول : ولو يكون مما يأتينى به حمارٌ .

ولو بمنزلة إنْ ، لا يكون بعدها إلّا الأفعالُ ؛ فإن سقط بعدها اسمٌ ففيه فِعلٌ مضمَرٌ فى هذا الموضع تُبْنَى عليه الأسماءُ] . فلو قلت : أَلَا ماءَ ولو باردًا ،

---

(١) ط : « أفرق » . وفى اللسان : « وتقول فرِقت منك ولا تقل فرقتك » ، لكن استعمال سيبويه لهذا المتعدى هنا وفيما قبله دليل على جوازه .

(٢) ط : « تضمر فيه » .

(٣) هذا ما فى ط . يعنى « هلّا » بمنزلة إن . وفى الأصل : « ولو » .

لم يحسن إلّا النصبُ ، لأنّ باردًا صفةٌ (١) . ولو قلت : ائتِنى ببارِدٍ كان قبيحا ، [ولو قلت : ائتِنى بتمرٍ كان حسنا] ، ألا ترى كيف قَبُحَ أن يَضَعَ (٢) الصِّفةَ موضعَ الاسم .

ومن ذلك قولُ العرب : ادْفَعِ الشرَّ ولو إصْبَعًا ، كأنه قال : ولو دفعتَه إصبعًا ، ولو كان إصبعا . ولا يحسن أن تحملَه على ما يَرْفَعُ ؛ [لأنكّ إن لم تَحمله على إضمارٍ يكون ففعلُ المخاطب المذكور أولى وأقرب ، فالرفعُ فى هذا وفى ائتنى بدابّة ولو حمارٌ ، بعيدٌ ، كأنه يقول : ولو يكون مما تأتينى به حمارٌ ، ولو يكون مما تَدفع به إصبعٌ] .

ومما يَنتصب على إضمار الفعل المستعمَل إظهارُه ، أن ترى الرجلَ قد قَدِمَ من سفرٍ فتقولَ : خَيْرَ مَقْدَمٍ . أو يقولَ الرجلُ : رأيتُ فيما يرى النائمُ كذا وكذا ، فتقولَ : خيرًا وما سَرَّ ، وخيرًا لنا وشرًّا لعدوّنا (٣) . وإن شئت قلت : خيرُ مَقْدَمٍ ، وخيرٌ لنا وشرٌّ لعدوّنا .

١٣٧ أمّا النَّصبُ فكأنَّه بناه على [قوله] : قَدِمْتُ ، [فقال : قَدِمْتَ] خيرَ مَقْدَمٍ ، [وإن لم يُسَمَعْ منه هذا اللفظُ ، فإنَّ قدومَه ورؤيتَه إيّاه بمنزلة قوله : قدمتُ . وكذلك إن قيل : قَدِم فلانٌ ، وكذلك إذا قال : رأيتُ فيما يرى النائم كذا وكذا ، فتقول : خيرًا لنا وشرّا لعدوّنا . فإذا نصبَ فعلى الفعل] .

وأمّا الرفع فعلى أنه مبتدأ أو مبنىٌّ على مبتدأ (٤) ولم يرد أن يحمله

---

(١) أى بمنزلة قولك ولو ماء باردًا .

(٢) ط : « تضع » .

(٣) ط : « خيرًا لنا وشرًا لعدونا وخيرًا وماسر » .

(٤) ط : « فعلى أنه جعل ذلك أمرًا ثابتا » .

على الفعل ، ولكنّهُ قال (١) : هذا خيرُ مَقْدَمٍ ، وهذا خيرٌ لنا وشرٌّ لعدوّنا ، وهذا خيرٌ وما سَرَّ . ومن ثَمّ قالُوا : مصاحَبٌ مُعانٌ ، ومبرورٌ مأجورٌ ، كأنه قال : أنت مصاحَبٌ ، وأنت مبرور .

فإذا رفعتَ هذه الأشياءَ فالذى فى نفسك ما أظهرتَ ، وإذا نصبت فالذى فى نفسك غيرُ ما أظهرتَ (٢) ، وهو الفعل ، والذى أظهرت الاسمُ (٣) .

وأما قولهم : راشدًا مهديّا ، فإنهم أضمروا اذْهَبْ راشدا مهديّا . وإن شئتَ رفعتَ كما رفعت مصاحَبٌ مُعانٌ ، ولكنه كَثُرَ النصبُ فى كلامهم ، لأنَّ راشدا مهديّا بمنزلة ما صار بدلًا من اللفظ بالفعل ، كأنه لَفَظَ برَشِدتَ وهُدِيتَ . وسترى بيان ذلك إن شاء الله . ومثلُه : هنيئًا مَرِيئًا .

وإن شئت نصبت فقلت : مبرورًا مأجورا ، ومصاحَبا مُعانا . حدّثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرُهما ، كأنَّه قال : رجعتَ مبرورًا ، واَذهبْ مصاحَبا .

ومما يَنتصب أيضًا على إضمار الفعل المستعمَل إظهارُه ، قول العرب : حَدَّث فلانٌ بكذا وكذا ، فتقولُ : صادقًا [والله] . أو أُنشدك شِعرا (٤) فتقول : صادقا والله ، أى قالَه صادقا . لأنَّك إذا أُنشدك فكأنَّه قد قال كذا .

---

(١) بدل هذه الكلمة فى ط : « وجعله مبتدأ أو مبنياً على مبتدأ » .

(٢) السيرافى : « يعنى أنك إذا رفعت فالذى أضمرت مبتدأ ، والذى ظهر هو خبره ، والمبتدأ هو الخبر . وإذا نصبت فالذى أضمرت فعل ، والفعل غير الاسم ؛ لأن تقدير مصاحبا معاناً : اذهب مصاحبا معاناً » .

(٣) ط : « والذى أظهرته الاسم » .

(٤) هذا مافى ط . وفى الأصل : « تقول أنشدك شعرا » .

ومن ذلك أيضًا أن ترى رجلًا قد أَوْقَعَ أمرًا أو تعرَّض لِه فتقول : « متعرِّضًا لعَنَنٍ لم يَعْنِه (١) » ، أى دنا من هذا الأمر متعرِّضًا لعَنَن لم يَعْنِه . وتَرَكَ ذكرَ الفعل لما يَرى من الحال .

ومثله : [« بَيْعَ المَلَطَى لا عهدَ ولا عقدَ (٢) » ، وذلك إنْ كنتَ فى حال مساومةٍ وحالِ بيعٍ ، فتَدَعُ أُبايِعُك استغناءً لما فيه من الحال . ومثله] :

* مَواعيدَ عُرْقوبٍ أخاه بيَثْرِبِ (٣) *

كأَنه قال : واعَدْتَنى مَواعيدَ عرقوبٍ أخاه ، ولكنه ترك « واعدتَنى » استغناءً بما هو فيه من ذكر الخُلْفِ ، واكتفاءً بعلم من يعنى بما كان بينهما قبل ذلك .

---

(١) العنن : الأمر . وكذا النص عند الميدانى ٢ : ٣٢٠ . وفى اللسان : « وفى المثل : مُعرِض لعننٍ لم يعنه » . قال الميدانى : « يضرب للمعترض فيما ليس من شأنه » .

(٢) الملطى : البيع بغير رجوع . والمعروف فى روايته : « لا عُهدة » كما فى اللسان (ملس ، ملط ، عهد) وأمثال الميدانى ٢ : ٢٨٣ . والعهدة : التبعة فى العيب . ويروى أيضاً « المَلَسى » بمعنى الملطى .

(٣) ابن يعيش ١ : ١١٣ والخزانة عرضا فى ١ : ٢٧ ومعجم البلدان (يثرب) وأمثال الميدانى ٢ : ٣١١ واللسان (ثرب) ونسب فيها جميعاً إلى الأشجعى ، وهو ابن عبيد الأشجعى كما فى الخزانة . وقد نص البغدادى وياقوت على أنهم أجمعوا على روايته : « بيترب » بالتاء المثناة وفتح الراء ، وهو موضع قريب من اليمامة . وصدره :

* وعدتَ وكان الخلف منك سجية *

وعرقوب هذا رجل من العماليق يضرب به المثل فى خلف الوعد ، وله قصة مشهورة . وقد وردت الرواية هنا « بيثرب » ، وهو اسم للمدينة على ساكنها أفضل الصلاة والتسليم .

ومن العرب من يقول : مُتَعَرِّضٌ ، ومنهم من يقول : صادقٌ واللهِ . وكلٌّ عربيٌّ .

ومثله : « غَضَبَ الخيلِ على اللُّجُم » ، كأنه قال : غضِبْتَ ، أو رآه غَضْبانَ فقال : غَضَبَ الخيلِ ، فكأنَّه بمنزلة قوله : غَضِبْتَ غضبَ الخيلِ على اللُّجم . ومن العرب من يَرفع فيقول : غَضَبُ الخيل على اللُّجم ، فرفعَه كما رفع بعضُهم : « الظِّباءُ على البَقَرِ [١] » .

ومثله أنْ تسمعَ الرجلَ ذكر رجلا فتقول : أَهْلَ ذاك وأهلَه ، أى ذكرتَ أهلَه ، لأنك فى ذكره ، تحمله [٢] على المعنى . وإن شاء رَفَعَ على هو . ونصبُه وتفسيرُه تفسيرُ خَيْرَ مَقْدَمٍ .

هذا باب ما يَنْتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه استغناءً عنه

وسأُمثِّله لك مظهَرا لتَعلم ما أرادوا ، إن شاء الله تعالى .

هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير

وذلك قولك إذا كنتَ تحذِّرُ : إيّاكَ . كأنَّك قلت : إيّاك نَحِّ ، وإيّاك باعِدْ ، وإيّاك اتَّقِ ، وما أشبه ذا . ومن ذلك [أن تقول] : نفسَكَ يافلانُ ، أى اتَّقِ نفسَكَ ، إلَّا أنّ هذا لا يجوز فيه إظهارُ ما أضمرتَ ، ولكن ذكرتُه لأُمثِّل لك مالا يُظهَر إضمارُه .

ومن ذلك أيضًا قولك : إيّاك والأسدَ ، وإيّاىَ والشرَّ ، كأنَّه قال :

---

(١) انظر ما سبق فى ص ٢٥٦ .

(٢) ط : « فحمله » .

إيّاك فاتّقِينّ والأسدَ ، وكأنه قال : إيّاىَ لأتّقِينَّ والشرَّ . فإيّاك مُتَّقًى، والأسدُ والشرُّ مُتَّقيانِ ، [فكلاهما مفعولٌ ومفعول معَه (١)] .

ومثله : إيّاىَ وأن يَحذف أحدُكم الأرنَبَ . ومثله : إياك ، إياه ، وإيّاىَ ، وإيّاه ، كأنه قال : إيّاك باعِدْ ، وإيّاه ، أو نَحِّ .

وزعم أنَّ بعضهم يقال له : إيّاك ، فيقولُ : إيّاىَ ، كأنه قال : إيّاى أَحْفَظُ وأَحْذَرُ .

وحذفوا الفعلَ من إيّاك لكثرة استعمالهم إيّاه فى الكلام ، فصار بدلاً من الفعل ، وحذفوا كحذفهم : « حينئذٍ الآن (٢) » ، فكأنّه قال : احذرِ الأسدَ (٣) ، ولكن لابدّ من الواو لأنّه اسمٌ مضموم إلى آخَرَ .

ومن ذلك : رأسَه والحائطَ ، كأنّه قال :خَلِّ أو دَعْ رأسَه والحائطَ (٤) ، فالرأسُ مفعولٌ والحائط مفعولٌ معه ، فانتصبَا جميعًا .

ومن ذلك قولهم : شأنَك والحجَّ ؛ كأنّه قال : عليك شأنَك مع الحجّ . ومن ذلك : امْرَأً ونفسَه ، كأنّه قال : دَعِ آمْرَأً مع نفسه ، فصارتِ الواوُ فى معنى معَ كما صارتْ فى معنى مَعَ فى قولهم : ما صنعتَ وأخاك . وإنْ شئت

---

(١) فى الأصل : « منه » .

(٢) السيرافى : قولهم حينئذ الآن ، كلام جرى للعرب محذوفا من حينئذ ومن الآن . ومعنى ذلك أن ذاكراً ذكر شيئاً فيما مضى يستدعى مثله فى الحال ، فقال له المخاطب : حينئذ ، الآن . معناه كان هذا الذى ذكرت حينئذ فى الوقت الذى ذكرت ، واسمع الآن غير ذلك ، أو نحوه من التقدير . ولا يستعملون الفعل الذى حذف ، وكذلك لا يستعملون الفعل الناصب لإياك .

(٣) أى فى قولهم : إياك والأسد .

(٤) ط : « مع الحائط » .

لم يكن فيه ذلك المعنى ، فهو عربىٌّ جيّد ، كأنه قال : عليك رأسَك وعليك الحائطَ ، وكأنه قال : دَعِ آمرأً ودع نفسَه ؛ فليس يَنْقُضُ هذا ما أردتَ فى معنى مَعَ من الحديث .

ومثل ذلك : « أَهْلَكَ والليلَ » ، كأنّه قال : بادِرْ أهلَك قبل الليل ، [وإنّما المعنى أن يحذِّره أن يُدرِكه الليلُ . والليلُ محذَّرٌ منه ، كما كان الأسدُ محتفَظا منه .

ومن ذلك] قولهم : « ماز رأسَك والسيفَ » ، كما تقول : رأسَك والحائطَ وهو يحذِّره [١] ، كأنّه قال : اتقِ رأسَك والحائطَ .

وإنّما حذفوا الفعلَ فى هذه الأشياءِ حين ثَنَّوْا [٢] لكثرتها فى كلامهم ، واستغناءً بما يَرَوْنَ من الحال ، وبما جرى من الذكر ، وصار المفعولُ الأوّل بدلاً من اللفظ بالفعل ، حين صار عندهم مثلَ : إيّاك ، ولم يكن مثلَ : إيّاك ١٣٩
لو أَفردتَه ، لأنه لم يَكثرْ فى كلامهم كَثْرَةَ إيّاك ، فشُبِّهتْ بإيّاك حيث طال الكلامُ وكان كثيرا فى الكلام .

فلو قلت : نفسَك ، أو رأسَك ، أو الجِدارَ ، كان إظهارُ الفعل جائزًا نحو قولك : اتّقِ رأسَك ، واحفظْ نفسك ، واتّقِ الجدارَ . فلمّا ثنّيتَ صار بمنزلة إيّاك ، وإيّاك بدلٌ من اللفظ بالفعل ، كما كانت المصادرُ كذلك ، نحوَ : الحَذَرَ الحَذَرَ .

ومما جُعل بدلاً من اللفظ بالفعل قولهم : الحَذَرَ الحَذَرَ ، والنَّجاءَ النَّجاءَ ، وضَرْبًا ضَرْبًا ، فإنّما انتصب [هذا] على الْزَمِ الحَذَرَ ، وعليك النجاءَ ،

---

(١) ط : « يحذره » .

(٢) يعنى ذكروا بعدها شيئاً ثانياً .

ولكنّهم حذفوا لأنّه صار بمنزلة افْعَلْ . ودخولُ الزمْ وعليك على افعَلْ مُحالٌ .

ومن ثَمّ قالوا ، وهو لعمرو بن مَعْدِيكَرِبَ (١) :

أُرِيدُ حِبَاءَه ويُرِيدُ قَتْلِى عَذِيرَك من خَليلِك من مُرادِ (٢)

وقال الكُمَيت :

نَعاءِ جُذامًا غيرَ موتٍ ولا قَتْلِ ولكنْ فِراقًا للدَّعائم والأَصلِ (٣)

---

(١) ط : « ومن ثم قال عمرو بن مَعْدِيكَرِبَ » .

(٢) الكامل ٥٥٠ والعقد ١ : ١٢١ و ٢ : ١٥٢ والأغانى ١٤ : ٣٢ . يقوله لأبيّ المرادى ، كما فى الأغانى . وهو الوجه لأن قبله فى القصيدة :

تمنانى ليلقانى أبى ووددت وأينما منى ودادى

أو لقيس بن مكشوح المرادى كما فى الكامل والشنتمرى . والحِباء : مايحبو به الرجل صاحبه ويكرمه به ، والحباء أيضاً : النصرة والاختصاص بالتكريم . عذيرك ، أى هات عذرك ، ومذهب سيبويه أن العذير مصدر ، وهو الوجه ؛ لأن المصدر يطرد وضعه موضع الفعل . وجعل غيره العذير بمعنى العاذر . ويروى : « أريد حياته » كما نص الشنتمرى .

والشاهد نصب « عذيرك » على تقدير فعل ووضعه موضعه . فهو مصدر نائب عن فعله .

(٣) ابن يعيش ٤ : ٥١ والإنصاف ٣٠٩ واللسان (نعا) . ينكر على جذام انتسابها إلى عدى بن عمرو بن سبأ ، ومؤاخاتها للخم بن عدى بن عمرو . والكميت من أسد بن خزيمة ، وكان متعصباً لمضر هجَّاءً لليمن . وأصل جذام من أسد بن خزيمة لحقوا باليمن وانتسبوا إليهم ، فقال الكميت : انع جذاما غير ميتين ولا مقتولين ، ولكن مفارقين لأصلهم ودعامتهم من مضر ، ومنتسبين إلى غيرهم من اليمن .

والشاهد فيه « نعاء » ووضعها موضع الفعل ، ومعناه : انع جذاما .

وقال ذو الإصْبَع [العَدْوانىّ] :

عَذيرَ الحىِّ من عَدْوَا نَ كانوا حيّةَ الأرضِ [١]

فلم يجز إظهارُ الفعل وقَبُحَ ، كما كان ذلك مُحالا [٢] . ١٤٠

هذا باب ما يكونُ مَعطوفا فى هذا الباب على الفاعل المضمَرِ فى النيّةِ ويكونُ معطوفا على المفعول ، وما يكون صفةَ المرفوعِ المضمَرِ فى النيّة ويكونُ على المفعول

وذلك قولك : إيّاك أنتَ نفسُك أَنْ تَفْعَلَ ، وإيّاك نفسَك أَنْ تفعلَ . فإن عنيت الفاعِلَ المضمَرَ فى النيّة قلت : إيّاك أنت نفسُك ، كأَنّك قلت : إيّاك نَحِّ أنت نفسُك ، وحملتَه على الاسم المضمَرِ فى نَحِّ . فإنْ قلتَ : إيّاك نفسُك تريد الاسمَ المضمَرَ الفاعلَ فهو قبيح ، وهو على قُبْحِه رَفْعٌ ، [و] يدلُّك على قبحه أَنّك لو قلت : اذهبْ نفسُك ، كان قبيحًا حتَّى تقولَ : أنتَ نفسُك . فمن ثَمّ

---

(١) العينى ٤ : ٣٦٤ والخزانة ٢ : ٤٠٨ عرضا واللسان (حيا) والحيوان ٤ : ٢٣٣ من أبيات فى الأصمعيات ٧٢ . وقد سبقت قطعة من البيت فى ص ٢٤٦ . ذكر تفرق عدوان بن عمرو بن سعد بن قيس عيلان ، وتشتتهم فى البلاد مع كثرتهم وعزتهم ، وبعد أن كانوا يُخشون ويُهابون كما يُحذر الحية المنكرة . يقال فلان حية الوادى ، إذا كان شديد الشكيمة حامياً لحوزته .

والشاهد فيه كالشاهد في بيت عمرو بن معديكرب السابق .

(٢) بعده فى الأصل : « يريد إدخال الزم وعليك على الفعل ، أنه محال » .

كان نصبًا (١) ، لأنّك إذا وصفتَ بنفسِك المضمَر المنصوبَ بغير أنتَ جاز ، تقول : رأيتُك نفسَك ولا تقول : انطلقتَ نفسُك . وإذا عطفتَ قلت : إيّاك وزيدًا والأَسَدَ ، وكذلك : رأسَك ورِجْلَيْك والضرْبَ . وإنّما أمرتَه أن يتَّقِيَهما جميعًا والضَّربَ .

وإن حملت الثانىَ على الاسم المرفوع المضمر فهو قبيحٌ ، لأنَّك لو قلت : اذهَبْ وزيدٌ كان قبيحا ، حتَّى تقول : اذهبْ أنت وزيدٌ . فإن قلتَ : إيّاك أنت وزيدٌ فأنت بالخيار ، إن شئت حملته على المنصوب ، وإن شئت على المَرفوع المضمر ؛ لأنَّك لو قلت : رأيتُك قلتَ ذاك أنت وزيدٌ جاز ، فإن قلت : رأيتُك قلتَ وزيدًا فالنصبُ أحسنُ ، لأنَّ المنصوب يُعْطَفُ على المنصوب المضمَر ، ولا يُعْطَفُ على المرفوع المضمَر إلَّا فى الشعر ، وذلك قبيح .

أنشدنا يونس لجرير :

إيّاك أنت وعبدَ المسيحِ ... أَنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ المَسْجِدِ (٢)

---

(١) ط : « كان النصب أحسن » . السيرافى : إنما لم يحسن فى المرفوع إلا بتقدمة توكيدٍ قبل النفس ، لأن المرفوع يكون فى النية بغير علامة ، والمنصوب لا يكون إلا بعلامة . وقد يقع فى المرفوع اللبس فى بعض الأحوال ، كما إذا قلت : هند خرجت نفسها ، وجعلت النفس توكيداً للضمير فى « خرجتْ » فإنه يتوهم أن الفعل للنفس . فإذا قلت : خرجتْ هى نفسُها علم أنها توكيد . والعطف بهذه المنزلة .

(٢) قصيدة البيت فى ديوانه ١٢٧ والنقائض ٧٩٨ وليس من بينها هذا البيت . وبدله فيهما وفى الأغانى ١٩ : ٢١ ، ٥٢ والخصائص ٢ : ٤٣٤ :

نفاك الأغر ابن عبد العزيز ... وحقك تنفَى من المسجد

ويعنى بعبد المسيح الأخطل . يخاطب الفرزدق لميله مع الأخطل . والشاهد فيه عطف « عبد المسيح » على « إياك » .

أُنشَدَناه منصوبا ، [وزعم أنّ العرب كذا تُنشِده] .

واعلم أنّه لا يجوز أن تقول : إيّاك زيدًا ، كما أنّه لا يجوز أن تقول : رأسَك الجِدارَ ، حتّى تقولَ . من الجدار أو والجدارَ . وكذلك أنْ تَفْعَلَ ، إذا أردتَ إيّاك ١٤١
والفعلَ . فإذا قلت : إيّاك أن تفعلَ ، تريد إياك أَعِظُ مَخافةَ أَنْ تفعلَ ، أو من أَجْلِ أَنْ تفعلَ جاز ، لأنّك لا تريد أن تَضُمَّه إلى الاسم الأوّل ، كأنّك قلت : إيّاك نَحِّ لمكان كذا وكذا .

ولو قلت : إيّاك الأسدَ ، تريد من الأسد ، لم يجز كما جاز فى أَنْ ، إلّا أنّهم زعموا أنّ ابنَ أبى إسحاقَ أجاز هذا البيت [فى شعر] :

إيّاك إيّاك المِرَاءَ فإنّه ... إلى الشرِّ دَعَّاءٌ وللشّرّ جالِبُ (١)

كأنّه قال : إيّاك ، ثم أَضْمَرَ بعد إيّاك فعلاً آخرَ ، فقال : اتّقِ المِرَاءَ .

وقال الخليل : لو أنّ رجلاً قال : إيّاك نفسِك لم أُعَنِّفْه ، لأنّ هذه الكاف مجرورة .

وحدَّثنى من لا أَتهِمُ عن الخليل أنه سمع أعرابيًّا يقول : إذا بلغ الرجلُ السِّتّينَ فإيّاه وإيّا الشَّوابِّ (٢) .

---

(١) البيت للفضل بن عبد الرحمن القرشى ، يقوله لابنه القاسم ، كما فى الخزانة ١ : ٤٦٥ . وأورده العينى ٤ : ١١٣ ، ٣٠٨ ولم ينسبه ، وكذا ابن يعيش ٢ : ٢٥ . المراء : المجادلة ، والمخالفة فى الكلام والملاجّة فيه .

والشاهد فيه نصب « المراء » بعد « إيّاك » مع حذف حرف العطف ضرورة . لكن قال المازنى : « لما كرر إيّاك مرتين كان أحدهما عوضا من الواو » .

(٢) انظر بحثا فى هذه الكلمة فى اللسان (أيا ٣٢٤) والأشمونى ٣ : ١٩٢ وقال الصبان : « ويروى بسين مهملة آخره مثناة فوقية ، جمع سوءة » . والشواب : جمع شابة .

هذا بابٌ يُحْذَفُ منه الفعل لكثرته فى كلامهم حتى صار بمنزلة المَثَل

وذلك قولك : « هذا ولا زَعَماتِك » . أى : ولا أَتَوَهَّمُ زَعَماتِك . ومن ذلك قول الشاعر ، وهو ذو الرُّمّة ، وذَكَرَ الدِّيارَ والمَنازِلَ :

دِيارَ مَيَّةَ إذ مَىٌّ مُساعِفةٌ ولا يَرى مثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ [١]

كأنه قال : أذْكُرُ ديارَ مَيّة . ولكنّه لا يَذكر أذكرُ لكثرة ذلك فى كلامهم ، واستعمالهم إيّاه ، ولَما كان فيه من ذكر الدِّيار قبل ذلك ، ولم [٢]
يَذكر : ولا أتوهَّمُ زعماتِك لكثرة استعمالهم إيّاه ، ولاستدلاله مما يَرَى من حاله ١٤٢
أنَّه يَنْهاه عن زَعْمه .

ومن ذلك قول العرب : « كِلَيْهما وتَمْرًا [٣] » ، فهذا مَثَلٌ قد كَثُرَ

---

(١) ديوان ذى الرمة ٣ والخزانة ١ : ٣٧٨ والكامل ٤٥٢ . مساعفة : مواتية . ويروى : « تساعفنا » ورخم مية فقال « مى » فى غير النداء ضرورة . وقيل كانت تسمى ميًّا ومية .

والشاهد فيه نصب : « ديارَ » بفعل مقدر تقديره : أذكر ديار مية وأعنيها ، ولا يذكر هذا الفعل لكثرته فى كلامهم .

(٢) بين هذه الكلمة وتاليتها فى ط : « يستعمل إظهاره :

لقد خَطَّ رومىٌّ ولا زَعماتِه لَمَيَّةَ خطًّا لم تبيَّنْ مَفاصِلُهْ

أضمر : ولا أزعم زعماته ولا أتوهم . هذا فى قولك ولا زعماتك ولم » . وهذا الكلام ساقط من الأصل ومن السيرافى والشنتمرى ، ولا يعدو أن يكون مقحما على الكتاب .

وهذا البيت لذى الرمة فى ديوانه ٤٧٦ . وبذا نسبه ابن يعيش ٢ : ٢٧ . وروايته فيهما : « لعتبة خطا » .

(٣) أمثال الميدانى ٢ : ١٥١ حيث ذكر قصة المثل .

فى كلامهم واستعمل ، وتُرِك ذكرُ الفعل لِما كان قبل ذلك من الكلام ، كأنّه قال : أَعْطِنى كِلَيْهما وتَمْرًا .

ومن ذلك قولهم : « كلَّ شئ ولا هذا » و « كلَّ شئ ولا شَتيمةَ حُرّ » ، أى ائتِ كلَّ شئ ولا تَرتكِبْ شتيمةَ حُرٍّ ، فحذف لكثرة استعمالهم إيّاه ، فأُجرى مُجرى : ولا زَعَماتِك . ومن العرب من يقول : « كِلاهما وتمرًا » ، كأنه قال : كلاهما لى ثابتانِ وزِدْنى تمرا . و « كلُّ شئ ولا شتيمةَ حُرٍّ » . كأنّه قال : كلُّ شئ أَمَمٌ ولا شتيمةَ حُرٍّ ، وتَرك ذكرَ الفعل بعد لا ، لما ذكرتُ لك ، ولأنه يَستدلّ بقوله : كلُّ شئ ، أنّه يَنهاه .

ومن العرب من يرفع الديارَ ، كأنّه يقول : تلك ديارُ فلانة (١) .

وقال الشاعر (٢) :

اعتادَ قَلْبَكَ مِنْ سَلْمَى عَوائدُه ... وهاجَ أَهواءَكَ المكنونةَ الطَّلَلُ (٣)
رَبْعٌ قَواءٌ أَذاعَ المُعْصِراتُ به ... وكلُّ حَيْرانَ سارٍ ماؤُه خَضِلُ (٤)

---

(١) ط : « كأنه قال : تلك ديار مية » .

(٢) هو عمر بن أبى ربيعة ، كما فى شرح شواهد المغنى للبغدادى فى الشاهد ٨٣٤ . وانظر حواشى الخصائص ١ : ٢٩٦ و ٣ : ٢٢٦ ، وليس فى ديوانه . والبيتان فى شواهد المغنى للسيوطى ٣١٢ بدون نسبة .

(٣) عوائده : ما يعتاده من ذكريات . والمكنونة : الخفية المستورة .

(٤) الربع : المنزل : والقواء : القفر . أذاع المعصرات به : أذهبته وطمست معالمه ، كما فى اللسان (ذيع) عند إنشاد صدر هذا البيت . والمعصرات : السحاب ذوات المطر . والحيران عنى به سحاباً تردد بمطره عليه ولازمه ، فهو كالحيران . والسارى : الذى يسير ليلا . والخضل : الرطب ، عنى غزارة الماء .

وشاهده رفع « ربع » على تقدير مبتدأ قبله . قال السيرافى : ويجوز أن يكون « ربع قواء » بدلا من الطلل ، كأنه قال : وهاج أهواءك ربع قواء .

كأنه قال : وذاك رَبْعٌ ، أو هو رَبْعٌ ، [رَفَعَه على ذا وما أشبهَه ، سمعناه ممّن يَرويه عن العرب] .

ومثلُه [لعمر بن أبى ربيعةَ] :

هل تَعْرِفُ اليومَ رَسْمَ الدّارِ والطَّلَلا
كما عرفتَ بجَفْنِ الصَّيْقَلِ الخِلَلَا (١)
دارٌ لَمَرْوَةَ إذْ أَهْلِى وأهلُهُمُ
بالكانِسيّةِ نَرْعَى اللَّهْوَ والغَزَلَا (٢)

١٤٣ فإذا رفعتَ فالذى فى نفسك ما أظهرتَ ، وإذا نصبت فالذى فى نفسك غيرُ ما أظهرتَ (٣) .

ومما يَنتصب فى هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه : ﴿ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ (٤) ﴾ ، و « وَراءَكَ أَوْسَعَ لكَ » ، وحَسْبُكَ خيرًا لك ، إذا كنتَ تأمر . ومن ذلك قول [الشاعر ، وهو] ابن أبى ربيعةَ :

---

(١) ملحقات ديوان عمر ٤٨٩ ولم ينسبه الشنتمرى . وأنشد البيت الثانى فى اللسان (كنس) بدون نسبة . شبه رسوم الدار فى اختلافها أو حسنها فى عينه بخلل جفون السيوف التى صنعها الصيقل . والخلل : جمع خلة بالكسر ، وهى بطانة يغشى بها تنقش بالذهب . والصيقل : شحاذ السيوف وجلّاؤها .

(٢) مروة : اسم صاحبته . والكانسية : موضع . نرعى اللهو والغزل : نلتزمهما ونحافظ عليهما .

وهو موضع الشاهد . قال السيرافى : كأنه قال : تلك دار لمروة . وهو يقوى التفسير فى ربع قواء ، لأنه يحتمل البدل .

(٣) انظر مثيل هذه العبارة وتفسيرها فى ص ٢٧١ س ٤ – ٥ .

(٤) الآية ١٧١ من سورة النساء .

فَواعِدِيه سَرْحَتَىْ مالِكٍ أَوِ الرُّبَا بينهما أَسْهَلَا (١)

وإنَّما نصبتَ خيرًا لك وأَوْسَعَ لك ، لأنَّك حين قلت : « انْتَه » فأنت تريد أن تُخْرِجَه من أَمْرٍ وتُدْخِلَه فى آخرَ .

وقال الخليل : كأنَّك تحملُه على ذلك المعنى ، كأنَّك قلت : انْتَهِ وادخُلْ فيما هو خيرٌ لك ، فنصبتَه لأنَّك قد عرفتَ أنّك إذا قلت له : انْتَهِ ، أنَّك تحمله على أمرٍ آخَرَ ، فلذلك انتَصب ، وحذَفوا الفعل لكثرة استعمالِهم إيَّاه فى الكلام ، ولعلم المخاطَب أنَّه محمولٌ على أمرٍ حين قال له : انتَهِ ، فصار بدلاً من

---

(١) ديوان عمر ٣٤١ برواية :

وواعديه سدرتى مالك أو ذا الذى بينهما أسهلا

والخزانة ١ : ٢٨٠ وابن الشجرى ١ : ٣٤٤ . يحكى عمر أن صاحبته قالت لأَمَتها : واعديه الليلة أن يقصد السرحتين أو الربى التى بينهما . ثم لما علم أن ذلك مزعج لها حين تأتى أحدهما قال : ليلتمس أسهل الأمرين . وروى هذا البيت وما بعده فى الأغانى ٨ : ١٤٤ هكذا :

سَلمَى عِدِيه سرحتى مالك أو الربا بينهما منزلا
إن جاء فليأت على بغلة إنى أخاف المهر أن يصهلا

والمواعدة : مفاعلة من الوعد . وسرحتى مالك منصوب على الظرفية ، أى مكان سرحتى مالك ، وهما شجرتان لمالك لا اسم مكان . والسرحة : واحدة السرح ، وهو كل شجر عظيم لا شوك له . والربا : جمع ربوة بتثليث الراء ، وهو المكان المرتفع .

والشاهد فيه نصب « أسهل » بإضمار فعل دل عليه ما قبله تقديره : ليأت أسهل الأمرين عليه .

قوله : ائت خيرًا [لك] ، وادْخُلْ فيما هو خيرٌ لك (١) .

ونظير ذلك فى الكلام قوله : انْتَهِ يافلانُ أَمْرًا قاصِدًا . فإِنّما قلت (٢) : انْتَهِ وأْتِ أمرًا قاصدا ، إِلّا أنَّ هذا يجوز لك فيه إظهارُ الفعل ، فإِنّما ذكرتُ لك ذا لامثِّلَ لك الأوّلَ به ، لأنّه قد كَثُرَ فى كلامهم حتّى صار بمنزلة المَثِلِ ، فَحُذِفَ كحَذْفِهم : ما رأيتُ كاليومِ رَجُلا .

ومثل ذلك قول القُطامِىّ :

فكَرَّتْ تَبْتَغِيه فوافقتْـه ... على دَمِهِ ومَصْرَعِه السَّباعَا (٣)

---

(١) قال السيرافى ما ملخصه : للنحويين فى توجيه النصب فى هذه الأمثلة ثلاثة أقاويل : قولا سيبويه والخليل اللذان ذكرهما . وقال الكسائى : معناه انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم . وأنكره الفراء وقال قولا قريبا منه فقال فى قوله تعالى : ﴿ فآمنوا خيراً لكم ﴾ : إن خيرا متصل بالأمر ، واستدل على ذلك بأنا نقول : اتق الله هو خير لك ، فإذا حذفنا « هو » وصل الفعل إليه فنصبه .

والملحوظ أن قول سيبويه وقول الخليل متقاربان .

(٢) ط : « إنما أردت » .

(٣) الخصائص ٢ : ٤٢٦ وديوان القطامى ٤٥ . وروايته فى الديوان ، وهى الرواية التى ذكرها أبو زيد فى النوادر ٢٠٤ وقال : إنها التى لا اختلاف بين الرواة فيها :

فكـرت عنـد فيـقتها إليـه ... فألفت عند مربضه السباعا

قال الشنتمرى : وغيره يرويه :

فكـرت ذات يوم تبتغيـه ... فألفت فوق مصرعه السباعا

وذكر أبو زيد أن الرواية التى رواها سيبويه من تغيير النحاة .

وصف بقرة فقدت ولدها فجعلت تطلبه فوافقت السباع عليه.وقبله :

على وحشيَّةٍ خذلت خلوج ... وكان لها طلًا طفلٌ فضاعا

كرَّتْ : رجعت . تبتغيه : تطلبه وتتلمسه . ومصرعه : موضع هلاكه . =

ومثله قوله ، [وهو ابن الرُّقيَّات] : ١٤٤

لن تَراها ولو تأمَّلْتَ إلّا　　　ولها فى مَفارِقِ الرَّأسِ طِيبًا (١)

وإنَّما نَصَبَ هذا لأنه حين قال وافقتْه [و] قال : لن تراها ، فقد عُلِم أنّ الطِّيبَ والسِّباعَ قد دخلا فى الرُّؤْيةِ والموافَقَةِ ، وأنَّهما قد اشتَملا على ما بعدَهما فى المعنى .

ومثل ذلك قول ابن قَميئةَ :

تذكَّرَتْ أَرْضًا بها أهلُها　　　أَخْوالَها فيها وأَعْمامَها (٢)

= والشاهد فيه نصب « السباع » على إضمار « وافقت » لما جرى ذكرها فى أول البيت . وقد خطئوا سيبويه فى هذا لأن الحمل إنما يكون بعد تمام الكلام ، كقولك وافقت زيدا وعنده عمرو وبشراً ، تريد ووافقت بشراً ، لأن المعنى قد تم عند قوله « وعنده عمرو » . ولو قلت : وافقت زيدا وعنده عمرا لم يجز عند غير سيبويه فى شعر ولا غيره ، لنقصان الكلام ، لأن « عنده » لم تتم بمبتدئها . واعتذر لسيبويه بأن الشعر موضع ضرورة ، وإذا جاز الحمل على المعنى مع التمام فى الكلام جاز مع النقصان فى الشعر ضرورة .

(١) ملحقات ديوان ابن قيس الرقيات ١٧٦ عن سيبويه . وهو فى ابن يعيش ١ : ١٢٥ والخصائص ٢ : ٤٢٩ بدون نسبة . والمفارق : جمع مفرِق ، وهو حيث ينفرق الشعر . والمعنى إلا ورأيت لها طيبا . وهذا هو الشاهد أن تنصب « طيبا » بفعل دل عليه ما قبله .

(٢) ديوان عمرو بن قميئة ٦٢ وابن يعيش ١ : ١٢٦ والخزانة ٢ : ٢٤٨ عرضا والخصائص ٢ : ٤٢٧ . وقبله :

قد سألتنى بنت عمرو عن الـ　　　ـأرض التى تنكر أعلامَها
لما رأت ساتيدما استعبرت　　　لله در اليوم من لامها

وقد سبق البيت الأخير فى ص ١٧٨ . والشاهد فى البيت كما فى الذى قبله ، أى تذكرت أخوالها وأعمامها .

لأنّ الأخوال والأعمامَ قد دخلوا فى التذكُّرِ .

ومثل ذلك فيما زعم الخليل :

إذا تَغَنَّى الحَمامُ الوُرْقُ هَيَّجَنى ولو تغرَّبتُ عنها أُمَّ عَمّارِ (١)

قال الخليل رحمه الله : لمّا قال هَيّجنى عُرف أنّه قد كان ثَمَّ تَذَكُّرٌ لتَذكرةِ الحمام وتَهْيِيجه ، فألْقَى ذلك الذى قد عُرف منه على أمّ عمّارٍ ، كأنه قال : هيَّجنى فذكَّرنى أمَّ عمّار .

ومثل ذلك أيضًا قول الخليل رحمه الله ، وهو قول أبى عمرٍو : أَلَا رَجُلَ (٢) إمّا زيدًا وإمّا عمرا ، لأنّه حين قال : أَلَا رجلَ ، فهو مُتَمَنٍّ شيئًا يَسألُه ويريده ، فكأنه قال : اللهمَّ اجعلْه زيدًا أو عمرًا ، أو وفِّقْ لى زيدا أو عمرا .

وإن شاء أَظْهَرَه فيه وفى جميع هذا الذى مُثِّل به ، وإن شاء اكتَفى فلم يذكر الفعلَ ؛ لأنه قد عُرِف أنه مُتَمَنٍّ سائلٌ شيئًا وطالبُه .

ومثل ذلك قول الشاعر ، [وهو عبد بنى عبس] : ١٤٥

---

(١) لم ينسبه الشنتمرى أيضا ، وكذا لم ينسبه ابن جنى فى الخصائص ٢ : ٤٢٤ .وهو للنابغة الذبيانى من قصيدة عدها القرشى فى جمهرة أشعار العرب ٥٢ – ٥٦ من المعلقات . والورق : جمع أورق وورقاء . والورقة : سواد وبياض كدخان الرمث . تغربت : صرت فى دار غربة .

والشاهد فيه نصب « أم عمار » بفعل دل عليه ما قبله ؛ لأن « هيجنى » تدل على « فذكرنى » .

(٢) هذا ما فى ط ، وهو الصواب . وفى الأصل : « رجلا » فى هذا الموضع وتاليه .

قد سالَمَ الحيّاتُ منه القَدَمَا الأُفْعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا (١)

* وذاتَ قَرْنَيْنِ ضَمُوزًا ضِرْزِمَا (٢) *

فإنَّما نصب الأُفعُوانَ والشُّجاعَ لأنّه قد عُلم أنَّ القدم ههنا مسالِمةٌ كما أنها مسالَمَة ، فَحمَل الكلامَ على أنّها مسالِمة .

ومثلُ هذا البيت إنشادُ بعضِهم ، لأَوس بن حَجَر :

تُواهِقُ رِجْلاها يداها ورَأْسُهُ لها قَتَبٌ خَلْفَ الحقيبة رادِفُ (٣)

---

(١) العينى ٤ : ٨٠ وشواهد المغنى ٣٢٩ والخصائص ٢ : ٤٣٠ . ونسبه الشنتمرى إلى العجاج . والعينى إلى أبى حيان الفقعسى ، وذكر أنه ينسب إلى مساور العبسى ، وإلى الدبيرى . ونسب فى اللسان (ضرزم) إلى مساور بن هند العبسى . وصف رجلا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما فالحيات لا تؤثر فيهما . والأفعوان : الذكر من الأفاعى . والشجاع : ضرب منه . والشجعم : الطويل .

(٢) ذات قرنين : ضرب من الحيات لها شبه قرنين . والضموز : الساكنة المطرقة لا تصفِر لشدة خبثها ، فإذا عرض لها إنسان ساورته وثبا . والضرزم ، كزبرج : المسنة ؛ وذلك أخبث لها وأسرع لسمها .

والشاهد فى الرجز نصب « الأفعوان » وما بعده حملا على المعنى ؛ لأنه لما علم أن الحيات قد سالمت القدمَ علم أيضا أن القدم مسالمة للحيات ، فكل منهما صالح للفاعلية والمفعولية . أى سالمت القدمُ الأفعوانَ .

(٣) ديوان أوس بن حجر ٧٣ والخصائص ٢ : ٤٢٥ واللآلى ٧٠٠ واللسان (وهق) . يصف أتان وحش يقودها العير إلى الوجه الذى يريده ويزعجها نحوه ويلازمها . فرأسه لها بمثابة القتب الرادف خلف الحقيبة ، والقتب : إكاف البعير على قدر السنام . والحقيبة : كالبرذعة تحت الحلس .

ويروى : « يداه » وهو الأجود ، ويروى : « فوق الحقيبة » . تواهق : تساير ، والمواهقه : المسايرة .

والشاهد فيه رفع « يداها » على تقدير فعل لأنه مفاعلة ، وتأويله : وتواهق يداها رجلها ، لأن اليدين مواهِقتان كما أنهما مواهَقتان .

وإنشادُ بعضهم للحارث بن نَهيكٍ (١) :

لِيُبْكَ يَزيدُ ضارعٌ لخُصومةٍ   ومُختبِط ممّا تُطيحُ الطوائحُ (٢)

لمّا قال : لِيُبْكَ يزيدُ ، كان فيه معنى لِيَبْكِ يزيدَ ، كما كان فى القَدَمِ أنّها مسالِمة ، كأنه قال : لِيَبْكِهِ ضارعٌ .

١٤٦ ومن ذلك قول عبد العزيز [الكلابىّ (٣)] :

وَجَدْنا الصَّالحينَ لهم جزاءٌ   وجَنّاتٍ وعَيْنًا سَلْسَبِيلَا (٤)

لأنّ الوِجْدانَ مشتمِلٌ فى المعنى على الجزاء ، فَحَمَلَ الآخِرَ على المعنى . ولو نَصب الجزاءَ كما نَصب السِّباعَ لجاز . وقال :

---

(١) الصواب أنه لنهشل بن حرى . الخزانة ١ : ١٥٢ حيث ذكر نسبته أيضا إلى لبيد ، وإلى مزرد ، وإلى الحارث بن ضرار النهشلى .

(٢) الخزانة ١ : ١٤٧ والعينى ٢ : ٤٥٤ وابن يعيش ١ : ٨٠ . ويزيد هذا هو يزيد بن نهشل الذى رثاه بهذا الشعر . والضارع : الذليل الخاضع . لخصومة ، أى لأجل الخصومة ، فهو ينصره ويؤيده . والمختبط : طالب العرف . تطيح : تذهب وتهلك . والطوائح ، أراد المطاوح لأنه جمع مطيحة ، فجمعه على حذف الزيادة ، كقوله تعالى : ﴿ لواقح ﴾ وواحدتها مُلقحة .

والشاهد فيه رفع « ضارع » بإضمار فعل دل عليه ما قبله ، تقديره : لَيبك يزيد ضارع .

(٣) هو عبد العزيز بن زرارة الكلابى ، أحد شعراء العرب وأشرافهم . توفى فى عهد معاوية . انظر حواشى البيان والتبيين ٢ : ٧٥ .

(٤) السلسبيل : السلس العذب ، وفى قول عبد الله رواحة :

إنهم عند ربهم فى جنان   يشربون الرحيق والسلسبيلا

والتقدير فى الشاهد : وجدنا لهم جنات وعنبا .

أَسْقَى الإلهُ عُدُواتِ الوادى ... وجَوْفَه كلَّ مُلِثٍّ غادِى [١]
* كلُّ أَجَشَّ حالِكِ السَّوادِ [٢] *

كأنه قال : سقاها كلُّ أجشَّ ، كما حُمل ضارعٌ لخصومة على ليُبْكِ يزيدَ ، لأنَّ فيه [٣] معنى سقاها كلُّ أجشَّ .

ولا يجوز أن تقول : يَنتهِى خيرًا له ، ولا أأنتهِى خيرًا لى [٤] ؛ لأنك إذا نهيتَ فأنت تزجِّيه إلى أمر ، وإذا أخبرتَ أو استفهمت فأنت لست تريد شيئاً من ذلك ، إنما تُعْلِمُ خيرًا أو تَسترشِدُ مُخْبِرًا ، وليس بمنزلة وافقته على دمِه ومَصرعِه السِّباعا [٥] ؛ لأنّ السِّباعَ داخل فى معنى وافقته ، كأنه قال : وافقتِ السِّباعَ على مصرعِه ، [والخيرُ والشرُّ لا يكون محمولاً على يَنتهى وشبهِه ، لا تستطيع أن تقول : انَتهيتُ خيرًا ، كما تقول : قد أصبتُ خيرا] .

وقد يجوز أن تقول : أَلاَ رَجُلَ إمّا زيدٌ وإمّا عمرو ، كأنه قيل له : من هذا المتمنَّى ؟ فقال : زيدٌ أو عمروٌ .

---

(١) العينى ٢ : ٤٧٥ وقد نسبه لرؤبة بن العجاج ، وليس فى ديوانه . وأنشده فى الخصائص ٢ : ٤٢٥ بدون نسبة .

والعدوات : شواطئ الوادى ، جمع عدوة بتثليث العين . وجوفه ، يروى أيضا « جوزه » أى وسطه . والملث : السحاب يدوم أياما فلا يقلع ؛ من الإلثاث . والغادى : الذى يكون فى الغداة .

(٢) الأجش : الشديد صوت الرعد الجهيره . والحالك : الشديد السواد . والشاهد فيه رفع « كل » لأن « أسقى » تدل على « سقاها » .

(٣) كذا فى ط ، وفى الأصل : « يريد أن فيه » .

(٤) السيرافى : إنما يجوز هذا فى الأمر لأن الآمر إنما يسوق المأمور إلى أمر يحدثه ، فله قوة الإضمار وحكمٌ ليس لغيره .

(٥) انظر ما سبق فى ص ٢٨٤ .

ومثلُ : لِيُبْكَ يزيدُ ، قراءة بعضِهم [١] : ﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ [٢] ﴾ رَفَع الشُّركاءَ على [مثل] ما رُفِع عليه ضارِعٌ [٣] .

هذا باب ما يَنتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه في غير الأمر والنَّهى

١٤٧ وذلك قولك : أخذته بدرهم فصاعِدًا [٤] ، وأخذتُه بدرهم فزائدا . حذفوا الفعَل لكثرة استعمالهم إيّاه ، ولأنّهم أمِنوا أن يكونَ على الباء ، لو قلتَ : أخذتُه بصاعِدٍ كان قبيحًا ، لأنّه صفةٌ ولا تكون في موضع الاسم ، كأنّه قال : أخذتُه بدرهم فزاد الثمنُ صاعدًا ، أو فذهَبَ صاعِدًا .

ولا يجوز أن تقول : وصاعِدٍ ، لأنّك لا تريد أن تُخْبِرَ أنّ الدرهم مع صاعِدٍ ثمنٌ لشيء ، كقولك : بدرهمٍ وزيادةٍ ، ولكنّك أخبرت بأدنى الثمن فجعلته

---

(١) هي قراءة الحسن ، والسلمي ، وأبي عبد الملك قاضي الجند صاحب ابن عامر . تفسير أبي حيان ٤ : ٢٢٩ .

(٢) الآية ١٣٧ من سورة الأنعام .

(٣) أي زينه شركاؤهم . وخرجه قطرب فاعلاً للمصدر وهو « قتل » في الآية الكريمة ، كما تقول حُبِّب لي ركوبُ الفرس زيدٌ ، أي أن يركب الفرس زيد . قال أبو حيان : فعلي توجيه سيبويه الشركاء مزينون لا قاتلون ، وعلى توجيه قطرب الشركاء قاتلون .

(٤) قال السيرافي : لا يحسن أن تقول أخذته بدرهم فصاعدٍ لأن صاعدا نعت ، ولا يحسن أن تعطف على الدرهم إلا المنعوت ، ولأن الثمن لا يعطف بعضه على بعض بالفاء ، لا تقول أخذت الثوب بدرهم فدانق ، لأن الثمن يقع جملة عوضا عن المبيع ، فلا يتقدم بعضه على بعض ، وإنما يعطف بالواو ، لأنها للجميع .

أوّلا ، ثم قرَوْتَ (١) شيئاً بعد شيء لأَثْمانٍ شتَّى . فالواوُ لم تُرِدْ فيها هذا المعنى ، ولم تُلْزِمِ الواوُ الشيئين أَنْ يكون أحدُهما بعد الآخر . ألا ترى أنَّك إذا قلت : مررتُ بزيد وعمرٍو ، لم يكن فى هذا دليلٌ أنَّك مررت بعمرٍو بعد زيد . وصاعِدٌ بدلٌ من زاد ويَزيدُ .

وثُمَّ بمنزلة الفاءِ ، تقول : ثُمَّ صاعدًا ، إلّا أَنَّ الفاءَ أكثرُ فى كلامهم .

ومما يَنتصب فى غير الأمر والنهى على الفعل المتروك إظهارُه قولك : يا عبدَ الله ، والنِّداءُ كلُّه . وأَمّا يا زيدُ فله عِلَّةٌ ستراها فى باب النِّداء إن شاء الله تعالى ، حذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم هذا فى الكلام ، وصار يَا بدلا من اللَّفظ بالفعل ، كأنه قال : يَا ، أُريدُ عبدَ الله ، فحذَف أُريدُ وصارت يا بدلاً منها ، لأنّك إذا قلت : يا فلانُ ، عُلِمَ أنّك تريدُه .

ومما يدلّك على أنّه يَنتصب على الفعل وأنّ « يا » صارت بدلا من اللفظ بالفعل ، قولُ العرب : يا إيّاك ، إنما قلتَ : يا إيّاك أَعْنى ، ولكنَّهم حذفوا الفعلَ وصار يا وأَيَا وأَىْ بَدَلاً من اللفظ بالفِعل (٢) .

وزعم الخليل رحمه الله أنّه سمِعَ بعضَ العرب يقول : يا أنت (٣) . فزعَم أنهم جعلوه موضعَ المفرد . وإن شئت قلت : « يا » فكان بمنزلة يا زيد ، ثم تقول : إياك . أى إيَّاكَ أعنى . هذا قول الخليل رحمه الله فى الوجهين .

---

(١) كذا فى ط . وهو الصواب . قروت : قصدت ، قراهُ يقروه . وفى الأصل : « قررت » .

(٢) الكلام بعده إلى آخر الفقرة ساقط من ط ، ولم يشر إليه فى حواشيها .

(٣) منه قول سالم بن دارة ، كما فى الخزانة ١ : ٢٨٩ .

يا مر يا ابن واقع يا أنتا   أنت الذى طلقت عام جعتا

ومن ذلك قول العرب : مَنْ أنتَ زيدًا [١] ، فزعم يونسُ أنّه على قوله : مَنْ أنت تَذكُر زيدًا ، ولكنه كثر فى كلامهم واستُعمل واستغنوا عن إظهارِه ، فإنّه قد عُلم أنَّ زيدًا ليس خبرًا [ولا مبتدأ] ، ولا مبنيًّا على مبتدإ ، فلا بدَّ من أنْ يكونَ على الفعل ، كأنه قال : مَنْ أنتَ ، معرِّفًا ذا الاسمَ ، ولم يحمل زيدًا على مَنْ ولا أنتَ . ولا يكون مَنْ أنتَ زيدًا إلاَّ جوابا ، كأنّه لمّا قال : أنا زيدٌ ، قال : فَمَنْ أنتَ ذاكِرًا زيدًا .

وبعضُهم يَرفع ، وذلك قليل ، كأنه قال : مَنْ أنت كَلامُك أو ذكرُك زيدٌ . وإنّما قَلَّ الرفعُ لأن إعمالَهم الفعلَ أحسنُ من أن يكون خبرًا لمصدرٍ ليس له [٢] ، ولكنه يجوز على سعة الكلام ، وصار كالمثل الجارى ، حتّى إنهم لَيسألون الرجلَ عن غيرِه فيقولون للمسئول [٣] : مَنْ أنتَ زيدا ، كأنّه يكلِّمُ الذى قال : أنا زيدٌ ، أى أنت عندى بمنزلة الذى قال : أنا زيدٌ ، فقيل له : من أنت زيدًا ، كما تقول للرجل : « أَطِرِّى إنّكِ ناعِلةٌ واجمعى [٤] » . أى أنتَ عندى بمنزلة التى يقال لها هذا .

---

(١) ابن يعيش ٢ : ٢٨ : « أصله أن رجلا غير معروف بفضل تسمَّى بزيد ، وكان زيد مشهوراً بالفضل والشجاعة ، فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذى الفضل دُفع عن ذلك فقيل له : من أنت زيدا ؟ على جهة الإنكار ، كأنه قال : من أنت تذكر زيدا ، أو ذاكراً زيدا ، لكنه لا يظهر ذلك الناصب لأنه كثر فى كلامهم حتى صار مثلا » . ثم قال : « ويجوز أن تقول : من أنت زيدا ؟ لمن ليس اسمه زيداً على سبيل المثل ، أى أنت بمنزلة الذى يقال له ذلك » .

(٢) ط : « به » .

(٣) ط : « فيقول القائل منهم » .

(٤) ط : « واحمقى » تحريف . « واجمعى » ، مرادف لأطرىَّ ، كما فى اللسان =

سمعنا رجُلا منهم يَذكر رجلا ، فقال لرجل ساكتٍ لم يَذكرْ ذلك الرجلَ : مَنْ أنتَ فلانًا .

١٤٨ ومن ذلك قول العرب : أَمّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ معك ، وأَمّا زيدٌ ذاهبًا ذهبتُ معه (١) .

وقال الشاعر ، وهو عباس بن مِرداسٍ :

أَبا خُراشَةَ أَمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ ... فإنّ قومِىَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ (٢)

فإنَّما هى « أَنْ » ضُمَّتْ إليها « ما » وهى ما التوكيدِ ، ولزمتْ كراهيةَ أن يُجحِفوا بها لتكون عوضاً من ذَهابِ الفعل ، كما كانت الهاءُ والألفُ عوضا

= (طرر ١٧٢) حيث يقول : « وقيل أطرى : اجمعى الإبل » . ناعلة : عليها نعلان لبستهما ، أو عنى بالنعلين غلظ جلد قدميها كما فسره الجوهرى . وانظر ابن يعيش ٢ : ٢٨ والميدانى ١ : ٤٣٠ والمثل يضرب للمفرد والمثنى والجمع ، والمذكر والمؤنث . ويضرب لمن يؤمر بركوب الأمر الشديد لاقتداره عليه .

(١) قال السيرافى ما ملخصه : اتفق الكوفيون والبصريون على وجوب حذف الفعل فى هذا ونحوه ، واختلفوا فى المعنى . فالكوفيون يقولون : هو بمعنى أنْ ، وإنّ أن المفتوحة فيها معنى إن التى للمجازاة ، ويحملون قوله تعالى : ﴿ أن تَضِلَّ إحداهُما ﴾ الآية عليه . والبصريون يقولون : إنه على معنى التعليل ، أى لأن كنت منطلقا أنطلق معك . وشبهوها بإذْ ، ولأجل أن الثانى استحق بالأول جاز دخول الفاء فى الجواب .

(٢) الخزانة ٢ : ٨٠ والعينى ٢ : ٥٥ وابن يعيش ٢ : ٩٩ وشواهد المغنى ٤٣ وابن الشجرى ١ : ٣٤ ، ٣٥٣ و ٢ : ٣٥٠ . أبو خراشة : كنية خفاف بن ندبة . والنفر : رهط الرجل . والضبع : السنة المجدبة ، وإذا أجدبوا ضعفوا وسقطت قواهم فعاثت فيهم الضباع والذئاب . أى إن كنت عزيزا كثير القوم فإنى مثلك ، قومى موفورون لم تطح بهم السنون .

والشاهد فيه نصب « ذا نفر » خبراً لكان المحذوفة التى عوِّض عنها « ما » تعويضا لازما .

فى الزَّنادقة واليَمانِى من الياء (١) .

ومثل أنْ فى لزوم « ما » قولُهم إمَّا لاَ ، فألزموها ما عوضًا . وهذا أَحْرَى أن يُلزموا فيه إذْ كانوا يقولون : آثِرًا ما ، فيُلزِمُون ما ، شبّهوها بما يَلزم من النُّونات فى لأفعلنَّ (٢) ، واللامِ فى إن كان لَيَفعلُ ، وإن كان ليس مثلَه ، وإنَّما هو شاذٌّ كنحوِ ما شُبِّه بما ليس مثلَه ، فلمّا كان قبيحًا عندهم أن يذكرُوا الاسمَ بعد أَنْ ويَبتدئوه بعدها كقُبْح كَىْ عبدُ الله يقولَ ذاك ، حملوه على الفعلِ حتَّى صار كأَنّهم قالوا : إذ صرتَ منطلقا فأنا أَنطلِقُ [معك] ، لأَنَّها فى معنى إذْ فى هذا الموضع وإذ فى معناها أيضاً فى هذا الموضع ، إلاّ أنّ إذ ، لا يُحذَفُ معها الفعلُ .

و « أَمّا » لا يُذْكَرُ بعدها الفعلُ المضمَرُ ، لأنَّه من المضمَرِ المتروكِ إظهارُه ، حتَّى صار ساقطًا بمنزلة تركِهم ذلك فى النداء وفى مَنْ أنت زيدًا . فإن أظهرتَ الفعلَ قلت : إمَّا كنتَ منطلقًا انطلقتُ ، إنّما تريد : إنْ كنتَ منطلقا انطلقتُ ، فحذفُ الفعلِ لا يجوز ههنا كما لم يجز ثَمَّ إظهارُه ؛ لأَنَّ أمّا كثرتْ فى كلامهم واستُعْملتْ حتَّى صارت كالمثل المستعمَل .

وليس كلُّ حرفٍ هكذا ، كما أنَّه ليس كلُّ حرف بمنزلة لم أُبَلْ ولم يَكُ (٣) ، ولكنهم حذفوا هذا لكثرته وللاستخفاف ، فكذلك حذفوا الفعل من أَمّا .

ومثل ذلك قولهم : إمّا لاَ ، فكأَنّه يقول : افْعَلْ هذا إنْ كنتَ لا تَفْعَلُ

---

(١) من الياء ، ساقطة من ط وأصلهما الزناديق واليمَّنى .

(٢) ط : « ليفعلن » .

(٣) انظر ما سبق فى ص ٢٦٦ س ٣ .

غيرَه ، ولكنهم حذفوا [ذا] لكثرة استعمالهم إيّاه وتصرُّفهم (١) حتى استغنَوا عنه بهذا .

ومن ذلك قولهم : مَرْحَبًا ، وأَهْلاً ، وإن تأتِنى فأَهْلَ اللَّيل والنهارِ .

وزعم الخليل رحمه الله حين مثّله ، إنّه بمنزلة رَجُلٍ رأيتَه قد سدَّد سهمه (٢) فقلتَ : القِرطاسَ ، أى أَصَبْتَ القرطاسَ ، أى أنت عندى ممن سيُصِيبُه . وإن أَثْبَتَ سهمَه قلت : القرطاسَ ، أى قد استَحقَّ وقوعَه بالقرطاس (٣) . فإنّما رأَيتَ رجلاً قاصدا إلى مكانٍ أو طالبا أمرًا فقلتَ : مَرْحَبًا وأَهْلاً ، أى أدركتَ ذلك وأَصبتَ ، فحذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم إيّاه ، وكأَنّه صار بدلاً من رَحُبَتْ بلادُك وأَهِلَتْ ، كما كان الحَذَرَ بَدَلا من احْذَرْ . ويقول الرادُّ : وبكَ وأَهْلاً وسَهْلاً ، وبك أَهْلاً . فإذا قال : وبك وأهلاً ، فكأَنّه قد لَفَظَ بمرحبًا بك وأهلا . وإذا قال : وبك أهلا فهو يقول : ولك الأَهْلُ إذا كان عندك الرُّحْبُ والسعةُ (٤) . فإذا رددتَ فإنّما تقول : أنت عندى ممّن يقال له هذا لو جئتَنى . وإنّما جئتَ بِبِكَ لتبيِّن مَن تَعنى بعد ما قلتَ : مرحبًا ، كما قلتَ : لك ، بعد سَقْيًا . ومنهم من يَرفع فيجَعل ما يُضمِرُهُ هو ما أَظْهَرَ . وقال طُفَيْلٌ الغنوىّ :

---

(١) ط : « وتصرفوا » .

(٢) ط : « رأيته سدد سهما » .

(٣) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « وفقه بالقرطاس » .

(٤) قال السيرافى ما ملخصه : هذا الكلام تقديره أن يقوله الرجل الذى يدخل إذا قال له المدخول : مرحباً وأهلا ، فيردّ فيقول : وبك وأهلا . وإنما هذه تحية المزور ومن يدخل عليه ، يحيِّى بها الزائر المزور ، على معنى إنك أصبت عندى سعة وأنسا . وإذا قال الزائر : وبك أهلا فيحمل على إنك لو جئتنى لكنت عندى بهذه المنزلة .

وبالسَّهْبِ مَيْمونُ النَّقيبةِ قولُه
لمُلتمِسِ المعروفِ : أَهْلٌ ومَرْحَبُ (١)

أى هذا أهلٌ ومرحبٌ . وقال أبو الأسود :

إذا جئتُ بَوّابًا له قال : مَرْحَبًا
أَلا مَرْحَبٌ واديكَ غير مَضِيقِ (٢)

فاعرفْ فيما ذكرتُ لك أنّ الفِعْلَ يَجرى فى الأسماءِ على ثلاثة مَجارٍ : فِعْلٌ مُظْهَرٌ لا يَحسن إضمارُه ، وفِعْلٌ مُضْمَرٌ مستعمَلٌ إظهارُه ، وفِعْلٌ مُضمَرٌ متروكٌ إظهارُه .

فأَمّا الفعل الذى لا يَحسن إضمارُه فإنّه أَنْ تَنْتَهِىَ إلى رجل لم يكن فى ذِكْرِ ضَرْبٍ ولم يَخطُرْ بباله ، فتقول : زيدا . فلا بدَّ له من أن تقول له (٣) :

---

(١) ديوان طفيل ص ١٩ وابن يعيش ٢ : ٢٩ ومعجم البلدان (السهب) والأغانى ١٤ : ٨٧ . والسهب : سبخة بين الحمتين والمضياعة ، تبيض بها النعام . والميمون : المبارك . والنقيبة : الطبيعة . يرثى رجلا دفن بهذا الموضع .

والشاهد رفع « أهل » و « مرحب » بتقدير مبتدأ ، أى هذا أهل ومرحب .

(٢) ديوان أبى الأسود ٢٩ من نفائس المخطوطات . يذكر أبا ماعز ، وهو عامل كان لعبيد الله بن زِياد على جنديسابور ، وكان صديقاً لأبى الأسود فقصده فأكرمه وألطفه وأحسن جائزته . وقبله فى الديوان :

جزى الله رب الناس خير جزائه أبا ماعز من عامل وصديق
قضى حاجتى بالحق ثم أجازها بصدق وبعض القوم غير صدوق

وصدره فى الديوان : « ولما رآنى مقبلا قال مرحبا » . والمضيق : مكان الضيق . وضبطت فى طبعة بولاق : « مُضَيّق » وهو خطأ لا يساير رَوِىَّ الأبيات . وجاء على الصواب فى ط .

(٣) ط : « أن يقول » ، فقط .

اضربْ زيدا ، وتقولَ له : قد ضربتَ زيدا . أو يكونَ مَوضعا يَقبح أَنْ يعرَّى من الفعل نحو أَنْ وقَدْ وما أَشبه ذلك .

وأمّا الموضعُ الذى يُضْمَرُ فيه وإظهارُه مستعمَلٌ ، فنحوُ قولك : زيدًا ، لرجلٍ فى ذِكْرِ ضَرْبٍ ، تريد : اضربْ زيدا .

وأَمّا الموضعُ لا يستعمَل (١) فيه الفعلُ المتروكُ إظهاره فمِن الباب الذى ذُكِرَ فيه إيّاك إلى الباب الذى آخِرُه ذكرُ مرحبًا وأهلاً . وسترى ذلك فيما يُستقبل إن شاءَ الله .

هذا باب ما يَظْهَرُ فيه الفعلُ ويَنتصب فيه الاسمُ

لأَنَّه مفعولٌ معه ومفعولٌ به ، كما انتصب نَفْسَه فى قولك : امرأً ونفسَه . وذلك قولك : ما صَنَعْتَ وأَباك ، ولو تُركت النّاقةُ وفَصِيلَها لَرَضِعَها ، إنَّما أردتَ : ما صنعتَ مع أَبيك ، ولو تُركت الناقةُ مع فصيلِها . فالفصيلُ مفعولٌ معه ، والأَبُ كذلك ، والواوُ لم تغيِّر المعنى ، ولكنَّها تُعْمِلُ فى الاسم ما قبلها (٢) .

---

(١) ط : « الذى يضمر » .

(٢) السيرافى : مذهب سيبويه أن ما بعد الواو منصوب بالفعل لأَنها بمعنى مع ، وهى والواو يتقاربان ، فإنهما جميعا يفيدان الانضمام ، فأقاموا الواو مقام مع لأنها أخف فى اللفظ ، وجعلوا الإعراب الذى كان فى مع فى الاسم الذى بعد الواو لأنها حرف ، كما فعلوا فى المستثنى بإلا فأظهروا الإعراب فيما بعدها . وخالفه الزجاج فقال : إن النصب فى هذا الباب بإضمار فعل ، كأنه قال : ما صنعت ولابست أباك . وزعم أن ذلك من أجل أنه لا يعمل الفعل فى المفعول وبينهما الواو .

وانظر بقية القول فى السيرافى .

ومثلُ ذلك : مازِلْتُ وزيدًا [حتى فَعَلَ] ، أى ما زلتُ بزيد حتَّى فَعَلَ ، فهو مفعولٌ به . ومازلتُ أَسيرُ والنِّيلَ (١) ، أى مع النّيلِ ، واستَوَى الماء والخَشَبَةَ ، أى بالخَشَبَةِ . وجاء البَرْدُ والطَّيالِسَةَ ، أى مع الطَّيالسةِ . وقال :

فكُونُوا أنتُمُ وبنى أَبيكم مكان الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحالِ (٢)

وقال :

وكان وإيّاها كَحرّانَ لم يُفِقْ عن الماءِ اذْ لاقاهُ حتّى تقدَّدَا (٣)

ويدّلك على أنَّ الاسمَ ليس على الفعل فى صنعتَ ، أنّك لو قلتَ : اقْعُدْ وأخوك كان قبيحًا حتَّى تقول : أنتَ ، لأنه قبيحٌ أَنْ تَعطف على المرفوع المُضْمَرِ . فإذا قلت : ما صنعتَ أنتَ ، ولو تُركتْ هى ، فأنت بالخيار إن شئت حملتَ الآخِرَ على ما حملتَ عليه الأوّلَ ، وإن شئت حملتَه على المعنى الأوّلِ .

---

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « والليل » وفيما بعده « مع الليل » ، تحريف . وانظر ابن يعيش ٢ : ٤٨ .

(٢) العينى ٣ : ١٠٢ وابن يعيش ٢ : ٤٨ ولم ينسب فيهما ، وكذا لم ينسب فى مجالس ثعلب ١٢٥ وهمع الهوامع ١ : ٢٢١ . يحضهم على الائتلاف والتقارب فى المذهب ، وضرب لهم مثلا بقرب الكليتين من الطحال واتصال بعضهما ببعض . وقال ثعلب : « أى تكونون قد أخذتم الأمر بطرفيه » .

والشاهد فيه نصب « بنى » بالفعل الذى قبله الذى قوَّته الواو النائبة عن « مع » .

(٣) البيت لكعب بن جعيل كما نسبه الشنتمرى . يقول : كان غرضا إليها فلما لقيها قتله الحب سرورا بها . والحران : الشديد العطش . لم يفق عن الماء : لم يقلع عنه لشدة عطشه ، كما يقال أفاق عنه النعاس ، أى أقلع . تقدد : انقد بطنه وتشقق من شدة الامتلاء .

والشاهد فيه كالشاهد فيما قبله .

هذا بابٌ معنى الواو فيه كمعناها فى الباب الأوّل

إلاّ أنّها تَعْطِفُ الاسمَ هنا على مالا يكونُ ما بعده إلاَّ رفْعا على كلّ حال .

وذلك قولك : أنت وشأنُك ، وكلُّ رجل وضَيْعتُه ، وما أنت وعبدُ الله ، وكيفَ أنت وقَصْعةٌ من ثَريدٍ ، وما شأنُك وشأنُ زيد . وقال [المُخَبَّل] : ١٥١

يازِبْرِقانُ أَخا بنى خَلَفٍ ما أنتَ وَيْبَ أبيك والفَخْرُ (١)

وقال جَميل :

وأنت امرؤٌ من أهلِ نَجْدٍ وأهلُنا تَهامٍ فما النَّجْدىُّ والمتغوِّرُ (٢)

---

(١) الخزانة ٢ : ٥٣٥ وابن يعيش ١ : ١٢١ و ٢ : ٥١ . يهجو ابن عمه الأعلى ، الزبرقان بن بدر بن امرئ القيس بن خلف بن عوف بن كعب ، وهو غير الزبرقان بن بدر الفزارى . والمخبل هو ربيع بن ربيعة بن عوف بن قتال بن أنف الناقة بن قريع بن عوف بن كعب . ويقولون : يا أخا العرب ، يريدون واحدا منهم . ويب أبيك ، تحقير له وتصغير ، وويب كلمة مثل ويل ، ويروى : « ويل أبيك » .

(٢) ديوان جميل ٩١ والخزانة ١ : ٥٠١ والعينى ٤ : ٤٠٨ عرضاً وشواهد . المغنى للسيوطى ١٧٠ ، والكامل ١٨٨ بدون نسبة فيه ، واللسان (غور) .

تهام ، بفتح التاء : نسبة إلى تهامة بكسر التاء ، خففوا ياء النسب لزيادتهم الألف ، كما قالوا شآم ويمان فى المنسوب إلى الشام واليمن لما زادوا الألف . وفتح التاء على شذوذ النسب . قال سيبويه : منهم من يقول تَهامىّ ويمانى وشآمىّ بالفتح مع التشديد . ويقال رجل تَهامٍ وامرأة تِهاميّة . والنجدى : المنسوب إلى نجد . والمتغور : الذى نزل الغور ، وهو غور تهامة ، يقال لها تهامة والغور ، اسمان لمسمى واحد . تقول له : أنت موضع ريبة عند أهلى لأنك غريب ، فيحسن أن تتجنبهم وتعرض عنى .

والشاهد فيه كالذى قبله من عطف « المتغور » على « النجدى » .

وقال :

وكنتَ هناكَ أنتَ كريمَ قيسٍ فما القَيْسىُّ بعدَك والفِخارُ [١]

وإنّما فُرِق بين هذا وبين الباب الأوّل لأنَّه اسمٌ ، والأوّل فعلٌ فأُعمل ، كأنّك قلت فى الأوّل : ما صنعتَ أخاك ، وهذا مُحالٌ ، ولكنْ أردتُ أن أمثّل لك .

ولو قلتَ : ما صنعتَ مع أخيك ومازلتُ بعبد الله ، لكان مع أخيك وبعبدِ الله فى موضع نصبٍ . ولو قلت : أنتَ وشأنُك كنتَ كأنّك قلت : أنتَ وشأنُك مَقرونانِ ، وكلُّ امرئٍ وضَيْعتُه مقرونانِ ؛ لأنَّ الواو فى معنى مَعَ هنا ، يَعمل فيما بعدها ما عَمِلَ فيما قبلها من الابتداء والمبتدإ .

ومثله : أنتَ أَعْلَمُ ومالُكَ ، فإنّما أردتَ : أنت أَعلمُ مع مالِك . وأنتَ أَعلمُ وعبدُ الله ، أى أنت أَعلمُ مع عبد الله . وإن شئت كان على الوجه الآخَر ، كأنك قلت : أنتَ وعبدُ الله أَعلمُ من غيرِكُما . فإن قلتَ : أنت أَعلَم وعبدُ الله فى الوجه الآخَر فإنّها أيضاً تُعمِل فيما بعدها الابتداء [٢] ، كما أعملتَ فى ما صنعتَ وأخاك ، « صنعتَ » . فعلى أىِّ الوجْهينِ وجّهتَه [٣] صار على المبتدإ ،

---

(١) ابن يعيش ١ : ١٢١ و ٢ : ٥٢ . وهو من الخمسين التى لا يعرف لها قائل . يرثى رجلاً من سادات قيس فيقول : كنتَ كريمها ومتعمد فخرها ، فلم يبق لقيسى بعدك فخر . والفخار بكسر الفاء : مصدر فاخره مفاخرة وفِخارا . والفخار بفتح الفاء مولد ، كما فى التكملة .

والشاهد فيه كما قبله من عطف « الفخار » على « القيسى » .

(٢) ط : « يعمل فيما بعدها المبتدأ » .

(٣) بعده فى الأصل : « أى إن كان الواو بمعنى مع ، أو كان على بابه فالرفع ، لأنه ليس فعلٌ » . وهو تعليق من الرواة .

لأنّ الواو فى المعنيينِ جميعًا يَعمل فيما بعدها ما عَمل فى الاسم الذى تَعطفه عليه (١) .

وكذلك : ما أنتَ وعبدُ الله ، وكيف أنتَ وعبدُ الله ، كأنك قلت : ما أنت وما عبدُ الله ، وأنت تريد أن تحقِّر أمرَه أو ترفع أمره (٢) . ١٥٢

و [كذلك] : كيف أنت وعبدُ الله ، وأنت تريد أن تَسأل عن شأنهما ، لأنك إنَّما تَعطف بالواو إذا أردت معنى مَعَ على كَيْفَ ، وكيف بمنزلة الابتداء ، كأَنك قلت : وكيف عبدُ الله ، فعَملتْ كما عَمِلَ الابتداءُ (٣) لأنَّها ليستْ بفعِلٍ ، ولأنَّ ما بعدها لا يكون إلاَّ رفعا . يدّلك على ذلك قول الشاعر ، [وهو زيادٌ الأَعجمُ ، ويقال غيرُهُ] :

تكلِّفُنِى سَوِيقَ الكَرْمِ جَرْمٌ ... وما جَرْمٌ وما ذاك السَّوِيقُ (٤)

---

(١) ط : « تعطف عليه » .

(٢) أو ترفع أمره ، ساقط من ط .

(٣) ط : « ما عمل الابتداء » .

(٤) الشعراء ٣٩٩ واللسان (سوق) . والسويق : طعام يتخذ من مدقوق الحنطة والشعير ، يشرب فى الأكثر ممزوجا بالماء ونحوه ، سمى بذلك لانسياقه فى الحلق . وعنى بسويق الكرم هنا الخمر . يقول هذا محتقرا لقبيلة جرم منكرا عليهم شرب الخمر . وبعد البيت :

وما عرفت سويق الكرم جرم ... ولا أغلت به مذ قام سوق

فلما أنزل التحريم فيها ... إذا الجرمى منها لا يفيق

والشاهد فيه : إظهار « ما » قبل « ذاك » تقوية لرفع المعطوف ، كما تقول فى ما أنت وزيد : ما أنت وما زيد . وكان يستطيع أن يقول : وما جرم وذاك السويق .

ألاَ ترى أنه يريد معنى مَعَ ، والاسمُ يَعمل فيه ما .

ومثلُ ذلك قول العرب : إنَّك مَا وخَيْرا ، تريد : إنّك مع خَيْرٍ .

وقال ، وهو لأبى عنترة العبسىّ (١) :

فَمنْ يَكُ سائِلاً عنّى فإنّى ... وجِرْوَةَ لا تَرُودُ ولا تُعارُ (٢)

فهذا كلُّه يَنتصب انتصابَ إنّى وزيدًا منطلقان ، ومعناهنّ مَعَ ، لأنّ إنّى ها هنا بمنزلة الابتداءِ ليست بِفعلٍ ولا اسمٍ بمنزلة الفِعل .

وكيف أنت وزيدٌ ، وأنت وشأنُك ، مثالُهما واحدٌ ، لأنَّ الابتداءِ وكيف وما وأنت ، يَعْمَلْنَ فيما كان معناه مَعَ بالرفعَ فيحسن (٣) ، ويُحْمَلُ على [المبتدإ كما يُحْمَلُ على] الابتداءِ . ألا ترى أنّك تقول : ما أنت وما زيدٌ فَيَحسنُ ، ولو قلت : ما صنعتَ وما زيدٌ ، لم يَحسن ولم يستقِمْ إذا أردتَ معنى ما صنعتَ وزيدًا ، ولم يكنْ لِتَعمَل ما أنت وكيف أنت ، عَمَلَ صنعتَ ، وليستا بفعلٍ ، ولم

---

(١) أى لشداد أبى عنترة . وفى ط . « وهو شداد أبو عنترة » وعند ابن الأعرابى : « شداد بن معاوية عم عنترة » . وفى الشعراء ٢٠٤ : « وقال غيره : شداد عمه وكان عنترة نشأ فى حجره فنسب إليه دون أبيه » . فهذا وجه ما ذكره ابن الأعرابى . وأما من لم يقل إنه عمه فاختلفوا فقيل : هو أبوه ، وقيل : هو جده ، واسمه هو عنترة بن عمرو بن شداد .

(٢) نسب الخيل لابن الكلبى ٢٢ وأسماء خيل العرب لابن الأعرابى ٧٠ والأغانى ١٦ : ٣٢ من أبيات خمسة والنقائض ٩٧ واللسان (جرا ١٥٢) . وجروة : اسم فرسه . ترود : تجىء وتذهب ، ومعناه أنها مرتبَطة بالفِناء لعتقها وكرمها ، لا تُهمل وتترك ولا تعار وتبتذل .

والشاهد فيه عطف « جروة » على منصوب « إن » مع أن الواو للمعية .

(٣) ط : « فيما كان معناه مع الرفع » فقط .

نَرَهم أعملوا شيئاً من هذا كذا . فإذا نصبتَ فكأنّك قلت : ما صنعتَ زيدًا مثلَ ضربتَ زيدًا ورأيت . ولم نَرَ شيئاً من هذا ليس بفِعل فُعل به هذا فتُجريَهُ مُجرى الفعل .

وزعموا أنَّ ناسا يقولون : كيف أنت وزيدًا ، وما أنت وزيدا . وهو قليلٌ فى كلام العرب ، ولم يحملوا الكلام على ما ولا كيف ، ولكنهم حملوه على الفِعل ، على شيءٍ لو ظَهَرَ حتَّى يَلفظوا به لم يَنقُضْ (١) ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف ، كأنه قال : كيف تكون أنت وقصعةً من ثريد ، وما كنتَ وزيدًا ؛ لأنَّ كنتَ وتكونُ يقعان ها هنا كثيرا ولا يَنقضانِ ما تريد من معنى الحديث . فمَضى صدرُ الكلام وكأنّه قد تَكلم بها [وإن كان لم يَلفظ بها ، لوقوعها ههنا كثيرا] . ومن ثَمَّ أنشد بعضهم : ١٥٣

فما أنا والسَّيْرَ فى مَتْلَفٍ يبرِّحُ بالذّكرِ الضّابِطِ (٢)

---

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « ولم تنقض » .

(٢) لأسامة بن الحارث بن حبيب الهذلى ، فى ديوان الهذليين ٢ : ١٩٥ وشرح أشعار الهذليين ١٢٨٩ وابن يعيش ٢ : ٥٢ والعينى ٣ : ٩٣ والشنتمرى ، وقد اختصر الشنتمرى اسمه فجعله أسامة بن حبيب ، نسبه إلى جده . وأنشده فى همع الهوامع ١ : ٢٢١ بدون نسبة . وانظر لترجمة أسامة بن الحارث الشعراء ٦٤٩ واللآلى ٨١ والإصابة ٤٤٢ .

المتلف : القفر الذى يتلف فيه من سلكه . يقال برح به : إذا جهده . والذكر : الجمل ، وهو أقوى من الناقة . والضابط : القوى . قال السكرى : « يقول : ما أنا وذا ، أى لست أبالى السير فى مهلكة » . وقال العينى : ينكر على نفسه السفر فى مثل هذا المتلف الذى تهلك الإبل فيه ، وذلك لأن أصحابه كانوا سألوه أن يسافر معهم حين سافروا إلى الشام فأبى وقال هذا الشعر » .

والشاهد فيه نصب « السير » على تقدير « ما كنت » لاشتمال الكلام على معناه .

لأنهم يقولون : « ما كنتَ » هنا كثيرا ولا يَنْقُضُ هذا المعنى . وفى « كيف » معنى يكون ، فجرى « ما أنت » مجرى « ما كنتَ » ، كما أنّ كيف على معنى يكون .

وإذا قال : أنتَ وشأْنُك [١] فإنما أُجرى كلامَه على ما هو فيه الآن ، لا يريد كان ولا يكونُ . وإن كان حَمَلَه على هذا ودعاه إليه شيءٌ قد كان بلغَه فإنّما ابتدأَ وحمله على ما هو فيه الآن ، وجرى على ما يُبْنَى على المبتدإ . ولذلك لم يستعمِلوا ههنا الفعلَ مِنْ كان ويكونُ ، لِما أرادوا من الإجراءِ على ما ذكرتُ لك .

وزعم أبو الخَطّاب أنّه سمع بعضَ العرب الموثوقِ بهم [٢] يُنْشِدُ [هذا البيت نصبا] :

أَتوعِدُنى بقَوْمِك يا آبنَ حَجْلٍ ... أُشاباتٍ يُخالُونَ العِبَادَا [٣]

بما جمَّعتَ من حَضَنٍ وعَمْرٍو ... وما حَضَنٌ وعمرٌو والجِيادَا [٤]

---

(١) السيرافى : لا يجوز فى الثانى غير الرفع ؛ لأن العرب لا تضمر فى مثل هذا . وقوله : أنت وشأنك ، إنما يريد به الحال . فإن حملته على فعل فإنما تحمله على شيء ماض أو مستقبل لم يدل عليه دليل .

(٢) ط : « الموثوق بحريتهم » .

(٣) أمالى ابن الشجرى ١٥٣ . الأشابات : الأخلاط من الناس هاهنا : جمع أشابة بالضم ، ونصبها على الذم . والعباد : جمع عبد ، قال ابن الشجرى يقولون : نحن عباد الله ، لا يكادون يضيفونه إلى الناس » . ولكنه جعل العباد هنا بمعنى العبيد .

(٤) حضن : بطن من بنى القين ، كما فى تاج العروس ٩ : ١٨٢ . وعمرو : قبيلة أيضا . والجياد : جمع الجواد من الخيل . أى ليسا من الجياد وركوبها فى شيء ، ليسوا فرسانا معروفين .

والشاهد فيه نصب « الجياد » حملا على معنى الفعل ، أى وملابستهما الجياد .

وزعموا أنَّ الراعىَ كانَ يُنْشِدُ هذا البيت نصبًا : ١٥٤

أَزْمانَ قومِى والجماعةَ كالذى مَنَعَ الرِّحالةَ أَنْ تَميلَ مَمِيلاَ (١)

كأنّه قال : أَزْمانَ كان قومى والجماعةَ ، فحملوه على كان . أنّها تقعُ فى هذا الموضع كثيرًا ، ولا تَنقض ما أرادوا من المعنى حين يَحملون الكلام على ما يَرفع ، فكأنّه إذا قال : أزمانَ قومى ، كان معناه : أزمانَ كانوا قومى (٢) والجماعة كالذى ، وما كان حضَن وعمرو والجيادا . ولو لم يقل : أزمان كان قومى لكان معناه إذا قال : أزمان قومى ، أزمان كان قومى ؛ لأنه أمرٌ قد مضى (٣) .

وأمّا أنت وشأنُك ، وكلُّ آمرئٍ وضيعتُه ، وأنت أعلمُ وربُّك ، وأشباهُ ذلك ، فكلُّه رَفْعٌ لا يكون فيه النصبُ (٤) ، لأنَّك إنّما تريد أن تُخْبِرَ بالحال التى فيها المحدَّثُ عنه فى حال حديثك ، فقلتَ : أنت الآنَ كذلك ، ولم ترد أن تَجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يُستقبل ، وليس موضعًا يُستعمل فيه الفعلُ .

---

(١) جمهرة أشعار العرب ١٧٦ والخزانة ١ : ٥٠٢ والعينى ٢ : ٥٩ و ٣ : ٩٩ . وصف ما كان من استواء الزمان واستقامة الأمور قبل فتنة عثمان ، وأن قومه التزموا الجماعة وتمسكوا بها تمسك من لزم الرحالة ومنعها أن تميل فتسقط . والرحالة : الرحل ، وهى أيضا السرج . ويروى : « أيام قومى » .

والشاهد فيه نصب « الجماعة » على إضمار فعل تقديره : أزمان كان قومى مع الجماعة .

(٢) ط : « كان قومى » . والكلام بعده إلى « قد مضى » ساقط من ط ثابت فى الأصل .

(٣) إلى هنا ينتهى سقط ط الذى نبهت عليه .

(٤) ط : « لا يجوز فيه النصب » .

وأَمّا الاستفهامُ فإنَّهم أجازوا فيه النَّصب ، لأنهم يَستعملون الفعلَ فى ذلك الموضع كثيرًا ، يقولون : ما كنتَ ؟ وكيف تكون ؟ إذا أرادوا معنى مَعَ . ومن ثَمَّ قالوا : أَزْمانَ قومى والجماعةَ ، لأنَّه موضع يَدخل فيه الفعلُ كثيرًا ، يقولون : أَزْمانَ كان وحينَ كان .

وهذا مشبّه (١) بقول صِرْمةَ الأَنصارىّ (٢) :

بَدَا لِىَ أَنِّى لستُ مُدْرِكَ ما مضى ... ولا سابِقٍ شيئاً إذا كانَ جائيَا (٣)

فجعلوا الكلام على شيءٍ يقع هنا كثيرا .

ومثله [قول الأَخْوص (٤)] :

مَشائيمُ ليسوا مُصْلِحينَ عَشيرةً ... ولا ناعِبٍ إلاّ بَبْينٍ غُرابُها (٥)

١٥٥ فحملوه على ليسوا بمُصْلِحِين ، ولستُ بمدرِكٍ .

ومثلُه لعامرِ بن جُوَيْنٍ الطائىّ :

---

(١) ط : « شبيه » .

(٢) كذا وردت النسبة هنا . وقد سبق فى ص ١٦٥ نسبته إلى زهير حيث سبق القول فيه .

(٣) واستشهد به سيبويه هنا تقوية للحمل على المعنى ؛ فإن معناه لست بمدركٍ ولا سابقٍ .

(٤) فى الأصل ، وهو هنا ط فقط : « الأحوص » ، صوابه بالخاء المعجمة كما سبق فى ص ١٦٥ .

(٥) انظر الكلام عليه فى ص ١٦٥ .

فلم أَرَ مِثْلَها خُبَاسَةَ واحِدٍ
ونَهْنَهْتُ نفسى بعدَ ما كِدتُ أَفْعَلَهْ (١)

فحملوه على أَنْ (٢) ، لأنّ الشعراءَ قد يَستعملون أَنْ ههنا مضطرِّين كثيرا .

هذا بابٌ منه يُضمِرون فيه الفِعْلَ لقبح الكلام إذا حُمل آخِرُه على أوّله

وذلك قولك : مالك وزيدا ، وما شَأْنُك وعمرًا . فإنّما حدُّ الكلام ههنا : ما شأْنُك وشأنُ عمرٍو . فإنْ حملتَ الكلام على الكاف المضمَرةِ فهو قبيح ، وإن حملتَه على الشأنِ لم يجزْ لأنّ الشأنَ ليس يَلتبس بعبدِ الله ، إنّما يَلتبس به الرجُل المضمَرُ فى الشأْنِ . فلمّا كان ذلك قبيحًا حملوه على الفعل ، فقالوا : ما شأْنُك وزيدا ، أى ما شأْنُك وتناوُلُك زيدا . قال المسْكينُ الدارميُّ :

---

(١) العينى ٤ : ٤٠١ وشواهد التوضيح لابن مالك ١٠١ والإنصاف ٣٢٨ وقد أخطأ فى نسبته لعامر بن الطفيل . واللسان (خبس) . وهو من أبيات فى معجم البلدان (ملكان) . وقبله :

ألم تر كَم بالجزع من ملكاتنا وما بالصعيد من هجان مؤبله

والخباسة : الغنيمة . وفسَّرها ياقوت على روايته « جباية » بأن الجباية الغنيمة . ووهم الشنتمرى فى تفسيره الخباسة هنا بأنها الظلامة . نهنهت : كففت . وذكّر الضمير فى « أفعله » لأن الفعلة والفعل بمعنى واحد . وانظر التعليق التالى .

والشاهد فيه نصب « أفعله » بتقدير « أن » قبله .

(٢) قال السيرافى ما ملخصه : غير سيبويه يقول : إنهم أرادوا بعد ما كدت أفعلها . والعرب قد تحذف فى الوقف الألف التى بعد الهاء فى المؤنث وتلقى فتحة الهاء على ما قبلها.وهذا فى مذهب البصريين يخرّج على طرح النون الخفيفة .

فما لكَ والتلدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ وقد غَصَّتْ تِهامةُ بالرِّجالِ [١]

وقال :

وما لكُم والفَرْطَ لا تَقرَبُونَهُ وقد خِلْتُه أَدْنَى مَرَدٍّ لعاقِلِ [٢]

١٥٦ ويدلّك أيضاً على قبحه إذا حُمل على الشأنِ ، أنّك إذا قلت : ما شأْنُك وما عبدُ الله ، لم يكن كحُسْنِ ما جَرْمٌ وما ذاك السَّوِيقُ [٣] ، لأنك تُوهِمُ أنّ الشأنَ هو الذى يَلتبس بزيد ، [وإنّما يَلتبس شأنُ الرجل بشأن زيد] .

ومن أراد ذلك فهو مُلْغِزٌ [٤] تارِكٌ لكلامِ الناس الذى يَسبق إلى أَفْئِدتِهم .

---

(١) ابن يعيش ٢ : ٥٠ . التلدد : الذهاب والمجىء حيرة . غصت : تملأت ، وأصل الغصص الاختناق بالطعام . يقول : مالك تقيم بنجد وتتردد فيها مع جدبها ، وتترك تهامة وقد غصت بمن فيها لخصبها وطيبها .

والشاهد فيه نصب « التلدد » بتقدير الملابسة .

(٢) لم ينسبه الشنتمرى ، وقد وجدت نسبته إلى عبد مناف بن ربع الهذلى فى ديوان الهذليين ٢ : ٤٦ وشرح أشعار الهذليين للسكرى ٦٨٦ ، ومعجم البلدان (الفرط) . والفرط : طريق بتهامة . يقول : قد عجزتم أن تقربوا هذا المكان ولو قربتموه لمنعتكم منه وقتلتكم . خلته أى علمته . وتأتى خال بمعنى علم كما فى اللسان من قول ابن أحمر :

ولرب مثلك قد رشدت بغيه وإخال صاحب غيه لم يرشد

والعاقل : المتحصن فى المعقل . يعنى أن هذا المكان يرد عن المتحصن فيه أعداءه .

ورواية جميع المراجع السابقه : « أدنى مآب لقافل » .

والشاهد فيه نصب « الفرط » على نحو ما تقدم .

(٣) انظر ما سبق فى ص ٣٠١ .

(٤) يقال ألغز الكلام وألغز فيه : عمّى مراده وأضمره على خلاف ما أظهره .

فإذا أَظهر الاسمَ فقال : ما شأنُ عبدِ الله وأخيه يَشْتِمُه (١) فليس إلاّ الجرُّ ، لأنه قد حسن أن تَحْمِلَ الكلامَ على عبد الله ، لأنّ المظهَر المجرورَ يُحملُ عليه المجرورُ .

وسمعنا بعض العرب يقول : ما شأنُ عبدِ الله والعربِ يشتمها (٢) . وسمعنا أيضًا من العرب الموثوق بهم مَنْ يقول (٣) : ما شأنُ قيسٍ والبُرِّ تَسْرِقُه . لمّا أظهروا الاسمَ حسُن عندهم أن يَحملوا عليه الكلامَ الآخِرَ .

فإذا أضمرتَ فكأنّك قلتَ : ما شأنُك وملابسةٌ زيدًا ، أو وملابستُك زيدا ، فكان أن يكون زيدٌ على فِعْلٍ وتكونَ الملابسةُ على الشأن ، لأن الشأن (٤) معه ملابسةٌ له ، أحسنَ من أن يُجْرُوا المظهَرَ على المضمَرِ (٥) .

فإن أظهرتَ [الاسمَ فى الجرّ] عَمِلَ عَمَلَ كَيْفَ فى الرفع .

ومَنْ قال : ما أنت وزيدًا ، قال : ما شأنُ عبدِ الله وزيدًا . كأنه قال : ما كان شأنُ عبدِ الله وزيدًا ، وحمله على كانَ لأنّ كان تقع ههنا .

والرفعُ أجودُ وأكثر [فى : ما أنت وزيدٌ] ، والجر فى قولك : ما شأنُ عبدِ الله وزيدٍ ، أحسنُ وأجودُ ، كأنه قال : ما شأنُ عبدِ الله وشأنُ زيدٍ (٦) ومَن

---

(١) السيرافى : جملة « يشتمه » فى موضع نصب على الحال ، فإن شئت جعلته حالا من الأول ، وإن شئت جعلته حالا من الثانى .

(٢) ط : « يسبها » .

(٣) ط : « من العرب من يوثق بعربيته يقول » .

(٤) ط : « شأنك » .

(٥) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « أن ينْجر المظهر على المضمر » .

(٦) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « وشان أخيه » .

نصب فى : ما أنت وزيدًا أيضاً قال : ما لزيدٍ وأخاه ، كأنه قال : ما لزيدٍ وأخاه ، كأنّه قال : ما كانَ شأنُ زيدٍ وأخاه [١] ؛ لأنه يَقع فى هذا المعنى ههنا ، فكأنّه قد كان تكلّم به .

ومن ثَمَّ قالوا : حسبُك وزيدًا ؛ لمّا كان فيه معنى كَفاك ، وقبح أن يَحملوه على المضمَر ، نَوَوُا الفعل ، كأنّه قال : حسبُك ويُحْسِبُ أخاك درهمٌ .

وكذلك : كَفْيُك [٢] ، [وقَدْكَ ، وقَطْكَ] .

وأمّا وَيْلاً له وأخاه ، ووَيْلَه وأباه ، فانتصب على معنى الفعلِ الذى نَصَبَه ، كأنّك قلت : أَلزَمه اللهُ وَيْلَه وأباه ، فانتَصب على معنى الفعلِ الذى نصبَهَ ، فلمّا كان كذلك – وإن كان لا يَظْهَرُ – حَمَلَه على المعنى .

وإن قلتَ : ويلٌ له وأَباه نصبتَ لأنّ فيه ذلك المعنى ، كما أنّ حسبُك يرتفع [٣] بالابتداءِ وفيه معنى كفاك . وهو نحوُ مررتُ به وأَباه [٤] ، وإن كان أَقْوَى ، لأنَّك ذكرتَ الفعلَ ، كأنك قلت : ولقيتُ أباه .

وأمَّا هذا لك وأباك ، فقبيحٌ [أن تَنصب الأبَ] ، لأنَّه لم يَذكرْ فعْلا ولا حرفًا فيه معنى فِعْلٍ حتَّى يصيرَ كأنّه قد تكلَّم بالفِعل .

---

(١) ط : « ومن نصب أيضا قال : ما لزيد وأخاه ، يريد : ما كان لزيد وأخاه يريد ما كان شأن زيد وأخاه » .

(٢) كفيك مثلثة الكاف ، كما فى القاموس ، أى كافيك .

(٣) ط : « مرتفع » .

(٤) ط : « وزيدا » .

هذا باب ما يُنْصَبُ من المصادر على إضمارِ الفِعل غيرِ المستعمَل إظهارُه

وذلك قولك : سَقْيًا وَرَعْيًا ، ونحو قولك : خَيْبَةً ، ودَفْرًا ، وجَدْعًا وعَقْرًا ، ١٥٧
وبُؤسًا ، وأُفَّةً وتُفَّةً ، وبُعْدًا وسُحْقًا . ومن ذلك قولك : تَعْسًا وتَبًّا ، وجُوعًا [وجُوسًا (١)] . ونحوُ قول ابن مَيّادةَ :

تَفاقَدَ قومى إذ يَبيعون مُهْجَتى ... بجارِيَةٍ بَهْرًا لهمْ بعدها بَهْرَا (٢)

أى تبًّا (٣) .

[وقال :

ثمَّ قالوا: تُحِبُّها قلتُ: بَهْـرًا ... عَدَدَ النَّجْمِ والحَصَى والتُّرابِ (٤)

---

(١) الجوس ، بالضم : الجوع . يقال جوعا له وبوسًا ، كما يقال جوعًا له ونُوعا .

(٢) اللسان (فقد ، بهر) والكامل ٣٨١ . ونسبه المبرد إلى ابن مفرغ . بعدها ، أى بعد الفعلة التى فعلوا . يقول : فقد قومى بعضهم بعضاً إذا لم يعينونى على جارية شغفت بحبها ، فكأنهم باعوا مهجتى . دعا عليهم بالتفاقد وبالغلبة والقهر .

والشاهد فيه أن « بهراً » بدل من اللفظ بفعله .

(٣) التفسير ساقط من ط ، لكن اعترف به الشنتمرى فى شرح الشواهد .

(٤) لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ٤٢٣ والكامل ٣٧٨ وابن يعيش ١ : ١٢١ . المبرد : « قوله عدد النجم والحصى والتراب ، فيه قولان : أحدهما أنه أراد بالنجم النجوم ووضع الواحد فى موضع الجمع لأنه للجنس ... والوجه الآخر أن يكون النجم ما نجم من النبت ، وهو ما لم يقم على ساق » . ويروى « عدد الرمل والحصى والتراب » .

كأنه قال : جَهْدًا ، أى جَهْدى ذلك (١)] .

وإنما يَنتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكورٌ فدعوتَ له أو عليه ، على إضمار الفعل ، كأنّك قلت : سَقاك اللهُ سَقيًا ، ورَعاك [الله] رَعْيًا ، وخَيَّبَك اللهُ خَيْبَةً . فكلُّ هذا وما أشباهه على هذا يَنتصب .

وإنّما اختُزِل الفعلُ ها هنا لأنّهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل ، كما جُعل الحَذَرَ بدلا من احذرْ . وكذلك هذا كأَنّه بدلٌ من سَقاك اللهُ ورَعاك [اللهُ] ، ومِنْ خَيَّبك الله .

وما جاء منه لا يَظهر له فِعْلٌ فهو على هذا المثال نصبٌ ، كأَنّك جعلتَ بَهْرًا بدلا من بَهَرَك اللهُ ، فهذا تمثيلٌ ولا يُتكلَّم به .

وممّا يدلّك أيضاً على أنّه على الفعلِ نُصب ، أنّك لم تَذكر شيئاً من هذه المصادر لتَبنَى عليه كلاما كما يبنى على عبد الله إذا ابتدأته ، وأَنّك لم تجعله مبنيًّا على اسمٍ مضمَرٍ فى نِيّتك ، ولكنه على دُعائِك له أو عليه (٢) .

وأمّا ذكرُهم « لك » بعد سَقْيًا فإنّما هو ليبيِّنوا المعنيَّ بالدعاءِ . وربَّما تركوه استغناءً ، إذا عَرَفَ الدّاعِى أنّه قد عُلم مَنْ يَعنى . وربَّما جاء به على

(١) الذى فى ابن يعيش : « ويقال بهرًا لفلان إذا دعى عليه بسوء ، كأنه قال تعساً له . ولا أعلم أحدا تعرض لتفسير ذلك إلا سيبويه » ، وذلك عند إنشاد البيت . وقال قبله : « ويقال بهراً فى معنى عجبا ، ومنه قول عمر بن أبى ربيعة » . وانظر اللسان (بهر) .

(٢) السيرافى : يعنى أن هذه المصادر لم يذكرها الذاكر ليخبر عنها بشئ ، كما يخبر عن زيد إذا قال زيد قائم أو عبد الله قائم . وهذا معنى قوله : « لتبنى عليه كلاما » الخ . ولم تجعل هذه المصادر أيضا خبرا لابتداءٍ محذوف فترفعها . وهذا معنى قوله « أنك لم تجعله مبنيا على اسم مضمر » .

العلم [١] توكيدًا ، فهذا بمنزلة قولك : [بِكَ] بعد قولك : مَرْحَبًا ، يَجريانِ مَجْرًى واحدًا فيما وصفتُ لك .

وقد رَفعتِ الشعراءُ بعضَ هذا فجعلوه مبتدأ وجعلوا ما بعده مبنيًّا عليه .

قال أبو زُبَيْدٍ :

أَقامَ وأَقْوَى ذاتَ يومٍ وخَيْبَةٌ لأَوّلِ مَنْ يَلْقَى وشَرٌّ مُيسَّرُ [٢]

وهذا شبيهٌ رفعُه ببيتٍ سمعناه ممَّن يوثق بعربيته ، يَرويه لقومه ، قال : ١٥٨

عَذِيرُكَ من مَوْلًى إذا نِمْتَ لم يَنَمْ يقولُ الخَنَا أو تَعْتَريكَ زَنابِرُهْ [٣]

فلم يَحمل الكلامَ على اعذِرْنى ، ولكنّه قال : إنَّما عُذرُك أيّاى من مولًى هذا أمرُه .

---

(١) أى مع العلم .

(٢) ابن يعيش ١ : ١١٤ والهمع ١ : ١٨٨ واللسان (يسر) . يصف أسداً . أقوى : نفِد ما عنده من زاد . يقول : من لقى هذا الأسد فى تلك الحال فالخيبة له والشر . وفى اللسان عند إنشاد هذا البيت : « والتيسير يكون فى الخير والشر » . واستشهد للشر أيضا بقوله تعالى : ﴿ فسنيسره للعسرى ﴾، فهذا فى الشر كما أن البيت فى الشر .

والشاهد فيه رفع « خيبة » بالابتداء لما فيها من معنى النصب على المصدر المستعمل فى الدعاء .

(٣) لم يعرف قائله . والمولى هنا : ابن العم . والخنا : الفحش ، خنا يخنو . والزنابر : جمع زنبور ، عنى ما يغتابه به . وأصل الزنبور طائر يلسع . يقول : إنما عذرك إياى أن تعذرنى من مولًى هذا نعته .

والشاهد فيه رفع « عذيرك » على الابتداء ، وخبره الجار والمجرور بعده ، وكان الوجه فى « عذيرك » النصب لوضعه موضع الفعل .

ومثله قول الشاعر :

أَهاجَيْتُمُ حَسّانَ عند ذَكائِه فَغَيٌّ لأَولادِ الحِماسِ طَوِيلُ (١)

وفيه المعنى الذى يكونُ فى المنصوب ، كما أنّ قولَك : رحمةُ اللهِ عليه ، فيه معنى الدّعاءِ كأنّه قال : رَحِمَهُ اللهُ .

هذا باب ما جرى من الأسماءِ مجرى المَصادِرِ التى يُدْعَى بها (٢)

وذلك قولك : تُرْبًا ، وجَنْدَلاً ، وما أشبه هذا . فإن أدخلتَ « لَكَ » فقلتَ : تُرْبًا لك ، فإنّ تفسيرها ههنا كتفسيرها فى الباب الأوّل ، كأنه قال : أَلْزَمك اللهُ وأَطعَمك اللهُ تُربًا وجندلاً ، وما أشبه هذا [من الفعل] ، واختزل

---

(١) ديوان حسان ٣٥٨ . والذكاء : انتهاء السن واجتماع العقل . والغى : الضلال . والحماس ، بالكسر : بطن من بنى الحارث بن كعب ، وهم رهط النجاشى الذى كان يهاجيه حسان . انظر نهاية الأرب للقلقشندى ٥٢ . وقبله :

أبنى الحماس أليس منكم ماجد إن المروءة فى الحماس قليل
يا ويل أمكم وويل أبيكم ويلاً تردد فيكم وعويل

وهذه الأبيات يهجو حسان بها « الحماس » رهط النجاشى ، وهى من الكامل . وقد أورد سيبويه البيت محرفا فأتى به من بحر الطويل ، ورواية الديوان :

هاجيتم حسان عند ذكائه غى لمن ولد الحماسُ طويل

والشاهد فيه رفع « غى » على الابتداء وهو نكرة ، لما فيه من معنى المنصوب .

(٢) السيرافى : اعلم أن هذا الباب يدعى فيه بجواهر لا أفعالَ منها ، نحو التراب والترب والجندل ، وليس لشئ من ذلك فعل يصير مصدرًا له ، ولكنهم أجروه فى الدعاء مجرى المصادر التى قبل هذا الباب ، وقدّروا الفعل الناصب لها بما ذكره المؤلف ، وحُذف لأنهم جعلوه بدلا من قولهم : تربت يداك ، فعبّر عنه بفعل قد صرف من التراب .

الفعلُ ها هنا لأنَّهم جعلوه بدلاً من قولك : تَرِبَتْ يداك [وجُنْدِلْتَ] .

وقد رَفَعَه بعضُ العرب فجعله مبتدأً مبنيًّا عليه ما بعده ، قال الشاعر :

لقد أَلَّبَ الواشون أَلْبًا لبَيْنِهِمْ فتُرْبٌ لأَفْواهِ الوُشاةِ وجَنْدَلُ (١)

وفيه ذلك المعنى الذى فى المنصوب كما كان ذلك فى الأوّل . ومن ذلك ١٥٩
قول العرب : فَاهَا لفيكَ ، وإنما تريد : فا الدَّاهيةِ ، كأَنه قال : تُرْبًا لفيك فصار بدلا من اللفظ بالفعل وأُضمر له كما أُضمر للتُّرْب والجندلِ ، فصار بدلا من اللفظ بقوله : دهاك اللهُ . وقال أبو سِدْرةَ (٢) [الهُجَمى (٣)] :

تَحسَّبَ هَوَّاسٌ ، وأَقْبَلَ ، أَنّنى بها مُفْتَدٍ من واحدٍ لا أُغامِرُهْ (٤)

---

(١) ابن يعيش ١ : ١٢٢ والهمع ١ : ١٩٤ . ألب يألب : جمع . لبينهم ، أى ليبينوا ويبعدوا ، أو بسبب بين من أهوى . والترب والجندل كناية عن الخيبة لأن من ظفر من حاجته بهما لم يحظ بطائل ، وكأنما ألقموا الترب والجندل ، وهى الحجارة ، واحدتها جندلة .

والشاهد فيه كما فيما قبله ، من رفع « تربٌ » على الابتداء ، وخبره الجار والمجرور بعده .

(٢) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « الشاعر » .

(٣) نسبة إلى بنى الهجيم . واسم أبى سدرة سحيم بن الأعرف ، كما فى الخزانة ١ : ٢٨٠ .

(٤) الخزانة ١ : ٢٧٩ وابن يعيش ١ : ١٢٢ ونوادر أبى زيد ١٩٠ واللآلى ٥٣٩ واللسان (حسب ، فوه) . وصف أسدا عرض له طامعاً فى راحلته . تحسَّب : حَسِب ، أو معناه تحسَّس وتشمم . وهواس : اسم للأسد ، يقال له الهواس ، كما فى قول الكميت :

هو الأضبط الهواس فينا شجاعة وفيمن يعاديه الهجف المثقَّل

سمى بذلك لأنه يعتمد على الأرض فى مشيه اعتمادا شديدا . بها ، أى بالناقة . والواحد عنى به الأسد . أغامره : أحاربه وأدافعه . أى توهم أنى أدع الناقة وأفتدى بها من لقاء الأسد ومقاتلته .

فقلتُ له : فاها لفيكَ فإنّها
قَلوصُ آمْرِئٍ قارِيكَ ما أنت حاذِرُهْ [(١)]

ويدلُّك على أنه يريد به الداهيةَ قولُه ، وهو عامر بن الأحوص [(٢)] :
وداهيةٍ من دَواهِي المَنو نِ تَرْهَبُها الناسُ لا فَا لَها [(٣)]

فجعل للداهية فَمًا ، حدّثنا بذلك من يُوثق به [(٤)] .

وهذا باب ما أُجرى مُجرى المَصادر المَدْعُوِّ بها من الصفات

وذلك قولك : هَنِيئًا مَرِيًا [(٥)] [كأنّك قلت : ثَبَتَ لك هَنيئًا مَريئًا ، وهَنأه

---

(١) فاها لفيك ، أى فم الداهية لفيك كما قدره سيبويه ، ويقال معناه فم الحية لفيك . وخص الفم لأن أكثر المتالف تتأتى منه ، بما يؤكل أو يشرب من السموم .. والقلوص : الناقة الفتية .. قاريك ، من القرى ، وهو طعام الضيف ، أى لا قرى لك عندى ، إلا السيف وما تكره .

والشاهد فيه نصب « فاها » بفعل مضمر تقديره : ألصق الله ، أو جعل الله فاها لفيك ، ووضع موضع دهاك الله ، فنصب لأنه بدل من اللفظ بالفعل .

(٢) وهو عامر بن الأحوص ، ساقط من ط . ونسب الشنتمرى البيت إلى الخنساء . وأنشده ابن يعيش ١ : ١٢٢ واللسان (فوه) بدون نسبة فيهما .

(٣) المنون : الدهر والمنية . ط واللسان : « يرهبها الناس » . ابن يعيش : « يحسبها الناس » . لا فا لها ، أى ليس لها مدخل تعالج منه ، أى هى داهية مشكلة .

والشاهد فيه تعزيز لما قبله ، وهو أن المراد بفاها لفيك هو فم الداهية .

(٤) ط : « من نثق به » .

(٥) السيرافى : ليس فى الباب غير هذين الحرفين صفة دعا بها ، وذلك أن هنيئا مريئا صفتان ، لأنك تقول : هذا شئ هنئٌ مرئ ، وليستا بمصدرين ولا هما من أسماء الجواهر كالتراب والجندل ، فأفرد لهما بابا آخر .

ذلك هَنيئًا] . وإنَّما نصبتَه لأنّه ذَكر [لكَ] خيرًا (١) أصابه رجلٌ فقلتَ : هنيئًا مريئًا ، كأنّك قلت : ثَبَتَ ذَلكِ له هنيئًا مريئًا أو هنأه ذلكِ هنيئًا ، فاختُزِلَ الفعلُ ، لأنه صار بدلاً من اللفظ بقولك : هَنَأَك .

ويدلُّك على أنَّه على إضمار هنأَك ذلك هنيئًا ، قولُ الشاعر ، وهو ١٦٠
الأَخطل :

إلى إمـامٍ تُغادِينـا فَواضِلُـه أَظْفَرَهَ اللهُ فَلْيَهْنِيءْ له الظَّفَرُ (٢)

كأنَّه إذا قال : هنيئًا له الظَّفرُ ، فقد قال : لِيَهْنِئْ له الظفرُ ، وإذا قال : ليهنِئْ له الظَّفرُ ، فقد قال : هنيئًا له الظَّفرُ ، فكلٌّ واحد منهما بدلٌ من صاحبه ، فلذلك اختَزَلوا الفعلَ هنا ، كما اختزلوه فى قولهم : الحَذَرَ . فالظفرُ والهَنْءُ (٣) عَمِلَ فيهما الفعلُ ، والظَّفرُ بمنزلة الاسم فى قوله : هَنَأَهُ ذلك حين مُثّل ، وكذلك قول الشاعر :

---

(١) ط : « وإنما نصبه لأنه ذُكر لك خير » .

(٢) ديوان الأخطل ١٠١ وابن يعيش ١ : ١٢٣ والكامل ٧٥٦ والأغانى ١٠ : ٤ واللسان (هنأ) . وفى الديوان : « إلى امرىء لا تعرينا نوافله » والأغانى : « لا تعدينا نوافله » . ويعنى بالإمام عبد الملك بن مروان . تغادينا : تباكرنا غدوة . والفواضل : العطايا والأيادى الجميلة . أظفره الله ، أراد أظفره بقيس بن عيلان ، وكانوا من أتباع ابن الزبير . ويقال هنأ له الأمر يهنُؤ ويَهنِئ ، أى كان هنيئا بلا تعب ولا مشقة .

والشاهد فيه « فليهنئ » إذ تصريحه بالفعل يدل على أن معنى هنيئا هو ليهنئْ ، فوضع المصدر موضع الفعل .

(٣) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « والظفر والهنىء » .

هَنيئًا لأَربابِ البُيوتِ بُيوتهمْ ... وللعَزَبِ المِسْكينِ ما يَتلمَّسُ [١]

هذا باب ما جرى من المَصادر المضافِة مَجرى المصادر المُفْرَدَةِ المَدْعُوِّ بها

وإنَّما أُضيفت ليكونَ المضافُ فيها بمنزلته فى اللام إذا قلت : سَقْيًا لك ، لتبيَّن من تَعنى .

وذلك : وَيْلَكَ ، ووَيْحَكَ ، ووَيْسَكَ ، ووَيْبَكَ . ولا يجوز : سَقْيَكَ ، إنما تُجْرِى ذا كما أَجرت العربُ [٢] .

ومثلُ ذلك : عَددتُك ، وكِلْتُك ، [ووزَنْتك] ، ولا تقول : وهَبْتُك ، لأنَّهم لم يُعَدّوه . ولكنْ : وهبتُ لك .

وهذا حرفٌ لا يُتكلَّم به مفرَدا إلاّ أن يكون على وَيْلَك ، وهو قولك : وَيْلَك وعَوْلَك ، ولا يجوز : عَوْلَك .

هذا باب ما يَنتصب على إضمار الفِعْل المتروكِ إظهارُه من المَصادر فى غير الدُّعاءِ

من ذلك قولك : حَمْدًا وشُكْرًا لا كُفْرًا ، وعَجَبا ، وأَفْعَلُ ذلك وكَرامةً

---

(١) لم يعرف قائله . ويعنى بأرباب البيوت ذوى الزوجات . والعزب : الذى لا زوج له ، والأنثى عزبة وعزب أيضا .

(٢) السيرافى : ذكر سيبويه هذه الأشياء على نحو استعمال العرب لها ، ولم يجز « سقيك » لأن العرب لم تدع به . وإنما وجب لزوم استعمال العرب إياها لأنها أشياء قد حذف منها الفعل وجعلت بدلاً من اللفظ به على مذهبٍ أرادوه من الدعاء ، فلا يجوز تجاوزه ؛ لأن الإضمار والحذف وإقامة المصادر مقام الأفعال ليس بقياس مستمر فيتجاوز فيه الموضع الذى لزموه .

ومَسَرَّةً ونُعْمَةَ عَيْنٍ ، وحُبًّا ونَعامَ عَيْنٍ ، ولا أَفْعَلُ ذاك ولا كَيْدًا ولا هَمًّا ، ولأَفعلنّ ذاك ورَغْمًا وهوانًا .

فإنّما يَنتصب هذا على إضمار الفعل ، كأَنك قلت : أَحْمَدُ اللهَ حمدا وأَشكر اللهَ شُكْرا ، وكأَنّك قلت : أَعْجَبُ عَجَبا ، وأُكْرِمُك كَرامةً ، وأَسُرُّك مَسَرّةً ، ولا أَكادُ كَيْدا ولا أَهُمُّ هَمًّا ، وأُرْغِمُك رَغْمًا .

وإنّما اختُزِلَ الفعلُ ههنا لأَنّهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل ، كما ١٦١
فعلوا ذلك فى باب الدُّعاء . كأَنّ قولك : حَمْدًا فى موضع أَحْمَدُ اللهَ ، وقولك : عَجَبًا منه فى موضع أَعْجَبُ منه ، وقولَه : ولا كَيْدًا فى موضع ولا أَكادُ ولا أَهُمُّ .

وقد جاء بعضُ هذا رفعًا يُبتدأُ ثمّ يُبْنَى عليه . وزعم يونسُ أنّ رؤبةَ بنَ العّجاجِ كان يُنْشِدُ هذا البيتَ رفعًا ، وهو لبعض مَذْحِجٍ ، [وهو هُنَىُّ بن أَحمرَ الكِنانى] :

عَجَبٌ لِتلْكَ قَضِيّةً وإقامتى ... فيكمْ على تلك القَضِيّةِ أَعْجَبُ (١)

وسمعنا بعضَ العرب الموثوقَ به ، يقال له : كيف أَصبحتَ ؟ فيقولُ : حمدُ اللهِ وثناءٌ عليه ، كأَنّه يَحمله على مضمَرٍ فى نيّته هو المظهَرُ ، كأَنّه يقول : أَمرى

---

(١) الخزانة ١ : ٢٤١ وابن يعيش ١ : ١١٤ والعينى ٢ : ٣٣٩ والهمع ١ : ١٩١ . وقد اختلف فى قائله ، كما فى الخزانة . وقال الشنتمرى : « كان هذا الشاعر ممن يبر أمه ويخدمها ، وكانت مع ذلك تؤثر أخًا له عليه يقال له جندب . وقبله :

وإذا تكون كريهة أدعى لها ... وإذا يحاس الحيس يدعى جندب

فعجب من ذلك ومن صبره عليه » . وقضية منصوب على التمييز .

والشاهد رفع « عجب » على إضمار مبتدأ ، أى أمرى عجب . ويجوز أن يرفع على أنه مبتدأ وإن كان نكرة لوقوعه موقع المنصوب ويتضمن من الوقوع موقع الفعل ما يتضمن المنصوب فيستغنى عن الخبر ، لأنه كالفعل والفاعل ، فكأنه قال : أعجبُ .

[وشأنى] حمدُ الله وثناءٌ عليه . ولو نَصَبَ لكان الذى فى نفسه الفعلَ ، ولم يكن مبتدأً ليُبْنَى عليه (١) ولا ليكونَ مبنيًّا على شيءٍ هو ما أَظْهَرَ .

وهذا مثلُ بيتٍ سمعناه من بعض العرب الموثوق به يَروِيه :

فقالت : حَنانٌ ما أَتى بك ههنا أَذَو نَسَبٍ أَمْ أنتَ بالحيّ عارِفُ (٢)

لم تُرِدْ حِنَّ (٣) ، ولكنها قالت : أمرُنا حَنانٌ ، أو ما يصيبنا حنانٌ . وفى هذا المعنى كلّه معنى النصب .

ومثلُه فى أنّه على الابتداء وليس على فعلٍ قولُه عزّ وجلّ : ﴿ قالُوا مَعْذِرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ (٤) ﴾ . لم يريدُوا أن يَعتذروا اعتذارًا مستأنَفاً من أمرٍ لِيمُوا عليه ، ولكنّهم قيل لهم : « لِمَ تَعِظُونَ [قَوْمًا] » ؟ قالوا : مَوْعِظَتُنا مَعْذِرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ .

ولو قال رجلٌ لرجلٍ : معذرةً إلى الله وإليك من كذا وكذا ، يريد اعتذارًا ، لَنصَبَ .

---

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « يبنى عليه » .

(٢) الخزانة ١ : ٢٧٧ وابن يعيش ١ : ١١٨ والكامل ٣٤٨ . ولم ينسبه الشنتمرى : وهو للمنذر بن درهم الكلبى كما فى الخزانة ومعجم البلدان (روضة المثرىّ) . والحنان : الرحمة . سألته عن علة مجيئه ، أله قرابة بها أم له معرفة بحيّها . قالت ذلك حين فاجأها فأنكرته أو تظاهرت بإنكاره .

والشاهد فيه رفع « حنان » بتقدير مبتدأ ، أى أمرنا حنان ، وهو نائب عن المصدر الواقع بدلا من الفعل .

(٣) ط : « تحَنَّنْ » .

(٤) الآية ١٦٤ من سورة الأعراف .

١٦٢ ومثل ذلك قولُ الشاعر :

يَشْكو إليَّ جَمَلِى طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جَميل فكِلانا مُبْتَلَى (١)

والنصبُ أكثر وأجود ؛ لأنه يأمره . ومَثَلُ الرفع : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ واللهُ المُسْتَعَانُ (٢) ﴾ ، كأنه يقول : الأمرُ صبرٌ جميلٌ (٣) .

والذى يُرْفَعُ عليه حَنانٌ وصبرٌ وما أشبه ذلك لا يُستعمل إظهارُه ، وتركُ إظهاره كتركِ إظهارِ ما يُنْصَبُ فيه .

ومثلُه قول بعض العرب : مَنْ أنتَ زيدٌ ، أى من أنت كلامُك زيدٌ ، فتركوا إظهارَ الرافع كترك إظهار الناصب ، ولأنَّ فيه ذلك المعنى وكان (٤) بدلا من اللفظ بالفعل ، وسنرى مثلَه إن شاء الله .

---

(١) شروح سقط الزند ٦٢٠ برواية : « صبرا جميلا » ، وأمالى المرتضى ١ : ١٠٧ . ويروى : « شكا إلى » . وبين الشطر الأول والثانى عند المرتضى :

يا جملى ليس إلىّ المشتكى الدرهمان كلفانى ما ترى

والسرى : السير ليلا .

والشاهد فيه رفع « صبر » على الابتداء ، أى وصبر جميل أمثل . أو على الخبر ، أى أمرك صبر جميل . قال الشنتمرى : « والقول عندى أنه مبتدأ لا خبر له ، لأنه اسم فعل ناب مناب الفعل والفاعل ، ووقع موقعه ، وتعرى من العوامل ، فوجب رفعه . واستغنى عن الخبر لما فيه من معنى الفعل والفاعل . ونظيره من كلام العرب فى الاكتفاء به وحده دون خبر قولهم : حسبك ينم الناس ، لأن معناه اكفف . ولذلك أجيب كما يجاب الأمر » .

(٢) الآية ١٨ من سورة يوسف .

(٣) قال السيرافى ما ملخصه : نصب صبر فى البيت أجود ، لأن الجمل كان شاكيا لطول السرى ، فأمره صاحبه بالصبر . والذى فى الآية إخبار يعقوب بصبر حاصل أو سيكون عند فقدان يوسف .

(٤) ط : « وصار » .

هذا بابٌ أيضًا من المصادر
يَنتصب بإضمار الفعل المتروك إظهارُه

ولكنَّها مصادرُ وُضِعَتْ موضعًا واحدا لا تَتصرَّفُ فى الكلام تصرُّفَ ما ذكرنا من المصادر . وتصرُّفُها أنّها تَقَعُ فى موضع الجرِّ والرفع وتدخلُها الألفُ واللام .

وذلك قولك : سُبْحانَ الله ، ومَعاذَ اللهِ ورَيْحانَه ، وعَمْرَكَ اللهَ إلاّ فعلتَ [وقِعْدَكَ اللهَ إلَّا فعلتَ] ، كأنّه حيث قال : سُبْحانَ اللهِ قال : تسبيحًا ، وحيث قال : وريحانَه قال : واستِرْزاقًا ؛ لأنَّ معنى الرَّيْحانِ الرِّزْقُ [1] . فنَصَبَ هذا على أُسَبِّحُ اللهَ تسبيحا ، وأَسترْزِقُ اللهَ استرزاقا ؛ فهذا بمنزلة سبحانَ اللهِ وريْحانَه ، وخُزِلَ الفعلُ ههنا لأنَّه بدلٌ من اللفظ بقوله : أُسبِّحك وأَسترزِقُك .

وكأنّه حيث قال : معاذَ اللهِ ، قال : عِياذًا باللهِ . وعياذًا انتَصب على أَعوذُ باللهِ عياذا ، ولكنهم لم يُظْهِرُوا الفعل ههنا كما لم يُظهِر فى الذى قبله .

وكأنّه حيث قال : عَمْرَكَ اللهَ وقِعدْكَ اللهَ . قال : عَمّرتُك اللهَ بمنزلة نَشدتُك اللهَ ، فصارت عَمْرَكَ اللهَ منصوبةً بعمَّرتُك اللهَ ، كأنك قلتَ : عمّرتُك عَمرا ، ونشدتك نَشْدًا ، ولكنَّهم خَزلوا الفعل لأنَّهم جعلوه بدلاً من اللفظ به .

---

(١) انظر اللسان (روح ٢٨٥) عند استشهاده ببيت النمر بن تولب :

سلام الإله وريحانه ... ورحمته وسماء دِرر

وقال السيرافى فى « ريحانه » إنه مصدر منصرّف يخفض ويرفع.وأتى بشواهد على ذلك ، ثم قال : فلعل سيبويه أراد : إذا ذكر ريحانه مع سبحانه كان غير متمكن كسبحان .

قال الشاعر (١) : ١٦٣

عمَّرْتُكِ اللهَ إلاّ ما ذَكَرْتِ لنا هل كنتِ جارتَنا أيّامَ ذى سَلَمِ (٢)

فقِعْدَكَ اللهَ يَجرى هذا المجرى وإن لم يكن له فِعْل . وكأنّ قوله : عَمْرَكَ اللهَ وقِعْدَكَ اللهَ بمنزلة نَشْدَكَ اللهَ وإن لم يُتكلّم بنَشْدَكَ اللهَ ، ولكن زعم الخليل رحمه الله أنّ هذا تمثيلٌ يمثَّل به . قال الشاعر ، ابن أحمرَ (٣) :

عَمَّرْتُكَ اللهَ الجَليلَ فإنّنى أَلْوِى عليكَ لَوَ انّ لُبَّكَ يَهْتَدِى (٤)

والمصدرُ النِّشدانُ والنِّشدَةُ .

---

(١) البيت للأحوص كما فى المراجع التالية .

(٢) الخزانة ١ : ٢٣١ وابن الشجرى ١ : ٣٤٩ والكامل ٧٦٠ واللسان (عمر ٢٨٠) .

عمرتك الله ، أى سألته تعميرك وطول بقائك . وقيل معناه ذكَّرتك به ، وأصله من عمارة الموضع ، فكأنه جعل تذكيره عمارة لقلبه . قال أبو حيان : « والذى يكون بعد نشدتك الله وعمرتك الله أحد ستة أشياء : استفهام ، وأمر ، ونهى ، وأن ، وإلاّ ، ولمَّا بمعنى إلاّ » . ثم قال : « وإذا كان إلاّ أو ما فى معناها ، فالفعل قبلها فى صورة الموجب وهو منفى فى المعنى ، والمعنى ما أسألك إلا كذا ، فالمثبت لفظا منفى معنى ليتأتى التفريغ » . وضبطه أبو على الفارسى فى هذا البيت « ألاّ » بمعنى هلاّ . و « ما » زائدة . وذو سلم : موضع عند جبل قريب من المدينة .

والشاهد فيه « عمرتك الله » ، وضعت موضع « عمرك الله » .

(٣) ط : « قال الشاعر أيضا ، وهو ابن أحمر » . وابن أحمر اسمه عَمرو .

(٤) أمالى ابن الشجرى ١ : ٤٣٩ والخزانة ١ : ٢٣٢ عرضا . ألوى : أعطف وأعرِّج . واللب : العقل . أى أعطك وأهم بإرشادك لو اهتديت .

والشاهد فيه نحو ما قبله .

وهذا ذكرُ معنى « سُبْحانَ » ، وإنَّما ذُكر ليبيِّن لك وجهُ نصبِه وما أشبهه .

زعم أبو الخَطّاب أنّ سُبْحانَ اللهِ كقولك : بَرَاءَةَ اللهِ من السُّوءِ ، كأنَّه يقول : [أبرِّئُ] براءةَ اللهِ من السُّوء (١) . وزعم أنَّ مثلَه قولُ الشاعر ، وهو الأعشى :

أَقولُ لمَّا جاءَنى فَخْرُه سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ (٢)

أى براءةً منه .

وأمّا تركُ التنوين فى سُبْحانَ فإنما تُرك صرفُهُ لأنه صار عندهم معرفةً ، وانتصابُه كانتصاب الحمدَ لله (٣) .

وزعم أبو الخَطّاب أَنّ مثَلَه قولُك للرجل : سَلامًا ، تريد تسلُّمًا منك ، كما قلت : براءَةً منك ، تريد : لا أَلْتبسُ بشيءٍ من أمرك . وزعم أنّ أبا ربيعةَ كان

---

(١) فى اللسان (سبح) عن سيبويه « أبرئ الله من السوء براءة » .

(٢) ديوان الأعشى ١٠٦ والخزانة ٢ : ٤١ وابن يعيش ١ : ١٢٠ والهمع ١ : ١٩٠ واللسان (سبح) وابن الشجرى ١ : ٣٤٧ ، ٢ : ٢٥٠ . يقوله لعلقمة بن علاثة العامرى ، فى منافرته لعامر بن الطفيل ، وكان الأعشى قد فضل عامرا عليه ونفّره .

والشاهد فيه نصب « سبحان » على المصدر ، ولزومها للنصب لأنها مصدر ، جامد ، ومنعت الصرف لأنها جعلت علما للتسبيح ، فجرت مجرى عثمان .

(٣) ط : « كنصب الحمد لله » . قال السيرافى ما ملخصه : سبحان مصدر فعل لا يستعمل ، كأنه قال سَبَحَ سبحانا كما تقول كفر كفرانا وشكر شكرانا . قال : وأما قولهم سبّح يسبّح فهو فعل ورَدَ على سبحان بعد أن ذُكر وعرف . ومعنى سبح قال سبحان الله ، كما تقول بسمل إذا قال بسم الله .

يقول : إذا لقيتَ فلانا فقُلْ [له] سَلامًا . فزعم أنه سأله ففسَّره له بمعنى براءةً منك . وزعم أنّ هذه الآية (١) : ﴿ وإذَا خَاطَبَهُمُ الجاهِلُونَ قالُوا سَلَامًا (٢) ﴾ ١٦٤ بمنزلة ذلك ، لأنّ الآيَةَ فيما زَعم مكّيّةٌ ، ولم يؤمَرِ المسلمون يومئذ أن يسلِّموا على المشركين ، ولكنّه على قولك : [براءةً منكم] وتسلُّما ، لا خيرَ بيننا وبينكم ولا شرَّ .

وزعم أنّ قولَ الشاعر ، وهو أُميّةُ بن أبى الصَّلْت :

سَلامَك ربَّنا فى كلّ فَجْرٍ بَرِيئًا ما تَغَنَّثَكَ الذُّمومُ (٣)

على قوله : براءتَك ربَّنا من كلّ سوء .

فكلُّ هذا يَنتصب انتصاب حَمْدًا وشُكْرًا ، إلاّ أنَّ هذا يَتصرّف وذاك لا يَتصرّف .

ونظير سُبْحانَ الله فى البناء من المصادر والمجرى لا فى المعنى « غُفْرانَ » ؛ لأنّ بعض العرب يقول : غُفْرانَك لا كُفْرانَك ، يريد استغفارًا لا كُفْرًا . ومثل هذا

(١) ط : « أن هذه الآية مفعول بها » .

(٢) الآية ٦٣ من سورة الفرقان .

(٣) ديوان أمية بن أبى الصلت ٥٤ برواية : « بريئا ما تليق بك » والعينى ٣ : ١٨٣ . وأنشده فى اللسان (غنث ، ذمم) مع تحريف فى الموضع الثانى ، وبريئاً حال مؤكدة ، والتقدير أبرئك بريئا ؛ لأن معنى سلامك كمعنى أبرئك . تَغنثك ، أى تتغنَّثك بحذف إحدى التاءين ، أى تعلق بك . وفى الأصل : « تعنتك » تحريف . والذُّموم : العيوب ، جمع ذم .

والشاهد فيه نصب « سلامك » على المصدر الواقع بدلاً من الفعل ، ومعناه براءة كما سبق فى « سبحانك » .

قوله جلّ ثناؤه : ﴿ ويَقُولُونَ حِجْرًا مَحْجُورًا (١) ﴾ ، أى حَرامًا محرَّما ، يريد به البراءةَ من الأمر ويبعِّدُ عن نفسه أمرًا ، فكأنه قال : أُحَرِّمُ ذلك حَرامًا محرَّما .

ومثل ذلك أن يقول الرجلُ للرجل : أتفعل كذا وكذا ؟ فيقولُ : حِجْرًا ، أى سِتْرا وبراءةً من هذا . فهذا يَنتصب على إضمار الفعل ، ولم يُرِدْ أن يَجعله مبتدأً خبرِه بعده (٢) ولا مبنيًّا على اسم مضمَرٍ .

واعلم أنَّ من العرب من يَرفع سلاما إذا أراد معنى المبارأةِ ، كما رفعوا حَنانٌ . سمعنا بعضَ العرب يقول [لرجلٍ] : لا تكوننَّ منِّى [فى شيءٍ] إلاَّ سلامٌ بسَلامٍ ، أى أمرى وأمرُك المبارأةُ والمتاركةُ . وتركوا لفظ ما يَرفعُ كما تركوا فيه لفظَ ما يَنصب ، لأنَّ فيه ذلك المعنى ، ولأنَّه بمنزلة لفظِك بالفعل .

وقد جاء سُبْحانَ منوَّنا مفرَدًا فى الشعر ، قال الشاعرُ ، وهو أُميّةُ بن أبى الصلت (٣) :

سُبْحانَه ثم سُبْحانًا يَعودُ له ... وقَبْلَنا سبَّحَ الجُودِىُّ والجُمُدُ (٤)

---

(١) الآية ٢٢ من سورة الفرقان .

(٢) ط : « لخبر بعده » .

(٣) ويروى أيضا لورقة بن نوفل ، ولزيد بن عمرو بن نفيل .

(٤) ديوان أمية ٣٠ والخزانة ٢ : ٣٧ وابن يعيش ١ : ١٢٠ والهمع ١ : ١٩٠ وأمالى ابن الشجرى ١ : ٣٤٨ و ٢ : ٢٥٠ واللسان (سبح ، جمد) ومعجم البلدان (الجمد) والأغانى ٣ : ١٥ والروض الأنف ١ : ١٢٥ . ويروى : « نعوذ به » أى نلجأ إلى الله ليعصمنا برحمته من الضلال . ويروى : « نعود له » أى نعاوده مرة بعد أخرى . والجودى : جبل بالموصل ، وقيل بالجزيرة . والجمد ، بضمتين : جبل تلقاء أسنُمة . والشاهد فيه مجىء « سبحانا » منونا مفردا لضرورة الشعر ، والمعروف فيه أن يضاف إلى ما بعده أو يجعل مفردا معرفة كما فى بيت الأعشى .

شبّهه بقولهم : حِجْرًا وسَلاما .

وأمّا سُبُّوحًا قُدُّوسًا رَبَّ الملائكةِ والرُّوحِ ، فليس بمنزلة سُبْحانَ اللهِ ؛ لأنّ السُّبّوحَ والقُدّوسَ اسمٌ ، ولكنّه على قوله : أَذْكُر سُبُّوحًا قُدّوسًا . وذاك أنّه خَطَرَ ١٦٥
على باله أو ذكَره ذاكرٌ فقال : سُبُّوحًا ، أى ذكرتَ سُبّوحًا ، كما تقولُ : أهلَ ذاك ، إذا سمعتَ الرجلَ ذَكَرَ الرجلَ بثناءٍ أو بذمٍّ ، كأنّه قال : ذكرتَ أهلَ ذاك ؛ لأنَّه حيث جرى ذكرُ الرجل [فى منطقه] صار عنده بمنزلة قوله : أَذْكُرُ فلانا ، أو ذكرتَ فلانا . كما أنّه حيثُ أَنْشَدَ ثم قال : صادِقًا ، صار الإنشادُ عنده بمنزلة قاَلَ ، ثم قال : صادِقًا وأهلَ ذاك ، فحملَه على الفعلِ متابِعًا للقائل والذاكرِ . فكذلك : سُبُّوحًا قُدّوسا ، كأَنَّ نفسَه [صارت] بمنزلة الرجل الذاكر والمنشِدِ حيث [1] خطر على باله الذكرُ ، ثم قال : سبُّوحا قُدّوسا ، أى ذكرتَ سُبُّوحا ، متابِعًا لها فيما ذكَرتْ وخطَر على بالها .

وخَزَلوا الفعلَ لأنَّ هذا الكلام صار عندهم بدلا من سبّحت ، كما كان مَرْحبا بدلا من رَحُبَتْ بلادُك وأَهِلَتْ .

ومِن العرب من يَرفع فيقولُ : سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ [رَبَّ الملائكة والرُّوح] ، كما قال : أهلُ ذاك وصادقٌ واللهِ . وكلُّ هذا على ما سمعنا العربَ تَتكلَّم به رفعا ونصبًا .

ومثْلُ ذلك : خَيْرُ ما رُدَّ فى أهلٍ ومالٍ ، [وخَيْرَ ما رُدَّ فى أهلٍ ومالٍ] أُجرى مُجرى خيرَ مقدمٍ وخيرُ مقدمٍ [2] .

---

(١) ط : « حين » .

(٢) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « أجرى مجرى خير وشر مؤخر » .

ومما يَنتصب فيه المصدرُ على إضمار الفعلِ المتروك إظهارُه ، ولكنَّه فى معنى التعجُّبِ ، قولُك : كَرَمًا وصَلَفًا ، كأنَّه قال : أَلْزَمَك اللهُ وأَدامَ لك كَرَمًا وأُلْزِمْتَ صَلَفًا (١) ، ولكنهم خَزَلُوا الفعلَ ههنا كما خزلوه فى الأوّل ، لأنَّه صار بدلاً من قولك : أَكْرِمْ به وأَصْلِفْ به ، كما انتَصب مَرْحَبًا . وقلتَ « لَكَ » ، كما قلت « بِكَ » بعد مَرْحَبًا ، لتبيِّن من تَعنى ، فصار بدلاً فى اللفظ من رَحُبَتْ بلادُك .

[وسمعتُ أعرابيا وهو أبو مُرْهِبٍ ، يقول : كَرَمًا وطُولَ أَنْفٍ ، أى أَكْرِمْ بك وأَطوِلْ بأنفِك] .

هذا بابٌ يُختار فيه أن تكون المصادرُ مبتدأة (٢) مبنيًّا عليها ما بعدها وما أشبه المصادرَ من الأسماء والصفات

وذلك قولك : الحمدُ لله ، والعَجَبُ لك ، والوَيْلُ لك ، والتُّرابُ لك ، والخَيْبةُ لك (٣) .

وإنّما استحبّوا الرفعَ فيه لأنَّه صار معرفةً وهو خَبَرٌ فقَوِىَ فى الابتداء ، بمنزلة عبد الله والرجل والذى تَعلم ، لأنَّ الابتداءَ إنَّما هو خَبَرٌ ، وأَحسنُه إذا اجتَمع نكرةٌ ومعرفةٌ أنَ يبتدئَ (٤) بالأَعْرَفِ ؛ وهو أصل الكلام .

---

(١) الصلف : مجاوزة القدر فى الظرف والبراعة .

(٢) ط : « مبتدآت » .

(٣) السيرافى ما ملخصه : يعنى هذه المصادر التى ذكرها اختارت العرب فيها الرفع ، لأنهم جعلوها كالشيء اللازم الواجب ، فأخبروا عنها وجعلوها مبتدأة ، وجعلوا ما بعدها خبرها ، وصار بمنزلة قولك : الغلام لزيد .

(٤) ط : « إذا اجتمع معرفة ونكرة أن تبدأ » .

ولو قلت : رجلٌ ذاهبٌ لم يَحسن حتّى تعرِّفه بشيء فتقولَ : راكبٌ من بنى فلان سائرٌ . وتَبيعُ الدارَ فتقولُ : حدٌّ منها كذا وحدٌّ منها كذا ، فأصلُ الابتداء للمعرفةِ . فلما أدخلتَ فيه الألف واللام وكان خبرًا حَسُنَ الابتداءُ ، وضَعُفَ الابتداءُ بالنكرة إلاّ أن يكون فيه معنى المنصوب .

وليس كلُّ حرف يُصْنَعُ به ذاك ، كما أنّه ليس كلُّ حرفٍ يَدخل فيه الألفُ واللام من هذا الباب . لو قلت : السَّقْىُ لك والرَّعْىُ لك ، لم يجز . ١٦٦

واعلم أنَّ الحمدُ لله وإن ابتدأتَه ففيه معنى المنصوب ، وهو بدل من اللفظ بقولك : أَحْمَدُ اللهَ .

وأمّا قولُه : شىءٌ مّا جاءَ بك ، فإنه يَحسُن وإن لم يكن على فعل مضمَرٍ ، لأنّ فِيهِ معنى ما جاء بك إلاّ شىءٌ . ومثلُه مَثَلٌ للعرب : « شرٌّ أهَرَّ ذا ناب (١) » .

وقد ابتُدئَ فى الكلام على غير ذا المعنى وعلى غير ما فيه معنى المنصوبِ وليس بالأصل ، قالوا فى مَثَلٍ : « أَمْتٌ فى الحجر لا فيكَ (٢) » .

ومن العرب من يَنصب بالألف واللام ، من ذلك قولك : الحمدَ للهِ ، فينصبها عامَّةُ بنى تميم وناسٌ من العرب كثيرٌ (٣) .

---

(١) مجمع الأمثال ١ : ٣٧٠ واللسان (هرر ١٢٢) . أهره : حمله على الهرير وهو صوت دون النباح . وذو الناب : الكلب هنا . يضرب فى ظهور أمارات الشر ومخايله .

(٢) وكذا ورد النص فى اللسان (أمت) . وفى ط : « فى حجر » . والأمت : العِوج . السيرافى : جعله سيبويه إخبارا محضا ، وقال المبرد : إنه خبر مراد به الدعاء ، كأنهم قالوا : جعل الله فى حجرٍ أمتًا لا فيك .

(٣) ط : « وسمعنا ناسا من العرب كثيرا » مع سقوط « وسمعنا العرب الموثوق بهم » التالية .

وسمعِنا العرب الموثوقَ بهم يقولون : الترُّابَ لك والعَجَب لك . فتفسيرُ نصبِ هذا كتفسيره حيث كان نكرةً ، كأنّك قلت : حمدًا وعجبًا ، ثم جئت بلَكَ لتبيِّنَ مَنْ تَعنى ، ولم تَجعله مبنيًّا عليه فتبَتدئَهُ .

هذا بابٌ من النكرة يَجرى مجرى ما فيه الألفُ واللام من المصادر والأسماء

وذلك قولك : سلامٌ عليك ولَبَّيْك ، وخيرٌ بين يديك ، ووَيْلٌ لك ، ووَيْحٌ لك ، ووَيْسٌ لك ، ووَيْلةٌ لك ، وعَوْلةٌ لك ، وخَيْرٌ له ، وشرٌّ له ، و ﴿ لَعْنةُ اللهِ على الظالمين [1] ﴾ .

فهذه الحروفُ كلُّها مبتدأةٌ مبنيٌّ عليها ما بعدها ، والمعنى فيهنَّ أنّك ابتدأتَ شيئًا قد ثَبَتَ عندك ، ولَسْتَ فى حال حديثِك تَعملُ فى إثباتِها وتَزْجيتِها ، وفيها ذلك المعنى ، كما أنّ حسبُك فيها معنى النهى ، وكما أنّ رحمةُ الله عليه فيه معنى رَحِمَه اللهُ . فهذا المعنى فيها ، ولم تُجْعَلْ بمنزلة الحروف التى إذا ذكرتَها كنتَ فى حال ذكرك إيّاها تَعملُ فى إثباتها وتزجيتها ، كما أنّهم لم يجعلوا سَقْيًا ورَعْيًا بمنزلة هذه الحروف ، فإنّما تُجريها كما أجرت العربُ ، وتضَعُها فى المواضع التى وُضعن فيها ، ولا تُدْخِلَنَّ فيها ما لم يُدخِلوا من الحروف . ألاَ ترى أنّك لو قلت : طَعامًا لك وشَرابًا لك ومالاً لك ، تريد معنى سَقْيًا ، أو معنى المرفوعِ الذى فيه معنى الدعاءِ لم يجز ، لأنّه لم يُستعمَل هذا الكلامُ كما استُعمل ما قبله . فهذا يدلُّك ويبصِّرك أنّه ينبغى لك أن تُجْرِيَ هذه الحروفَ كما أجرتِ

(١) من الآية ١٨ من سورة هود . ط : ﴿ على الكافرين ﴾ من الآية ٨٩ من سورة البقرة .

العربُ وأَنْ تَعْنِيَ ما عَنَوْا [بها] . فكما لم يجز أن يكون كلُّ حرف بمنزلة المنصوب الذى أنت فى حال ذكرك أيّاه تَعملُ فى إثباته ، ولا بمنزلة المرفوع المبتدإ الذى فيه معنى الفعل ، كذلك لم يجز أن تَجعل المرفوعَ الذى فيه معنى الفعل بمنزلة المنصوب الذى أنت فى حال ذكرك إيّاه تَعملُ فى إثباته وتزجيته ، ولم يجز لك أن تَجعل المنصوبَ بمنزلة المرفوع . إلاّ أنَّ العرب ربَّما أجرتِ الحروفَ على الوجهينِ .

ومَثَلُ الرفع : ﴿ طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مآبٍ [١] ﴾ ، يدلُّك على رفعها رفعُ حُسْنُ مآبٍ . وأمَّا قوله تعالى جدُّه : ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ [٢] ﴾ ، و ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ [٣] ﴾ ، فإنّه لا ينبغى أن تقول إنّه دعاءٌ ههنا ، لأنّ الكلام بذلك قبيح ، واللفظ [به] قبيحٌ ، ولكنّ العبادَ إنَّما كُلِّمُوا بكلامهم ، وجاء ١٦٧
القرآنُ على لغتهم وعلى ما يَعنون ، فكأنَّه واللهُ أعلمُ قيل لهم : وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ، ووَيْلٌ [يَوْمَئِذٍ] لِلْمُكَذِّبِينَ ، أى هؤلاءِ ممن وجب هذا القولُ لهم ، لأنَّ هذا الكلامَ إنّما يقال لصاحب الشرّ والهلَكةِ ، فقيل : هؤلاء ممن دخل فى الشرّ والهلكة ووجَبَ لهم هذا .

ومِثل ذلك [قوله تعالى] : ﴿ فَقُولاَ لهُ قَوْلاً لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى [٤] ﴾ . فالعلمُ قد أتى من وراء ما يكون ، ولكن اذهَبَا أنتما فى رَجائكما وطَمَعِكما ومبلغِكما من العلم ، وليس لهما أكثرُ من ذا ما لم يَعْلَما .

---

(١) الآية ٢٩ من سورة الرعد .

(٢) الآيات ١٥ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩ من سورة المرسلات .

(٣) الآية الأولى من المطففين .

(٤) الآية ٤٤ من سورة طـٰه .

ومثله : ﴿ قَاتَلَهُمُ اللهُ [١] ﴾ ، فإنما أُجرى هذا على كلام العباد وبه أُنزل القرآنُ [٢] .

وتقول : وَيْلٌ له وَيْلٌ طويلٌ ، فإنْ شئت جعلته بدلاً من المبتدإ الأوّل ، وإن شئت جعلته صفةً له ، وإن شئت قلت : وَيْلٌ لك وَيْلاً طويلا ، تجعلُ الويلَ الآخِرَ غيرَ مبدول ولا موصوف به [٣] ، ولكنَّك تَجعله دائمًا ، أى ثَبَتَ لك الويلُ دائما .

ومن هذا الباب : فِداءٌ لك أبى وأمّى ، وحِمى لك أبى ، ووِقاءٌ لك أمّى .

ولا تقول : عَوْلةٌ لك إلاّ أن يكون قبلها وَيْلةٌ لك ، ولا تقول : عَوْلٌ لك حتّى تقول : وَيْلٌ لك ؛ لأنّ ذا يتبع ذا ، كما أنّ يَنُوءُك يَتْبَعُ يَسُوءُك ولا يكون ينوءُك مبتدأ [٤] .

---

(١) الآية ٣٠ من سورة التوبة و ٤ من المنافقون .

(٢) السيرافى : قد يعبر عن بعض أفعال الله مما جاء فى القرآن وغيره بما لو حمل على حقيقة اللغة لم يجز أن يوصف المولى بذلك ، مثل قوله تعالى : ﴿ أولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى ... ﴾ الآية ، وقوله : ﴿ ولنبلونكم حتى نعلم ... ﴾ الآية . والامتحان والبلوى فى معنى التجربة ، وهو من الله عز وجلّ على وجه الأمر لهم ، أو إيراد بعض أفعاله عليهم ما يُظهر للناس ثبات المفعول به والصبر على طاعة الله . وكذلك ما يتعارفه الناس فى كلامهم دعاءً إذا وقع من الله فهو من طريق اللفظ على ما تعارفه الناس ، وهو من الله واجب . ومثل ذلك فى القرآن كثير .

(٣) ط : « غير مبدل مبتدأ ولا موصوف به » .

(٤) أى لا يقال ينوءك ويسوءك .

واعلم أن بعض العرب يقول : وَيْلاً له وويلةً له ، وعولةً لك ، ويجريها مجرى خَيْبَةً . من ذلك قول الشاعر ، وهو جرير (١) :

كَسَا اللُّؤْمُ تَيْماً خُضْرَةً فى جُلودِهَا فَوْيلاً لتيمٍ من سَرَابِيلها الخُضْرِ (٢)

ويقول الرجل : يا وَيْلاهُ ! فيقولُ الآخر : وَيْلاً كَيْلاً ! كأنّه يقول : لك ما دعوتَ به وَيْلاً كَيْلاً . يدلّك على ذلك قولُهم إذا قال يا ويلاهُ : نَعَمْ وَيْلاً كَيْلاً ، أى كذلك أمرُك ، أو لك الوَيْلُ ويلاً كَيْلاً . وهذا مشبَّه بقوله : وَيْل له وَيْلاً كَيْلاً . وربّما قالوا : يا ويلاً كيلاً (٣) ، وإن شاء جعله على قوله : جَدْعًا وعَقْرًا .

---

(١) وهو جرير ، ساقطة من ط . ولم يصرح به الشنتمرى . والبيت التالى لجرير فى ديوانه ٢١٢ من قصيدة يهجو بها التيم تيم عدى ، رهط عمر بن لجأ.وروايته فى الديوان : « خضرة فى وجوهها فياخزى تيم » . وأنشده ابن يعيش ١ : ١٢١ بنسبته إلى جرير وبرواية سيبويه .

(٢) الخضرة : السواد هاهنا . والويل : القبوح ، مصدر لا فعل له . والسرابيل : جمع سربال ، وهو القميص . جعل لهم سرابيل سودًا من اللؤم على طريق المثل ، لأنهم يقولون للكريم النقى العرض : هو طاهر الثوب أبيض السربال .

والشاهد فيه نصب « ويلا » ، والأكثر فى كلامهم رفعه بالابتداء .

(٣) ط : « وربما قالوا : وكيلا » .

هذا بابٌ منه استَكرهه النحويّون ، وهو قبيح فوضعوا الكلامَ فيه على غير ما وضعت العرب

وذلك قولك : وَيْحٌ له وتَبٌّ ، وتبًّا لك ووَيْحًا . فجعلوا التَّبَّ بمنزلة
١٦٨ الوَيْحِ ، وجعلوا ويحٌ بمنزلة التَّبِّ ، فوضعوا كلَّ واحد منهما على غير الموضع الذى وَضَعَتْه العربُ .

ولا بُدَّ لوَيْحٍ مع قبحها من أن تُحْمَلَ على تَبٍّ ، لأنَّها إذا ابتُدِئَتْ لم يجزْ (١) حتى يُبْنَى عليها كلامٌ (٢) ، وإذا حملتَها على النصب كنتَ تَبنيها على شيء مع قُبْحِها . فإذا قلتَ : وَيْحٌ له ثم ألحقتَها التبَّ فإنّ النصبَ فيه أحسنُ ؛ لأن تبًّا إذا نصبتَها فهى مستَغنيةٌ عن لَك ، فإنَّما قَطعتَها من أوّلِ الكلام كأنك قلتَ : وتبًّا لك ، فأجريتَها على ما أجرتْها العربُ (٣) .

فأمّا النَّحويّون فيجعلونها بمنزلة وَيْحٍ . ولا تُشبهُها لأنَّ تبًّا تَستغنى عن لَكَ ولا تَستغنى وَيْحٌ عنها ، فإذا قلتَ : تبًّا له ووَيْحٌ له فالرفعُ ليس فيه كلامٌ ، ولا يَختلف النحويّون فى نصبِ التبّ إدا قلت : وَيْحٌ له وتبّا له . فهذا يدلّك على أنَّ النصبَ فى تبّ فيما ذكرنا أحسنُ ، لأنّ « له » لم يَعْمَلْ فى التبِّ .

---

(١) ط : « لم يحسن » .

(٢) السيرافى : يعنى حتى يؤتى له بالخبر ؛ لأن العرب لا تقول ويح ولا ويل إلا مع خبرهما . وإن نصبت فقد بنيتها على شئ ينصبها مع قبحها ، كما جاء تبا وما أشبه ذلك . فإذا قلت تبا له وويح له فجئت لويح بخبر ، وهو اللام ، حسن الرفع فى ويح وإن نصبت تبا ، ولا يختلف النحويون فى نصب التب إذا كان معه له .

(٣) ط : « على ما أجرت العرب » .

هذا بابُ ما ينتصب فيه المصدرُ كان فيه الألفُ واللام أو لم يكن فيه على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُه ، لأنه يَصيرُ فى الإخبارِ والاستفهامِ بدلا من اللفظ بالفعل ، كما كان الحَذَرَ بدلا من احْذَرْ فى الأمر

وذلك قولك : ما أنت إلاّ سَيْرًا ؛ وإلاَّ سَيْرًا سَيْرًا (١) ، وما أنت إلاّ الضَّربَ الضربَ ، وما أنت إلاّ قَتْلا قَتْلا ، وما أنت ألاّ سَيرَ البَرِيدِ [سيرَ البريدِ] . فكأنه قال فى هذا كلِّه : ما أنت إلاّ تَفْعَلُ فعلاً ، وما أنت إلاّ تَفْعَلُ الفعلَ ، ولكنَّهم حذفوا الفعل لما ذكرتُ لك .

وصار فى الاستفهام والخَبَرِ بمنزلته فى الأمرِ والنهيِ (٢) لأنَّ الفعلَ يقع ههنا كما يقع فيهما ، وإن كان الأمرُ والنهيُ أقوى ، لأنَّهما لا يكونان بغير فعلٍ ، فلم يَمتنع (٣) المصدرُ ههنا [أن يَنتصب] ، لأنَّ العمل يقع ههنا مع المصدر (٤) فى الاستفهام [والخبرِ ، كما يقع فى الأمر والنهى ، والآخِرُ غيرُ الأوّل كما كان ذلك فى الأمر والنهى ، إذا قلت : ضَرْبًا فالضربُ غيرُ المأمور] .

وتقول : زيدٌ سيرًا سيـرًا ، وإنّ زيدًا سيرا سيرا ، وكذلك فى لَيْتَ ولَعَلَّ ولكنّ وكأَنّ وما أشبه ذلك ، [وكذلك إن قلت : أنت الدَّهرَ سَيْرا سَيْرا] ، وكان عبدُ الله الدَّهرَ سَيْرًا سيرا ، وأنت مُذُ اليومِ سَيْرا سَيْرا .

---

(١) ط : « وإنما أنت سيرا سيرا » .

(٢) ط : « بمنزلة الأمر والنهى » .

(٣) هذا الصواب من ط . وفى الأصل : « فلم يقع » .

(٤) هذا من ط : وفى الأصل : « لأن الفعل يقع ههنا كما يقع ثمة » .

واعلم أنَّ السيرَ إذا كنتَ تخبر عنه فى هذا الباب فإنَّما تُخْبِرُ بسَيْرٍ متّصِلٍ بعضُه ببعضٍ فى أىِّ الأحوال كان . وأمَّا قولك : إنما أنت سيرٌ فإنما جعلتَه خبرًا لأنتَ ولم تضمِرُ فِعْلا . وسنبيِّن لك وجهَه إن شاء الله .

ومن ذلك قولك : ما أنت إلاّ شُرْبَ الإبل ، وما أنت إلاّ ضربَ الناس ، وما أنت إلاّ ضربًا الناسَ . وأمّا شربَ الإبلِ فلا ينوَّنُ لأنك لم تشبّهه بشرب الإبل [(١)] ، وأنَّ الشربَ ليس بفعلٍ يَقع منك على الإبل .

ونظيرُ ما انتَصب قولُ الله عزّ وجلّ فى كتابه : ﴿ فإمَّا مَنًّا بَعْدُ وإمَّا فِدَاءً [(٢)] ﴾ ، إنّما انتصب على : فإمّا تَمنّون منًّا وإمّا تُفادون فداءً ، ولكنَّهم حذفوا الفعلَ لما ذكرتُ لك .

ومثله قول [الشاعر ، وهو] جرير : ١٦٩

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِىَ القَوافِى فلا عِيًّا بهنّ ولا اجتلابا [(٣)]

كانّه نَفَى قولَه : فعِيًّا بهنّ واجتلابا ، أى فأَنا أَعْيَا بهنّ عِيًّا وأَجتلِبُهن اجتلابًا ، ولكنه نَفَى هذا حين قال : « فلا » .

ومثُله قولك : أَلم تَعلم يا فلانُ مَسِيرى فإتعابًا وطَرْدًا . فإنّما ذَكَرَ مُسرَّحَه وذكر مَسيره ، وهما عَمَلانِ ، فجعل المسيرَ إتعابا وجعل المسرَّحَ لا عِيَّ فيه ، وجعله فعلاً متَّصِلا إذا سار وإذا سَرَّحَ .

وإنْ شئتَ رفعت هذا كلَّه فجعلتَ الآخِرَ هو الأوّلَ ، فجاز على سعة الكلام . من ذلك قولُ الخَنساء :

---

(١) ط : « لأنه لم يشبهه بشرب الإبل » .

(٢) الآية ٤ من سورة محمد .

(٣) سبق الكلام عليه فى ص ٢٣٣ .

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتَّى إذا ادَّكرتْ فإنَّما هى إقبالٌ وإدبارُ (١)

فجعلها الإقبالَ والإدبارَ ، فجاز على سعة الكلام ، كقولك : نهارُك صائمٌ وليلك قائمٌ .

ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو متمِّم بن نُويْرة :

لَعَمْرِى وما دَهْرِى بتَأْبينِ هالِكٍ ولا جَزَعٍ مما أَصابَ فأَوْجَعَا (٢)

جَعَلَ دهرَه الجَزَعَ . والنصبُ جائزٌ على قوله : فلا عيًّا بهنّ ولا اجتلابًا . وإنّما أراد : وما دهرى دهرُ جزَعٍ ، ولكنّه جاز على سعة الكلام ، واستَخفّوا واختَصروا كما فُعل ذلك فيما مضى .

---

(١) ديوان الخنساء ٤٨ والخزانة ١ : ٢٠٧ وابن الشجرى ١ : ٧١ .

ادكرت : تذكرت . تصف ناقة أو بقرة فقدت ولدها فكلما غفلت عنه رتعت ، فإذا عاودتها الذكرى حنت إليه ، فأقبلت وأدبرت فى حيرة . فضربتها مثلا لفقدها أخاها صخرا .

والشاهد فيه التجوز فى الإخبار عن اسم العين بالمصدر .

قال السيرافى : النحويون يقدرون مثل هذا على تقديرين : أحدهما : أن يقدروا مضافا إلى المصدر ويحذفون كما يحذفون فى : واسأل القرية . والوجه الثانى : أن يكون المصدر فى موضع اسم الفاعل . وكان الزجاج يأبى إلا الوجه الأول . ومما يقوى الثانى أنك تقول : رجل ضخم وعبل ، فتجعلهما فى موضع اسم الفاعل وليسا بمصدرين لضخُم وعبُل .

(٢) المفضليات ٢٦٥ وسمط اللآلىء ٨٧ والمخصص ١٣ : ١١٩ واللسان (دهر) وشواهد المغنى للسيوطى ١٩٢ . يرثى أخاه مالك بن نويرة . يقال ما دهرى بكذا ، بمعنى ماهمى وإرادتى وعادتى . والتأبين : مدح الرجل ميتا ، كما أن التقريظ مدحه حيا .

وأمّا ما يَنتصب في الاستفهام من هذا الباب فقولُك : أَقِياماً يا فلانُ والناسُ قعودٌ ، وأَجُلوسًا والناسُ يعدُون [١] ، لا يريد أن يُخبِر أنه يَجلس ولا أنَّه قد
١٧٠ جلس وانقضى جلوسُه ، ولكنه يُخبِر أنَّه فى تلك الحال فى جُلوسٍ وفى قيامٍ .

وقال الراجز ، وهو العّجاج :

* أَطَرَبًا وأنتَ قِنَّسْرِىٌّ [٢] *

وإنّما أراد : أَتَطْرَبُ ، أى أنت فى حال طَرَبٍ ؟ ولم يُرِد أن يُخبِر عما مضى ولا عما يُستقبَل .

ومن ذلك قول بعض العرب [٣] : « أَغُدّةً كغُدّة البعير ومَوْتًا فى بيتِ سَلُولِيَّةٍ » ، كأنه إنما أراد : أأَغَدُّ غُدّةً كغُدّة البعير وأَموتُ موتا فى بيتِ سَلوليّةٍ . وهو بمنزلة أَطَرَبًا ، وتفسيره كتفسيرِه .

---

(١) ط : « يفرون » .

(٢) ديوان العجاج ٦٦ والخزانة ٤ : ٥١١ وأمالى ابن الشجرى ١ : ٢٦٢ وشواهد المغنى ١٨٠ واللسان (قنسر) . والقنسرى : الشيخ الكبير المسن ، وقيل : لم يسمع هذا إلاّ فى بيت العجاج . يقول : أتطرب وأنت شيخ . والطرب : خفة الشوق هنا ، وهو أيضا خفة السرور .

والشاهد نصب « طربا » على المصدر الموضوع موضع الفعل ، أى أتطرب طربا .

(٣) هو عامر بن الطفيل ، فى قصة أوردها الميدانى ٢ : ٥٧ برواية « غدةٌ كغدة البعير » بالرفع ، ونبه على رواية النصب التى أوردها سيبويه . وكذا جاء فى اللسان : « أغدّةً » بالنصب .

وقال جريرٌ :

أَعَبْدًا حَلَّ فى شُعَبَى غَرِيبًا ... أَلُؤْمًا لا أَبالك واغترابا (١)

يقول : أَتَلؤُم لُؤْمًا وأَتَغترب اغترابا ، وحَذَفَ الفعلين فى هذا الباب ، لأنَّهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل ، وهو كثيرٌ فى كلام العرب .

[وأما عبدًا فيكون على ضربينِ : إن شئت على النداء ، وإن شئت على قوله : أَتَفتخر عبدًا ، ثم حذف الفعل] .

وكذلك إن أخبرتَ ولم تَستفهم ، تقول : سَيْرًا سيرًا ، عنيتَ نفسَك أو غيرَك ، وذلك أنَّك رأيت رجلاً فى حال سيرٍ أو كنت فى حالِ سيرٍ ، أو ذُكر رجل بسيرٍ (٢) أو ذُكرتَ أنت بِسيرٍ ، وجَرى كلامٌ يَحسن بناءُ هذا عليه كما حسن فى الاستفهام . لأنَّك إنما تقول : أَطَرَبًا وأَسَيْرًا ، إذا رأيتَ ذلك من الحال أو ظننتَه فيه .

وعلى هذا يجرى هذا البابُ إذا كان خبرًا أو استفهاما ، إذا رأيتَ رجلا فى حال سيرٍ أو ظننتَه فيه ، فأَثبتَّ ذلك له .

وكذلك « أنت » فى الاستفهام ، إذا قلتَ : أَأَنت سيرًا . ومعنى هذا الباب أنَّه فِعْلٌ متّصِلٌ فى حال ذكرِك إيّاه استفهمتَ أو أَخبرتَ ، وأَنّك فى حال ذكرِك شيئًا من هذا الباب تَعْمَلُ فى تثبيتِه لك أو لغيرك .

---

(١) ديوان جرير ٦٢ والخزانة ١ : ٣٠٨ والعينى ٣ : ٤٩ ومعجم البلدان (شعبى) . يعيّر العباس بن يزيد الكندى بحلوله فى شعبى ، لأنه كان حليفا لبنى فزارة وشعبى من بلادهم ، والحلف عار عند العرب . جعله عبدا لئيما نازلا فى غير أهله ، فأنكر عليه أن يجمع بين اللؤم والغربة .

والشاهد نصب « لؤما واغترابا » لوقوعه موقع الفعل .

(٢) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « أو ذكرت رجلا يسير » .

ومثل ما تَنصبه فى هذا الباب وأنت تَعنى نفسَك قولُ الشاعرِ :

سَمـاعَ اللهِ والعُلَمـاءِ أنِّـى ⁂ أَعوذ بِحَقْوِ خالِكَ يا ابنَ عَمْرِو [(١)]

١٧١ وذلك أنه جعل نفسَه فى حالِ مَنْ يُسْمِعُ ، فصار بمنزلة من رآه فى حال سيْرٍ فقال : إسَماعا [(٢)] اللهَ ، بمنزلة قولك : ما أنت إلاّ ضربًا الناسَ ، وإلاّ ضَربَ الناسِ ، إذا حذفتَ التنوينَ تخفيفا .

هذا باب ما يَنتصب من الأسماء التى أُخذت من الأفعالِ انتصابَ الفعل ، استفهمتَ أو لم تَستفهم

وذلك قولك : أَقائمًا وقد قَعَدَ الناسُ ، وأَقاعِدًا وقد سار الرَّكْبُ. وكذلك إن أردتَ هذا المعنى ولم تَستفهم ، تقول : قاعِدًا عَلِمَ اللهُ وقد سار الركبُ ، وقائمًا قد عَلِمَ اللهُ وقد قَعَدَ الناسُ .

وذلك أنّه رأى رجلاً فى حال قيامٍ أو حال قُعودٍ ، فأراد أن ينبِّهه ، فكأَنّه لَفَظَ بقوله : أتقومُ قائما وأَتَقْعد قاعدا ، ولكنَّه حذف استغناءً بما يرى من الحال ، وصار

---

(١) اللسان (سمع ، حقا) . والحقو ، بفتح الحاء وكسرها : الخاصرة . والمعنى أشهد الله والعلماء أنى أعوذ بخالك من شرك . وإنما ذكر الحقو لأنه موضع احتضان الشيء وستره . يقال عاذ بحقوه ، إذا لجأ إليه ليمنعه .

والشاهد نصب « سماع » نائبا عن فعله ، أى أسمع الله والعلماء إسماعا ، فوضع اسم المصدر مكان المصدر ، كما قالوا أعطيته عطاء .

(٢) ط : « سماعا » .

الاسمُ بدلاً من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر فى هذا الموضع (١) .

ومثل ذلك : عائذًا بالله من شرّها ، كأنَّه رأى شيئًا يُتَّقَى فصار عند نفسه فى حال استعاذةٍ ، حتَّى صار بمنزلة الذى رآه فى حال قيامٍ وقُعودٍ ، لأنه يَرَى نفسَه فى تلك الحال ، فقال : عائذًا [بالله] ، كأنّه قال : أعوذ بالله عائذًا بالله ، ولكنَّه حذف الفعل لأنَّه بدلٌ من قوله : أَعوذُ بالله ، فصار هذا يَجرى ها هنا مجرى عِياذًا بالله . ومنهم من يقول : عائذٌ بالله من شرّ فلان .

وإذا ذكرتَ شيئًا من هذا الباب فالفعل متّصِلٌ فى حال ذكرِك وأنت تَعمل فى تثبيته لك أو لغيرك فى حال ذكرِك إيّاه ، كما كنتَ فى باب حمدًا وسَقيًا وما أشبهه ، إذا ذكرتَ شيئًا منه فى حال تزجيةٍ وإثباتٍ ، وأُجريتَ عائذا [بالله] فى الإضمارِ والبدل مجرى المصدر ، كما كان هَنيئًا بمنزلة المصدر فيما ذكرتُ لك .

وقال الشاعر ، وهو عبد الله بن الحارث السَّهميُّ ، من أصحاب (٢) رسول الله ﷺ :

---

(١) السيرافى ما ملخصه : هذا الباب مثل ما مضى فى الباب الذى قبله ، غير أن ذاك بمصدر وهذا باسم الفاعل . وقدَّر سيبويه أن العامل فيه مثل الفعل الذى يعمل فى المصادر ، كأنه يقول : أتقوم قائما .. إلخ . وأنكره بعض الناس لأن لفظ الفعل لا يكاد يعمل فى اسم الفاعل الذى من لفظه ، وما جاء من ذلك يُصرف إلى أنه مصدر لا اسم فاعل . كذا قال المبرد . والقول عندى ما قاله سيبويه ، لأنه قد تكون الحال توكيدًا كما يكون المصدر توكيدًا ، وإن كان الفعل قد دل عليه .

(٢) من أصحاب رسول الله ﷺ ، ليس فى ط . وفى الأصل : « من صاحب » .

أَلْحِقْ عَذابَكَ بالقومِ الّذين طَغَوْا   وعائذًا بك أَنْ يَعْلُوا فيُطْغونِى (١)

فكأنه قال : وعياذًا بك (٢) .

ومثله قوله :

أراكَ جمعتَ مسألةً وحِرْصًا   وعند الحقِّ زَحَّارًا أُنانًا (٣)

كأنه قال : [تَزَحَر] زَحيرا و [تَئِنُّ] أَنينا ، [ثم وضعه مكان هذا ، أى أنت عند الحقّ هكذا] .

---

(١) السيرة ٢١٦ وهو آخر أبيات ستة له فيها ، والروض الأنف ١ : ٢٠٨ والحماسة ٤٧٥ بشرح المرزوقى ، واللسان (عوذ) . ويعنى بالذين طغوا المشركين الذى كانوا يضطهدون مسلمى مكة واضطروهم إلى الهجرة إلى الحبشة ، فقال عبد الله هذا الشعر يذكر ما كان منهم . ورواية السيرة : « بغوا » . يقول : أعوذ بك يا رب أن يعلو المسلمين ويظهروا عليهم فيطغونى وإياهم . ورواية السيرة واللسان : « أن يغلوا » ، من الغلّو .

والشاهد وضع « عائذا » موضع المصدر النائب عن فعله ، أى أعوذ عياذا .

(٢) هذه الجملة ساقطة من ط .

(٣) لم ينسبه الشنتمرى ، وهو للمغيرة بن حبناء ، يخاطب أخاه صخرًا وكنيته ابن ليلى ، كما فى اللسان (أنن) . وأنشده فى اللسان (زحر) بدون نسبة . المسألة ، يعنى سؤال الناس . عند الحق ، أى عندما يلزمك من حق . ويروى : « وعند الفقر » . والزحار : الذى يئن عند السؤال لبخله . والأنان ، ذكر السيرافى أنه صفة مثل خُفاف وليس بمصدر . وقبله :

بلونا فضل مالك يا ابن ليلى   فلم تك عند عسرتنا أخانا

والشاهد فيه نصب « زحارا » ، وهو مبالغة زاحر ، وضع المصدر ، وهو الزحير ، الواقع بدلا من اللفظ بالفعل تزحر .

هذا باب ما جرى من الأسماء التى لم تؤخذْ من الفِعل مجرى الأسماءِ التى أُخذت من الفعل (١)

وذلك قولك : أَتميميًّا مرّة وقَيْسِيًّا أُخْرَى .

وإنّما هذا أنّك رأيتَ رجلا فى حال تَلَوُّنٍ وتنقُّلٍ ، فقلتَ : أتميميّا مرّةً وقيسيًّا أُخْرَى ، كأنك قلت : أتَحوَّلُ تميميّا مرّةً وقيسيّا أخرى . فأنت فى هذه الحال تَعمل فى تثبيتِ هذا له ، وهو عندك فى تلك الحال فى تَلَوُّنٍ وتنقُّلٍ ، وليس يَسأله مسترشِدًا عن أمرٍ هو جاهٌل به ليفهِّمَه إيّاه ويُخبِرَه عنه ، ولكنه وبَّخه بذلك .

وحدّثنا بعضُ العرب ، أنّ رجلاً من بنى أَسَدٍ قال يومَ جَبَلَةَ واستَقبله بَعِيرٌ أَعْوَرُ فتَطَيَّرَ [منه] ، فقال : يا بنى أسد ، أَعْوَرَ وذا نابٍ (٢) ! فلْم يرد أن يَسترشدهم ليُخبِروه عن عَوَرِهِ وصحّته ، ولكنه نَبَّهَهم ، كأنه قال : أتَستقبلون أَعْوَرَ وذا ناب ! فالاستقبالُ فى حال تنبيهه إيّاهم كان واقعًا ، كما كان التلوُّنُ والتنقّلُ عندك ثابتينِ فى الحال الأوّل (٣) ، وأراد أن يثبِّت لهم الأعورَ ليَحذروه .

ومثل ذلك قول الشاعر (٤) :

---

(١) السيرافى : هذا الباب مثل الذى قبله ، إلا أن الاسم الذى نصبه ليس بمأخوذ من فعل ، فأحوج إلى تقدير فعل ليس من لفظه مما شاهده من حاله .

(٢) اللسان (عور ٢٩٢) .

(٣) ط : « الأولى » .

(٤) هى هند بنت عتبة ، كما فى السيرة ٤٦٨ والعينى ٣ : ١٤٢ والخزانة ١ : ٥٥٦ . وانظر الروض الأنف ٢ : ٨٢ – ٨٣ حيث تكلم فى البيت .

أَفى السِّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وغِلْظَةً وفى الحَرْبِ أَشباهَ الإِماءِ العَوارِكِ (١)

أى تَنقَّلُون ، وتَلوَّنُونَ مرّةً كذا ومرّةً كذا . وقال :

أَفى الوَلائِمِ أَولادًا لواحِدةٍ وفى العِيادةِ أَولادًا لعَلاَّتِ (٢)

١٧٢ وأما قول الشاعر (٣)

* أَعبْدًا حَلَّ فى شُعَبَى غَريبًا (٤) *

---

(١) المراجع المتقدمة واللسان (عير ، عرك) بدون نسبة فيه . قالته لَفَلٍّ قريش حين رجعوا من بدر ، تحرضهم على المسلمين ، وذلك قبل أن تسلم يوم الفتح . والأعيار : جمع عير ، بالفتح ، وهو الحمار أهليا كان أم وحشيا . والحمار مثل فى البلادة والجهل والجفاء . والجفاء : الغلظة والفظاظة . أشباه : أمثال ، وفى اللسان (عرك) : « أمثال » . والعوارك : جمع عارك ، وهى الحائض . ط والسيرة : « أشباه النساء » .

والشاهد فيه نصب « أعيارا » بإضمار فعل وضعت هى موضعه بدلاً من اللفظ به .

(٢) اللسان (علل ٤٩٨) برواية : « وفى المآتم » ، وهو جمع مأتم ، وهو كل مجتمع من رجال أو نساء فى حزن أو فرح . قال :

حتى تراهن لديه قُيَّما كما ترى حول الأمير المأتما

فالمأتم هنا رجال لا محالة . والولائم : جمع وليمة ، وهو الطعام يدعى إليه . لعلات : جمع علَّة بالفتح ، وأولاد العلات : الذين أمهاتهم شتى وأبوهم واحد ، كأنه يعل من كل منهن ، والعلل : الشرب الثانى . وهذا مثل فى الاختلاف . يقول : أتصيرون بمنزلة أولاد الأم الواحدة حين تشهدون الولائم ، وتكونون بمثابة أولاد العلات فى عيادة المرضى ! يهجوهم بالشراهة وخسة النفس .

والشاهد فيه نصب « أولادا » بإضمار فعل وضعت هى موضعه بدل اللفظ به .

(٣) هو جرير كما سبق فى ص ٣٣٩ .

(٤) عجزه كما سبق :

* ألؤما لا أبالك واغترابا *

فيكون على وجهين : على النداء ، وعلى أنّه رآه فى حال افتخار واجتراءٍ (١) ، فقال : أَعبدًا ، أى أَتَفْخَرُ عبدا ، كما قال : أَتميميًّا [مرّةً] .

وإنَ أَخبرتَ فى هذا الباب على هذا الحدّ نصبتَ أيضًا كما نصبتَ فى حال الخبر الاسمَ الذى أُخذ من الفعل ، وذلك قولك : تمَيميًّا قد عَلِمَ اللهُ مرّةً وقيسيًّا أُخرى . فلم تردْ أن تُخبِر القومَ بأمرٍ قد جهلوه ، ولكنّك أردتَ أن تَشتِمَه بذلك ، فصار بدلاً من اللفظ بقولك : أَتَتَمَّمُ مرّةً وتَتَقَيَّسُ أخرى ، وأَتَمضون وقد استَقبلكم هذا (٢) ، وتَنَقَّلُون وتَلَوَّنُون ، فصار هذا كهذا ، كما كان تُرْبًا وجَنْدَلاً (٣) بدلاً من اللفظ بتَرِبْتَ وجَنْدَلْتَ لو تُكُلِّمَ بِهما (٤) .

ولو مثَّلت ما نصبتَ عليه الأعيارَ والأعورَ فى البدل من اللفظ لقلت : أَتَعَيَّرونَ مرّةً ، وأَتَعَوَّرونَ إذا أوضحتَ معناه ، لأنّك إنما تُجريه مجرى ما له فِعْلٌ من لفظه ، وقد يجرى مجرى الفعل ويَعمل عملَه ، ولكنّه كان أحسنَ أن توضِّحه بما يُتكلّم به إذا كان لا يغيِّر معنى الحديث . وكذلك هذا النحوُ ولكنه يُتْرَكُ استغناءً بما يَحسُن من الفعل الذى لا يَنقض المعنى (٥) .

---

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « اجتزاء » .

(٢) يشير إلى قولهم : « يابنى أسد ، أعور وذا ناب » فى ص ٣٤٣ .

(٣) ط : « فصار هذا هكذا كما صار تربا وجندلا » .

(٤) السيرافى : « كان فى نسخة أبى بكر محمد بن على مبرمان : بدلا من تربت وجندلت . وفى غيرها : تربت وجُندلت على ما لم يسمّ فاعله » .

(٥) السيراف : يعنى أنهم لما جَعلوا : فى السلم أعيارا ، وأعور وذا ناب ، كقولهم : أقائما وقعد الناس ، والأعيار والأعور ليس بمأخوذ من فعل يجرى عليه ، وقائما مأخوذ من فعل وقد أضمر ناصبه على لفظ الفعل الذى أخذ منه كان الأحسن فى الأعيار والأعور أن يقدر فعل من لفظه وإن كان لا يستعمل ، إذ قد يجرى مثله فى الكلام على طريق التشبيه . ألا ترى أنا نقول : قد ترجلت المرأة ، إذا تشبهت بالرجال . فهذا التقدير أحسن فى مثل هذا .

وأما قوله جَلَّ وعزّ : ﴿ بَلَى قَادِرِينَ [١] ﴾ ، فهو على الفعل الذى أُظهر ، كأَنّه قال : بَلَى نَجمعُها قادرينَ . حدّثنا بذلك يونسُ .

وأما قوله ، وهو الفرزدق :

علي حَلْفةٍ لا أَشْتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا ولا خارجًا مِنْ فِيَّ زُورُ كَلامِ [٢]

فإنّما أراد : ولا يَخرج فيما أَستقبلُ ، كأَنّه قال : ولا يَخرج خُروجًا . ألا تراه ذكر « عاهدتُ » فى البيت الذى قبله فقال :

أَلَمْ تَرَنِى عاهدتُ ربِّى وإنَّنِى لبَيْنَ رِتاجٍ قائمًا ومَقامِ [٣]

١٧٤ ولو حمله على أنَّه نَفَى شيئًا هو فيه ولم يرد أن يَحمله على عاهدتُ جاز [٤] . وإلى هذا الوجه كانَ يَذْهَبُ عيسى فيما نُرَى ، لأنَّه لم يكن يَحمله على عاهدتُ .

فإذا قلتَ : ما أنت إلاّ قائمٌ وقاعدٌ ، وأنت تَميميٌّ مرّةً وقيسيٌّ أخرى ، وإنّى عائذ بالله ، ارتَفع . ولو قال : هو أَعْوَرُ وذو نابٍ ، لَرَفَعَ . هذا كلُّه ليس فيه إلاّ الرفعُ ، لأنّه مبنّى على الاسم الأوّل ، والآخِرُ هو الأوّل فجرى عليه .

---

(١) الآية ٤ من سورة القيامة .

(٢) ديوان الفرزدق ٧٦٩ والخزانة ١ : ١٠٨ / ٢ : ٢٧٠ والكامل ٦٩ . يقوله حين تاب عن الهجاء وقذف المحصنات ، وعاهد الله على ذلك بين رتاج الكعبة ومقام إبراهيم .

والشاهد فيه : « ولا خارجا » ، نصب لوقوعه موقع المصدر النائب عن فعله ، أى لا يخرج زور كلام خروجًا .

(٣) الرتاج : الباب العظيم ، أو الباب المغلق . والمراد رتاج الكعبة . وقد استشهد فى اللسان (رتج) بهذا البيت بدون نسبة .

(٤) ط : « لجاز » .

وزعم يونس أنّ من العرب من يقول : عائذ بالله ، يريد : أنا عائذ بالله ، كأنه أمرٌ قد وقع ، بمنزلة الحمدُ لله وما أشبهه (١) .

وزعم الخليل رحمه الله أنَّ رجلاً لو قال : أَتميميٌّ ، يريد : « أنتَ » ويُضمِرها لأَصاب .

وإنما كان النصبُ ها هنا الوجهَ لأنَّه موضعٌ يكون الاسمُ فيه معاقِبًا للّفظِ بالفعل ، فاختير فيه كما يختار فيما مضى من المصادر التى فى غير الأسماءِ . والرفُع جيّدٌ لأنَّه المحدَّثُ عنه والمستفهَمُ . ولو قال : أَعْوَرُ وذو نابٍ ، كان مصيبا .

وزعم يونس أنّهم يقولون : عائذٌ بالله . فإن أَظهرِ هذا المضمرَ لم يكن إلاّ الرفعُ ، إذ جاز الرفعُ وأنت تُضْمِرُ (٢) ، وجاز لك أن تحمل (٣) عليه المصدَر ، وهو غيرُه ، فى قوله : أنت سَيْرٌ سَيْرٌ (٤) فلم يجز حيث أَظْهَرَ الاسم عندهم إلا الرفع (٥) ، كما أنّه لو أَظْهَرَ الفعلَ الذى هو بدلٌ منه لم يكن إلاّ نصبا .

---

(١) ط : « وما أشبه ذلك » .

(٢) السيرافى : ولقد تأول بعض المتقدمين فى النحو ممن أدركته رواية عن على بن أبى طالب فى قوله تعالى : ﴿ ونحن عصبةً ﴾ ، بنصب عصبة ، وزعم أن عصبة تنصب كما تقول العرب : إنما العامرى عمته ، فجعل عصبة بمنزلة المصدر . ورددت أنا ذلك فقلت : إنما يجوز هذا فى المصادر دون الأسماء ، تقول أنت سيرا ولا تقول أنت سائرا . وعصبة اسم لا مصدر .

(٣) ط : « تجعل » .

(٤) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « عليه المصدر حيث قلت ما أنت إلا سير وهو غيره » .

(٥) ط : « فلم يجز حيث أظهر عندهم غيره » .

فكما لم يجزْ فى الإضمار أن تُضْمِرَ بعد الرفع (١) ناصبًا كذلك لم تُضْمِرْ بعد الإظهار ، وصار المبتدأُ والفعلُ يَعمل كلٌّ واحد منهما على [حِدةٍ فى هذا الباب ، لا يَدخل واحدٌ على] صاحبه .

هذا باب ما يجىء من المصادر مُثَنًّى منتصِبا على إضمارِ الفعل المتروكِ إظهارُه

وذلك قولك : حَنانَيْكَ ، كأَنه قال : تحَنُّنًا بعد تحَنّنٍ ، [كأَنّه يَسترحمه ليَرحمه] ، ولكنَّهم حذفوا الفعل لأنَّه صار بدلاً منه .

ولا يكونُ هذا مثنًّى إلاّ فى حالِ إضافةٍ ، كما لم يَكن سُبْحانَ اللهِ ومَعاذَ اللهِ إلاَّ مضافًا (٢) . فَحنانَيْك لا يَتصرَّفُ ، كما لم يَتصرّفْ سُبحانَ الله وما أشبه ذلك . قال الشاعر ، وهو طَرَفة بن العبد :

أَبا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فآسْتَبْقِ بَعْضَنـا ... حَنانَيْكَ بعضُ الشرِّ أَهْوَنُ من بَعْضِ (٣)

وزعم الخليل رحمه الله أنّ معنى التثنية أنّه أراد تحنُّنا بعد تحنّنٍ ، كأَنّه قال :

---

(١) ط : « الرافع » .

(٢) ط : « مضافين » .

(٣) ديوان طرفة ٤٨ والهمع ١ : ١٩٠ ، وابن يعيش ١ : ١١٨ ، واللسان (حنن ٢٨٦) . وأبو منذر : كنية عمرو بن هند . يخاطبه حين أمر بقتله ، وذكر قتله لمن قتل من قومه ، تحريضًا لهم على المطالبة بثأره .

والشاهد فيه نصب « حنانيك » على المصدر النائب عن الفعل . وقد ثنى « حنانيك » لإرادة التكثير ، لأن التثنية أول مراتب التكثير .

كلّما كنتُ فى رحمةٍ وخيرٍ منك فلا يَنْقَطِعَنَّ وَليَكُنْ موصولا بآخرَ من رحمتك . ١٧٥

ومثلُ ذلك : لَبَّيْك وسَعْدَيْك ، وسمعنا من العرب من يقول : سبحانَ اللهِ وحَنانَيْهِ ، كأنّه قال : سبحانَ اللهِ واسترحامًا ، كما قال : سبحانَ اللهِ ورَيْحانَه ، يريد : واسترزاقَه (١) .

وأمّا قولك : لَبَّيْك وسَعْدَيْك فانتَصب [هذا] كما انتَصب سبحانَ اللهِ ، وهو أيضًا بمنزلة قولك إذا أخبرتَ : سَمْعًا وطاعةً . إلاَّ أنّ لَبَّيْك لا يتصرّف (٢) ، كما أنَّ سبحانَ اللهِ وعَمْرَك اللهَ وقِعْدَك اللهَ لا يتصرّف .

ومن العرب من يقول : سَمْعٌ وطاعةٌ ، أى أَمْرى سَمْعٌ وطاعةٌ ، بمنزلة :

* فقالت حَنانٌ ما أَتى بك ها هنَا (٣) *

وكما قال : سَلامٌ .

والذى يَرتفع عليه حَنانٌ وسمْعٌ وطاعةٌ غيرُ مستعمَل ، كما أنّ الذى يَنتصب عليه لَبَّيْك وسبحانَ اللهِ غيرُ مستعمَل .

وإذا قال : سَمْعًا وطاعةً فهو فى تزجيةِ السَّمعِ والطاعةِ ، كما قال : حَمْدًا وشُكْرًا ، على هذا التفسير .

ومثل ذلك : حَذارَيْكَ ، كأنّه قال : لِيكنْ منك حَذَرٌ بعد حَذَرٍ ، كما

---

(١) انظر ما سبق فى ص ٣٢٢ س ٧ .

(٢) ط : « تتصرف » فى هذا الموضع وتاليه .

(٣) تمامه كما سبق فى ص ٣٢٠ س ٤ :

* أذو نسب أم أنت بالحى عارف *

أنَّه (١) أراد بقوله لَبَّيْك وسَعْدَيْك : إجابةً بعد إجابةٍ ، كأنّه قال : كلَّما أجبتُك في أمرٍ فأنا في [الأمر] الآخَر مجيبٌ ، وكأنّ هذه التثنيةَ أشدُّ توكيدا .

ومثُله إلاّ أنَّه قد يكون حالاً وقع عليه الفعلُ ، قول الشاعر ، وهو عبدُ بني الحَسْحاسِ :

إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُرْدِ مِثْلُه دَوالَيْكَ حتّى ليس للبُرْدِ لابِسُ (٢)

أي مداوَلَتك ، ومداوَلةً [لك] . وإن شاء كان حالاً . ومثله أيضًا :

* ضَرْبًا هَذاذَيْكَ وطَعْنًا وَخْضَا (٣) *

---

(١) ط : « كأنه » .

(٢) ديوان سحيم ١٦ والخزانة ١ : ٢٧١ والعيني ٣ : ٤٠١ وابن يعيش ١ : ١١٩ والهمع ١ : ١٨٩ واللسان (دول ٢٦٩) وأمالي الزجاجي ١٣١ . كان العرب يزعمون أن المتحابين إذا شق كل واحد منهما ثوب صاحبه دامت مودتهما ولم تفسد . والبرد : الثوب . ويروى : « ما لذا البرد لابس » . وفي البيت إقواء لأنه من أبيات مكسورة الروى . وروى : « حتى كلنا غير لابس » ، وعلى هذه فلا إقواء .

والشاهد فيه « دواليك » ، نصبت على المصدر الموضوع موضع الحال ، وثنى لأن المداولة من اثنين . والكاف للخطاب ، لا يتعرف ما قبلها بها ، فلذا يصح وقوعه حالا .

(٣) البيت للعجاج في ديوانه ٣٥ وأمالي الزجاجي ١٣٢ والخزانة ١ : ١٧٤ والعيني ٣ : ١١٩ والهمع ١ : ١٨٩ وابن يعيش ١ : ١١٩ . وهو في اللسان (هذذ ، وخض) بدون نسبة ، من أرجوزة يمدح بها الحجاج وذكر فيها ابن الأشعث وأصحابه . هذاذيك : قطعا بعد قطع . والوخض : الطعن الجائف ، يعني ضرب الأعناق وطعن الأجواف .

والشاهد فيه نحو ما قبله في « هذاذيك » .

ومعنى [تثنية] دَوالَيْكَ أَنَّه فِعْلٌ من اثنينِ ، لأنّى إذا داولتُ فمن كلٍّ واحدٍ منّا فِعْلٌ . وكذلك هَذاذَيْكَ ، كأنّه يقول : هذًّا بعد هذٍّ من كلِّ وجهٍ . ١٧٦
وإن شاء حَمَلَه على أنّ الفعلَ وَقَعَ هذًّا بعد هذّ ، [فَنَصَبَه] على الحال .

وزعم يونس أنّ لَبَّيْك اسمٌ واحدٌ ولكنَّه جاء على [هذا] اللفظِ فى الإضافة ، كقولك : عَلَيْكَ (١) .

وزعم الخليل أنّها تثنيةٌ بمنزلة حَوالَيْكَ ، لأنّا سمعناهم يقولون : حَنانٌ (٢) . وبعضُ العرب يقول : « لَبٍّ » فيُجريه مُجرى أَمْسِ وغاقِ ، ولكنّ موضعَه نصبٌ . وحَوالَيْكَ بمنزلة حَنانَيْكَ .

ولستَ تحتاج فى هذا الباب إلى أن تُفْرِدَ ، لأنَّك إذا أَظهرت الاسمَ تَبَيَّن أنه ليس بمنزلة عَلَيْكَ وإِلَيْكَ ؛ لأنك [لا] تقول : لَبَّى زيدٍ وسَعْدَى زيدٍ (٣) .

وقد قالوا : حَوالَكَ [فأَفردوا] ، كما قالوا : حَنانٌ . قال الراجز :

أَهَدَمُوا بيتَك لا أَبَالَكَا وحسبوا أنَّك لا أَخالَكَا (٤)

* وأَنا أَمشِى الدَّأَلَى حَوالَكَا (٥) *

---

(١) الرمانى : وجه قول يونس أن المصادر يقل فيها التثنية والجمع .

(٢) انظر شاهده فى ص ٣٢٠ .

(٣) لَبَّى وسعدَى هنا بالقصر فيهما ، لا بإسكان الياء .

(٤) الرجز فى اللسان (حول ، دأل) والكامل ٣٤٧ وأمالى الزجاجى ١٣٠ والحيوان ٦ : ١٢٨ وهمع الهوامع ١ : ١٤٥ . وهو من تكاذيب الأعراب ، يزعمون أنه من قول الضب لولده ، أيام كانت الأشياء تتكلم .

(٥) الدألى : مشية فيها تثاقل ، يقال : مرّ يدأل بحمله .
والشاهد فيه « حوالكا » حيث جاء مفردا ، والمستعمل فيه التثنية .

وقال :

دَعَوْتُ لِما نابَنِى مِسْوَرًا فَلَبَّى فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ (١)

فلو كان بمنزلة عَلَى لقال : فَلَبَّى يَدَىْ مسور ، لأنّك تقول : عَلَى زيدٍ ، إذا أَظهرتَ الاسمَ .

هذا باب ذكر معنى لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ وما اشتُقّا منه (٢)

وإنما ذُكر ليبيَّن لك وجهُ نصبِه ، كما ذُكر معنى سُبْحانَ الله .

---

(١) الخزانة ١ : ٢٦٨ وشواهد المغنى ٣٠٧ وهو من الخمسين ، وقال السيوطى : هو لأعرابى من بنى أسد . يقول : دعوت مسورا لرفع نائبة عنى فأجابنى وكفانى مئونتها . وكأنه سأله فى دية .

والشاهد فيه « فلبى » بإثبات الياء للتثنية ، فهو رد على يونس فى زعمه أن لبيك بمنزلة عليك ، ولو كان بمنزلتها لأثبت الألف كما تقول على زيد فى الإظهار . وقال الرمانى : « فهذا شاهد على أن الياء تثبت مع الإضافة إلى الظاهر . وقد ثبت به أيضا أن التثنية تكون للمبالغة » .

(٢) السيرافى : اعلم أن التثنية فى هذا الباب الغرض منها التكثير وأنه شىء يعود مرة بعد أخرى ، ولا يراد بها اثنان فقط من المعنى الذى يذكر . والدليل على ذلك أنك تقول : ادخلوا الأول فالأول ، فإنما غرضك أن يدخل كل ، وجئت بالأول فالأول حتى تعلم أنه شىء بعد شىء . ثم قال : ولا تحتاج إلى تكريره أكثر من مرة فيعلم له أنه شىء يعود بعد الأول ويكثر ، فتكتفى بذلك اللفظ . وهذا المثنى كله غير متصرف ، أى إنه لا يكون إلا مصدرا منصوبا أو اسما فى موضع الحال . وإنما لم يتمكن لأنه دخله بالتثنية لفظا معنى التكثير ، ودخل هذا اللفظ لهذا المعنى فى موضع المصدر ، فقط ، فلم يتصرفوا فيه . وبعضه يوحَّد فيتصرف ، كما قال تعالى : ﴿ وحنانا من لدنا ﴾ .

حدّثنا أبو الخَطّاب أنّه يقال للرجل المداوِم على الشيءِ لا يفارِقه ولا يُقلِعُ
عنه : قد أَلَبَّ فلانٌ على كذا وكذا . ويقال : قد أَسْعَدَ فلانٌ فلانًا على أمره ١٧٧
وساعَدَه ، فالإلبابُ والمساعَدةُ دُنُوٌّ ومتابَعةٌ : إذا أَلَبَّ على الشيء فهو لا يفارِقُه ، وإذا أَسعده فقد تابَعَه . فكأَنّه إذا قال الرجلُ للرجلِ : يا فلانُ ، فقال : لَبَّيْك وسَعْدَيْك ، فقد قال له : قُرْبًا منك ومتابَعةً لك . فهذا تمثيل وإن كان لا يُستعمل في الكلام ، كما كان بَراءةَ الله تمثيلاً لسبحانَ اللهِ ولم يُستعمل .

وكذلك إذا قال : لَبَّيْك وسَعْدَيْك ، يعنى بذلك اللهَ عزّ وجلّ ، فكأَنّه قال : أَىْ ربِّ لا أَنْأَى عنك فى شيءٍ تأمُرنى به . فإذا فعَل ذلك فقد تَقرَّب إلى الله بَهواه .

وأَمّا قوله : وسَعْدَيْك فكأنّه يقول : أنا متابِعٌ أمرَك وأوْلياءَك ، غيرُ مُخالِفٍ . فإذا فعل ذلك فقد تابَعَ وطاوع وأطاع .

وإنّما حملَنا على تفسير لَبَّيْك وسَعْدَيْك لنوضِحَ به وجهَ نصبِهما ؛ لأَنّهما ليسا بمنزلة سَقْيًا وحَمْدًا وما أشبه هذا . ألا ترى أنك تقول للسائل عن تفسير سَقْيًا وحَمْدًا : إنّما هو سَقاك اللهُ سَقْيًا وأَحمدُ اللهَ حَمْدًا ، وتقول : حَمْدًا بدلٌ من أَحمدُ الله ، وسَقْيًا بدلٌ من سَقاك اللهُ . ولا تقدر أن تقولَ : أُلِبُّك لَبًّا وأُسْعِدك سَعْدًا ، ولا تقولُ : سَعْدًا بدلٌ من أُسعِد ، ولا لَبًّا بدلٌ من أُلِبُّ . فلمّا لم يَكُنْ ذاك فيه التُمس له شيءٌ من غير لفظه معناه كبراءةَ اللهِ ، حين ذكرناها لنبيِّن معنى سُبْحانَ اللهِ . فالتَمستُ [ذلك] لَلبَّيْك وسَعْدَيْك واللفظ الذى أُشتُقّا منه ، إذ لم يكونا فيه بمنزلة الحَمْدِ والسَّقْى فى فعِلهما ، ولا يَتصرَّفان تصرُّفَهما .

فمعناهما القربُ والمتابَعة ، فمثّلتُ بهما النصبَ فى لَبَّيْك وسَعْدَيْك ، كما مثّلتُ ببراءةَ النصبَ فى سُبْحانَ الله .

ومثل ذلك تمثيلُك : أُفَّةً وتُفَّةً ، إذا سُئِلْتَ عنهما ، بقولك : أنتنًا [١] لأنّ معناهما وحدَّهما واحد ، مثلَ تمثيلك بَهْرًا بتبًّا ، ودَفْرًا بَنَتْنًا [٢] .

وأمّا قولهم : سَبَّحَ ولَبَّى وأَفَّفَ ، فإنَّما أراد أن يُخبِرك أنَّه قد لَفظَ بسُبْحانَ اللهِ وبَلَبَّيْك وبأُفَّ ، فصار هذا بمنزلة قوله : قد دَعْدَعَ وقد بَأْبَأَ ، إذا سمعتَه يَلفظ بدَعْ وبقوله : بأَبِى . ويدلّك على ذلك قولهم : هَلَّلَ ، إذا قال : لا إلهَ إلاّ اللهُ .

وإنَّما ذكرتُ هَلَّلَ وما أشبهها لتقول قد لُفِظَ بهذا . ولو كان هذا بمنزلة كلّمتُه من الكلام ، لكان سُبْحانَ [اللهِ] ولَبَّ وسَعْدَ مصادرَ مستعمَلةً متصرِّفةً فى الجر والرَّفع والنصب والألف واللامِ ، ولكن سَبَّحْتُ وَلَبَّيْتُ ، بمنزلة هَلَّلْتُ ودَعْدَعْتُ ، إذا قال : دَعْ ، ولا إله إلاّ اللهُ .

---

(١) ط : « تقول نتنا » .

(٢) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « مثل تمثيلك هذا دفرا لك بقولك : نتنا » .

السيرافى ما ملخصه : لأنه لا يستعمل من دفرًا فعل ، فجئت بمصدر فعل مستعمل ، وهو قولك نتن نتنا . وكذلك جرى سيبويه فى تفسير بهرا ، ولم يزد على أنْ مثّله بتبًّا . ولكن يقال : بهرنى الشيء ، إذا غلبنى ، كما تقول بهر القمر الكواكب ، أى غطاها . ويقال بهرا فى معنى عجبا ، ويقال بهر فلان فلانا ، إذا دعا عليه بسوء . ولم أر أحدًا فسّر ذلك المدعوّ به إلا سيبويه فى قوله تبا .

هذا باب ما يَنتصب فيه المصدرُ المشبَّهُ به
على إضمار الفعل المتروك إظهارُه

وذلك قولك : مررتُ به فإذا له صَوْتٌ صَوْتَ حِمار ، ومررتُ به فإذا له صُراخٌ صُراخَ الثَّكْلَى .

[و] قال الشاعر ، وهو النابغة الذُّبْيانيّ : ١٧٨

مَقْذوفةٍ بدَخيسِ النَّحْضِ بازِلُها ... له صَريفٌ صَرِيفَ القَعْوِ بالمَسَدِ (١)

وقال :

لها بَعْدَ إسْنادِ الكَليمِ وهَدْئهِ ... ورَنَّةِ مَنْ يبكى إذا كان باكِيَا (٢)

هَديرٌ هَديرَ الثَّوْرِ يَنفض رأسَه ... يَذُبُّ برَوْقَيه الكِلابَ الضَّوارِيَا (٣)

---

(١) ديوان النابغة ١٨ والهمع ١ : ١٩٣ واللسان (دخس ، صرف ، بزل) ومجالس ثعلب ٣٢٠ . وصف ناقة بالقوة والنشاط فيقول : كأنما قذفت باللحم لترا كمه عليها . والنحض : اللحم . ودخيسه : ما تداخل منه وتراكب . والبازل : السن تخرج عند بزول الناقة ، وذلك فى التاسع من عمرها . والصريف : صوت أنيابها إذا حكت بعضها ببعض نشاطا أو إعياء ، وأراد هنا النشاط . والقعو : ماتدور عليه البكرة إذا كان من خشب ، فإذا كان من حديد فهو خطاف . والمسد : حبل من ليف أو جلد .

والشاهد فيه نصب « صريفَ » على المصدر التشبيهى ، والعامل فيه مضمر دل عليه ما قبله ، أى يصرف صريف القعو .

(٢) للنابغة الجعدى كما فى الشنتمرى . وصف طعنة جائفة تهدر عند خروج دمها وفوره . إسناد الكليم : إقعاده معتمداً بظهره على شيء يمسكه . والكليم : المجروح . والهدء ، بالفتح : السكون والنوم . والرنة : رفع الصوت بالبكاء .

(٣) ينفض . كذا وردت فى المتون والشروح ، ولعلها « يُنْغِض » . يذب : يدفع . والروق : القرن . والضوارى : الكلاب التى ضريت على الصيد واعتادته .

فإنَّما انتَصب هذا لأنَّك مررتَ به فى حال تصويتٍ ، ولم ترد أن تَجعل الآخِرَ صفةً للأوّل ولا بدلاً منه (١) . ولكنَّك لمَّا قلتَ : له صوتٌ ، عُلم أنه قد كان ثَمَّ عَمَلٌ ، فصار قولُك : له صوتٌ بمنزلة قولك : فإذا هو يصوِّتُ ، فحملتَ الثانىَ على المعنى .

وهذا شبيهٌ فى النصب لا فى المعنى بقوله تبارك وتعالى : ﴿ وَجَاعِلُ ٱللَّيْلِ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا (٢) ﴾ ، لأنّه حين قال : [جاعلُ الليلِ] ، فقد عَلِمَ القارئُ أنّه على معنى جَعَلَ ، [فصار كأَنه قال : وَجَعَلَ اللّيلَ سَكَنًا] ، وحَمَلَ الثانىَ على المعنى . فكذلك [له] صوتٌ ، فكأَنّه قال : فإذا هو يصوِّتُ ، [فَحَمَلَه على المعنى فنَصَبَهُ ، كأَنّه توهَّم بعد قوله له صوتٌ : يُصوِّتُ] صوتَ الحمار أو يُبْديه ، أو يُخْرِجُه صوتَ حمار ، ولكنَّه حذف هذا لأنه صار « له صوتٌ » بدلاً منه .

١٧٩ فإذا قلت : مررتُ به [فإذا هو] يصوِّتُ صوتَ الحمار فعلى الفعل غير حال . فإن قلت : صوتَ حمارٍ [فألقيتَ الألفَ واللامَ] فعلى إضمارك فعلاً بعد الفعل المظهَر سوى الفعل المظهر (٣) ، وتَجعل صوتَ حِمارٍ مثالاً عليه يُخرج الصوتُ أو حالاً (٤) ، كما أردتَ ذلك حين قلتَ : فإذا له صوتٌ . وإن شئتَ

---

(١) ط : « وبدلا منه » . السيرافى : يعنى أنك لم ترد أن تجعله نعتا ولا بدلا منه فترفع .

(٢) الآية ٩٦ من الأنعام . وهذه قراءة غير الكوفيين : عاصم وحمزة والكسائى . وقرأ الكوفيون : « وجعل الليل سكنا » . تفسير أبى حيان ٤ : ١٨٦ .
وانظر ما سبق فى ص ١٧٤ .

(٣) سوى الفعل المظهر ، ليس فى ط .

(٤) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « ويجعل صوت حمار مثالا أو حالا عليه يخرج الصوت » .

أوصلتَ إليه يصوّت ، فجعلته العامَل فيه ، كقولك : يَذهب ذَهابا .

ومثل ذلك : مررتُ به فإذا له دَفْعٌ (١) دَفْعَك الضعيفَ . ومثل ذلك أيضًا : مررتُ به فإذا له دَقٌ دَقَّك بالمِنحازِ حبَّ الفُلْفُلِ (٢) .

ويدّلك [على أنّك] إذا قلت : [فإذا] له صوتٌ صوتَ حَمارٍ ، فقد أضمرتَ فعلاً بعد « له صوتٌ » ، وصوتَ حمارٍ انتصب على أنه مثالٌ أو حالٌ يَخرج عليه الفعلُ – أنّك إذا أَظهرتَ الفعلَ الذى لا يكون المصدرُ بدلا منه احتجتَ إلى فعلٍ آخَرَ تُضمِره . فمن ذلك قول الشاعر :

إذا رأَتْنى سَقطتْ أَبْصَارُهَا   دَأْبَ بِكارٍ شايَحتْ بِكارُهَا (٣)

---

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « مررت به وله دفع » .

(٢) المنحاز : المدق . وهو إشارة إلى قول الراجز ، وأنشده فى اللسان (نحز) :

* دقك بالمنحاز حب الفلفل *

(٣) سقطت أبصارها : خشعت هيبةً لى ، ولعله يعنى قوماً من الناس . والدأب : العادة . والبكار : جمع البَكر والبكرة من الإبل ، وهو الفتىّ ، بمنزلة الغلام من الناس ، مثل فرخ وفراخ ، وعيلة وعيال . شايحت : جدت ومضت ، أو معناه حاذرت . وقد أضاف « بكارها » إلى ضمير « بكار » الأولى ، وذلك على سبيل التوكيد ، لاختلاف معنى اللفظين ، لأن البكار الأولى جمع بكرة بمعنى الإناث ، والثانية جمع بكر بمعنى الذكور .

والشاهد قوله : « دأب بكار » ونصبه على المصدر المشبه به ، وعامله معنى قوله : « إذا رأتنى سقطت أبصارها » لأنه دال على دءوبها فى ذلك . قال الرمانى : « فلا يجوز أن يعمل فى دأب بكار ، هذا الفعل المذكور ، لأنه لا يتكشف وجه الاتصال إلا بتقدير : تدأب دأب بكار » .

وقال السيرافى ما تلخيصه : اعلم أن مذهب سيبويه أنه إذا جاء بالمصدر بفعل =

ويكون على غير الحال ، [وإن شئت بفعل مضمرٍ ، كأنّك قلت : تَدْأَبُ ، فيكونُ أيضًا مفعولاً وحالا ، كما يكون غير حال] .

فمما لا يكون حالا ويكون على الفعل ، قولُ الشاعر ، وهو رؤبة (١) :

لَوَّحَها من بَعْدِ بُدْنٍ وسَنَقْ ‏ ‏ ‏ ‏ تَضميرَكَ السابقَ يُطْوَى للسَّبَقْ (٢)

[وإن شئت كان على : أُضمرها ، وإن شئت كان على : لَوَّحَها ؛ لأنّ تلويحه تضمير] .

= ليس من حروفه كان بإضمار فعل من لفظ ذلك المصدر . فمن أجل هذا استدل على إضمار فعل بعد قوله « له صوت » . بهذا الشعر ؛ لأن قوله « دأب بكار » منصوب وليس قبله فعل من لفظه ؛ فأضمر دأبت وتدأب ، والذى قبله « سقطت أبصارها » كأنه قال : أداموا النظر إلىّ . والدأب : الدوام . ويكون دأب بكار على الحال وعلى المصدر . وكان أبو العباس يرد هذا ويقول بجواز مجيء المصدر من فعل ليس من حروفه إذا كان فى معناه .

(١) وهو رؤبة ، ساقط من ط . والرجز لرؤبة فى ديوانه ١٠٤ .

(٢) لوّحها : أضمرها . والبدن . السمن والامتلاء . والسنق : التخمة ، وذلك من كثرة العلف . وصواب إنشاد البيت كما فى الديوان ، وهو فى صفة حمار شبه به الناقة :

* لَوَّحَ منه بعد بُدن وسَنَقْ *

وقبله من صفة هذه الناقة :

كأنها حقباء بلقاء الزلقْ ‏ ‏ ‏ ‏ أو جادر اللِّيتين مطوىّ الحنقْ

محملج أدرج إدراج الطلقْ

شبه ضُمْر الحمار بضمر السابق من الخيل المعد للرهان .

والشاهد فيه نصب « تضميرك » على إضمار فعل دل عليه « لوحها » ؛ لأنه فى معنى ضمَّرها » .

١٨٠

ومثله قوله ، وهو العجّاج (١) :

ناجٍ طَواهُ الأَيْنُ ممّا وَجَفاَ طَيَّ اللَّيالى زُلَفًا فزُلَفا

* سَماوةَ الهِلالِ حتى احْقَوْقَفا (٢) *

وقد يجوز أن تُضمِر فعِلاً آخَر كما أُضمرتَ بعد « له صوتٌ » ، يدلُّك على ذلك أنَّك لو أظهرتَ فعلاً لا يجوز أن يكون المصدرُ مفعولاً عليه صار بمنزلة : له صوتٌ ، وذلك قولُه ، وهو أبو كَبيرٍ الهذلى :

ما إنْ يَمَسُّ الأرضَ إلاّ مَنْكِبٌ منه وحَرْفُ السّاقِ ، طَيَّ المِحْمَلِ (٣)

---

(١) ط : « ومثله » فقط . والرجز فى ملحقات ديوان العجاج ٨٤ . واللسان (وجف ، زلف ، سما ، حقف) .

(٢) يصف بعيرا أضمره دءوب السير حتى اعوج من الهزال ، كما يرجع البدر بمرور الليالى عليه هلالا محقوقفا معوجا . والناجى : السريع . والأين : الإعياء ، والمراد السير الذى أفضى به إلى الإعياء . وجف ، من الوجيف ، وهو سير سريع . والزلف : الساعات المتقاربة ، واحدها زلفة . وسماوة الهلال : أعلاه ، وهو مفعول « طى » . وكان حقه أن يقول سماوة البدر ، ولكنه سماه هلالا لما يؤول إليه .

والشاهد فى « طى الليالى » ، نصبت على المصدر المشبه به دون الحال ، لأنه معرفة بالإضافة .

وبعده فى الأصل ، وهو من الحواشي : « قال أبو عثمان : سماوة الهلال عندى مفعول بقوله : طواهُ الأين طى الليالى » .

(٣) ديوان الهذليين ٢ : ٩٣ والعينى ٣ : ٥٤ وشرح الحماسة للمرزوق ٩٠ . وإن زائدة لتوكيد النفي . نعت رجلا بالضمر فشبهه فى طى كشحه وإرهاف خَلقه بالمحمل ، وهو حمالة السيف . ويقول : إنه إذا اضطجع لم يمس الأرض إلا منكبه وحرف ساقه ، لأنه خميص البطن فلا ينالُ بطنه الأرض . والمنكب ، كمجلس : مجتمع رأس العضد والكتف .

والشاهد فيه نصب « طى المحمل » بإضمار فعل دل عليه قوله « ما إن يمس الأرض إلا منكب منه وحرف الساق » ؛ لأن هذا القول يدل على أنه طوى طيا .

صار « ما إنْ يَمَسُّ الأرضَ » بمنزلة له طَيٌّ ، لأنَّه إذا ذَكر ذا عُرف أنه طَيّانُ .

وقد يَدخل فى صوتَ حمار : إنَّما أنت شُرْبَ الإبِلِ [إذا] مُثّل [بقوله] : إنَّما أنت شُرْبًا . فما كان معرفةً كان مفعولا ولم يكن حالا ، وشركته النكرة [١] . وإن شئتَ جعلتَه حالاً عليه وقع الأمرُ ، وهو تشبيهٌ للأوّل ، يدلُّك على ذلك أنَّك لو أُدخلتَ « مِثْلَ » ههنا كان حسنا وكان نصبًا ، فإذا أُخرجتَ « مِثْلَ » قام المصدرُ النكرةُ مقامَ مِثْلٍ ، لأنه مِثْله نكرةٌ ، فدخولُ
١٨١ مِثْلٍ يَدُّلك على أنه تشبيه . فإذا قلتَ : فإذَا هو يصوّتُ صَوْتَ حِمارٍ ، فإنْ شئت نصبتَ على أنَّه مثالٌ وقع عليه الصوتُ ، وإن شئت نصبتَ على ما فسَّرنا وكان غير حال ، وكأَنَّ هذا جوابٌ لقوله : على أَىّ حالٍ وكيفَ ومِثْلُه . وكأنَّه قيل له : كيف وقع الأمرُ ، أو جعل المخاطَبَ بمنزلة مَن قال ذلك ، فأراد أن يبيِّن كيف وقع الأمرُ وعلى أىّ مثالٍ ، فانتصَب وهو مَوْقُوعٌ فيه وعليه ، وعَمل فيه ما قبله وهو الفعلُ .

وإذا كان معرفةً لم يكن حالاً وكان على فعلٍ مظهَرٍ إنْ جاز أن يَعمل فيه ، أو على مضمَرٍ إنْ لم يجز المظهَرُ ، كما يَنتصب « طَيَّ المِحْمَلِ » على غيرِ « يمَسُّ » .

---

(١) ط : « فما كان معرفة لم يكن حالا ولم يكن إلا مفعولا ، وتشركه النكرة » . السيرافى : ذِكر سيبويه لمثل هذا تقوية لإضمار فعل فيما خالف مصدره لفظ الفعل المذكور . وإن قدرنا المصدر منصوبا على أنه مصدر فكأنه جواب لمن قال : أىّ فعلٍ فعل ؟ وإذا كان على الحال فكأنه جواب لمن قال : على أى حال وقع ؟ وإذا كان معرفة لم يكن حالا .

وإنْ شئت قلت : له صَوْتٌ صوتُ حِمارٍ ، وله صوتٌ خُوارُ ثَوْرٍ (١) ، وذلك إذا جعلته صفةً للصوت ولم ترد فعلاً ولا إضمارَه .

وإن كان معرفةً لم يجز أن يكون صفة لنكرة كما لا يكون حالا . وسترى هذا مبيَّنا فى بابه إن شاء الله .

وزعم الخليل أنَّه يجوز له صوتٌ صوتُ الحمار على الصفة (٢) لأنّه تشبيه ، فمن ثم جاز أن توصف النكرة به (٣) .

وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن يقول الرجلُ : هذا رَجُلٌ أخو زيدٍ ، إذا أردتَ أن تشبِّهه بأخى زيد . وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلاّ فى موضع الاضطرار ، ولو جاز هذا لقلتَ : هذا قصيرٌ الطويلُ ، تريد : مثلُ الطويلِ . فلم يجز هذا كما قبح أن تكون [المعرفة] حالاً للنكرة (٤) إلاّ فى الشعر . وهو فى الصِّفة أقبحُ ، لأنك تَنقض ما تَكلّمتَ به ، فلم يُجامِعه فى الحال ، كما فارَقه فى الصفة . وسيبيَّن لك فى بابه إن شاء الله [تعالى] .

هذا بابٌ يختار فيه الرفعُ

وذلك قولك : له عِلْمٌ عِلْمُ الفُقَهاءِ ، وله رَأْىٌ رأىُ الأُصَلاءِ . وإنَّما كان الرفعُ فى هذا الوجهَ لأنَّ هذه خِصالٌ تَذكرها فى الرجل ، كالحِلم والعقل والفضل ، ولم ترد أن تُخبِر بأنك مررت برجل فى حال تعلُّمٍ ولا تفهُّمٍ ، ولكنّك

---

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « وله خوار خوار الثور » .

(٢) على الصفة ، ساقطة من ط .

(٣) ط : « فمن ثم حسن أن تصف به النكرة » .

(٤) ط : « كالنكرة » .

أردت تَذكر الرجل بفضلٍ فيه ، وأَنْ تَجعل ذلك خَصْلَةً قد استَكملها ، كقولك : له حَسَبٌ حَسَبُ الصالحينَ ؛ لأَنَّ هذه الأشياءَ وما يُشْبِهها صارت تَحليةً (١) عند الناس وعلاماتٍ . وعلى هذا الوجهِ رُفع الصوتُ .

وإن شئت نصبتَ فقلت : له عِلْمٌ علمَ الفقهاءِ ، كأَنَّك مررت به فى حال تعلُّمٍ وتفقُّهٍ ، وكأَنَّه لم يَستكمل أن يقال : له عالِمٌ .

وإنما فُرق بين هذا وبين الصَّوت لأَنّ الصوت عِلاجٌ ، وأَنّ العِلْم صار عندهم بمنزلة اليَدِ والرِّجْلِ . ويدلُّك على ذلك قولهم : له شَرَفٌ ، وله دِينٌ ، وله فَهَمٌ . ولو أرادوا أنّه يُدْخِلُ نفسَه فى الدِّينِ ولم يَستكمل أن يقال : له دِينٌ ، لقالوا : يَتديَّنُ وليس بذلك ، ويَتشرَّفُ وليس له شَرَفٌ ، ويَتفهَّمُ وليس له فَهَمٌ . فلمّا كان هذا اللفظُ للّذين لم يَستكملوا ما كان غَيرَ علاجٍ (٢) ، بَعُدَ النصبُ فى قولهم : له عِلْمٌ علمُ الفقهاءِ .

١٨٢ وإذا قال : له صوتٌ صوتَ حمارٍ ، فإِنَّما أَخبر أَنَّه مرّ به وهو يصوِّت صوتَ حمارٍ .

وإذا قال : له علمٌ علمُ الفقهاءِ ، فهو يُخبِر عمَّا قد استَقرّ فيه قبل رؤيته وقبل سَمْعِه منه ، أو رَآه يَتعلَّم فاستدَلّ بحُسْن تعلُّمِهِ على ما عنده من العلم ، ولم يردْ أن يُخبِر أَنَّه إنما بدأَ فى عِلاج العلم فى حال لُقَيِّه إيّاه ، لأَنَّ هذا ليس مما يُثْنَى به ، وإنَّما الثناءَ فى هذا الموضع أن يُخبِر بما استَقرّ فيه ، ولا يُخبِر أنّ أَمْثَلَ شيءٍ كان منه (٣) التعلُّمُ فى حال لقائِه .

---

(١) التحلية : الوصف وذكر الحلية المميزة .

(٢) هذا الصواب من ط . وفى الأصل : « للذى استكمل ما كان غير علاج » .

(٣) ط : « فيه » .

هذا باب ما يختار فيه الرفعُ إذا ذكرتَ المصدرَ الذى يكون علاجا

وذلك إذا كان الآخِرُ هو الأوّلَ . وذلك نحو قولك : له صوتٌ صوتٌ حَسَنٌ ؛ لأنّك إنما أردت الوصف ، كأنّك قلت : له صوتٌ حسن ، وإنّما ذكرتَ الصَّوت توكيدًا ولم تُردْ أنْ تحمله على الفعل ، لمّا كان صفةً ، وكان الآخرُ هو الأوّلَ ، كما قلتَ : ما أنتَ إلاَّ قائمٌ وقاعدٌ ، حملتَ الآخِرَ على أنتَ لمّا كان الآخِرُ هو الأوّلَ .

ومثل ذلك : له صوتٌ أيُّمَا صوتٍ ، وله صوتٌ مِثْلُ صوتِ الحمارِ ؛ لأنّ أيًّا والمِثْلَ صفةً أبدا . وإذا قُلتَ : أيُّما صوتٍ ، فكأنّك قلت : له صوتٌ حَسَنٌ جدّا ، وهذا صَوتٌ شبيهٌ بذلك . فأيٌّ ومِثْلٌ هما الأوُل [1] .

فالرفعُ فى هذا أحسنُ ، لأنّك ذكرت اسمًا يَحسن أن يكون هذا الكلامُ منه يحمل عليه [2] ، كقولك : هذا رجلٌ مِثْلُك ، وهذا رجلٌ حَسَنٌ ، وهذا رجلٌ أيُّما رجلٍ .

وأمّا : له صوتٌ صوتُ حمارٍ ، فقد علمتَ أنّ صوتَ حمارٍ ليس الصَّوت الأوّل ، وإنّما جاز [لك] رفعه على سَعة الكلام ، كما جاز لك أن تقول : ما أنت إلاّ سَيْرٌ [3] .

---

(١) السيرافى: يعنى : هو هو . وهو مستعمل فى بعض كلامه . يريد أن قولك له صوت ، إنما هو الأول ، وصوت مثل صوت الحمار ، مثل هو الأول ، وأراد أن يفرق بين هذا وبين قوله له صوت صوت حمار ، لأن صوت حمار ليس بالصوت الأول ، ولم يظهر لفظ « مثل » فيختار فيه الرفع .

(٢) ط : « فحمل عليه » .

(٣) السيرافى : يريد أن جوازه على إضمار « مثل » كإضمارك فى : واسأل القرية ، على معنى أهل القرية . وكإضمارِك فى : ما أنت ألا سير ، أى إلا صاحب سير .

فكأَنَّ الّذين يقولون : صوتَ حمارٍ اختاروا هذا ، كما اختاروا : ما أنت إلاَّ سيرًا ، إذْ لم يكن الآخِرُ هو الأوَّل ، فحملوه على فِعْلِه كراهةَ (١) أن يَجعلوه من الاسم الذى ليس به ، كما كرهوا أن يقولوا : ما أنت إلاّ سَيْرٌ إذا لم يكن الآخِرُ هو الأوّل . فحملوه على فعله ، فصار له صوتٌ صوتَ حمارٍ يَنتصب على فعلٍ مضمَرٍ كانتصاب « تَضميرَك السَّابِقَ (٢) » على الفعل المضمَر .

وإنْ قلت : له صوتٌ أيَّما صوتٍ ، أو مِثْلَ صوتِ الحمار ، أو له صوتٌ صوتًا حَسَنًا ، جاز . زعم ذلك الخليلُ رحمه الله . ويقوِّى ذلك أنّ يونس وعيسى جميعًا زعما أنَّ رؤبةَ كان يُنشِد هذا البيت نصبًا :

* فيها ازْدِهافٌ أَيَّما ازدِهافِ (٣) *

١٨٣ يحمله (٤) على الفعل الذى يَنصب صوتَ حمار ، لأنَّ ذلك الفعلَ لو ظَهَرَ نَصَبَ ما كان صفةً وما كان غيرَ صفة ، لأنّه ليس باسمٍ تُحْمَلُ عليه الصفاتُ ، ألاَ ترى أنّه لو قال : مِثْلَ تضميرِك ، أو مِثْلَ دأْبِ بِكارٍ ، نَصَبَ . فلمَّا أَضمروه فيما يكون غيرَ الأوّل أَضمروه أيضًا فيما يكون هو الأوّل ، كأنّه قال : تَزْدهف أَيَّما ازدهافٍ ، ولكنّه حذفه ، لأنَّ له ازدهافٌ قد صار بدلاً من الفعل .

---

(١) ط : « كراهية » .

(٢) انظر ما سبق فى ص ٣٥٨ .

(٣) ديوان رؤبة ١٠٠ والخزانة ١ : ٢٤٤ . وهو فى اللسان (زهف) بدون نسبة . وقبله :

* قولك أقوالا مع التحلاف *

من أرجوزة طويلة يعاتب بها أباه . فيها ، أى فى الأقوال . والازدهاف : الاستخفاف ، يعنى أن كلامه يستخف العقول .

والشاهد فيه نصب « أيّما » على إضمار فعل دل عليه « ازدهاف » الأولى .

(٤) ط : « فحمله » .

هذا بابُ ما الرفعُ فيه الوجهُ

وذلك قولك : هذا صَوْتٌ صوتُ حمارٍ ، لأنَّك لم تَذكر فاعِلا ، ولأنّ الآخِرَ هو الأوّلُ حيث قلتَ : « هذا » . فالصوتُ هو هذا ، ثمّ قلت : هو صوتُ حمارٍ ، لأنّك سمعت نُهاقًا . فلا شَكَّ فى رفعِه . وإن شبَّهتَ أيضًا فهو رفعٌ لأنّك لم تَذكر فاعِلا يَفعله ، وإنَّما ابتدأتَه كما تبتدئ [١] الأسماء ، فقلتَ : هذا ، ثم بنيتَ عليه شيئًا هو هو ، فصار كقوله : هذا رَجُلٌ رَجُلُ حَرْبٍ .

وإذا قلتَ : له صوتٌ ، فالذى فى اللام هو الفاعِلُ وليس الآخِرُ به [٢] ، فلمّا بنيتَ أوّلَ الكلام كبناء الأسماءِ كان آخِرُه أَنْ يُجْعَلَ كالأسماءِ أحسنَ وأجودَ ، فصار كقولك : هذا رَأْسٌ رَأْسُ حِمارٍ ، وهذا رَجُلٌ أَخو حَرْبٍ ، إذا أردتَ الشَّبَهَ .

ومن ذلك : عليه نَوْحٌ نَوْحُ الحَمامِ ، على غير صفة ، لأنّ الهاءَ التى فى عليْهِ ليست بفاعل ، كما أنَّك إذا قلت : فيها رَجُلٌ ، فالهاءُ ليست بفاعل فَعَلَ بالرَّجُلِ شيئًا ، فلمَّا جاء على مثال الأسماءِ كان الرفعُ الوجهَ [٣] .

---

(١) ط : « تبتدأ » .

(٢) أى ليس الآخر هو الأول .

(٣) السيرافى : الفرق بين هذا وبين له صوت ، أن الذى له الصوت فاعل الصوت ، والذى عليه النوح ليس بفاعل للنوح . وقوله « نوح الحمام » ليس بصفة لنوح ، لأنه معرفة ونوح نكرة ، وإنما هو بدل أو على إضمار هو ، وقد مضى نحو هذا . وإذا قلت : لهن نوح نوح الحمام وأنت تعنى النوائح كان الوجه النصب لأنهن الفاعلات كما كان فى قولك : له صوت صوت الحمار .

وإن قلت : لهنَّ نَوْحٌ نَوْحَ الحَمامِ ، فالنصبُ لأن الهاءَ هى الفاعِلَة . يدلّك على [ذلك] أنّ الرفعَ فى هذا وفى عليه أحسنُ ، لأنَّك إذا قلت : هذا أو عليه ، فأنتَ لا تريد أن تقول مررتُ بهذه الأسماء تَفعل فِعْلاً ، ولكنك جعلت « عليه » موضعا للنَّوْح ، و « هذا » مبنىٌ عليه نفسِه . ولو نصبتَ كان وجهًا ؛ لأنَّه إذا قال : هذا صوتٌ أو هذا نَوْحٌ أو عليه نوحٌ ، فقد عُلم أنّ مع النَّوح والصوتِ فاعليْنِ ، فحمله على المعنى ، كما قال :

لِيُبْكَ يَزيدُ ضارعٌ لخُصومةٍ ومُخْتَبِطٌ ممّا تُطِيحُ الطَّوائحُ (١)

هذا بابٌ لا يكون فيه إلاّ الرفعُ

وذلك قولك : له يَدٌ يدُ الثورِ ، وله رأْسٌ رأسُ الحمارِ ؛ لأنَّ هذا اسمٌ ولا يُوهَّمُ على الرَّجُلِ أنّه يَصنع يدًا ولا رِجْلاً ، وليس بفِعل .

هذا بابٌ لا يكون فيه إلاّ الرفعُ ١٨٤

وذلك قولك : صَوْتُه صوتُ حمارٍ ، وتلويحُه تضميرُك السابقَ ، ووَجْدى بها وَجْدُ الثَّكْلَى ؛ لأنَّ هذا ابتداءٌ ، فالذى يُبْنَى على الابتداءِ بمنزلة الابتداءِ . ألا ترى أنَّك تقول : زيدٌ أخوك ، فارتفاعُه كارتفاع زيد أبدا ، فلمَّا ابتداؤه وكان محتاجًا إلى ما بعده لم يُجْعَلْ بدلاً من اللفظ بيُصَوِّتُ ، وصار كالأسماء .

قال الشاعر [وهو مزاحِمٌ العُقيلىّ] :

---

(١) سبق القول فيه فى ص ٢٨٨ .

وَجْدِى بها وَجْدُ المضِلِّ بَعيرَه ... بنَخْلَةَ لم تَعْطِفْ عليه العَواطِفُ (١)

وكذلك لو قلت : مررتُ به فصوتُه صوتُ حمارٍ . فإن قال : فإذا صوتُه ، يريد الوجَه الذى يُسكَتُ عليه ، دخله نصبٌ ، لأنّه يُضْمِرُ بعدُ ما يَستغنى عنه (٢) .

هذا باب ما يَنتصب من المصادر لأنّه عُذْرٌ لوقوع الأمر (٣)

فانتَصبَ لأنَّه موقوع له ، ولأنَّه تفسيرٌ لما قبلَه لِمَ كان ؟ وليس بصفةٍ لمَا قبله ولا منه ، فانتَصب كما انتَصب الدرهم فى قولك : عِشْرونَ دِرْهَماً .

وذلك قولك : فعلت ذاك حِذارَ الشرّ ، وفعلتُ ذلك مخافةَ فلانٍ وادِّخارَ فلانٍ . قال الشاعر ، [وهو] حاتِم [بن عبد الله] الطائىّ :

---

(١) يقول : وجدى بتلك المرأة وحزنى لفراقها كوجد من أضل بعيره فذهب عنه ولم يدر مامكانه . ونخلة : موضع قريب من مكة ، وعليها يأخذ الحجاج منصرفين بعد انقضاء حجهم . ولذا قال : لم تعطف على ذلك المضل العواطف ، لأنهم آخذون فى الانصراف ، ومزعجون لمطيهم .

والشاهد فيه رفع « وجد » على الخبر ، لأن المبتدأ لا يستغنى عنه ، فلم يجز نصبه لذلك .

(٢) السيرافى : يريد أن « إذا » هذه ، وهى التى تكون للمفاجأة ، إذا كان بعدها مبتدأ جاز أن يسكت عليها ولا يؤتى لها بخبر ، كقولك خرجت فإذا زيد . ويجوز أن يؤتى بخبرها فيقال : خرجت فإذا زيد قائم . فإذا قال : صوته صوت حمار ، وهو يريد الوجه الذى تأتى فيه بالخبر ، فقد وجب رفع الثانى كما يرفع فى قولك صوته صوت حمار . وإن قدر الاستغناء عنه كان منصوبًا على الحال أو بإضمار فعل على نحو ما مضى .

(٣) أى سبب لوقوعه . يعنى المفعول لأجله .

وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ٱدِّخـارَه وأُعرضُ عن شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا (١)

١٨٥ وقال الآخر ، وهو النابغة الذُّبيانىّ :

وحَلَّتْ بُيوتِى فى يَفاعٍ ممنّعٍ يُخالُ به راعِى الحَمولةِ طائِرَا (٢)
حِذارًا على أَنْ لا تُنالَ مَقادَتِى ولا نِسْوتى حتّى يَمُتْنَ حَرائرَا (٣)

---

(١) ديوان حاتم ١٠٨ والخزانة ١ : ٤٩١ والعينى ٣ : ٧٥ وابن يعيش ٢ : ٥٤ والكامل ١٦٥ . العوراء : الكلمة القبيحة أو الفعلة . ادخاره ، أى إبقاءً عليه ، يقال : ادخره : جعله ذُخرًا له . أى إذا جهل عليه الكريم احتمل جهله ، وإذا شتمه اللئيم الدنىء أعرض عن شتمه إكراما لنفسه عنه . ط والديوان : « وأصفح عن » . وفى نوادر أبى زيد ١١٠ : « وأصفح عن ذات اللئيم » .

والشاهد فيه نصب « ادخاره » و « تكرما » على المفعول له .

(٢) ديوان النابغة ٤٠ وابن يعيش ٢ : ٥٤ . وبين هذا البيت وتاليه فى الديوان :

تزل الوعول العصم عن قذفاته وتضحى ذراه بالسحاب كوافرا

اليفاع : المشرف من الأرض . والحمولة : الإبل قد أطاقت الحمل . يُخال طائرا ، أى كالطائر فى صغره ، لإشرافه وبعده فى السماء . وكل مكان عال يبدو ما فيه من الأشياء الكبار صغيرا . أو يريد كالطائر المحلق فى الهواء .

(٣) المقادة : الطاعة والانقياد . ط وابن يعيش والشنتمرى : « أن لا تصاب مقادتى » . والحرائر : جمع حرة على غير قياس ، أو جمع حريرة بمعنى حرة . يقول للنعمان ابن المنذر فى مرثية له : أحللتُ بيوتى فى تلك المواضع المرتفعة خوفاً منك ، وحفظا لنفسى ولنسوتى أن يصيبهن السبى .

والشاهد فيه نصب « حذارا » على المفعول له .

وقال آخر ، وهو الحارث بن هشامٍ :

فصَفَحْتُ عنهُمْ والأَحبَّةُ فيهِمِ　　طَمَعًا لَهُمْ بعِقابِ يَوْمٍ مُفْسِدِ (١)

وقال الراجز ، وهو العَجّاج :

يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُورِ　　مَخافةً وزَعَلَ المَحْبورِ (٢)

* والهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ القبورِ (٣) *

وفعلتُ ذاك أَجْلَ كذا [وكذا] . فهذا كلُّه يَنتصب لأنَّه مفعول له ، كأنَّه قيل له : لِمَ فَعَلتَ كذا [وكذا] ؟ فقال : لكذا [وكذا] . ولكنَّه لمّا طَرَحَ ١٨٦
اللامَ عَمِلَ فيه ما قبله كما عمل فى « دأْبَ بِكارٍ (٤) » ما قبله ، حين طَرح

---

(١) ابن يعيش ٢ : ٥٤ والسيرة ٥٢٣ ، من أبيات قالها معتذرا من فراره يوم بدر ، وقد قتل أخوه أبو جهل فيها ولم يأخذ بثأره . عنهم : عن أعدائه . يقول : لم يترك القتال جبنًا ، ولم يعف عنهم ويصفح إلا طعما فى أن يعدَّ لهم ويعاقبهم بيوم يوقع بهم فيه فيفسد أحوالهم .

وشاهده نصب (طمعا) على المفعول له .

(٢) ديوان العجاج ٢٨ والخزانة ١ : ٤٨٨ وابن يعيش ٢ : ٥٤ .

وهو فى صفة ثور وحشى شبه به بعيره . العاقر من الرمال : العقيم من الرمل الذى لا ينبت . والجمهور : المتراكب المجتمع . والوحش إذا دهمها القانص اعتصمت بركوب الرمل فلا تقدر الكلاب عليها . والزعل : النشاط . والمحبور : المسرور . أراد : زعلا كزعل المحبور .

(٣) الهول : الفزع الذى يهوله . والتهوّل : أن يعظم الشيء فى نفسك حتى يهولك أمره . ويروى : « الهبور » كما فى ط والديوان . والهبور : جمع هبر ، بالفتح ، وهو ما اطمأن من الأرض وحوله مرتفع .

والشاهد فيه نصب « مخافة » وما بعده على المفعول له .

(٤) يشير إلى ما جاء فى الشاهد ص ٣٥٧ .

مثل [١] وكان حالاً . وحسُن فيه [٢] الألفُ واللام لأنَّه ليس بحال ، فيكونَ فى موضع فاعلٍ حالاً . ولا يشبَّه بما مضى من المصادر فى الأمر والنهى ونحوِهما ؛ لأنَّه ليس فى موضع ابتداء ولا موضِعًا يُبْنَى على مبتدأ [٣] فيبنى معه على المبتدأ . فمن ثَمّ خالَف بابَ رحمةُ الله عليه ، وسَقْيًا لك ، وحَمْدًا لك .

هذا باب ما يَنتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمْرُ فانتَصب لأنه موقوعٌ فيه الأمرُ [٤]

وذلك قولك : قَتلتُه صَبْرًا ، ولقَيتُه فُجاءةً ومُفاجأَةً ، وكِفاحا ومكافَحةً ، ولقيتُه عِيانًا ، و كلّمتُه مُشافَهةً ، وأتيتُه رَكْضًا وعَدْوًا ومَشْيًا ، وأخذتُ ذلك عنه سَمْعًا وسَماعًا . وليس كلُّ مصدرٍ وإنْ كان فى القياس مثلَ ما مضى من هذا الباب يُوضَعُ هذا الموضعَ ؛ لأنّ المصدر ههنا فى موضع فاعِلٍ إذا كان حالاً [٥] .

---

(١) ط : « مثلا » .

(٢) ط : « فى هذا » .

(٣) هذا ما فى ط وفى الأصل : « يبنى عليه مبتدأ » وما بعده إلى « المبتدأ » ساقط من ط .

(٤) ط : « موقع فيه الأمر » .

(٥) السيرافى : مذهب سيبويه فى أتيت زيدا مشيا وركضا وعدوًا وما ذكره معه ، أن المصدر فى موضع الحال ، كأنه قال : أتيته ماشيا وراكضا وعاديا . وكذلك صبرا ، أى قتلته مصبورا ، ولقيته مفاجئا ومكافحا ومعاينا ، وكلمته مشافها ، وأخذت ذلك عنه سامعا ، إذا كان الحال من الهاء . وإذا كان من التاء فصابرا . وليس ذلك بقياس مطرد لأنه شيء وضع فى موضع غيره ، كما أن باب سقيا لا يطرد فيه القياس فيقال طعامًا وشرابا . وكان أبو العباس يجيز هذا فى كل شيء دلّ عليه الفعل ، نحو : أتانا سرعة ، وأتانا رجلة . ولا تقول أتانا ضربًا ، ولا أتانا ضحكا ؛ لأن الضرب والضحك ليس من ضروب الإتيان .

ألا ترى أنه لا يَحسن أَتانا سُرْعَةً ولا أَتانا رُجْلةً ، كما أنّه ليس كلُّ مصدر يُستعمل فى بابِ سَقْيًا وحَمْدًا .

واطَّرد فى هذا البابُ الذى قبله لأنَّ المصدر هناك ليس فى موضع فاعِلٍ .

ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو زُهير بن أبى سُلْمَى :

فَلأْيًا بَلأْيٍ مَا حَمَلْنا وَليدَنا   على ظَهْرِ مَحْبوكٍ ظِماءٍ مَفاصِلُه (١)

كأنّه يقول : حَمَلْنا [وليدنا] لأيًا بلأى ، كأنّه يقول : [حملناه] جَهْدًا بعد جَهْدٍ . هذا (٢) لا يُتكلَّم به ولكنه تمثيل .

ومثلُه قول الراجز (٣) :

* ومَنْهَلٍ وَردتُه التقاطَا (٤) *

[أى فُجاءةً] .

---

(١) ديوان زهير ١٣٣ وأساس البلاغة (لأى) بدون نسبة . يصفَ فرسا بالنشاط وشدة الخلق ، فيقول : لم نستطع حمل غلامنا عليه ليصيد إلا بعد لأى ، لشدة تفزعه ونشاطه . واللأى : البطء . والمحبوك : الشديد الخلق . والظماء ها هنا : القليلة اللحم ، وأصل الظمأ العطش .

والشاهد فيه نصب « لأيا » على المصدر الموضوع موضع الحال ، وتقديره : حملنا وليدنا مبطئين ملتئين .

(٢) ط : « فهذا » .

(٣) هو نقادة الأسدى ، كما فى اللسان (فرط ، لقط) . وأنشده فى الصحاح والمقاييس (لقط) بدون نسبة .

(٤) المنهل : المورد . التقاطا ، يعنى مفاجئا له ، لم أقصد قصده ولم أحتسبه ، لأنه فى فلاة مجهولة . وبعده :

لم ألق إذ وردته فراطا   إلا الحمام الورق والغطاطا

والشاهد نصب « التقاطا » على المصدر الواقع حالا .

واعلمْ أنَّ هذا البابَ أتاه النصبُ كما أتَى البابَ الأوّلَ ، ولكنَّ هذا جوابٌ لقوله : كيف لقيتَه ؟ كما كان الأوّلُ جوابا لقوله : لِمَهْ [١] ؟

١٨٧ ## وهذا ما جاء منه فى الألف واللام

وذلك قولك : أَرْسَلَها العِراكَ . قال لبيدُ بن رَبيعةَ :

فأَرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ... ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ [٢]

كأنّه قال : اعتراكًا .

وليس كلُّ المصادر فى هذا الباب يَدخله الألفُ واللام ، كما أنّه ليس كلُّ مصدر فى باب الحمدَ لله ، والعَجَبَ لك ، تَدخله الألفُ واللام ، وإنّما شُبّه بهذا حيث كان مصدرًا وكان غيرَ الاسم الأوّل .

---

(١) الرمانى : « أى ينتصب على ذلك الوجه من جهة أنه مصدر اتصل بفعل لم يشتق منه وهو يقتضيه ، إلا أنه يقتضيه فى هذا الباب على جواب كيف وفى الباب الأول على جواب لِمَ » .

(٢) ديوان لبيد ٨٦ والخزانة ١ : ٥٢٤ والعينى ٣ : ٢١٩ وابن يعيش ٢ : ٦٢ والهمع ١ : ٢٣٩ . ويروى : « فأوردها » . يصف عيرًا يسوق أُتنه نحو الماء ، وشبه بذلك العير ناقته . يقول : أوردها العير الماء مزدحمة ولم يذدها ، أى لم يحبسها عنه ، ولم يبال أن ينغص عليها الشرب بدخالها ، أى بدخول القوى بين ضعيفين أو الضعيفين بين قويين ، فينغص ذلك عليها الشرب لعدم تمكنها منه .

وشاهده نصب « العراك » على الحال ، وهو معرفة ، لأنه مصدر ، والفعل يعمل فى المصدر معرفة ونكرة ، فكأنه أظهر فعله ونصبه به ووضع ذلك الفعل موضع الحال فقال : أرسلها تعترك الاعتراك .

وهذا ما جاء منه مضافا معرفةً

وذلك قولك : طلبتَه جَهْدَك ، كأنَّه قال : اجتهادا . وكذلك طلبتَه طاقَتَك .

وليس كلُّ مصدرٍ يضاف ، كما أنّه ليس كلُّ مصدر تَدخله الألفُ واللام فى هذا الباب . وأمَّا فعلتُه طاقتى فلا تُجْعَلُ نكرة [١] ، كما أَنّ مَعاذَ اللهِ لا تُجْعَلُ نكرةً [٢] . ومثل ذلك : فَعَلَه رَأْىَ عَيْنِى ، وسَمْعَ أُذُنِى قال ذاك . وإن قلت : سَمْعًا جاز [٣] ، إذا لم تَخْتَصَّ نفسَك ، ولكنَّه كقولك : أخذتُه عنه سَماعًا .

هذا باب ما جُعل من الأسماء مصدرًا كالمضاف فى الباب الذى يَليه

وذلك قولك : مررتُ به وَحْدَه ، ومررتُ بهم وَحْدَهم ، ومررتُ برجل وَحْدَه [٤] .

ومثل ذلك فى لغة أهل الحجاز : مررتُ بهم ثلاثتَهم وأربعتَهم ، وكذلك إلى العَشَرَة .

---

(١) ط : « يجعل » فى هذا الموضع وتاليه .

(٢) السيرافى : أى لا يستعمل هذا إلا مضافا ، لا تقول فعلته طاقة ولا جهدا ، وقد مضى من المصادر أن منها مالا يستعمل إلا مضافا ، نحو معاذ الله وعمرك الله .

(٣) السيرافى : لأنه استعمل مضافا وغير مضاف .

(٤) الرمانى : « وتقول مررت به وحده فينتصب على معنى أفردته بمرورى وحده ، واختصصته بمرورى وحده ، ثم تحذف هذا الفعل لأن وحده يقتضى الاختصاص به دون غيره ، إذ فيه معنى التوحيد فى هذا الوجه » .

وزعم الخليل رحمه الله أنه إذا نَصَبَ ثلاثتَهم فكأنَّه يقول : مررتُ بهؤلاءِ فقط ، لم أُجاوِزْ هؤلاءِ . كما أنّه إذا قال : وَحْدَه فإنّما يريد : مررتُ به فقط لم أُجاوِزْهُ .

وأمّا بنو تميم فيُجْرونه على الاسم الأوّل : إنْ كان جرًّا فجرًّا ، وإن كان نصبا فنصبًا ، وإن كان رفعا فرفعا .

وزعم الخليل أنّ الّذين يُجرونه فكأنّهم يريدون أن يَعُمُّوا ، كقولك : مررتُ بهم كلِّهم ، أى لم أَدَعْ منهم أحدًا .

وزعم الخليل رحمه الله ، حيث مثّل نَصْبَ وحدَه وخمستَهم ، أنّه كقولك : أَفردتهم إفرادًا . فهذا تمثيل ، ولكنه لم يُستعمل فى الكلام . ١٨٨

ومثل خمستَهم قول الشَّمّاخ :

أَتَتْنى سُلَيْمٌ قَضَّها بقَضِيضِها تُمَسِّحُ حَوْلِى بالبَقيعِ سِبالَها(١)

كأنّه قال : انقضاضَهم ، [أى] انقضاضًا . ومررتُ بهم قَضَّهم بقضيضهم ،

---

(١) ديوان الشماخ ٢٠ وابن يعيش ٢ : ٦٣ والأغانى ٨ : ١٠٠ واللسان (قضض) . وسليم : قبيلة امرأته ، وكان قد ضربها وكسر يدها فشكاه قومها إلى عثمان ابن عفان ، فأنكر ما ادعوا ، فأمر كثير بن الصلت أن يستحلفه على منبر الرسول ، ففعل وسجل ذلك فى شعره . وفى الديوان : « وجاءت سليم » ، وعند الشنتمرى : « أتتنى تميم » ، ثم قال : « ويروى : أتتنى سليم قضها بقضيضها : منقضًّا آخرهم على أولهم . وأصل القض الكسر » . والسبال : جمع . سَبَلة ، وهى مقدم اللحية ، وكانوا إذا تأهبوا للكلام مسحوا لحاهم ، ولا سيما عند التهديد والوعيد . والبقيع : موضع بالمدينة .

والشاهد فيه نصب « قضها » على الحال مع أنه معرفة ، لأنه مصدر منبىء عن فعل . وانظر الشاهد السابق .

كأنّه يقول : مررتُ بهم انقضاضًا . فهذا تمثيل وإن لم يُتكلَّم به كما كان إفرادًا تمثيلا .

وإنّما ذَكرنا الإفرادَ فى وَحْدَه ، والانقضاضَ فى قَضّهم ، لأنَّه إذا قال : قَضَّهم فهو مشتقٌّ من معنى الانقضاض ، لأنّه كأنه يقول : انقَضَّ آخرهم على أوّلِهم . وكذلك وَحْدَه إنَّما هو من معنى التفرُّدِ ، فكذلك أيضًا يكونُ خمستَهم نصبًا إذا أردتَ معنى الانفراد ، فإنْ أردتَ أنَّك لم تَدَعْ منهم أحدًا جررتَ ، كما كان ذلك فى قَضّهم .

وبعضُ العرب يَجعل قَضَّهم بمنزلة كلِّهم ، يُجريه على الوجوه [١] .

هذا باب ما يُجْعَلُ من الأسماءِ مصدرًا كالمصدر الذى فيه [٢] الألفُ واللامُ نحو العِراك

وهو قولك : مررتُ بهم الجَمَّاءَ الغَفيرَ ، والناسُ فيها الجَمَّاءَ الغفيرَ . فهذا يَنتصب كانتصاب العِراك .

وزعم الخليل رحمه الله أنّهم أدخلوا الألفَ واللام فى هذا الحرف وتَكلّموا به على نيَّةِ مالا تدخله الألفُ واللام [٣] ، وهذا جُعل كقولك : مررتُ بهم قاطِبةً

---

(١) يعنى وجوه الاتباع من الرفع والنصب والجر .

(٢) ط : « كالمصادر التى فيها » .

(٣) ط : « على نية طرح الألف واللام » . السيراف : اعلم أن الجماء هو اسم ، والغفير نعت لها ، وهو بمنزلة قولك فى المعنى : الجم الكثير ؛ لأنه يراد به الكثرة . والغفير يراد به أنهم قد غطّوا الأرض من كثرتهم ، من قولك : غفرت الشىء أى غطيته . ونصبه فى قولك مررت بهم الجماء الغفير على الحال ، والحال إذا كان اسما غير مصدر لم يكن بالألف واللام ، فأحوج ذلك سيبويه والخليل أن جعلا الجماء الغفير فى موضع المصدر كالعراك ، كأنك قلت : مررت بهم الجموم الغُفر ، على معنى مررت بهم جامِّين غافرين .

ومررتُ بهم طُرًا ، [أى جميعًا ؛ إلاّ أنَّ هذا نكرةٌ لا يَدخله الألفُ واللام ، كما أنَّه ليس كلُّ المصادرِ بمنزلة العِراك ، كأَنّه قال : مررتُ بهم جميعًا . فهذا تمثيلٌ وإن لم يُتكلّم به . فصار طُرًا] وقاطبة بمنزلة سُبْحانَ [اللهِ] فى بابه ، لأنَّه لا يَتصرّف كما أنّ طُرًا وقاطِبةً لا يَتصرّفان [١] ، وهما فى موضع المصدر ، ولا يكونان معرفةً ، ولو كانا صفةً لَجَرَيَا على الاسم أو بُنِيَا على الابتداءِ فلم يوجَدْ ذا فى الصفة . وقد رأينا المصادرَ قد صُنع ذا بها لأنها لا تصرَّفُ ، فشبِّه هذا بها [٢] .

هذا باب ما يَنتصب أنه حالٌ يقع فيه الأمرُ وهو اسمٌ

١٨٠ وذلك قولك : مررتُ بهم جميعًا ، وعامّةً وجماعةً ، كأنَّك قلت : مررتُ بهم قِيامًا [٣] .

وإنَّما فرقنا بين هذا الباب والباب الأوّل لأنّ الجميعَ وعامّةً اسمان متصرِّفان ، تقول : كيف عامّتُكم ؟ وهؤلاءِ قومٌ جميعٌ .

---

(١) الرمانى : « طرا وقاطبة مما لا يتصرف كما لا يتصرف سبحان الله ؛ لأنهما جميعا على معنى المبالغة ، إلا أن سبحان الله مبالغة فى التعظيم إلى أعلى مرتبة » .

(٢) بعده فى الأصل : « يعنى قاطبة ونحوها » . وبدل هذا كله فى ط : « وقد رأينا المصادر قد صنع ذا فيها ، فهما فى موضع المصدر » .

(٣) السيرافى : إذا قلت مررت بهم جميعا ، فله وجهان : أحدهما أن تريد مررت بهم وهم مجتمعون كما قال الله عز وجل : ﴿ أم يقولون نحن جميع منتصر ﴾ . والآخر أن تريد مررت بهم فجمعتهم بمرورى وإن كانوا متفرقين فى مواضع . فإن أردت الوجه الأول فهو حال لا وجه له غيره . وإن أردت الوجه الثانى جاز أن يكون فى موضع مصدر بإضمار فعل آخر ، كأنه قال : جمعتهم جمعا فى مرورى . وإن صيرناه حالا فعلى نحو قاله تعالى : ﴿ وأرسلناك للناس رسولا ﴾ ، وقولهم : قم قائما .

فإذا كان الاسمُ حالا يكون فيه الأمْرُ لم تَدخله الألفُ واللام ولم يُضَفْ . لو قلتَ : ضربتُه القائمَ تريد : قائمًا كان قبيحا ، ولو قلت : ضربتُهم قائميهم تريد : قائمينَ كان قبيحا . فلما كان كذلك جعلوا ما أضيف ونُصب نحوَ خَمْستَهم بمنزلة طاقتَه وجَهْدَه [ووَحْدَه] ، وجعلوا الجَمّاءَ الغَفيرَ بمنزلة العِراك ، وجعلوا قاطِبة وطُرًّا إذا لم يكونا اسمين بمنزلة الجميع وعامّة ، كقولك : كِفاحًا ومكافَحةً وفجاءَةً . فجُعلت هذه كالمصادر المعروفةِ البيّنة ، كما جعلوا عَلَيْكَ ورُوَيْدَكَ كالفعل المتمكِّن ، وكما جعلوا سُبْحانَ اللهِ ولبَّيْك ، بمنزلةِ حَمْدًا وسَقْيًا . فهذا تفسيرُ الخليل رحمه الله وقولُه .

وزعم يونس أنّ وَحْدَه بمنزلة عِنْدَه ، وأنّ خَمْستَهم والجمّاءَ الغفيرَ وقَضَّهم كقولك : جميعًا [وعامَّة] ، وكذلك طُرًّا وقاطبةُ بمنزلة وحدَه ، وجَعل المضاف (١) بمنزلة كلّمتُه فاَهُ إلى فِيَّ .

وليس مثلَه ، لأنّ الآخِرَ هو الأوّل عند يونس فى المسألة الأولى ، وفاه إلى فِيَّ ههنا غيرُ الأوّلِ (٢) ، وأمّا طُرّا وقاطبةً فَأَشْبَهُ بذلك ، لأنه جيِّدٌ أن يكون حالاً غيرُ المصدرِ نكرةً (٣) . والذى نأْخُذُ به الأوّل .

وأمّا كلُّهم وجميعُهم وأَجمعون وعامَّتُهم وأنفسُهم فلا يكنَّ أبدا إلّا صفةً .

وتقول : هو نَسِيجُ وَحْدِه ، لأنّه اسمٌ مضافٌ إليه بمنزلة نفسِه إذا قلت : هذا جُحَيْش وَحْدِه .

---

(١) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « وكذلك طرا وقاطبة عنده ، وعامة » .

(٢) الرمانى : « فلا يجوز إلا أن يعمل فيه معنى فعل محذوف ، كقولك : كلمته جاعلاً فاه إلى فىَّ . وليس كذلك مررت بهم طرا وقاطبة ، لأنه لا يحتاج إلى فعل محذوف ، وإنما العامل فيه هذا المذكور » .

(٣) بعده فى ط : « ولا يجوز أن يكون حالا غير المصادر إلا نكرة » .

وجعل يونسُ نَصْبَ وَحْدَه كأَنَّك قلت : مررتُ برجل على حِيالِه ، فطرحتَ « علَى » ، فمن ثَمّ قال : هو مثلُ عندَه . وهو عند الخليل كقولك : مررتُ به خُصوصًا [١] .

ومررتُ بهم خمستَهم مثلُه ، ومثلُ قولك : مررتُ بهم عَمًّا [٢] . ولا يكون مثلَ جميعًا لِما ذكرتُ لك ، وصار وَحْدَه بمنزلة خمستَهم لأنه مكانَ قولك : مررتُ به واحِدَه : [فقام وَحْدَه مقامَ واحِدَه] . فإذا قلت : وَحْدَه فكأَنَّك قلت هذا :

هذا باب ما يَنتصب من المصادر توكيدًا لما قبله

وذلك قولك : هذا عبدُ الله حَقًّا ، وهذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ ، وهذا زيدٌ غيرَ ما تقول .

وزعم الخليل رحمه الله أنَّ قوله : هذا القولُ لا قولَك ، إنما نصبهُ كنصبِ غيرَ ما تقول ، لأنَّ « لا قولَك » فى ذلك المعنى . ألا ترى أنَّك تقول : هذا القولُ لا ما تقول ، فهذا فى موضعِ نصبٍ . فإذا قلتَ : لا قولَك ، فهو فى موضع لا ما تقول .

---

(١) الرمانى : مذهب يونس فى مررت به وحده أن ينصبه نصب الظرف كقولك : هو عنده ، والمعنى مررت به على حياله . ومذهب الخليل أن ينصبه نصب المصدر كقولك : مررت به خصوصا . وإنما حمله يونس على جهة الظرف لأنه رأى وحده فى هذا الموضع ناقص التمكن كنقصان تمكُّنِ « عنده » . وهو نصب كما أنه نصب ، وتلزمه الإضافة كما تلزمه ، وفيه معنى « على حياله » ، فحمله على جهة الظرف لهذه العلة . وقول الخليل أقوى ، لأن وحده أشبه بالمصدر فى معناه ، وحمله عليه أولى لكثرة نظيره من المصادر وظهور معنى الاختصاص فيه » .

(٢) العم ، بالفتح : الجماعة . قال مرقش :

والعدو بين المجلسين إذا ... آد العشى وتنادى العم

ومثل ذلك فى الاستفهام : أَجِدَّك لا تَفعلُ كذا وكذا ؟ كأنّه قال : أَحَقًّا لا تَفعل كذا وكذا ؟ وأصلُه من الجِدّ كأنّه قال : أَجِدًّا ، ولكنه لا يَتصرَّف ١٩٠ ولا يفارقه الإضافةُ (١) كما كان ذلك فى لَبَّيْك ومَعاذَ اللهِ .

وأمّا « غيرَ ما تقول » فلا تَعْرَى من أن تكون فى هذا الموضع مضافة إلى اسم معروفٍ (٢) ، نحو قولَك ؛ لأنّه لو قال غيرَ قولٍ ، أو لا قولًا ، لم يكن فى هذا بيانٌ ، لأنه ليس كلُّ قول باطلا ، وإنّما يريد أن يحقِّق الأوّلَ بأمر معروف .

ولو قال : هذا الأمرُ غيرَ قِيلٍ باطلٍ كان حسنا ، لأنَّه قد وكَّد أوّلَ كلامه بأمر معروف وقد اختصَّه ، فصار بمنزلة قولك : لا قولَك حين جعله مضافا ، لأنك قد اختصصتَه من جميع القول بإضافتك (٣) ، وأنَّه يسوغ أن يكون قولُه باطلا ولا يسوغ أن يكون جميعُ الأقوال باطلا .

ومن ذلك قولك : قد قعد البتّةَ ، ولا يُستعمل إلّا معرفةً بالألف واللام ، كما أنَّ جَهْدَك وأَجِدَّك لا يُستعملان إلَّا معرفةً بالإضافة .

وأمّا الحقُّ والباطل فيكونان معرفةً بالألف واللام ونكرةً ؛ لأنهما لم

---

(١) ط : « ولا يفارق الإضافة » .

(٢) ط : « فلا يعرَى من أن يكون فى هذا الموضع مضافا إلى أمر معروف » .

(٣) ط : « لأنه إذا قال لا قولك فجعله مضافا فقد اختصصته من جميع القول بإضافتك » .

يُنزَلا منزلةَ ما لم يَتمكّن من المصادر كسُبْحانَ وسَعْدَيْك (١) ، ولكنَّهم أَنزلوهما منزلةَ الظنّ ، وكذلك اليَقين لأنّك تحقِّقُ به كما تَفعل ذلك بالحقّ . فأَنْزِلْ ما ذكَرْنا غيرَ هذا بمنزلة عَمْرَك اللهَ وقِعْدَك اللهَ .

هذا باب مايكون المصدرُ فيه توكيدًا لنفسه نصبًا

وذلك قولك : له علّى أَلْفُ درهمٍ عُرْفًا . ومثلُ ذلك قولُ الأَحْوَص :

إنّى لأَمْنَحُكَ الصُّدودَ وإنّنى قَسَمًا إليك مع الصُّدودِ لأَمْيَلُ (٢)

وإنَّما صار توكيدًا لنفسه لأنه حين قال : له علىّ ، فقد أقرَّ واعتَرف ؛ وحين قال : لأَمْيَلُ ، عُلم أنَّه بعد حَلِفٍ ؛ ولكنه قال : عُرْفًا وقَسَمًا توكيدًا كما [أنه إذا] قال : سِيرَ عليه فقد عُلم أنَّه كان سَيْرٌ ، ثم قال : سَيْرًا توكيدًا .

---

(١) السيرافى : « وفى نسخة الزجاج : منزلة ما لم يتمكن من المضاف ، كسبحان وسعديك . فقال الزجاج : إذا قلت هذا زيد حقا ، وهذا زيد غير قيل باطل ، لم يجز تقديم حقا ، لا تقول : حقا هذا زيد . فإن ذكرت بعض هذا الكلام فوسطته وقلت : زيد حقا أخوك ، وزيد قائما أخوك ، على الحال ، جاز . فقيل له : أنت لا تجيز زيد قائما أخوك إذا أردت به الصداقة لا غير ، لأنه غير متمكن ، فلم أجزت زيد حقا أخوك ؟ فقال : إنما امتنع تقديم الحال لأن العامل فيه أخوك ، وليس بعامل قوى . فإذا قلت حقا فالعامل فيه فعل مضمر » .

(٢) الخزانة ١ : ٢٤٧ و ٤ : ١٥ وابن يعيش ١ : ١١٦ والأغانى ١٨ : ١٩٥ ، ١٩٦ .

وقبله :

يابيت عاتكة الذى أتعزل حذر العدى وبه الفؤاد موكل

يريد أنه يظهر هجر هذا البيت ومن فيه هو محب لهم ، خوفًا من أعدائه . والشاهد فيه نصب « قسما » على المصدر المؤكد لما قبله من الكلام الدال على القسم ، وهو إنى لأمنحك ، وإنى لأَمْيَل .

واعلم أنه قد تَدخل الألفُ واللام فى التوكيد فى هذه المصادر المتمكِّنة التى تكون بدلاً من اللفظ بالفعل ، كدخولها فى الأمر والنهى والخبر والاستفهام ، فأَجْرِها فى هذا الباب مُجراها هناك .

وكذلك الإضافةُ بمنزلة الألف واللام .

فأمّا المضاف فقول الله تبارك وتعالى : ﴿ وتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ صُنْعَ اللهِ [1] ﴾ وقال الله تبارك وتعالى : ﴿ ويَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللهِ يَنصرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ * وَعدَ اللهِ لا يُخْلِفُ اللهُ وَعْدَهْ [2] ﴾ . وقال جلّ وعزّ : ﴿ الَّذِى أَحْسَنَ كُل شَىْءٍ خَلْقَه [3] ﴾ . وقال ١٩١
جل ثناؤه : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ [4] ﴾ . ومن ذلك : اللهُ أَكبرُ دَعْوةَ الحَقِّ [5] . لأنَّه لمّا قال جلّ وعزّ : ﴿ مَرَّ السَّحَابِ ﴾ ، وقال : ﴿ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ ﴾ ، عُلم أنَّه خَلْقٌ وصُنْعٌ ، ولكنَّه وكَّد وثبَّت للعباد . ولما قال : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ [6] ﴾ حتّى انقَضى الكلامُ ، عَلم المخاطَبون أنّ هذا مكتوبٌ عليهم ، مثبَّت عليهم ، وقال : كِتَابَ اللهِ توكيدًا كما قال : صُنْعَ اللهِ ، وكذلك : وَعْدَ اللهِ ، لأنَّ الكلام الذى قبله وَعْدٌ

---

(١) الآية ٨٨ من سورة النمل .
(٢) الآية ٤ ، ٥ من سورة الروم .
(٣) الآية ٧ من سورة السجدة .
(٤) الآية ٢٤ من سورة النساء .
(٥) السيرافى : لأن قولك الله أكبر إنما هو دعاء إلى الحق ، وإلى أن يكون السامع ينتمى إلى جملة القائلين بالتوحيد ، وإلى القوم الذين شعارهم الله أكبر ، فيكون هذا دعوةَ الحق يتداعَون بها ، كأنه قال : دَعَوا دعاء الحق ، وادعُوا دعاء الحق .
(٦) الآية ٢٣ من سورة النساء .

وصُنعٌ ، فكأنّه قال جلّ وعزّ : وَعْدًا وصُنعا وخَلْقا وكِتابا . وكذلك : دَعْوةَ الحَقِّ ؛ لأنَّه قد عُلم أنَّ قولك : اللهُ أكبرُ ، دُعاءُ الحقِّ ولكنَّه توكيدٌ ، كأنَّه قال : دعاءً حقًّا . قال رؤبةُ :

إنَّ نِزارًا أَصبحتْ نِزارَا   دَعْوةَ أَبْرارٍ دَعَوْا أَبْرارَا [1]

لأنّ قولك : أصبحتْ نزارًا ، بمنزلة : هم على دَعوةٍ بارّةٍ .

وقد زعم بعضُهم أنّ كِتَابَ اللهِ [نصب] على قوله : عليكم كتابَ الله . وقال قومٌ : ﴿ صِبْغَةَ اللهِ ﴾ منصوبةٌ على الأمر . وقال بعضُهم : لا بل توكيدًا . والصِّبغةُ : الدينُ .

وقد يجوز الرفعُ فيما ذكرنا أجمعَ على أن يضمِرَ شيئًا هو المظهَرُ ، كأنَّك قلت : ذاك وعدُ اللهِ ، وصبغةُ الله ، أو هو دَعْوةُ الحقّ . على هذا ونحوِه رفعُه .

ومن ذلك قوله جلّ وعزّ : ﴿ كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُوا إلّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ ﴾ [2] ، كأَنه قال : ذاك بَلاغٌ .

---

(١) ابن يعيش ١ : ١١٧ بدون نسبة . ولم أجده فى ديوان رؤبة ولا فى ديوان العجاج ولا فى ملحقاتهما . الشنتمرى : المعنى أن ربيعة ومضر ابنى نزار كانت بينهما حرب بالبصرة وتقاطع ، وكان المضرى ينتمى فى الحرب إلى مضر ويجعلها شعاره ، والربيعى ينتمى إلى ربيعة ، فلما اصطلحوا انتموا كلهم إلى أبيهم نزار وجعلوه شعارهم . فجعَل دعوتهم بَرّةً بذلك .

والشاهد فيه نصب « دعوة » على المصدر المؤكد لما قبله لأنه لما قال : إن نزارًا أصبحت نزارًا عُلم أنهم على دعوة برة .

(٢) الآية ٣٥ من سورة الأحقاف . وقد التبست على سيبويه بالآية ٤٥ من سورة يونس : ﴿ كأن لم يلبثوا إلا ساعة من النهار يتعارفون بينهم ﴾ . وصواب التلاوة هنا : « كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار بلاغ » .

واعلمْ أنّ هذا البابَ أتاه النصبُ كمنصوبٍ بما قبله من المصادر فى أنّه ليس بصفة ولا من اسمٍ قبله ، وإنَّما ذكرتَه لتؤَكِّدَ به ، ولم تَحمله على مضمَرٍ يكون ما بعده رفعا وهو مفعولٌ به .

ومثلُ نصبِ هذا الباب قول الشاعر ، وهو الراعى :

دَأَبْتُ إلى أن يَنْبُتَ الظِّلُّ بعد ما تَقَاصَرَ حتّى كاد فى الآلِ يَمْصَحُ

وَجِيفَ المطَايَا ثمّ قلتُ لصُحْبتى ولم يَنْزِلوا أَبْرَدتُمُ فتَرَوَّحُوا [١] ١٩٢

لأنّه قد عُرف أنّ قوله : « دأَبتُ » : سرت ، لمّا ذُكر فى صدر قصيدتِه ، فصار دأبتُ بمنزلة أوجفتُ عنده ، فَجَعلَ وَجيفَ المطَايا توكيدًا لأَوجفتُ الذى هو فى ضميرِه .

واعلم أنَّ نصب هذا [الباب] المؤكَّدِ به العامُّ منه وما وُكّد به نفسُه ، ينصب على إضمار فعل غيرِ كلامِك الأوّلِ ، لأنه ليس فى معنى كَيْفَ ولا لِمَ [٢] ، كأنّه قال : أَحُقُّ حَقًّا ، فجَعله بدلاً كظَنًّا من أَظُنُّ ، ولا أَقولُ قولَك

---

(١) يذكر مواصلته السير إلى الهاجرة ، وأنه نزل بعد ذلك مُبردًا بأصحابه ثم راح سائرا . دأبت : واصلت السير . ينبت الظل : يأخذ فى الزيادة بعد زوال الشمس . والآل : الشخص . يمصح : يذهب . يصف الظهيرة عندما ينتعل كل شئ ظله . والوجيف : سير سريع . والمطايا : جميع مطية ، وهى ما يمتطى ظهرها ، أى يركب . أبردتم : دخلتم فى برد العشى . تروحوا : سيروا رواحا .

والشاهد نصب « وجيفَ » على المصدر المؤكد لمعنى دأبت .

(٢) السيرافى : أى ليس بحال . ولا لم ، يعنى ليس بمفعول له ؛ لأن الحال جواب كيف ، والمفعول جواب لِمَ . كأنه قال : أحق حقًّا وأتجد جدك ولا أقول قولك ، وكتب الله كتابا . ولا يظهر الفعل كما لم يظهر فى باب سقيا لك وحمدًا .

وأقولُ غيرَ ما تقول ، وأَتَجِدُّ جِدَّك ، وكَتب اللهُ تبارك وتعالى كتابَه ، وادْعُوا دعاءً حقًّا ، وصَبغ اللهُ صِبْغَة (١) ، ولكن لا يَظهر الفعلُ لأنَّه صار بدلًا منه بمنزلة سَقْيا .

وكذلك توجِّهُ سائرَ الحروفِ من هذا البابِ ، كما فعلتَ ذلك فى بابِ سَقْيًا له وحَمْدًا لك (٢) .

هذا باب ما يَنتصب من المصادر لأنه حالٌ صار فيه المذكورُ (٣)

وذلك قولك : أَمّا سِمَنًا فسَمينٌ ، وأَمّا عِلْمًا فعالِمٌ .

وزعم الخليل رحمه الله أنّه بمنزلة قولك : أنت الرَّجُلُ عِلْمًا ودِينًا ، وأنت الرجلُ فَهمًا وأَدَبًا ، أى أنت الرجلُ فى هذه الحال . وعَمِلَ فيه ما قبله وما بعده ، ولم يَحسن فى هذا الوجه الألفُ واللام كما لم يَحسن فيما كان حالاً وكان فى موضع فاعلٍ حالاً . وكذلك هذا ، فانتَصب المصدرُ لأنَّه حالٌ مَصِيرٌ فيه .

ومن ذلك قولك : أَمّا عِلْمًا فلا عِلْمَ له ، وأَمّا عِلْمًا فلا عِلْمِ عنده ، وأَمّا عِلْمًا فلا عِلْمَ وتضمِرُ له ، لأنَّك إنّما تَعنى رجلا .

وقد يُرْفَعُ هذا فى لغة بنى تميم ، والنصبُ فى لغتها (٤) أحسنُ ؛ [لأَنهم

---

(١) ط : « وصنع الله صنعة » .

(٢) ط : « وحمدًا لله » .

(٣) السيرافى : « هذا الباب فيه صعوبة ، ونَقْل كلام النحويين من البصريين والكوفيين . وكذلك قال الزجاج : هذا باب لم يفهمه إلا الخليل وسيبويه » .

(٤) ط : « لغتهم » .

يَتوهَّمون الحالَ] . فإن أُدخلت الألفُ واللام رَفعوا ، لأنه يَمتنع من أن يكون حالا .

وتقولُ : أَمّا العلْمُ فعالمٌ بالعلم ، وأَمّا العلمَ فعالمٌ بالعلم . فالنصبُ على أنَّك لم تَجعل العلم الثانىَ العلمَ الأوّلَ الذى لفظتَ به قبله ، كأنك قلت : أَمّا العلمَ فعالمٌ بالأشياء . وأما الرفعُ فعلى أنه جعل العلمَ الآخِرَ هو العلمَ الأوّلَ ، فصار كقولك : أَمّا العلمُ فأَنا عالمٌ به ، وأما العلمُ فما أَعلمنى به . فهذا رفعٌ لأنَّ المضمر هو العِلمُ ، فصار كقولك : أَما العلمُ فحسنٌ .

١٩٣ فإنْ جعلتَ الهاءَ غيرَ العلم الأوّل نصبتَ ، كأَنَّك قلت : أَمّا علمًا فما أَعلمنى بعبد الله .

وإذا قلت : أَما الضَّرْبَ فضاربٌ ، فهذا يَنتصب على وجهينِ : على أن يكون الضربُ مفعولا كقولك : أَمّا عبدَ الله فأَنا ضاربٌ ، ويكونُ نصبًا على قولك : أَمّا عِلْمًا فعالمٌ ، كأَنّك قلت : أَمّا ضَرْبًا فضاربٌ ، فيصير كقولك : أَمّا ضربا فذو ضربٍ .

وقد يَنتصب أهلُ الحجاز فى هذا الباب بالألف واللام ؛ لأنَّهم قد يَتوهّمون فى هذا الباب غيرَ الحال ، وبنو تميم كأَنّهم لا يَتوهّمون غيرَه ؛ فمن ثَمّ لم يَنصبوا فى الألف واللام ، وتركوا القُبْحَ . فكأَنَّ الذى تَوهّم أهلُ الحجاز البابُ الذى يَنتصب لأنه موقوعٌ له ، نحوَ قولك فعلتُه مَخافةَ ذلك (١) . وذلك قولهم :

(١) السيرافى ما ملخصه : محصل ما ذهب إليه سيبويه فى هذا الباب أن الحجازيين ينصبونه على المفعول لأجله ، لأنهم ينصبون المعرف كما ينصبون المنكر ، والمفعول يكون نكرة ومعرفة . وأما بنو تميم فلم ينصبوا المعرف فى هذا الباب ، بل رفعوه على الابتداء ، فدل على أن نصبه عندهم على الحال ، لأنه هو الذى يلزم التنكير .

أَمّا النُّبْلَ فنبيلٌ ، وأَمَّا العقلَ فهو الرجلُ الكاملُ ، كأَنّه قال : هو الرجلُ الكاملُ العقلَ والرأىَ ، أى للعَقل والرأىِ ، وكأَنّه أَجاب مَنْ قال : لِمَه ؟

وعلى هذا الباب فأَجْرِ جميعَ ما أَجريتَه نكرةً حالا إذا أَدخلتَ فيه الألف واللام . قال الشاعرُ (١) :

أَلا ليت شِعْرِى هل إلى أُمِّ مَعْمَرٍ سَبيلٌ فأَمّا الصَّبْرَ عنها فلا صَبْرَا (٢)

وأَمَّا بنو تميم فيرَفعون لِما ذكرتُ لك ، فيقولون : أَمّا العلمُ فعالمٌ ، كأَنه قال : فأنا أو فهو عالمٌ به . وكان إضمارُ هذا أحسنَ عندهم من أن يُدخِلوا فيه مالا يجوز ، كما قال سبحانه : ﴿ يَوْمًا لا تَجْزِى نَفْسٌ (٣) ﴾ ، أَضمر « فِيهِ » .

وقال الشاعر ، [عبد الرحمن بن حسّان] .

أَلا يالَيْلَ وَيْحَك نَبِّئينا فأَمّا الجُودُ منكِ فليس جودُ (٤)

أى فليس لنا منك جودٌ .

---

(١) بعده فى ب : « وهو الرماح بن ميادة » .

(٢) للرماح بن ميادة فى أمالى ابن الشجرى ٢ : ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، وهو فى الخزانة ١ : ٢٨٦ بدون نسبة ، وشواهد المغنى للسيوطى ٢٩٦ والأغانى ٢ : ٨٩ . ولم ينسبه الشنتمرى . وأم معمر ، كذا وردت فى إنشاد سيبويه ومن نقلوا عنه . وصوابه « أم جحدر » وهى صاحبته . صنع فيها الشعر ، كما فى الأغانى وأمالى الزجاجى ٢٠٨ – ٢١١ .

والشاهد فيه نصب « الصبرَ » على المفعول له ، والتقدير : مهما ذكرت شيئا للصبر ومن أجله فلا صبر لى .

(٣) من الآية ٤٨ ، ١٢٣ من سورة البقرة .

(٤) عجزه بدون نسبة فى همع الهوامع ١ : ١١٦ . يقول : نبئينا بما أنت عليه من مودة أو غيرها ، وأما جودك لنا بالوصل فليس مما نطمع فيه لما عهدنا من بخلك .

والشاهد فيه حذف العائد من « جود » ، أى فليس لنا جود منك .

ومما ينتصب من الصِفات حالًا كما انتَصب المصدرُ الذى يوضع موضعه ولا يكون إلّا حالًا ، قولُه : أَمّا صَديقًا مُصافِيًا فليس بصديقٍ مُصافٍ ، وأَمّا طاهرًا فليس بطاهرٍ (١) ، وأَمّا عالما فعالمٌ . فهذا نصبٌ لأنَّه جعله كائنا فى حال علمٍ وخارجا من حال طهورٍ (٢) ومصادقةٍ .

١٩٤ والرفعُ لا يجوز هنا ، لأنّك قد أَضمرت صاحبَ الصفةِ ، وحيث قلتَ أَمّا العلمُ فعالمٌ فلم تضمِرْ مذكورا قبل كلامك وهو العلمُ (٣) ، فمن ثَمّ حَسُنَ فى هذا الرفعُ ولم يَجزِ الرفع فى الصِّفة . ولا يكون فى الصفة الألفُ واللام ؛ لأنَّه ليس بمصدَر فيكونَ جوابا لقوله لِمَهْ ؟ وإنَّما المصدرُ تابعٌ له ووُضع فى موضعه حالا .

واعلم أنَّ ما ينتصب فى هذا الباب فالذى بعده أو قبله من الكلام قد عَمِلَ فيه ، كما عَمل فى الحَذَرِ ما قبله ، إذا قلت : أَكرمتُه حَذَرَ أن أُعابَ ، وكما عَمل فى قوله : أَتاه مَشْيًا وماشِيًا .

هذا باب ما يختار فيه الرفعُ ويكون فيه الوجهَ فى جميع اللغات (٤)

وزعم يونسُ أنه قول أَبِى عَمرو . وذلك قولكَ : أَمّا العَبيدُ فذو عَبيدٍ ، وأمّا العبدُ فذو عبدٍ ، وأَمّا عبدانِ فذو عبدينِ .

---

(١) ط : « فأما ظاهرًا فليس بظاهر » .

(٢) ط : « ظهور » . والطُهور بضم الطاء : التطهر ، وبفتحها : الماء الذى يتطهر به ، كالوُضوء والوَضوء .

(٣) بعده فى ط : « وإنما ذكرت صاحب العلم » .

(٤) ترجمه الرمانى بقوله : « باب اسم الجنس الجارى على طريقة أما كذا فكذا » .

وإنّما اختير الرفعُ لأنّ ما ذكرت فى هذا الباب أسماءٌ ، والأسماءُ لا تجرى مجرى المصادر (١) . ألا ترى أنّك تقولُ : هو الرجلُ عِلْمًا وفِقْهًا ، ولا تقول : هو الرجلُ خَيْلًا وإبلًا . فلمّا قبح ذلك جعلوا ما بعده خبرًا له ، كأنّهم قالوا : أمّا العبيدُ فأنت فيهم أو أنت منهم ذو عَبيدٍ ، أى لك من العبيد نَصيبٌ ، كأنّك أردتَ أن تقول : أمّا مِن العبيد أو أمّا فى العبيد فأنت ذو عَبيدٍ . إلّا أنك أخّرتَ فى ومن (٢) وأضمرتَ فيهما أسماءَهم .

وأمّا قولُه : أمّا العبدُ فأنت ذو عبدٍ ، فكأنه قال : أمّا فى العبدِ فأنت ذو عبدٍ ، ولكنه أخّرَ فِى وأضمرِ فيهِ اسمَه كما فَعل ذلك فى العبيدِ ، فلمّا قبح عندهم أن يكون بمنزلة المصدر ولم يكن ممّا يجوز فيه عندهم ذلك حملوه على هذا ، فِرارًا من أن يُدْخِلوا فى المصدر ما ليس منه ، كما فعلتْ تميمٌ ذلك فى العِلْم حين رفعوه . وكأنك قلت : أمّا العبيدُ فهم لك ، وأمّا العبدُ فهو لك ، لأنّك ذلك المعنى تُريدُ (٣) .

وسَمِعْنا من العرب من يقول : أمّا ابنُ مُزَنيَّةٍ فأنا ابنُ مُزنيَّةٍ ؛ كأنه قال : أما ابنُ مُزنيّةٍ فأنا ذاك ، جعل الآخِرَ هو الأوّلَ كما كان قائلًا ذلك فى الألف واللام : أمّا ابنُ المُزنيَّةِ فأنا ابن المُزنيَّةِ . وإن شئت نصبتَه على الحال كما قلت : أمّا صَديقا فأنت صديقٌ وأمّا صاحبا فأنت صاحبٌ .

---

(١) السيرافى : قوله أما العبيد فذو عبيد هو الوجه ، لأن العبد ليس بمصدر فيقدر له فعل من لفظه ينصبه على ما تقدم فى المصادر ، فوجب رفعه بالابتداء ، وما بعده يكون خبراً له ، والعائد إليه محذوف تقديره : أما العبيد فأنت منهم أو فيهم ؛ أو نحو هذا ، ذو عبيد .

(٢) ط : « أخرت من وفى وقدمت المبتدأ بعدهما » .

(٣) ب : « لأن ذلك المعنى أردت » .

وزعم يونس أن قومًا من العرب يقولون : أَما العَبيدَ فذو عبيدٍ ، وأَمَّا العبدَ فذو عبدٍ ، يُجرونه مُجرى المصدر سَواءً . وهو قليل خبيث (١) . وذلك أنَّهم شبّهوه بالمصدر كما شبَّهوا الجمَّاءَ الغفيرَ بالمصدر ، وشبّهوا خمستَهم بالمصدر . كأنَّ هؤلاء أَجازوا : هو الرجلُ العبيدَ والدَّراهمَ ، أى للعبيد وللدراهم ، وهذا لا يُتكلَّم به ، وإنَّما وجهُه وصوابه الرفع ، وهو قول العرب وأبى عمرو ويونسَ ، ولا أعلم الخليلَ خالَفَهُما . وقد حملوه على المصدر ، فقال النحويّون : أمّا العِلْمَ ١٩٥
والعَبيدَ فذو علم وذو عبيد . وهذا قبيح ، لأنَّك لو أفردتَه كان الرفعُ الصوابَ ، فخَبُثَ إذْ أُجرى غيرُ المصدر كالمصدر ، وشبّهوه بما هو فى الرَّداءةِ مثلُه ، وهو قولُهم : وَيْلٌ لهم وتَبٌّ .

وأمّا قوله : أَمَّا البَصْرةُ فلا بَصْرَةَ لك ، وأَمَّا الحارثُ فلا حارثَ لك ، وأمّا أبوك فلا أبا لك ، فهذا لا يكون فيه أبدًا إلَّا الرفعُ ؛ لأنَّه اسمٌ [مَعروفٌ] ومعلومٌ ؛ قد عرف المخاطَبُ منه مثلَ ما قد عرفتَ ، كأَنَّك قلت : أَمَّا الحارِثُ فلا حارثَ لك بعده أو فلا حارثَ لك سواه ، وكأنّه قال : أَمَّا البَصْرةُ فليستْ لك ، وأَمَّا الحارثُ فليس لك ؛ لأنك ذلك المعنى تريد (٢) .

ولو قال : أَمَّا العبيدُ فأنت ذو عبيد ، يريد عبيدًا بأَعيانهم قد عرفَهم المخاطَبُ كمعرفتك ، كأنّك قلت : أَمَّا العبيدُ الذين تَعرف ، لم يكنْ إلّا رفعا . وقولُه ذو عبيدٍ كأنّه قال : أنت فيهم أو منهم ذو عبيدٍ . ولو قال : أَمَّا أبوك

(١) السيرافى : وكان المبرد لا يجيز النصب ولا يرى له وجهًا ، وكان سيبويه يجيز النصب على ضعفه ، إلا أن يكون العبيد بغير أعيانهم ليلحق بالمصادر المبهمة . وكان الزجاج يتأول فى نصب العبيد تقدير المِلك ، والمِلكُ مصدر ، كأنه قال : أما ملك العبيد ، كما تقول : أما ضرب زيد فأنا ضاربه .

(٢) ط : « لأنه ذلك المعنى يريد » .

فلك أبٌ ، لكان على قوله : فلك به أبٌ أو فيه أبٌ ، وإنما يريد بقوله : فيه أبٌ مَجرى الأب على سعة الكلام ، وليس إلى النصب ههنا سبيل .

وإنّما جاز النصبُ فى العبيدِ حين لم يَجعلهم شيئًا معروفا بعينه لأنه يشبّهه بالمصدر ، والمصدر قد تَدخله الألفُ واللام ويَنتصب على ما ذكرتُ لك . فإذا أردتَ شيئًا بعينه وكان هو الذى تَلزمه الإشارة ، جرى مجرى زيدٍ وعمرٍو وأبيك .

وأَمَّا قول الناس للرَّجلِ : أَمّا أن يكون عالما فهو عالمٌ ، وأَمَّا أن يَعلم شيئًا فهو عالمٌ ، فقد يجوز أن تقول : أَمَّا أَنْ لَا يكونَ يَعلمُ فهو يَعلم ، وأنت تريد [أَنْ] يكونَ (١) ، كما جاءَتْ : ﴿ لِئَلّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَاب (٢) ﴾ فى معنَى لأَنْ يَعلَم أهلُ الكتاب . فهذا يُشْبِهُ أن يكونَ بمنزلة المصدر ، لأنَّ أنْ مع الفعل الذى يكون صلةً بمنزلة المصدر ، كأنَّك قلت : أمَّا عِلْما وأمَّا كينونةَ علم فأنت عالمٌ . ألا ترى أنّك تقول : أنت الرجلُ أنْ تُنازِلَ أو [أنْ] تُخاصِمَ ، كأنّك قلت نِزالًا وخُصومةٌ ، وأنت تريد المصدر الذى فى قوله فَعَلَ ذاك مَخافةَ ذاك . ألا ترى أنك تقول : سكتُّ عنه أَنْ أَجْتَرَّ مَوَدَّته ، كما تقول : اجترار مودَّته . ولا تقع أنْ وصِلتُها حالًا يكونُ الأوَّل فى حالِ وقوعِهِ ، لأنَّها إنما تُذْكَرُ لما لم يَقع بعدُ . فمن ثم أُجريَت مُجرى المصدر الأوّل الذى هو جوابُ لِمَهْ ؟

---

(١) يعنى أن « لا » زائدة كما هى فى الآية الكريمة .

(٢) الآية ٢٩ من سورة الحديد .

هذا باب ما يَنتصب من الأسماء التى ليست بصفةٍ ولا مصادرَ لأنّه حالٌ يَقع فيه الأمرُ فيَنتصبُ لأنه مفعولٌ به (١)

وذلك قولك : كلّمتُه فاهُ إلى فَىَّ ، وبايَعْتُه يَدًا بيَدٍ ، كأنّه قال : كلّمتُه مشافَهةً ، وبايَعْتُه نَقْدا ، أى كلّمتُه فى هذه الحال .

وبعضُ العرب يقول : كلّمتُه فُوهُ إلى فِىَّ ، كأنّه يقول : كلّمتُه وفُوهُ إلى فِىَّ ، أى كلّمتُه وهذه حالهُ . فالرفعُ على قوله كلّمتُه وهذه حالهُ ، والنصبُ على قوله : كلّمتُه فى هذه الحال (٢) ، فانتَصب لأنه حال وقع فيه الفعل . وأمّا ١٩٦
بايعته (٣) يدًا بيدٍ ، فليس فيه إلّا النصبُ ، لأنّه لا يَحسن أن تقول : بايعتُه ويدٌ بيدٍ ، ولم يرد أن يُخبر أنّه بايَعه ويدُه فى يده ، ولكنّه أراد أن يقولَ : بايعْتُه بالتعجيل ، ولا يبالى أقَريبًا كان أم بعيدا .

وإذا قال : كلّمتُه فُوهُ إلى فِىَّ ، فإنّما يريد أن يُخبِر عن قُربه منه ، وأنّه شافَهه ولم يكن بينهما أحدٌ .

ومثله من المصادر فى أن تَلزمه الإضافةُ وما بعدها مما يجوز فيه الابتداءُ ويكونُ حالا ، قولُه : رَجَعَ فلانٌ عَوْدَه على بَدْئه ، وانثنى فلانٌ عَوْدَه على

---

(١) هذا ما فى ب . وفى الأصل و ط : « مفعوله فيه » . قال الرمانى : « وإنما جاء فى نسخة أنه حال وفى أخرى أنه مفعول ، وليس بمتناقض ، على أن فاه مفعول من جهة حقيقته فى نفسه ، وفى موضع الحال من جهة أنه وقع موقع جاعلا فاه إلى فىّ » .

(٢) ب : « الحالة » .

(٣) بايعته ، ساقطة من ط .

(٤) وانثنى فلان عوده على بدئه ، ساقط من ب . وفى الأصل : « وأتانى » ، وأثبت ما فى ط .

بَدْئه ، كأنه قال : انثنى عَوْدًا على بَدْءٍ (١) . ولا يُستعمل فى الكلام رجَعَ عَوْدًا على بَدْءٍ ، ولكنَّه مُثّل به .

ومَنْ رَفَعَ فوه إلى فىَّ ، أجاز الرفع فى قوله : رَجَعَ فلانٌ عَوْدُه على بَدْئه .

ومما يَنتصب لأنَّه حالٌ وقع فيه الفعلُ قولك : بِعْتُ الشاءَ شاةً ودرهمًا ، وقامرتُه درهمًا فى درهمٍ ، وبعتُه دارى ذِراعًا بدرهم ، وبعتُ البُرَّ قَفيزَيْنِ بدرهم ، وأخذتُ زكاةَ مالِه درهمًا لكلّ أربعين درهما ، وبيّنتُ له حِسابَه بابًا بابًا ، وتَصدَّقتُ بمالى درهما درهما (٢) .

واعلم أنَّ هذه الأشياءَ لا يَنفرد منها شىءٌ دون ما بعده ، وذلك أنَّه لا يجوز أن تقول : كلّمتُه فاه حتّى تقول إلى فىَّ ، لأنَّكَ إنَّما تريد مشافَهةً ، والمُشافهةُ لا تكون إلّا من اثنين ، فإنَّما يَصحّ المعنى إذا قلت إلى فِىَّ ، ولا يجوز أن تقول بايعتُه يدًا ، لأنَّك إنَّما تريد أن تقول : أخَذَ منّى وأعطانى ، فإنّما يَصحَ المعنى إذا قلت : بيدٍ (٣) لأنهما عَمَلانِ . ولا يجوز أن تقول : انثَنى عَوْدَه لأنَّك إنّما تريد أنّه لم يَقطع ذهابَه حتَّى وصلَه برجوع ، وإنّما أردتَ أنه رجع فى حافِرته (٤) أى نَقَضَ مجيئَه برجوعٍ ، وقد يكون أن يَنقطع مجيئُه ثم يَرجع فيقول : رجعتُ عَوْدِى

---

(١) هذا تفسير للمثال الأول منهما .

(٢) السيرافى : هذه الأسماء المنصوبة هى حالات جعلت فى موضع مسعرا ، فإذا قلت : بعت الشاءَ شاة بِدرهم ، فالمعنى بعت الشاء مسعرًا على شاة بدرهم ، وجعلت الواو فى معنى الباء ، فبطل خفض الدرهم وعطف على شاة ، فاقترن الدرهم والشاة فعطفت أحدهما على الآخر ، وإن كانت الشاة مثمنا والدرهم ثمنًا .

(٣) إذا قلت ، ساقط من ط .

(٤) ب : « رجع فى حال بدئه » .

على بَدئى ، أى رجعتُ كما جئتُ . فالمجئُ موصولٌ به الرجوعُ ، وهو بَدْءٌ والرجوعُ عَوْدٌ .

ولا يجوز أن تقول : بعتُ دِارى ذراعا ، وأنت تريد بدرهم ، فيُرَى المخاطَبُ أنَّ الدار كلَّها ذراعٌ . ولا يجوز أن تقول : بعتُ شائى شاةً شاةً ، وأنت تريد بدرهم ، فيُرَى المخاطَبُ أنَّك بعتها الأوّلَ فالأوّلَ على الوِلاءِ . ولا يجوز أن تقول : بيّنتُ له حِسابَه بابًا ، فيُرَى المخاطَب أنك إنما جعلت له حسابا بابًا واحدا غيرَ مفسَّرٍ [١] . ولا يجوز تَصدّقتُ بمالى درهمًا ، فيُرَى المخاطَبُ أنك تَصدّقت بدرهم واحد . وكذلك هذا وما أشبهه .

وأمّا قول الناس : كان البُرُّ قَفيزَيْنِ ، وكان السَّمْنُ مَنَوَيْنِ ، فإنما استَغنوا هاهنا عن ذكر الدِّرهم لِما فى صدورهم من عِلمه ، ولأنَّ الدرهم هو الذى يسعَّر عليه ، فكأنّهم إنّما يَسألون عن ثمن الدرهم فى هذا الموضع ، كما يقولون : البُرُّ بستّينَ ، وتركوا ذكر الكُرِّ [٢] ؛ استغناءً بما فى صدورهم من عِلمه ، وبعلم المخاطَب ، لأنَّ المخاطب قد علم ما يَعنى ، فكأنّه إنّما يَسأل هنا عن ثمن الكُرّ كما ١٩٧
سأَلَ الأوّلُ عن ثمن الدرهم . وكذلك هذا وما أشبهه فأَجْرِه كما أجرتْه العربُ .

وزعم الخليل أنه يجوز : بعتُ الشاءَ شاةٌ ودرهمٌ ، إنَّما يريد شاةً بدرهمٍ ، ويَجعل بدرهمٍ خبرًا للشاة [٣] وصارت الواوُ بمنزلة الباء فِى المعنى ، كما كانت فى قولك : كلُّ رَجُلٍ وضيعتُه ، فى معنى مَعَ .

---

(١) ب : « غير معتبر » .

(٢) الكر ، بالضم : مكيال لأهل العراق ، ستون قفيزًا ، أو أربعون إردبا .

(٣) ب : « هو خبر المسألة » ، ط : « هو خبر الشاة » .

وإذا قلت شاةً بدرهم ، فإنّ بدرهمٍ ليس مبنيًّا (١) على اسمٍ قبله ولكنّه إنّما جاءَ ليبيَّن به السعرُ ، كما جاءتْ « لَكَ » فى سَقْيًا ، لتبيِّنَ من تَعنى . فالباءُ هاهنا بمنزلة إلَى فى قولك : فاهُ إلى فِيّ ، ولم تُبْنَ على ما قبلها .

وكذلك ما انتَصب فى هذا الباب وكان ما بعده ممّا يجوز أن يُبْنَى على ما قبله فى هذا الباب (٢) .

وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن تقول : بعتُ الدَّارَ ذراعٌ بدرهم ، كما جاز لك فى الشاء . وزعم أنه يقول : بعتُ دارى الذراعانِ بدرهم ، وبعتُ البُرَّ القَفيزانِ بدرهم . ولم يشبِّهْ هذا بقوله : فاه إلى فِيَّ ، لأنَّ هذا فى بابه بمنزلة المصادر التى تكون حالًا يقع فيها الأمرُ ، نحو قولك : لقيتُه كِفاحًا ، ونحو قوله : أَرْسَلَها العِراكَ ، وفعلتُ ذاك طاقتى .

وليس كلُّ مصدرٍ فى هذا الباب تَدخله الألُف واللام ويكونُ معرفةً بالإضافة ، وليس كلُّ المصادر فى هذا الباب يكون فيها هذا . فالأسماءُ أَبْعَدُ .

فلذلك كان الذراعُ رفعًا لأنّه لا يجوز أن [تجعله معرفة وتجعله حالاً يكون فيه الأمر ، كما أنه لا يجوز لَكَ أن (٣)] تَدخل الألفُ واللام فى قولك لقيته قائمًا وقاعدا ، أن تقولَ : لقيتُه القائمَ والقاعدَ ، ولا [تقولُ] : ضربتُه القائمَ ، فلمّا قبح ذلك فى الذِّراع جُعل بمنزلة قولك : لقيتُه يدُه فوق رأسه .

ومثلُ ذلك : بعتُه رِبْحُ الدرهمِ درهمٌ ، لا يكون فيه النَّصبُ على حال .

---

(١) ب : « ليس ببناء » ط : « ليس بمبنى » .

(٢) ط : « على ما قبله جاز فيه الرفع ، ولا يجوز أن يبنى على ما قبله فى هذا الباب » .

(٣) هذه التكملة من ب .

وزعم الخليل رحمه الله أن قولهم : رَبِحَتُ الدرهمَ درهمًا ، محالٌ ، حتَّى تقول : فى الدرهمِ وللدّرهم .

وكذلك وجدنا العربَ تقول .

فإنْ قال قائل : فاحْذِفْ حرفَ الجرِّ وانْوِه . قيل له : لا يجوز ذلك [١] كما لا تقول [٢] مررتُ أخاك وأنت تريد بأخيك . فإنْ قال : لا يجوز حذفُ الباءِ من هذا قيل له : فهذا لا يقال أيضا .

وقال الخليل رحمه الله : كَلّمَنِى يدُه فى يدى الرفعُ لا يكون غيرُه ؛ لأنَّ هذا لا يكون من صفة الكلام [٣] .

وقال الخليل رحمه الله : إن شئت جعلتَ : رجعتَ عوْدَك على بَدْئك مفعولًا بمنزلة قولك : رجعتَ المالَ علىَّ ، أى رددتَ المالَ علىّ ، كأنّه قال : ثَنَيْتُ عَوْدى على بَدْئى .

هذا باب ما يَنتصب فيه الاسمُ لأنه حال يقع فيه السِّعْرُ

وإن كنتَ لم تَلفظ بفعلٍ ، ولكنّه حال [٤] يقع فيه السِّعْرُ ، فيَنتصبُ كما انْتصب لو كان حالًا وقع فيه الفعلُ ، لأنّه فى أنّه حالٌ وقع فيه أمرٌ فى الموضعين سَواءٌ .

---

(١) ط : « قيل له لا يجوز حذف الباء » .

(٢) ب ، ط : « كما لا يجوز » .

(٣) لكن جاز النصب فى كلمته فاه إلى فىّ ، لأن فاه إلى فىّ من صفة الكلام .

(٤) حال ، ساقطة من ب .

وذلك قولُك : لك الشّاءُ شاةٌ بدرهم شاةً بدرهم [١] . وإن شئت

١٩٨ أَلْغيت [٢] لَكَ فقلتَ : لك الشاءُ شاةٌ بدرهمٍ شاةٌ بدرهمٍ ، كما قلتَ : فيها زيدٌ قائمٌ ، رفعتَ [٣] .

وإذا قلت : الشاءُ لك ، فإن شئتَ رفعتَ ، وإن شئتَ نصبتَ ، وصار لك الشاءُ إذا نصبتَ بمنزلة وَجَبَ الشاءُ ، كما كان فيها زيدٌ قائمًا بمنزلة : استَقرّ زيدٌ قائما .

هذا بابٌ يختار فيه الرفعُ والنصبُ ، لقُبْحِه أن يكونَ صفة

وذلك قولك : مررتُ ببُرٍّ قبلُ قَفيزٌ بدرهم قَفيزٌ بدرهم . وسمعنا العربَ الموثوقَ بهم يَنصبونه ، سمعناهم يقولون : العَجَبُ من بُرٍّ مررنا به قبلُ قَفيزًا بدرهم [قفيزا بدرهم] ، فحملوه على المعرفة وتركوا النّكرة ، لقبح النكرة أن تكون موصوفةً بما ليس صفةً ، وإنّما هو اسمٌ كالدرهم والحديد . ألّا ترى أنّك تقول : هذا مالُك درهما ، وهذا خاتَمُكَ حديدا ، ولا يَحسن أن تَجعلَه صفةً ، فقد يكون الشيءُ حَسنًا إذا كان خبرا وقبيحًا إذا كان صفةً . وأمّا الّذين رفعوه فقالوا :

---

(١) السيرافى : « إذا قلت لك الشاء شاة بدرهم فالشاء مبتدأ ولك خبر مقدم ، وشاة بدرهم حال ، كأنك قلت : وجب لك الشاء مسعرًا هذا السعر . ولو اكتفيت بقولك : لك الشاء ، وسكتَّ جاز ، لتمام الاسم والخبر » .

(٢) ب : « ألقيت » .

(٣) السيرافى : « يعنى لم تجعلها خبراً ، فتقول على هذا : لك الشاء شاةٌ بدرهم ، فيكون الشاء مبتدأ ، وشاة مبتدأ ثان ، وبدرهم خبر ، والتقدير : شاة منها بدرهم » .

مررتُ [١] ببُرّ قبلُ قَفيزٌ بدرهم ، فجعلوا القفيزَ مبتدأً . وقولك بدرهم مبنيًّا عليه [٢] .

هذا باب ما يَنتصب من الصفات كانتصاب الأسماء فى الباب الأوّل

وذلك قولك : أبيعكَه [٣] الساعةَ ناجِزا بناجِزٍ ، وسادُوكَ كابرًا عن كابرٍ . فهذا كقولك : بعتُه رأسا برأس .

هذا باب ما يَنتصب فيه الصفةُ لأنّه حالٌ وقع فيه الألفُ واللام

شبّهوه بما يشبَّه من الأسماء بالمصادر ، نحوَ قولك : فاهُ إلى فىَّ ، وليس بالفاعل ولا المفعول . فكما شبّهوا هذا بقولك عَوْدَه على بَدْئه وليس بمصدر ، كذلك شبّهوا الصفة بالمصدر ، وشذّ هذا كما شذّتِ المصادرُ فى بابها حيث كانت حالًا وهى معرفةٌ ، وكما شذّت الأسماءُ التى وُضعت موضعَ المصدر .

وما يشبَّهُ بالشئ فى كلامهم وليس مثلَه فى جميع أحواله كثيرٌ ، وقد بُيّن فيما مضى [٤] وستراه أيضا إن شاء الله .

---

(١) ط : « مررت » .

(٢) السيرافى : يريد أن يقبح أن يجعل قفيزًا نعتًا للبر ، فنقول : مررت ببر قفيز منه بدرهم ، لأن القفيز ليس بحلية ولا وصفًا ، وإنما هو مكيال ، فإما أن تجعله مبتدأ وما بعده خبره وتكون هذه الجملة فى موضع خبر أو حال أو نعت . فالخبر قولك : البر قفيز منه بدرهم . والحال : مررت ببرك قفيز منه بدرهم ، فجملة المبتدأ والخبر فى موضع الحال من برك . والنعت : مررت ببر قفيز منه بدرهم ، مبتدأ وخبر فى موضع النعت ، كقولك : مررت برجل أبوه قائم . وتنصب قفيزًا على الحال ولا يكون جملة .

(٣) ب ، ط : « أبيعه » .

(٤) انظر ما سبق فى ص ١٨٢ .

وهو قولك : دخلوا الأوّلَ فالأوّلَ ، جرى على قولك واحدًا فواحدًا ودخلوا رجُلا رَجُلا .

وإن شئت رفعتَ فقلت : دخَلوا الأوّلُ فالأوّلُ ، جعله بدلا وحمله على الفعل (١) ، كأنه قال : دخل الأوّلُ فالأوّلُ .

وإن شئت قلت : دخلوا رجلٌ فرجلٌ ، تجعله بدلًا كما قال عزّ وجلّ : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ (٢) ﴾ .

فإن قلتَ : ادْخُلوا ، فأمرتَ فالنَّصبُ الوجهُ ، ولا يكون بدلاً ؛ لأنك لو قلت : ادْخُلِ الأوّلُ فالأوّلُ أو رجلٌ رجلٌ ، لم يجز ، ولا يكون صفةً ، لأنه ليس معنى الأوّلِ فالأوّلِ ، أنّك تريد أن تعرِّفه بشيء تحلِّيه به (٣) . لو قلت : قومُك الأوّلُ فالأوّلُ أتَوْنا لم يَستقم ، وليس معناه معنى كلِّهم فأُجرىَ مجرى خمستَهم ووحدَه .

١٩٩ ولا يجوز فى غير الأول هذا ، كما لا يجوز أن تقول : مررتُ به واحِدَه ولا بهما اثْنَيْهما .

وكان عيسى يقول : ادْخُلوا الأوّلُ فالأوّلُ ؛ لأنّ معناه ليَدخل ، فحمله على المعنى ، وليس بأبعدَ من :

* لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارِعٌ لخصُومةٍ (٤) *

---

(١) ط : « جعلته بدلا وحملته على الفعل » .
(٢) الآية ١٥ ، ١٦ من سورة العلق .
(٣) أى تصفه . ب : « تحكيه به » تحريف .
(٤) عجزه كما سبق فى ص ٢٨٨ :

* ومختبط مما تطيح الطوائح *

فإذا قلت : ادْخُلوا الأوّلُ والآخِرُ والصغيرُ والكبيرُ ، فالرفعُ ؛ لأن معناه معنى كلِّهم ، كأنّه قال : ليَدْخلوا كلُّهم .

وإذا أردتَ بالكلام أن تُجريه على الاسم كما تُجرى النعتَ لم يجز أن تُدْخِلَ الفاءَ ؛ لأنّك لو قلت : مررتُ بزيد أخيك وصاحِبك ، كان حسنا ، ولو قلت : مررتُ بزيدٍ أخيك فصاحِبك ، والصاحبُ زيدٌ ، لم يجزْ . وكذلك لو قلت : زيدٌ أخوك فصاحبُك ذاهبٌ ، لم يجزْ . ولو قلتَها بالواو حَسُنتْ ، كما أنشد كثيرٌ من العرب ، والبيت (١) لأمّيةَ بن أبى عائذٍ :

وَيَـــأْوِى إلى نِسْوَةٍ عُطَّـــلٍ وشُعْثٍ مَراضِيعَ مِثْلِ السَّعالِى (٢)

ولو قلتَ « فشُعْثٍ » قَبُحَ .

---

(١) والبيت ، ساقطة من ط .

(٢) ديوان الهذليين ٢ : ١٨٤ والخزانة ١ : ٤١٧ والعينى ٤ : ٦٣ وابن يعيش ٢ : ١٨ واللسان (رضع) ومعانى القرآن للفراء ١ : ١٠٨ . وصف صائدا يسعى لعياله فيعزب عن نسائه فى طلب الوحش ، ثم يأوى إليهن . والعطل : جمع عاطل ، وهى التى لا شئ لها ، أو التى لا حلى لها ، والثانى أوفق لا كما زعم البغدادى . والشعث : جمع شعثاء ، وهى التى تغير شعرها وتلبد لقلة تعهده بالدهن . والمراضيع : جميع مِرضاع ، وهى الكثيرة الإرضاع . والسعالى : جمع سعلاة ، وهى الغول ، قال أبو عدنان : إذا كانت المرأة قبيحة الوجه سيئة الخلق شبهت بالسعلاة . والعرب يشبهون العجائز والخيل وفرسانها بالسعلاة ، كما فى اللسان . ورواية الديوان :

له نسوة عاطلات الصدور عوج مراضيع مثل السعالى

والشاهد فيه عطف « شعث » على « عطل » بالواو لا الفاء ، لأن الفاء تفيد التفرقة . وستأتى فيما بعد رواية « وشعثا » بالنصب .

[وقال الخليل : ادخلوا الأوّلُ فالأوّلُ والأوسطُ والآخِرُ . لا يكون فيه غيرُه وقال : يكونُ على جواز كلُّكم ، حملَه على البدل] .

هذا باب ما يَنتصب من الأسماءِ والصفات لأنّها أحوالٌ تقع فيها الأمورُ

وذلك قولك : هذا بُسْرًا أَطْيَبُ منه رُطَبًا . فإنْ شئت جعلتَه حينًا قد مضى ، وإن شئتَ جعلتَه حينًا مستقبَلا . وإنّما قال الناسُ هذا منصوبٌ على إضمارِ إذَا كانَ فيما يُستقبل ، وإذْ كانَ فيما مضى ، لأن هذا لمّا كانَ ذا معناه أَشْبَهَ عندهم أن يَنتصب على إذَا كانَ . [ولو كان على إضمارٍ كانَ لقلت : هذا التَّمْرَ أطيبُ منه البُسْرَ ؛ لأنّ كانَ قد يَنصب المعرفةَ كما يَنصب النكرةَ ، فليس هو على كانَ ولكنّه حال [1]] .

ومنه : مررتُ برَجُلٍ أَخْبَثَ ما يكونُ أَخْبَثَ منك أَخْبَثَ ما تكونُ ، وبرجل خيرَ ما يكون خيرٍ منك خيرَ ما تكونُ ، وهو أَخْبَثَ ما يكون

(١) هذه التكملة من ب ، وط . ويعنى سيبويه أن « كان » هنا تامة والمنصوب بعدها حال لا خبر لها ، قال السيرافى : الباب إنما يأتى لتفضيل شئ فى زمن من أزمانه على نفسه فى سائر الأزمان . فيجوز أن يكون الزمان الذى فضل فيه ماضياً وأن يكون مستقبلا . غير أنه لابد من دليل على المضى منه والاستقبال ، بحسب ما يفضل من ذلك . فإن كان ماضيًا أضمرت إذْ ، وإن كان مستقبلا أضمرت إذا . فإذا قلت : هذا بسرا أطيب منه تمرًا ، وكانت الإشارة إليه فى حال ماهو تمر أو رطب فالتفضيل لما مضى . والتقدير : هذا إذْ كان بسرا أطيب منه إذا كان تمرًا . فهو مبتدأ خبره أطيب منه . وبسرا وتمرا حالان من المشار إليه فى زمانين ، والعامل فى الحال كانَ .

أخبثُ منك أَخْبَثَ ما تكون : فهذا كلُّه محمولٌ على مثل ما حملت عليه ماقبله . ٢٠٠

وإنْ شئت قلتَ : مررتُ برجلٍ خيرُ ما يكون خيرٌ منك ، كأنّه يريد (١) برجلٍ خيرُ أَحوالِه خيرٌ منك ، أى خيرٌ من أَحوالِك . وجاز لهُ أن يقول : خيرٌ منك ، وهو يريد : [خير (٢)] من أَحوالك ، كما جاز أن تقول : نهارُك صائمٌ وليلُكَ قائم .

وتقول : البُرُّ أَرخصُ ما يكون قَفيزانِ ، أى البرُّ أَرخصُ أَحوالِه التى يكون عليها قَفيزانِ ، كأنّك قلت : البرُّ أَرخصُه قفيزان .

ومن ذلك هذا البيتُ تُنشِده العربُ على أَوْجُهٍ ، بعضُهم يقول ، وهو قول عمرو بن مَعْدِيكَرِبَ :

الحَرْبُ أوّلَ ما تكونُ فُتَيَّةٌ　　　تَسْعَى ببِزّتِها لكلِّ جَهولِ (٣)

---

(١) ب : « كأنه يقول مررت » .

(٢) التكملة من ب .

(٣) شروح سقط الزند ١٦٧٨ وشرح المرزوقى للحماسة ٢٥٢ ، ٣٦٧ ، ٤٠٨ فتية ، بضم الفاء : تصغير فتاة ، أى تبدأ صغيرة ثم تذكو ويشتد ضرامها . والبزة ، بالكسر : اللباس ، وأصلها من بززت الرجل بزا : سلبته ، ثم سميت بما تؤول إليه من السلب فى الحرب ونحوها . ويروى : « بزينتها » يعنى أن الحرب تغرُّ من لم يجرِّبها حتى يدخل فيها فتهلكه .

والشاهد فيه رفع « أول » ونصب « فتية » ، والعكس ، ورفعهما جميعًا ونصبهما على تقديرات مختلفة . فتقدير الأول : الحرب أول أحوالها إذا كانت فتية ، ففتية فيه حال ناب مناب الخبر للمبتدأ الثانى ، وتقدير الثانى : الحربُ فى أول أحوالها فتية ، فأوّلَ نصب على الظرفية . وتقدير الثالث والرابع أوضحهما سيبويه .

أى الحرب أوّلُها فتيّة [1] ولكنّه أنّث الأوّل ، كما تقول : ذهبتْ بعضُ أصابعه . وبعضُهم يقول :

* الحربُ أوّلَ ما تكون فُتَيَّةٌ *

أى إذا كانت فى ذلك الحينِ . وبعضهم يقول :

* الحربُ أوّلُ ما تكون فُتَيَّةً *

كأنّه قال : الحربُ أوّلُ أحوالِها إذا كانتْ فتيَّةً ، كما تقول : عبدُ الله أحسنُ ما يكون قائما . ومن رَفَعَ الفُتَيَّة ونَصَبَ الأوّل على الحال قال : البُرُّ أرْخَصَ ما يكون قَفيزانِ . ومن نَصَبَ الفُتَيَّة ورَفَعَ الأوّل قال : البُرُّ أرْخَصُ ما يكون قَفيزَيْن .

وأمَّا عبدُ الله أحسنُ ما يكونُ قائمًا فلا يكون فيه إلّا النصبُ ؛ لأنه لا يجوز لك أن تَجعل أحسنَ أحوالِه قائمًا على وجهٍ من الوجوه [2] .

وتقول : عبدُ الله أَخْطَبُ ما يكون يومَ الجمعة ، والبَداوة [3] أطيبُ ما تكون شهرَىْ ربيع ، كأنّك قلت : أخطبُ ما يكون عبدُ الله فى يوم الجمعة ، وأطيبُ ما تكون البَداوةُ فى شهرىْ ربيع .

---

(١) هذه العبارة لم ترد إلا فى الأصل .

(٢) السيرافى : كان الأخفش يجيز رفع قائم ، وأجازه المبرد ، كأن التقدير إذا قلت : أحسن ما يكون ، فقد قلت : أحسن أحواله ، وأحسن أحواله هو عبد الله ، ويكون قائما خبرا له . وعلى مذهب سيبويه إذا قلت أحسن ما يكون فمعناه أحسن أحواله ، وأحواله ليست إياه وقائم هو عبد الله . ولا يجوز أن يكون خبرًا لأحسن . وهذا اختيار الزجاج ، وهو الصحيح ؛ لأنا لو قلنا : زيد أحسن أحواله قائم لم يجز ، لأن قائما ليس من أفعاله .

(٣) ضبطت البداوة فى ط بكسر الباء . وفيه لغتان : الفتح والكسر ، كما أن فى « الحضارة » لغتين : الفتح والكسر .

ومن العرب من يقول : أخطبُ ما يكون الأميرُ يومُ الجمعة ، وأطيبُ ما تكون البَداوةُ شهرًا ربيع ، كأنّه قال : أخطبُ أيّام الأمير يومُ الجمعة ، وأطيبُ أَزمنةِ البداوة شهرا ربيع . وجاز أخطبُ أيّامه يومُ الجمعة على سعة الكلام . وكأنّه ٢٠١
قال : أطيبُ الأزمنة التى تكون فيها البداوةُ شهرا ربيع ، وأخطبُ الأيّام التى يكون فيها الأمير خَطيبًا يومُ الجمعة .

وتقول : آتيك يومَ الجمعة أَبْطَؤُهُ ، على معنى ذاك أبطؤه (١) . كأنّه قيل له أيُّ غاية هذه عندك وأيُّ إتيان ذا عِندَك ، أسريعٌ أم بَطِيءٌ ؟ فقال : أَبْطَؤُه ، على معنى : ذاك أَبْطَؤُه .

وتقول : آتيك يومَ الجمعة أَو يومَ السبت أبطؤُه أو يومُ السَّبتِ أبطؤه (٢) ، وأَعطيتُه درهما أو درهمين أكثرَ ما أُعطيتُه (٣) ، [وأعطيتهُ درهما أو درهمان أكثرُ ما أعطيتُه] . وإن شاء نَصَب الدِّرهمْين وقال : أكثر ما أعطيته . وإن شَاء نصب أكثرَ أيضًا على أنّه حالٌ وقعت فيه العطيةُ . وإن شاء قال : آتيك يومَ الجمعة أَبْطَأَه ، أى أَبطأَ الإتيانِ يومَ الجمعة .

هذا باب ما يَنتصب من الأماكِنِ والوَقْت

وذاك لأنَّها ظُروفٌ تقع (٤) فيها الأشياءُ ، وتكون فيها ، فانتَصب لأنّه

---

(١) « على معنى ذاك أبطوه » ، ساقط من ب ، ط .

(٢) « أو يوم السبت أبطؤه » ، ساقط من ب ، ط .

(٣) الكلام إلى « أعطيته » التالية ، ساقط من ب .

(٤) فى الأصل : « توقع » ، وأثبت ما فى ب ، ط .

موقوعٌ فيها ومَكون فيها ، وعَمِلَ فيها ما قبلها ، كما أنَّ العِلْم إذا قلتَ أنت الرَّجُلُ عِلْمًا عَمِلَ فيه ما قبله ، وكما عَمِلَ فى الدرهمِ عشرون إذا قلت : عشرون درهما . وكذلك يَعمل فيها ما بعدها وما قبلها .

فالمكانُ قولُك هو خَلْفَك ، وهو قُدّامَك وأَمامَك ، وهو تَحْتَكَ وقُبالَتَك ، وما أشبه ذلك [1] .

ومن ذلك قولك أيضًا : هو ناحيةً من الدار ، [وهو ناحيةَ الدارِ ، وهو ناحيتَك وهو نَحْوَك] ، وهو مكاناً صالحاً ، ودارُه ذاتَ اليمين ، وشرقِيَّ كذا . قال الشاعر ، وهو جرير :

هَبَّتْ جنوباً فذِكرَى ما ذَكَرْتُكُمُ
عند الصَّفاةِ التى شَرْقِيَّ حَوْرانَا [2]

وقالوا : منازلهم يمينًا [ويَسارًا] وشِمالا . قال الشاعر ، وهو عمرو بن كُلثوم :

---

(١) قال السيرافى بعد سرد رأى الكوفيين فى أن « خلفك » منصوب على الخلاف ، وفنده : « مذهب البصريين أنا إذا قلنا زيد استقر خلفك ، أن فى استقر ضميراً مرفوعا باستقر هو فاعله ، وخلفك منصوب به . وفى كلام سيبويه ما ظاهره ملتبس ؛ لأنه جعل ما قبل الظرف هو العامل ، فيجيء على هذا إذا قلت هو خلفك أن يكون الناصب لخلفك هو زيد إذا قلت زيد خلفك . ومراد سيبويه على ما ينتظم من مذهبه أن الذى ظهر دل على المحذوف فناب عنه ، إذ كان المحذوف لا يسمع ولا يظهر ، فجعل ما ناب عنه عاملا لبيانه » .

(٢) سبق الكلام عليه فى ص ٢٢٢ . وأنشده المرزوقى فى الأزمنة والأمكنة ١ : ٣٠٦ .

صَددتِ الكأْسَ عنَّا أُمَّ عمرٍو وكانَ الكأْسُ مَجْراها اليَمينَا (١)

أى على ذاتِ اليمينِ ، حدّثنا بذلك يونس عن أبى عمرو ، وهو رأيُه .

وتقول : هو قَصْدَك ، كما قال الشاعر ، وسمعنا بعضَ العرب يُنْشِده كذا :

سَرَى بعد ما غارَ الثُّرَيَّا وبعدما كأنّ الثُّرَيَّا حِلَّةَ الغَوْرِ مُنْخلُ (٢)

أى قَصْدَه ، يقال هو حِلَّةَ الغور أى قَصْدَه (٣) ، سمعنا ذلك ممن يوثق به ٢٠٢
من العرب (٤) .

ويقال : هما خَطَّانِ جَنابَتَىْ أنفِها (٥) يعنى الخطَّيْن اللّذَيْنِ اكتَنفا جَنْبَى أنف الظبية (٦) . وقال الشاعر ، وهو الأعشى (٧) :

---

(١) مضى كذلك فى ص ٢٢٢ .

(٢) وكذا أنشده فى الأزمنة والأمكنة ١ : ٣٠٦ بدون نسبة ، حيث ساق المرزوقى هذا النص من الكتاب . يصف طارقا سرى ليلا بعد أن غارت الثريا فى أول الليل ، وذلك فى استقبال زمن القيظ . وشبه الثريا فى اجتماعها واستدارة نجومها بالمنخل . والغور : مصدر غار ، أى غاب .

(٣) ما بعد « قصده » الأولى إلى هنا ، ساقط من الأصل ، وإثباته من ط ، ب .

(٤) فى الأصل فقط : « من أهل العرب » .

(٥) هذا ما فى ط والأزمنة . وفى الأصل : « خنابتى » ، وفى ب : « جانبتى » محرفتان .

(٦) كلمة « جنبى » من ط ، ب .

(٧) فى الأصل : « وقال الشاعر » فقط ، وأثبت ما فى ب . وفى ط : « قال الأعشى » .

نحن الفوارِسُ يومَ الحِنْوِ ضاحِيةً
جَنْبَىْ فُطَيْمةَ لا مِيلٌ ولا عُزُلُ (١)

فهذا كلُّه انتَصب على ما هو فيه وهو غيرُه ، وصار بمنزلة المنوَّن الذى يعمل فيما بعده نحو العشرين ، ونحو قوله : [هو] خَيْرٌ منك عَمَلاً ، فصار [هو] خَلْفَك ، وزيدٌ خلفَك بمنزلة ذلك . والعاملُ فى خَلْفٍ الذى هو مَوضعٌ له والذى هو فى موضع خبرِه ، كما أنَّك إذا قلت : عبدُ الله أخوك فالآخِرُ قد رَفَعه الأوّلُ وعَمِلَ فيه ، وبه استَغنى الكلامُ ، وهو منفصِلٌ منه .

ومن ذلك قول العرب : هو موضعَه ، وهو مكانَه ، وهذا مكانَ هذا ، وهذا رجلٌ مكانَك ، إذا أردتَ البَدَلَ . كأنَّك قلت : هذا فى مكان ذا ، وهذا رجلٌ فى مكانِك . ويقال للرجل : اذهبْ معك بفلان ، فيقول : معى رجلٌ

---

(١) ديوان الأعشى ٤٨ والأزمنة والأمكنة ١ : ٣٠٧ ومعجم البلدان (فطيمة) . يذكر قومه بالفروسية يوم الحنو ، وهو حنو قراقر ، موضع قرب ذى قار ، وفيه يقول الأعشى أيضًا :

هم ضربوا بالحنو حنو قراقر ... مقدمة الهامرز حتى تولت

وفى رواية الديوان : « يوم العين » .

وفطيمة بالتصغير : موضع بالبحرين . ضاحية ، أى علانية ظاهرا بينا . ومثله قول النابغة :

فقد جزتكم بنو ذبيان ضاحية ... حقا يقينا ولما يأتنا الصدر

والميل : جميع أميل ، وهو الذى لا يثبت على السرج . والعزل ، وأصله بسكون الزاى : جمع أعزل ، وهو الذى لا سلاح معه . وضم الزاى للضرورة .

مكانَ فلان ، أى معى رجلٌ يكونُ بدلاً منه ويُغْنِى غَناءه ، ويكون فى مكانه (١) .

واعلم أنَّ هذه الأشياء كلّها انتصابُها من وجه واحد .

ومثلُ ذلك : هو صَدَدَك ، وهو سَقَبَكَ ، وهو قُرْبَك .

واعلم أنَّ هذه الأشياءَ كلَّها قد تكون (٢) أسماءً غيرَ ظروف ، بمنزلة زيد وعمرٍو . سمعنا من العرب من يقول : دارُك ذاتُ اليمينِ . وقال الشاعر ، وهو لبيد :

فَغَدَتْ ، كِلَا الفَرْجَينِ تَحْسَبُ أنَّه مَوْلَى المخَافة خَلْفُها وأَمامُها (٣)

ومن ذلك أيضًا : هذا سَواءَك ، وهذا رجلٌ سَواءَك . فهذا بمنزلة مكانَك إذا جعلتَه فى معنى بَدَلَك . ولا يكون اسمًا إلّا فى الشعر . قال بعض العرب ، لما ٢٠٣
اضطُرَّ فى الشِّعر جعله منزلة غيرٍ ، قال الشاعرُ وهو رجل من الأنصار (٤) :

---

(١) السيرافى : « هذا يكون على معنيين كلاهما ظرف . أحدهما : أن يراد المكان الذى يكون فيه ، والآخر : أن يراد البدل منه فى صنعة أو ولاية . ويجوز أن يدخل عليه حرف الجر فتقول : هذا فى مكانك ، ومعى رجل فى مكان فلان ، أى معى رجل يكون بدلا منه يغنى غناءه » .

(٢) ب : « كلها يكون » .

(٣) ديوان لبيد ٣١١ وشرح القصائد السبع الطوال ٥٦٥ وابن يعيش ٢ : ٤٤ ، ١٢٩ وهمع الهوامع ١ : ٢١٠ . يصف بقرة أضلت ولدها ، أو أوجست خيفة من صائد ، فهى حذرة فى خوف ، تخال كلا طريقيها من خلفها وأمامها ثغرة له يسلك منها إليها . والفرج : موضع المخافة ، وجعله مثنى لأنه عنى موضعى خوفها من الأمام ومن الخلف . ومولى المخافة ، يعنى أنه الجالب للخوف والمسبب له .

(٤) فى الأصل : « قال رجل من الأنصار » ، وأثبت ما فى ب ، ط . ونسبه العينى ٣ : ١٢٧ إلى المرار بن سلامة العجلى ، وليس من الأنصار . وانظر ما سبق فى ص ٣١ .

ولا يَنْطِق الفَحْشاءَ من كان منهمُ   إذا قعدوا مِنّا ولا من سَوائنَا [١]

وقال الآخَر ، وهو الأعشى :

تَجانَفُ عن جَوّ اليَمامةِ ناقتى   وما قصدت من أهلِها لِسَوائكاَ [٢]

ومثل ذلك : أنت كعبْدِ الله ، كأنّه يقول : أنت كعبد الله ، أى أنت فى حال كعبد الله ، فأُجرى مُجرى بعبدِ الله . إلاّ أنَّ ناسا من العرب إذا اضطُرُّوا فى الشعر جعلوها بمنزلة مِثْلٍ . قال الراجز [وهو حُمَيْدٌ الأرقطُ] :

* فصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكولْ [٣] *

وقال خِطامٌ المُجاشِعى [٤] :

* وصالياتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ [٥] *

---

(١) سبق عجزه فى ص ٣٢ حيث ورد تخريجه وتفسيره . وتجده أيضًا فى ابن يعيش ٢ : ٤٤ ، ٨٤ وهمع الهوامع ١ : ٢٠٢ .

(٢) ط : « وما عدلت » .

(٣) الخزانة ٤ : ٢٧٠ والعينى ٢ : ٤٠٢ وهمع الهوامع ١ : ١٥٠ . ونسب فى الخزانة وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١٧١ نقلا عن العينى إلى رؤبة ، وليس فى ديوانه بل فى ملحقاته ١٨١ . وقبله :

ومسهم ما مس أصحاب الفيل   ولعبتْ طير بهم أبابيل

ترميهم حجارة من سجيل

وصف قوما استؤصلت شأفتهم فصاروا كالعصف الذى أكل حبه . والعصف : التبن ، أو الزرع الذى أكل حبه .

والشاهد فيه إدخال « مثل » على الكاف لأن الكاف بمعنى مثل ، والتقدير مثل مثل عصف ، وجاز التكرار لاختلاف اللفظين .

(٤) كذا فى ب ، ط . وفى الأصل : « وقال الآخر » .

(٥) سبق الكلام عليه فى ص ٣٢ .

ويدلّك على أنّ سَواءَك وكزيدٍ بمنزلة الظروف ، أنَّك تقول : مررتُ بمن سَواءَك وعلى من سواءك [١] ، والذى كزيدٍ ، فحَسُنَ هذا كحُسْنِ مَنْ فيها والذى فيها ، ولا تَحسن الأسماءُ ههنا ولا تَكثُر فى الكلام . لو قلتَ : مررتُ بمن فاضِلٌ ، أو الذى صالحٌ ، كان قبيحا . فهكذا مَجْرَى كزَيْدٍ وسَواءَك .

وتقول : كيفَ أنت إذا أُقبل قُبُلُك ونُحِىَ نَحْوُك ، كأنّه قال : كيف أنت إذا أُريدت ناحيتُك وإذا أُريد ما عندك حين قال : إذا نُحِىَ نَحْوُك . وأمّا حين قال : أُقبِلَ قُبْلُك فكأنّه قال : كيف أنت إذا أُقبلَ النَّقْبَ الرِّكابُ ، جعلهما اسمَيْنِ [٢] .

وزعم الخليل رحمه الله أن النصب جيّدٌ إذا جعله ظرفا ، وهو بمنزلة قول العرب : هو قَريبٌ منك ، وهو قَريبًا منك ، أى مكانًا قريبا منك .

حدّثنا يونسُ أنَّ العربَ تقول فى كلامها : هَلْ قريبًا منك أحدٌ ، كقولهم [٣] : هل قُرْبَك أحدٌ . ٢٠٤

وأمّا دونَك فإنه لا يُرفَعُ أبدًا ، وإن قلت : هو دونَك فى الشَّرَف ؛ لأنَّ هذا إنّما هو مَثَلٌ كما كانَ هذا مكانَ ذا فى البدل مثلا ، ولكنَّه على

---

(١) وعلى من سواءك ، ساقط من ب ، ط .

(٢) السيرافى : « لأن الركاب اسم للإبل ، وقد أقامه مقام الفاعل فى أقبل . ونصب النقب – وهو طريق فى الجبل – فشبه قبلك ونحوك وناحيتك بالركاب فى إقامته مقام الفاعل ، فإن هذه الأسماء تكون ظرفا فى حال ، والركاب لا تكون ظرفا » .

(٣) هذا ما فى ط ، ب . وفى الأصل : « كقولك » .

السَّعة (١) . وإنما الأصلُ فى الظروف الموضعُ والمستقَرُّ من الأرض ، ولكنّه جاز هذا (٢) كما تقول : إنّه لَصُلْبُ القَناةِ ، وإنّه لمِنْ شجرةٍ صالحةٍ ، ولكنه على السعة (٣) . وأمّا قُصِدَ قصدُك فمثُل نُحِيَ نحوُك ، وأُقبل قبُلُك ، يَرتفع كما يَرتفعان ويَنتصب كما ينتصبان . وإن شئت قلت : هو دونُك ، إذا جعلتَ الأوّلَ الآخِرَ ولم تَجعله رجُلا (٤) . وقد يقولون : هو دُونٌ ، فى غير الإضافة ، أى هو دُونٌ من القوم ، وهذا ثَوْبٌ دُون ، إذا كان رَديئًا (٥) .

واعلم أنّه ليس كلُّ موضعٍ و [لا] كلُّ مكان يَحسُن أن يكون ظرفًا . فممَّا لا يحسن أن يكون ظرفًا (٦) أنّ العربَ لا تقول هو جَوْفَ المسجد ولا هو داخِلَ الدار ولا هو خارِجَ الدار ، حتى تقول : هو فى جوفها ، وفى داخل الدار ، ومن خارجها . وإنَّما فُرِّق بين خلفَ وما أشبهها وبين هذه الحروف ، لأن

---

(١) ولكنه فى السعة ، من الأصل فقط .

(٢) ولكنه جاز هذا ، من الأصل فقط .

(٣) ولكنه على السعة ، من الأصل فقط .

(٤) بعده فى الأصل : « يعنى أنك جعلته أصغر من الذى فوقه » ، وواضح أنه تعليق ليس من صلب الكتاب .

(٥) السيرافى : وذكر سيبويه دون فى معنيين : أحدهما أن تكون ظرفا ولا يجوز فيه غير النصب ، وإنما يستعمل فى معنى المكان تشبيها ، فيقال : زيد دون عمرو فى العلم والشرف ونحوه . وأما الموضع الآخر لدون فأن تكون بمعنى حقير أو مسترذل ، فيقال هذا دونُك ، أى حقيرك ومسترذلك ، كما تقول ثوب دونٌ ، إذا كان رديئا . وجائزٌ أن يكون دون الذى فى المرتبة والمنزلة المستعمل ظرفا محمولا على هذا فى الرفع ، لأنك إذا جعلته فى مكان أسفل من مكانه على التمثيل صار بمنزلة أسفل وتحت ، وهما يجوز رفعهما على التنكير .

(٦) أن يكون ظرفا ، ساقط من ط ، ب .

خَلفَ وما أشبهها للأماكن التى تَلى الأسماءَ من أَقطارها . على هذا جرتْ عندهم . والجَوْفُ والخارج عندهم بمنزلة الظهْرِ والبطن والرأس واليد ، وصارتْ خلف وما أشبهها تَدخل على كلّ اسم فتصير أمكنةً تَلى الاسمَ من نواحيه وأقطاره ، ومن أعلاه وأسفلِه ، وتكونُ ظروفا كما وصفتُ لك ، وتكون أسماءَ كقولك : هو ناحيةُ الدارِ إذا أردتَ الناحيةَ بعينها ، وهو فى ناحيةِ الدار ، فتصير بمنزلة قولك : هو فى بيتك وفى دارك .

ويدلُّك على أنَّ المجرورَ بمنزلة الاسم غيرِ الظَّرف أنّك تقول : زيدٌ وَسْطَ الدار وضربتُ وَسَطَه ، وتقول : فى وَسَطِ الدار ، فيصيرُ بمنزلة قولك : ضربتُ وَسَطَه مفتوحا مثلَه .

واعلم أنَّ الظروفَ بعضُها أَشَدُّ تمكّنا من بعضٍ فى الأسماءِ ، نحوَ القُبْل والقَصْد والنَّاحية . وأمّا الخَلْف والأَمام والتَّحْت فهنّ أقلُّ استعمالاً فى الكلام أن تُجْعَل أسماءً . وقد جاءت على ذلك فى الكلام والأشعار .

وهذه حروف تَجرى مَجرى خَلْفك وأَمامك ، ولكنَّا عزلناها لنفسِّر معانيَها ، لأنَّها غَرائبُ .

فمن ذلك حرفانَ ذكرناهما فى الباب الأول ثم لم نفسِّر معناهما ، وهما صَدَدَك ومعناه القَصْد ، وسقَبَكَ ومعناه القُرب ، ومنه قول العرب : هو وَزْنَ الجبلِ أى ناحيةً منه ، وهم زِنَةَ الجبل أى حِذاءَه (١) .

ومن ذلك قول العرب : هم قُرابَتك (٢) أى قُرْبَك ، يعنى المكانَ .

---

(١) فى اللسان نقلا عن سيبويه : « وهو زنة الجبل ، أى حذاءه » . وكذا فى الأزمنة والأمكنة ١ : ٣٠٧ .

(٢) بضم القاف فى هذا الموضع وتاليه ، كما فى ط . وضبطت فى بولاق بفتح القاف خطأ . وانظر اللسان (قرب ١٥٥ - ١٥٦) .

وهم قُرابَتك فى العلم ، أى قَرِيبًا منك فى العلم . وكان [١] هذا بمنزلة قول العرب : هو حِذاءَه ، وإزاءَه ، وحَوالَيْهِ بنو فلانٍ ، وقومُك أَقطارَ البلاد .

٢٠٥ ومن ذلك قول الشاعر ، وهو أبو حَيَّةَ النُّمَيرىّ [٢] :

إذا ما نَعَشْناه على الرَّحْلِ يَنْثَنِى ... مُسالَيْهِ عنه من وراءٍ ومُقْدَمِ [٣]

ومُسالاه : عِطْفاه بمنزلة « جَنْبَىْ فُطَيْمةَ » .

هذا باب ما شُبِّه من الأماكن المختصّةِ بالمكان غيرِ المختصّ [٤] شُبِّهت به إذ كانتْ تقع على الأماكن

وذلك قول العرب ، سمعناه منهم : هو مِنِّى منزلةَ الشَّغافِ [٥] ، وهو منّى منْزلةَ الوَلَدِ .

ويدلك على أنه ظرفٌ قولك : هو منّى بمنزلة الولد [٦]، فإنما أردتَ أن

---

(١) ب ، ط : « فصار » .

(٢) ط : « ومن ذلك قول أبى حية النميرى » .

(٣) اللسان والصحاح (سيل) واللسان (مسل) والأزمنة والأمكنة ١ : ٣٠٧ . وفى بعض الرويات : « إذا ما تغشاه » تحريف . وإنما هى « نعشناه » أى رفعناه . وصف راكبا أدام السرى حتى غلبه النوم فطفق ينثنى فى عطفيه وناحيتيه ، سميا مسالين لأنهما أسيلا ، أى سهلا فى طول وانحدار . عنه ، أى عن الرحل ، من وراء ومقدم ، أى من مقدم الرحل ومؤخره . وقبله كما فى اللسان (سيل) :

فما قام إلا بين أيد تقيمه ... كما عطفت ريح الصبا خُوطَ ساسم

والشاهد فيه نصب « مساليه » على الظرف ، أى فى مساليه .

(٤) فى الأصل فقط : « بالمكان المبهم » .

(٥) الشغاف ، كسحاب : غلاف القلب ، وهو جلدة دونه كالحجاب . وفى الأصل وب : « الشعاب » ، صوابه فى ط . ومنه قول النابغة :

وقد حال هم دون ذلك والج ... مكان الشغاف تبتغيه الأصابع

(٦) الولد ، ساقطة من ط ، ب ، ثابتة فى بعض أصول ط .

تَجعله فى ذلك الموضع ، فصار كقولك : مَنزلى مكانَ كذا وكذا ، وهو منّى مَزْجَرَ الكَلْبِ ، وأنتَ منّى مَقْعَدَ القابلةِ ، وذلك إذا دنا فَلَزِقَ بك من بين يَدَيْك . قال الشاعر ، وهو أبو ذُؤَيْبٍ :

فَورَدْنَ والعَيُّوقُ مَقْعَدَ رابِىء الـ ـضُّرَباءِ خلفَ النَّجْمِ لا يتتلَّعُ (١)

وهو منك مَناطَ الثُّرَيَّا .

وقال الأحوَص (٢) : ٢٠٦

وإنّ بنى حَرْبٍ كما قد عَلِمْتُمُ مَناطَ الثُّرَيَّا قد تَعَلَّتْ نُجومُهَا (٣)

---

(١) ديوان الهذليين ١ : ٦ والمفضليات ٤٢٤ والخزانة ١ : ٢٠١ وابن يعيش ١ : ٤١ .

يصف حمرًا وردت الماء فى ذلك الوقت من شدة الحر . والعيوق : كوكب يطلع بحيال الثريا ، وهو لا يكون كذلك إلا فى شدة الحر من آخر الليل . والضرباء : جمع ضريب ، وهم القوم يضربون بالقداح . ورابئهم : رجل يقعد فوق القوم الضاربين ينظر ما يعملون . والنجم : الثريا . لا يتتلع : لا يتقدم ولا يرتفع . يقول : مكانه من الثريا مثل مكان قعود الرابئ من الضرباء .

والشاهد فيه نصب « مقعد » على الظرف مع اختصاصه ، تشبيها له بالمكان .

(٢) ط : « الأخوص » بالخاء المعجمة ، تحريف . وفى الشنتمرَى : « للأخوص بن محمد الأنصارى » صواب هذه « للأحوص » . ونسب فى أمالى ابن الشجرى ٢ : ٢٥٤ إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت .

(٣) مناط الثريا : متعلقها ، من نطت الشىء أنوطه ، إذا علقته . وأراد ببنى حرب آل أبى سفيان بن حرب . يقول : هم فى ارتفاع منزلتهم وعلو مرتبتهم كالثريا إذا صارت على قمة الرأس . وقد أسهب ابن الشجرى فى إعراب البيت فارجع إليه .

والشاهد فيه نصب « مناط الثريا » على الظرف ، كما قيل فى الشاهد الذى قبله .

وقال : هو منّى مَعْقِدَ الإزَارِ ، فأجرىَ هذا مجرى قولك : هو منّى مكانَ السارية ، وذلك لأنّها أماكنُ ، ومعناها هو منّى فى المكان الذى يَقعد فيه الضرباءُ ، وفى المكان الذى نيطَ به الثُّرَيَّا ، وبالمكان الذى يَنزل به الولدُ ، وأنت منى فى المكان الذى تَقعد فيه القابلةُ ، وبالمكان الذى يُعْقَدُ عليه [(١)] الإزارُ ، فإنّما أراد هذا المعنى ولكنه حَذف الكلامَ . وجاز ذلك كما جاز دخلتُ البيتَ وذهبتُ الشأمَ ؛ لأنّها أماكنُ وإن لم تكنْ كالمكان .

وليس يجوز هذا فى كلِّ شيءٍ ، لو قلت : هو منّى مَجْلِسَكَ [(٢)] أو مُتَّكأَ زيدٍ ، أو مَرْبِطَ الفرسِ ، لم يجز [(٣)] . فاستَعملْ من هذا ما استَعملتِ العربُ ، وأَجِزْ منه ما أجازوا .

ومن ذلك قول العرب : هو منّى دَرَجَ السَّيْلِ [(٤)] ، أى مكانَ درجِ السيل من السيل . قال الشاعر ، وهو ابن هَرْمةَ :

---

(١) ب : « به » ط : « فيه » .

(٢) فى الأصل وبعض أصول ط : « محبسك » .

(٣) السيرافى : « منع سيبويه أن يقاسِ على مناط الثريا ونحوه مما استعملوه ظرفا غيره من الأماكن ، نحو مربط الفرس ، إلا أن تُظهر المكان فتقول : هو منى مكان مربط الفرس ، فيجوز » . ثم قال : « وقد ظهر أن سيبويه يجيز زيد خلفُك ، إذا جعلته هو الخلف ، ولم يشترط ضرورة شاعر . وهو قول المازنى . وكان الجرمى لا يجيزه إلا فى ضرورة الشعر . والكوفيون يمنعونه أشد المنع » .

(٤) « أى مكان درج السيل من السيل » ، فى الأصل فقط .

أَنُصْبٌ للمَنيّةِ تَعْتَـرِيهِمْ رِجالى أم هُمُ دَرَجَ السُّيولِ (١)

ويقال رَجَعَ أَدْراجَه ، أى رَجع فى الطريق الذى جاء فيه . هذا معناه فأُجرى مجرى ما قبله ، كما أَجروا ذلك المجرى دَرَجَ السيول .

وأمّا ما يَرتفع من هذا الباب فقولك : هو منّى فَرْسَخَانَ ، وهو منّى عَدْوةُ الفَرسِ ، ودَعْوةُ الرجُل ، [وغَلْوةُ السهمِ] ، وهو منّى يومانِ ، وهو منّى فَوْتُ اليد . فإِنّما فارَقَ هذا البابَ الأوّلَ لأنَّ معنى هذا أنّه يُخْبر أنَّ بينَه وبينه فرسخَيْنِ ويومينِ ، ودعوةَ الرّجُل ، وفوتاً . ومعنى فوت اليد أنّه يريد أن يقرِّبَ ما بينه وبينه . فهذا على هذا المعنى ، وجرى على الكلام الأوّل ، كأنّه هو لسَعة الكلام ، كما قالوا : أَخْطَبُ ما يكون الأميرُ يومُ الجمعة . ٢٠٧

وأمّا قول العرب : أنت منّى مَرْأًى ومَسْمَعٌ ، فإنما رفعوه لأنّهم جعلوه هو الأوّل ، حتّى صار بمنزلة قولهم : أنت منّى قريبٌ (٢) .

---

(١) الخزانة ١ : ٢٠٣ والأزمنة والأمكنة ١ : ٣٠٧ .

يقوله باكيا على قومه لكثرة من فقده منهم . والنصب ، بالضم : المنصوب كما ضبط فى الخزانة . وفى اللسان : « القتيبى : جعلته نُصب عينى بالضم ، ولا تقل نَصْب عينى » . يقول : أهم نصب للمنية ، أى الموت ، تدور عليهم ولا تتخطاهم . تعتريهم : تغشاهم . درج السيول : الموضع الذى ينحدر فيه السيل إلى آخره حتى يستقر ، والمعنى كأنهم كانوا فى ممر السيل فاجترفهم .

والشاهد فيه نصب « درج السيول » على الظرف ، كما فى الشاهدين قبله .

(٢) السيرافى : بريد أنهم رفعوه جعلوه الأول كما قالوا : زيد منى قريب . ومن العرب من ينصب فيقول مرأى ومسمعًا ، فجعله ظرفا ؛ لأنهم لما قالوا بمرأى ومسمع فدخلت عليه الباء صار غير الاسم الأول ، فإذا صار غيره ولا يأتيه نصب نُصب على الظرف ، كما تقول : أنت منى مكان زيد ، أو أنت بمكان زيد .

وزعم يونس أنّ ناسًا من العرب يقولون :

أُنُصْبٌ للمنيّةِ تَعتريهمْ رِجالى أم هُمُ دَرَجُ السُّيولِ

فجعَلَهُم هم الدّرَجَ ، كما تقول : زيدٌ قَصْدُكَ ، إذا جعلتَ القصدَ زيدًا ، وكما يجوز لك أن تقول : عبدُ الله خَلْفُك ، إذا جعلتَه هو الخَلْفَ .

واعلمْ أنّ هذه الحروف (١) بعضُها أشدُّ تمكُّنًا فى أن يكون اسمًا من بعض ، كالقَصْد والنَّحْو ، والقُبْل والناحية . وأمّا الخَلْفُ والأمام والتّحْت والدُّونُ فتكون أسماءً ، وكينونةُ [تلك] أسماءً أكثرُ وأجرى فى كلامهم . وكذلك مَرأًى ومَسْمَعٌ كينونتُهما أسماءَ أكثرُ ، ومع ذلك إنّهم جعلوه اسمًا خاصًّا ، بمنزلة المَجْلس والمُتَّكأ وما أشبه ذلك ، فكرهوا أنْ يَجعلوه ظرفا .

وقد زعموا أنّ بعض الناس يَنصبه ، يَجعله بمنزلة دَرَجَ السُّيول ، فينصبُه ، وهو قليل ، كأنّهم لمّا قالوا : بمرأًى ومسمعٍ فصار غيرَ الاسم الأوّل فى المعنى واللفظ ، شبَّهوه بقوله : هو منّى بمنزلة الولد .

وقد زعم يونسُ أنّ ناسا يقولون : هو منّى مَزْجَرُ الكلب ، يجعلونه بمنزلة مَرْأًى ومسمع . وكذلك مَقْعَدٌ ومَناطٌ ، يجعلونه هو الأوّلَ فيُجْرَى ، كقول الشاعر (٢) :

---

(١) ط ، ب : « الظروف » . والمراد بالحروف الكلمات .

(٢) هو الأخطل . ديوانه ٣٣٥ والخزانة ١ : ٢٢٠ عرضا . ونسب كذلك فى المؤتلف ٨٤ والخزانة ١ : ٤٥٨ إلى عتبة بن الوغل .

ووائل : أبو بكر وتغلب ، وهذه قبيلة كعب بن جعيل التغلبى الذى يهجوه الأخطل . والقراد : دويبة تعض الإبل . جعل مكانه من وائل شبيها بمكان القراد من است الجمل فى الخسة والدناءة . وقبله :

وسميت كعبا بشر العظام وكان أبوك يسمى الجعل

والشاهد فيه رفع « مكان » الثانى لأنه خبر عن الأول لا ظرف له .

وأنتَ مَكانُك من وائِــــلٍ مَكانُ القرادِ مِن آستِ الجَمَلْ

وإنما حسن الرفعُ ههنا لأنَّه جَعَل الآخِرَ هو الأوّل ، كقولك : له رأسٌ رأسُ الحِمار . ولو جَعل الآخِرَ ظرفًا جاز ، ولكنّ الشاعر أراد أن يشبِّهَ مكانَه بذلك المكان .

وأمَّا قولهم : دارى خَلْفَ دارك فرسَخًا ، فانتَصب لأنَّ خَلْفَ خَبَرٌ للدار ، وهو كلامٌ قد عَمِلَ بعضُه فى بعض واستَغنى ، فلمَّا قال : دارى خلف دارك أَبْهَمَ ، فلم يُدْرَ ما قدرُ ذاك ، فقال : فرسَخًا وذِراعا ومِيلا ، أراد أن يبيِّنَ . فيَعملُ هذا الكلامُ فى هذه الغايات بالنَّصب كما عَمل : له عِشْرون درهمًا فى الدرهم ، كأنَّ هذا الكلامَ شئٌ منوَّنٌ يَعمل فيما ليس من اسمه ولا هو هو ، كما ٢٠٨
كان : أفضلُهم رَجُلا ، بتلك المنزلة .

وإنْ شئت قلت : دارى خلفَ دارك فرسخانِ ، تُلْغِى خلفَ كما تُلْغِى فيها إذا قلت : فيها زيدٌ قائمٌ .

وزعم يونسُ أنّ أبا عمرو كان يقول : دارى من خَلْفِ دارك فرسخانِ ، فشبَّهه بقولك : دارُك منّى فرسخانِ ، لأنَّ خلفَ ههنا اسمٌ ، وجَعَل مِنْ فيها بمنزلتها فى الاسم . وهذا مذهبٌ قوىٌّ .

وأما العربُ فتَجعلُه بمنزلة قولك : خَلْفَ ، فتَنصبُ وتَرفعُ ، لأنك تقول : أنت من خَلْفى ، ومعناه أنت خَلْفى ، ولكنّ الكلام حَذْف . ألَا ترى أنَّك تقول : دارُك من خلفِ دارى ، فيَستغنِى الكلامُ .

وتقول : أنتَ منّى فرسخَينِ ، أى أنت منّى ما دُمْنَا نَسيرُ فرسخَيْنِ ، فيكون ظرفًا كما كان ما قبله مما شُبِّه بالمكان .

وأما الوَقت والساعاتُ ، والأيّام والشُّهور والسِّنون ، وما أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التى تكون فى الدهر ، فهو قولك : « القِتالُ يومَ الجمعة » ، إذا جعلتَ يومَ الجمعة ظرفًا ، و « الهِلالُ الليلة » . وإنَّما انتصبا لأنك جعلتهما ظرفًا وجعلتَ القتالَ فى يوم الجمعة ، والهلالَ فى الليلة .

وإن قلت : الليلةَ الهلالُ ، واليومَ القِتالُ نصبتَ ، التقديمُ والتأخيرُ فى ذلك سَواءٌ . وإن شئت رفعتَ فجعلتَ الآخِرَ الأوّلَ (١) .

وكذلك : اليومَ الجمعةُ واليومَ السبتُ ، وإن شئت رفعتَ . فأمّا اليومُ الأحَدُ ، واليومُ الاثنانِ ، فإنّه لا يكون إلّا رفعًا ، وكذلك إلى الخَميس ، لأنّه ليس بعمل فيه (٢) كأنّك أردت أن تقول : اليومُ الخامسُ والرابعُ . وكذلك : اليومُ خَمْسةَ عَشَرَ من الشهر ، إنَّما أردت هذا اليومُ تمامُ خَمْسةَ عَشَرَ من الشهر ،

---

(١) السيرافى : اعلم أن ظروف الزمان تكون أخبارا للمصادر ولا تكون أخبارًا للجثث . وأما ظروف المكان فتكون أخبارًا للمصادر وللجثث . وإنما كانت ظروف المكان كذلك لأن الجثة الموجودة قد تكون فى بعض الأمكنة دون بعض مع وجودها ، أعنى الأماكن . ألا ترى أنك إذا قلت زيد خلفك ، على أنه ليس قدامه ولا تحته ولا فوقه ويمنته ويسرته ، مع وجود هذه الأماكن . ففى إفراد الجثة بمكان فائدة . وأما ظروف الزمان فإنما يوجد منها شئ بعد شئ ، وما وجد منها فليس شئ من الموجودات أولى به من شئ .

(٢) هذا ما فى ط . وفى الأصل : « ليس فيه بعمل » وفى ب وبعض أصول ط : « ليس يعمل فيه » . وقال السيرافى : « ولم يجز فى الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس إلا الرفع ، وإنما ذاك لأن الجمعة بمعنى الاجتماع ، والسبت بمعنى الراحة ، فهما مصدران يقعان فى اليوم ، بمنزلة قولك : اليوم القتال » .

ويومان من الشهر رُفع كلُّه (١) ، فصار بمنزلة قولك : العامُ عامُها .

ومن العرب من يقول : اليومَ يومُك ، فيَجعلُ اليومَ الأوّلَ بمنزلة الآنَ ، لأنّ الرجل قد يقول : أنا اليومَ أَفعل ذاك ، ولا يريد يومًا بعينه .

وتقول : عَهْدى به قَريبًا وحَديثًا ، إذا لم تَجعلِ الآخِرَ هو الأوّلَ . فإن جعلتْ الآخِر هو الأوّل رفعتَ . وإذا نصبتَ جعلتَ الحديثَ والقريبَ من الدهر . وتقول : عَهْدى به قائمًا وعِلْمى به ذا مالٍ ، فتَنصبُ على أنّه حال وليس بالعهد ولا العلم ، وليسا هنا ظرفَيْنِ .

وتقول : ضَرْبِى عبدَ الله قائمًا ، على هذا الذى ذكرتُ لك .

واعلم أنَّ ظروفَ الدهرِ أشدُّ تمكّنا فى الأسماء ، لأنها تكون فاعِلةً ومفعولةً . تقول : أَهْلَكَك الليلُ والنهارُ ، واستَوفيتَ أيّامَك ، فأُجرِىَ الدهرُ هذا المجرى . فأَجْرِ الأشياءَ كما أَجروها .

هذا باب الجَرّ ٢٠٩

والجَرُّ إنما يكون فى كلّ اسمٍ مضافٍ إليه . واعلم أنّ المضاف إليه يَنْجَرُّ بثلاثة أشياء : بشئ ليس باسم ولا ظرفٍ ، وبشئ يكون ظرفا ، وباسم لا يكون ظرفا .

فأمّا الذى ليس باسم ولا ظرفٍ فقولك : مررتُ بعبدِ الله ، وهذا لعبدِ الله ، وما أنت كزيدٍ ، ويالَبَكْرٍ ، وتَاللهِ لا أفعلُ ذاك (٢) ومِنْ وفِى

---

(١) ما بعد « عشر » ساقط من الأصل . وفى ب : « خمسة عشر من الشهر ولو كان رفع » فقط .

(٢) ب : « لأفعلن ذاك » ، وهي صحيحة أيضًا . وفى ط : « لأفعل ذاك » ، وهو ضعيف لوجوب التوكيد بالنون فى هذه الحالة إلا فى مذهب الكوفيين . انظر الصبان ٣ : ٢١٦ .

ومُذْ ، وعنْ ، ورُب وما أشبه ذلك . وكذلك أخذتُه عن زيدٍ ، وإلى زيدٍ .

وأمّا الحروفُ التى تكون ظرفًا فنحو خَلْفَ وأَمامَ ، وقُدّامَ ، ووراءَ ، وفَوْقَ وتَحْتَ ، وعِنْدَ وقِبَلَ ، ومَعَ وعَلَى ؛ لأنّك تقول : مِنْ عَلَيْكَ ، كما تقول : مِنْ فَوْقِك ، وذَهَبَ مِنْ مَعِهِ .

وعَنْ أيضًا ظرفٌ بمنزلة ذاتِ اليَمينِ والناحيةِ . ألا ترى أنك تقول : مِنْ عَنْ يمينِك ، كما تقول : مِنْ ناحيةِ كذا وكذا .

وقُبالةَ ، ومَكانَك ، ودُونَ ، وقَبْلَ ، وبَعْدَ ، وإزاءَ ، وحِذاءَ ، وما أشبه هذا من الأمكنة والأزمنة [١] . وذلك قولك : أنت خَلْفَ عبدِ الله ، وأَمامَ زيدٍ ، وقُدّامَ أخيك . وكذلك سائرُ هذه الحروف .

وهذه الظروفُ أسماءٌ ، ولكنها صارت مواضعَ للأشياءِ .

وأمّا الأسماءُ فنحوُ : مِثْلٍ ، وغَيْرٍ ، وكُلٍّ ، وبَعْضٍ . ومثلُ ذلك أيضًا الأسماءُ المختصَّةُ نحوُ : حِمارٍ ، وجِدارٍ ، ومالٍ ، وأَفْعَلَ نحوَ قولك : هذا أَعْمَلُ الناسِ ، وما أشبه هذا من الأسماء كلِّها ، وذلك قولك : هذا مِثْلُ عبدِ الله ، وهذا كلُّ مالِكَ وبعضُ قومك ، وهذا حمارُ زيدٍ وجِدارُ أخيك ، ومالُ عمرٍو . وهذا أَشَدُّ الناسِ [٢] .

وأمَّا الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماءٍ ، ولكنَّها يضاف بها

---

(١) ما عدا الأصل : « من الأزمنة » ، فقط .

(٢) « من الفعل المضمر » ثابته فى الأصل وبعض أصول ط .

إلى الاسم ما قبله أو ما بعده . فإذا قلتَ : يا لَبَكْرٍ فإنّما أردت أن تَجعل ما يَعمل فى المُنادَى من الفعل المضمر مُضافا إلى بكرٍ باللام [١] .

وإذا قلتَ : مررتُ بزيدٍ ، فإنّما أضفتَ المرورَ إلى زيد بالباء ، وكذلك هذا لِعبدِ الله . وإذا قلت : أنت كعبدِ الله ، فقد أضفتَ إلى عبد الله الشبَهَ بالكاف . وإذا قلت : أخذتُه من عبدِ الله فقد أضفتَ الأَخْذَ إلى عبد الله بِمنْ . وإذا قلت : مُذْ زمانٍ فقد أضفتَ الأمرَ إلى وقتٍ من الزمان [بمُذْ] . وإذا قلت : أنت فى الدارِ فقد أضفت كينونتَك فى الدار إلى الدار بفِى . وإذا قلت : فيك خَصْلَةُ سوْءٍ ، فقد أضفتَ إليه الرَّداءَةَ بفِى . وإذا قلت : رُبَّ رجُلٍ يقولُ ذاك ، فقد أضفتَ القولَ إلى الرجلِ برُبَّ . وإذا قلت : باللهِ وواللهِ وتاللهِ فإنما أضفتَ الحَلْفَ إلى الله سبحانه [٢] . كما أضفتَ النداءَ باللام إلى بكرٍ حينَ قلت يالَبَكْرٍ : وكذلك رَوَيْتُه عن زيدٍ ، أضفتَ الروايةَ إلى زيد بعَنْ .

هذا باب مَجرى النعتِ على المنعوتِ والشَّريكِ على الشَّريكِ والبَدَلِ على المُبْدَلِ منه وما أشبه ذلك

فأما النَّعْت الذى جرى على المنعوت فقولك : مررتُ برجُلٍ ظَرِيفٍ قَبْلُ ، فصار النعتُ مَجرورًا مثلَ المنعوت لأنّهما كالاسم الواحدِ . [وإنما

---

(١) السيرافى : معنى هذا أن حروف الجر تصرف الفعل الذى هى صلته إلى الاسم المجرور بها . ومعنى إضافتها الفعل ضمها إياه وإيصاله إلى الاسم كقولك : رغبت فى زيد ، وقمت إلى عمرو . ففى أوصلت إلى زيد الرغبة ، وإلى أوصلتِ القيام إلى عمرو . وما كان بتأويل الفعل فهو بمنزلة قولك : يالبكر ، بمنزلة قولك : أدعو وأريد ، ولهذا نصبت المنادى . فاللام أوصلت هذا المعنى إلى بكر وأضافته إليه » .

(٢) ط : « جل ثناؤه » ب : « عز وجل » .

صارا كالاسم الواحد (١)] من قِبَلِ أنّك لم تُرِدِ الواحدَ من الرجال الّذين كل واحدٍ منهم رجُلٌ ، ولكنّك أردت الواحدَ من الرجال الّذين كلُّ واحد منهم رجُلٌ ظريفٌ ، فهو نكرةٌ ، وإنّما كان نكرةً (٢) لأنه من أُمّةٍ كلُّها له مثلُ اسمه . وذلك أنَّ الرجالَ كلُّ واحدٍ منهم رجلٌ ، والرِّجالُ الظرفاءُ كلُّ واحد منهم رجلٌ ظريفٌ ، فاسمُه يَخلِطه بأُمّته حتّى لا يُعْرَفَ منها .

فإنْ أطلتَ النعتَ فقلتَ : مررتُ برجل عاقِلٍ كَرِيمٍ مُسْلِمٍ ، فأَجْرِه على أوّله .

ومن النعت أيضاً : مررتُ برجلٍ أيِّما رجلٍ ، فأيُّما نعتٌ للرجل فى كماله وبَذِّه غيرَه ؛ كأنه قال : مررتُ برجلٍ كاملٍ .

ومنه : مررتُ برجُلٍ حَسْبِك من رجُلٍ . فهذا نعتٌ للرجل بإحسابهِ إيّاك من كلّ رجلٍ . وكذلك : كافيك من رجلٍ ، وهَمِّك من رجلٍ ، [وناهيك من رجلٍ] ، ومررتُ برجلٍ ما شئتَ من رجلٍ ، ومررتُ برجلٍ شَرْعِك من رجلٍ ، ومررتُ برجلٍ هَدِّك من رجلٍ ، [وبامرأةٍ هَدِّك من امرأةٍ] . فهذا كلُّه على معنًى واحدٍ (٣) ، وما كان منه يَجرى فيه الإعرابُ فصار نعتًا لأوّله جرى على أوّله (٤) .

---

(١) هذه من الأصل فقط .

(٢) فى الأصل : « كل واحد منهم اسمه رجل ظريف باسمه ، ورجل ظريف نكرة » ، وأثبت ما فى سائر النسخ .

(٣) اختلف ترتيب هذه الأمثلة فى النسخ . وقد أثبت مافى ط لوضوحه وكماله .

(٤) هذا الباب خاص بنعت النكرة ، أما نعت المعرفة فسيأتى . قال السيرافى : وإنما صار النعت تابعا للمنعوت فى إعرابه لأنهما لشئ واحد ، فصار ما يلحق الاسم يلحق بنعته . وإنما صار لشئ واحد من قبل أنك إذا قلت مررت برجل ظريف فهو من الرجال الظرفاء الذى كل واحد منهم ظريف . فالرجال الظرفاء جملة لرجل ظريف ، كما أن الرجال جملة لرجل .

وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : مررتُ برجلٍ هَدَّك من رجلٍ ، ومررتُ بامرأةٍ هدَّتْك من امرأةٍ ؛ فجعله فعلا [مفتوحًا ، كأنه قال : فَعَلَ وفَعَلَتْ] ، بمنزلة كَفاك وكَفَتْك .

ومن النعت أيضاً : مررتُ برجلٍ مِثْلِك . فمِثْلُك نعتٌ على أنّك قلت هو رجلٌ كما أنك رجل ، ويكون نعتًا أيضًا على أنه لم يَزِدْ عليك ولم يَنقص عنك فى شئ من الأمور . ومثلُه : مررتُ برجلٍ مِثْلِك ، أى صُورتُه شَبيهةٌ بصورتِك ، وكذلك : مررتُ برجلٍ ضَرْبِك وشِبْهِكَ . وكذلك نَحْوِك ، يُجْرَيْنَ فى المعنى والإعرابِ مُجْرًى واحدا ، وهنّ مضافاتٌ إلى معرفةٍ صفاتٌ لنكرةٍ .

[ويونسُ يقول : هذا مِثْلُكَ مُقْبِلا ، وهذا زيدٌ مِثْلَك ، إذا قدَّمه جعله معرفة وإذا أخَّره جعله نكرة . ومن العرب من يوافِقُه على ذلك] .

ومنه : مررتُ برجلٍ شَرٍّ منك ، فهو نعتٌ على أنه نقصَ أَنْ يكون مثلَه (١) .

ومنه : مررتُ برجلٍ خيرٍ منك ، فهو نعتٌ له بأنَّه قد زاد على أن يكون مثلَه .

ومنه : مررتُ برجلٍ غَيْرِك ، فغيرُك نعتٌ يُفصَل به بين مَنْ نَعَتَّه بغَيْرٍ وبين من أضفتَها إليه حتَّى لا يكون مثلَه أو يكونَ مَرَّ باثنين .

ومنه : مررتُ برجلٍ آخَرَ ، [فآخر (٢)] نعتٌ على نحو غَيْرٍ (٣) .

---

(١) ط : « بأنه نقص عن أن يكون مثله » .

(٢) من الأصل فقط .

(٣) فى الأصل فقط : « على أنه غيره » .

ومنه : مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ ، نعتَّ الرجلَ بحُسْنٍ وجهه ولم تَجعل فيه الهاءَ التى هى إضمارُ الرجلِ ، كما تقول : حَسَنٌ وجهُهُ ، لأنَّه إذا قيل حَسَنُ الوجهِ عُلم أنه لا يَعنى من الوجوه إلّا وجهَه .

ومثل ذلك : مررتُ بامرأةٍ حَسَنِة الوجهِ ، إنَّما أَدخلتَ الهاءَ فى الحسَنَةِ لِأَنّ
٢١١ الحسَنَة إنّما وقعتْ نعتًا لها ثم بلغتَ به بعد ما صار نعتًا لها حيث أردتَ ، فمن ثم صارتْ (١) فيها الهاءُ . وليست بمنزلة حَسَنٍ وجهُهُ فى اللفظ وإن كان المعنى واحدًا ؛ لأنّ الحُسْنَ ههنا للأوّل ثم يضيفه إلى من تريد (٢) ، وحَسَنُ الوجه (٣) مضافٌ إلى معرفةٍ صفةٌ للنكرة ، فلمَّا كانت صفةً للنكرة أُجريت مُجراها كما جرت مجراها أخواتُها مِثْلٌ وما أشبهها .

وممَّا يكون نعتًا للنكرة وهو مضافٌ إلى معرفةٍ قول الشاعر ، امرؤ القيس (٤) :

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ لاحَهُ   طِرادُ الهَوادِى كلَّ شَأْوٍ مُغَرِّبِ (٥)

ومنه أيضاً : مررتُ على ناقةٍ عُبْرِ الهَواجِرِ .

---

(١) ط : « طار » .

(٢) ط : « تريد » .

(٣) ط : « وحش » فقط ، وما أثبت من الأصل و ب يطابق نسختين من أصول ط .

(٤) امرؤ القيس ، ساقطة من الأصل ثابتة فى جميع النسخ .

(٥) ديوان امرئ القيس ٤٦ . ينعت فرسه بأنه منجرد قصير الشعر ، وبذلك توصف الخيل العتاق . وقيد الأوابد ، أى هو لها بمنزلة القيد ، لأنه يسبقها فيمنعها من الفوت . والأوابد : الوحش . لاحه : ضمره وغيَّره . والطراد : مطاردة الصيد واتباعه . والهوادى : المتقدمات السابقة ، واحدها هادٍ وهادية . والشأو : الطلق . والمغرِّب : البعيد . وفى الأصل ، ب : « مقرب » ، صوابه من الديوان ، و ط .

والشاهد فيه نعت منجرد النكرة بقيد الأوابد وإن كان النعت مضافا إلى ما فيه الألف واللام ، لأنه فى معنى الفعل ، أى يقيد الأوابد .

ومِمّا يكون مضافًا إلى المعرفة ويكون نعتًا للنكرة الأسماءُ التى أُخذت من الفعلِ فأُريدَ بها معنى التنوين . من ذلك : مررتُ برجلٍ ضارِبِك ، فهو نعت على أنه سيَضربه (١) ، كأنّك قلت : مررتُ برجلٍ ضارِبٍ زيدًا ، ولكن حُذف التنوينُ استخفافا . وإن أظهرتَ الاسمَ وأردتَ التخفيف والمعنى معنى التنوين ، جرى مجراه حين كان الاسمُ مضمَرًا ، وذلك قولُك : مررتُ برجلٍ ضاربه رجل (٢) ؛ فإنْ شئت حملتَه على أنّه سيفعل ، وإن شئتَ على أنّك مررت به وهو فى حالِ عملٍ ، وذلك قوله عزّ وجلّ : ﴿ هذَا عارِضٌ مُمْطِرُنَا (٣) ﴾ . فالرفعُ ههنا كالجرّ فى باب الجرّ .

واعلمْ أنَّ كل مضافٍ إلى معرفةٍ وكان للنكرة صفةً فإنّه إذا كان موصوفًا أو وَصْفا أو خَبَرًا أو مبتدأً ، بمنزلة النكرة المُفْرَدةِ . ويدلّك على ذلك قول [الشاعر ، وهو] جرير :

ظَلِلنا بمُسْتَنِّ الحَرورِ كأنّنا … لَدَى فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الرِّيحِ صائِمِ (٤)

---

(١) السيرافى : يريد أن الأسماء المأخوذة من الفعل إن أضيفت بمعنى سيفعل أو يفعل فإضافتها تخفيف ، وهى بمعناها نكرةً غير مضافة ، والنكرات ينعت بها نحو : مررت برجل ضاربه رجل ، فهو بمعنى يضربه فى الحال أو تعنى سيضرب .

(٢) ط وبولاق : « ضارب زيد » ، تحريف صوابه فى الأصل ، وب وجمهور أصول ط .

(٣) الآية ٢٤ من سورة الأحقاف .

(٤) ديوان جرير ٥٥٤ ومجالس ثعلب ٧١ . قال ثعلب : « هذا بيت نصبوه على أرماح ليستظلوا به فطيرته الريح » . ومستن الحرور : موضع استنانها ، أى انطلاقها مسرعة . والصائم : الواقف الممسك عن المشى . شبه الخيمة التى نصبوها للاستظلال ، بهذا الفرس القائم يستقبل الريح فتنفذ بين فروجه وتأخذه من كل وجه .

والشاهد فيه نعت « فرس » النكرة بقوله : « مستقبل الريح » ، وهى بمنزلة النكرة لأنها لم تكتسب من الإضافة تعريفا .

٢١٢ كأنه قال : لدى مستقبل صائمٍ .

وقال المَرّار الأَسدىّ :

سَلِّ الهُمومَ بكلِّ مُعْطِى رأْسِه ناجٍ مُخالِطِ صُهْبةٍ متَعيِّسِ (١)

مُغْتالِ أَحْبُلِهِ مُبينٍ عُنْقُه فى مَنْكِبٍ زَبَنَ المَطِّى عَرَنْدَسِ (٢)

سمعناه ممّن يَرويه من العرب يُنشِدُه هكذا . ومنه أيضاً قول ذى الرُّمّة :

سَرَتْ تَخْبِطُ الظَلْمَاءَ من جانِبَىْ قَسًا

وحُبّ بها من خابِطِ اللَّيْلِ زائِرِ (٣)

فكأَنّهم قالوا : بكلِّ مُعْطٍ [رأسَه » ، ومن خابِطٍ [الليلَ] .

ومثله قولُ جرير :

---

(١) سبق الكلام عليه فى ص ١٦٨ . والبيتان أنشدهما فى اللسان (عردس) بدون نسبة .

(٢) اغتال الشئ : ذهب به ، والمراد استوفى الحبال التى يشد بها رحله لعظم جوفه . والمبين : البيِّن الطول . ويروى : « متين عنقه » . زبَن المطى زبنا : دفعها . والمطى : جمع مطية ، وهى ما يمتطَى ظهره . وفى اللسان : « زين المطى » . والعرندس : الشديد .

والشاهد فيه « مغتال أحبله » حيث وقع صفة للنكرة ، كما سبق القول فى أخواته من قبل .

(٣) ديوان ذى الرمة ٢٩١ واللسان (خبط ، قسا) . نعت خيال الحبيبة فجعل له ضميرها . يخبط الظلماء : يسير فيها على غير هدى . وقسا : موضع ، يصرف ولا يصرف . حب بها ، أى أحبب بها .

والشاهد فيه نعت خابط الليل بلفظ زائر النكرة ، لأن الموصوف إضافته غير محضة .

يارُبَّ غابطِنا لو كان يَعرفُكُم ... لاقَى مُباعدةً منكُم وحِرْمانَا (١)

وقال أبو مِحْجَنٍ الثَّقَفِى :

يارُبَّ مِثْلِكِ فى النّساءِ غريرةٍ ... بيضاءَ قد مَتَّعْتُها بطَلاقٍ (٢)

فرُبّ لا يقع بعدها إلّا نكرةٌ ، فذلك يدلّك على أنّ « غابطنا » « ومثلك » نكرةٌ .

ومن ذلك قول العرب : لى عِشْرون مِثْلَه ومائةٌ مثلِه ، فأَجروا ذلك بمنزلة ٢١٣
عشرين درهما ومائة درهمٍ . فالمِثْلُ وأَخَواتُه كأَنّه كالذى حُذف منه التنوينُ فى قوله مِثْلٌ زيدا وقَيْدٌ الأَوابَد . وهذا تمثيلٌ ، ولكنها كمائة وعشرينَ ، فلزمَهَا شىءٌ واحد وهو الإضافة . يريد أنَّك أردت معنى التنوين . فمثلُ ذلك قولهم : مائةُ درهمٍ .

---

(١) ديوان جرير ٥٩٥ والعينى ٣ : ٣٦٤ وابن يعيش ٣ : ٥١ وهمع الهوامع ٢ : ٤٧ . يقول لصاحبته : رب من يغبطنا ، أى يتمنى مثل ما لنا منك فيما يزعمه ويظنه ، لو عرف الحق وحاول الوصل ، لقى منك المباعدة والحرمان كما لقينا نحن منك . وفى الديوان والشنتمرى وسائر المراجع : « لو كان يطلبكم » .

والشاهد فيه جر « غابطنا » بربّ ، وهى لا تجر إلا النكرات ، فهو دليل على أنها لم تكتسب تعريفا .

(٢) لم يرد البيت فى ديوان أبى محجن . وأنشده ابن يعيش ٢ : ١٢٦ بدون نسبة . والغريرة : الشابة الحديثة لم تجرب الأمور ولم تكن تعلم ما يعلم النساء من الحب . ومتعتها بطلاق أى عند طلاقها ، والمتعة : ما وُصلت المرأة به بعد الطلاق من ثوب أو خادم أو دراهم أو طعام ونحوه . قال ابن يعيش : « كأنه يهدد زوجته بذلك » .

والشاهد فيه نحو ما قبله ، و « مثل » لا تكتسب تعريفا لما أنها بمنزلة الفعل ، أى يشبهك .

وزعم يونس أنه يقول : عشرونَ غَيْرَك ، على قوله عشرون مثلكَ .

وزعم يونس والخليل رحمهما الله ، أنّ الدّرهم ليست نكرة [(١)] ؛ لأنّهم يقولون : مائةُ الدرهمِ التى تَعلم ، فهى بمنزلة عبد الله .

وزعم يونس والخليل أنّ هذه الصفاتِ المضافةَ إلى المعرفة ، التى صارت صفةً للنكرة ، قد يجوز فيهنّ كلِّهنّ أن يكنّ معرفةً [(٢)] ، وذلك معروفٌ فى كلام العرب . يدلّك على ذلك أنّه يجوز لك أن تقول : مررتُ بعبد الله ضاربِك ، فجعلتَ ضاربك بمنزلة صاحبك [(٣)] .

وزعم يونس أنه يقول : مررتُ بزيدٍ مِثْلِك ، إذا أرادوا مررتُ بزيدٍ المعروف بشَبَهِك [(٤)] ، فتجعلَ مثلك معرفة . ويدلُّك على ذلك قوله : هذا

---

(١) هذه الفقرة كلها ساقطة من ب . وفى ط : « أن مائة درهم نكرة » وأثبت ما فى الأصل مع إضافة « مائة » من إحدى نسخ ط .

(٢) كذا فى ب و ط . وفى الأصل : « معارف » .

(٣) السيرافى ما ملخصه : يفيد لفظ المعرفة كلفظ النكرة فى موضعين تبعا لقصد المتكلم ، وذلك فى الأسماء والأعلام التى لا ألف ولامًا فيها ، وفى الأسماء المضافة التى يمكن فيها التنوين أو تقديره . تقول فى الأعلام : جاءنى زيد وزيد آخر ومررت بعثمان وعثمان آخر ؛ لأن الاسم العلم وإن كان موضوعا لمعيَّن ، إلا أنه لما سمى به غيره ترادف ذلك الاسم على شخوص كثيرة فصار بالمشاركة عاما ، فأشبه أسماء الأنواع كرجل وفرس . فإن أورده المتكلم قاصدًا به من يعرفه المخاطب فهو معرفة ، وإن أورده على أنه واحد من جماعة لا يعرفه المخاطب فهو نكرة . وتقول فى الأسماء المضافة : مررت برجل ضاربك وبرجل حسبك ، فهنَّ صفات مضافات إلى معرفة ، وهن نكرات لما أن التنوين منوى .

(٤) ط : « الذى هو معروف بشبهك » .

مِثلك قائما ، كأنّه قال هذا أخوك قائما . إلّا حَسَنَ الوجهِ فإنّه بمنزلة رَجُلٍ ، لا يكونُ معرفة . وذاك أنه يجوز لك أن تقول : هذا الحَسَنُ الوجهِ ، فيصيرُ معرفة بالألف واللام ، كما يصير الرجلُ معرفة بالألف واللام ولا يكون معرفةً إلّا بهما .

ومن النعت أيضًا : مررتُ برجلٍ إمّا قائمٍ وإمّا قاعدٍ ، فقد أَعلمهم أنه ليس بمُضْطَجِعٍ [ولكنه] شكٌ فى القيام والقعودِ ، وأَعلمهم أنّه على أحدهما .

ومن النعت أيضًا : مررتُ برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ ، جُرّ لأنّه نعتٌ ، كأَنك قلت : مررتُ برجلٍ قائمٍ ، وكأَنّك تحدِّثُ مَن فى قلبه أَنَّ ذاك الرجلَ قائمٌ أو قاعدٌ ، فقلتَ : لا قائم ولا قاعد ، لتُخْرِجَ ذلك من قلبه .

ومنه : مررتُ برجلٍ راكبٍ وذاهبٍ ، استَحقَّهما لا لأن الرُّكوب قبل الذِّهاب [١] . ومنه : مررْت برجل راكبٍ فذاهبٍ استحقَّهما إلا أنه بيَّنَ [٢] أَنَّ الذهابَ بعد الركوب وأَنّه لا مُهلة بينهما وجعله متَّصلا به [٣] .

ومنه : مررتُ برجلٍ راكب ثمّ ذاهبٍ ، فبيِّن أَنَّ الذهاب بعده ، وأنّ بينهما مُهلةً ، وجعله غيرَ متّصِلٍ به فصيَّره على حِدةٍ .

ومنه : مررتُ برجلٍ راكعٍ أو ساجِدٍ ، فإنَّما هى بمنزلة إمّا وإمّا ، إلّا أَنّ إمّا يُجاءُ بها ليُعْلَمَ أنّه يريد أحدَ الأمرينِ ، وإذا قال [أو] ساجدٍ فقد يجوز أن يُقتصر عليه .

---

(١) أى استحق الوصفين لا على سبيل الترتيب . فى الأصل فقط : « لا أن » .
(٢) « استحقهما إلا أنه » فى الأصل فقط .
(٣) « وجعله متصلا به » من الأصل فقط .

ومنه : مررتُ برجلٍ راكعٍ لا ساجِدٍ ، لإخراج الشكِّ أو لتأكيد العِلم فيهما .

ومنه : مررت : برجلٍ راكع بل ساجد ، إما غلط فاستدرك ، وإما نسىَ فذكر [١] .

ومنه : مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ جَميلِه ، جُرَّ لأنَّه حَسنُ الخاصَّةِ جَميلُها ، والوجهُ ونحوُه خاصٌّ ، ولو كان حَسَنَ العامّةِ لقال حَسَنٍ جميل .

ومنه : مررتُ برجلٍ ذى مالٍ ، أى صاحبِ مالٍ .

ومنه : مررتُ برجلٍ رجلِ صِدْقٍ ، منسوبٍ إلى الصَّلاح . كأنّك قلت :
٢١٤ مررتُ برجلٍ صالحٍ . وكذلك : مررتُ برجلٍ رجلِ سَوْءٍ ، كأنّك قلت : مررتُ برجلٍ فاسدٍ ؛ لأنَّ الصِّدقَ صلاحٌ والسَّوءَ فَسادٌ . وليس الصدقُ ههنا بصدقِ اللسان ، لو كان كذلك لم يجز لك أن تقول هذا ثَوْبُ صِدْقٍ وحِمارُ صِدْقٍ ، وكذلك السَّوْءُ ليس فى معنى سُؤْتُه [٢] .

ومن النعت أيضًا : مررتُ برجلينِ مِثْلَيْنِ ، فتفسيرُ المثلينِ أنَّ كلّ واحد منهما مِثْلُ صاحبه . ومثل ذلك سِيّانِ ، وسَواءٌ .

ومنه : مررتُ برجلينِ مِثْلِكَ ، أى كلُّ واحد منهما مِثْلُك ، ووجهٌ آخَرُ على أنّهما جميعاً مِثْلُك . وكلُّ ذلك جرّ [٣] .

---

(١) انفردت نسخة الأصل بهذه الفقرة .

(٢) السيرافى : أراد أن يعلمك أنه ليس بفعل فعله الرجل فيكون نعتا له . والسوء هنا بمعنى الفساد والرداءة وليس من ساءنى يسوءنى . والصدق بمعنى الجودة والصلاح . فإذا قال : مررت بحمار سوء فقد قال : بحمار ذى رداءة . وإذا قال : بحمار صدق فقد قال : بحمار ذى جودة .

(٣) ط : « حسن » وفى بعض أصولها : « جر » كما أثبت من الأصل ، و ب .

ومنه : مررتُ برجلينِ غيرِك ، فإنْ شئت حملتَه على أنَّهما غيرُه فى الخِصال وفى الأمور ، وإن شئت على قوله : مررتُ برجلينِ آخَرَيْنِ إذا أردت أنَّه قد ضَمَّ معك فى المرور سِواك ، فيصيرُ كقولك : برجلٍ آخَرَ ، إذا ثَنَّى به .

ومنه : مررتُ برجلين سَوَاءٍ ، على أنَّهما لم يَزِيدَا على رجلينِ ولم يَنقصَا من رجلين . وكذلك مررتُ بدرهمٍ سَواءٍ .

ومنه أيضاً : مررتُ برجلينِ مُسْلِمٍ وكافرٍ ، جمعت الاسمَ وفرّقتَ النعتَ . وإن شئت كان المسلمُ والكافر بدلًا ، كأنَّه أجاب منْ قال : بأَىِّ ضربٍ مررتَ ؟ وإن شاءَ رَفَعَ كأنَّه أجاب مَنْ قال : فما هما ؟ فالكلامُ على هذا وإن لَمَ يلفظ به المخاطَبُ ؛ لأنّه إنما يَجرى كلامُه على قدر مسألتك عنده لو سألتَه .

وكذلك : مررتُ برجلين رجلٍ صالحٍ ورجلٍ طالح ، إن شئت صيَّرته [١] تفسيرًا لنعتٍ ، وصار إعادتُك الرجلَ توكيدًا . وإن شئت جعلتَه بدلًا ، كأنّه جوابٌ لمن قال : بأَىِّ رجل مررتَ ؟ فتركتَ الأوّلَ واستَقبلتَ الرجلَ بالصفة . وإن شئت رفعتَ على قوله فما هما ؟

ومما جاء فى الشعر فيه الاسم وفُرِّق النعتُ وصار مجرورًا قوله ، [وهو رجل من باهِلَة [٢]] :

بَكَيْتُ وما بُكَا رَجُلٍ حَلِيمٍ ... على رَبْعينِ مسلوبٍ وبالِ [٣]

---

(١) ط : « جعلته » .

(٢) فى شواهد المغنى للسيوطى ٢٦٢ أن البيت لابن ميادة .

(٣) الربع : المنزل ، أو هو فى الربيع خاصة . والمسلوب : الذى سلب بهجته لخلوه من أهله . وفى الأصل فقط : « وخال » ، وليس له سند من نسخة أخرى والشاهد فيه النعت مع التفرقة بالواو ، والقطع جائز .

كذا سمعنا العربَ تُنْشِده ، والقَوافى مجرورةٌ .

٢١٥ ومنه أيضاً : مررتُ بثلاثةِ نَفَرٍ : رجلينِ مسلمينِ ورجلٍ كافرٍ ، جَمعتَ الاسمَ وفصَّلتَ العدّةَ ثم نعتَّه وفسّرتَه . وإن شئت أَجريتَه مُجْرى الأوّل فى الابتداء فترفعُه ، وفى البدلِ فتجرُّه [١] . قال [الراجز ، وهو] العجاج :

خَوَّى على مُسْتَوِياتٍ خَمْسِ   كِرْكِرَةٍ وثَفِناتٍ مُلْسِ [٢]

وهذا يكون على وجهينِ : على البدل ، وعلى الصفة .

ومثال [٣] ما يجيءُ فى هذا الباب على الابتداء وعلى الصفة والبدل ، قوله عزّ وجلّ : ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فى سَبيل الله وَأُخْرَى كافِرَةٌ [٤] ﴾ . ومن الناس من يَجرّ [٥]،والجَرُّ على وجهين : على الصفة ، وعلى البدل . ومنه قول كُثَيِّرِ عَزّةَ :

---

(١) ما بعد « الأول » إلى هنا ، ساقط من الأصل ثابت فى ط . وفى ب : « مجرى الأول فى البدل والابتداء » فقط .

(٢) ملحقات ديوان العجاج ٧٨ واللسان والمقاييس (ثفن) . يصف جملا . خوى تخوية : تجافى فى بروكه ومكن لثفناته ، وهى ما يلى الأرض من قوائمه إذا برك . والكركرة : ما يلى الأرض من صدره . فالقوائم مع الكركرة خمس مستويات .

والشاهد فيه جر « كركرة » وما بعدها على البدل أو عطف البيان ، وهو ما عبر عنه سيبويه بالصفة ، فعطف البيان تابع شبه الصفة كما فى قول ابن مالك : « فذو البيان تابع شبه الصفة » .

(٣) ب ، و ط : « ومثل » .

(٤) الآية ١٣ من سورة آل عمران .

(٥) أى يجر فى قراءة « فئة » ، وهى قراءة مجاهد والحسن والزهرى وحميد . تفسير أبى حيان ٢ : ٣٩٣ . فمنهم من رفع أيضاً « كافرة » ومنهم من خفضها . كما قرأ ابن السميفع وابن أبى عبلة : « فئة » بالنصب على القطع بتقدير أمدح فئة وأذم أخرى كافرة .

وكنتُ كذى رِجْلَيْنِ : رِجْلٌ صَحيحةٌ
ورِجْلٌ رَمَى فيها الزمانُ فشَلَّتِ (١)

فأمّا مررتُ برَجُلٍ راكعٍ وساجدٍ ، ومررتُ برجلٍ رجلٍ صالحٍ ، فليس الوجهُ فيه إلّا الصفةَ ، وليس هذا بمنزلة مررتُ برجلينِ مُسْلمٍ وكافر ولا ما أشبهه ، من قِبَلِ أنك تُبعِّض ، كأنَّك قلت : أحدُهما كذا والآخر كذا ، ومنهم كذا [ومنهم كذا] .

وإذا قلت : مررتُ برجلٍ قائمٍ ، ومررتُ برجلٍ قاعدٍ ، فهذا اسمٌ واحدٌ .

ولو قلت : مررتُ برجلٍ مسلمٍ وثلاثةِ رِجالٍ مسلمينَ لم يَحسن فيه إلّا الجرُّ (٢) لأنك جعلت الكلامَ اسمًا واحدًا حتّى صار كأنك قلت : مررتُ بقائمٍ ومررتُ برجالٍ مسلمينَ .

وهذا قولُ يونسَ . ولو جاز الرفعُ لقلت : كان عبدُ الله راكعٌ ؛ لأنّك إن شبّهتَه بالتبيعض فالتبعيضُ ههنا رفعٌ ، إذا قلت : كان أخواك راكعٌ وساجدٌ . ٢١٦

(١) ديوان كثير ١ : ٤٦ والخزانة ٢ : ٣٧٦ والعينى ٤ : ٢٠٤ وابن يعيش ٣ : ٦٨ . وقبله :

فليت قلوصى عند عزة قيدت بحبل ضعيف عز منها فضلت
وغودر فى الحى المقيمين رحلها وكان لها باغ سواى فبلت

فهو يتمنى أن يصاب بشلل إحدى رجليه فيقيم عندها ، كلفا بها وحرصا . والشلل : يبس اليد والرجل عن داء ، أو هو استرخاؤهما عنه .

والشاهد فيه الإبدال أو البيان ، وجواز الرفع على القطع أيضا .

(٢) السيرافى : يريد أن الاسم الواحد وإن كان له خبر معطوف عليه خبره فإنه لا يجوز فيه التبعيض ، كما أن صفات الواحد لا يجوز فيها التبعيض ، وإنما يجوز التبعيض فى الخبر إذا كان الاسم مثنى أو مجموعا كقولك : كان أخواك راكع وساجد ، على معنى أحدهما راكع والآخر ساجد .

ومثل ذلك : مررتُ بَرَجلٍ وآمرأةٍ وحِمارٍ قِيامٍ ، فرّقتَ الأسماءَ وجمعتَ النعتَ ، فصار جمعُ النعت ههنا بمنزلة قولك : مررتُ بَرَجلينِ مسلمَينِ ، لأن النعت ههنا ليس مبعَّضا ، ولو جاز فى هذا الرفعُ لجاز مررتُ بأخيك وعبدِ الله وزيدٍ قيامٌ ، فصار النعتُ ههنا مع الأسماء بمنزلة اسمٍ واحد .

وتقول : مررتُ بأَربعة صَرِيعٌ وجَريحٌ ، لأنّ الصَّريع والجريح غيرُ الأربعة ، فصار على قولك : منهم صريع ومنهم جريحُ .

ومن النعت أيضاً : مررتُ برجلٍ مِثْلِ رَجُلَينِ ، وذلك فى الغَناء [والجَزْءِ] . وهذا مثلُ قولك : مررتُ بُبرٍّ مِلْءِ قَدَحَيْن ، فالذى يضاف إليه المِلْءُ مِقْيَاسٌ ومِكْيَالٌ ومِثقَالٌ ونحوُه ، والأوّلُ مَوْزُونٌ ومَقيسٌ ومكِيلٌ . وكذلك : مررتُ بَرَجلين مِثْلِ رجُلٍ فى الغَناء ، كقولك : ببُرَّيْنِ مِلْءِ قَدَحٍ . وتقول : مررتُ بَرَجُلٍ (١) مثل رجلٍ ، وتقول : مررت برجلٍ أَسَدٍ شِدّةً وجُرأةً ، إنّما تريد مِثْلَ الأسدِ . وهذا ضعيفٌ قبيح . لأنَّه اسمٌ لم يُجْعَلْ صفةً ، وإنَّما قاله النحويُّون ، شبَّه بقولهم (٢) : مررتُ بزيدٍ أَسدًا شِدّةً .

وقد يكون خَبَرًا مالا يكون صفةً .

[ومثله : مررتُ بَرَجُلٍ نارٍ حُمْرةً] .

ومنه أيضاً : مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٍ ، وما مررتُ برجلٍ كَريمٍ بل لئيمٍ ، أَبدلتَ الصفةَ الآخِرَةَ من الصفة الأولى وأَشركَتْ بينهما بَلْ فى الإجراءِ على المنعوت . وكذلك : مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٍ ، ولكنه يَجىءُ على النِّسيان أو الغَلطِ ، فيَتداركُ كلامَه ؛ لأنه ابتَدأَ بواجب .

---

(١) الكلام من هنا إلى « برجل » التالية ساقط من ط ، ثابت فى الأصل و ب ونسختين من أصول من ط .

(٢) ط : « تشبيها بقولهم » .

ومثله : ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكنْ طالحٍ ، أبدلتَ الآخِرَ من الأوّل فجرى مجراه فى بَلْ (١) .

فإن قلتَ : مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنْ طالحٍ ، فهو مُحالٌ ، لأنّ لكنْ لا يُتدارك بها بعد إيجاب ، ولكنّها يُثْبتُ بها بعد النفى . وإن شئت رفعتَ فابتدأتَ على هُوَ فقلتَ : ما مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنْ طالحٌ ، وما مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٌ ، ومررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٌ ؛ لأنّها من الحروف التى يُبْتَدأُ بها .

ومن ذلك قوله عزّ وجلّ : ﴿ وَقَالُوا ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُون (٢) ﴾ . فالرفعُ ههنا بعد النصب كالرفع بعد الجرّ . وإن شئت كان الجرُّ على أن يكون بدلًا على الباء .

واعلم أنّ بَلْ ، ولا بَلْ ، ولٰكِنْ ، يُشْرِكْنَ بين النعتينِ فيُجْرَيانِ على المنعوت ، كما أشركَتْ بينهما الواوُ والفاءُ ، وثمّ وأَوْ ، ولا ، وإمّا وما أشبه ذلك .

وتقول : ما مررتُ برجلٍ مسلِمٍ فكيفَ رجلٌ راغبٌ فى الصّدَقة ، بمنزلة : فأَيْنَ راغبٌ فى الصدقة .

زعم يونسُ أن الجرّ خطأ ؛ لأنّ أَيْنَ ونَحْوَها يُبتدأُ بهنّ ولا يُضْمَرُ بعدهنّ شئٌ (٣) ، [كقولك : فهّلا دينارا ، إلّا أنّهما مما يكون بعدهما الفعلُ] .

---

(١) فى بل ، من الأصل فقط .

(٢) الآية ٢٦ من سورة الأنبياء .

(٣) السيرافى : يريد أنهن لا يجرين مجرى حروف العطف التى يعمل فيما بعدهن عامل الاسم الذى قبلهن . وهذا لا يجوز فى حروف الاستفهام لأنهن لا يعمل ما قبلهن فيما بعدهن ، لا تقول : رأيت زيدًا فاين عمرًا ، وفهل بشرا ... ولكن وبل ، لا يكونان مبتدأين فيشبَّهن بحروف العطف ، إذ كن لا يبتدأ بهن .

ألا ترى أنّك لو قلت : رَأيتُ زيدًا فأَيْنَ عمرًا ، أو فهَلْ بشرًا لم يجز .
وقد بُيِّن تركُ إضمارِ الفعلِ فيما مضى . ولكنْ وبَلْ لا يُبتدآنِ ولا يكونانِ إلّا على كلامٍ ، فشُبِّهْن بإمّا وأَوْ ونحوهما .

وممّا جرى نعتًا على غير وجه الكلام : « هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » ، فالوجهُ الرفعُ ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحِهم . وهو القياسُ ، لأنّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ والجحرُ رفعٌ ، ولكنّ بعض العرب يجُرُّه . وليس بنعتٍ للضبّ ، ولكنّه نعتٌ للذى أُضيف إلى الضبّ ، فجرّوه لأنه نكرةٌ كالضبّ ، ولأنّه فى موضعٍ يقع فيه نعتُ الضبّ ، ولأنّه صار هو والضب بمنزلة اسم واحدٍ (١) . ألا ترى أنّك تقول : هذا حَبُّ رُمّانٍ . فإذا كان لك قلت : هذا حَبُّ رُمّانى ، فأَضفتَ الرمّانَ إليك ، وليس لك الرمّانُ إنّما لك الحَبُّ .

ومثلُ ذلك : هذه ثلاثةُ أَثوابك ، فكذلك يقع على جُحْرِ ضبّ ما يقع على حَبِّ رُمّانٍ ، تقول : هذا جُحْرُ ضَبِّى ، وليس لك الضبُّ إنّما لك جُحْرُ ضبٍّ ، فلم يَمنعك ذلك من أَنْ قلتَ جحرُ ضبّى ، والجحرُ والضبُّ بمنزلة اسم مفرَدٍ ، فانجرَّ الخَرِبُ على الضبِّ كما أضفتَ الجحرَ إليك مع إضافة الضبِّ . ومع هذا أنّهم (٢) أَتبعوا الجرَّ الجرَّ كما أَتبعوا الكَسْرَ الكسرَ ، نحوَ قولهم : بهم وبدارِهِم (٣) ، وما أشبه هذا .

---

(١) السيرافى : رأيت بعض النحويين من البصريين قال فى : هذا جحر ضب خرب ، قولا شرحته وقويته بما يحتمله . زعم هذا النحوى أن المعنى هذا جحر ضب خربِ الجحر . والذى يقوى هذا أنا إذا قلنا خرب الجحرِ صار من باب حسن الوجه ، وفى خرب الجحر مرفوع ؛ لأن التقدير كان خربَ جحرُه . ومثله ما قاله النحويون : مررت برجل حسنِ الأبوين لا قبيحين ، والتقدير لا قبيحِ الأبوين ، وأصله لا قبيح أبواه .

(٢) ب ، ط : « مع أنهم » .

(٣) أى لولا كسرة الباء لقلت : هُم ، بضم الهاء .

وكِلا التفسيرَيْنِ تفسيرُ الخليل ، وكان كلٌّ واحد منهما عنده وجهًا من التفسير .

وقال الخليل رحمه الله : لا يقولون إلّا هذانِ جُحْرَا ضَبٍّ خَرِبانِ ، من قِبَل أنّ الضبّ واحدٌ والجحر جُحْرانِ ، وإنّما يَغلطون إذا كان الآخِرُ بعدّة الأوّل وكان مذكَّرًا مثلَه أو مؤنَّثًا . وقالوا : هذه جِحرَةُ ضِبابٍ خَرِبةٍ ، لأنّ الضِّبابَ مؤنَّثةٌ ولأنّ الجِحرَةَ مؤنثةٌ ، والعدّة واحدة ، فغَلِطوا .

وهذا قولُ الخليل رحمه الله ، ولا نُرَى هذا والأوَّلَ إلّا سَواءً ، لأنّه إذا قال : هذا جُحْرُ ضبٍّ مُتَهَدِّمٍ ، ففيه من البيان أنّه ليس بالضبِّ ، مثلُ ما فى التثنية من البيان أنّه ليس بالضبِّ . وقال العجّاج :

* كأنَّ نَسْجَ العَنْكَبوتِ المُرْمَلِ [1] *

فالنّسجُ [2] مذكَّر والعنكبوتُ أُنْثَى . ٢١٨

هذا باب ما أُشْرِكَ بين الاسمْين فى الحرف الجارّ فجَرَيا عليه كما أُشرك بينهما فى النَّعْت فجَرَيا على المنعوت

وذلك قولك : مررتُ برجلٍ وحِمارٍ قبلُ . فالواوُ أَشركتْ بينهما فى الباءِ فجريا عليه ، ولم تجعلْ للرَّجل منزلةً بتقديمك إيّاه يكون بها أَوْلَى من الحمار ،

---

(١) ديوان العجاج ٤٧ . وهو فى صفة منهل من المناهل . وبعده :

على ذرى قُلَّامِهِ المهدَّل سُبوب كَتّان بأيدى الغُزَّل

و « نسج » هى رواية الأصل و ب والديوان . وفى ط : « غزل » . والمرمل المنسوج .

والشاهد فيه جر « المرمل » لمجاورته للعنكبوت ، وهو فى الحقيقة صفة للنسج . وكان الخليل لا يجيز الجر على الجوار إلا إذا استوى المتجاوران فى التعريف والتنكير ، والتذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع .

(٢) ب ، ط : « والغزل » .

كأنك قلت : مررتُ بهما . فالنفىُ فى هذا أن تقولَ : ما مررتُ برجلٍ وحِمارٍ ، أى ما مررتُ بهما ، وليس فى هذا دليلٌ على أنّه بَدَأَ بشئ قبل شئ ، ولا بشئ مع شئ ، لأنه يجوز أن تقول : مررتُ بزيدٍ وعمرٍو والمَبْدوءُ به فى المُرورِ عمرٌو ، [ويجوز أن يكون زيدًا] ، ويجوز أن يكون المرورُ وَقَعَ عليهما فى حالةٍ واحدة .

فالواوُ تَجمع (١) هذه الأشياءَ على هذه المعانى . فإذا سمعتَ المتكلِّمَ يَتكلّم بهذا أَجبتَه على أيِّها شئتَ ؛ لأنها قد جَمعتْ هذ الأشياءَ . وقد تقول : مررت بزيدٍ وعمرٍو ، على أنّك مررت بهما مُرُورَيْن ، وليس فى ذلك [دليلٌ] على المرور المبدوء به ، كأنّه يقول : ومررت أيضا بعمرٍو . فنفْىُ هذا : ما مررتُ بزيد وما مررتُ بعمرٍو .

وسنبِّين النفىَ بحروفه فى موضعه إنْ شاء الله .

ومن ذلك [قولك] : مررتُ بزيدٍ فعمرٍو ، ومررتُ برجلٍ فامرأةٍ . فالفاءُ أَشركتْ بينهما (٢) فى المرور ، وجَعلتِ الأوّلَ مبدوءًا به . ومن ذلك : مررتُ برجلٍ ثُمّ امرأةٍ ، فالمرورُ ههنا مُرورانِ ، وجَعلَتْ ثُمّ الأوّلَ مبدوءاً به وأَشركتْ بينهما فى الجرّ .

ومن ذلك [قولك] : مررتُ برجلٍ أَوِ امْرَأَةٍ ، فأَوْ أَشْركتْ بينهما فى الجرّ ، وأثبتت المرورَ لأَحَدِهما دون الآخرِ ، وسَوّتْ بينهما فى الدّعْوَى .

فَجوابُ الفاءِ : ما مررتُ بزيدٍ فعمرٍو . وجوابُ ثُمّ : ما مررتُ بزيدٍ

---

(١) ب ، ط : « يجمع » .

(٢) ما بعد هذه إلى « بينهما » التالية ساقط من الأصل فقط .

ثمّ عمرو . وجوابُ أَوْ إن نَفيتَ الاسمينِ : ما مررتُ بواحدٍ منهما . وإن أَثْبَتّ أحدَهما قلتَ : ما مررتُ بفلان .

ومن ذلك : مررتُ برجل لا امرأة ، أشركَتْ بينهما لاَ فى الباءِ وأحقَّتِ المرورَ للأوّل وفصلَتْ بينهما عند من ٱلتَبَساَ عليه فلم يَدْرِ بأيّهما مررتَ .

هذا باب المُبْدَل من المُبْدَل منه

والمبدل يشرك المبدل منه فى الجر

وذلك قولكَ : مررتُ برجلٍ حِمارٍ . فهو على وجهٍ محالٌ ، وعلى وجهٍ حَسَنٌ .

فأَمَّا المحُالُ فأَنْ تَعنَى أنَّ الرجلَ حِمارٌ . وأَما الذى يَحسُن فهو أن تقول : مررتُ برجلٍ ، ثم تُبْدِلَ الحِمارَ مَكَانَ الرجل فتقولَ : حِمارٍ ، إمَّا أن تكونَ غلِطتَ أو نَسِيتَ فاستدركتَ ، وإمَّا أن يَبْدُوَ لك أَن تُضْرِبَ عن مرورك بالرجل وتَجعلَ مكانَه مرورَك بالحمار بعد ما كنتَ أردتَ غيْرَ ذلك .

ومثل ذلك قولك : لا بَلْ حِمارٍ . ٢١٩

ومن ذلك قولك مررتُ برجلٍ بَلْ حِمارٍ ، وهو على تفسيرِ : مررتُ برجلٍ حِمارٍ .

ومن ذلك : ما مررتُ برجلٍ بَلْ حِمارٍ ، وما مررتُ برجلٍ ولكنْ حمار ، أَبدلتَ الآخِرَ من الأوّل وجعلتَه مكانَه . وقد يكونُ فيه الرفُع على أن يُذْكَرَ الرجُل فيقال : مِنْ أمِره ومن أمره ، فتقولُ أنت : قد مررت به ، فما مررتُ برجلٍ بل حِمارٌ ولكنْ حمارٌ ، أى بل هو حمارٌ ولكنْ هو حمارٌ .

ولو ابتَدأتَ كلامًا فقلتَ : ما مررتُ برجلٍ ولكنْ حِمارٌ ، تريد : ولكنْ هو حمارٌ ، كان عربيًّا ؛ أو بلْ حمارٌ ، أو لا بل حمارٌ ، كان كذلك ، كأنّه قال : ولكنِ الذى مررتُ به حمارٌ .

وإذا كان قبل ذلك منعوتٌ فأَضمرتَه ، أو اسم فأَضمرتَه أو أَظهرتَه ، فهو أَقْوَى ؛ لأنك تُضْمِرُ ما ذكرتَ وأنت هنا تُضْمِرُ ما لم تَذكر . وهو جائزٌ عربىٌّ ، لأنّ معناه ما مررتُ بشيء هو رجل [1] ؛ فجاز هذا كما جاز المنعوتُ المذكورُ نحُو قولك : [ما] مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٌ .

ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ : ﴿ وقالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ [2] ﴾ . فهذا على أنّهم قد كانوا ذكروا الملائكةَ قبل ذلك بهذا ، وعلى الوجه الآخرِ . والمعرفةُ والنكرة فى لكنْ وبَلْ ولا بلْ سَواءٌ .

ومن المبدَلِ أيضًا قولك : قد مررتُ برجلٍ أو امرأةٍ ، إنّما ابتَدأَ بيقينٍ ثمّ جعل مكانَه شكًّا أَبدلَه منه ، فصار الأوّل والآخِرُ الادِّعاءُ فيهما سَواءٌ ، فهذا شبيهٌ بقوله : ما مررتُ بزيدٍ ولكنْ عمرٍو ، ابتدأَ بنفيٍ ثم أَبدل مكانَه يقينًا .

وأمّا قولهم : أَمررتَ برجل أَمِ امرأةٍ ؟ إذا أردتَ معنى أَيُّهما مررتَ به ، فإنّ أَمْ تُشْرِك بينهما كما أَشركتْ بينهما أَوْ .

---

(١) ط : « هو بغل » .

(٢) الآية ٢٦ من سورة الأنبياء .

وأمّا : ما مررتُ برجلٍ فكيف امرأةٌ ، فزعم يونسُ أنّ الجرَّ خطأ ، وقال : هو بمنزلة أَيْنَ (١) . ومَنْ جَرَّ هذا فهو يَنبغى له أن يقول : ما مررتَ بعبد الله فلِمَ أخيه ، وما لَقِيتَ زيدًا مرّة فكَمْ أبا عمرٍو ؟ تريد : فلِمَ مررتَ بأخيه ؟ وفكَمْ لقيتَ أبا عمرو ؟

واعلم أنّ المعرفة والنكرة فى باب الشَّريكِ والبدلِ سواءٌ .

واعلم أنّ المنصوب والمرفوع فى الشِّركةِ والبدلِ كالمجرور .

* * *

(١) السيرافى : مذهب البصريين أن العطف لا يجوز بشيء من حروف الاستفهام . فأما الكوفيون فقد أجازوا النسق بأين وكيف وألا وهلا . وألزم سيبويه من أجاز النسق بأين وكيف وبِلِمَ وبكم فقال : ينبغى أن يجيز : ما مررت بعبد الله فلَمَ أخيه ؟ وما لقيت زيدًا فكم أبا عمرو ؟ تريد لم مررت بأخيه ؟ وكم لقيت أبا عمرو ؟ . وهم لا يلتزمون ذلك .

فهرس

الجزء الأول

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

* * *

[تم طبع الجزء الأول من كتاب سيبويه]